٢٠١٩/١/٣

القضية الفلسطينية.. بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في عدد الأكاديميين وصانعي السياسات، الذين أعلنوا أن مقترح حل الدولتين لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني غير قابل للتطبيق، وهو المقترح الذي تم إضفاء الطابع الرسمي عليه في السنوات التي تلت توقيع اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣. وتبرز أهمية ذلك في ضوء تغير السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجيوستراتيجية، فضلا عن الأحداث الفاصلة، مثل المناوشات العديدة بين غزة وإسرائيل، وهيمنة حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية، وانتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة عام ٢٠١٦.

ومع تزايد الشكوك حول تطبيق حل الدولتين، بدأ عدد من المراقبين السياسيين للمرة الأولى منذ تسعينيات القرن العشرين في السعي لإيجاد حلول بديلة، ومن بين هؤلاء «ادوارد ب. ديجيريان» من «معهد جيمس بيكر» للسياسات العامة، و«مروان المعشر» وزير الخارجية الأردني الأسبق، و«ناثان ج. براون» من «مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي»، بواشنطن؛ في تقرير تعاوني بعنوان: «حل الدولتين أم حل الدولة الواحدة؟.. إعادة تقييم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني» سعوا من خلاله إلى تقديم نظرة شاملة في الاحتمالات الحالية لتنفيذ حل الدولتين ومدى مصداقية البدائل المتاحة.

وبصفته دبلوماسيا أمريكيا، خدم في ثماني إدارات أمريكية، قدم «ديجيريان» استنتاجا غير مبشر لاحتمالات نجاح مقترح حل الدولتين في الوقت الحالي، مستشهدا بثلاثة عوامل رئيسية؛ العامل الأول: التغيرات الجيوسياسية، وأهمها عداء الرئيس ترامب تجاه المصالح الفلسطينية، والإعلان عن مبادرات مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، وخفض ميزانية المساعدات الفلسطينية، ما أدى إلى فقدان ثقة الفلسطينيين في أمريكا وفي نفس الوقت تشجيع إسرائيل على حرية التصرف مع افتراض الإفلات من العقاب.

العامل الثاني، تزايد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية. فعلى الرغم من عدم مشروعية المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية بموجب القانون الدولي، فإن زيادة عدد المستوطنين إلى ٦٠٠ ألف في الضفة الغربية قد تؤدي إلى تقويض السيادة الفلسطينية.

أما الثالث، فهو انخفاض تأييد حل الدولتين بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ففي إسرائيل، أصبحت الحكومة الائتلافية التي يتزعمها بنيامين نتنياهو معادية بشكل متزايد لفكرة إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، بعد أن نجحت في ترويج أن هذا الحل يشكل تهديدًا لأمن إسرائيل. علاوة على ذلك، كشف «ديجيريان» أن ٣٥٪ فقط من الإسرائيليين يؤيدون إبرام اتفاق مع الفلسطينيين قائم على

حل الدولتين، واستعادة حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فقد انعكس هذا الاتجاه داخليا من خلال اتجاهين؛ الأول: فقدان الثقة في إسرائيل كشريك سلام بسبب جهود السلام الفاشلة المتعاقبة، عزز من ذلك استطلاع الرأي الذي أجري في ديسمبر ٢٠١٧ وأثبت أن ٨٩٪ من الفلسطينيين الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون أن إسرائيل طرف غير جدير بالثقة، الثاني: الخلافات السياسية الداخلية والتي أحدثت حالة قلق والتشكك في القدرة على تحقيق الاستقرار. ومن هنا، تناقص دعم حل الدولتين، فقد أشار «المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية» لشهر يونيو ٢٠١٧ إلى اقتناع نسبة ٥٣٪ من الفلسطينيين بفكرة حل الدولتين، والتي انخفضت إلى ٤٦٪ بحلول ديسمبر ٢٠١٧؛ جراء المبادرات التي أعلنها «ترامب» حول القدس.

ومع ذلك، يشير «ديجيريان» إلى أن العامل الأخير ليس ثابتًا؛ نتيجة تمتع الرأي المحلي بمرونة كبيرة تجعله قادرا على التغير في السنوات القادمة، فقبل أن ينخفض إلى ٤٣٪ في عام ٢٠١٧ كان الدعم الإسرائيلي لإقامة دولة فلسطينية قد بلغ الذروة بنسبة ٥٨٪ في عام ٢٠١٠ مع إعراب نتنياهو عن دعمه لحل الدولتين. فيما كانت النسبة نحو٤٦٪ فقط خلال عام ٢٠٠٨، ما يثبت أن المبادرات المطروحة لديها القدرة على إعادة تنشيط حماس حل الدولتين. ومع تزايد العداء بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كما يقول «ديجيريان» يبدو أن الصيغة القائمة ستستمر في المستقبل المنظور، ما يمثل في المدى القصير والأطول «صيغة لعدم الاستقرار تقوض مصالح الطرفين».

وتمثل هذه الفكرة أساس افتراضات «مروان المعشر» و«ناثان جيه. براون»، والتي تسعى لاستكشاف بدائل حل الدولتين. وبالنسبة إلى الجهات الفاعلة الدولية، يظل حل الدولة الواحدة غائبا عادة عن دائرة المبادرات المطروحة.

وعلى الرغم من عدم وجود دعم دولي؛ فإن المؤلفين يضعان مقترحاتهما في ضوء الاتجاه المتنامي بين الإسرائيليين والفلسطينيين لصالح تفضيل مثل هذا النهج. حيث ارتفع الدعم الفلسطيني بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٠ إلى شكل من أشكال حل الدولة الواحدة من ٢٠٪ إلى ٢٤٪، قبل أن يرتفع مرة أخرى عام ٢٠١٧ إلى ٣٣٪ تقريبا ممن استطلعت آراؤهم. فيما ازدادت النسبة بين الإسرائيليين من ٢١٪ إلى ٣٣٪ في ديسمبر ٢٠١٧. ويزداد هذا الرقم بشكل أكبر بين الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل تحديدًا، حيث وصفه ٥٠٪ بأنه خيارهم المفضل.

وتشير هذه الرؤية إلى تحول تركيز ناشطي الحقوق المدنية والسلام بعيدا عمن يؤمنون أنه مفاهيم عظمى عتيقة عن السيادة، نحو تركيز أكبر على الأزمات اليومية التي تواجهها الضفة الغربية وغزة.

ويرى الباحثان: «أن الأجيال الناشئة تمر بمرحلة من النضج السياسي، من خلال التركيز على الحقوق بشكل أكبر». وبالمثل، فإن الإسرائيليين مهتمون بالتهديد المحتمل للأمن القومي الذي تفرضه دولة فلسطينية مستقلة، ومع ذلك فهم يرغبون في رؤية نهاية الاحتلال المُكلف لهم اقتصاديا، والمدمر والمثير للانقسام سياسيا على المستوى الدولي، ما يجعلهم ينظرون إلى حل الدولة الواحدة كطريقة يُمكن من خلالها التوفيق بين كل تلك الآمال.

ولعل من الفوائد الأخرى المحتملة لاندماج كل من إسرائيل وفلسطين في دولة واحدة بشكل ما؛ أن يتم حل العديد من المشاكل العالقة مثل؛ «النكبة والتهجير القسري عام ١٩٤٨»، والتي كانت سببا في فشل جميع محاولات عمليات السلام المتعاقبة، حيث سيؤدي هذا الحل إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة مشتركة، وليست إسرائيلية فحسب. والأهم من ذلك، وربما من الناحية الأكثر واقعية، هو الاعتراف بحقيقة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي حدث بين الكيانين منذ أربعينيات القرن العشرين، ما سيوفر بطبيعته انتقالاً أكثر سلاسة من مجرد الالتزام والتقيد بحدود صلبة بينهما. وبحسب تقرير «داليا شايندلين» في مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية فإن «القدس يعد نموذجًا يشيد بأهمية هذا النهج وضرورة تبنيه»، فضلا عن أن أماكن عمل ما يصل إلى نصف القوى العاملة الفلسطينية التي تقطن مناطق القدس الشرقية توجد في القدس الغربية، أو في مناطق أخرى متفرقة من إسرائيل، ما يجعل مسألة التقسيم (أو الدولتين) ضربة اقتصادية هائلة.

وعلى الرغم من ازدياد الدعم لنموذج الدولة الواحدة، فإنه لا يزال من غير الواضح الشكل المحدد الذي سيتبعه عمليا. وتكمن أكثر مظاهر هذا النموذج في وجود مجتمع ذي «شخصية واحدة، وصوت واحد على حد سواء» ما يضمن المواطنة المتساوية والحقوق الديمقراطية لجميع المواطنين. وعلى الرغم من أن السهولة الإدارية لتطبيق هذا النموذج وقبوله لدى بعض المراقبين، فإنه ربما يكون أقلها احتمالاً، فالتاريخ الطويل للصراع وانعدام الثقة بين الجانبين من شأنه أن يديم التنافس على الموارد الداخلية، فيما يبدو من غير المتصور أن توافق إسرائيل على ذلك، لاعتقادها أن التوسع الديموغرافي للفلسطينيين؛ سيعمل على تقليص «يهودية» الدولة الإسرائيلية.

وعليه، سعى كل من «المعشر وبراون» إلى طرح حل آخر يتمثل في تطبيق نموذج «ثنائي/ فيدرالي» يهتم بـ«الحقوق الفردية والمجتمعية» المتعلقة بكل من التقاليد العربية والإسرائيلية باعتبارها كيانات منفصلة .

ولعل هذا النموذج هو ما أوصت به في البداية الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال قرار التقسيم الصادر عن ١٩٤٧. وهو النموذج الذي سيرضي مصالح الطرفين من خلال تحقيق استقلالية لكل منهما من أجل الحفاظ على تميزها الثقافي والأيديولوجي.

ومع ذلك، فإن هذا الحل، أيضًا لن يحل النزاع بشكل شامل، وبدلاً من ذلك، فإنه سيعمل على وجود كيان لدولة واحدة من دون معالجة العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التاريخية والمعاصرة، مثل حالة عدم المساواة الاقتصادية للفلسطينيين، أو مخاوف إسرائيل من انتشار الإرهاب في الضفة الغربية وغزة. فضلا عن تخوف الفلسطينيين من أن يخضعوا لسيطرة هيكل الدولة الإسرائيلية الأقوى والأكثر ترسخًا، في حين يخشى الإسرائيليون مرة أخرى أن يتم تحجيمهم ديموغرافيا.

وهناك اقتراح آخر يتمثل في نموذج «السيادة المشتركة» بمعنى وجود دولتين رسميتين إحداهما فلسطينية وأخرى إسرائيلية، ويتم تقاسم السيادة. ومن شأن هذا الشكل أن يعكس نموذج الاتحاد الأوروبي. ففي الوقت الذي توجد قضايا وأمور سيادية يتولاها الاتحاد، تبقى معظم الإجراءات خاضعة لولاية الدول ذات السيادة. وبحسب ما نشره «ماتياس موسبرغ» و«مارك ليفين» في مقالهما في صحيفة «هافينجتون بوست» الأمريكية عام ٢٠١٤: «ستحتفظ كلتا الدولتين بهويتهما المستقلة ورموزهما الوطنية وهياكلهما السياسية، لكنهم سيكونون متميزين في ضوء انعدام الحدود الداخلية، والسماح بحرية الحركة والوصول إلى الأراضي والموارد والفرص الاقتصادية».

وعلى الرغم من أن هذا الحل يعتبر حلا وسطا بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة، فإنه يظل محل انتقاد، ففكرة تقاسم السيادة بين إسرائيل وفلسطين تبقى مثالية، فمن الناحية العملية، فإن تفاصيل مثل كيفية تنظيم الأمن وكيفية إملاء السياسة الخارجية تجعل هذا الحل غير قابل للتطبيق في السياق الحالي المشوب بالاستقطاب واحتمالية عودة الصراع مجددًا. وعلى نطاق أوسع، يفشل نموذج السيادة المشتركة في الاعتراف بتفاصيل أساسية في النزاع مثل: «انعدام الثقة بين الطرفين». فمنذ عام ١٩٤٧. كان من المستحيل التوفيق بين مصالح كلا الطرفين، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. ومن ثمّ، لن تؤدي فكرة إنشاء دولة واحدة إلا إلى إطالة عمر خلافاتهما.

على العموم، قدم التقرير نظرة موضوعية عن حل الدولتين على الرغم من عدم القدرة على تطبيقه في الوقت الحاضر، حيث يظل هو القادر على التغلب على حاجة كلا المجتمعين، الفلسطيني والإسرائيلي، للتمتع بالحقوق السيادية. ومع ذلك قدم كل من «المعشر وبراون»، مناقشات جدية وواضحة عن البدائل الأخرى المحتملة من خلال استخدام مجموعة واسعة من الأدلة النوعية والكمية، وهو ما جعل هذا التقرير ذا أهمية كبيرة، بعدما تم تجاهل القضية الفلسطينية في السنوات الأخيرة. لكن في نهاية المطاف، يبقى الإخفاق في الكشف عن ضعف خيار الدولة الواحدة ومثاليته الطاغية ما يهدد السلامة الأكاديمية لعملهم البحثي.

٢٠١٩/١/٤

اقتصاد البحرين في عام ٢٠١٨ .. إنجازات وتحديات (١-٢)

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

أربعة مؤشرات رئيسية أطلقها عام ٢٠١٨ للاقتصاد البحريني، تضعه على طريق التنمية المستدامة لتحقيق رؤية البحرين الاقتصادية «٢٠٣٠»، ومواجهة تحدياتها، ويأتي على رأسها السيطرة على تصاعد الدين العام واحتواء تداعياته.

أول هذه المؤشرات، ذلك الذي أعلنه وزير النفط البحريني، محمد بن خليفة في أبريل من العام الماضي، من تفاصيل اكتشاف أكبر حقل نفطي في تاريخ المملكة، بكميات تصل إلى ٨٠ مليار برميل، ونحو٢٠ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، وثانيها؛ اتفاقية المنامة الإطارية الموقعة في ٤ أكتوبر ٢٠١٨ بين البحرين والسعودية والإمارات والكويت، تقدم فيها الدول الثلاث لمملكة البحرين ١٠ مليارات دولار؛ لتمكينها من تحقيق الاستقرار المالي حتى ٢٠٢٢؛ لارتباطه القوي بالاستقرار الأمني لهذه الدول. وثالثها؛ برنامج التوازن المالي الذي أعلنته الحكومة البحرينية بالتوازي مع إعلان هذه الاتفاقية الإطارية، مستهدفًا تحقيق التوازن بين إيرادات الميزانية العامة ونفقاتها، والقضاء على عجز الميزانية في غضون الفترة المقبلة حتى ٢٠٢٢. ورابعها؛ استمرار تنفيذ مشروعات تنموية بقيمة ٣٢,٥ مليار دولار، نصيب القطاع الخاص منها ١٥ مليار دولار، والشركات الحكومية ١٠ مليارات دولار، وبرنامج التنمية الخليجي ٧,٥ مليارات دولار.

مؤشرات إيجابية في بداية العام:

وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط، بدأ الاقتصاد البحريني عام ٢٠١٨ بمؤشرات قوية، حققها في ٢٠١٧؛ إذ تمكنت الإجراءات الحكومية من خفض عجز الميزانية العامة بقيمة ٨٥٤ مليون دينار، خلال الفترة ٢٠١٥ – ٢٠١٧ من خلال خفض المصروفات وزيادة الإيرادات، وإعادة توجيه الدعم الحكومي. وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي ٣٤,٥ مليار دولار في ٢٠١٧. محققًا معدل نمو ٣,٨٪، فيما حقق القطاع غير النفطي نموا قدره ٤,٨٪، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٢٣,٥ ألف دولار سنويًا، مع مؤشرات واعدة في التنمية البشرية، عبر عنها متوسط معدل أعمار بلغ ٧٧ عاما، ونسبة التحاق بالتعليم الأساسي١٠٠٪، والتحول من استهداف التعليم للجميع والصحة للجميع، إلى تحقيق جودة التعليم وجودة الصحة، واستهداف تقليص فترة الانتظار للحصول على خدمة إسكانية إلى أقل فترة ممكنة.

تحقق ذلك نتيجة السياسة المالية التي اتبعتها الحكومة لتحقيق الأهداف التنموية في الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠. والاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية ٢٠١٥ – ٢٠١٨. وقد مكنت هذه السياسة القطاع الخاص من الأداء القوي، ولا سيما في السياحة، واستمرار تنفيذ مشروعات البنية التحتية، وتهيئة

المناخ لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد شهد العام الماضي توسع قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة ٩,٥٪، وارتفاع إجمالي إنفاق زوار المملكة بنسبة ٩٪، فيما حقق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نموًا في ٢٠١٧ بلغ أكثر من ١٦٠٪ برقم ٧٣٣ مليون دولار، وهي تدفقات تخلق نحو ٢٨٠٠٠ وظيفة في ٣ سنوات، ما يدل على ارتفاع الثقة الدولية في الاقتصاد البحريني، وهي مؤشرات جعلت صندوق النقد الدولي في تقريره عن آفاق النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى في مايو الماضي، يصف الاقتصاد البحريني بأنه «الأسرع نموًا بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

تحديات صعود المديونية:

إلا أن محدودية الموارد، وقلة الإنتاج النفطي (٢٠٠ ألف برميل يوميا)، مع استمرار انخفاض أسعاره منذ منتصف عام ٢٠١٤. كانت عوامل جعلت تحقيق هذه المؤشرات الإيجابية على حساب استقرار السياسة المالية وارتفاع المديونية. ومع ذلك لم تلجأ الحكومة إلى تقليص إنفاقها التنموي، أو تنفيذ خططها اعتمادًا على زيادة الرسوم وفرض ضرائب على المواطنين، أو المساس برفاهيتهم، أو ما يتطلبه الحفاظ على أمن الوطن وحرية البلاد وسيادتها وسط بيئة إقليمية مضطربة؛ لكنها لجأت إلى الاقتراض، وهي سياسة تتبعها كل حكومات العالم، متقدمة ونامية.

وأصبح ارتفاع الدين العام، يمثل تحديا أمام إدارة اقتصاد المملكة، وعلى الرغم من الإجراءات التي قامت بها الحكومة لضبط الإنفاق وزيادة الإيرادات، وتمكنت بها من خفض نسبة عجز الميزانية بمقدار ٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذا العجز استمر عند نحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ حجم الدين العام ١٠,٧ مليارات دينار بنهاية ٢٠١٧.

وبدأ مطلع عام ٢٠١٨ بتباطؤ الإنتاج النفطي في الربع الأول من العام؛ بسبب أعمال الصيانة في المرافق النفطية، ما أدى إلى انكماشه بنسبة ١٥٪، الأمر الذي مثَّل تحديا رئيسيا للحكومة، وبدلاً من أن تلجأ إلى تأجيل تنفيذ مشروعاتها التنموية، ومن ثمّ تأجيل حصاد ثمارها، اختارت تحمل الأصعب وهو الاستمرار في تنفيذ هذه المشروعات، فأرست خلال الربع الأول من العام مشروعات استثمارية في مختلف القطاعات، كان على رأسها قطاعات النفط والغاز الطبيعي والبنية التحتية والصحة والفنادق والسياحة، بنحو ١,٩ مليار دولار.

ومن المعلوم أن الإيرادات النفطية تتولى أكثر من ٩٠٪ من إيرادات الميزانية، وانخفاض الإنتاج النفطي مع انخفاض الأسعار، يفاقم من عجز الميزانية، فجاءت ميزانية ٢٠١٨ تقدر عجزا بنحو ١,٢ مليار دينار، نتيجة نفقات متوقعة ٣,٥ مليارات دينار، وإيرادات متوقعة ٢,٣ مليار دينار، على أساس أن سعر برميل النفط ٥٥ دولارا، ولكن بعد أن هبطت الأسعار إلى نحو ٥٠ دولارا للبرميل، لجأت الحكومة

إلى الاقتراض لتغطية نفقاتها، حتى أصبحت نسبة الدين العام ٨٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الربع الأول من العام ٢٠١٨م.

وقد كان هذا الاقتراض ضروريا أيضا لرفع وتيرة تنفيذ مشروعات البنية التحتية، حتى بلغت قيمتها التراكمية أكثر من ٥,١ مليارات دولار في يونيو ٢٠١٨، ما رفع توقعات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٨ إلى ٣,٤٪، ورفع معدل نمو القطاع غير النفطي إلى ٤,٣٪، مدفوعًا بارتفاع معدل النمو السنوي الحقيقي لقطاع البناء إلى ٦,٧٪؛ بسبب النشاط في قطاع البنية التحتية في الربع الأول من العام.

وتأتي هذه المعدلات قريبة من معدلات العام الماضي، حيث شهد قطاع السياحة نموًا في الربع الأول من العام بنسبة ١١,٤٪ في معدل الزوار، مقارنة بمثيله في ٢٠١٧، مع زيادة في الإنفاق السياحي بنسبة ٣٠٪، والاستمرار في تنفيذ مشروعات سياحية؛ منها ١٥ فندقًا قيد الإنشاء باستثمارات تقدر بـ١٠ مليارات دولار، بما فيها توسعة مطار البحرين وزيادة أسطول الطائرات وعدد رحلات طيران الخليج، وتوجه الحكومة إلى إجراء إصلاحات تشريعية تضفي مزيدا من الحماية للاستثمارات وتحفيز القطاع الخاص.

الاكتشاف النفطي الجديد

وإطلاق صندوق الطاقة:

وما كاد الربع الأول لعام ٢٠١٨ ينتهي بتحدياته وإجراءات مواجهتها؛ حتى جاءت الأنباء السارة لكل أبناء البحرين في أبريل ٢٠١٨. حين أعلن وزير النفط، محمد بن خليفة تفاصيل اكتشاف أكبر حقل نفطي في تاريخ البحرين، يقع في غرب البلاد بكميات تصل إلى ٨٠ مليار برميل من النفط الصخري، ونحو ٢٠ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، وتبذل المملكة جهودا مكثفة لبدء استغلال الحقل الجديد خلال ٥ سنوات، حيث وقعت مع شركة «هلبرتون» الأمريكية للتحضير لعمليات الحفر والاستكشاف. ويُدخل هذا الحقل البحرين مع كبار اللاعبين في سوق النفط الدولي، ويرفع تصنيفها الائتماني، ويمكنها من الحصول على قروض تمويلية أفضل، ويعزز التزاماتها الخارجية، ويعظم إيراداتها، وبدء تحول ميزانيتها إلى الفائض، ويخلق فرصا كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة أن كلفة استخراج البرميل المتوقعة هي كلفة اقتصادية، تخلق فرصا واعدة للأرباح. لم يقتصر الأمر على ذلك، فقد أعلن وزير النفط بعد هذا الاكتشاف بشهر واحد؛ أي في مايو ٢٠١٧ إطلاق صندوق البحرين للطاقة والذي يعد الأول من نوعه في المنطقة؛ بهدف تزويد المستثمرين بإمكانية الوصول إلى أصول الطاقة المحلية، ويسعى إلى جمع مليار دولار، لاستثمارها في مشاريع الطاقة في المملكة من تكرير وإنتاج، وهو مفتوح للمستثمرين في الداخل، ولدول مجلس التعاون، ولجميع دول العالم.

التعاون الخليجي:

وإذا كانت هذه الأنباء السارة تتعلق بالسنوات بعد عام ٢٠١٨. فإن ما قامت به الحكومة من تحفيز للاقتصاد خلاله، قد اعتمد في تمويله –فضلاً عن الاقتراض – على صندوق التنمية الخليجي الذي نشأ في عام٢٠١١. والذي بيّن مدى الاندماج القائم أمنيا واقتصاديا بين البحرين وشقيقاتها في مجلس التعاون، حيث يعد أمن البحرين جزءا لا يتجزأ من الأمن الجماعي والقومي لدول المجلس، كما يعد اقتصاد المملكة هو الأكثر اندماجا في محيطه الخليجي؛ فحقل «أبو سعفة» المشترك مع السعودية هو المصدر الرئيسي لإنتاج البحرين النفطي، كما أن مصفاة «بابكو» وتوسعاتها المستقبلية تعتمد على استيراد النفط الخام من السعودية عبر خط الأنابيب الواصل بين البلدين، وجسر الملك فهد الذي يربط البلدين بريا يعد من أهم شرايين الاقتصاد البحريني، والمشروعات الصناعية الكبرى في المملكة تقوم على الاستثمار الخليجي المشترك، كما أن مكانة البحرين كمركز مالي في المنطقة، اعتمدت على إنتاج النفط ومبيعاته وتداول عائداته.

ولهذا، حين قررت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضخ ١٠ مليارات دولار للبحرين في ٢٠١١ بمقدار مليار دولار سنويا، إنما كانت تستثمر في تحقيق أمنها هي، وفي أحد أهم شرايين الاقتصاد الخليجي.

٢٠١٩/١/٥

اقتصاد البحرين في عام ٢٠١٨ .. إنجازات وتحديات (٢-٢)

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

مع استمرار عجز الميزانية العامة، ولجوء الحكومة إلى زيادة الدين العام لتغطية نفقاتها، تنفيذا لالتزاماتها في مجالات الأمن والدفاع والتنمية البشرية، في الوقت الذي تقوم فيه بإجراء إصلاحات مالية تستهدف خفض الإنفاق غير المنتج، وتوجيه الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجًا؛ بلغ حجم الدين العام ١١,٥ مليار دينار بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨، مشكلا نحو ٨٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لبيانات المصرف المركزي بزيادة ١٢٪ عن مثيله في العام الماضي.

وكما كان الحال بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وقيام دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته بتقديم المساعدة المالية والمشورة الفنية لدول أعضاء في الاتحاد، ما مكنها من تجاوز أزمتها، إدراكًا منها أن ما يمس أي عضو يؤثر على باقي الأعضاء؛ لم يكن الأمر في المنظومة الخليجية مختلفًا، فإدراكًا لمدى الترابط الاقتصادي والأمني بينها وبين البحرين، وأن ما يضعف البحرين يضعفها؛ تعهدت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت بتقديم مساعدات مالية للمملكة لزيادة قدرتها على خفض عجز ميزانيتها، وتقليص الدين العام من خلال برنامج يلتزمون بتنفيذه. وكان هذا التعهد الخليجي،

فضلا عن قوة أساسات الاقتصاد، من أهم أسباب ارتفاع الثقة الدولية في الاقتصاد، وتجدد إدراك المجتمع الدولي للترابط العضوي القوي بين مملكة البحرين وشقيقاتها.

وقد وثقت اتفاقية المنامة الإطارية الموقعة بين البحرين والسعودية والإمارات والكويت في ٤ أكتوبر ٢٠١٨ هذا التعهد، والذي حضرها «صندوق النقد العربي»، كاستشاري لها. وبمقتضى هذه الاتفاقية تقدم الدول الثلاث للمملكة ١٠ مليارات دولار لدعم احتياجاتها التمويلية وتحقيق الاستقرار المالي ومواصلة تحفيز النمو الاقتصادي. ويقدم هذا المبلغ على مراحل ومن دون فوائد، في ضوء تنفيذ الحكومة خطة إصلاح ماليتها العامة والتخلص من مشكلة عجز الميزانية بحلول ٢٠٢٢، وتعد هذه الخطة هي الأوسع والأكثر شمولا لوضع البحرين على أسس مستدامة منذ انخفاض أسعار النفط في منتصف عام ٢٠١٤، وترسل مع الدعم إشارات إيجابية إلى السوق، وتطمئن المستثمرين، وبمقتضى هذا الدعم الخليجي الذي يكفي لتغطية كل ديون البحرين الخارجية، يتحسن التصنيف الائتماني للمملكة، وتظل قادرة على الاقتراض من السوق الدولي، إذ يقلص هذا الدعم الفجوة التمويلية المقدرة بـ٢٠ مليار دولار في ٥ سنوات بمقدار ٥٠٪.

إصلاحات تحقق الاستقرار المالي

تتكفل هذه الإصلاحات المالية بالـ٥٠٪ الباقية، وتهدف البحرين من ورائها إلى خفض نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٪ في ٢٠٢٢، بدلا من ٩,٩٪ حاليًا، وخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٢٪، بدلا من النسبة التي كانت متوقعة في ٢٠٢٢ وهي ١٠٤٪، ولتنفيذ خطط هذه الإصلاحات، تنشئ الحكومة هيئات جديدة للإشراف على الإنفاق والاقتراض الحكومي بما في ذلك مكتب لإدارة الدين.

ويقتضى تنفيذ هذه الخطة الإصلاحية تعاونًا كاملا من البرلمان الجديد؛ لأنها تمضي في تنفيذ ملف شديد الحساسية وتحوي إجراءات تفتقر إلى الشعبية عادة، ولكنها باتت ضرورية، ويأتي تنفيذها على مراحل. وتشمل هذه الإجراءات فتح الباب للمعاش المبكر لموظفي الحكومة، وجعل هيئة الكهرباء والماء مكتفية ذاتيًا، وترشيد توزيع الإعانات النقدية، وتستهدف خفض النفقات التشغيلية الحكومية، وإمكانية فرض ضريبة القيمة المضافة في ٢٠١٩.

توجهاتٌ مأمول تعزيزها

غير أنه، فضلا عن هذه الإجراءات، وتمكن الحكومة من السيطرة على معدل التضخم، حتى تراوح المعدل الشهري في ٢٠١٨ بين ٠,٥٪ و٢,٧٪، ما يعد الأقل خليجيًا، فإن ما مكَّن الحكومة البحرينية أكثر من تحقيق هدف الاستقرار المالي وتقليص الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، هو مواصلة ما قامت به قبل ذلك ونجحت فيه في مجالات تنويع الاقتصاد البحريني، حيث هبطت من نسبة

القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٨,٤٪ في ٢٠١٨، بينما كانت هذه النسبة ٤٤٪ في بداية الألفية.

وتشير التوقعات إلى أنه مع تصاعد وتيرة نمو القطاعات غير النفطية؛ سيزداد الاقتصاد البحريني قوة، في ظل تركيز الحكومة على تعزيز دور المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ضمن البرنامج المشترك الذي تقوم به وزارة التجارة والصناعة والسياحة مع مجلس التنمية الاقتصادية وصندوق العمل تمكين، ويستهدف ٦٣٣٥ مؤسسة، ويقوم على استصدار قوانين جديدة وتيسير قنوات التمويل وتشجيع صادرات هذه المؤسسات، وتوفير بيئة أعمال كاملة قادرة على تحقيق أسباب النجاح لها. وتمثل هذه المؤسسات نحو٣٠٪ من الاقتصاد البحريني، وتتمتع بقدرة على تنويع المنتجات وخلق فرص العمل، ويبلغ عدد المؤسسات متناهية الصغر في المملكة نحو ٨٥ ألف مؤسسة، والصغيرة ٥٤٨٥، والمتوسطة ٩٥٠ في مقابل ١٧٦ مؤسسة كبيرة.

وفيما استمرت مكانة البحرين الريادية في القطاع المالي والمصرفي، وحافظت على مكانتها كموطن لكثير من المؤسسات المالية الكبيرة لما تتمتع به من مناخ انفتاحي وحرية اقتصادية جعلتها أكثر اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حرية؛ اتجهت إلى امتلاك الأسباب التي تعزز دورها الإقليمي والدولي في هذا المجال، من خلال مشروعها في التكنولوجيا المالية، «مشروع خليج البحرين للتكنولوجيا المالية»، والذي تدعمه ماليًا ولوجستيًا وتقنيًا، أكثر من ٣٠ شركة خاصة.

فضلا عن ذلك، حافظت المملكة على معدلات النمو العالية لقطاعها الصناعي، الذي غدا يمثل ثاني أكبر القطاعات إسهاما في الاقتصاد غير النفطي بعد القطاع المالي، إذ يسهم حاليًا بنسبة ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وحقق نموًا في السنوات الخمس الماضية بنسبة ١٩,٣٪، وأسهمت الإجراءات التنظيمية التي اتخذتها الحكومة في زيادة عدد الشركات في منطقة البحرين العامة للاستثمار حتى بلغت في نهاية العام الماضي ١١٨ شركة، تنتمي إلى ٢٩ دولة تستفيد من الموقع الاستراتيجي للمملكة، والمزايا التنافسية للاستثمار فيها، ويدعم نشاطها تنفيذ مشروعات البنية التحتية الجارية، كمشروع تطوير مطار البحرين الدولي، وجسر الملك حمد الجديد الذي يربط البحرين مع المملكة العربية السعودية.

ويدعم توجه الحكومة في تنويع الاقتصاد السياسة التي انتهجتها في تعزيز مشاركة القطاع الخاص، حيث يتولى هذا القطاع تنفيذ مشروعات في البنية التحتية، كانت الحكومة ستقوم بها وتكلف ميزانيتها مبالغ طائلة، وبتطور هذا الدور طبقًا للرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ بأن يكون هو القائم بالنشاط الاقتصادي، وتتولى الحكومة الدور التنظيمي، فإن كثيرا من الأعباء التي تتحملها الحكومة حاليًا وتسببت في عجز

ميزانيتها وارتفاع الدين العام سيقوم القطاع الخاص بتحملها في إطار اقتصاد السوق الذي تتبناه المملكة كأحد أهم سياساتها الاقتصادية.

كما يخدم تنفيذ خطة الاستقرار المالي بقوة، مشاركة المجتمع المدني من خلال مؤسساته في تلبية احتياجات الأعضاء، كنشاط التعاونيات الاستهلاكية وهي منظمات غير هادفة للربح، يسهم نشاطها في تحقيق توازن الأسعار والحد من التضخم، وقيام تعاونيات في مجال الإسكان بتوفير الخدمات الإسكانية للأعضاء، ما يقلل الإنفاق الحكومي على مشروعات الإسكان، كما أن قيام تعاونيات إنتاجية ينشط الإنتاج الحرفي والصناعات الصغيرة؛ ما يخلق مجالات للتوظيف ويقلل من الحاجة للاستيراد، فضلا عن قيام الجمعيات الخيرية بمد نشاطها إلى المجالات الصحية والتعليمية يقلل الإنفاق الحكومي في هذه المجالات.

وبهذا التكامل الثلاثي بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تستطيع البحرين أن تحافظ على تحقيق المعدلات التنموية التي تمكنها من بلوغ مستهدفات الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ في الارتقاء بمستوى جودة حياة المواطن، اعتمادًا على القدرات الذاتية والتعاون الخليجي.

آفاق الاقتصاد البحريني ٢٠١٩

تبدو الآمال معلقة على توقعات أفضل للاقتصاد البحريني في عام ٢٠١٩، سواء من حيث الاستفادة من الفرص التي يوفرها تعافي الاقتصاد العالمي، وزيادة طلبه على المنتجات البحرينية وفي مقدمتها النفط والألومنيوم والحديد والبتروكيماويات، في ظل تحسن أسعار تصدير هذه المنتجات، أو الاستفادة من فرص ارتفاع النمو في دول مجلس التعاون الخليجي، أو المساندة الخليجية المستمرة منذ ٢٠١١، والتي كان أخرها التعهد الجديد في ٢٠١٨؛ ما يمكن الحكومة من تنفيذ خطتها للإنفاق الرأسمالي الذي يشمل عدة مشاريع في مختلف قطاعات النقل والمواصلات والطاقة والمياه والإسكان، وشبكة البنية التحتية النفطية، ومن بينها خط الأنابيب القديم بين البحرين والسعودية، وتوسعة مصفاة سترة، ما يرفع طاقتها التكريرية بنحو ٥٠٪، كما أنه من شأن الإجراءات التي تقوم بها الحكومة، زيادة إيراداتها، معززة بصندوق الطاقة الذي أطلقته في مايو ٢٠١٨ بمليار دولار، ويؤدي ذلك مع تنفيذ خطة التوازن المالي التي أعلنتها وتنفيذ برنامجها ٢٠١٩ – ٢٠٢٢، إلى رفع معدل النمو الاقتصادي الصافي، ما سيكون له انعكاساته في الارتقاء بمستوى جودة الحياة في المملكة إلى مستوى نظيره في بلدان العالم المتقدمة.

٢٠١٩/١/٨

تداعيات الانسحاب الأمريكي من سوريا على حلفائها

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

على خلاف توقعات العديد من المحللين والأكاديميين والمعلقين، صرَّح الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب في الثاني من يناير٢٠١٩ بأن «إيران يمكنها أن تفعل ما يحلو لها في سوريا»، بعد انسحاب القوات الأمريكية من هناك في وقت لاحق من عام ٢٠١٩. ويتناقض هذا التصريح مع نهج ترامب المعتاد تجاه إيران، والذي يؤكد تحدي نفوذها المتنامي في الشرق الأوسط، وبغض النظر عن دوافعه من الواضح أن قرار الانسحاب، سيكون له تداعيات على تشكيل نطاق الوجود الإيراني في سوريا مستقبلا، وكذلك على السياسات الإقليمية للولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط.

وكان الرئيس الأمريكي قد أعلن في ديسمبر ٢٠١٨ أن القوات الأمريكية ستغادر سوريا في غضون ٣٠ يومًا، معللا ذلك بهزيمة تنظيم داعش. وبالنسبة إلى العديد من المراقبين، لم يكن القرار مفاجئا، لعدة أسباب منها؛ أولا: أن ترامب يعتبر تدخل الولايات المتحدة في كل من سوريا والعراق وأفغانستان بمثابة استنزاف للموارد في ظل مبادئ أجندته «أمريكا أولا». ثانيا: أنه طالب بدخول قوات عربية إلى الشمال السوري وهو ما لم يتحقق. ثالثا: أن ما يقارب من ٢٣٠٠ جندي لن يغيروا المعادلة على الأرض، ولا سيما أن مهامهم لوجستية وليست قتالية. رابعا: أن واشنطن لديها قوات قريبة من المنطقة في كل من البحرين المتوسط والأحمر والخليج العربي وتركيا والعراق. خامسا: أن دعم واشنطن لقوات سوريا الديمقراطية، كان مؤقتًا للضغط على تركيا وعلى الجيشين السوري والروسي للحصول على تنازلات. سادسا: خلق فراغ في منطقة شمال وشرق سوريا بين العراق وتركيا لتهيئة مناخ سياسي لمحاثات سورية–سورية أو لنشر فوضى خلاقة تستغلها تركيا للتوغل في سوريا لمنع الأكراد من التوسع باتجاه أراضيها ومنع تشكيل كيان كردي وفق توافق أمريكي تركي. سابعا: اعتقاد ترامب بأن العقوبات التي فُرضت مؤخرًا على طهران سوف تجبرها على الانسحاب من سوريا في السنوات القادمة. غير أنه، وفقا لمعظم المحللين، فإن جميع الأدلة تشير إلى أن إيران لا تسعى إلى الانسحاب من سوريا؛ بل إلى تعزيز وجودها العسكري والاقتصادي والسياسي والثقافي في البلاد، في ضوء الرغبة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والأيديولوجية التي تخدم نظامها.

وعلى مدى عقود، اعتبرت إيران، سوريا حليفا محوريا في المنطقة؛ بهدف تحقيق العديد من الأهداف، بما في ذلك «مقاومة التأثير الغربي، والتصدي للتطرف السني الإسلامي». وفي ظل تهديد نظام بشار الأسد منذ عام ٢٠١١. وسط اندلاع ثورات ما سُمي بالربيع العربي؛ سرعان ما عرضت إيران دعمًا لوجستيا وعسكريا للقضاء على المتمردين. وفي هذا الصدد، يقول «سام داغر»، في صحيفة «ذي أتلانتيك» الأمريكية، إن «إيران تريد إنهاء الحرب الأهلية السورية بما ييسر إعادة تأهيل الأسد بصفته الرئيس الشرعي الوحيد لسوريا موحدة، وتعترف بوجودها ونفوذها من بيروت إلى بغداد عبر دمشق».

وفي الواقع، لم تخدم هذه الخطوة، فقط مسألة الحفاظ على نظام الحكم في سوريا، ولكنها خدمت أيضًا عددًا من الأهداف الإيرانية المباشرة، منها مبادرتها لإقامة «الهلال الشيعي»، الذي وصفها العاهل الأردني، الملك عبدالله الثاني، لأول مرة في عام ٢٠٠٤. على أنها «محاولة من طهران لفرض سيطرتها من خلال الربط الإقليمي بين دول متشابهة من الناحية الدينية والأيديولوجية». وكما أوضح «كيهان برزكر»، من مركز «بيلفر للعلوم والشؤون الدولية»، فإن إيران تهدف إلى، أولا: «استقطاب الحشود الشيعية العربية في المنطقة»، ثانيًا: «خلق تكتل من الحكومات الشيعية المتعاطفة والفصائل السياسية من شأنه ترسيخ الأيديولوجية الإيرانية في كل من العراق وسوريا ولبنان ومنطقة الخليج العربي. ثالثًا: توسيع نفوذها وقوتها الإقليمية».

وبعد حصولها على ولاء «حزب الله» اللبناني، و«مليشيات الحشد الشعبي» العراقي، ونجاحها في دمج نفسها في سوريا؛ سمح ذلك لها بشكل أساسي بتحقيق طموحاتها فيما يخص ما يسمى بـ«الهلال الشيعي» فيما مكنها ذلك من تحقيق اثنين من أهم مآربها الاستراتيجية، الأول: زيادة قدرتها على تحدي إسرائيل، والثاني: السماح لها بتقويض الوجود الإقليمي لأمريكا في المنطقة. وعليه رأى «بورزو داراجاهي»، في مجلة «فورين بوليسي»؛ أن «وجود إيران في سوريا منحها سيطرة موسعة، فضلاً عن نقل موقع معركتها العدائية مع إسرائيل بالقرب من حدود منافستها».

وفي سعيها لتحقيق هذه الأهداف، استثمرت إيران ما يقرب من ١٠٥ مليارات دولار في سوريا منذ عام ٢٠١١؛ لبناء شبكة من القواعد العسكرية المعروفة والسرية وتلك الخاصة بوكلائها، حيث عملت في سوريا من خلال ١١ قاعدة، فضلا عن ٩ قواعد أخرى لوكلائها من المليشيات الشيعية في جنوب حلب، وحمص، ودير الزور، بالإضافة إلى ١٥ قاعدة لحزب الله، معظمها على طول الحدود اللبنانية. وبناء عليه، خلص معظم المحللين إلى أن حجم هذه القواعد سيضمن وجودا إيرانيا دائما داخل البلاد في المستقبل المنظور، ما يسمح بإبراز قوتها داخل الأراضي السورية، وخاصة في ظل نواياها الواضحة للبقاء هناك حتى بعد انتهاء الحرب الأهلية. وفي هذا الصدد، كتب «أليكس فاتانكا»، في مجلة «ناشيونال إنترست»، الأمريكية أن «انسحاب واشنطن من سوريا لن يؤدي إلا إلى مزيد من المغامرات الإيرانية فيما يخص خططها الإقليمية».

وفوق كل ذلك، فإن عملية سحب القوات الأمريكية من مواقعها في الجيب الشمالي الشرقي المتاخم لإسرائيل سيكون لها الأثر الأكبر على وجود إيران في سوريا. فضلا عن أن انسحاب تلك القوات يؤثر بشكل فعلي على وجود الولايات المتحدة، في حين سيخلق أيضًا فراغا إقليميا يُمَكِّن النظام السوري، وراعيه الإيراني، من فرض سيطرة أكبر على سوريا. ويؤكد «مايكل نايتس» من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» على هذا بقوله: «ستتحرك كل من إيران وروسيا والأسد بسرعة للدخول إلى شرق

سوريا، ولكن ليس للقضاء على تنظيم «داعش»، ولكن للسيطرة على حقول النفط ودفع «داعش» إلى العراق أو تركيا أو أجزاء أخرى من المنطقة، بحيث يظل مصدر تهديد».

وعلى نطاق واسع، سيكون تأثير هذا النفوذ متناميا، على سوريا وعلى الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين. وهنا يقول «رانج علاء الدين»، من مركز «بروكنجز»، «سيكون لدى إيران في سوريا قدرة على تشكيل المشهد السياسي نتيجة لانسحاب الدور الأمريكي، ما قد يقوي شوكتها للتأثير أكثر في دمشق، فضلاً عن عملية إعادة الإعمار التي قد تشترك فيها في مرحلة مقبلة». وهنا، يقول «رياض قهوجي» في صحيفة «واشنطن بوست»، إن «الوضع السوري يمكن وصفه الآن بأن حلما أضحى حقيقة بالنسبة إلى الإيرانيين»، حيث «لم تعد إيران تنظر إلى إدارة ترامب على أنها تشكل تهديدًا بعد الآن، وسوف تصبح إيران أكثر جرأة لأنها تعرف أن هذه الإدارة تنبح أكثر مما تعض».

بشكل جوهري، فإن سيطرة إيران العسكرية الفعلية على البلاد التي يعززها عدد كبير من القوات التي تعمل بالوكالة، تقوض السيادة السورية وتحد من مدى إمكانية إعادة تطبيع العلاقات مع الدول العربية. وبالنسبة إلى معظم الباحثين، فإن الرابح الوحيد من قرار ترامب سحب قواته؛ هي «إيران وروسيا وتركيا»؛ لأن الداعم الرئيسي لأكراد سوريا قد تخلى عنهم.

وعلى المستوى الإقليمي، يمثل الوجود الإيراني المستمر في سوريا تحديا جغرافيا لحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وخاصة إسرائيل. وخلال الحرب الأهلية، كان وجود القوات الأمريكية في الجنوب السوري بمثابة حاجز بين الخصمين القديمين، طهران وتل أبيب، وسط الاشتباكات التي تسببت فيها الهجمات الإسرائيلية على القواعد الإيرانية داخل سوريا، واختراقات الطائرات الإيرانية من دون طيار إلى إسرائيل.

ومع مغادرة القوات الأمريكية، وانسحاب واشنطن على ما يبدو من جهود الحد من النشاط الإيراني في سوريا، فمن المحتمل أن تستخدم إيران قربها الجديد من إسرائيل لتوسيع نفوذها أو تهديداتها. وفي هذا الشأن يقول «عوفر زالزبيرج»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، إن «لدى إسرائيل إحساسا الآن أنها وحدها بصدد تولي مهمة إعادة تشكيل الوجود العسكري الإيراني في سوريا»، ما يعني أن أي من الجانبين قد يشرع في تصعيد التوتر نحو صراع مفتوح خلال الأشهر القادمة. ويتفق كل من «ريويل مارك غريشت»، و«مارك دوبويتز» من «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات» مع هذه النقطة؛ حيث ذكرا أن «انسحاب ترامب قد أضعف سياسته المناهضة لإيران، الأمر الذي سيؤدي إلى إرباك وإغضاب حلفاء مثل إسرائيل التي تعتقد أنه يمكنها الاعتماد على الإدارة لدعم عقيدتها المعادية لإيران».

وهناك حليف آخر سيتأثر بانسحاب واشنطن من سوريا، وهي دول الخليج. وفي الغالب، ينبع ذلك من حالة القوة الممنوحة لحزب الله من قبل الوجود الإيراني في سوريا وهو ما قد يسمح له بتوسيع وتدريب قواته التي يمكن نشرها يومًا ما لتهديد دول الخليج إذا لزم الأمر.

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة لا تريد ترك الساحة من دون تمثيل، والذي هو هنا في هذه الحالة التقارب «الأمريكي–التركي» على حساب الجانب الروسي، حيث تريد واشنطن الضغط بورقة الأكراد، كما تفعل ذلك في كل من العراق وإيران.

وعلى الرغم من أن ترامب ربما لم يكن ينوي السماح بحدوث كل تلك التداعيات مع تسهيل انسحاب قواته بشكل مباشر من سوريا؛ فإن هذا الانسحاب يحمل إشارة إلى كونه ما عاد لواشنطن تفكير في تغيير الحكم في سوريا، كما أنها لم تعد مهتمة ببقاء أو رحيل القوات الإيرانية طالما أن إسرائيل تقوم بمهمة مراقبة توزع تلك القوات والتعامل معها؛ لكن ما يخشاه المراقبون هو أن تقوم إسرائيل بعمليات عسكرية ضد إيران في سوريا أو إلى حد ما عملية عسكرية محدودة على مواقع نووية إيرانية، كما حدث بقصف إسرائيل لمفاعل دير الزور السوري ومفاعل تموز في العراق.

على العموم، إن صمت الإدارة الأمريكية على ما تمارسه إيران داخل سوريا، يثبت عدم الاتساق والتوافق في سياستها الخارجية، التي يفترض أنها تركز على الحد من النفوذ الإيراني، ويعكس تحولاً في نهجها تجاه سوريا والذي من المرجح أن يكون تحولا في الديناميكيات السياسية في المنطقة برمتها. وهذا السيناريو له آثار متعددة، والتي يمكن اعتبارها ذات تداعيات سلبية على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط.

٢٠١٩/١/١٢–١١

مستقبل السياسة والمجتمع في ضوء ثورة التكنولوجيا الرقمية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

مع تزايد التطور التكنولوجي أصبح التغيير سمة أساسية في العالم كله على جميع الأصعدة، ولا سيما في المجال السياسي، حيث لا يخفى على الكثير العلاقة الوثيقة بين السياسة والتكنولوجيا؛ فهما وجهان لعملة واحدة، فالتكنولوجيا أداة أساسية ومحرك رئيسي لفعل السياسة، كما تحدد مصائر أنظمة بالبقاء والحضور القوي أو بالزوال. وفي عصرها المبكر مكَّنت دولا من احتلال دول أخرى عسكريا واقتصاديا، فضلا عن أنها خلال السنوات الأخيرة دفعت إلى تشكيل الحركات العمالية، ونجحت كوسيط ثوري وسياسي في حشد الآلاف في كثير من الثورات التي شهدتها مختلف البلدان، وأثرت في التواصل السريع بين كل بقاع العالم، وعلى القيم المجتمعية والعلاقات الإنسانية، فصارت تمثل ضرورة سياسية للدول المتقدمة، لأنه من دونها لن تتوافر الثروة مما يسقط الفعل السياسي وشرعيته.

ونظرًا إلى تعدد التأملات والرؤى حول ما يُمكن أن يضفيه هذا العصر التكنولوجي الجديد من تحولات على السياسة الدولية؛ عقدت مؤسسة «هنري جاكسون» لأبحاث الأمن والسياسة الخارجية، بلندن، يوم ١٩ ديسمبر ٢٠١٨. ندوة؛ بعنوان «سياسة المستقبل»؛ لمناقشة مستقبل السياسة والمجتمع في ضوء ثورة التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، لتحمل نفس العنوان الذي يحمله كتاب «جيمي سسكيند»، الباحث في مركز بيركمان كلاين للإنترنت والمجتمع في جامعة هارفارد البريطانية، المتحدث الرئيسي بالندوة، والذي عرض أهم أفكاره وسط لفيف من الأكاديميين والدبلوماسيين والإعلاميين، والمهتمين بموضوع الكتاب، مستخدما نهجا تحليليا مزودا بالأدلة التاريخية والسياسية.

في البداية، ذكر «سسكيند» أنه على مر التاريخ أدت الابتكارات في العلوم والتكنولوجيا إلى إحداث تغييرات سريعة غيَّرت عالمنا بشكل كبير، ففي ضوء التحفيز السريع للتقدم التكنولوجي بعد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، فإن القدرة على إحداث تحويلات في الاقتصاد والسياسة والمجتمع أصبح أمرا محوريا على مستوى العالم في دفع مسار التنمية البشرية. ومنذ تسعينيات القرن الماضي مع انتشار الإنترنت، أصبح العالم على أعتاب منحنى تاريخي مشابه للثورة الصناعية؛ والذي سيقودنا إلى نظام عالمي جديد يحكمه الذكاء الاصطناعي، وجمع البيانات الضخمة، فضلا عن مستوى غير مسبوق من الترابط التكنولوجي، وهو ما أطلق عليه «كلاوس شواب» الرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي، في تقريره عام ٢٠١٦. «الثورة الصناعية الرابعة»، والتي كما يقول «كلاوس» «نحن نقف على حافة ثورة تكنولوجية ستغير بشكل جذري الطريقة التي نعيش بها ونعمل ونتواصل بها، وهو ما سيكون في نطاقه ومستواه وتعقيده مختلفا عن أي شيء شهدته البشرية من قبل».

وانطلاقا من هذا، ركَّز «سسكيند» حديثه على تحديد التقدم التكنولوجي المتوقع أن يقود إلى تغيير ثوري على صعيد السياسة العالمية، في إشارة منه إلى ثلاثة تطورات رئيسية من المتوقع أن تُمثل الدافع إلى عصر سياسي جديد، وهي: أولا: أنظمة قادرة بشكل متزايد، ثانيا: تكنولوجيات متكاملة على نحو مُتزايد. ثالثا: مُجتمع كمي. ومن بين كل هذه الأسباب، ربما يكون العامل الأول هو الأهم، حيث يشمل الاستقلالية التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي، والتي لديها القدرة على تغيير المشهد السياسي للعالم أجمع.

وفي سياق التأثيرات المتعددة للذكاء الاصطناعي، يختلف «سسكيند» مع مقولة «زولتان استفان»، محلل التكنولوجيا في موقع «فيردكت» البريطاني، الذي يرى أن «كل سنتين أو نحو ذلك، يضاعف الذكاء الاصطناعي من قدرته، وهذا النوع من النمو المتصاعد سيؤدي إلى ذكاء مفيد جدًا للإنسان»، فوفقا لـ«سسكيند»، يمكن لهذا النمو المتصاعد خاصة في كثير من العمليات السياسية، أن يؤدي إلى التغاضي عن الكثير من المشاركات البشرية، مثل؛ «تشريع السياسات، والإشراف القضائي، ووسائل الإعلام،

والمجال البحثي»، حيث يمكن للأجهزة أن تتعلم إنجاز تلك المهام وتؤديها بشكل أسرع وأفضل من البشر.

وعلى الرغم من أن هذا التقدم قد أثرى حياة الكثيرين إلى حد كبير، فإن أخطر آثاره السياسية هو الضعف الذي يمكن أن يُمثله كل من الأفراد والدول في حال ما كانوا هدفا لهجمات إلكترونية تسعى إلى تعطيل أنظمة الاتصالات والخدمات، ويدعم حديثه، بما قاله الجنرال «كريستوفر ديفيرل» قائد القوات المشتركة البريطانية، لـ«ديفنس جورنال» البريطانية، من أن روسيا من المتوقع أن «تستعد لهجوم إلكتروني واسع النطاق على البنية التحتية البريطانية، فكل نظام لدينا يتم التحكم فيه بطريقة ما من قبل الأنظمة التي بشكل أو بآخر لديها تلك التكنولوجيا».

واستدل «سسكيند» من هذا على أنه من المُمكن أن يكون لهذا التقدم عواقب وخيمة للغاية بالنسبة إلى الكثير من الأنظمة أو حتى الأشخاص؛ أي إنه إذا كان يمكنك الحصول على تلك التكنولوجيا فيُمكنك أن تؤثر بها على من تشاء، وخاصة أن التأثيرات السياسية الناجمة عن التقدم التكنولوجي، تزداد خطورة مع طبيعة المجتمع الكمي العالمي، والذي يُعرِّفه «بأنه العملية التي تسنها الحكومات والأفراد ومجموعات المجتمع المدني والشركات الخاصة لجمع قدر هائل من البيانات الشخصية»، حيث يتم الوصول إلى الملفات الشخصية عبر الإنترنت لمستخدميه، وتحديدا من خلال حسابات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، ثم يتم نشر هذه البيانات لخدمة أغراض سياسية، مثل البحث عن التجمعات السياسية، أو لعمليات مكافحة الإرهاب، أو تفهم الاتجاهات الديموغرافية. واستدل على رأيه بعدد من الأمثلة التي تم فيها التلاعب بالبيانات الشخصية للأفراد سواء من قبل الحكومات أو بعض الشركات، فعلى سبيل المثال:

استند إلى ما قاله كل من «لاري دايموند»، مدير مركز التنمية والديمقراطية في جامعة ستانفورد بكاليفورنيا، والباحثة «آنا ميتشل» من معهد فريمان سبوغلي للدراسات الدولية بالجامعة ذاتها، في تقريرهما في مجلة «ذا أتلانتك الأمريكية»، من أنه وعلى الرغم من أن جمع البيانات قد أثبت أنه مفيد للحكومات على أساس الأمن القومي وتطوير السياسة، إلا أن الصين استغلت بالفعل مظاهر التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي واستخراج البيانات وتخزينها من أجل إنشاء ملفات تعريفية مفصلة عن جميع مواطنيها، ومراقبة ماهية السلوكيات والممارسات الجيدة وغيرها التي يرتكبونها، مشيرين إلى أن مثل هذه المراقبة الرقمية المتطورة تشكل تهديدا جديدا وخطرا لحرية التعبير على الإنترنت وقضايا حقوق الإنسان الأخرى في الصين.

كما يشير إلى استخدام البيانات الشخصية من قبل شركات مثل؛ فيسبوك وتويتر؛ لأغراض شائنة، مثل نشر معلومات مغلوطة وأخبار زائفة، والأمر الأكثر أهمية هو إمكانية قيام الحكومات والدول المارقة

باستخدام هذه البيانات لتوسيع المراقبة شبه القانونية أو غير القانونية بحق المواطنين. وفي هذا الصدد، ذكرت مجلة «ذا إيكونومست البريطانية» في تقرير لها عام ٢٠١٦ «أن مراقبة الإنترنت وتوافر أكوام هائلة من البيانات حول كل هؤلاء المواطنين وأي شيء آخر، سيؤدي إلى التحول الجذري في ملامح العملية السياسية».

وفي السياق الغربي في السنوات الأخيرة، يشير إلى الضجة التي أحاطت بانتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٦. «دونالد ترامب»، حيث تمكن عملاء محليون وأجانب من شن عمليات تضليل إلكترونية يتم على إثرها استغلال برمجيات ومعادلات آلية يستخدمها الفيسبوك لكي يقيس مدى جودة كل منشور يتم نشره على الفيسبوك، وذلك من أجل تقييمه ومن ثم إظهاره أمام المستخدم المناسب في الوقت المناسب وفي المكان المناسب في الصفحة الشخصية، وتغذيتها بالأخبار المضللة والمزيفة لتحفيز الناخبين على دعم «دونالد ترامب».

وبالنسبة إلى «سسكيند» فإن ملامح التحول والتغيير الذي تولده التقنيات التكنولوجية باتت بمثابة نتائج جذرية تعكس فجر عصر سياسي جديد؛ يقبع فيه المواطنون تحت كنف الدولة، ويتزايد ضعفهم وخضوعهم لها بمرور الوقت. وفي هذا السياق، يعتقد أن الديمقراطية والحرية والعدالة هي القضايا الأكثر تأثرا وضررا بهذه التغييرات والتحولات، وطالما أن التقنيات التكنولوجية في حوزة السلطة، فإن أكبر التحولات ستُرى قريبا.

بشكل أساسي، تستند حجته إلى الفرضية القائلة بأنه «نظرًا إلى اعتمادنا على التقنيات التكنولوجية ومدى قابليتنا للتأثر بها، فإن السلطة الحقيقية في العصر السياسي القادم سوف يتقلدها أولئك الذين سيمسكون بمقاليد السيطرة على جميع أنواع البرمجيات وبرامج النظم المتطورة»، ويتجلى ذلك من خلال القوة التي يتمتع بها أولئك الذين يتحكمون في تلك الخوارزمات الإلكترونية، سواء كانت تستهدف مجالات التكنولوجيا العسكرية أو وسائل الإعلام الاجتماعية أو برامج البنية التحتية، حيث يستطيعون إنشاء قواعد للبيانات، الأمر الذي لا يمكن معه السيطرة عليهم.

وخلص في النهاية إلى حقيقة مهمة، وهي أن امتلاك أقلية من الشركات والمؤسسات خبرات في تطوير تلك الخوارزمات ونظم البرمجة المتطورة، يمكنها من أن تملي شكل وتكوين الحياة السياسية من خلال تقنيات تكنولوجية تتجاوز إدراك العامة، وما يزيد الأمر خطورة، هو أن معظم صانعي السياسة يفتقرون إلى المعرفة المتقدمة بالتقنيات التكنولوجية والأنظمة، ما يعني أنهم غير قادرين على ممارسة أي مراقبة على الشركات التكنولوجية الخاصة التي تشكل على نحو متزايد مسار السلوك السياسي.

وعلى الرغم، من أن «سسكيند» قدم نظرة شاملة ومُقنعة عن الكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيا الحديثة أن تغير الحياة السياسية بشكل جذري، فإنه فشل في توسيع نطاق تحليلاته إلى ما هو أبعد

من العالم المتقدم؛ حيث ركز على وجه الخصوص على الدول الغربية، ولم يقدِّم نظرة ثاقبة عن كيفية احتمالات تأثير هذه التحولات وآفاق انتشار مثل هذه التقنيات على دول أقل تقدما في التطور التكنولوجي، ففي الشرق الأوسط على سبيل المثال، هناك الكثير من البلدان بعيدة كل البعد عن الاعتماد على تلك التكنولوجيا بالمقارنة بالدول الغربية، كما لم يتطرق إلى نتيجة استخدام مثل تلك التكنولوجيا المتقدمة بالنسبة إلى دول مزقتها الصراعات مثل اليمن والعراق وسوريا.

ومع ذلك، فإن جلسة الأسئلة والأجوبة التي أعقبت كلمته عرضت المزيد من التبصر في منطق فرضيته حول «مدى التفاعل والارتباط بين التكنولوجيا والسياسة»، ومن بين أهم الأسئلة التي تم توجيهها له، هو توقعاته عن التأثيرات المحتملة لاستمرار تزايد وتيرة التشغيل الآلي خاصة في سوق العمل، حيث يتم الاستغناء عن القوة البشرية ويحل محلها الآلات، والروبوتات وبرامج الحاسب، وهنا يذكر أنه بعيدا عن جميع الديناميكيات والتأثيرات التي قد تخلفها التطورات التكنولوجية في المجال السياسي، فإن تلك القضية تحظى بأكبر نصيب من الاهتمام الأكاديمي، فمن المحتمل أن تؤدي إلى عواقب سياسية واجتماعية كارثية بسبب تفاقم مشكلة البطالة الجماعية، التي ربما تكون الخطر الأكثر شراسة على المدى القصير.

على العموم، استطاع مؤلف كتاب «سياسة المستقبل»، «جيمي سسكيند» إعطاء نظرة ثاقبة مدروسة – وإن كانت قاتمة إلى حد ما – حول مدى التغيير في معدلات الأفكار والسلوكيات وأنماط الحياة التي سارعت بها التطورات التقنية، كما نجح في إظهار مدى إمكانية التكنولوجيا المعاصرة والمستقبلية في تشكيل الحياة السياسية في المستقبل القريب، وإن كان يؤخذ عليه جعل محتوى مناقشته يتمحور حول الغرب فقط، وعدم تطبيق أطروحته خارج حدود العالم المتقدم.

٢٠١٩/١/١٥

تقرير الإيكونوميست حول الوضع الاقتصادي والسياسي للعالم في عام ٢٠١٩

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في مطلع كل عام جديد، يقدم كبار المحللين السياسيين والاقتصاديين في مجلة «الإيكونوميست» البريطانية مجموعة من التقارير الشاملة حول توقعاتهم على مختلف الأصعدة خلال الاثني عشر شهرا المقبلة. وفي تقرير الرصد السنوي لتوقعات العام الجديد ٢٠١٩ الصادر عن الإيكونوميست، سنقوم بفحص وتدقيق توقعاتها للحالة الاقتصادية على مدار العام فيما يتعلق بالشرق الأوسط، مع التركيز بشكل خاص على دول مجلس التعاون الخليجي.

وعن إيران قال روجر ماكشين مؤلف «الصعوبات أمام إيران» ومحرر شؤون الشرق الأوسط في الإيكونوميست، إن قادة النظام يواجهون خطر إفلات قبضتهم عن السلطة، إثر اندلاع المظاهرات احتجاجًا على الأزمة الاقتصادية والفساد الذي يضرب البلاد.

وعلى الرغم من أن المجلة نفسها تدعم خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA)، المعروفة باسم الاتفاق النووي الإيراني الذي أعاد في عام ٢٠١٥ علاقة إيران التجارية والمالية مع المجتمع الدولي، فإن ماكشين وغيرهم من المساهمين في التقرير لا يرون ذلك في ضوء إعلان أمريكا انسحابها من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨، كما يتنبأون أنه في عام ٢٠١٩، وعلى الرغم من الجهود الأوروبية والروسية وتوقعات بعض المحللين المتفائلين، فإن الاتفاق النووي الإيراني سينهار أمام هيمنة الدولار الأمريكي واستعداد الإدارة الأمريكية لمعاقبة حتى أقرب حلفاء طهران.

وبدلاً من مواصلة التعاون الاقتصادي مع المجتمع الدولي، ستواجه إيران ذروة هبوط الإيرادات الحكومية، والتضخم، وتزايد البطالة، وكما يتوقع ماكشين، فإن من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى اندلاع اضطرابات محلية كبيرة.

النقطة المهمة في جزئية التقرير المتعلقة بالشرق الأوسط تكمن في التوقعات بزوال الهيمنة الأمريكية، والذي يزعم بعض المحللين أنها بدأت إبان فترة رئاسة باراك أوباما، الذي حملت عقيدته «التحول شطر آسيا»، وكما أشار أنتون لاجورديا نائب رئيس تحرير في مجلة «ذي إيكونوميست» في مقاله «نهاية الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط»: «في عام ٢٠١٣. تنازل الرئيس باراك أوباما عن الهيمنة الأمريكية عندما رفض القيام بعمل عسكري ضد استخدام نظام بشار الأسد الأسلحة الكيماوية والغازات السامة ضد شعبه، وسعى فيما بعد إلى الاتفاق النووي مع إيران». ويرى التقرير أنه رغم أن ترامب يحاول إثبات أنه يختلف عن أوباما»، فإنه كان هناك شعور بتأثير غياب القيادة الأمريكية في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء المنطقة، وكما تتوقع «إيكونوميست» كلما ازداد تراجع إدارة ترامب، فإن العديد من التوترات ستستمر.

ومع انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط والخسارة الحاسمة لهيمنتها منذ فترة طويلة، تُقر مجلة «ذي إيكونوميست» أنه من المرجح في عام ٢٠١٩ أن تتدخل القوى الخارجية المؤثرة بشكل متزايد مثل روسيا والصين وكقوة اقتصادية في المقام الأول، من غير المرجح أن تشترك الصين في السياسة، وبدلاً من ذلك، ستملي روسيا سياسات المنطقة، كما أثبتت ذلك في السنوات الأخيرة في كل من الحرب الأهلية السورية والليبية. ويلاحظ لا جورديا أن: «روسيا هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بعلاقات ودية مع جميع اللاعبين الإقليميين الرئيسيين، ومن بينهم إسرائيل وتركيا، وإيران بشكل حاسم»، وأضاف: «إن المفتاح لأي حل في سوريا سيكون في يد روسيا، وليس أمريكا».

وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، فقد تعرض لها التقرير كموضوع رئيسي، ومن المثير للدهشة أن «إيكونوميست» تجاهلت أهمية التقلبات المستمرة في أسواق النفط العالمية؛ ففي الوقت الذي قال فيه بيان لصندوق النقد الدولي إن صعود أسعار النفط عن المستويات المسجلة حتى ٢٠١٦ (بلغ حينها ٢٧ دولارًا للبرميل)، سيرفع نمو اقتصادات الخليج بنسبة ٢,٤٪. وتابع أنّه «في ٢٠١٩. يتوقع أن تنمو اقتصادات الخليج بنسبة ٣٪، مقارنة بانكماش فعلي بنسبة سالب ٠,٤٪ في العام الماضي».

فإن الهزات الأخيرة في الأسعار خلال عام ٢٠١٨، والتي يبدو أنها ستستمر على مدى الاثني عشر شهرًا القادمة بسبب الاضطرابات الإقليمية وانتشار استخدام النفط الصخري الأمريكي ستؤدى بالضرورة إلى الدفع ببرامج واسعة للإصلاح الاقتصادي داخل المجتمعات الخليجية واقتصاداتها، وخاصة أنه إذا حدث انهيار في الأسعار مثلما حدث في عام ٢٠١٤؛ فمن الممكن أن تتكبد الدول التي تعتمد على النفط مثل الكويت والسعودية خسائر فادحة.

وبينما لم يتعرض التقرير إلى ما تشهده دول الخليج في عام ٢٠١٩ من تنوع في مشروعاتها وخططها على المستويات السياسية والاقتصادية، لمواجهة هذه التحديات، فإن من الواضح هنا أن الدول كافة تسير في خططها للإصلاح والتنمية الفاعلة.

فالإمارات مثلا تستعد لانطلاق المعرض الدولي «إكسبو٢٠٢٠»، في العاشر من أبريل ٢٠٢٠، حيث تعمل دبي على بناء مدينة متكاملة لاستضافة الحدث، والتي تشير التوقعات إلى استقطابه نحو ٢٥ مليون زائر يتوافد ٧٠ ٪ منهم من خارج الدولة.

كما أنها بحسب الاتحاد الإماراتية «أنهت عام ٢٠١٨ في المرتبة التاسعة والعشرين عالميا ضمن مؤشر البلدان الأعلى عالميا في الناتج المحلي الإجمالي، والمرتبة السادسة عالميا من ناحية نصيب الفرد من الناتج.

ومن المتوقع أن تشهد البحرين هذا العام ٢٠١٩ تحولات سياسية واقتصادية عدة، أبرزها في الجانب السياسي مع وصول أول سيدة بحرينية إلى رئاسة البرلمان البحريني.

وفي الجانب الاقتصادي، يتوقع أن يواصل الاقتصاد البحريني معدلات النمو؛ فالحكومة البحرينية نجحت في تجاوز أزمة مالية بمساعدة السعودية، والإمارات، والكويت.

لذلك؛ سيجنب برنامج التوازن المالي في ٢٠١٩ المنامة حالة عدم التوازن بين الموارد والمصروفات، ويستمر البرنامج الذي خصصت له الدول الثلاث ١٠ مليارات دولار حتى نهاية عام ٢٠٢٢، كذلك بدأت البحرين في تطبيق نظام الضريبة المضافة من بداية هذا العام.

وتشهد شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، مختلف الأنشطة والأعمال التي تمهد الطريق لإنتاج أول معدن منصهر مع بداية العام ٢٠١٩ بكلفة تبلغ ٣ مليارات دولار، وفي قطاع النفط، يتم العمل على عدد من

المشروعات المهمة، وعلى رأسها اكتشاف حقل خليج البحرين الغني بالنفط الصخري الخفيف والغاز الذي تم الإعلان عنه في أبريل من ٢٠١٨. كذلك مشروع تحديث مصفاة شركة نفط البحرين (بابكو) بقيمة تبلغ ٤,٢ مليارات دولار، التي ستزيد من الطاقة الإنتاجية من ٢٦٧ ألف برميل يوميا إلى ٣٨٠ ألف برميل يوميا، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من المشروع خلال أربع سنوات.

وفى الكويت ستشكل المشكلات الاقتصادية، الناجمة عن تراجع أسعار النفط، تحديًّا كبيرا، حيث كانت أعلنت نهاية يوليو ٢٠١٨ أن الميزانية العامة سجلت عجزا فعليا بلغ ٣,٢٤٧ مليارات دينار (١٠,٧٣ مليارات دولار)، وهو ما تعمل على تجاوزه في المرحلة المقبلة.

أما السعودية فيرى التقرير أنها ستسعى إلى إصلاحات داخلية جديدة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، خاصة في ظل التوترات الإقليمية، بعد السماح للمرأة السعودية بالقيادة، وستسعى إلى جذب استثمارات أكبر في القطاع الخاص. وقد يكون هذا مستمدًا من إعادة توجيه الدبلوماسية السعودية نحو مهمة تركز على إنهاء النزاعات الدائرة التي تُعد المملكة طرفًا فيها وتحديدًا، الأزمة القطرية، والحرب الأهلية اليمنية، التي يُنظر إليها في واشنطن، والعواصم الصديقة الأخرى على أنها «انحرافات عن الهدف الرئيسي لقادة أمريكا، المتمثل في هزيمة إيران».

غير أن هناك قضية جلية أهملها التقرير وهى عدم تناوله «أزمة قطر»؛ والتي كانت المحرك الأساسي للتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، وهي القضية التي قد تؤدي إلى إنهاك قوى بعض أقوى الاقتصاديات في العالم، فضلا عن أنها جذبت تركيا إلى السياسة الخليجية بطريقة لم يسبق لها مثيل منذ العهد العثماني.

وكما يتوقع معظم المحللين، فمن غير المرجح أن يتم كسر حالة الجمود بين قطر من جهة، ودول السعودية والبحرين والإمارات في هذا العام. وتبقى الدوحة ثابتة على عدم قبول مطالب الدول الخليجية الأخرى، والتي تشمل شروطًا مثل إنهاء تمويلها الجماعات الإرهابية وما تبثه من محتوى إعلامي ينتقد مجلس التعاون الخليجي، في الوقت الذي تحتفظ فيه اللجنة الرباعية بنهجها المتماسك.

وعلى الرغم من جهود الوساطة الكويتية المكثفة وزيادة الضغط الأمريكي على السعودية، لا توجد مؤشرات على أن أزمة الخليج ستنتهي في وقت قريب، وذلك بحسب ما يقول مروان كابلان رئيس قسم تحليلات السياسات في المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، والذي أضاف: «أن البلدان المقاطعة تعتقد أن الوقت يقف إلى جانبها وأن قطر ستقبل في النهاية مطالبها، ومن ناحية أخرى، تعتقد قطر أنها تستطيع أن تتغلب على المقاطعة».

ويشير المدير التنفيذي لمركز تحليلات دول الخليج العربي «جورجيو كافييرو»، في صحيفة المونيتور إلى تلك النقطة قائلاً: «بالنظر إلى المستقبل، لا شك في أن مجلس التعاون الخليجي سيظل في عام ٢٠١٩. مثل عام ٢٠١٨ مؤسسة غير قادرة على تحقيق أهدافها».

وبالنظر إلى ما هو أبعد من دول مجلس التعاون الخليجي، فإن هناك حالة من الإغفال الرئيسية الأخرى من قبل مجلة الإيكونوميست هذا العام فيما يتعلق بالنزاعات المستمرة العديدة في الشرق الأوسط، وهي التوترات الطائفية المتزايدة، ما أصبح سمة بارزة أسهمت في حالة عدم الاستقرار الإقليمي.

وفي عام ٢٠١٩ يبدو أن هذا الأمر سيزداد سوءًا، وتحديدًا بسبب نشر إيران المستمر لمجموعاتها الطائفية بشكل علني، مثل حزب الله اللبناني، والذي تمتد أنشطته الخبيثة في جميع أنحاء لبنان والعراق والبحرين ودول أخرى ذات تعداد سكاني متنوع، وهو ما يثير الاستياء، وما يزيد من تفاقم هذه الحالة احتمال عودة تنظيم داعش في سوريا والعراق.

كذلك يبدو أن مجلة الإيكونوميست البريطانية، التي عادة ما تهتم بمسألة المصادر المحتملة للنزاعات الإقليمية الرئيسية، قد أخفقت في تخصيص مقالة للحرب الأهلية السورية التي دامت قرابة ٨ سنوات. وطوال هذا الوقت، كانت الحرب تهديدًا أساسيا لأمن واستقرار الشرق الأوسط.

ويتوقع مايكل ديمبسي، زميل الاستخبارات الوطنية في مجلس العلاقات الخارجية، أن «الصراع سيتخذ منعطفًا آخر مشؤوما العام الحالي». وأضاف قائلاً: «بعض أكثر الاحتمالات إثارة للقلق تشمل الهجوم المحتمل للنظام على محافظة إدلب بكل عواقبه الإنسانية، والهجوم التركي الوشيك شرق الفرات ضد الأكراد، واحتمالية تبادل إطلاق النار عبر الحدود بين إيران وإسرائيل على نطاق أوسع».

نزاع آخر أغفلته مجلة الإيكونوميست في تقريرها وهو الحرب الأهلية اليمنية، وحتى الآن، فشلت الجهود الدبلوماسية في حل هذه الحرب على نطاق واسع».

بصفة عامة بدت العديد من توقعات الإيكونوميست حول الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٩ متشائمة، وفيما رصدت التحليلات الاقتصادية ملامح الشؤون الإقليمية المعاصرة ومنها: مركز إيران والمملكة العربية السعودية، باعتبارهما أهم اللاعبين في المنطقة؛ وتقليص نطاق الهيمنة الأمريكية في ظل حكم دونالد ترامب، كان هناك عدد من حالات الإغفال والتجاهل الملحوظة من التقرير، والتي ذكرناها أعلاه.

إن مصير دول مجلس التعاون الخليجي في أعقاب أزمة قطر له أهمية استراتيجية إقليمية كبيرة، بالنظر إلى وضعها كمجموعة من أغنى الدول في الشرق الأوسط وأكثرها قوة. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الحروب الأهلية السورية واليمنية، لا يزال توقعا قائما على نطاق واسع، خاصة في ضوء وجود قوى

خارجية قوية قادرة على تشكيل نتائجها، وهي روسيا وتركيا وإيران والمملكة العربية السعودية. وعمومًا من المتوقع أن يكون عام ٢٠١٩ عامًا أكثر اضطرابًا في الشرق الأوسط مقارنة بسلفه.

١٨-٢٠١٩/١/١٩

أمريكا والعالم.. سنتان من سياسة ترامب الخارجية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

مضى الآن عامان على تنصيب دونالد ترامب، الرئيس الأكثر جدلاً في تاريخ أمريكا الحديث، وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي، ذهب الرئيس الجمهوري لإحداث تغيير جذري في الثوابت السياسية الأمريكية، وإدخال أطر سياسية راديكالية، بالإضافة إلى التورط في فضائح لا حصر لها. من هنا، يجدر بنا أن نبحث في آثار وصول ترامب إلى البيت الأبيض على سجل السياسة الخارجية لإدارته، والتي خلقت حالة من الجدل بشأن مكانة أمريكا في العالم ومستقبلها كقوة عظمى. وفي هذا المقال، نتطرق إلى عقيدته القومية والانعزالية التي أعلنها أثناء حملته الانتخابية عام ٢٠١٦. بالإضافة إلى تحليل تنفيذه لسياسة «أمريكا أولاً»، وأيضًا سياسته الخارجية التي تقع خارج نطاق هذا النهج، خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وكيف ستكون في السنتين المتبقيتين له في المنصب.

لقد بنى ترامب سياسته الخارجية على فكرة «أمريكا أولاً»، تلك العقيدة التي تسعى إلى تحديد مشاركة أمريكا مع المجتمع الدولي على أساس خدمة المصالح الاقتصادية والدفاعية والسياسية الأمريكية، ويقول وليام ديفيدسون، زميل معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، في مقال له بصحيفة «وول ستريت جورنال»: «إن ترامب هو داعية حرب القرن الحادي والعشرين»، بالنظر إلى أسلافه من هؤلاء السياسيين الذين قادوا أمريكا إلى الانسحاب من الشؤون العالمية بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. ويدعم هذا المفهوم نظرية أن الولايات المتحدة يجب أن تتصرف من جانب واحد على المسرح العالمي، ما يسمح لها بممارسة سياسة خارجية براجماتية. ويوضح ديفيدسون أن آيديولوجية ترامب، تنظر إلى المؤسسات الدولية وأنظمة التحالف متعددة الأطراف على أنها «مُقيدة للغاية، وتفرض التزامات باهظة وتحد من حرية العمل الأمريكية».

وفي خطوة تُبين حجم اتجاهاته الحمائية، فرض ترامب رسومًا جمركية على السلع الصينية بقيمة إجمالية تبلغ نحو ٢٥٠ مليار دولار، مع رسوم على الواردات تتراوح بين ١٠٪ و٢٥٪، ردًّا على ما يراه هو «سنوات من التجارة غير المتكافئة مع بكين». وفي المقابل، فرضت الصين رسوما مشابهة على منتجات وواردات أمريكية بقيمة ١١٠ مليارات دولار، ما يُنهي سنوات من العلاقات الاقتصادية الأكثر تحررًا بين أكبر اقتصاديين في العالم.

كما أصبح الاقتصاد الحمائي ما يميز علاقات ترامب مع كل من الحلفاء والخصوم على السواء، حيث يتم التفاوض على أنظمة جديدة للتعريفات الجمركية مع كل من أستراليا وكندا، وكذلك الاتحاد الأوروبي، الذي هاجمه ترامب مرارًا، وقال إنه تم إنشاؤه «لينافس الولايات المتحدة عندما يتعلق الأمر بجني الأموال»، كما أن الاتحاد الآن «بالأساس، بات أداة في يد ألمانيا» لاستغلال التجارة مع الولايات المتحدة.

وإلى جانب التجارة، امتد كره ترامب للتحالفات ليشمل كذلك حلف شمال الأطلسي (الناتو)، حيث يتعامل ترامب مع الحلف بطريقة مماثلة للتي ينظر بها إلى الاتحاد الأوروبي، كمؤسسة أنشئت لاستغلال الثراء المالي وموارد الولايات المتحدة. كما يهاجم بانتظام الحلفاء الأوروبيين لفشلهم في تخصيص ٢٪ من ميزانيتهم على الدفاع، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن الحاجة إلى الإسهام بموارد لنشر القوات الأمريكية في أوروبا.

وينتاب العديد من المحللين القلق من تنفيذ ترامب تهديداته يومًا ما بالانسحاب من الحلف؛ فقد أدت إدانات ترامب للمعاهدات والمنظمات العالمية على مدار العامين الماضيين إلى مغادرة أمريكا عددًا من المؤسسات الراسخة. يقول تيد جالين كاربنتر، زميل بارز في دراسات الدفاع والسياسة الخارجية في معهد كاتو: «لقد أظهر ترامب القليل من الصبر إزاء الاتفاقيات المُتعددة الأطراف، مثل اتفاقية الشراكة العابرة للمحيط الهادئ لتحرير التجارة، أو اتفاق باريس بشأن المناخ، أو مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة»، والتي انسحب منها جميعًا، والتي رأى فيها أنها لا تخدم مصالح أمريكا الوطنية.

ولا يخفى أن ترامب وقع في تناقضات كبيرة، فيما يتعلق بعقيدة سياسته الخارجية، وما يأتي به من أفعال؛ وقد ظهر ذلك في أدائه غير الحازم تجاه روسيا، وهي عدو واشنطن التقليدي التي تسعى بدأب إلى تحدي نفوذ الولايات المتحدة في الخارج، فتواطؤ ترامب الظاهر مع بوتين، كما يتضح من دفاعه عنه في قمة هلسنكي الثنائية بينهما عام ٢٠١٨؛ يقوِّض من التزامه بتأييد وممارسة السيادة الأمريكية كجزء من أجندته «أمريكا أولاً»، وذلك بالنظر إلى الأدلة على نشر موسكو العديد من المعلومات المضللة، وحملات الهجوم السيبراني ضد الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، فضلا عن تقويضها للأهداف الأمريكية في جميع أنحاء العالم، مثل مواصلة أتون الحرب في أوكرانيا، ودعم إيران، وزعزعة استقرار حلفائها الأوروبيين.

ويبدو جليًّا التناقض بين كلمات وأفعال ترامب بشأن استمرار الإدارة على النهج الأمريكي الخارجي القائم على نشر قواتها عبر العالم. ولعل المثال الأكثر وضوحًا هو أفغانستان، التي وصفها ترامب تاريخيًّا بأنها منطقة حرب، ولفت إلى إمكانية سحب القوات الأمريكية منها. لكنه أعلن في أواخر

٢٠١٧ عن نيته نشر ٣٠٠٠ فرد إضافيين في أفغانستان، من أجل تعزيز جهود مكافحة الإرهاب. كما قام بنشر أفراد، مدنيين وعسكريين؛ لدعم عمليات الناتو في أوروبا الشرقية.

وإلى جانب نشره قوات على الأرض، حافظ ترامب أيضًا على عمليات مكافحة الإرهاب عبر الشرق الأوسط وإفريقيا، والتي كان العديد منها مبادرات في عهد سلفه أوباما، مثل حملات القصف في الصومال وليبيا واليمن، إلى جانب مواصلة تخصيص الموارد للقوات في وسط وغرب إفريقيا، وخاصة في تشاد.

وفيما يتعلق بملفي الشؤون الدبلوماسية والدفاعية، أثبت ترامب خلال العامين الماضيين استعداده لتبني أهداف السياسة الخارجية؛ فقد التقى مع الرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ أون في سنغافورة في ١٢ يونيو ٢٠١٨. وخلال الاجتماع، تم الاتفاق على عدد من المبادرات الواعدة والغامضة، وتقلصت حدة التوترات منذ ذلك الحين. وأشارت صحيفة «الإ يكونوميست» بعد فترة وجيزة من انعقاد الاجتماع إلى أن «الحوار الذي تم مع كيم يكمن بداخله أمل في إحراز المزيد من التقدم الجوهري»، واعتبر الكثيرون أن ما أثمر عنه الاجتماع يمثل نجاحًا نادرًا للإدارة الأمريكية، وهذا في إشارة إلى «تدمير بيونج يانج لموقع نووي، وإطلاق سراح ثلاثة سجناء أمريكيين، والاستعداد – الشفوي فقط – للمضي قُدُمًا نحو نزع السلاح النووي»، وهنا يوضح ديميتري سيمز، خبير روسي ورئيس مركز المصلحة الوطنية في واشنطن، قائلاً: «تلك التطورات توحي بأنه قد يكون هناك المزيد من الفرص السانحة والواعدة التي كانت غير الموجودة في «نهاية فترة ولاية أوباما».

وربما تكون هناك نقطة أكثر أهمية من مبادرة كوريا الشمالية، وهو نهج ترامب الذي يتسم بالحيوية تجاه الشرق الأوسط. فلقد كان تركيز ترامب في تحقيق الأهداف الأمريكية المحورية على منطقة الشرق الأوسط. وتتمثل تلك الأهداف في «ثلاثة مكونات أساسية»، بحسب ما يذكر ستيفن كوك زميل أقدم في زمالة «إيني أنريكو ماتي» لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا في «مجلس العلاقات الخارجية»، في تقرير له بمجلة فورين بوليسي الأمريكية، وهي: «محاربة الإرهاب، واحتواء إيران، ودعم إسرائيل».

ومما لا شك فيه أن أهم مكون هنا محاولات ترامب احتواء إيران ومحاولاتها المستمرة تكثيف نفوذها الإقليمي، من خلال الاستفادة من الصراعات الجارية، وخلق حالة من الانقسام بين مجموعة من القوى التي تعمل بالوكالة، وبين الدول التي توجد على أرضها تلك القوى. ففي الثامن من مايو عام ٢٠١٨ أعلنت الإدارة الأمريكية انسحابها من اتفاق ٢٠١٥ حول البرنامج النووي الإيراني، وإعادة فرض العقوبات على عدد من القطاعات والصناعات الإيرانية الرئيسية، بما في ذلك بناء السفن وقطاعي الطاقة والمالية.

واستنادًا إلى ممارسة مزيد الضغوط المالية والسياسية على طهران من أجل تغيير سياستها الإقليمية، شرع ترامب أيضًا في مزيد من التقارب مع العديد من دول الخليج العربية، وخصوصًا خصوم الجمهورية الإسلامية مثل السعودية والبحرين. وقد شمل ذلك تعميق العلاقات العسكرية والسياسية والاقتصادية في أعقاب حالة التراجع التي كانت إبان فترة ولاية أوباما.

وهناك عنصر آخر رئيسي في سياسة ترامب تجاه الشرق الأوسط وربما يكون العنصر الأكثر إثارة للجدل، وهو تعميق الروابط مع إسرائيل. وفي هذا السياق، يوضح الدكتور «جاك طومسون»، المتخصص في شؤون الأمن العالمي بمركز الدراسات الأمنية في زيوريخ، في تقرير حديث له، قائلاً: «جميع الإدارات الأمريكية السابقة كانت تعامل إسرائيل كحليف مقرب فحسب، بينما ذهب ترامب إلى مدى غير مسبوق لإرضاء نتنياهو». نعم تلك الرغبة الجارفة نحو إرضاء الحكومة الإسرائيلية بأي شكل من الأشكال قادت ترامب ذاته إلى تنفيذه أكثر مبادراته المثيرة للجدل بالشرق الأوسط، وهي الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إلى هناك.

ولا يخفى أن هناك عنصرًا آخر جوهريًّا في ملف سياسة ترامب الخارجية تجاه الشرق الأوسط حتى الآن وهو الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب، مع التركيز بشكل هائل على مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

نخلص مما سبق، أن ترامب، تخلى عن التزامات واشنطن الدولية على نطاق لا يضاهي أي رئيس حديث، بصرف النظر عن بعض الاستثناءات؛ فلقد تخلى عن مكانة الولايات التي كانت تحتلها سابقًا، باعتبارها بطلاً للتجارة الدولية منخفضة التعريفة، عبر إثارة حرب تجارية مع الصين، كما هاجم حلفاء اعتبرهم يستنزفون الموارد الأمريكية، مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وأشرف على انسحاب واشنطن من مؤسسات دولية. ومن ناحية أخرى، كان نشطًا دبلوماسيًّا، حيث عمل على فرض القليل من الرسوم على دافعي الضرائب الأمريكيين، كما سعى إلى بناء تحالفات واسعة في الشرق الأوسط، مع دول الخليج العربية وإسرائيل، أو حتى عقد مؤتمرات قمة مع قادة مناوئين، مثل بوتين أو كيم.

على العموم، يبدو من غير المحتمل أن يتغير اتجاه ترامب أو سلوكه فيما يتعلق بالسياسة الخارجية بالنسبة إلى السنتين المقبلتين؛ فالذين كانوا يتحدون سياسته، مثل جيمس ماتيس، وجون كيلي، وإتش آر ماكماستر، وغاري كوهن، وريكس تيلرسون، تركوا فريقه المعني برسم ملامح السياسة الخارجية، وحل محلهم أشخاص يؤيدون فكره، مثل جون بولتون ومايك بومبيو، ويبدو أن ترامب سيصبح أكثر حرية في تنفيذ مذهبه «أمريكا أولاً» من دون ردع. وذكر مجلس العلاقات الخارجية الأوروبية على لسان كل من «مارك ليونارد» و«جيرمي شابيرو»، أن «هذا العام يشهد انتقال سلطة إدارة ملف سياسته

الخارجية إلى شخص وحيد أظهر له ولاءً ثابتًا ولديه ثقة كاملة فيه، وهو نفسه «ترامب». ومن ثم ينبغي للعالم أن يستعد لمزيد من التغييرات التحويلية من الآن وحتى عام ٢٠٢٠. مثلما حدث منذ تنصيب ترامب في عام ٢٠١٧.

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتداعياته على مجلس التعاون الخليجي

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

من المعلوم أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان قد فتح المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي منذ نحو ٣١ عاما، لعقد اتفاقية للتجارة الحرة بين الكتلتين، وكانت هذه المفاوضات قد نجحت من خلال اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمجلس في ١٩٨٨، في وضع إطار للتعاون السياسي والاقتصادي بين الجانبين، بهدف تدعيم استقرار منطقة الخليج وتحسين العلاقات التجارية بينهما، واستمرت المفاوضات لعقد اتفاقية التجارة الحرة بين نشاط وتعليق وتوقف.

وفي زيارتها للدول الأعضاء في المجلس، العام قبل الماضي، أكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل على ضرورة أن يتمكن الجانبان من إبرام اتفاقية التجارة الحرة، للأهمية القصوى لهذه الاتفاقية لكلا الجانبين، في ظل اتجاهات السياسة الحمائية للرئيس الأمريكي ترامب، والحاجة المتبادلة لكلاهما في فتح سوقه للآخر، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى التقدم بعرض جديد للاتفاق، وخاصة أن سوق مجلس التعاون الخليجي يقف على قمة شركاء الاتحاد الأوروبي في التجارة، حيث يبلغ حجم التجارة بين الجانبين نحو ١٤٠ مليار يورو، معظمها صادرات أوروبية (نحو ١٠١ مليار يورو) بخلاف تجارة الخدمات التي تناهز ٥٠ مليار يورو، معظمها أيضًا صادرات أوروبية، إلى هذا فإن متابعة التطور الحادث في الاتحاد الأوروبي، والمتمثل في خروج بريطانيا منه وهي أحد أهم شركاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اقتصاديًا وسياسيًا، يمثل أهمية كبيرة لمجلس التعاون، لجهة استمرار التفاوض بشأن اتفاقية التجارة الحرة، والذي يحتمل أن يكون في ضوء هذا التطور على مسارين، أحدهما أوروبي والآخر بريطاني.

ومن المعلوم أن بريطانيا كانت قد انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في مسماه القديم (السوق الأوروبية المشتركة) في عام ١٩٧٣، وفي يونيو ٢٠١٦ في الاستفتاء الذي جرى على عضوية بريطانيا في هذا الاتحاد، صوت ٥٢٪ لصالح مغادرة هذا الاتحاد بعد عضوية استمرت ٤٤ عامًا، الأمر الذي نتج عنه بدء العملية المعقدة لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) التي تشتمل على إجراءات سياسية واقتصادية في المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة)، وفي ٢٩ مارس ٢٠١٧ أرسلت رئيسة الوزراء البريطانية تريزا ماي رسالة إلى رئيس المجلس الأوروبي، بتفعيل المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة، التي تمثل قانون الاتحاد الأوروبي، واستمرت المفاوضات بين الحكومة البريطانية والمفوضية

الأوروبية نحو ١٧ شهرًا، ليعلن قادة الدول الأوروبية في نوفمبر الماضي، خلال القمة الأوروبية، مصادقة الدول الأعضاء على اتفاق خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وخارطة طريق تشمل العلاقة بين الطرفين في مرحلة ما بعد الخروج.

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ في ٢٩ مارس ٢٠١٩، إلا أن البرلمان البريطاني رفض هذا الاتفاق حين عرضته تريزا ماي يوم ١٥ يناير ٢٠١٩ بأغلبية ٤٣٢ صوتا في مقابل ٢٠٢ صوت، بل إن رئيسة الوزراء تعرضت أكثر من مرة لطرح الثقة والإطاحة بها، وكانت دراسات صندوق النقد الدولي حول الخسائر المحتملة للاقتصاد البريطاني جراء خروجه من الاتحاد الأوروبي، قد توقعت أن هذه الخسائر تعادل ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي البريطاني، كما توقعت الحكومة البريطانية أن يبلغ حجم هذه الخسارة نحو ١٥٠ مليار جنيه استرليني.

وهذا الوضع المقلق في منطقة بالغة الأهمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا يقف مصدر القلق فيه فقط عند حد حجم خسارة الاقتصاد البريطاني، ولكن بسبب الغموض الذي صار ينتاب العلاقات المختلفة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، وتأثير حالة عدم اليقين على اتجاهات الاستثمار، وأكثر من ذلك تأثيره على أسعار ٣ عملات رئيسية هي اليورو والاسترليني والدولار، وبالفعل فإن اقتصاد منطقة اليورو (تضم ١٩ دولة أعضاء في الاتحاد الأوروبي) قد أصبح يعاني حالة من التباطؤ تتجه إلى الركود، بعد ٢٠ عامًا مرت على إطلاق اليورو، وأصبح الخوف يتزايد من ارتفاع حجم القروض السيئة، الأمر الذي نبه إليه محافظ البنك المركزي الأوروبي.

ومع رفض البرلمان البريطاني خطة الخروج، فهل تخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، إن هذا الخيار قد صار مستبعدًا بسبب تداعياته على الاقتصاد البريطاني والجنيه الاسترليني ومركز لندن كعاصمة مالية لأوروبا، ومع استعداد الاتحاد الأوروبي لتأجيل موعد خروج بريطانيا من الاتحاد المحدد له ٢٩ مارس ٢٠١٩، إلا أنه رفض إعادة التفاوض حول خطة الانسحاب التي رفضها البرلمان البريطاني، ليصبح الموقف مفتوحًا أمام ثلاث سيناريوهات، وهي إما العودة إلى البرلمان بخطة بديلة، وإما إجراء استفتاء ثان بشأن بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي من عدمه، وإما تأجيل الانسحاب أو إلغائه.

إن هناك أزمة إذن قائمة في علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي، لم ينجح تصويت مجلس العموم البريطاني، ولم تنجح الحكومة البريطانية أو الاتحاد الأوروبي في حلها، ومع الأهمية الكبيرة لمتابعة هذه الأزمة خليجيًا، فقد كان هناك تسابق بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا على الاهتمام بتقوية العلاقات الاقتصادية مع مجلس التعاون الخليجي، فقد سبق ما أبدته المستشارة الألمانية بعودة نشاط مباحثات التجارة الحرة الأوروبية الخليجية، لدى زيارتها لدول مجلس التعاون في ٢٠١٧، زيارة تريزا

ماي رئيسة الوزراء البريطانية المنامة لحضور القمة الخليجية ٣٧ في ديسمبر ٢٠١٦ في أول زيارة لها لمنطقة الخليج بعد توليها هذا المنصب.

وقد أكدت ماي اهتمام بريطانيا ودورها الفاعل في المنطقة والذي مازال قويًا، ولم يتأثر بالتصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي، وأن انسحابها من الاتحاد الأوروبي لا يعني انسحابها من العالم وخصوصًا منطقة الخليج التي ستعزز علاقاتها معها كحليف وشريك، كما أكدت في كلماتها أمام القمة الخليجية أن بلادها ستعقد علاقة شراكة استراتيجية مع دول المجلس لمواجهة التهديدات الإيرانية، وأنها ستعزز التعاون الدفاعي مع هذه الدول لمواجهة التهديدات المشتركة، وأنها تريد استثمار أكثر من ٣ مليارات جنيه استرليني في اتفاق دفاعي في منطقة الخليج على مدى السنوات العشر المقبلة.

ومنذ الإعلان عن الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين في القمة الخليجية ٣٧ فقد جرى الاتفاق بينهما على تعزيز العلاقات في مجالات التجارة والاستثمار والأمن السبراني وحماية البيئة البحرية، وفيما كان حجم التجارة بين دول المجلس وبريطانيا قد بلغ نحو ٣٠ مليار جنيه استرليني، وهو يزيد عن الصادرات البريطانية إلى الصين، فقد اتجهت بريطانيا إلى مفاوضات بشأن عقد اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تعوض الخسارة الناجمة عن انسحابها من الاتحاد الأوروبي، إلا أن مباحثات عقد هذه الاتفاقية قد تعثرت بسبب الأزمة التي وقعت في مجلس التعاون بين قطر من ناحية والمملكة العربية السعودية والإمارات ومملكة البحرين من ناحية أخرى، وهو ما أرجأ عقد القمة الخليجية البريطانية التي كانت مقررة في لندن في ٢٠١٧.

وإذا كانت بريطانيا هي الدولة الأوروبية الأكثر دراية بمنطقة الخليج واهتماماتها وطريقة التعامل معها بحكم العلاقة التاريخية معها، وبالتالي تستطيع تجاوز العقبات، التي وقفت إلى اللحظة أمام إبرام اتفاقية التجارة الحرة الخليجية الأوروبية، وعقد اتفاق تجارة حرة بريطاني خليجي، إلا أن هذا الاتفاق المرتقب لن يكون بديلاً لاتفاقية التجارة الحرة الخليجية الأوروبية، سواء لجهة حجم السوق والاستثمارات المتوقعة، أو لجهة تنويع البدائل، إلا أنها ستكون عاملاً جوهريًا في تذليل العقبات التي تقف في وجه إبرام اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية الخليجية.

وإذ تعذر إبرام اتفاقية تجارة حرة بريطانية خليجية حاليًا بسبب الأزمة الخليجية، فقد حرصت بريطانيا على ضرورة حل هذه الأزمة الخليجية في أقرب وقت ممكن، ولهذا دعت ماي في بيان لها يوم ١٦ يونيو ٢٠١٧ إلى ضرورة استعادة وحدة مجلس التعاون في أقرب وقت ممكن، فهي تريد أن تتعامل مع المجلس كسوق واحدة يتمتع بمزايا الحجم الكبير، وهو نفس المنطق الأوروبي في مفاوضات التجارة الحرة.

ومع أن بريطانيا لا يمكنها أن تنجز اتفاقا للتجارة الحرة مع مجلس التعاون طالما لم تخرج رسميًا من الاتحاد، وطالما مازالت عضوًا فيه إلا أنها شرعت كما شرعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الأعمال التحضيرية لإبرام هذا الاتفاق، الذي سيكون أول اتفاق تجارة حرة لها بعد خروجها من الاتحاد، إذ تبحث عن تعزيز علاقاتها التجارية مع هذه المنطقة الغنية الواعدة بفرص الاستثمار الكبيرة، كي تعوض نحو نصف تجارتها الخارجية، وهو المتجه إلى الاتحاد الأوروبي، وسيصبح في إمكان دول المجلس من خلال هذا الحرص البريطاني تحقيق الاستجابة لكثير من المطالب التي كانت في المحادثات الأوروبية الخليجية، وفي مقدمتها أفضلية الاستثمار الناقل للتكنولوجيا، الذي يمكن الاقتصادات الخليجية من تنويع مصادر دخلها، اعتمادًا على تعميق عملية التصنيع لديها، وحل إشكالية فرض رسوم تصدير على صادراتها من البتروكيماويات التي تحتل المرتبة الثانية في صادرات دول المجلس بعد النفط.

إلى هذا فإن التطور الحادث في الاتحاد الأوروبي يحتل أهمية كبيرة لدول مجلس التعاون، حيث يعتبر هذا الاتحاد في مقدمة شركاء المجلس اقتصاديًا وسياسيًا، فإن تم تعليق اتفاق بريكست وتأجيل خروج بريطانيا من الاتحاد، تعود المباحثات بشأن اتفاق التجارة الحرة الخليجية الأوروبية إلى نشاطها كما دعت إلى ذلك أنجيلا ميركل لدى زياراتها منطقة الخليج في ٢٠١٧، وإن خرجت بريطانيا تنشط مفاوضات عقد اتفاق تجارة حرة بريطانية خليجية بالتوازي مع مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة الخليجية الأوروبية، ونجاح المفاوضات في تذليل العقبات في أحدهما سيكون عاملاً دافعًا لتذليل مثلها في الآخر، وهو ما يسهل في النهاية إبرام الاتفاقيتين، ولكن الأمر يظل معلقًا بحل الأزمة في البيت الخليجي نفسه واستعادة الوئام والوحدة بين أعضائه.

٢٠١٩/١/٢٢

قراءة في جولة «مايك بومبيو» بالشرق الأوسط.. وجهة نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

اختتم وزير الخارجية الأمريكي، «مايك بومبيو»، يوم ١٥ يناير٢٠١٩ جولته التي استغرقت ثمانية أيام في الشرق الأوسط؛ زار خلالها الأردن ومصر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ورافقه فيها فريق من المستشارين وصانعي السياسات الأمريكية، والتي يُمكن النظر إليها على أنها محاولة لاستعادة الثقة على الصعيد الإقليمي في واشنطن.

وتأتي هذه الزيارة في ظل القرار الأخير الذي اتخذه الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب بسحب قواته من سوريا، رغم تصاعد الدور الإيراني في المنطقة وعدم الانتهاء بعد من الحرب ضد تنظيم «داعش»، كما أنها تأتي في أعقاب زيارة مماثلة لمستشار الأمن القومي الأمريكي، جون بولتون إلى إسرائيل بعد إثارة

العديد من المخاوف من ترك الساحة السورية لإيران ومليشياتها المسلحة، وتزامنا مع مغادرة كل من جيمس ماتيس، منصب وزير الدفاع الأمريكي، وجون كيلي منصب كبير موظفي البيت الأبيض، بعد أن كانا من أبرز الوجوه التي يمكن الاعتماد عليها لترويض سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

ومن جانبها، كانت الخارجية الأمريكية قد أعلنت أن الهدف من الزيارة، هو «وضع الخطوط العريضة للسياسات الأمريكية حيال المنطقة، بعد التطورات التي حدثت مؤخرًا، فضلا عن العديد من القضايا الإقليمية الحيوية، وأبرزها ملف إيران ومحاربة الإرهاب والتعاون في مجالي الطاقة والاقتصاد، وإحياء التحالف العربي الذي سيكون محوره دول الخليج بالإضافة إلى مصر والأردن».

ووفق هذا المعنى، حظيت زيارته لمصر وخطابه في الجامعة الأمريكية هناك بقدر كبير من النقاش بين المعلقين والأكاديميين وصناع القرار، والذي جاء بعد ١٠ سنوات من خطاب الرئيس السابق، باراك أوباما في جامعة القاهرة، وذلك من خلال الرسالة التي نقلها، والتي تضمنت أن «الانسحاب الأمريكي من سوريا، ليس بمثابة ضوء أخضر لطهران لمواصلة العمل من دون عراقيل في أرجاء المنطقة». وتأكيدا لذلك قال «بومبيو»: إن «واشنطن تعمل على إقامة تحالف استراتيجي في المنطقة لمواجهة أهم الأخطار فيها وهو إيران». وفي كل عاصمة عربية، سعى وزير الخارجية إلى الحصول على طمأنات بدعم جهود واشنطن الرامية إلى مواجهة طهران لترسيخ نفوذها في سوريا، إلى جانب وكلائها مثل حزب الله. ومن هنا، جاء تحذيره من أن «طموحات إيران لا تقتصر على الشرق الأوسط»، داعيا كل الدول إلى التعاون من أجل التصدي لنهجها التوسعي، والأرجح أن هذه رسالة موجهة بالأساس إلى الشركاء الأطلسيين في الاتحاد الأوروبي، الذين يمتلكون رؤية مغايرة للتعاطي مع المشروع الإيراني.

ووفقا لعديد من المحللين، فإن سعي أمريكا لبناء تحالف قوي ومتماسك لمواجهة إيران، كان الملف الرئيسي على جدول الزيارة، وهو ما أوضحه كل من «إدوارد وونج»، و«بن هابرد»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، من أن بومبيو حاول «تشجيع الدول العربية للعمل معا؛ لتقليص النفوذ الإيراني في المنطقة والسيطرة على المليشيات التي تدعمها طهران». وهو التحليل الذي عززه «نادر أوسكوي»، في «المجلس الأطلسي» بقوله: إن «مكافحة النشاط الخبيث من قبل إيران ومليشياتها الخاضعة لسيطرتها في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن هو محور السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وكان ذلك هو لب خطاب بومبيو في القاهرة». وبحسب ما كتبه «كورتني ماكبرايد» في صحيفة «وول ستريت جورنال»، فإن الزيارة جاءت «لطمأنة الشركاء، وتعزيز التحالف الإقليمي الجديد». وبشكل أكثر تحديدًا، يمكن النظر إليها على أنها «محاولة من قبل ترامب لإعلان التزامه بأمن الشرق الأوسط».

ومع ذلك، بدا الخطاب خاليا من التأكيد على التزام أمريكا بفرض الاستقرار وإعادة الإعمار، بالإضافة إلى افتقاده لاستراتيجية فعالة فيما يخص النزاعات؛ لضمان عدم ملء الفراغات الناتجة عن انسحاب

الولايات المُتحدة من قبل أعداء واشنطن في ضوء الإعلان الأخير والمفاجئ بسحب قواتها من سوريا، تاركة فراغًا سياسيا إقليميا يُمكن أن يعطي الفرصة لإيران لنشر قواتها العسكرية.

وعلى ما يبدو، كانت الرغبة في دعم خطة أمريكا المناهضة لإيران في الشرق الأوسط؛ قد دفعت بومبيو إلى التركيز بشكل أكبر على العديد من الملفات الأساسية الأخرى. وفي المقام الأول، كان النزاع السوري يفوق كل مناطق النزاعات الأخرى، مثل اليمن وليبيا، حيث قال بومبيو: «في سوريا، ستستخدم الولايات المتحدة الدبلوماسية والعمل مع شركائها حتى طرد آخر مقاتل إيراني، والعمل من خلال العملية التي تقودها الأمم المتحدة لإحلال السلام والاستقرار للشعب السوري الذي طالت معاناته». وفي الإطار ذاته، كان هناك دفع نحو ضرورة العمل من أجل تكوين «التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط» (MESA)، والمعروف باسم «الناتو العربي»؛ حيث يسعى ترامب للحصول على دعم عربي لإنشاء هذا التحالف من أجل أن يمثل تكتلا مقاومًا ضد إيران. لكن مع ذلك اصطدمت نقاشات تكوين مثل هذا التحالف باستمرار الأزمة القطرية؛ والتي ينظر إليها ليس فقط من قبل صانعي السياسة الأمريكية، ولكن أيضًا من قبل معظم المحللين والأكاديميين باعتبارها العقبة الرئيسية أمام إنشاء هذا التحالف.

وبحسب ما ذكره «جاريد مالسين» في صحيفة «وول ستريت جورنال»، «لقد برز إصلاح حالة الانقسام بين قطر وجيرانها كتحدٍ رئيسي لاستراتيجية إدارة منطقة الشرق الأوسط التي تتولاها الإدارة الأمريكية التي تنوي جمع ثماني دول عربية معًا ضمن تحالف عسكري شبيه بالناتو للتصدي لإيران». وعند زيارته للخليج، بما في ذلك طرفا الأزمة قطر من جهة، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر من جهة أخرى، أكد «بومبيو» ضرورة حل الخلافات الداخلية من أجل السماح للجميع بالتوحد داخل هذا الناتو العربي، مضيفا: «يمكننا بالتأكيد تقديم المساعدة والدعم لحل الأزمة؛ لكن على هذه الدول أن تعود إلى توحدها من جديد».

وعلى الرغم من ذلك، لا يزال كثيرون يشككون في أن جهود بومبيو ستساعد في خلق سياسة إقليمية متماسكة ضد إيران خلال الفترة الرئاسية لترامب. وبشكل عام، اتسمت هذه الجولة بالصعوبة البالغة لأن استراتيجية ترامب لمواجهة إيران ما زالت متضاربة، في ظل تصريح الرئيس الأمريكي، في الثاني من يناير٢٠١٩ بأن «إيران يمكنها أن تفعل ما يحلو لها في سوريا»، بعد انسحاب القوات الأمريكية من هناك، فضلا عن تخفيف الضغوط المفروضة على استيراد النفط الإيراني.

وانطلاقًا من تركيز الجولة على الحد من النفوذ الإيراني، ليس من المفاجئ أن يتم تجاهل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من قبل وزير الخارجية، ويرجع هذا التجاهل إلى شقين، الأول: أن اعتماد الولايات المتحدة على إسرائيل كمتبنٍ رئيسي لاستراتيجيتها المناهضة لإيران، جعل واشنطن تحميها من أي انتقادات دولية فيما يتعلق بانتهاكاتها داخل الأراضي الفلسطينية، ثانيًا: بالنظر إلى تركيز

أمثال ترامب وبولتون وبومبيو على إيران باعتبارها المصدر شبه الحصري لحالة عدم الاستقرار الإقليمي، تم تجاهل الصلة الأكيدة بين استمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وزعزعة الاستقرار الإقليمي بالمنطقة. وكما يؤكد «أندرو ميلر»، من مركز «كارنيجي»، فإن بومبيو: «لم يتطرق بأي صورة إلى قضية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فبينما كان أوباما في خطابه في القاهرة عام ٢٠٠٩ قد أقر بأهمية حل القضية الفلسطينية بالنسبة إلى الاستقرار الإقليمي، ذهب بومبيو إلى أن مصدر التهديدات الأمنية الإقليمية هو إيران، ومن ثم، لا يعتقد أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يمثل أولوية قصوى لمناقشته. وفي هذا الصدد يقول «إيه هيلر»، من المجلس الأطلسي: «بدلاً من التطرق إلى إساءة معاملة إسرائيل للفلسطينيين، أو الدفع باتجاه تجديد عملية السلام، تم التطرق نحو تشجيع التطبيع مع إسرائيل في المنطقة، ولم يذكر شيئًا عن مدى إشكالية هذا التطبيع في ظل احتلال الأراضي الفلسطينية وحصارها». بشكل عام، أظهرت الجولة مدى التناقض الذي يكمن في صميم جدول أعمال الرئيس ترامب حول المنطقة. فمن ناحية، تم التركيز بشكل شبه كلي على إقناع حلفاء واشنطن الإقليميين بالعمل على احتواء المخططات الإيرانية في المنطقة، وتكوين الناتو العربي، وإنهاء الأزمة القطرية. بينما من ناحية أخرى، فشل بومبيو في طمأنة هذه الدول بالتزام واشنطن بضمان استقرار المنطقة ولا سيما مع عدم تقديمه بدائل لانسحاب قواتها من سوريا. عزز من ذلك ما قاله «ديفيد بولوك» من «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، من أنه «يصعب رؤية أي تحرك ملموس إلى الأمام بشأن أي من القضايا التي كان يروج لها «بومبيو»، والشيء الذي يمكن أن ينسب له فقط هو أنه أعاد على الأقل تأسيس «نوع من العلاقة الأوثق للولايات المتحدة مع كل تلك الدول المختلفة».

على العموم، من الواضح أنه على الرغم من محاولات واشنطن استعادة العلاقات مع الحلفاء التقليديين بالمنطقة، وبث رسالة طمأنة باستمرار الدور الأمريكي، من أجل بناء حائط لمواجهة تدخلات إيران؛ فإنها لم تقدم شيئا يذكر لتهدئة مخاوف الدول العربية فيما يتعلق بتقلب السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط، حيث لم يختلف خطاب بومبيو كثيرا عما كان يقوله سلفه في إدارة أوباما، جون كيري والذي عمل بدأب شديد وعلى مدى سنوات ليكتشف أن هذه الأهداف غير قابلة للتحقق من دون دعم ونفوذ عسكري أمريكي في المنطقة.

٢٠١٩/١/٢٤

أسباب عجز المجتمع الدولي عن مجابهة تغير المناخ

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يعتبر تغير المناخ أحد التحديات الرئيسية في عصرنا، حيث يضيف ضغطًا كبيرًا على مجتمعاتنا وعلى البيئة، فالآثار العالمية لتغير المناخ واسعة النطاق، من تغير أنماط الطقس التي تهدد الإنتاج الغذائي،

إلى ارتفاع منسوب مياه البحار التي تزيد من خطر الفيضانات الكارثية وتفاقم مشكلات الجفاف والتصحر والسيول والفيضانات وما إلى ذلك. إن التكيف مع هذه التأثيرات سيكون أكثر صعوبة ومكلفا في المستقبل إذا لم يتم القيام باتخاذ إجراءات جذرية الآن. الاحترار العالمي قضية سياسية حاسمة في عصرنا الحالي، وأن الجهود الدولية الحالية المبذولة من أجل الحد من مخاطر تغيير المناخ ليست كافية كما يُفترض، كما ورد في تقرير أعدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ التابعة للأمم المتحدة (IPCC). الصادر يوم الإثنين الموافق ٨ أكتوبر، أن الهدف المعلن لاتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٦. هو تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ عن طريق الحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة الجهود للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى أبعد من ذلك إلى ١,٥ درجة مئوية. بحلول عام ٢٠٤٠. وهذا يشير إلى أن الدول في جميع أنحاء العالم يجب أن تغير بشكل جذري من معدل إنتاج الطاقة والحد من استهلاكها في المستقبل القريب. ويسعى البنك الدولي إلى مضاعفة تحسين كفاءة الطاقة، وزيادة الاعتماد على الطاقة البديلة، وخاصة البيئة، وتحفيز الاستثمارات، وتقديم الدعم المادي لأصحاب الأعمال، وتطبيق أحدث الممارسات الزراعية والرعوية والمائية والتوسع فيها، لأنها ستحد بقدر الإمكان من تفاقم الاحترار الأرضي.

وصرح هوزونج لي، رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ، «بأن الإبقاء على الاحترار العالمي في حدود ١,٥ درجة مئوية ليس مستحيلاً، ولكنه يتطلب إدخال تغييرات غير مسبوقة في جميع مجالات المجتمع، كما أنه سيحقق فوائد عديدة للناس مقارنة بـ٢ درجة مئوية أو أعلى».

ويشير عدد من الأرقام الواردة في التقرير إلى التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي في تحقيق هذا الهدف. فمثلا، سيتعين على مصادر الطاقة المتجددة أن توفر من ٧٠٪ إلى ٨٥٪ من الكهرباء بحلول عام ٢٠٥٠. وللوصول إلى هذه المستويات، لا بد أن ينخفض استهلاكنا للفحم إلى ٧٨٪ بحلول عام ٢٠٣٠. و٩٧٪ بحلول منتصف القرن، مع انخفاض مماثل في النفط، بنسبة ٣٧ ٪ و٧٤٪ على التوالي، والغاز بنسبة ٢٥٪ و٧٤٪.

ويشير التقرير إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ مبادرات مثل زراعة غابات جديدة على نطاق واسع وانتشارها على مستوى العالم من أجل التخلص من الكربون الزائد الذي يلحق الضرر بالمناخ في الوقت الحالي. وقد خلص التقرير إلى أنه إذا فشلت الحكومات في القيام بذلك، سوف يواجه العالم ارتفاعًا مستمرًا في درجات الحرارة. وتؤدي الزيادة بشكل مباشر إلى اشتداد حدة موجات الحر عالميا والتصحر في إفريقيا وآسيا، ما من شأنه الإضرار بالوجود البشري والنظم الإيكولوجية في العالم. مثل: زيادة

احتمال هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات، وارتفاع مستويات البحار بمقدار ١٠ سنتيمترات، واحترار المحيطات، وانصهار هائل للجليد في القطب الشمالي.

ومن المتوقع على سبيل المثال أن تتعرض بنجلاديش لضرر شديد بسبب ارتفاع مستوى مياه سطح المحيط، لأن الجزء الأكبر منها، يقع على ارتفاع بضعة أمتار، فوق مستوى سطح هذه المياه.

وأكد التقرير ضرورة تكاتف الدول في جميع أنحاء العالم في اتخاذ إجراءات فعالة للتخفيف من حدة الآثار الضارة لظاهرة الاحتباس الحراري والتي تعد من أهم القضايا السياسية على الساحة الدولية في إحداث تأثير كبير في السياسة البيئية للدول في جميع أنحاء العالم. وأصبح السعي وراء إيجاد حلول فعالة لمواجهة الأضرار الناجمة عن تغيير المناخ من مصلحة جميع الدول منذ اعتبار تلك الظاهرة كأحد التحديات الرئيسية للأمن القومي. فالآثار الملموسة عن تغير المناخ– زيادة وتكثيف حالات الجفاف والفيضانات وحرائق الغابات والتصحر وما إلى ذلك– لا يمكن اعتبارها مجرد كوارث طبيعية فحسب بل تُعد أسبابا أساسية في حدوث حالة عدم الاستقرار في العالم ككل ولا سيما العالم النامي. وقد يعتبر بداية حقبة من الصراع وحتى الحرب. حيث تواجه الصحة والمياه والأمن الغذائي تهديدًا نتيجة قلة المحاصيل وتدمير الأراضي الصالحة للزراعة وانتشار الأمراض أثناء الفيضانات، مثلا: خسارة الشعاب المرجانية يرتبط مباشرة بانخفاض عدد الأسماك التي تعيش في المحيط والتي يتم اصطيادها لسد احتياجات الإنسان، ما يعني أن قدرة الدول النامية المطلة على السواحل مثل، بابوا غينيا الجديدة، في سد احتياجات مواطنيها من الغذاء تتضاءل بشكل كبير.

ويوضح بوب وورد، مدير السياسات والاتصالات بمعهد بحوث غرانثام للبيئة والتغير المناخي: «لقد أقرت حكومات كثيرة في جميع أنحاء العالم بتلك المخاطر بالفعل، مع تسليط الضوء على التغير المناخي في تأثيره على الأمن القومي على أنه «ذو تهديد مضاعف» ما قد يزيد من فرص عدم الاستقرار السياسي والصراع».

وعلى الرغم من أن الحد الأقصى للمخاطر يقتصر على بعض الدول الضعيفة في العالم النامي في الوقت الحاضر، فإنه يمكن بسهولة أن يمتد على مستوى العالم في العقود المقبلة. بشكل قاطع، ذكر أندرس نوردجرن، الأستاذ بجامعة لينشوبينج السويدية في تقرير له عام ٢٠١٦ إن «تغير المناخ يشكل تهديدا للأمن القومي في الوقت الحاضر، ومن مصلحة كل بلد على حدة أن يعمل من أجل التخفيف من آثاره»، أي «من المنطقي أن تعمل الدول بشكل مُنفرد لتخفف من تغير المناخ لأسباب تتعلق بالأمن القومي باعتبارها مسألة دفاع عن الحياة». على سبيل المثال، البلدان المنخفضة عن مستوى سطح البحر والتي يهددها ارتفاع مستويات البحار مثل هولندا وجمهورية جزر فيجي وجزر سليمان وجزر المالديف

تم الاعتراف بحتمية معالجة تغير المناخ والإقرار بالتهديد الكامل لتأثيرات ظاهرة الاحتباس الحراري، فكانت رائدة في مجال الحد من الانبعاث وارتفاع درجات الحرارة التي تذوب القمم الجليدية القطبية. وعلاوة على ذلك، فإن غالبية الدول، تتهاون في وضع وتنفيذ سياسات شاملة وفعالة للحد من تغير المناخ. وهو ما أشار إليه كل من أودن شيندلر رجل الأعمال والناشط الأمريكي في مجال المناخ وأندرو بي جونز من منظمة Interactive) Climate) توافقًا مع توصيات تقرير «أي بي سي سي»: يحتاج المجتمع الدولي إلى التوسع وتنفيذ أفضل الممارسات المناخية على مستوى العالم، مثل السيارات الكهربائية في النرويج، والاستخدام الفعال للطاقة في ولاية كاليفورنيا، وحماية الأراضي في كوستاريكا، واستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الصين، والنباتيين في الهند، واستخدام الدراجات في هولندا.

وقال الدكتور أندرو كنج، في جامعة ملبورن: «يتلاشى أمل الحفاظ على ارتفاع درجة حرارة الأرض أقل من ١,٥ درجة مئوية بسرعة، كما أن التبرعات الحالية لمكافحة الانبعاثات التي تعهد بها المصدقون على اتفاقية باريس لا تساعدنا على تحقيق هذا الهدف.

ومن أوجه القصور في اتفاقية باريس التي صدق عليها وفود ١٩٥ دولة، هو أن الدول في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن مدى تطورها أو رخائها أو استقرارها، يبدو أنها تتغاضى عن تنفيذ سياسات الإصلاح البيئي الشاملة. ولا تزال الدول مترددة في معالجة الاحتباس الحراري العالمي على الرغم من اعتباره تحديا أساسيا للأمن القومي فغالبًا ما تنأى الحكومات عن التركيز على قضايا البيئة، كما يشرح بيتروس سيكريس في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، عرف ظاهرة «تغير المناخ» إنه: «اتجاه الموارد الطبيعية المشتركة نحو النضوب سريعًا، وربما تحت وطأة العمل على جني الكثير من الأرباح والمزايا، وفي ظل المعاناة من وراء زيادة الإنفاق، هناك ميل إلى الإفراط في استغلال الموارد». ومن ثم، فإن الحكومات الوطنية على اختلافها تحصل على إيرادات لا حصر لها من وراء ممارسة أنشطة ضارة بيئيا مثل شراء الوقود الأحفوري أو من خلال تسريع وتيرة التصنيع، وتلقائيا تتجه إلى التغاضي عن التأثير الناتج عن تغير المناخ العالمي، على اعتبار هذه الأنشطة المدمرة تقود دفة الازدهار، وقد لا يهتم المسؤولون (السياسيون أو القادة) بإيجاد الحلول اللازمة لمعالجة قضية تغير المناخ.

وأشار ستيفن كوهين، بجامعة كولومبيا: «ومن الاعتبارات الأخرى للحكومات التي غالبا ما تنأى بنفسها عن التركيز على قضية تغير المناخ ومعالجة الأنشطة الضارة بيئيا التي تولد إيرادات هائلة، أنه غالبا ما تكون المبادرات الرامية إلى التعامل مع الاحترار العالمي باهظة الكلفة إلى حد ما» وتشير الأرقام التي قدمتها صحيفة ذي تليجراف البريطانية إلى أن الهدف المثالي يكمن في الوصول بارتفاع درجات الحرارة إلى أقل من ١,٥ درجة مئوية، وهذا الهدف سيتطلب من المجتمع الدولي استثمار حوالي ٢,٤

تريليون دولار، أي ما يقارب ٢٫٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، في تمويل مبادرات للتخفيف من آثار تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف واضمحلال التنوع البيولوجي كل عام خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٣٥.

وقالت باتريشيا اسبينوزا، مسؤولة التغير المناخي بالأمم المتحدة: «إن الاستثمارات العالمية الهادفة إلى الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري ضئيلة وواهية كالاستعانة بمظلة وسط إعصار. وحتى الآن نحن نتحدث عن ملايين ومليارات الدولارات بينما ينبغي أن نتحدث عن تريليونات آثار المناخ المتطرف التي تحدث فوضى بالفعل». وعند تدقيق النظر في تلك الكلفة، فإن تكريس هذه الأموال الطائلة لمعالجة تغير المناخ غالبا ما تكون غير مجدية بالنسبة إلى الحكومات التي تواجه بالفعل ضغوطا مالية محلية متعددة.

وفي الآونة الأخيرة، ظهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كحالة توضح مدى إخفاقه في التعامل مع ظاهرة الاحترار العالمي. فلم يتوقف الأمر عند مجرد رفضه اتفاق المناخ في باريس عند توليه منصبه، فقد ركز على إعادة الروح مجددا لصناعة الفحم الأمريكية على الرغم من إضرارها الواضح بالبيئة.

وفي أعقاب جهود تعزيز عمليات الشراء والبيع لما أسماه «الفحم النظيف» علَّق ترامب جميع اللوائح المتعلقة بتقييد بناء وتشغيل محطات الفحم الجديدة، بالإضافة إلى استبعاد صناعة الفحم من تشريعات الحد من انبعاثات الكربون. وبناء على هذا الأمر، فقد حققت الإدارة الأمريكية هدفين على المدى القصير الأول: توطيد شعبية ترامب الانتخابية بين الناخبين من الطبقة العاملة الريفية، إلى جانب توليد إيرادات متزايدة للحكومة الفيدرالية والشركات الكبرى، ما يدل على إعطاء ترامب الأولوية لجني مزايا قصيرة المدى لحكومته من دون أدنى اهتمام يذكر بقضية تغير المناخ.

أما الأمر الثاني فهو عدم وجود إطار دولي فعال لتنظيم الجهود الدولية نحو تخفيف آثار ظاهرة تغير المناخ. فإن المجتمع الدولي لم يقدم بعد استجابة فعالة حيال تهديدات الاحترار العالمي، وذلك وفقا لما ذكره روبرت فولكنر بكلية لندن للاقتصاد في تقرير عام ٢٠١٦.

ومن بين المحاولات الجديرة بالملاحظة من جانب الأمم المتحدة من خلال بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ واتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٦. قد فشل كلاهما في ضمان أن تحقق الدول الموقعة لهما أهدافهما. ويرجع هذا إلى عدم قدرة الأمم المتحدة في المقام الأول، فضلا عن عدم وجود أي إطار عمل جماعي يمكنه محاسبة أولئك الذين يخرقون التزاماتهم. على الرغم من أن الاتفاقيات ملزمة قانونا، فإن المنظمات الدولية التي تملك تجاوز حدود الولاية الوطنية مثل الاتحاد الأوروبي لا تملك أي آليات يمكن من خلالها فرض وتطبيق ما تحتويه هذا الاتفاقات.

ويعني هذا، على وجه الخصوص، أن الدول في ذروة وتيرة التصنيع العالمية مثل الصين والهند يمكن أن تتجاوز الأنظمة واللوائح التي تفرضها الاتفاقيات المتعددة الأطراف إذا اعتبر ذلك يصب في مصالحها الاقتصادية المباشرة. إذ تعتبر الصين الدولة الأولى من حيث انبعاثات الغازات المسببة لارتفاع حرارة الأرض. وسوف يتم عرض ما سُمي بـ«إعادة إطلاق معركة المناخ» من خلال زيادة الالتزامات بمكافحة ظاهرة الاحترار العالمي خلال المؤتمر الدولي للبيئة الـ٢٤ المقرر عقده في نهاية ٢٠١٨ في بولندا.

إن العوامل المذكورة أعلاه تجعل الكثير من البيانات الواردة في تقرير «اللجنة الدولية للتغيرات المناخية» غير ذي صلة بصانعي السياسات الوطنية، وعلى الرغم من الحاجة المُلحة إلى أن تقوم الدول بمكافحة ظاهرة تغير المناخ بشكل شامل باعتبارها تحديا أساسيا للأمن القومي، فإن احتياجات الحكومات لاستغلال الموارد الطبيعية على المدى القصير في جميع أنحاء العالم يجعلها مصدر قلق سياسي. على الرغم من أن معظم الدول قد اتخذت خطوات نحو تخفيف وطأة الاحترار العالمي إلى حد ما، سواء كان ذلك على نحو شامل مثل الدول الجزرية الصغيرة التي تهددها الظاهرة بارتفاع مستويات منسوب البحر، أو بالكاد على الإطلاق مثل الدول النامية الكبيرة في آسيا وإفريقيا، ولا تزال الاستجابة الجماعية المنظمة عالميا والتي تعالج بشكل أساسي مشكلة تغير المناخ من خلال اتفاقي كيوتو وباريس أمرًا بعيد المنال.

٢٠١٩/١/٢٩

مستقبل سوريا بين تحولات السياسة الأمريكية والفوضى الإقليمية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تزايدت في الآونة الأخيرة التحليلات حول مستقبل الحرب الأهلية السورية في ظل إعلان أمريكا في ديسمبر ٢٠١٨ أنها ستغادر سوريا في وقت لاحق من عام ٢٠١٩. وهو ما جاء خلافا لتوقعات العديد من المحللين والأكاديميين والمعلقين، والذين بدأوا يناقشون التحديات المحتملة لهذه الخطوة التحويلية في السياسة الأمريكية على مسار هذه الحرب، في ظل بروز منافسين خارجيين للتأثير الأمريكي في المنطقة، وأثر ذلك على العلاقات السورية الخليجية في المستقبل.

وكاستجابة مباشرة، لهذه التحديات، عقد «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، بلندن، ندوة يوم ٢٠١٩/١/٢١؛ لمناقشة التأثير المحتمل للانسحاب الأمريكي من سوريا، تحدث فيها «إميل حكيم» وترأس الندوة، الدكتورة «كوري شاكي» الخبيرة في شؤون السياسة الخارجية الأمريكية، وكبير الباحثين بـالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وحضرها لفيف من الأكاديميين والدبلوماسيين والإعلاميين، والمهتمين بموضوع الندوة.

في البداية، ذكرت «كوري شاكي» أنه على الرغم من أن الانسحاب الأمريكي ربما كان متوقعًا، لعدة أسباب منها؛ أن ترامب يعتبر تدخل الولايات المتحدة في العديد من دول المنطقة بمثابة استنزاف للموارد في ظل مبادئ أجندته «أمريكا أولاً» فضلا عن أن واشنطن لديها بالفعل قوات قريبة من المنطقة، وأن عدد القوات المزمع سحبها، والمقدرة بـ«٢٣٠٠» جندي مهامهم لوجستية وليست قتالية، كما أن دعم واشنطن للأكراد في الشمال السوري كان مؤقتًا للضغط على تركيا وعلى الجيشين السوري والروسي للحصول على تنازلات. ومع ذلك، كان التركيز الأهم من وجهة نظر «شاكي» على أن خطوة الانسحاب والتحول الأمريكي المفاجئ؛ سيتيح بدوره الطريق أمام القوى المحركة للحرب الأهلية في سوريا لترسيخ وجودها العسكري، وسيطرة الجهات الدولية الفاعلة، مثل؛ روسيا، وتركيا، وإيران على المشهد السوري.

فعلى الرغم من خلافاتهم، إلا أن كلا منهم سيستفيد من قرار ترامب بسحب قواته على نحو ملموس. فبالنسبة إلى تركيا، أصبح الطريق متاحا أمامها لاستئناف ملاحقتها للأكراد في سوريا؛ وستتمكن إيران الآن من السير نحو مزيد من توطيد الوضع العسكري والسياسي في البلاد؛ وستصنف روسيا في ظل هذا الوضع أقوى جهة خارجية، ما يمنحها الفرصة لفرض سيطرتها على الاتجاه نحو إتمام عملية المصالحة وإعادة الإعمار في سوريا.

وانطلاقا من هذا، ناقشت «شاكي» التحول الأبرز بين دول الخليج نحو إعادة العلاقات الودية مع سوريا. وكانت هذه العملية، قد بدأت تسير بشكل تدريجي، لكنها دخلت مرحلة الجدية عقب إعلان ترامب سحب قواته من سوريا في ديسمبر الماضي. وأثارت هذه الخطوة الجدل بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث وضعت على عاتق نظام بشار الأسد وحده مهمة تقرير مصير سوريا، بدلاً من تركها فريسة للثوار منذ عام ٢٠١١. عزز من ذلك ما ذكره «حسين إبيش»، من «معهد دول الخليج العربية» في واشنطن، من أن «الدول التي لم تتورط في هذا الصراع مثل دول الخليج العربي، أدركت الآن حاجتها إلى السعي نحو استخدام جميع الوسائل السياسية، والدبلوماسية والاقتصادية، بدلاً من السعي نحو التأثير على نتيجة الصراع المحتدم الذي حُسم في الواقع بانتصار نظام الأسد في حلب في يناير ٢٠١٧. وقد تجلى هذا الإدراك في أواخر ديسمبر ٢٠١٨ حين كشفت الإمارات العربية المتحدة عن نيتها إعادة فتح سفارتها في دمشق وهي خطوة تبعها إعلان الكويت وكذلك البحرين عن نيتهما اتخاذ نفس هذه الخطوة.»

ولا تعد سيطرة الأسد على سوريا، العامل الوحيد الذي يدفع دول مجلس التعاون إلى إعادة تشكيل نهجه تجاه سوريا، إذ توجد عوامل أخرى من شأنها أن تسهم في هذا الوضع وفقًا لما اقترحه المتحدثون. وربما يكمن أبرز هذه العوامل في المصالح الأمنية والاقتصادية المباشرة التي يمكن إتاحتها

لدول الخليج، من خلال الشروع في عقد مصالحة مع الحكومة السورية. وستسمح الأخيرة، من خلال إعادة سيطرتها على الأراضي السورية، بمزيد من التراجع في المنظمات الجهادية وعلى رأسها تنظيم «داعش» الذي قويت شوكته في البلاد منذ عام ٢٠١١. وكذلك الجماعات المعارضة، مثل «جبهة النصرة»، التي تُشكل تهديدًا مباشرًا لدول الخليج على المستوى الأمني والأيديولوجي. ووفقا لما أوضحه «جورجيو كافييرو» في صحيفة «وول ستريت جورنال»، فإن «الاهتمام بالمصالح الاقتصادية يقف جنبًا إلى جنب مع السعي نحو الترتيبات الأمنية». ومن المتوقع أن تتطلب هذه العمليات استثمار ما يقارب الـ٤٠٠ مليار دولار كمساعدات أو كديون وذلك في سبيل إعادة الاقتصاد السوري إلى المستويات التي كان عليها قبل بدء الحرب، وسوف تُتاح عقود إعادة الإعمار مبالغ ضخمة للمطورين الدوليين لإعادة تشييد البنية التحتية والصناعة التي دُمرت في الحرب، وستُنفذ هذه العقود عن طريق توفير سوق مربحة للدول التي تمتلك القدرة على استثمار قدر كبير من إيراداتها. ويبدو أن دول الخليج هي المستثمر الأكثر ملاءمة من حلفاء سوريا المقربين مثل روسيا وإيران، حيث بوسعها أن تأخذ على عاتقها مهمة تنفيذ هذا المشروع المحتمل «إعادة الإعمار». وبالفعل أوضح «كافييرو»، أن «أبو ظبي»، تعتقد أن إعادة العلاقات إلى شكلها الطبيعي مع النظام السوري هو السبيل الوحيد لاستقطاب الاستثمارات الخليجية، وخاصة أنها المرشح الرئيسي للاستثمار في عملية إعادة الإعمار.

ولعل ما يضاعف من قابلية إعادة تقارب دول الخليج مع سوريا؛ عنصرا الدعم والتشجيع اللذين تقدمهما كل من روسيا والولايات المتحدة لاستئناف هذا التقارب، حيث يوضح «رضوان زيادة»، من «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، أن «مصالح موسكو تبدو في تسهيل المصالحة السورية العربية واضحة»، بل يُنظر إليها في الغالب على أنها مكون أساسي للاستقرار بالنسبة إلى الحكومة السورية .

وعلى الرغم من أن الدول الخليجية لا تتكل بأي شكل من الأشكال على روسيا، إلا أن «شاكي» ترى أن دول الخليج يحركها فكر مُشابه قائم على أن تطبيع العلاقات مع الأسد سيساعد في تعزيز التعاون الروسي–الخليجي في مجالات مثل سياسة الطاقة والمبادرات الأمنية. وعلى الرغم من مُعارضة الولايات المُتحدة لنظام الأسد، إلا أن واشنطن تعمل على تشجيع الاستثمار الخليجي في سوريا مع اقتراب الحرب من نهايتها. وهو ما بدا جليا مع تغريدة الرئيس الأمريكي ترامب في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٨، والذي أعرب فيها عن ترحيبه بموافقة السعودية على المساعدة في إعادة إعمار سوريا، بدلا من الولايات المتحدة». وعلى الرغم من أنه لم يتم الوفاء بهذا الوعد بعد، إلا أنه يجسد رغبة الإدارة الأمريكية بالاستمرار في هذه السياسة، وهو ما يحركه بالكامل تقريبًا فرضية أن تزايد الوجود الخليجي في سوريا سوف يعمل على إضعاف موقف إيران القوي هناك.

ويُمكن القول، إن هذه الرغبة المشتركة للحد من تغلغل النفوذ الإيراني في سوريا، تُمثل أهم الاعتبارات الجيوستراتيجية التي تشجع على مواصلة الاستثمار الخليجي المتزايد والتعاون في سوريا. وفي الوقت الحاضر، ومع دخول الحرب مراحلها النهائية، يبدو أن طهران، بمساعدة قواتها في سوريا بالوكالة وقوات حرسها الثوري، ستحاول التحكم في مرحلة إعادة الإعمار من أجل إجبار الحكومة السورية على أن تُفسح لها مكانا؛ ومن ثم ضمان مُشاركتها في صنع القرار داخل سوريا مستقبليا. ومن أجل الوقوف أمام المد الإيراني، والذي يجري بالفعل في جميع أنحاء المنطقة في دول مثل اليمن ولبنان، فإن البعض يتوقع مثل «حسين إبيش» من «معهد دول الخليج العربية» في واشنطن، بأنه من المُرجح أن دول الخليج «ستحاول استنساخ النجاح النسبي الذي حققته في العراق والذي قوض إلى حد ما الهيمنة الإيرانية هناك، من أجل التركيز على إعادة دمج سوريا في النطاق العربي الإقليمي والتأكيد على هويتها وتراثها العربي.

وبغض النظر عن العوامل المحفزة التي تشير إلى أن دول الخليج ستصعد قريبا من درجة تقاربها مع النظام السوري؛ فإن «إميل حكيم» كان مصرًا على عدم المبالغة في مدى سعي دول مجلس التعاون الخليجي إلى إشراك نفسها في عمليات إعادة الإعمار والمصالحة السورية على حد سواء، مرجعا أسباب ذلك إلى التركيز المستمر لمعظم أعضاء المجلس الرئيسيين، بما في ذلك الإمارات والسعودية والبحرين، على نقطة مشاركتهم في التحالف القائم لدعم الشرعية في اليمن. وعلى الرغم من أن الوجود الإيراني في سوريا يثير قلق الدول الخليجية، نظرًا إلى ما يمثله من تعزيز لمكانة إيران الجيوستراتيجية، إلا أن هذا الوجود لا يزال أقل أهمية وأقل إثارة للمخاوف بالنسبة إلى هذه الدول بالمقارنة بالمخاوف الأخرى التي تعزز الوجود الإيراني في اليمن من خلال تقديم طهران المزيد من الدعم للمتمردين الحوثيين. ولعل التقارب الجغرافي لليمن مع دول الخليج، وخاصة السعودية التي تشترك معها حدوديا، سمح لإيران بتهديد هذه الدول من خلال تزويد عملائها بالوكالة بالصواريخ البالستية وغيرها من المعدات العسكرية الأخرى، وهذا ما جعل العمل على إنهاء الأزمة اليمنية في البلاد أولوية قصوى أكثر من الحرب الأهلية الأكثر بعدًا في الأراضي السورية. وكما يؤكد «حكيم» فإنه من غير المحتمل أن تسعى دول مجلس التعاون الخليجي لتكريس مزيد من الموارد الدبلوماسية أو السياسية أو العسكرية لإعادة الإعمار في سوريا قبل إنهاء الحرب الأهلية في اليمن.

على العموم، فإنه على الرغم من أهمية ما تم تناوله في الندوة من قضايا حول أدوار القوى الخارجية وأهدافها وما قد تلقي بظلالها على المستقبل السوري، إلا أن النقاش حول هذا الموضوع لم يقدم رؤى جديدة عما قُدم من قبل، وتم تغطيته بشكل واسع، وهو ما قوض القوة التحليلية للندوة بشكل عام. غير أنه يمكن الجزم أن الدراسة المستفيضة للدور الخليجي ومدى ديناميكيته في المراحل النهائية

للحرب الأهلية السورية؛ كانت أكثر العناصر إثارة للاهتمام، وخاصة أنها لا تحظى بالكثير من الاهتمام في الوقت الحالي. ومع ذلك، قد يشهد هذا الدور حالة من احتمالات التحول والتغير على المدى الطويل.

٢٠١٩/٢/٤

آفاق السوق النفطي عام ٢٠١٩

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في سعيها لتحقيق التوازن في السوق النفطي الفوري العالمي، بعد أن اختل هذا التوازن في نهاية ٢٠١٨، مسجلاً هبوطًا في الأسعار بنحو الثلث، عقب بلوغها ذروة ارتفاعها في أكتوبر ٢٠١٨ (٨٢ دولارًا للبرميل)، أقرت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» في ديسمبر الماضي، في اجتماعها رقم ١٧٥ في فيينا، وبالاتفاق مع كبار المنتجين من خارجها، خفضًا في الإنتاج بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميًّا مدة ٦ شهور، اعتبارًا من يناير ٢٠١٩. قابلة للتجديد، ويتوزع هذا الخفض بين ٨٠٠ ألف برميل على الأوبك، و٤٠٠ ألف برميل على المنتجين خارجها، وبالفعل خفضت أوبك إنتاجها في نفس الشهر بمقدار ٦٠٠ ألف برميل يوميًّا، فيما خفضت روسيا إنتاجها بمقدار ٢٣٠ ألف برميل يوميًّا، وفور إعلان خفض الإنتاج زادت أسعار خام برنت فعلاً إلى ٦٢ دولارًا للبرميل.

واتجهت سياسة الطاقة في المملكة العربية السعودية، التي تتربع على عرش احتياطي وإنتاج وصادرات النفط العالمي، إلى رفع المستهدف من إنتاج الطاقة المتجددة إلى ٦٠ ميجا وات بحلول ٢٠٣٠. وهو ما يوقف زحف الاستهلاك المحلي على إنتاج النفط ومن ثم صادراته، ويحافظ على مكانة السعودية كصاحبة الدور الأكبر عالميًّا في السوق النفطي، وفي نفس الوقت ترددت أنباء عن إشارات إلى وجود فرص لتوسع الإنتاج النفطي في منطقة الخليج، وذلك بعد توقيع شركة إيني الإيطالية مذكرة تفاهم في ١٣ يناير ٢٠١٩ مع مملكة البحرين لاستكشاف النفط والغاز، بعد أن وقعت اتفاقا طويل الأجل مع إمارة الشارقة للغرض ذاته.

وتحقيق التوازن في السوق النفطي ليس في مصلحة الدول النفطية وحدها، وكثيرًا ما ينظر البعض نظرة قصيرة إلى اختلال التوازن، ويراه في صالحه، حين تنخفض أسعار النفط، متجاهلاً أثر هذا الانخفاض على الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على إنتاج النفط وتصديره، حيث يؤثر ذلك على معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول وقدرتها على مد يد العون للآخرين، بل قدرتها على توفير فرص العمل للملايين من أبناء الدول المصدرة للعمالة، والتي يعتمد اقتصادها بدرجات كبيرة على تحويلات هؤلاء العاملين، وحين تنخفض أسعار النفط تضطر الدول المنتجة إلى السحب من أرصدتها الخارجية التي تعمل في اقتصادات الدول المتقدمة، فتتأثر السيولة في هذه الاقتصادات، كما أنه حين تنخفض الأسعار

يحدث تكالب على التخزين، الذي يستخدم حين ترتفع الأسعار، ويصبح من ثم عاملاً مؤثرًا في سوق النفط العالمي، ونشير هنا على سبيل المثال إلى أن فائض المخزون التجاري من النفط لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان قد سجل بحلول يوليو ٢٠١٦ نحو ٤٠٣ ملايين برميل أعلى من متوسطه إثر انخفاض سعر سلة الأوبك المرجعية بنسبة ٨٠٪ بين يونيو ٢٠١٤ ويناير ٢٠١٦. وكما رأينا إثر توقيع العقوبات الأمريكية على إيران، فقد كان من المتوقع أن يؤدي حرمان إيران من تصدير نفطها إلى ارتفاع الأسعار، إلا أنها لم ترتفع بسبب إسهامات المخزون في المعروض النفطي.

وفي المجمل فإنه ليس من المصلحة انخفاض أسعار النفط، حيث إن ذلك يجعل الدول المنتجة للنفط تجمد استثماراتها، وتحرم الاقتصاد العالمي من فرص هذا الاستثمار، فقد تسببت الأسعار المنخفضة منذ يونيو ٢٠١٤ في تجميد استثمارات لدى دول الأوبك بأكثر من تريليون دولار، ويُظهِر هذا أن قرار الأوبك السابق الإشارة إليه، يعكس دور النفط في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة وتحسين سبل معيشة ملايين البشر في جميع أنحاء العالم، كما أن انخفاض أسعار النفط أيضًا يشكل حافزًا سلبيًّا لشركات النفط، فلا تُقبل على الاستثمار في البحث والتنقيب، وتستغني عن العمالة التي توظفها في هذا الشأن، حيث قُدِّر عدد الوظائف التي استغنت عنها الشركات النفطية منذ انخفاض يونيو ٢٠١٤ بنحو ١,٥ مليون شخص، فضلاً عن إفلاس عدد من هذه الشركات.

كان انخفاض أسعار النفط إحدى النتائج الرئيسية للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨. وتفاعلات هذه الأزمة في إحداث حالة من الركود الممتد على المستوى العالمي، طالت الاقتصادات النامية الكبرى المعتمدة على تصدير السلع الأساسية، وإذا وجدت أوبك أن هناك دولاً منتجة كبيرة للنفط ليست من أعضائها، فإن أي سياسة نفطية حتى تكون فعالة، لا بد لها من تعاون هؤلاء المنتجين، فكثفت مشاوراتها مع هؤلاء المنتجين، حتى أثمرت في ٢٠١٦ إعلان التعاون الذي يجمع ٢٥ دولة منتجة، على رأسها السعودية وروسيا. بعد تجاوز الإمدادات النفطية العالمية للطلب على النفط، وبات التعاون مسألة ضرورية لاستعادة السوق توازنه، وهو ما بان أثره في ٢٠١٧ و٢٠١٨ إذ أخذت المسافة بين المعروض النفطي والطلب عليه تضيق، بالتزامن مع بدء انتعاش الاقتصاد العالمي، وامتد هذا التعاون بين المنتجين الكبار إلى حوار مع كبار المستهلكين، خصوصًا الاتحاد الأوروبي والصين والهند، بشأن دور توازن السوق النفطي في إحداث الانتعاش الاقتصادي. وتشير التوقعات إثر قرار أوبك خفض الإنتاج، وبرغم انخفاض الأسعار، إلى تحسن حالة السوق النفطي، فقد زادت شركات الطاقة الأمريكية عدد الحفارات النشطة ليصل عددها إلى ٨٨٣ حفارا في ٢١ ديسمبر ٢٠١٨، بعد أن أضافت ١٠ حفارات جديدة، وهو مؤشر يعني توقع هذه الشركات تحسنًا في الأسعار في ٢٠١٩ على الرغم من الهبوط الذي حدث في ديسمبر ٢٠١٨. ويأتي هذا التوقع متماشيا مع توقع وكالة الطاقة الدولية أن يصل استهلاك النفط العالمي إلى

١٠٠ مليون برميل يوميًّا (تسهم أوبك بأكثر من ثلثه) وقدرت الوكالة نمو الطلب في ٢٠١٩ بواحد ونصف مليون برميل يوميًّا، وهو ما يسهم في تحسن الأسعار، وسرعة عودة التوازن إلى السوق النفطي، خاصة مع تفعيل العقوبات ضد إيران، وفي ظل استمرار تعطل الإنتاج في بعض المناطق كفنزويلا وليبيا، ولكن الوكالة ربطت آفاق هذا التوقع بمعدل تحسن أداء الأسواق الناشئة، خاصة الصين والهند، والتراجع في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، التي شهدت فرض رسوم جمركية متبادلة على واردات كل منهما من الآخر، ما أدى إلى اضطراب أسواق الأسهم، في الوقت الذي تسبب ارتفاع سعر الدولار مقابل عدد من عملات الدول النامية في ارتفاع كلفة استيراد النفط لدى هذه الدول، وهو ما قد يؤثر على طلبها.

وكما توقعت شركات الطاقة الأمريكية ووكالة الطاقة الدولية ارتفاع أسعار النفط ٢٠١٩. أكد بنك مورجان ستانلي الأمريكي، في تقريره، أن خفض الإنتاج الذي تقرر في ديسمبر ٢٠١٨ كاف لموازنة السوق في النصف الأول لعام ٢٠١٩. والحيلولة دون ارتفاع المخزونات، مع توقعه أن يبلغ سعر خام برنت ٦٧,٥ دولارا للبرميل بحلول الربع الثاني لعام ٢٠١٩، كما يعزز هذا التوقع ما شهده شهر يناير ٢٠١٩ من انخفاض صادرات النفط الإيراني بفعل العقوبات الأمريكية، على الرغم من الاستثناءات التي منحتها الإدارة الأمريكية لبعض مشتري هذا النفط، ويعززه أيضًا كون الأسعار المرتفعة محفزًا لمنتجي النفط الصخري الأمريكي عالي الكلفة، وهو اتجاه تحرص عليه الإدارة الأمريكية، بعد أن بلغ إنتاج الولايات المتحدة النفطي أكثر من ١١,٦ مليون برميل يوميًّا، ما يضعها في مصاف كبار المنتجين مع السعودية وروسيا، وقد كان في إمكان الإدارة الأمريكية الضغط على الأسعار إذا ما استخدمت مخزونها النفطي الكبير الذي يبلغ نحو ٤٣٢ مليون برميل.

هناك عوامل إذن تدفع أسعار النفط في ٢٠١٩ إلى أعلى، في مقدمتها خفض الإنتاج السابق الإشارة إليه، والعقوبات الأمريكية على إيران، وتعطل الإنتاج في مناطق رئيسية كفنزويلا وليبيا، وسياسة الطاقة الأمريكية الداعمة لزيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي.

كما أن هناك عوامل أخرى تقود الأسعار في ٢٠١٩ إلى أسفل، في مقدمتها تباطؤ النشاط الاقتصادي لدى الدول المستوردة الرئيسية، وتأثير الحرب التجارية القائمة بين الولايات المتحدة والصين، وارتفاع سعر العملة الأمريكية مقابل عملات عدد من الدول النامية وارتفاع سعر الفائدة على الدولار الأمريكي، فإلى أين تميل الكفة؟ أم أن التقلب في الأسعار صعودًا وهبوطًا بفعل المضاربات وبفعل هاتين المجموعتين من العوامل، سيكون السمة الغالبة على آفاق السوق النفطي في ٢٠١٩ كما كان في ٢٠١٨؟

وفي الوقت الذي خفض فيه كثير من المحللين والباحثين والمراكز البحثية والمصارف (مصرف سوسيتيه جنرال الفرنسي وجولد مان ساكس الأمريكي)، توقعاتهم لسوق النفط العالمي في ٢٠١٩. على خلفية

حالة النشاط الاقتصادي والمخزونات العالمية من النفط، فإن من بين هؤلاء مَنْ توقع تحسن السوق النفطي، على خلفية المؤشرات الأساسية من عرض وطلب، وفي مقدمتها خفض الإنتاج، وتفعيل العقوبات الأمريكية على إيران، وتحسن الأداء الاقتصادي للاقتصادات الكبرى، وفي كل الأحوال تظل التوقعات مرتبطة بعوامل أخرى، بعضها خارج سيطرة المنتجين.

ولكن يبدو أن الاتجاه الأرجح على مدى العام هو تحسن الأسعار، خاصة مع ما تشهده المباحثات الأمريكية الصينية، من تناول لموضوع الحرب التجارية، والرغبة المشتركة في تهدئتها، بعدما أيقنت الإدارة الأمريكية أن أضرارها على الاقتصاد الأمريكي والاستثمارات الأمريكية أكثر من المنافع التي سعت إليها، بالإضافة إلى ما تدركه هذه الإدارة من أن استمرار انخفاض أسعار النفط يلحق ضررًا باتجاهها الاستراتيجي نحو زيادة إنتاج النفط الصخري، ومع ما يترتب على تحسن الأسعار من فتح الأبواب للمستثمرين في المشروعات الكبرى في الدول المنتجة للنفط، وهي المشروعات التي جمدتها بسبب هبوط أسعار النفط، ويؤكد هذا الاتجاه لارتفاع أسعار النفط، الزيادة التي تحققت بنسبة ١,٥٪ يوم الاثنين ٧ يناير ٢٠١٩. مدفوعة بمؤشرات تفاؤل بشأن محادثات تُعقَد يمكن أن تُنهي الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وبدء تأثير خفض الإنتاج النفطي.

عمومًا، في كل الأحوال تتأكد أهمية التوجه الاستراتيجي للدول النفطية العربية، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نحو تنويع مصادر دخلها، وتحررها من الاعتماد المطلق على النفط، وربط ميزانيتها العامة ومشروعاتها التنموية الضخمة بتحسن أسعاره وزيادة العائد منه، وإذا كانت الفوائد الكبرى التي جنتها هذه الدول من ثرواتها النفطية، وأبرزها التحديث الشامل لبنيتها الأساسية، حتى صارت تضارع مثيلتها في الدول المتقدمة، والارتقاء في سلم التنمية البشرية، حتى صارت في مقدمة دول العالم في هذه التنمية، إلا أنه في كل الأحوال فإن النفط مورد ناضب غير متجدد، يقصر عمره أو يطول من بلد إلى آخر بحسب كمية الاحتياطي، ومعدلات السحب من هذا الاحتياطي، لتقبل بعدها إلى عصر ما بعد النفط، وهو ما يجب الإعداد له بالجدية المطلوبة، الأمر الذي توجهت إليه الرؤى الاستراتيجية لهذه الدول ٢٠٣٠. والتي تمضي بثبات في خلق وتعزيز المصادر الموازية والبديلة للدخل، ولديها بتعاونها معًا العديد من الفرص، في الصناعة والخدمات والاستثمارات الخارجية والزراعة، بل إنها كما استطاعت أن تظل عقودا مركز العالم في الطاقة التقليدية يمكنها أن تكون مستقبلاً مركزه أيضًا في الطاقة المتجددة.

٢٠١٩/٢/٥

أهمية المساندة العربية لحقائق أوضاع حقوق الإنسان في البحرين

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

عقدت لجنة حقوق الإنسان العربية دورتها الخامسة عشرة، والتي عقدت على مدار يومي (٢٨–٢٩) يناير ٢٠١٩ بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، وخُصصت اجتماعاتها لمناقشة التقرير الدوري المقدم من مملكة البحرين حول حالة حقوق الإنسان فيها، وتقييم مدى امتثال تشريعاتها وسياساتها لأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي صادقت عليه عام ٢٠٠٦. وقياس التقدم المحرز في أعمال هذه الحقوق والحريات .

وتضمن الاجتماع كلمات لكل من نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية المستشار جابر المري، والممثل عن الأمين العام لجامعة الدول العربية السفيرة هيفاء أبو غزالة، وممثل عن رئيس البرلمان العربي، نبيل الأندلوسي، ورئيس الوفد البحريني مساعد وزير الخارجية عبدالله بن فيصل الدوسري، ومساعد الأمين العام للشؤون التشريعية والقانونية في مجلس التعاون الخليجي، السفير حمد بن راشد المري، وسفير مملكة البحرين لدى جمهورية مصر العربية والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية راشد بن عبدالرحمن آل خليفة، ورئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى أحمد الحداد، والسفير الكويتي بالقاهرة أسامة صالح الذويخ، كما شارك في المداخلات خلال النقاش مقرر التقرير عبدالرحمن الشبرقي، وبعض أعضاء اللجنة؛ منهم السفيرة السودانية نادية جفون، ورضي مراد، إضافة إلى الوفود العربية المشاركة في مناقشة التقرير.

في البداية، أعرب نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية، رئيس الدورة الخامسة عشرة المستشار جابر المري عن تقدير اللجنة لتفاعل المملكة الإيجابي والمستمر مع اللجنة منذ مصادقتها على الميثاق في عام ٢٠٠٦. وحرصها على تقديم تقاريرها، إعمالا للمادة (٤٨) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، التي تنص في الفقرتين (الأولى والثانية) على أن «تقوم الدول الأطراف بتقديم تقارير بشأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق»، مؤكدا أن البحرين قدمت تقريرها الاستهلالي في أغسطس ٢٠١٢. والذي أعقبه مناقشة في فبراير ٢٠١٣، ثم أخذت المملكة ملاحظات وتوصيات اللجنة وأعادت تقديم التقرير في يوليو ٢٠١٦. وفي سبتمبر ٢٠١٨ ألحقت تقريرها التكميلي، والذي يتم مناقشته خلال هذا الاجتماع، مشيرًا إلى حرص المملكة على تعزيز جهودها في مجال حقوق الإنسان .

وفي كلمته، أكد رئيس الوفد البحريني عبدالله الدوسري أن المملكة تثمن جهود اللجنة في إطار تطبيق الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وتعتبر أول الداعمين لها، إيمانًا منها بأهمية تواصل جهود الجامعة في مجال تشجيع واحترام وحماية حقوق الإنسان، اتساقًا مع القيم والتراث الحضاري، مضيفا أن قوانين ودستور البحرين يكفلان كل الحقوق والحريات، والآليات اللازمة لحمايتها، من تقرير الحق في التقاضي والنص على استقلال القضاء، إلى التأكيد على طبيعة الحكم الديمقراطي وتوفير جميع

الضمانات القانونية للمحاكمات العادلة، والتأكيد على أن سيادة القانون ونزاهة القضاء واستقلاليته هي أساس الحكم الرشيد .

وأشار الدوسري إلى أن التنمية الشاملة في المملكة ترتكز على مجتمع يقوم على المساواة وعدم التمييز، تتساوى فيه حقوق وواجبات الرجل والمرأة، ما أدى إلى تحقيق المرأة البحرينية مكتسبات وإنجازات نوعية غير مسبوقة في مختلف المجالات. ومن أجل ضمان ذلك تعمل الحكومة وفق برنامج متقدم لتنفيذ سياسيات وإجراءات ترنو إلى ضمان حصول كل المقيمين فوق أراضي المملكة من مواطنين ووافدين على الحد المناسب من المقومات الأساسية للحياة، وتطبيق منظومة الحماية الاجتماعية في المملكة، والتي هي من أهم ثمار النهج الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى. ومن هذا المنطلق أيضا، كانت مبادرته بالدعوة إلى إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، وهو الأمر الذي من شأنه أن يدعم الميثاق العربي لحقوق الإنسان واللجنة العربية، كما أن المملكة وقّعت على النظام الأساسي للمحكمة في ٧ مارس ٢٠١٨.

وتناول رئيس الوفد البحريني، الجهود المستمرة للمملكة لتنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتعزيز احترامها على المستوى التشريعي والقضائي والتنفيذي، وما حققته بالفعل من إنجازات رائدة على الصعيد الديمقراطي وكفالة الحقوق والحريات العامة والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية، إيمانًا منها بأن احترام هذه الحقوق هو التزام وطني قبل أن يكون إقليميا أو دوليا، حيث يشكل الأساس الراسخ لاحترام كرامة الفرد وهيبة الوطن وتنمية المجتمع، مشيرًا إلى أن برنامج عمل الحكومة للأعوام (٢٠١٥–٢٠١٨)، كان تحت عنوان «نحو مجتمع العدل والأمن والرفاه»، وأن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تقوم على مبادئ العدل والمساواة والتنافسية وتهيئة البيئة المناسبة لدعم عمل الجمعيات والمشاركة السياسية والثقافية والحقوقية والمهنية والوطنية، بعيدًا عن الاستقطاب الطائفي والفئوي وهو ما يتجلى على سبيل المثال في (الانتخابات النيابية والبلدية) في نوفمبر٢٠١٨.

في حين، أكدت السفيرة هيفاء أبو غزالة أن اللجنة العربية لا تعمل بمعزل عن الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وأن هناك تكاملا بين اللجنة الدائمة واللجنة التشريعية والقانونية بالجامعة وبين البرلمان العربي، كما أن هناك اهتماما متواصلا من البحرين على مختلف القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان في ظل دعم عاهل البحرين جلالة الملك حمد بن عيسى لهذه الجهود، الأمر الذي كان له عظيم الأثر على المنطقة العربية، من خلال دعوته إلى إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان والتوقيع على نظامها.

وأوضحت أبوغزالة أن المملكة تعتبر من أولى الدول المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وتدعيمها لمختلف القضايا ذات الصلة بهذه الحقوق. وفي نهاية كلمتها، جددت، دعوتها إلى الدول

الأعضاء إلى التصديق على الميثاق، وخاصة أن الجامعة العربية في حاجة إلى مزيد من العمل من أجل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الدول العربية.

من ناحية أخرى، ثمن ممثل البرلمان العربي نبيل الأندلوسي، جهود المملكة بقيادة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، في دعم وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، والتي أهلتها للانضمام إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حيث بلغ التصويت الذي حصلت عليه (١٦٥) صوتا، وهو ما يعكس حجم الثقة في جهودها لترسيخ هذه المبادئ، والتي ظهرت بصورة كبيرة خلال الانتخابات النيابية والبلدية ٢٠١٨. وترأس المرأة مجلس النواب لأول مرة، ما يشير إلى وصول البحرين إلى مكانة عالية في تمكين المرأة سياسيا، ويعد دليلا على المضي قدمًا لتحقيق تطلعاتها بتعزيز الحقوق الأساسية لها من عدل ومساواة وحرية وحماية للأسرة والأمومة والطفولة.

وبدوره، أكد الأندلوسي أنه في إطار متابعة البرلمان العربي للتقارير التي ترصد حقوق الإنسان بالدول العربية، والتي تصدرها بعض المنظمات الإقليمية الدولية؛ لاحظ وجود تقارير مسيسة تسعى للنيل من سيادة المملكة، وتتعارض مع الأحكام والقانون والقضاء البحريني، وهو ما يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للبحرين، مؤكدا دعم البرلمان العربي، لجهود المملكة في الإجراءات التي تتخذها تجاه هذه التقارير المغلوطة، ومنها قيام البرلمان بإنشاء لجنة فرعية لمتابعة هذه التقارير ودراستها والتعامل معها .

ثم جاءت كلمة الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والقانونية لمجلس التعاون الخليجي السفير حمد بن راشد المري الذي أكد أن التشريعات الوطنية للبحرين تعكس الحريات والتعايش السلمي بين جميع الطوائف، ومن أمثلتها التشريعات المتعلقة بـ(حرية الرأي والعقيدة وكفالة حقوق العمالة الوطنية والأجنبية ودعم الجمعيات والنقابات)، مشيدا في هذا الصدد، بإدخال تعديلات على بعض التشريعات؛ بهدف مواءمتها مع المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان والعدالة الجنائية على غرار قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥. بشأن حماية الأسرة من العنف الأسري، وتعديل عام ٢٠١٦ على قانون الجمعيات، وتعديل نص تجريم التعذيب بما يجعلها تتماشى والتعريف المعتمد دوليا، حيث أصبحت أكثر صرامة.

وأشار المري إلى انضمام المملكة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن منها؛ (الميثاق العربي لحقوق الإنسان)، و(اتفاقية القضاء على التمييز العنصري)، و(العهد الدولي الخاص للحروب المدنية والسياسية)، و(العهد الدولي الخاص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية)، و(اتفاقية التمييز ضد المرأة وحقوق الطفل)، و(اتفاقية ذوي الإعاقات النفسية والبدنية)، حيث توسعت مفاهيم حقوق الإنسان في المملكة لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن جانبه، أعرب سفير مملكة البحرين لدى جمهورية مصر العربية راشد بن عبدالرحمن آل خليفة عن سعادته لنجاح المملكة في تقديم واستعراض تقريرها الوطني أمام لجنة حقوق الإنسان العربية والإشادات الكبيرة التي حظي بها، والتي تعكس رعاية عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى لتعزيز مجالات حقوق الإنسان، وجهود الحكومة في تحقيق أكبر الإنجازات والنجاحات في هذا المجال.

وجاء التقرير الذي قدمته البحرين للجنة مكونا من جزأين، الأول: تضمن معلومات عامة عن المملكة، وتضم: الموقع الجغرافي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والإطار السياسي العام لحقوق الإنسان، وأحكام الدستور والتشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، والإطار القانوني العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ومكانة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، أما الجزء الثاني، فتضمن: التدابير والإجراءات المتعلقة بتنفيذ أحكام الميثاق العربي. في حين، تطرقت مقدمته إلى المنهجية المتبعة في إعداده، والتي جاءت عبر لجنة برئاسة وزارة الخارجية، وضمت في عضويتها عددا من المؤسسات الحكومية من بينها وزارات؛ الداخلية، والصحة، والتربية والتعليم، ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، فضلا عن بعض الهيئات الحكومية؛ مثل المجلس الأعلى للمرأة، والمجلس الأعلى للقضاء، والأمانة العامة للتظلمات، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة العليا لشؤون ذوي الإعاقة.

وختامًا؛ قام أعضاء اللجنة بطرح تساؤلاتهم واستفساراتهم حول جميع الحقوق الواردة في الميثاق، والتي برزت من خلال فحص التقرير، وتلك التي رصدتها خلال زيارتها للمملكة في إطار من الوضوح والشفافية والحوار التفاعلي بين الطرفين، وفى المقابل قدم الوفد البحريني إجابات على جميع الاستفسارات والأسئلة المطروحة من اللجنة، إضافة إلى تزويدها بمعلومات إضافية طوال الجلسات خاصة تلك التي تتعلق بإحصائيات ومعلومات موثقة لم يرد ذكرها بالتقرير. في المقابل، أشارت اللجنة إلى اعتزامها إعداد ملاحظاتها وتوصياتها بشأن هذا التقرير، بما يعين جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان بها من خلال تحديد التدابير اللازمة لمواءمة تشريعاتها وسياساتها مع أحكام الميثاق العربي.

٢٠١٩/٢/٩

الخيارات البريطانية المتاحة بشأن خطة الانسحاب من الاتحاد الأوروبي

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في الخامس عشر من يناير، مُنيت تيريزا ماي، رئيسة الوزراء البريطانية، بخسارة كبيرة في مجلس العموم، بعد رفض اتفاق انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «اتفاق بريكست»، والذي مثّل الصيغة النهائية بعد أشهر من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي؛ حيث صوّت أعضاء مجلس العموم من مختلف الأحزاب بـ٤٣٢ صوتًا على رفض الاتفاق مقابل ٢٠٢ صوت، لتُمثل أكبر هزيمة برلمانية

لحكومة بريطانية في تاريخ المملكة الحديث، وعلى النقيض ففي اليوم التالي، رفض مجلس العموم التصويت على حجب الثقة عن حكومة ماي، الذي دعت إليه المعارضة، بتصويت ٣٢٥ مقابل ٣٠٦.

إذن تواصل «ماي» قيادة اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فيما يقترب الموعد النهائي المُحدد في ٢٩ مارس للانسحاب من الاتحاد، ليزداد تشابك المشهد، حيث لا توجد فسحة من الوقت أمام الحكومة للتوصل إلى اتفاق بديل لتقديمه إلى مجلس العموم يُنهى حالة التردد تجاه وضع الخروج البريطاني في الوقت الحالي، ما يثير تساؤلات المحللين حول شكل وإطار العلاقات المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي.

ففي الوقت الحالي، يبدو أن بريطانيا تتجه إما لتدشين علاقة وثيقة مع الاتحاد الأوروبي، ولكن خارج إطاره، ما أصبح يعرف باسم «النموذج النرويجي»، أو بدلا من ذلك، تتخلى بريطانيا نهائيًّا عن علاقتها الرسمية بالدور الأوروبي بشكل مطلق.

ففي الوقت الذي يرى فيه محللون أن النموذج النرويجي هو الأفضل، إلا أن طبيعة المنافسة بين الأحزاب البريطانية باختلاف توجهاتها لتحقيق مصالح مُتباينة تطرح خيارات أخرى، فعلى الرغم من الرفض الساحق لخُطة ماى في مجلس العموم، إلا أن الكثيرين يعتقدون أن ماي ستسعى إلى العودة إلى البرلمان قبل الموعد النهائي للانسحاب، يوم ٢٩ مارس ٢٠١٩، بعد تغيير بعض ما جاء به من بنود لم تلق تأييدًا شعبيًّا، أو تضيف إليه بعض الحلول؛ لكسب أصوات النواب، ومن ذلك إضافة بعض البنود المتعلقة بضمان المعايير البيئية للاتحاد الأوروبي، أو مبادرات الاستثمار لديه، ما قد يطرح سيناريوهات أخرى.

وعلى أي حال، يبقى وضع أيرلندا الشمالية واتفاق المساندة معضلة كبرى، وهو المبدأ الذي يضمن استمرار الوضع الحالي في أيرلندا الشمالية حتى بعد خروج بريطانيا من الاتحاد، حيث يبقيها ضمن القوانين الجمركية الأوروبية المعمول بها، وأوضح بيتر ووكر، مُحلل السياسات البريطانية في صحيفة «الجارديان»، هذه المشكلة قائلا: إن «الخيار الحالي لماي، هو استغلال الخسارة الثقيلة التي مُنيت بها في مجلس العموم للعودة إلى بروكسل، للحصول على تنازل آخر، من أجل عدم إلغاء مبدأ المُساندة لأيرلندا»، ومع ذلك، تكمن المشكلة الرئيسية في أن التغييرات المقترحة هنا –سواء في ضوء مد فترة التفاوض للتوصل إلى اتفاق، أو الانسحاب بصورة أحادية من دون اتفاق– رفضها الاتحاد الأوروبي ومجلس العموم نهائيًّا.

هذا الرفض الأوروبي لمحاولات ماي إزالة البنود التي لم تلق تأييدًا سيجعل من المستحيل عليها إقناع معارضيها الرئيسيين، والمشككين في الاتحاد الأوروبي داخل حزبها، والذين يصل عددهم إلى ٦٠ نائبًا، مع أعضاء الحزب الوحدوي الديمقراطي، بالتصويت لصالح اتفاق المساعدة؛ ما يجعل من

المستحيل عمليًّا تمريره عبر مجلس العموم، وهو ما أكده جون سبرينجفورد، نائب مدير «مركز الإصلاح الأوروبي»، وهو معهد أبحاث مقره لندن، في صحيفة نيويورك تايمز.

ما سبق يجعل فكرة سعي بريطانيا إلى الحصول على صفقة على «النموذج النرويجي» مع الاتحاد الأوروبي الاختيار الأفضل، فبالنسبة للعديد من المُحللين، فإن النتيجة المحتملة لعدم النجاح في الوصول لاتفاق قبيل تاريخ الانسحاب في مارس، هي لجوء بريطانيا إلى الانضمام لمنظمة التجارة الحرة الأوروبية (افتا)، إلى جانب كل من آيسلندا وليختنشتاين وسويسرا. وكونها عضوًا في منظمة التجارة الحرة الأوروبية سيُسمح للبلاد بالبقاء على نحو وثيق مع الاتحاد الأوروبي، ولكن بمنأى عن بعض قوانينه التي لا تحظى بشعبية على المستوى المحلي، مثل محكمة العدل الأوروبية، بينما تبقى خاضعة لقواعد الاتحاد الأوروبي في مجالات أخرى، مثل الاتحاد الجمركي والسوق الموحدة، دون مشاركتها في صنع القرار.

كذلك بالنسبة للشعب والنواب وحتى الوزراء، يوفر النموذج النرويجي، أفضل حل وسط بين كل من الراغبين في الرحيل والمفضلين للبقاء داخل الاتحاد الأوروبي، وهو الذي وصفته كاميلا كافنديش، زميلة في كلية كينيدي بجامعة هارفارد، في مقال رأي لها بصحيفة «فاينانشيال تايمز»، بقولها: «يُوفر هذا النهج حالة من الأمن الاقتصادي.. وحلا لقضية الحدود الأيرلندية أيضا.«

وقال جيمس فورسيث، المُحرر السياسي لمجلة «ذا سبكتاتور»: «إن أعضاء الحكومة مثل فيليب هاموند، وزير الخزانة، وجيريمي هانت، وزير الخارجية، يرون أن الفرصة سانحة لترويج الأفكار التي حاربوا من أجلها دون جدوى في مجلس الوزراء، مثل الاتحاد الجمركي، على طاولة المفاوضات بالنحو الذي يمثله النموذج النرويجي.«

هذا الخيار يفضله الاتحاد الأوروبي كأساس جيد للمفاوضات القادمة. ومع ذلك، لا يمكن الفصل بين شعبية هذا السيناريو وضيق الوقت، في ضوء قرب انتهاء الإطار الزمني الحالي الذي سيتم فيه إجراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بحلول ٢٩ مارس القادم.

فبنظرة أكثر شمولا يتضح أن هناك خيارات أخرى يفضلها أعضاء مجلس العموم لتمديد فترة التفاوض، من أجل النظر مليًّا في وضع ملامح للعلاقات البريطانية المستقبلية مع الدول الأوروبية، هذا التمديد يظل خيارًا مفضلا من قِبَل فصيلين يريدان نتيجتين مختلفتين في نهاية المطاف:

الفصيل الأول يرى إمكانية تمديد المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة، والتي تعني تأجيل الخروج مؤقتًا، وتمديد فترة التفاوض إلى أجل غير مسمى، من أجل التوصل إلى اتفاق أفضل مع الاتحاد الأوروبي، وسيسمح تحقيق هذا الهدف ببناء علاقة أكثر شمولا مع الاتحاد الأوروبي على مدى فترة زمنية أطول. «قد يوافق الاتحاد الأوروبي على التمديد عندما تكون هناك أهداف تفاوضية جديدة واضحة». ومع

ذلك، فإن مثل هذه النتيجة «تبدو غير مرجحة في الوقت الحالي»، حيث يُنظر إليها كطريقة ملتوية لوقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، من ناحية، فيما يتطلب مثل هذا التمديد موافقة بالإجماع من أعضاء الاتحاد الأوروبي الـ٢٧ من ناحية أخرى.

أما الفصيل الثاني فيرغب في أن تدعو الحكومة مجددًا إلى إجراء استفتاء ثانٍ بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يتطلب تمديد مهلة التفاوض بطبيعة الأمر، وهو ما يلقى قبولا من معارضي خروج بريطانيا من الاتحاد، وهم: الحزب الاسكتلندي الوطني، حزب بلايد سامرو، وحزب الخضر، وحزب «الديمقراطيون الأحرار»، و«المتمردون المحافظون»، وحزب العمال وأنصارهم.

وهو ما يرجحه جيل رتر، مدير البرامج في «إنستيوت فور جفرنمينت»، مركز أبحاث بريطاني، قائلا: «إذا لم يتمكن البرلمان من إيجاد توافق في الآراء حول التوصل لى نتيجة مرضية، مع رغبة كل من رئيس الوزراء والحكومة في تجنب الخروج من دون اتفاق، فقد يضطرون إلى استفتاء آخر.«

ولكن مثل هذه النتيجة لن تؤدي إلى حل جذري، بل من المرجح أن تحافظ على الوضع الراهن، وهو بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، في ظل تزايد تأييد خيار البقاء حتى منذ ظهور نتائج الاستفتاء عام ٢٠١٦، وتدرك «ماي» جيدًا أن «الاستفتاء الثاني ستعقبه مجموعة أخرى من الضغوط»، كإظهار الانقسام بين المؤيدين والرافضين، أو ترجيح عدم القبول الشعبي.

يبقى خيار أخير أكثر واقعية رغم مساوئه، وهو الخروج من دون اتفاق، خاصة إذا كان هناك عدم قبول أي اتفاق من قِبَل مجلس العموم، وفي هذه الحالة، ستغادر بريطانيا من دون أي اتفاقات دبلوماسية أو اقتصادية أو أمنية أو سياسية، وهو ما قد يخلق حالة من الفوضى في إجراءات التنقل والسفر والتجارة والشؤون المصرفية، وغيرها من القطاعات المشتركة مع الدول الأوروبية الأخرى. ولعل القطاع الذي سيكون الأكثر ضررًا من ذلك كله هو التجارة البريطانية الأوروبية.

ويوضح جيمس فورسيث، في ذا سبكتاتور البريطانية، هذا الأمر قائلا: «ماي تعلم جيدًا أن التهديد الأكبر لبقائها في رئاسة الوزراء مرتبط جديًّا بالخروج دون اتفاق، خاصة أنها لا تتمتع بالشعبية من قِبَل الشعب ونوابه». وأضاف «قد يجبر هذا الاحتمال، وهو الخروج دون اتفاق، عددًا كافيًا من المتمردين المحافظين على التصويت مع حزب العمال لسحب الثقة من ماي.«

إذا رغبة «ماي» بالاستمرار بمنصبها تعني أنها ستحرص على عدم المخاطرة بالمغادرة دون صفقة، ولكنها ستواجه معضلة هي أن خيار المغادرة من دون اتفاق قد يكون نتيجة حتمية، في ضوء رفض مجلس العموم تمرير أي اتفاق في الوقت الراهن. ويلاحظ بارت أوسترفيلد، مدير برنامج الأعمال والاقتصاد العالمي التابع للمجلس الأطلسي، أنه «في ضوء انعدام وجود اتفاق تفاوضي واضح المعالم للخروج من الاتحاد، والذي بإمكان مجلس العموم تمريره، فضلا عن ضيق الوقت المتاح لتشكيل اتفاق

موحد، وعدم وجود فرصة لإجراء انتخابات برلمانية جديدة، يبدو أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق في نهاية مارس أمر محتمل»، وهو ما سيكون له بالغ الضرر على علاقة بريطانيا بدول الاتحاد الأوروبي.

ونختم، تنبأ دوجلاس أي. ريديكيراس الزميل غير المقيم في مؤسسة بروكينجز، في يناير ٢٠١٨، بأن المزيج القوي ما بين ضعف اتفاق الخروج الذي تقترحه ماي، والانقسامات الآيديولوجية داخل مجلس العموم حوله، والضغط الشعبي من قِبَل الراغبين في بقاء أو مغادرة بريطانيا للاتحاد، سيجعل الحكومة البريطانية أمام خيارين: إما تبني النموذج النرويجي كخيار أفضل، أو المضي قُدُمًا من دون اتفاق .

النموذج النرويجي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اعتماده من قِبَل الحكومة وسرعة تفاوضها مع الاتحاد لإنهاء الأمر، وستكون هذه النتيجة، هي السيناريو الأقل ضررًا في علاقة بريطانيا بدول الاتحاد؛ إذ إنها ستظل متوائمة وخاضعة للقواعد التجارية الأوروبية .

وفى ضوء ما سبق، فإن الخيار الأكثر احتمالا هو مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، وهو ما من شأنه أن يدمر علاقة بريطانيا مع الدول الأوروبية، وبدء حالة من عدم التعاون في مجالات، مثل التجارة ومكافحة الإرهاب والمشروعات الثقافية المشتركة، وغيرها .

٢٠١٩/٢/١٢

تأثيرات أزمة فنزويلا على سوق النفط العالمي

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

رغم التطورات الحادثة في مجال الطاقة والاتجاه القوي لمصادرها المتجددة عالميا، وتبني العديد من دول العالم ومنها دول مجلس التعاون الخليجي لسياسة مزيج الطاقة التي تتنوع بين المصادر المتجددة وغير المتجددة؛ مازال الوقود الأحفوري من نفط وغاز طبيعي يمثل المصدر الرئيسي للطاقة عالميا حيث يسجل النفط الخام ٣١,٧٪ من إجمالي استهلاك العالم للطاقة، فيما يسجل الغاز الطبيعي ٢١,٦٪.

يظهر ذلك بشكل أساسي في الدول النامية التي يعتمد اقتصادها على إنتاج وتصدير النفط الخام، حيث ما زالت هذه السلعة هي سلعة التصدير الأولى، وما زالت ميزانيات هذه الدول تعتمد في تمويل مشترياتها الخارجية من السلع والخدمات واستثماراتها ومشروعاتها التنموية في الداخل بشكل كبير على الإيرادات النفطية، والعملات الأجنبية المتحصلة من تصديرها؛ ولهذا فإن أسعارها تحتل مكانة الاهتمام الأولى لصانعي القرار في هذه الدول.

غير أن هذه الأسعار، لسلعة تعتبر من أهم سلع العالم السياسية، والتي لا تقل في طبيعتها السياسية عن القمح، قد أصبحت شديدة التأثر بالأحداث السياسية. وفيما أصبح تأمين الحصول على النفط

كمصدر رئيسي للطاقة من أهم عناصر سياسات الدول الخارجية، فقط أصبحت أسعاره من أهم ما يشغل قادة وشعوب دول العالم المصدرة للحصول على سعر أعلى، والمستوردة للحصول على أسعار أقل.

وفيما انشغل العالم قبل سنوات قليلة بتأثيرات الأحداث السياسية على إنتاج وتصدير النفط العراقي والليبي، ومن ثم إمدادات الطاقة للسوق العالمي، وأسعار النفط الخام في هذا السوق، فقد انشغل قبل شهور قليلة بتأثيرات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ثم تأثيرات العقوبات الأمريكية على النفط الإيراني، والآن يتابع، تأثيرات الأزمة السياسية في فنزويلا على سوق النفط العالمي، خاصة أنها تأتي بالتزامن مع تفعيل العقوبات الأمريكية على طهران، وتخفيض الأوبك وروسيا إنتاجهما النفطي ابتداء من أول يناير ٢٠١٩ بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميا، وفي الوقت الذي لم يستعد إنتاج النفط الليبي عافيته.

وترجع جذور أزمة فنزويلا الحالية إلى عام٢٠١٣ حين تسلم «نيكولاس مادورو» منصب الرئاسة خلفًا لـ«هوجو شافيز»، وسط اتهامات للحكومة الفنزويلية بتزوير الانتخابات، فيما كان سببا في احتجاجات شعبية، ظهرت بشكل واضح في أكتوبر ٢٠١٦ شارك فيها أكثر من مليون شخص، وفشلت المحكمة العليا في مارس ٢٠١٧ في السيطرة على البرلمان الذي أصبح في يد المعارضة. وتسببت هذه الأوضاع السياسية المضطربة مضافا إليها العقوبات الأمريكية في تفاقم سوء الأحوال المعيشية، حتى تجاوز عدد اللاجئين منها أكثر من مليون شخص.

وازدادت الأحداث تعقيدا، في الانتخابات الرئاسية مايو ٢٠١٨ حين أعيد انتخاب مادورو لولاية ثانية لتقوم المعارضة بتشكيل حكومة وتختار «خوان غوايدو» رئيسا مؤقتا، ويعترف الاتحاد الأوروبي به رئيسًا، وسط معارضة من روسيا والصين وتركيا والمكسيك وبوليفيا. أما أمريكا فإنها لم تكتف فقط بالاعتراف بغوايدو رئيسًا، ولكنها ساندته بحزمة عقوبات جديدة في يناير ٢٠١٩ شملت تجميد أصول شركة النفط الفنزويلية لدى الولايات المتحدة، والتي تبلغ نحو ٧ مليارات دولار، وتجميد أصول أي شركة تشتري النفط الفنزويلي، وامتدت لتشمل حكومة فنزويلا وكل مؤسساتها السياسية والبنك المركزي.

وكان ترامب قد فرض في ٢٥ أغسطس ٢٠١٧ عقوبات على فنزويلا، تعد الأسوأ والأثقل تأثيرًا منذ ٢٠٠ عام، مبررا ذلك بقيام الحكومة بحرمان الشعب من المواد الغذائية والطبية، وقمع حرية التعبير بالعنف. وفرضت هذه العقوبات حظرًا على دفع أرباح الأسهم المملوكة للحكومة، واستخدام سندات القطاع العام، بما فيها شركة النفط والغاز الفنزويلية في العمليات التجارية، وقد مثلت هذه الخطوة نوعا من الحصار الاقتصادي، صاحبها تهديد أمريكي بالتدخل العسكري، تسببت في ارتفاع معدل التضخم

إلى أكثر من ١٦٠٠٪ وفقدان العملة لأكثر من ٨٧٪ من قيمتها وزيادة الديون الخارجية إلى أكثر من ١٢٠ مليار دولار.

وتعتبر الولايات المتحدة فنزويلا جزءًا من فنائها الخلفي الذي ينبغي أن يكون خاضعًا لنفوذها المنفرد، وقد أدرك ترامب أن تحركه في فنزويلا يضرب بقوة تمدد النفوذ الروسي والصيني فيها، حيث كانت الشركات الروسية والصينية قد نشطت في الاستثمارات النفطية، فضلاً عن أنهما يمثلان أكبر دائنيها، وتستحوذ الصين وحدها على مليون برميل نفط يوميا من صادرات النفط الفنزويلية.

إلا أن العقوبات الأمريكية الجديدة على فنزويلا قد زادت من ارتباك سوق النفط العالمي، ففور الإعلان عنها، بلغت الأسعار أعلى مستوياتها بمعدل ٦٣,٦٣ دولارا للبرميل لخام برنت القياسي، خاصة أن فنزويلا صاحبة أكبر احتياطي نفطي في العالم بواقع ٣٠١ مليار برميل (١٨٪ من الاحتياطي العالمي)، وتنتج ٣,٢ ملايين برميل يوميا، وتشكل صادراتها النفطية ٩٥٪ من إجمالي الصادرات، وتبلغ هذه الصادرات نحو ٢ مليون برميل يوميا. الأمر الذي يدفع أسعار النفط إلى أعلى، خاصة مع تواكب لتفعيل العقوبات الأمريكية على طهران، وإن كان هذا الاتفاق، تشوبه توقعات الحذر بسبب أزمة الركود العالمي، الناتج عن الحرب التجارية بين بكين وواشنطن، وانخفاض الاستثمارات في قطاع النفط، واتجاه الإدارة الأمريكية لرفع سعر الفائدة، بما يحفز الاستثمار في الودائع على حساب الاستثمارات النفطية، وهذا الحذر خيم على أسعار العقود الآجلة، حيث تراوحت أسعار النفط الأمريكي الخفيف بين ٥٤,٣٥ – ٥٥,٧٥ دولارا للبرميل، فيما تراوحت أسعار خام برنت بين ٦٢,٤٨ – ٦٣,٦٣ دولارا للبرميل.

وعليه، وضع هذا الموقف المرتبك في سوق النفطي العالمي نتيجة الأحداث السياسية في فنزويلا، دول مجلس التعاون الخليجي، التي يعتمد اقتصادها أساسًا على الصادرات النفطية في وضع المراقب لتطورات هذا السوق، والتحرك من خلال الأوبك مع كبار المنتجين خارجها، لتطوير الإجراءات المؤدية إلى استقرار السوق وتوازنه. وستكون هذه المجموعة على موعد في مارس ٢٠١٩ لإعادة تقييم الموقف في ضوء تنفيذ ١٠٠٪ من اتفاق خفض الإنتاج، علمًا أن مدة الخفض تمتد إلى ٦ شهور ابتداءً من أول يناير ٢٠١٩ وتستهدف تصريف المخزونات، التي كان لها دور كبير في فائض العرض.

وتقود السعودية أكبر منتجي نفط الأوبك هذا التحرك، وإذا ما شهد العالم صعودًا في وتيرة النشاط الاقتصادي، فإن الأزمة الفنزويلية مع خفض الإنتاج، سيكون من شأنها، طبقًا لتوقعات بنك «كومرتس» أن يصل سعر خام برنت إلى ٧٠ دولارا للبرميل بحلول نهاية ٢٠١٩. وأن يصل سعر المتوسط على مدى العام ٦٥ دولارًا، فيما يسجل متوسط سعر خام غرب تكساس ٦٠ دولارًا والغاز الطبيعي ٣,٣ دولارات لكل مليون وحدة حرارية.

وفي المقابل، إذا استمرت حالة الركود، فإنه ليس من المتوقع أن تؤدي أزمة فنزويلا إلى ارتفاع أسعار النفط، خاصة مع ضعف طلب المصانع الأمريكية وتحول الولايات المتحدة إلى تصدير النفط الخام في ٢٠١٩. ومن ثمّ، فإن بنك «بي إن باريبا» توقع انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من ٢٠١٩. وهو توقع دعمه إعلان «معهد البترول الأمريكي»، زيادة المخزونات الأمريكية من النفط بواقع ٢,٥ مليون برميل في أول فبراير لتصل إلى ٤٤٨,٢ مليون برميل.

وعلى أي حال، تعد هذه الأسعار، سواء عند أدنى مستوى توقع أو أعلى مستوى توقع في ٢٠١٩. أقل بكثير من أسعار التعادل التي حددتها دول مجلس التعاون الخليجي لصادراتها النفطية، خاصة أن هذه الدول زاد إنفاقها العام بمعدلات كبيرة بلغ متوسطها ١١٪ سنويا للفترة من ٢٠٠٣ حتى بدأ انخفاض أسعار النفط في ٢٠١٤. لتوسعها في الإنفاق على التنمية البشرية والحماية الاجتماعية، فضلاً عن استثماراتها الضخمة في البنية التحتية والمشروعات الاقتصادية العملاقة، وزيادة الإنفاق الحكومي، مع صعوبة تخفيضه نتيجة هبوط أسعار النفط.

ومن ثمّ، فإن الإيرادات النفطية، جعلت سعر التعادل في معظم بلدان المجلس يتجاوز ٧٥ دولارا للبرميل، حيث كان تحسب هذه الدول بخفض اعتماد ميزانيتها على الإيرادات النفطية، وزيادة الإصلاحات الاقتصادية، وهو ما تبينه الميزانيات الجديدة، وبرامج الحكومات الخليجية، كما نجده واضحًا في برنامج عمل الحكومة البحرينية ٢٠١٩ – ٢٠٢٢.

٢٠١٩/٢/١٤

منتدى دافوس الاقتصادي العالمي ٢٠١٩ .. هل ضلّ الطريق؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

انطلق منتدى الاقتصاد العالمي «دافوس» في دورته الـ٤٩، والمنعقد بسويسرا في الفترة من٢٢ – ٢٥ يناير لهذا العام، بمشاركة نحو ٣٠٠٠ شخص يمثلون ١١٤ دولة، من كبار الشخصيات في مجالات الأعمال والسياسة والمال والإعلام. ورغم أنه جمع العديد من رؤساء الدول والحكومات فيما يشبه قمة عالمية غير مسبوقة، إلا أن المنتدى العالمي لم يعد له البريق الذي ميزه لما يقرب من ثلاثة عقود بعد تأسيسه عام ١٩٧١.

ويعد «دافوس» أحد أهم الأحداث الاقتصادية العالمية التي تشهدها سويسرا سنويا، ويأتي بهدف توفير منصة يمكن من خلالها مناقشة الأفكار والسياسات والمبادرات وتنفيذها على أمل «تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية بالعالم من خلال إشراك الرواد في قطاعات الأعمال والسياسة والقيادات الأكاديمية، وغيرهم من قادة المجتمع، بالإضافة إلى شركات دولية عابرة للقارات، وممثلي المنظمات غير الحكومية لتشكيل الأجندات العالمية والإقليمية، ولتكوين تصورات مشتركة معهم حول القضايا

الأساسية المطروحة على جدول الأعمال في كل عام، ويستمر هذا الاجتماع خمسة أيام تشمل انعقاد ندوات ومحاضرات واجتماعات بين المشاركين. ومنذ ٢٠٠٤ أخذ يطلق سنويا تقرير التنافسية العالمية الذي يرتب دول العالم وفقًا لمؤشرات هذه التنافسية.«

وعلى الرغم من أن المنتدى حضره العديد من الشخصيات السياسية البارزة، أمثال الرئيس الياباني «شينزو آبي ن»، والمستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل»، والرئيس البرازيلي «جايير بولسونارو»، والهولندي «مارك روته»، فإن البريق الذي أخذه انعقاد المنتدى العام الماضي قد غاب عنه العام الحالي، ففي العام الماضي حضر الرئيس الأمريكي، «ترامب» الذي كان أول رئيس أمريكي يحضره منذ عام ٢٠٠٠. وأطلق خلاله خطابه الرافض لمبادئ الليبرالية الاقتصادية والعولمة، وإعلانه القومية والحمائية والانعزالية، وهي المبادئ التي تعني ضرب أساس المنتدى.

وكما غاب «ترامب» غاب الرئيس الصيني «شي جن بنج» ورئيس روسيا «فلاديمير بوتين» ورئيس وزراء الهند، «ناريندرا مودي»، ورئيسة الوزراء البريطانية «تريزا ماي» ورئيس فرنسا «إيمانويل ماكرون»، فضلاً عن غياب الشخصيات الأكثر تأثيرًا في الموارد المالية والأعمال ونجوم السينما وكبار الفنانين، ما كان مؤشرًا لضعف الاهتمام العالمي الذي كان سمة أساسية لانعقاد هذا المنتدى.

ولعل السبب الثاني لضعف بريق منتدى هذا العام مقارنة بسابقيه هو ضعف اهتمامه بالأحداث الاقتصادية التي عادة ما تكون الموضوع الرئيسي الذي تتجه إليه الأنظار رغم وجود الكثير من هذه الأحداث كـالنزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، وما يحمله من توترات جيوسياسية، والتأثير المحتمل لأزمة فنزويلا على سوق النفط العالمي، وإشكالية الاستثمار في الدول النامية.

ورغم حالة الركود الاقتصادي التي تهيمن على الاقتصاد العالمي، وتمثل مصدر قلق كبير لقادة الاقتصاد والأعمال حول العالم؛ فإن المنتدى بدلاً من ذلك أعطى الأولوية لقضايا معتادة كـ«الصحة النفسية» التي كانت محور حديث الأمير البريطاني «وليم» ورئيسة وزراء نيوزيلندا «جاسندا اردين»، و«التطورات التكنولوجية» التي تناولها رئيس الوزراء الياباني «شينزو أبي»، والمستشارة الألمانية «انجيلا ميركل» التي أكدت أيضًا أنه لا غنى عن التعددية من أجل تنمية مزدهرة للعالم، ودعت إلى إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بما يتماشى مع التوازن الجديد للقوى في العالم.

ولما كانت الرعاية الصحية أحد محاور النقاش الرئيسية في دافوس ٢٠١٩، وأفردت لها لجنة خاصة ترأستها رئيسة وزراء نيوزيلندا السابقة «جيلين كينارا»، فقد استعرضت نموذج مجموعة «إن إم إس» للرعاية الصحية التي تتخذ من أبوظبي مقرًا لها، وأصبحت أكبر مشغل للرعاية الصحية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث تبنى هذا النموذج أفضل الممارسات العالمية، ويقوم على تعزيز وبناء القدرات والتوسع الجغرافي وإرضاء المرضى.

وكان هناك سبب ثالث أيضًا لضعف بريق منتدى هذا العام، وهو غياب الاهتمام بقضايا الشرق الأوسط، برغم تعدد هذه القضايا، واتصالها بقضايا الاقتصاد والأعمال، سواء من حيث تمدد أنشطة الجماعات الإرهابية، وتأثيراتها الأمنية، أو تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة، وسلوك إيران المهدد لاستقرار وأمن المنطقة والسلام والأمن الدوليين؛ ما كان سببًا في فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية على طهران، والاختلاف الأوروبي الأمريكي بشأنها، وتأثيرات هذه العقوبات على السوق النفطي، وأسواق العملات الأجنبية، أو الأزمات المركبة في هذه المنطقة كالأزمة السورية والأزمة الليبية والأزمة اليمنية، وكلها لم تعد أزمات محلية، بل غدت تشغل المجتمع الدولي والدول الكبرى والأمم المتحدة، وتأخذ الكثير من اهتماماتها.

ورغم حضور شخصيات شرق أوسطية بارزة منتدى هذا العام، كالملك عبدالله الثاني ملك الأردن، ورئيس وزراء تونس «يوسف الشاهد»، وسعد الحريري رئيس الوزراء اللبناني، والشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير الخارجية البحريني، ومولود جاويش أوغلو وزير الخارجية التركي، ووفد سعودي كبير على رأسه وزراء الاقتصاد والمالية والخارجية، فإن قضايا الشرق الأوسط سالفة الذكر، لم تحظ باهتمام المنتدى، وأسفر الحضور القوي للمملكة العربية السعودية عن استعادة المكانة السعودية بين نخبة رجال الأعمال والنخبة السياسية الدولية، كقوة اقتصادية وسياسية محورية على المستويين الإقليمي والدولي، واستعادة روابطها الوثيقة مع الدول الغربية واللاعبين العالميين الآخرين.

أما القضية الرئيسية التي سيطرت على اهتمام المنتدى هذا العام، فكانت قضية «تغير المناخ» حيث تسببت العواصف المدمرة خلال السنوات الأخيرة في خسائر مالية كبيرة، وكبّدت شركة المرافق في كاليفورنيا مليارات الدولارات في الدعاوى المُتعلقة بحرائق الغابات»، ما تسبب في إعادة النظر بين العديد من الحاضرين في دافوس في قضايا ارتفاع درجات الحرارة، وتقلبات الطقس وتناقص التنوع البيولوجي والنتائج الأخرى لتغير المناخ الجديرة بالنظر.

وبحسب رؤية حذرة للمنتدى، فإن العالم يفتقر إلى المحاولات الجماعية للتصدي للمخاطر العالمية الناتجة عن تغير المناخ. وينظر إلى قضايا تغير المناخ، والفشل في التخفيف منه، أو التكيف معه على أنها أخطر التهديدات التي تواجه العالم على مدى السنوات العشر القادمة، بحسب المسح الذي أجراه المنتدى على المشاركين فيه، حول أهم المخاطر التي تواجه العالم، وتلا ذلك «الكوارث الطبيعية» ثم «سرقة البيانات»، ثم «الهجمات السيبرانية»، ثم «الكوارث البيئية» من صناعة الإنسان، ثم «الهجرة الإجبارية واسعة النطاق»، ثم فقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظام البيئي، ثم أزمات المياه، ثم فقاعة الأصول؛ أي أسعار الأصول المبالغ فيها.

ومن المعلوم أن تغير المناخ، الموضوع الرئيسي الذي سيطر على اهتمامات دافوس ٢٠١٩. هو موضوع انشغال العالم كله، حتى عقد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تغير المناخ في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩. وأخذت الأمم المتحدة تعقد له مؤتمرًا سنويا، منذ اجتماع برلين ١٩٩٥ لتنفيذ ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية، وكذلك «اتفاقية كيوتو» ذات الصلة التي بدأت في عام ٢٠٠٥. وفي غياب حضور رؤساء الدول الصناعية الكبرى المعنية أكثر بإجراءات وحلول هذه القضية، ومع وجود ساحة أخرى لمناقشتها، وهي الأمم المتحدة التي تملك آليات الإلزام لتنفيذ قراراتها، فإن تصدر قضية المناخ أعمال دافوس ٢٠١٩ كان في غير موضعه.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن عنوان المؤتمر «العولمة في طورها الرابع»، كان يقتضى لتفعيله التغلب على حالة عدم اليقين التي تسود السياسة والاقتصاد في العالم، وعبر عنها غياب كبار قادة العالم عن المنتدى، كما أن موقف الرئيس ترامب الذي عبر عنه في دافوس ٢٠١٨ وموقفه من منظمة التجارة العالمية، ومن حرية التجارة، يبين أن العولمة، قد باتت تسير في طريق مسدود، ويطرح المنتدى هذا العام مرحلة جديدة في تطور العولمة، في ظرف تُعرض فيه الإدارة التي قادت تحول العالم إلى العولمة عن هذه العولمة، فكيف يمكن إذن الحديث عن نظام عالمي جديد من دونها، ومن دون التعاون الدولي الذي أصبح غائبًا، في حين أصبحت الشعبوية والحمائية والتحديات الخطرة أمام حركة التجارة العالمية، تجعل العالم يقف أمام مفترق طرق التنمية مرة أخرى.

وفي تفسير مهندسي العنوان في المنتدى، فإن العولمة (١) تشير إلى المرحلة قبيل الحرب العالمية الأولى مع ظهور القطارات والسفن البخارية، أما العولمة (٢) فتشير إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حين تشكلت الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ثم منظمة التجارة العالمية، والعولمة (٣)، جاءت حين تحرر انتقال التجارة ورأس المال عبر الحدود، أما الثورة الصناعية الرابعة، فتعني ظهور تقنيات جديدة، كالذكاء الصناعي، والروبوت، والسيارات من دون سائق.

وكان «منتدى دافوس» قد أصدر قبل افتتاح المؤتمر تقرير المخاطر العالمية ٢٠١٩. حذر فيه من الاتجاه المعاكس لليبرالية الاقتصادية الذي اتخذته الولايات المتحدة بفرضها رسوما جمركية على الاقتصادات الرئيسية العالمية، ما يعتبر مصدرًا للاحتكاكات التجارية وعدم اليقين الذي يسود المناخ الاقتصادي الدولي، ويهيمن على مستقبل هذا الاقتصاد، كما أنه عشية افتتاح المنتدى أصدر صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في ٢٠١٩. حيث خفض هذه التوقعات إلى ٣,٥٪، وهو المعدل الأقل في ٣ سنوات. وقبل عامين كان الرئيس الصيني لدى حضوره المنتدى قد أكد أن العالم لا يحتاج فقط إلى العولمة، ولكنه يحتاج إلى بناء مفهوم المصير المشترك للبشرية، لهذا كان من المتوقع أن تسيطر معالجات الركود القائم على أعمال هذا المنتدى، باعتباره أمرًا يتعلق مباشرة باهتمام ليس فقط الشركات المؤسسة

والأعضاء في المنتدى، ولكن اهتمام دول العالم كله التي تضررت من هذه الوضع، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تسببت حالة الركود هذه في انهيار أسعار النفط الذي تعتمد عليه اقتصاداتها واقتصادات منطقة الشرق الأوسط كلها.

على العموم، مما لا شك فيه أن «دافوس ٢٠١٩»، شهد بعض الاجتماعات المهمة؛ إلا أنه من المستحيل استنتاج أنه قد حقق أهدافه المتمثلة في تقويض زيادة النزعة القومية والحمائية وتداعيات العولمة في ظل وجود مؤتمر قمة يغلب عليه سمات النيوليبرالية الغربية التي تتبناها النخب السياسية العالمية. ومن ثمّ يتساءل كثيرون هل يمكن لهذا المنتدى أن يحقق أحلام ملايين البشر وطموحاتهم في مناطق مختلفة من العالم؟ خصوصا أنه لا يخرج ببيان ختامي أو بقرارات ملزمة.

٢٠١٩/٢/٢١

إبقاء القوات الأمريكية في العراق.. الأسباب والتداعيات

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

على خلاف المبادئ التي قد حددت الكثير من أجندة سياساته الخارجية؛ أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في حوار على قناة «سي بي إس»، يوم ٣ فبراير ٢٠١٩ أنه يعزم إبقاء قوات احتياطية في العراق، والتي تقدر بحوالي ٥٢٠٠، مؤكدا أن سحبها في هذا الوقت، سيضر بالمصالح الوطنية الأمريكية. وهذا على نقيض ما اعترف به في وقت سابق بأن «وجود القوات في العراق كان أحد أكبر الأخطاء في الشرق الأوسط التي ارتكبتها أمريكا.«

وأشار ترامب إلى اعتبارين رئيسيين يدفعان هذا الانحراف عن معايير السياسة الخارجية الانعزالية التي يتبعها؛ الأول: أنه في ضوء انسحاب القوات الأمريكية من سوريا، فإن القواعد الأمريكية الراسخة في العراق مثل؛ (أربيل وقاعدة عين الأسد الجوية) ستسمح للجيش بمواصلة العمليات الهجومية ضد «داعش»، وفي هذا الصدد قال: «نحن نحارب خلافة تنظيم الدولة بدءًا من العراق، في حين انسحابنا من سوريا سيحدث رويدًا رويدًا». الثاني: التمركز في موقع يمكن من خلاله مراقبة جميع أنحاء الشرق الأوسط المضطرب بدلا من الانسحاب. وبالتحديد «مراقبة إيران وأنشطتها في العراق»، من خلال القاعدة العسكرية الأمريكية، التي وصفها بـ«غير المسبوقة والمكلفة في العراق.«

وكان العديد من المحللين قد توقعوا على نطاق واسع، أن ترامب سيسعى خلال فترة ولايته إلى إخراج القوات الأمريكية من العراق، نظرًا إلى التزامه بالانسحاب من سوريا، بالإضافة إلى سحب قواته بشكل جزئي من أفغانستان. غير أنه عند المقارنة بين قضيتي (أفغانستان وسوريا)، التي يسعى ترامب إلى الانسحاب منهما، والعراق الذي ألزم نفسه بالانسحاب منه في الماضي، سنجد أن هناك عاملين رئيسيين أديا إلى تبنيه قرار الإبقاء على القوات الأمريكية. العامل الأول: هو الرغبة في الحد من النفوذ

الإيراني المتزايد. فدائما ما يقود منطق ترامب في وضع السياسات الخارجية الخاصة بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى، رغبته في احتواء إيران؛ بغرض وقف سياستها الخارجية التوسعية، ودعمها للإرهاب، وعبثها بالاستقرار الإقليمي والدولي من خلال شبكة من الجماعات التي تعمل بالوكالة لها مثل «حزب الله» وغيرها من الجماعات. وفي هذا الصدد تقول «ميغان أوسوليفان» من «جامعة هارفارد»، إن «أولويات ترامب كرئيس هي احتواء إيران ومعاقبتها في محاولة لجلب طهران إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق جديد وشامل بشأن كل من برنامجها النووي وسلوكياتها الأخرى المزعزعة للاستقرار في المنطقة.«

ويرجع اختيار ترامب للعراق من دون أفغانستان وسوريا للبقاء فيها، إلى مدى قدرة أمريكا على تقويض النفوذ الإيراني من خلال التمركز في بغداد أكثر من الدولتين الأخريين. ففي سوريا، حاولت إيران مقاومة الجهود التي تبذلها واشنطن عن طريق نجاحها في السيطرة على المنطقة بسبب وجود تقارب بين حكومة الأسد وتغلغل وكلاء إيران عسكريا في جميع أنحاء البلاد. وعلى النقيض من سوريا أصبح النفوذ الإيراني في أفغانستان محدودًا بشكل كبير. أما بالنسبة إلى العراق الذي يقل فيه نفوذ إيران أكثر من كونه صريحا في سوريا، فهو يوفر قاعدة جيدة يمكن من خلالها لأمريكا تعطيل محاولات إيران للتوسع وبسط نفوذها .

ويتفق معظم المراقبين على أن الوجود الأمريكي في العراق أساسي لتجنب الأخطاء التي ارتكبها باراك أوباما، عندما قرر الانسحاب من البلاد عام ٢٠١١. وكانت دراسة حديثة نشرتها وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) في السابع عشر من يناير ٢٠١٩. قد أشارت إلى أن «إيران كانت المنتصر الوحيد من غزو العراق، ومن الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١. من خلال بناء استراتيجية أُطلق عليها اسم «الدفاع المتقدّم» تعتمد على أمرين أساسيين: الأول: تمكين حلفائها السياسيين من الحكم. والثاني: تأسيس شبكة من المليشيات المسلّحة المرتبطة بها؛ تعمل على تنفيذ أجندتها، وتوظّف الفوضى لتحقيق مصالحها، وتقاتل نيابة عنها». ويقول «رانج علاء الدين» من مركز «بروكينجز»، إن «إيران لديها قدرة مؤكدة وفاعلة لملء الفراغات التي تتركها الولايات المتحدة لترسيخ وتشجيع وكلائها؛ ما يُضعف بشكل مُباشر مصالح أمريكا وحلفائها في المنطقة». وفي العراق أدى الانسحاب الأمريكي إلى «قمع العرب السنة، وظهور مؤسسات الدولة الموازية، وصعود جماعات المليشيات الشيعية الطائفية المدعومة من إيران، والتي خلقت مجتمعة بيئة غير عادلة وظروفا مكنت داعش من السيطرة في عام ٢٠١٤». ومع الحفاظ على القوات الأمريكية في البلاد؛ ستفتقر إيران إلى حرية الحركة التي تخول لها تمكين القوات الموالية لها أو ترسيخ نفوذها بشكل مباشر في العراق على غرار ما نجحت فيه في سوريا .

أما العامل الثاني: فهو استمرار الحملة العسكرية المناهضة لتنظيم «داعش» في سوريا في أعقاب انسحاب القوات الذي قرره في وقت سابق، وخاصة بعد تأكيد العديد من الأكاديميين وصانعي القرار والمحللين أن تصريحاته بهزيمة التنظيم في كل من العراق وسوريا مجافية للواقع، وأن قراره بقاء القوات الأمريكية في العراق هو عنصر ضروري لمواجهة بقايا مقاتلي التنظيم في الوقت الحالي. وقد حولت هذه الجماعات تركيزها من السيطرة الإقليمية إلى خلق تمرد مُتمثل في حرب عصابات منخفضة المستوى ضد أهداف موجودة في العراق. وكتب «آرون زلين» و«ماثيو ليفيت» من معهد «واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أنه «بالرغم من فشل تنظيم داعش في السيطرة على المنطقة في العراق لأكثر من عام، فإنه أعاد تعزيز قدراته من خلال خلق حرب عصابات ورفع مستوى العنف في إقليم كركوك ونينوى وديالى، ولذا لا بُد من توفير تدريب عسكري أمريكي لمساعدة الجيش العراقي في إعادة ضبط قدراته الدفاعية في سبيل مواجهة هذا الخطر المحدق». وأشار تقرير لقناة «سي إن إن» الإخبارية، إلى أنه أثناء زيارة ترامب إلى العراق في ديسمبر الماضي، تمكنت مجموعة من القادة العسكريين من إقناعه بضرورة الاستمرار في الضغط العسكري الذي تشكله القوات الأمريكية في المنطقة؛ منعًا لمواجهة أي أحداث أو هجمات فجائية في المستقبل القريب. وأضاف «كيفن ليتباك» معد التقرير، أنه «تم إبلاغ ترامب بأن بؤر مقاتلي التنظيم ما زالت باقية في وادي نهر الفرات، وأن القوات الأمريكية لم تقض على جميع معاقلهم .«

ويعكس قرار ترامب إبقاء قواته في العراق رغبته في جعل العمليات المحلية العسكرية المناهضة للتنظيم أكثر كفاءة، بوجود العديد من القواعد الأمريكية في العراق وقربها من سوريا التي لا تزال تعاني من وجود التنظيم، والمؤسسة بشكل جيد أفضل بكثير من المنشآت العسكرية المتفرقة والمؤقتة في سوريا .

بشكل عام، يعد بقاء القوات الأمريكية بشكل مستمر في العراق أمرا ضروريا للمحافظة على الاستقرار المحلي الذي دمره الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ الذي نتج عنه تدمير كلي للبلاد. وأشار «أرلين بورك» من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، إلى أن «العراق يحتاج إلى سنوات من المساعدة الإضافية من الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار الداخلي، وتأمين حدوده، وتأسيس قوات عراقية قوية مدربة، وهزيمة تنظيم داعش بالكامل، وردع أي تهديد خارجي لإيران، فضلا عن تحديد نوع حزمة المساعدات الاقتصادية الدولية التي يمكن أن تجلب الاستقرار والانتعاش والتنمية؛ لتوحيد شعب العراق ومحاربة التطرف.«

وعلى الرغم من العواقب الإيجابية لقرار ترامب بشكل واسع على كل من العراق والمنطقة، فإنه لا يمكن إنكار ما يحمله من ضرر على كل من السياسة والمجتمع العراقي الداخلي. وكإرث من الغزو والاحتلال في عام ٢٠٠٣. تظل الولايات المتحدة لاعبا غير مرغوب فيه في البلاد، وكما قال «إريك شميت» في

صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن «تصريحات ترامب يمكن أن تقوض المفاوضات التي تتسم بالحساسية في العراق من خلال إثارة مخاوف العراقيين من أن تكون التحركات الأمريكية ستارًا لتقويض إيران، وليس لمساعدة العراق في التعامل مع فلول داعش، ما قد يوتر العلاقات مع بغداد ويُضعف قدرة الولايات المتحدة على التعامل مع فلول التنظيم في سوريا». وبالفعل، هناك عدة فصائل في البرلمان العراقي، بما في ذلك تحالف «الفتح»، برئاسة هادي العامري، وفصائل الحشد الشعبي، بقيادة مقتدى الصدر، «تتحرك للدفع باتخاذ إجراء من شأنه أن يقيّد بصرامة التحرك العسكري للولايات المتحدة في البلاد، بما في ذلك الأماكن التي يمكن أن ينتشر فيها الجنود الأمريكيون والمدة التي يمكنهم البقاء فيها .«

ولا يمكن تجاهل، أنه في حال إذا ما وسعت الولايات المُتحدة من عملياتها، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تغذية الحرب الأهلية والعنف السياسي، حيث يبقى النفوذ الإيراني قويا على المسرح السياسي ووسط المجتمع العراقي. ويوضح «أحمد ماجديار»، من «معهد الشرق الأوسط»، أن احتمال اندلاع أعمال عنف تعززه قوة المليشيات المدعومة إيرانيا مثل قوات الحشد الشعبي، حيث «دعمت الفصائل العراقية المسلحة المدعومة من إيران الدعاية المعادية لأمريكا والخطاب العدائي ضد قواتها في العراق». ومنذ نهاية القتال ضد داعش في العراق، كانت وحدات قوات الدفاع الشعبي تدعو إلى انسحاب القوات الأمريكية من البلاد، وهدد بعض قادتها باللجوء إلى العنف حال رفض إدارة ترامب سحب قواتها؛ وهذا يعني أنه إذا ما نفذت هذه المليشيات تهديدها فمن الممكن أن يستعر صراع آخر في العراق خلال الأشهر أو السنوات القادمة.

٢٠١٩/٣/٢

ندوة في القاهرة تناقش: الانتهاكات الحوثية لحقوق الإنسان في اليمن

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

عُقدت بمقر سفارة الجمهورية اليمنية بالقاهرة ندوة بعنوان: «جلسة استماع للانتهاكات الحوثية لحقوق الإنسان»، وذلك تحت رعاية وزير حقوق الإنسان اليمني الدكتور «محمد عسكر»، والسفير اليمني بجمهورية مصر العربية الدكتور «علي مارم.«

تهدف الندوة إلى تسليط الضوء على انتهاكات المليشيات الحوثية والجرائم التي ترتكبها ضد أبناء اليمن، كما تهدف أيضا إلى الاستماع إلى شهادات حية من مواطنين يمنيين ومنظمات المجتمع المدني والحقوقي اليمني؛ لإيصال أصواتهم إلى الرأي العام العربي والعالمي.

وقد أدارت الندوة د. عائشة المعولقي المستشار الثقافي للسفارة اليمنية ومدير المركز الثقافي التابع لها، وشارك بها المستشار الإعلامي بالسفارة اليمنية بالقاهرة «بليغ المخلافي»، والأستاذ «نبيل عبدالحفيظ»

وكيل وزارة حقوق الإنسان اليمنية، والشيخ «جمال المعمري» رئيس منظمة إرادة لمناهضة التعذيب والإخفاء القسري، والأستاذ «مراد الغارتي» عضو الهيئة الاستشارية لوزارة حقوق الإنسان .

كما شارك في المداخلات من مصر المستشار «محمد عبد النعيم» رئيس المنظمة المتحدة الوطنية لحقوق الإنسان، والشيخ «عبدالإله عبدالواحد أبو غانم» وكيل محافظة صنعاء، والأستاذة «حنان الحجي» عضو اللجنة الوطنية للحوار، و«محمد الشاميري» من حكومة شباب وأطفال اليمن.

في البداية أكد المستشار الإعلامي بالسفارة «بليغ المخلافي» أن هذه الفعالية تسلط الضوء على واحدة من أهم القضايا التي يعيشها المواطن اليمني، في ظل الانقلاب الذي قامت به مليشيات الحوثي المدعومة من إيران على الدولة ومؤسساتها، وأشار إلى أن هناك شهادة حية سوف نستمع إليها خلال هذه الندوة من السيد «جمال المعمري» عميد الأسرى والمختطفين في سجون مليشيات الحوثي، بعد أن تمكّن من الخروج من سجن الحوثيين، كما أكد أيضا أن الانتهاكات التي مورست على مدار السنوات الأربع الماضية لم تحصل في ظل أقسى أنواع الأنظمة الشمولية في العالم، وفي كل مجالات حقوق الإنسان، وأن المليشيات الحوثية لم تكتف بهذه الانتهاكات، بل فعلت أسوأ كارثة إنسانية عندما أعاقت المنظمات الحقوقية والإنسانية عن عملها، فغادرت هذه المنظمات اليمن؛ لأنه لم يتوافر لهم العمل في مناخ ملائم، أما المنظمات الحقوقية اليمنية التي تعمل في المناطق الخاضعة للمليشيات الحوثية فقد أغلقتها.

فيما تحدث الأستاذ «نبيل عبدالحفيظ» وكيل وزارة حقوق الإنسان اليمنية في كلمته عن التعذيب في اليمن وأشكاله وأنواعه، قائلا إنه التقى عددًا ممن نجوا من المليشيات الحوثية، فوجد أن التعذيب قد بلغ قمته من القسوة واللاإنسانية. وأوضح أن الأمم المتحدة ناقشت عام ١٩٨٤ الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وأنه في السادس والعشرين من يونيو ١٩٨٧ دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ، وبموجبها أصبح هناك تعريف للتعذيب، لكنه يتقزم كثيرا أمام تعذيب المختطفين اليمنيين في سجون الحوثيين.

كما أشار إلى أن سجون الحوثيين وصل عددها إلى ٥٢٠ سجنًا خاصًّا، استخدمت فيها المليشيات بعض المساكن والأماكن الخاصة للاعتقال، بل أحضرت أناسًا مجردين من الإنسانية ليقوموا بكل هذا التعذيب، لافتا إلى أنه منذ أن قامت وزارة حقوق الإنسان بالرصد والتوثيق، خلال فترة الانقلاب منذ سبتمبر عام ٢٠١٤، وصل عدد المختطفين إلى ٢٧ ألف مختطف، وأكثر من ١٣٠ يمنيا ماتوا تحت التعذيب، بعضهم يصعب قراءة تقرير الطبيب الشرعي لما حدث لأجسادهم حتى وصلوا إلى الموت، فشعار المليشيات الحوثية هو «التعذيب سيجعلك تتمنى الموت»، وبالفعل هم جادون في هذا.

واختتم الأستاذ «نبيل عبدالحفيظ» كلمته بالرد على سؤال حول قبول الحكومة اليمنية بتبادل أسرى حرب أخذتهم من ميادين القتال بمختطفين يمنيين مدنيين، فأجاب قائلا: إن وزارة حقوق الإنسان

اليمنية تلقت بلاغات تعذيب، وبناء على ذلك قامت بالتشاور مع الحكومة، من أجل قبول هذه المبادلة، على الرغم مما بها من تعسف .

من جانبه عرض الشيخ «جمال المعمري» رئيس منظمة إرادة لمناهضة التعذيب والإخفاء القسري، خلال الندوة، ما يقوم به الحوثيون من انتهاكات تجاه الشعب اليمني، مؤكدا من خلال تجربته الشخصية في سجون الحوثيين وكشاهد عيان أنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وليست جرائم عادية، كما تتناولها الصحف والمنظمات الأجنبية.

وأوضح الشيخ «جمال المعمري» أن مليشيات الحوثي تقوم باعتقال اليمنيين، وتضعهم في سجون سرية، وتمارس أقسى أنواع التعذيب؛ باستخدام الآلات الحادة والشواكيش والصعق المباشر بالكهرباء، والضرب ليلا ونهارا، والحرمان من النوم ومن الطعام الصحي، والمياه لا تصل إلا قليلا، وقد انتشر في سجون الحوثيين مرض الجرب والربو الشعبي، ولا يوجد علاج، وكانوا يتسلمون معونات المنظمات الإنسانية، ولا يوصلونها إليهم، بل كانوا يتاجرون بهذه المنتجات في الأسواق.

وأكد الشيخ «جمال المعمري» أن الإيرانيين كانوا يشاركون الحوثيين في تعذيب المختطفين، وأنه شخصيا تم تعذيبه بواسطة اثنين من الإيرانيين، وأنه خلال فترة سجنه شاهد العشرات يموتون تحت التعذيب، ومنهم ١٣ قتيلا، أعمارهم فوق سن السبعين، إضافة إلى عشرات الجرحى، كما قاموا باختطاف الأطفال تحت سن الـ١٣ و١٤ سنة، وفي عام ٢٠١٦ تم اختطاف ٢٦ فتاة من قِبَل الحوثيين، تم وضعهن في معسكر تابع لهم.

وأشار إلى أنه تم تدشين منظمة إرادة لمناهضة التعذيب والإخفاء القسري بمجهود فردي، من أجل رصد جرائم الحوثيين ومساعدة المختطفين، كما تم إنشاء قاعدة بيانات تشمل المختطفين وخاصة الاختفاء القسري، وقد تم من خلال المنظمة رصد ٢٠ ألف معتقل خلال ٣ سنوات، و٩٧٠٠ سجين حتى الآن، وقرابة ٣ آلاف حالة إخفاء قسري، كما تعرّض ١٠ آلاف سجين للتعذيب، و١٥٧ حالة وفاة، بينما بلغ عدد المختطفين في سجن الأمن القومي حتى هذا الشهر ٥١٣ مختطفًا، وبلغ عدد المختطفين في سجن الأمن السياسي بست محافظات ٢١٢٤ سجينًا، وفي سجن بصنعاء والمباني المجاورة له ١٤٩١ سجينًا، وبلغ عدد الأطفال في سجن الأمن القومي ٣٧ طفلا، وفي سجن الأمن السياسي ٥٦ طفلا، و١٣٢ مختطفة في السجون السرية، وبلغ عدد السجون السرية ٢٣ سجنًا، وهناك ٣٩٤ حالة اعتقال في محافظات نائية. وقد أعرب الشيخ جمال المعمري عن استعداده لمواجهة الحوثيين بهذه الحقائق والمعلومات، وناشد الحكومة اليمنية عدم التفاوض مع الحوثيين حتى يخرج الأسرى من السجون، واصفا مليشيات الحوثي بأنهم يد تفاوض ويد تقتل .

وفي كلمته التي ألقاها الأستاذ «مراد الغارثي» عضو الهيئة الاستشارية لوزارة حقوق الإنسان اليمنية، قال: إن وزارة حقوق الإنسان والحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني قد رصدت أكثر من ١٥ نوعًا من الانتهاكات. وأكد أن الحوثيين دمروا نظام القضاء والعدالة باستخدام نظام على غرار النظام الإيراني، وذلك بتعيين قضاة حوثيين، مشيرا إلى ضرورة فصل القضايا الحقوقية عن القضايا السياسية، فلا يجب استخدام المعتقلين كأداة للتفاوض، وطالب الحكومة اليمنية ووزارة حقوق الإنسان ببذل كل الجهود للضغط الدبلوماسي على لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، من أجل محاسبة الحوثيين.

وأعرب في نهاية كلمته عن أمله أن تخرج هذه الندوة بتوصية تشمل رسالة إلى مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، ورسالة تضامن مع كل المعتقلين.

وعقب انتهاء الكلمات بدأت مداخلات من جانب عدد من الشخصيات، من بينهم الأستاذ «محمد عبدالنعيم» رئيس المنظمة الوطنية المتحدة لحقوق الإنسان، وهي منظمة مصرية، الذي أكد أن اليمن أمن قومي بالنسبة إلى جمهورية مصر العربية، منتقدا تقرير الأمم المتحدة الصادر في الدورة الـ٣٩، والذي لم يُشِر إلى وصف الحوثيين بـ«جماعة إرهابية»؛ لأنها زجت بالأطفال، ونهبت أكثر من ٥ مليارات ريال من الحكومة اليمنية، وتسيطر على ميناء الحديدة، كما أغفل التقرير الجرحى والمعتقلين، مضيفا أن هناك دولة واحدة، هي إيران، تريد تفتيت المنطقة العربية، وطالب بضرورة تكاتف الأمة العربية؛ لمواجهة الإرهاب في اليمن وجميع الدول العربية .

كما طالبت «حنان الحجي» عضو لجنة الحوار اليمني، في مداخلتها، الشعب اليمني، وخاصة أبناء محافظة صنعاء، بأن يهبّوا هبّة رجل واحد ضد هذا الاضطهاد.

من جانبه وصف «عبدالإله عبدالواحد أبو غانم» وكيل محافظة صنعاء نائب رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر الشعبي العام، في مداخلته، الحوثيين بأنهم «عصابات إيرانية» وأنهم يقومون بأعمال نازية، وهم لا يتجاوزون عدد الأصابع، ويصوِّرون أنفسهم بأنهم أقلية مضطهدة. وأكد خلال حديثه أن هناك بعض الأسماء، وعلى رأسهم وضيع المتوكل وعبدالرشيد الفقيه وأمل الباشا ومحمد الخارجة الشيمي وأمة العليم السوسة وأسماء الحمداني، استطاعوا تحت راية الدولة الإيرانية واللوبي الإيراني في الغرب أن يزوروا كل العواصم الغربية، وقد التقوا خلال زياراتهم بمجالس النواب والشيوخ ووزراء حقوق الإنسان في الدول الغربية؛ لإعطاء صورة عكس ما يحدث في الداخل، بل استطاعوا أن يخترقوا المنظمات الإنسانية، وأن يقيموا علاقات شخصية معهم.

وطالب بضرورة تكاتف وزراء الإعلام والثقافة وحقوق الإنسان لتشكيل وفد من الخبراء القانونيين، يقوم بجولة مكوكية لشرح القضية للغرب، ويحمل فيها ملف الجرائم التي تُرتكب في الداخل موثقًا بالصور

والأدلة والوثائق. كما طالب أيضا المجتمع الدولي بوصف الحوثيين بـ«حركة إرهابية»، وأن تصفهم الولايات المتحدة الأمريكية بذلك، كما تعتبر إيران دولة راعية للإرهاب.

واختتم المداخلة بأنه إذا لم ينجح الحل الدبلوماسي فلا بد من استخدام القوة العسكرية لاستعادة الدولة وفق القرار ٢٢١٦.

واختتمت الندوة بمداخلة من ممثل حكومة وزارة الشباب اليمني والأطفال «محمد الشاميري»، حيث ذكر أن الحوثيين اخترقوا القانون الدولي ٢٤٢٧ الذي يُجرِّم استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة، والقانون ٢٢٥٠ الذي يُجرِّم استخدام الشباب دون سن التاسعة والعشرين في الصراعات المسلحة، بل أكثر من ذلك حيث يقومون باستغلال الشباب وتعبئتهم طائفيا، كما أن هناك حالات اختفاء قسري للناشطين والنشاطات والصحفيين، وتفجير منازل وحصار مدن؛ منها مدينة تعز، وزرع عبوات ناسفة، وتم تجنيد ٢٣ ألف طفل، وأكد أن حكومة الشباب والأطفال ستكون على قدر المسؤولية في مجابهة تلك المشاريع والانتهاكات، والعمل على تشكيل جبهة وطنية؛ لمقاومة وتعرية المليشيات الحوثية وما ترتكبه بحق الشعب اليمني.

٢٠١٩/٣/٥

التعاون الاقتصادي بين أوروبا وإيران وانعكاساته على العلاقات مع أمريكا

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

على ما يبدو، لم تفلح قوة المصالح الاقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتأثير قطاع الأعمال المعبر عن هذه المصالح، والجهود التي بذلها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في حمل أوروبا على أن تكون طرفًا كاملاً في العقوبات الاقتصادية الأمريكية على طهران، والتي استهدفت شل اقتصادها بغرض وقف سياستها وتدخلاتها الخارجية التوسعية في الشؤون الداخلية لجيرانها، ودعمها للإرهاب، وعبثها بالاستقرار الإقليمي والدولي؛ حيث أعلنت مجموعة من الدول الأوروبية يوم ٣١ يناير٢٠١٩ أنه من المقرر إطلاق آلية تجارية ذات أهداف خاصة مع إيران، تسعى من خلالها إلى تجاوز العقوبات التي فرضتها واشنطن عليها في العام الماضي.

وكشف وزراء خارجية كل من بريطانيا، جيريمي هانت وألمانيا هايكو ماس وفرنسا جان لودريان عن آلية لدعم التبادلات التجارية(INSTEX) ، والتي تهدف إلى تيسير التجارة مع طهران، بعيدًا عن نظام الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (سويفت)، الذي قطع تعاونه مع البنوك الإيرانية بسبب العقوبات الأمريكية، ونظام التجارة العالمي القائم على الدولار.

وتعمل هذه الآلية كمركز لتبادل نقاط الائتمان، حيث يمكن للشركة الإيرانية في حال تجارتها مع نظيرتها الأوروبية، أن تستخدم تلك الائتمانات لسداد ثمن السلع المشتراة. ومن المتوقع أن تقتصر آلية

دعم التبادل التجاري على السلع الأساسية، مثل الطعام والدواء والمعدات الطبية والتي تعتبر سلعا ضرورية لاستمرار الحياة في إيران، ومع ذلك، هناك إمكانية للتوسع في سلع أخرى في المستقبل.

ويأمل الثلاثي الأوروبي (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة) المعروف باسم(E3) ، الذي يقود الموقف الأوروبي فيما يتعلق بتقييد تداعيات العقوبات الأمريكية إنقاذ ما تبقى من خطة العمل الشاملة المشتركة، أو الصفقة النووية الإيرانية بعد انسحاب الولايات المتحدة منها في عام ٢٠١٨؛ الأمر الذي سيكون له تداعيات على الاتفاق النووي الإيراني، والعلاقات الأوروبية الأمريكية. ومع أن هذا التأثير قد يبدو ضعيفًا في بدايته، إلا أنه يفتح الطريق لعواقب هائلة على المدى البعيد.

ومع ذلك، فإن اقتصار هذه الآلية على السلع الأساسية يجعل نطاقها محدودًا، ولا يعود بمستوى التجارة الأوروبية الإيرانية إلى ما كان عليه قبل فرض العقوبات، فما زالت الشركات الأوروبية تخشى التعرض لعقوبات مالية، وفقدان مصالحها في الأسواق الأمريكية وأسواق دول العالم الملتزمة بنظام العقوبات الأمريكية، ولعل هذا ما جعلها تقتصر على السلع الأساسية، والتي هي من حيث المبدأ لا تخضع لتوقيع العقوبات .

ويسعى الثلاثي الأوروبي لممارسة ضغوط تعبر عن رغبته في استعادة التبادلات التجارية مع إيران في المجالات المحورية كالصناعة والتمويل والطاقة. تقابل هذه الرغبة رغبة قوية من إيران في استعادة كل الخسارة المالية التي لحقت بها جراء العقوبات الأمريكية. ومع ذلك لم يستجب قطاع الأعمال الأوروبي لتلك الرغبات خشية العقوبات الأمريكية. وتبرر هذه الدول موقفها بأنها تدعم الاتفاق النووي بمحاولة تلبية مطالب إيران، حتى لا تعود إلى تخصيب اليورانيوم، وتظل ملتزمة بخطط العمل المشتركة الشاملة.

وتتضمن خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذ إيران القيود المفروضة على برنامجها النووي مدة ١٠ سنوات على الأقل، وموافقتها على التفتيشات الدولية لمراقبة تنفيذ الاتفاق النووي، وتخفيض أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها في تخصيب اليورانيوم من ١٩ ألف جهاز إلى ٦١٠٤أجهزة. وفي مقابل ذلك، تُرفع العقوبات التي كانت فرضت عليها، ويجري تحفيزها بإنهاء عزلتها الاقتصادية من خلال إقامة روابط تجارية قوية مع الموقعين الآخرين الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والصين .

وترغب الدول الأوروبية في استمرار العمل بهذه الخطة، وألا تترك لإيران فرصة للتملص منها بدعوى العقوبات الأمريكية وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، ولهذا فهي تمارس سياسة النفس الطويل إزاء تصرفات إيران المستفزة. وفيما لجأت إلى فرض عقوبات على إيران بسبب سلوكها الإرهابي في أوروبا فإن هذه العقوبات لم تتضمن إيقاف آلية التعامل التجاري، حيث جاءت هذه الآلية في وقت

يتصاعد فيه الموقف الأوروبي تجاه طهران، بعد الاختبار الصاروخي طويل المدى الذي أثار مخاوف صانعي السياسة، بالإضافة إلى سلسلة الاغتيالات التي نفذتها في أوروبا؛ والتي أفسدت العلاقات بين الجانبين، وأحدثت على وجه الخصوص ضجة من الاستياء داخل الاتحاد الأوروبي، وخاصة في الدول التي تم الكشف بها عن شبكات إرهابية مدعومة من إيران مثل الدنمارك وفرنسا .

وردا على ذلك، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على إيران لأول مرة منذ التوقيع على الاتفاق النووي، حيث أضاف إيرانيين اثنين، وإدارة الأمن الداخلي التابعة لوزارة المخابرات الإيرانية إلى قائمة الإرهاب الخاصة بالاتحاد الأوروبي، ما صعّد التوتر في الأيام التي سبقت إعلان دول الاتحاد الأوروبي الثلاث عن الآلية. وعلى الرغم من هذه الفجوة المتنامية بين الجانبين؛ فمن غير المرجح أن تزعزع من استقرار الجهود للحفاظ على خطة العمل الشاملة المُشتركة في الوقت الحاضر.

ويبقى واضحًا، أنه إذا كان مجال التعامل في هذه الآلية يقتصر في الوقت الحالي على السلع الأساسية، فإن إيران من المرجح أنها ستربط المضي في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بعد انسحاب الولايات المتحدة منها؛ بالتوسع في التبادل التجاري خارج نطاق هذه السلع، وسيكون الخيار حين إذن إما التوقف التام عن تنفيذ الخطة وعودة الأمور إلى الوضع قبل الاتفاق النووي، وإما فتح التبادل التجاري، وفي هذه الحالة، لن يكون هذا الموقف خاصًا بالاتحاد الأوروبي فحسب، ولكنه سيشمل الدول الأطراف الأخرى في الاتفاق.

ويرى مراقبون أن الخطوة الأوروبية لديها القدرة على تحرير النظام الإيراني من الضغوط الشعبية المتوقعة نتيجة فرض العقوبات الأمريكية، وتضعف تأثير تلك العقوبات في اتجاه حمل النظام الإيراني على الكف عن السياسات التي كانت سببًا في لجوء الإدارة الأمريكية لهذا الأسلوب. وبمقتضى هذه الخطوة لن يكون النظام الإيراني في حاجة إلى دولارات حتى يشتري بها ما يحتاج إليه، كما تفتح هذه الخطوة مع طرق التهريب بابًا لتصدير النفط الإيراني، والأخطر من ذلك دلالاتها السياسية المتمثلة في ذلك الشرخ الذي حدث في الموقف الغربي، حيث أخذت أوروبا موقفًا مغايرًا للموقف الأمريكي، على الرغم من علاقات التحالف القائمة بين الجانبين. ويوسع هذا التباين من هوة الخلافات عبر الأطلسي بسبب الحرب التجارية والموقف المتباين من التوافق مع موسكو وتمويل حلف الناتو، ما يزيد من التراكمات التي تهدد النظام العالمي آحادي القطب القائم منذ نهاية الحرب الباردة، وتقف على رأسه الولايات المتحدة.

ومن المتوقع أن تقابل فكرة الدول الأوروبية رسميا إنشاء قناة تواصل تجارية خلفية مع إيران بنظرة خوف من داخل بعض أروقة صنع القرار في واشنطن، خاصة أن لدى الولايات المتحدة الكثير من

المخاوف بشأن تلك الآلية، نظرًا إلى أن إطلاقها وشكل توسعها المستقبلي يقوضان بشكل أساسي أهداف وغايات نظام العقوبات الشامل الأمريكي.

وكان ترامب واضحًا في نواياه بمعاقبة أي دول أو جماعات، سواء أكانت حليفة لواشنطن مثل الهند أو كوريا الجنوبية، أو خصوما لها مثل الصين، تسعى إلى مواصلة علاقاتها التجارية مع إيران، بقوله: إن «أي شخص سيتعامل مع إيران لن يمارس أي علاقات تجارية مع الولايات المتحدة»، خلال إحدى تغريداته، في أغسطس الماضي، عندما بدأ سريان العقوبات لأول مرة، الأمر الذي يوحي بأن الثلاثي الأوروبي لن يتم إعفاؤه من هذا التهديد بإقامته آلية خاصة للمعاملات التجارية مع إيران لتجاوز العقوبات الأمريكية.

وحتى الآن، أظهرت أمريكا بوضوح أنها تأخذ العقوبات الاقتصادية التي تفرضها على إيران على محمل الجد، وترغب في إقران سياستها المناهضة لطهران بالفعل وليس القول فقط، بما في ذلك فرض عقوبات على كل الأطراف غير الملتزمة بنظام العقوبات الأمريكي. وعليه، أكد مسؤولون أمريكيون أن الدول إما أن تختار بين القيام بأعمال تجارية مع إيران أو الولايات المتحدة، ولكن ليس كليهما، ما يوحي بأن الدول الأوروبية الثلاثة أو حتى الاتحاد الأوروبي ككل قد يواجه إجراءات انتقامية عقابية من جانب الولايات المتحدة، والتي من المحتمل أن تتسبب في إلحاق الضرر بالعلاقات الأوروبية الأمريكية، في الوقت الذي يبلغ حجم التبادل التجاري بينهما (٣٠٪ من حجم التجارة العالمية للسلع، و٤٠٪ من حجم التجارة العالمية في الخدمات.(

على العموم، تضع التداعيات بعيدة المدى للتعاون الاقتصادي الأوروبي الإيراني، وتأثر العلاقات الاقتصادية بين عمالقة الاقتصاد العالمي؛ العلاقات الأوروبية الأمريكية في مهب الريح، خاصة مع توقع إخفاق هذا التعاون فيما سعى إليه، وهو إنقاذ خطة العمل الشاملة المشتركة، في ظل استمرار إيران في ممارسة سياساتها الداعمة للإرهاب. وعلى أي حال، لن تختار أوروبا إيران بديلاً عن الولايات المتحدة، لكنّ الشرخ الذي أحدثته هذه الآلية في الموقف الغربي يظل في حاجة إلى ترميم لحماية النظام العالمي القائم منذ نهاية الحرب الباردة، والتوافق بين الدول الأعضاء في الاتفاق النووي على النهج الذي يحمل إيران على الالتزام بالاتفاق النووي، وعدم تحايلها عليه والتوقف عن دعم وممارسة الإرهاب ووقف تدخلها في الشؤون الداخلية للدول. ولعل الأمم المتحدة هي الساحة الأفضل للجميع لتحقيق هذا التوافق.

٢٠١٩/٣/٧

العالم العربي بعد ثماني سنوات من صناعة الأزمة

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

انفضت قمة بيروت الاقتصادية العربية مؤخرًا، ولم تكن هناك آمال كبيرة معلَّقة على هذه القمة، وكيف تكون هناك آمال معلقة والأوصال تكاد تكون متقطعة بين أقطار العالم العربي، وأصبح الكثير منها مشغولاً بهمومه الداخلية، بل إن الأزمة احتدمت في بعضها، وخرجت من الإطار العربي إلى الإطار الدولي، وليس هناك في الأفق ما يشير إلى انفراجة قريبة، ويكاد العالم العربي يدخل فيما يمكن تسميته عقد التنمية الضائع، ذلك العقد من ٢٠١١ إلى الآن.

يختلف الوضع كثيرًا غداة قمة الكويت الاقتصادية ٢٠٠٩. حين طرح أمير الكويت الشيخ «صباح الأحمد الجابر الصباح» أول مبادرة تنموية عربية، تمثلت في إنشاء صندوق عربي لدعم وتمويل المشروعات التنموية برأس مال مليار دولار، تسهم فيه الكويت وحدها بـ٥٠٠ مليون دولار، يستهدف الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي، ويعطي الأولوية للمشروعات العربية المشتركة، ويمنح مزيدًا من الفرص للقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في عملية التنمية الشاملة، وحينها كان العالم العربي متحمسًا لإنجاز الاتحاد الجمركي، بعد أن أنجز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وسمي العقد الثاني من الألفية الجديدة «عقد التشغيل العربي» لاستيعاب الشباب العربي في فرص العمل العربية، ولكن مياهًا كثيرة قد جرت في النهر، حيث استهل العالم العربي هذا العقد بالأزمة التي يعاني آلامها إلى الآن.

تلك الأزمة التي تُعرف إعلاميًّا بالربيع العربي، وهي تسمية مستوردة، ككثير من العبارات والسلع والخدمات التي نتداولها في عالمنا العربي، أُطلقت على الاضطرابات التي حدثت في بعض البلاد العربية في مطلع العقد الثاني من الألفية الجديدة، لم تكن صناعة محلية، وإن استُخدمت فيها العناصر والأجواء المحلية، وعلى الرغم من أن البداية الظاهرة كانت من تونس وأعقبتها مصر، ثم سرت كسريان النار في الهشيم إلى ليبيا وسوريا واليمن والأردن، إلا أن البداية الحقيقية كانت من العراق بالحرب عليه في ٢٠٠٣ ثم إطلاق الطائفية التي مزقت تلك الدولة وأفشلتها، وفرقتها عن حضنها العربي.

وكان الهدف من صناعة هذه الأزمة هو إسقاط الدولة المركزية، وكما تحدثت سيئة الذكر كوندليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية في ٢٠٠٦. أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان عن شرق أوسط جديد، فقد بات من الواضح أن تلك العملية تعيد هيكلة أقطار العالم العربي، بإعادة تقسيمها وفقًا للانتماءات الأولية السائدة فيها، ذلك لأن التقسيم الذي توافقت عليه بعض الدول قديما، أبرزها «بريطانيا وفرنسا» التي كانت تهيمن على المنطقة، وتم تقنينه في اتفاقيات سايكس بيكو أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، لم يفلح في إنشاء دول قومية على الغرار الغربي، تذوب فيها التقسيمات العرقية والدينية والمذهبية في الدولة الوطنية.

وقد استغلت هذه العملية أوضاعًا داخلية، يمكن حلها بالحوار، فيما لو لم تكن هناك أغراض أخرى، وراحت تدرب –كما ظهر بعد ذلك من التحقيقات– عناصر من أبناء هذه البلدان على كيفية تهييج الأوضاع وإشعال الحركات الاحتجاجية، فكان ما كان من أحداث عايشها الجميع ويعرفونها.

وفيما تمكنت تونس ومصر والأردن من سرعة الخروج من هذا الوضع المتأزم، إلا أن العناصر التي أوقدت هذه الأزمة، لم تتركها وشأنها، فإذا بها جماعات إرهابية تتمدد وتمارس عملياتها الإرهابية في هذه البلاد، وتستقوي بقوى خارجية، حتى كان الانقسام في البيت الخليجي (مجلس التعاون)، فيما امتد الأجل الزمني للأزمة في سوريا واليمن وليبيا، وأصبحت واقعًا مستعصيا على الحل، ومسرحًا للتنافس والصراعات بين قوى إقليمية ودولية، وبات الخراب والدمار هو الصورة المهيمنة على المشهد في هذه البلاد، التي لم تصبح دولها فقط دولا فاشلة، ولكنها باتت مصدر إزعاج للمجتمع الدولي، بموجات الهجرة التي تصدرها إليه. حتى السودان، الذي كانت الآمال العربية معلقة عليه كسلة غذاء الوطن العربي، لم تتركه هذه العناصر في حاله، وهي تسعى من وقت مبكر إلى تقسيمه، ولكن يبدو أنها لم تقتنع بانفصال جنوب السودان عنه، لذا تسعى إلى مزيد من التقسيم، ويبدو أن ما يشهده حاليا من اضطرابات يرسم نفس الصورة التي كانت في البلاد المذكورة في ٢٠١١.

وفي عملية إعادة الهيكلة، التي يمكن أن تكون عنوانا لعملية صناعة هذه الأزمة، وجدت القوى الإقليمية، ذات الارتباطات الثقافية والتاريخية بدولها، فرصتها للتمدد، كما وجدت قوى دولية متنافسة عالميًّا، فرصتها لإحراز مكاسب في هذا التنافس، فإيران بعد أن غدت هي صاحبة النفوذ الأكبر في العراق بعد إطلاق الطائفية في ٢٠٠٣. نجدها تتمدد في سوريا، ليس فقط بالنفوذ السياسي والدعم الاقتصادي، ولكن بالقوة المسلحة عبر الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني المدعوم منها، وتصنع من وجودها في سوريا رقمًا مهمًّا، لا يمكن تسوية الأزمة من دونه، وبالطبع لن تكون هذه التسوية من دون ثمن، ومن سوريا يتمدد وجود إيران إلى لبنان، أيضًا عبر البوابتين الطائفية والاقتصادية، وعبر بوابة حزب الله اللبناني، حتى صار تشكيل الحكومة اللبنانية معضلة لا تحل إلا بهذا الحزب، وقد كانت إيران أيضًا ضالعة في أحداث الأزمة في البحرين وشرق السعودية، وقدمت لعناصر التخريب والتأزيم كل صور الدعم، وتحالفت مع الحوثيين في اليمن، وأوصلتهم إلى الحكم والسيطرة على البلاد، فضلا عن تمكينهم من الاعتداء بصواريخها على السعودية التي غدت تقود تحالفًا عربيًّا وإسلاميًّا لإعادة الشرعية إلى اليمن. وفي فترة حكم الإخوان في مصر سعت إيران إلى تحسين صورتها، مستغلة سوء الأوضاع الاقتصادية لتشجيع السياحة الإيرانية لمصر.

وكما أيقظت أوضاع العالم العربي المتأزم حلم الإمبراطورية الفارسية لدى طهران، فقد أيقظت أيضًا لدى تركيا حلم العودة إلى الشرق أو العثمانية الجديدة، متقمصة صورة الإسلام المعتدل في وجه التطرف،

فكانت تركيا هي الأشد ابتهاجًا بفوز الإخوان المسلمين بالسلطة في مصر، وقدمت لها أثناء فترة حكم الإخوان مساعدات اقتصادية في صورة وديعة في البنك المركزي المصري بمبلغ ملياري دولار، وزار رئيسها مصر، كما تمددت تركيا أيضًا بقواتها في شمال سوريا وفي شمال العراق، مستغلة القضية الكردية، وقدمت دعمًا لمليشيات إسلامية في ليبيا، ما عزز معاندة هذه المليشيات لكل محاولات الوفاق التي جرت بين الأطراف المتصارعة على الأرض الليبية.

وفيما أصبح الوجود الإيراني في سوريا مدعاة لشن غارات إسرائيلية عليها، فقد أصبح أيضًا مدعاة للوجود التركي والروسي والأمريكي والفرنسي، ما يضاعف من تعقيدات الأزمة السورية، حيث لم يعد خروج سوريا من مأزقها أمرًا محليًّا أو حتى عربيًّا، بل أصبح يتطلب توافقًا دوليًّا بعيد المنال، وكما تتنافس هذه القوى الإقليمية والدولية في سوريا، نجد التنافس أيضًا بين إيطاليا وفرنسا على الساحة الليبية، فإيطاليا ترى أنها الأولى بالنفوذ، حيث تستورد ٤٨٪ من احتياجاتها النفطية، و٤٠٪ من احتياجاتها من الغاز من ليبيا، أما فرنسا فترى أنها صاحبة النفوذ القديم على جنوب ليبيا، وتربطها بمصالحها في تشاد ووسط إفريقيا.

وفي هذه الحالات الثلاث: سوريا، واليمن، وليبيا، هل نستطيع الحديث عن دولة قائمة لها تمثيل في المنظمات الإقليمية والدولية، تستطيع أن تأخذ قرارًا وتنفذه؟ منْ الذي يمثل تلك الدولة في هذه المنظمات؟ وما الموارد التي تقع تحت سيطرته؟ وهل له سيطرة على حدوده، حتى لا تكون مصدرًا لتهديد دول الجوار والدول البعيدة أيضا؟ فـليبيا مثلا هي أحد أهم محطات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وأحد أهم محطات تسلل الإرهابيين إلى مصر وتونس والجزائر. وسوريا تمثل المصدر الرئيسي للجوء والنزوح إلى الأردن ولبنان وتركيا، بل دول الخليج العربية ومصر وأوروبا. واليمن الذي جعله موقعه مستقبلاً لهجرات إفريقية، غدا بفعل الممارسات الحوثية مصدرًا كبيرًا للهجرة والنزوح العكسيين.

وانطلاقا من مسؤوليتها القومية استدعت المملكة العربية السعودية البيت الخليجي، بعد أن أطفأت الأزمة في شرقها، لإطفاء الأزمة في البحرين وعُمان، ودعمهما اقتصاديا، ومد يد العون لتونس ومصر، وأيضًا للبلدان العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين خاصة الأردن ولبنان.

ولسرعة استعادة مصر دورها العربي، وتعافيها اقتصاديًّا، حتى تكون قادرة على الفعل، عملت السعودية متعاونة مع الإمارات والكويت، على دعم مصر بنحو ٢٩ مليار دولار مساعدات اقتصادية خليجية، على رأسها المساعدات السعودية، التي قدمت أيضًا في ٢٠١٥ دعم احتياجات مصر من الوقود مدة ٥ سنوات، واستهدفت رفع استثماراتها في مصر إلى ٣٠ مليار دولار، ولم يقف الأمر عند دور الحكومة في المملكة العربية السعودية، ولكن القيادة السعودية أوعزت إلى القطاع الخاص لديها أن

يضاعف من استثماراته في البلاد العربية، خاصة تلك الاستثمارات التي توفر مزيدًا من فرص العمل للشباب، لاحتواء الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تستغلها عناصر التخريب والتأزيم في الإثارة، وهو نفس النهج الذي استخدمته حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت، حتى أصبحت استثمارات القطاع الخاص في تلك الدول تقف على رأس قائمة المستثمرين.

لقد مكّن الموقف الخليجي الذي قادته السعودية مصر من استعادة الدولة وتعافيها، ووقوفها على قدميها، واستهلالها لمشروع ضخم للإصلاح الاقتصادي، وإعادة تأهيل بنيتها التحتية، ومعالجة المشاكل المتراكمة من سنوات، واحتواء الأسباب التي استغلتها عناصر التأزيم في ٢٠١١. فضلاً عن نشاط الدور المصري الإقليمي، لسرعة ملء الفراغ الناتج عن غيابها عنه، وأصبح هناك تحالف يتنامى بين مصر والسعودية والإمارات والبحرين، شكّله الموقف المشترك لهذه الدول ضد الإرهاب وصانعيه، وضد عناصر التخريب والتأزيم التي خلقت تلك الحالة التي عاشها العالم العربي من ٢٠١١. وأصبح هذا التحالف هو المعوَّل عليه في خروج العالم العربي منها، وإذا كان الموقف القطري من عناصر التخريب والتأزيم هو السبب المباشر لقيام هذا التحالف، فإن المشروع الضخم هو لاستعادة العالم العربي وضع الاستقرار الذي كان عليه قبل الأزمة، وإلى أجواء القمة الاقتصادية العربية في الكويت ٢٠٠٩ التي تظل المشروع الرئيسي لهذا التحالف.

٢٠١٩/٣/١٢

قراءة في جولة كوشنر.. الأهداف والإمكانيات

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

اختتم كبير المستشارين في البيت الأبيض «جاريد كوشنر»، جولة مُدتها سبعة أيام، بمنطقة الخليج العربي، زار خلالها خمس دول هي: عُمان، البحرين، السعودية، قطر والإمارات؛ لمناقشة مبادرة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» للسلام بين إسرائيل وفلسطين، والمعروفة باسم «صفقة القرن»، والمتوقع إعلانها رسميًّا بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية في شهر أبريل. ولتلك الجولة أهمية بالغة لضمها العنصر العربي الذي لا مفر من وجوده في عمليات إقرار السلام بين فلسطين وإسرائيل.

ووفق ما أعلنه كوشنر فإن أهداف زيارته لدول الخليج، تتركز في التشاور مع بعض الحلفاء العرب المُقربين، فيما يتعلق بمبادرة ترامب للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي تُعرف بـ«صفقة القرن»، وإمكانية دعمها قبل الإعلان عنها قبل منتصف هذا العام، وهو ما صرَّح به «كوشنر» في قوله: «نحن نرغب في مشورة دول الخليج العربي بشأن المبادرة وإشراكهم في تفاصيل ما سنسعى إليه، خاصة فيما يتعلق بالرؤية الاقتصادية؛ حيث تشمل الصفقة مبادرات تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي

والتنمية في الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال خلق فرص عمل، وتشجيع الاستثمار في القطاعين العام والخاص وما إلى ذلك، ما سيقلل بدوره مع مرور الوقت من العداء تجاه إسرائيل.«

ويعد الجانب الاقتصادي الأهم في المبادرة، وذلك في ظل صعوبة الوصول إلى نهج توافقي في الجوانب السياسية، التي تشمل حق العودة والدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وقضية المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي العربية المحتلة. وهو ما أكده «كوشنر» في قوله: «نركز بدلا من ذلك على العوائق التي تمنع الشعب الفلسطيني من استخدام إمكانياته وقدراته استخدامًا كاملا، جنبًا إلى جنب مع العوائق التي تمنع الشعب الإسرائيلي من الاندماج بشكل صحيح في المنطقة بأكملها.«

وقد أشارت «إميلي هوثورن» محللة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مركز ستراتفور الأمريكي للأبحاث الأمنية والاستراتيجية في مقابلة مع قناة سي إن بي سي الأمريكية، إلى أنه «ليس هناك بصيص أمل من الناحية السياسية في حدوث معجزة، أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي للمبادرة، هناك بعض الفرص وأعتقد أن هذا هو المحور الأساسي الذي ارتكزت عليه جولة كوشنر؛ إذ إنها محاولة للحصول على دعم للاقتصاد الفلسطيني من بعض دول الخليج.«

وعن إمكانية تحقيق هدف الجولة يرى بعض المحللين أنها قد تثمر أو تساعد في حلحلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك لعدة أسباب أهمها :

أولا: تركيز كوشنر على دول الخليج للبحث عن دعم اقتصادي لمبادرة ترامب للسلام، حتى تكون خالية من التعقيدات الناجمة عن القضايا السياسية المثيرة للجدل منذ فترة طويلة .

ثانيا: الروابط الوطيدة بين كوشنر والعديد من القادة والمسؤولين في دول الخليج، والحماس والرغبة في التعاون فيما يتعلق بالسياسات المشتركة المتعلقة بإيران، ما يزيد من احتمالية قبول الدول بمبادرة ترامب، وفقًا لما أشارت إليه الباحثة في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، «كريستين ديوان.«

ثالثا: إسهام زيارة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى عُمان قبل شهرين تقريبًا في تعزيز العلاقة بين السلطنة وإسرائيل في قضايا تتجاوز الشأن الفلسطيني. ويتوقع البعض أن تسهم هذه العلاقات في تعزيز المصالح الاقتصادية بينهما، وتزيل القلق بشأن التوسع الإيراني، وتساعد في قبول دول الخليج العربي بمبادرة ترامب.

رابعا: اتجاه بعض دول الخليج لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، ومن ثم استعدادها لتقديم ما يلزم من تمويل لتسهيل التوصل إلى صفقة عبر بعض المشاريع العربية الإسرائيلية المشتركة التي تُسرع من التطبيع وتقدم عرضًا يشتمل على بعض الفوائد المادية للفلسطينيين، وذلك وفقًا لما أكده د. نبيل خوري، كبير باحثين في مؤسسة «المجلس الأطلسي» في العاصمة الأمريكية.

وعلى الجانب الآخر هناك عدد من المُحللين يرون أنه لا أمل في تحقيق أي تطورات ملموسة من وراء زيارة كوشنر، وذلك لعدة أسباب :

أولا: الفشل في معالجة العقبات الأساسية أمام تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والمتمثلة في الجوانب السياسية، وقد أشار شالوم ليبنر من «المجلس الأطلسي» في مقال رأي بصحيفة «بوليتيكو»، إلى أن «حصْر كوشنر مناقشاته على الشق الاقتصادي فقط، كان له القليل من الحماسة بين محاوريه العرب»، وهناك بيانات صدرت بعد جولة كوشنر مع وزراء خارجية البحرين والسعودية والإمارات وعُمان تؤكد أن الحل يكمن في قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، والعودة إلى حدود ١٩٦٧.

ثانيا: صياغة صفقة القرن من دون التشاور مع أبرز أطرافها الفلسطينيين، وانقطاع الاتصال الدبلوماسي بين الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية، منذ إعلان نقل سفارة أمريكا من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل في ديسمبر ٢٠١٧، وهو ما يحول دون الموافقة على «صفقة القرن» وفقا لـ«جيرالد فايرستاين»، نائب رئيس معهد دراسات الشرق الأوسط ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى سابقًا، في قوله: «إن الخطأ الأساسي الذي ترتكبه الإدارة الأمريكية هو الاعتقاد أنه بالإمكان الضغط من أجل التوصل إلى اتفاق على غير رغبة الفلسطينيين.«

ثالثا: الأجواء الداخلية في إسرائيل وفلسطين تحول دون إحراز تقدم في تنفيذ الصفقة؛ فبالنسبة إلى إسرائيل فهي على أعتاب انتخابات يوم ٢٠١٩/٤/٩، ولذلك وضع الناخبون الإسرائيليون ملف القضية الفلسطينية في ذيل الاهتمامات، ويرجحون قضايا، مثل اتهامات نتنياهو بالفساد، فضلا عن التهديدات الإيرانية، وذلك وفقًا للباحث شالوم ليبنر بالمجلس الأطلسي.

رابعا: شعور الفلسطينيين بأنه قد تم تجاهلهم وعزلهم من قِبَل الإدارة الأمريكية التي شنت عليهم حربًا سياسية ودبلوماسية، بدايتها الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل، لذا فإن مبادرة الولايات المتحدة يبدو أنها لن تؤتي ثمارها، وفقًا لحسين أبش الباحث في معهد دول الخليج العربية في واشنطن.

٢٠١٩/٣/١٤

لماذا كانت إيران الرابح الوحيد من غزو العراق؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

أفرجت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) في السابع عشر من يناير ٢٠١٩ عن دراسة تضمنت أكثر من ١٠٠٠ مستند رفعت عنه السرية، سلَّطت الضوء على فترة غزو العراق ٢٠٠٣–٢٠١١. وحملت عنوان: «الجيش الأمريكي في حرب العراق»، أمر بإعدادها رئيس الأركان السابق، «ريموند أوديرنو» عام ٢٠١٣. واستمرّ العمل عليها تحت إشراف الرئيس الحالي، «مارك ميلي»، واكتملت عام ٢٠١٦.

تناولت الدراسة، أهداف ومنهجيات وتداعيات الاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة في العراق، وخلصت إلى مجموعة دروس مستفادة؛ قالت إنها كانت وراء عدم نجاح غزو العراق؛ أهمها أن الجيش الأمريكي فشل قبيل انسحابه في تدريب القوات العراقية وتسليحها، وهو الأمر الذي أسفر عن ظهور الجماعات المسلّحة مثل تنظيم «داعش»، كما أنه أخفق في فهم طبيعة المجتمع العراقي وتركيبته الطائفية، الأمر الذي تسبّب في إحداث شرخ في بنية المجتمع، كما تسبّب الانسحاب عام ٢٠١١ بعد ذلك في ارتفاع معدّلات العنف والتوترات الطائفية، فضلا عن أنه لم يكن لدى قادته قوات كافية للتغلب على التمرد السني والمليشيات الشيعية المدعومة من إيران، بالإضافة إلى توفير إيران وسوريا ملاذا آمنا للمسلحين الشيعة والسنة، وهو ما لم تضع الولايات المتحدة استراتيجية فعالة لمجابهته. وعلى الصعيد السياسي، فشل الأمريكيون في الرهان على أن العملية الديمقراطية سيكون لها تأثير إيجابي في تحقيق الاستقرار، وتم التعويّل على انتخابات عام ٢٠٠٥ في تهدئة الأوضاع، لكنها –على العكس– فاقمت التوترات العرقية والطائفية في البلاد.

غير أن أهم وأدقّ ما استنتجته الدراسة، هو أن «إيران هي المنتصر الوحيد من غزو العراق»، من خلال الدور الذي أدته خلال الغزو، وسيطرتها على المشهد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي، خاصة بعد أن حوَّلت الغزو إلى فرصة ذهبية لتحويل التطويق الأمريكي لها إلى قفزة سيطرة استراتيجية في المنطقة، من دون أن يكلفها ذلك شيئا»، فبعد أن حاصرتها واشنطن من الغرب عبر أفغانستان، ومن الشرق عبر العراق، عملت طهران على بناء استراتيجية أُطلق عليها اسم «الدفاع المتقدّم»، والتي تعتمد على أمرين أساسيين: الأول: تمكين حلفائها السياسيين من الحكم، عبر فتاوى أجازت لهم الانخراط في تحالف مع أمريكا، أو إيهامها بذلك». وقد انطلت الحيلة على القيادات الأمريكية التي سلّمت السلطة لهم بعد خروجها من العراق، كما مارست التأثير على الشخصيات التي تتولى مناصب مؤثرة في الدولة والتي يمكنها أن تعمل على تمثيل مصالحها، وبذلك، مُنحت مزيدًا من الاستقلالية لتأكيد وجودها في البلاد. الأمر الثاني: تأسيس شبكة من المليشيات المسلّحة المرتبطة بها؛ تعمل على تنفيذ أجندتها، وتوظّف الفوضى لتحقيق مصالحها، وتقاتل نيابة عنها». وتمكنت هذه القوى من تأسيس موطئ قدم لها على الأرض؛ فأصبحت قوة لا يستهان بها، وهنا ارتكبت القيادة السياسية الأمريكية خطأ؛ تمثل في قرار الحاكم الأمريكي، «بول برايمر»، رقم «٩١» الخاص بدمج المليشيات في الجيش عام ٢٠٠٤ قبل مغادرته العراق. ومنحت هذه الخطوة إيران، نفوذا مباشرا في الجيش العراقي الجديد؛ وقد أصبح هؤلاء جنودا وضباطا مؤثرين في الجيش لاحقا. وحينما بدأت الحرب الطائفية الأهلية (في أعقاب تفجير ضريح الإمامين العسكريين في سامراء، في فبراير ٢٠٠٦)، انحازت القوات الأمريكية للمليشيات الشيعية، التي

كانت تهاجم المناطق السنية في بغداد بضراوة، وتغاضت عن قيام الحكومة المدعومة من طهران بعمليات تعذيب وانتهاكات واسعة ضد السنة .«

يضاف إلى ذلك، أنه بعد الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١. تركت إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، النفوذ في العراق كاملاً لإيران؛ وهو ما ساعد في تصعيد السياسات الطائفية، خاصة في عهد رئيس الوزراء، نوري المالكي، الذي أقام علاقات خاصة مع إيران وصلت بمسؤول كبير مثل «علي يونسي» مستشار الرئيس الإيراني، حسن روحاني، إلى القول إن «إيران أصبحت إمبراطورية كما كانت سابقا وعاصمتها بغداد، وهي مركز حضارتنا وثقافتنا وهويتنا اليوم كما كانت عبر التاريخ». وفي هذا الصدد، يقول «حيدر الخوئي»، في مجلة «الجارديان»، قبل انسحاب أمريكا «أُسست عدة أحزاب للشيعة، ذات مليشيات عسكرية، وقد مُنحت؛ الأسلحة، والتدريب، والأموال والحماية، لتعزيز قبضتهم على السلطة في العراق، في الوقت الذي استفادت فيه إيران من التوترات الطائفية الناشئة في البلاد، لدعم وتقوية مليشياتها الشيعة .

ساعد على ذلك التطورات الإقليمية، حيث ظهرت سيطرة إيران بصورة واضحة على مجريات الحرب السورية، والتي أعلنت فيها دعمها لحكومة الأسد، حليفها القديم من خلال توفير الدعم للنظام، وبشكل مباشر من خلال قوات الحرس الثوري الإيراني وعدد كبير من الجماعات التي تعمل بالوكالة، وذلك من أجل تأمين ممر أرضي يُمكنها من خلاله نقل المدد والمقاتلين برا إلى سوريا .

واعتبارا، من عام ٢٠١٤. عززت إيران سيطرتها على كل من المشهد السياسي والأراضي العراقية، والتي كانت مقتصرة في السابق على جنوب البلاد، في ظل صعود تنظيم «داعش»، وهو الوضع الذي سمح لها بتمويل وتدريب المليشيات القادرة على الاشتباك مع التنظيم؛ بما في ذلك منظمة بدر، وكتائب حزب الله العراق، وعصائب أهل الحق، التي نجحت في السيطرة على قوات الحشد الشعبي العراقية، والتي كانت قد أصبحت أقوى كيان عسكري في البلاد. وفي هذا الصدد، يقول، «رانج علاء الدين»، من «مركز بروكنجز»: «في حين أنهم من الناحية الفنية كانوا تحت قيادة بغداد منذ عام ٢٠١٦. لكن في الواقع، فإن قوات الحشد الشعبي تنفذ توجيهات رعاتها في طهران». ومن موقعهم القيادي، حظيت هذه القوات بنفوذ سياسي كبير أثناء مُحاربة داعش، والتأثير على صياغة وتطبيق التشريعات. وكما أشار «تيم أرانجو»، في صحيفة «نيويورك تايمز»: فإنه، «من الناحية السياسية، يوجد لدى إيران عدد كبير من الحلفاء في البرلمان العراقي، باستطاعتهم المساعدة في تأمين أهدافها». وبحلول عام ٢٠١٨. كما يوضح «توم أوكونور»، في مجلة «نيوزويك»، «تم دمج قوات الحشد الشعبي رسميا، ضمن صفوف الجيش العراقي، بعد أن عززوا مكانتهم ككيان قوي مؤثر.«

ولأن العراق، العدو الإقليمي للهيمنة الإيرانية، في أفضل الأحوال كان عاجزا عن مواجهة إيران، التي تملك عناصر أساسية في الحكومة العراقية تعمل لصالحها، لم يشكل أي تهديد يذكر، بل سرعان ما امتد نفوذها المزعزع للاستقرار إلى اليمن، والبحرين، وسوريا ودول أخرى؛ ليؤدي إلى مزيد من التأثيرات الإقليمية .

ومع ذلك، وعلى الرغم من أنها لا تزال القوى الأبرز تأثيرا في السياسة العراقية، إلا أنه أصبح واضحا على مدار عام ٢٠١٨ أن نفوذ إيران بدأ يتضاءل. وفي المقام الأول، بدأت هذه المُتغيرات بنتائج الانتخابات العامة التي أجريت في مايو والتي شهدت تصدر تحالف «سائرون»، تحت رئاسة مقتدى الصدر، الذي شن في السنوات الأخيرة حملة لرفض التدخل الإيراني في الشؤون العراقية. وبحسب مراقبين يشير تفوق «سائرون» إلى تراجع واسع للنفوذ الإيراني في العراق، وهو ما أوضحه «أحمد مجيدار» من معهد «الشرق الأوسط»، من أن «هذا الانتصار قد فاجأ الكثيرين في طهران»، وعليه، حذرت كل من المؤسسات المحافظة والإصلاحية في إيران من أن هذا الفوز سوف يمثل تحديا لمناطق النفوذ السياسي والاقتصادي الإيراني في العراق»، عزز من ذلك تبنّى «الصدر» خطابا قوميا، تعهد خلاله بالتصدي لكل من النفوذ الإيراني والأمريكي .

وعلى الرغم من أن الحكومة التي تشكلت في أغسطس ٢٠١٨ لم تكن تمتلك الجرأة صراحة مثل الصدر وأنصاره، فإنها أثبتت استقلالها نسبيا عن طهران ومحاولاتها للتأثير على السياسة العراقية، وهو ما علق عليه «رانج علاء الدين»، من مركز «بروكنجز» بقوله: «مع القيادة الجديدة الإصلاحية، التقدمية، هناك آمال كبيرة بأن البلاد سوف تتحول إلى عهد جديد.«

وربما كان أهم ما يحد من قدرة إيران حاليا على تأكيد وجودها في العراق، هو بداية العقوبات المفروضة عليها والتي تقودها الولايات المتحدة، والتي أضحت سارية المفعول في نوفمبر ٢٠١٨. ويعني تدهور حالة الاقتصاد الإيراني جراء الحظر، أنه بات من الصعب أن تستمر في ممارسة السياسة الخارجية الإقليمية النشطة، بل يمكن القول إن جهودها التوسعية في العراق باتت تتسم بالضعف؛ بعد أن أنهكت نفسها بتقديم مساعدات طوال ١٦ عامًا، الأمر الذي جعل «جنيف عبده» من «المؤسسة العربية»، تقول إنه «حتى مع توسع الإيرانيين لملامح نفوذهم داخل بغداد، فإن العقوبات الدولية من المرجح أن تمنعهم من تقديم نفس مستوى الدعم والخدمات مثلما كان الحال في الماضي.«

ولا يخفى أيضًا أن العقوبات الدولية سيكون لها تأثيرها على زيادة الكلفة الخاصة بتزويد طهران، العراق بالطاقة الكهربائية. ولعل ذلك ما دفع «إيفان لانغنهان»، في موقع «وور أون ذا روكس»، الأمريكي، للتأكيد على أن «الهيمنة والسطوة على قطاع الطاقة هي واحدة من أذرع النفوذ الرئيسية

لإيران داخل العراق، وأن أي تغييرات سيكون لها آثار على سيطرتها على بغداد وكذلك ديناميكيات القوة الإقليمية.«

ولعل هذه الضغوط المتصاعدة على إيران هي ما توفر فرصة سانحة أمام جهات أخرى للدخول كمنافس. وربما تكون الدول الخليجية هي الأكثر حظا في هذا الشأن، ولا يعود السبب في ذلك إلى مجرد سعي هذه الدول للحد فقط من سياسة إيران الخارجية التوسعية في ضوء التهديد الذي تشكله لأمنها القومي، ولكن أيضًا لأنها القوى الإقليمية الوحيدة القادرة على شغل هذا المكان. وحسبما تقول «لانغنهان»، في الوقت الحاضر تعد السعودية، الدولة الشرق أوسطية الوحيدة التي تمتلك «الموارد اللازمة» لتزويد العراق بالطاقة الكهربائية التي يحتاج إليها، ومن ثم تقليص سيطرة إيران، ودعم الاستقرار السياسي في العراق». وقد أثبتت السعودية، إلى جانب الكويت، قدرتها على تحدي إيران بهذه الطريقة خلال صيف عام ٢٠١٨. عندما استطاعا أن يعوضا مدينة البصرة العراقية خلال نقص الوقود عندما أخفقت إيران في ذلك من خلال إمداداتهما النفطية الخاصة. ووفقًا لما قالته «نسيبة يونس» من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، فإنه بالنسبة إلى الولايات المتحدة والسعودية ودول أخرى يمكن تحويل مسار انتصار إيران في العراق، من خلال «البدء في التعاون مع العراقيين عبر الأطياف السياسية المختلفة حول القضايا ذات الأولوية، وعرض المساعدة في توفير الخدمات الأساسية» من أجل استعادة النفوذ الذي بدأت طهران في فقده.«

على العموم، على الرغم من أن الدراسة تشير إلى أن إيران لم تعد الرابح الوحيد الآن في العراق، بعد أن أصبح نفوذها يواجه بعض العقبات في البلاد منذ عام ٢٠١٨. وذلك جراء مزيج من الرفض السياسي المحلي للوجود الإيراني والتطورات الخارجية، فإنها تظل في الواقع لاعبًا مهما في العراق وتتمتع بدرجة من التأثير. ويتضح هذا التأثير بالمقام الأول في الاتصالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والمليشيات الشيعية، ولعل أهمها ما يتعلق بقوات الحشد الشعبي العراقية .

٢٠١٩/٣/١٥

تأثيرات الحرب التجارية بين أمريكا والصين على الاقتصاد الخليجي

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

شتان بين الأمس واليوم، فبالأمس القريب قبل تولي «دونالد ترامب» رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، كانت أمريكا هي المدافع الأول عن حرية التجارة في العالم، وكان نجاح التفاوض معها، هو مفتاح قبول أي دولة عضوا في منظمة التجارة العالمية. أما اليوم، فقد انقلبت الإدارة الأمريكية الجديدة على حرية التجارة والتعددية والتبادل الحر، فيما تعيد تشكيل السياسات الحمائية من جديد، زاعمة

أنها تريد استعادة عافية اقتصادها، الذي تأثر كثيرا بسبب المنافسة. وتوجهت بالأساس هذه السياسات إلى الاقتصاد الصيني، ثاني أكبر اقتصاديات العالم، والذي يكاد يلحق الاقتصاد الأمريكي.

وكان «ترامب» قد وجه في مارس الماضي إلى فرض رسوم جمركية بمقدار ٢٥٪ على واردات صينية، بقيمة ٥٠ مليار دولار على عدة مراحل. بدأت المرحلة الأولى في ٦ يوليو الماضي على سلع بقيمة ٣٤ مليار دولار، وفي أغسطس كانت الدفعة الثانية، بقيمة ١٦ مليار دولار. وردَّت الصين في أبريل بالمعاملة بالمثل، ليصبح إجمالي حجم التجارة المتبادلة المتأثر بهذه الزيادة ١٠٠ مليار دولار، قبل أن يرفع «ترامب» هذه القيمة في سبتمبر إلى مقدار ٢٠٠ مليار دولار خاضعة لـ١٠٪ رسوما جمركية، مهددا أنه إذا ردت الصين بالمثل، فإنه سيفرض رسوما إضافية على واردات صينية أخرى قيمتها ٢٦٧ مليار دولار، ودخلت هذه الرسوم الجمركية حيز التنفيذ من ٢٤ سبتمبر، وتستمر كذلك حتى أول يناير حين ترتفع إلى ٢٥٪.

وعليه، فقد بدأت الحرب التجارية بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، مهددة معدل نمو الاقتصاد العالمي، وحجم التجارة الدولية، ومنذرة بالدخول في مرحلة جديدة من الركود، إذا لم تتخذ الصين الإجراءات التي تمكنها في الأجل القصير من التعامل مع هذه الخطوة الأمريكية، إذ إن من شأن هذه التعريفة الجمركية أن تجعل السلع الصينية بوضعها الحالي غير منافسة في السوق الأمريكي، وحتى تستعيد تنافسيتها، فعلى الإدارة الصينية ومنتجي ومصدري هذه السلع تخفيض الكلفة بمقدار هذه التعريفة حتى يلغى أثرها، وهذا الإجراء، هو نفسه الذي تشتكي منه أمريكا، التي تتهم الصين بدعم صادراتها، الأمر الذي كان سببا في فرض هذه التعريفة الجمركية.

ويعد الاقتصاد الخليجي، من أكثر اقتصادات العالم اندماجا في الاقتصاد الدولي. وتمثل صادراته النفطية نحو ٨٠٪ من إجمالي الصادرات العالمية، وتعتمد عليها الاقتصادات الكبرى في العالم بشكل كبير، حيث تمثل المصدر الرئيسي للطاقة. وإذا كانت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة قد أخذت تقلل استيرادها من النفط الخليجي، وتتحول إلى مواردها النفطية المتنامية، فإن اقتصادات كبرى مثل؛ الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة والاتحاد الأوروبي وتركيا، ينمو طلبها على هذا النفط، خاصة إذا كانت هذه الدول في حالة رواج اقتصادي، وحين يقل مخزونها النفطي. أما حين تكون هذه الدول في حالة ركود، أو لديها فائض في مخزونها النفطي، فقد ينخفض الطلب. ولعل هذا ما حدث في الآونة الأخيرة، حيث عانت اقتصادات هذه الدول حالة من الركود، نتج عنها وجود فائض في معروض النفط العالمي، كان سببه الرئيسي، الحرب التجارية الدائرة بين الأقطاب الاقتصادية الرئيسية في العالم، الأمر الذي جعل صندوق النقد الدولي يحذر يوم ١٠ فبراير الجاري، من أن العالم مقبل على عاصفة اقتصادية وسط تراجع نمو الطلب العالمي بسبب هذه الحرب.

وفي أحدث تقرير لها في ١٢ فبراير الجاري، خفضت منظمة الدول المصدرة للنفط، «أوبك»، توقعاتها للطلب العالمي على النفط، بسبب تباطؤ الاقتصادات الكبرى، فضلا عن نمو المعروض من المنافسين (أي من خارج الأوبك+ ١٥ دولة أعضاء الأوبك مضافا إليها ١٠ دول من خارجها). وتوقعت المنظمة انخفاض الطلب على خامها إلى ٣٠,٥٩ مليون برميل يوميا، بانخفاض ٢٤٠ ألف برميل عن توقعاتها في شهر يناير. بينما كان إنتاج «أوبك»، التزاما بجدول خفض الإنتاج، لاستنفاد المعروض الفائض في السوق الدولي، كان قد تراجع بمقدار ٨٠٠ ألف برميل يوميا؛ أي بنسبة التزام ٨٦٪ من تعهدات خفض الإنتاج البالغة ١,٢ مليون برميل يوميا. وإذا كان هذا التخفيض قد ترتب عليه ارتفاع الأسعار بنسبة ٢٪، فإن إعلان السعودية –أكبر أعضاء المنظمة إنتاجا وتصديرا– الاتجاه لخفض إنتاجها من النفط الخام بمقدار نصف مليون برميل، إضافة إلى تعهداتها السابقة، من شأنه التكيف مع حالة الركود القائمة في السوق العالمي من ناحية، وتعزيز استقرار أسعار الصادرات من ناحية أخرى، خاصة وسط تململ روسي من الالتزام بتلبية نصيبها من خفض الإنتاج، بحجة أن المستوردين منها، قد أخذوا في التحول إلى مصادر أخرى.

وكانت الصين قد عوَّلت كثيرا، حين اشتدت الحرب التجارية بينها وبين واشنطن العام الماضي، على أن يعوض سوقها الداخلي الكبير، متمثلاً في عدد سكان يتجاوز ١,٣ مليار نسمة، انخفاض النمو الناتج عن هذه الحرب، وحالة الركود التي أثرت على الصادرات الصينية؛ ومن ثم طلبها على النفط، والذي يبلغ (أكثر من ٩ ملايين برميل يوميا). ومع ذلك، فإن وزارة التجارة الصينية في أحدث تقاريرها، رجحت تباطؤ نمو الاستهلاك المحلي في ٢٠١٩. وعبر عن هذا التباطؤ، ضعف مبيعات التجزئة، التي سجلت معدل نمو ٩٪ في ٢٠١٨. وهو الأبطأ في ١٥ عاما، فيما ظهر الانخفاض بصورة أكبر في قطاع السيارات، الأكثر ارتباطا باستخدام الوقود.

وجاء تقرير وكالة الطاقة الدولية، يعزز توقعات «الأوبك» –برغم العقوبات الأمريكية على إيران وفنزويلا، وبدء تشغيل مشروعات بتروكيماويات في الصين– حيث أضافت إلى أسباب ضعف نمو الطلب على نفط الأوبك؛ تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة أكبر اقتصادات العالم، نتيجة الحرب التجارية. وإن كانت الولايات المتحدة تعمل في ٢٠١٩ على رفع إنتاجها النفطي بمقدار يفوق انخفاض إنتاج نفط فنزويلا، اعتمادا على الحوافز الضريبية التي تمنحها للمستثمرين في إنتاج النفط الصخري، بما يبطئ من التخلص من كمية النفط الزائدة في المعروض العالمي، ومن ثمّ، توقعت الوكالة ارتفاع الأسعار.

وحيث كانت الحرب التجارية بين عملاقي الاقتصاد العالمي؛(الولايات المتحدة والصين)، والتي عادت بالخسارة على كليهما، هي السبب الرئيسي لحالة الركود التي أثرت على اقتصادات كل دول العالم،

وفي مقدمتها اقتصادات دول مجلس التعاون، فقد تعلقت الآمال بالمباحثات الجارية بين واشنطن وبكين، خاصة بعد أن فتح الرئيس الأمريكي، «ترامب» نافذة أمل، بإرجاء تنفيذ فرض رسوم جمركية كان مقررا تنفيذها في أول مارس. وكانت واشنطن قد أرجأت في ديسمبر الماضي مدة ٣ شهور خطط ترامب زيادة الرسوم الجمركية على ما قيمته ٢٠٠ مليار دولار أمريكي من السلع الصينية المستوردة من ١٠٪ إلى ٢٥٪، لإتاحة الفرصة أمام المفاوضات، وذلك بعد أن غدا كلا الجانبين يدرك أن كليهما خاسر من هذه الحرب، وأن هناك ضرورة أن يقدم كل منهما تنازلات حتى يعود الاقتصاد العالمي للانتعاش، وحينها لن تتحسن فقط للاقتصاد الخليجي أسعار النفط، ولكن أيضا أسعار الألمنيوم والبتروكيماويات.

وبالفعل، قدمت الصين وعودا، كزيادة وارداتها من السلع الأمريكية، بينما تطالبها الولايات المتحدة بتغييرات جوهرية مثل تعديل سياساتها الصناعية ووقف دعمها للصادرات ورفع قيمة عملتها والكف عن سرقة حقوق الملكية الفكرية، وأمام المخاطر التي أصبح الاقتصاد العالمي واقتصاد هذين العملاقين معرضا لها، فإنه بمقدور المباحثات الجارية أن تحدث انفراجة، وتعود أجواء الرواج في وقت ليس بطويل.

٢٠١٩/٣/١٩

تحالف «نتنياهو» مع الأحزاب اليمينية المُتطرفة.. سيناريوهات مُحتملة

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

دخلت الانتخابات الإسرائيلية، المقرر إجراؤها في التاسع من أبريل القادم، مرحلة جديدة قد تغير الخريطة السياسية بشكل كامل؛ بسبب شروع عدد من الجنرالات المتقاعدين في خوض غمارها، والقيام بائتلافات مشتركة، وإعلان عدد من السياسيين تكوين أحزاب جديدة؛ لكن الأهم، كان تحالف قوى اليمين المتطرف مع رئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو .

ولتعزيز موقفه الانتخابي ودعمه، بعد أن تراجع مؤخرا بشكل واضح في استطلاعات الرأي، وزيادة استقطاب ناخبي اليمين؛ عقد حزب الليكود اتفاقا بين البيت اليهودي وعوتسما يهوديت (القوة اليهودية)، ليتم دمج الحزبين معًا، وهو الأمر الذي اعتبره المراقبون «خطوة غير مسبوقة وخطرة .«

ويتبنى حزب (عوتسما يهوديت)، نزعة قومية يهودية، ويدعم على نحو علني السياسات التمييزية والإقصائية ضد العرب وغير اليهود، مثل طرد العرب من إسرائيل والأراضي المُحتلة، وحظر الزواج بينهما، ودعم ممارسات العنف من قبل المُستوطنين اليهود ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. وأحبط هذا الحزب حتى الأحزاب اليمينية التقليدية من تشكيل تحالفات انتخابية مع الفصيل الراديكالي (حزب الليكود) في الماضي .

وعلى الرغم من ذلك، دفعت حالة الاستقطاب المُتزايدة في إسرائيل، حزب الليكود إلى تشجيع هذا الاندماج. ويوضح «ديفيد هالبفينغر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، الأمريكية، أنه، «وبعيدًا عن الاستطلاعات التي تُفيد مدى القوة التي يُشكلها الليكود، فإن رئيس الحكومة، يواجه نقطة هي الأضعف في حياته السياسية بعد أن قرر المُدعي العام توجيه اتهامات له تتعلق بالاحتيال وخيانة الأمانة وتلقي رشاوى؛ وهو ما دفعه إلى اللجوء إلى هذا النهج المُتطرف للحفاظ على منصبه». ويقول «آرون ديفيد ميلر»، من مركز «وودرو ويلسون»، إن هذا القرار «يعكس طموحا ورغبة مُجردة لفعل أي شيء تقريبًا للحفاظ على البقاء في السلطة.«

فيما لم يكن مُفاجئا، إحداث هذا التحالف ضجة ليس في إسرائيل فحسب، بل في جميع أنحاء العالم، حيث يزداد القلق حول السياسات المتوقعة لدى الحكومة والتي قد يلعب فيها هذا التحالف دورًا أساسيا. وفي هذا الصدد، يؤكد «إيلي ليك»، بوكالة بلومبيرج، الأمريكية: أنه «لا شك أن هذا الحزب يعتنق فكر وسياسة الحاخام «مائير كهانا» للتطهير العرقي». ومع قدرته، على جعل (الليكود) يحظى بالأغلبية الانتخابية، فإنه أيضا سوف يقوي شوكته من خلال وضع مشاريع قوانين تناصر التمييز العنصري تحت أروقة الكنيست الإسرائيلي»، ما قد يؤدي إلى مزيد من انتهاك حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين والعرب الإسرائيليين على حد سواء. وحسبما يشير «يوهان بلسنر» في صحيفة «نيويورك تايمز»، الأمريكية فإنه «على الرغم من المعاناة التي تلقاها رئيس الحكومة جراء الضغوط السياسية للتيارات اليمينية الكائنة خارج ائتلافه سنوات عديدة؛ فإن «دخول حزب عنصري إلى الكنيست وتشجيعه أمر مختلف.«

وخلص معظم المحللين، إلى أن المكاسب الانتخابية الصغيرة المتوقع تحقيقها؛ سيقابلها عدد أكبر من الناخبين المعارضين لاحتضان التيارات اليمينية من قبل رئيس الحكومة، والتي لا تحظى بتأييد كبير نوعًا ما في إسرائيل؛ بسبب ميولهم المتطرفة وتعاطفهم مع الإرهاب اليهودي. ويرى «يوسي ميكلبيرج» من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، بلندن، أن «مجموعة الكنيست المناصرة لهذا التحالف تعد مجموعة من الفاشيين»، ويتساءل: «هل نفدت الحيل السياسية أم أن هذه الخدعة تهدف إلى ما هو أبعد من ذلك»؟.

وعلى النقيض، ساعد هذا الاندماج في تقويض شعبية حزب الليكود قبل الانتخابات العامة. وازدادت الأحداث تعقيدا، بعد ظهور تحالف وسطي بين رئيس الأركان السابق، «بيني جانتس»، و«يائير لابيد»، الذي شغل منصب وزير المالية سابقا، تحت مسمى حزب «أزرق أبيض»، كأكبر تحالف انتخابي في الكنيست. ومن المتوقع أن يُشكل هذا الحزب أول تحدٍ انتخابي حقيقي لليكود منذ عقد من الزمان، وذلك لأسباب كثيرة منها؛ شعبية مرشحيه المتمثلة في وجود رئيس هيئة الأركان العامة

المتقاعد، وقدرته على الاستفادة من شبهات الفساد التي تعتري الحكومة الحالية. واعتبر محللون، أن هذا الحزب الانتخابي، قد «يقلب معادلة الانتخابات النيابية القادمة، وهو ما يشي بأنها ستكون انتخابات غير مسبوقة». وفي هذا الإطار، قال «يوهان بلسنر»، رئيس مركز الديمقراطية الإسرائيلي، لشبكة، «إن بي سي»، «يبدو أننا على أعتاب سباق تنافسي حقيقي لرئاسة الوزراء لأول مرة منذ انتخابات ٢٠٠٩». ورأى «بيوتر سمولار»، في صحيفة «لوموند»، الفرنسية، أنه يمثل «زلزالا سياسيا»، الأمر الذي جعل رئيس الوزراء يرجئ في اللحظة الأخيرة زيارته لموسكو والذي كان مقررا لها يوم ٢٢ فبراير، إلى يوم ٢٧ من نفس الشهر، بعد أن شعر أن مصيره السياسي بات مهددا.«

يضاف إلى أهمية ذلك، أن مخاطبة، رئيس الحكومة ود الأحزاب اليمينية المتطرفة كان له بالفعل تأثير ضار على صورته أمام اليهود خارج إسرائيل، حيث استقبلت هذه الأنباء بشكل سيئ في المجتمعات اليهودية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أمريكا، التي تعتبر الأكثر تأثيرا ومحورية، نظرًا إلى مستوى تأثيرها كمصدر للتمويل. وكانت كل من «لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية»، (أيباك) أكبر مجموعة ضغط يهودية في أمريكا، و«اللجنة اليهودية الأمريكية»، قد أصدرتا بيانًا يوم ٢٢ فبراير، بحسب وصف «هالبفينغر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، تناول آيديولوجية ونهج «عوتسما يهوديت» بالاستهجان.«

وبالنسبة إلى أي رئيس وزراء إسرائيلي، فإن دعم جماعات الشتات اليهودي في الدول الغربية مثل فرنسا وبريطانيا هو أمر أساسي في دعم الشرعية السياسية لأي رئيس، من خلال تشجيع دولهم للحفاظ على سياساتها الموالية لإسرائيل. وكما يقول «هالبفينغر»، فإنه «حتى الجماعات الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة التي تفضل عدم البوح بخلافاتها أصدرت إدانات، بل أدى الغضب إلى تأجيج العلاقات المشحونة بالفعل بين إسرائيل ويهود الشتات، الأمر الذي قوَّض جهود اليهود الأمريكيين والأوروبيين لمحاربة معاداة السامية في وقت شهدت فيه تصاعدًا في كلتا القارتين». وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء الإسرائيلي لا يحظى بشعبية بين الجناح اليساري في جماعات الشتات، فإن مهادنته للأحزاب المتطرفة، كان له الأثر المترتب على النفور حتى من الأحزاب اليمينية .

وعليه، فمن المرجح أن يؤدي هذا التحالف الذي قاده الليكود، ورفض من المجتمعات اليهودية المختلفة في الخارج –خاصة بالنظر إلى قدرته على توجيه السياسة الخارجية الإسرائيلية– إلى تقويض شرعيته بشكل كبير قبل الانتخابات، ما يزيد من إلحاق الضرر بفرصه في إعادة تشكيل الحكومة.

وإذا كان الحال كذلك، فإنه في حال خسر الانتخابات العامة القادمة، فإن التأثيرات ستكون جوهرية. ومن المتوقع أن يخلف الحكومة الحالية، على الأرجح تحالف «أزرق أبيض»، الذي يتبنى نهجًا أكثر ليونة وتصالحية فيما يخص الصراع مع الفلسطينيين، ويسعى إلى تدشين عملية سلام أخرى، وسيتعزز

موقفه ويتحول توجه السياسة الإسرائيلية إلى التيارات اليسارية التي قد يكون بإمكانها تشكيل حكومة جديدة .

ومع ذلك، فإن هذه النتيجة لا تعدو أكثر من كونها مجرد تكهنات. وفي الوقت الحالي، من المحتمل أن يفوز نتنياهو، بانتخابات أبريل. وإذا ما حدث هذا فعلاً، فمن المؤكد أنه سيخلق بطبيعة الحال لفلسطين سيناريو أسوأ بكثير من الذي تشهده حاليا؛ لكون ائتلافه مكونا من مجموعة من العنصريين والإقصائيين تتبنى القوانين والممارسات المعادية للعرب .

على العموم، يبدو أن خطوة الاندماج والتحالف التي سارع إليها الليكود مع الأحزاب المتطرفة، قبيل إجراء الانتخابات العامة في أبريل ٢٠١٩، ما هي إلا مغامرة واضحة، نظرًا إلى تداعياتها المحتملة والمتناقضة؛ بإمكانها أن تؤدي إما إلى تعزيز موقف الحكومة الإسرائيلية، أو إلحاق الضرر بها في المستقبل المنظور وإعاقة قدرتها على تشكيل حكومة جديدة، وهو ما ستسفر عنه الأيام القادمة.

احتمالات نشوب صراع عالمي بعد انسحاب أمريكا وروسيا من معاهدة «القوى النووية»

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

انسحاب ترامب من معاهدة القوى النووية يتسق مع النزعة الأحادية للسياسة الأمريكية

تعززت التوترات العالمية بدرجة كبيرة وازداد سباق التسلح النووي، عقب إعلان كل من أمريكا وروسيا تعليق مشاركتهما في معاهدة الحد من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى، «القوى النووية»، الموقعة بينهما؛ لدرجة جعلت البعض يزيد من احتمالات خطر اندلاع حرب ونشوب صراعات حول العالم.

وأُبرمت المعاهدة عام ١٩٨٧ بين الرئيس الأمريكي، «رونالد ريجان»، ونظيره السوفيتي، «ميخائيل غورباتشيف»، وألزمت كلا البلدين بعدم صنع أو تجريب أو نشر أي صواريخ باليستية أو مجنحة أو متوسطة، وتدمير جميع منظومات الصواريخ، التي يتراوح مداها المتوسط بين ١٠٠٠–٥٥٠٠ كيلومتر، والقصير بين ٥٠٠–١٠٠٠ كيلومتر، وذلك بجانب إلزامهما بمنع تطوير وإنتاج هذه الفئة في المستقبل. وعلى الرغم من أنها تناولت في الغالب الصواريخ التقليدية؛ فإنها قللت إلى حد كبير من خطر نشوب نزاع نووي بين القوتين العظميين. غير أنها في فترة ما بعد الحرب الباردة، أصبحت في نظر الموقعين عليها، عائقا أمام تحديث قدراتهم العسكرية.

وكان الرئيس «ترامب»، قد برر إعلانه الانسحاب منها بحجة أن روسيا «تقوم بتصنيع أسلحة متطورة جديدة، بينما لا تقوم الولايات المتحدة بذلك». لكنّ مراقبين، رأوا أن هناك أسبابا أخرى من بينها؛ أن موقفه يأتي متسقًا مع النزعة الأحادية المتصاعدة للسياسة الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى تراجع تأثير الحلفاء الأوروبيين على قرارات الإدارة الأمريكية، فضلا عن ممارسة ضغوط على موسكو لتخفيض اختباراتها الصاروخية، والحدّ من إنتاجها للأسلحة الحديثة والمتطورة، ولا سيما بعد قيامها بالترويج

لعددٍ منها في السنوات الأخيرة. كما أنه يعود إلى تصاعد حدة التنافس الدولي بينهما، والاعتقاد الأمريكي أن الرئيس بوتين بدأ يستعيد قوة روسيا العظمى على الساحة الدولية، وهو ما لا تريده أمريكا.

لذا، يخشى عديد من المراقبين، في ظل تحرر القوى النووية البارزة من اتفاقيات الحد من التسلح وشروطها التقييدية، أن يؤدي ذلك إلى تأجيج التوترات القائمة بين القوى العظمى في العالم، ونشوب حرب نووية، ولا سيما مع تزايد التوترات بين روسيا وحلف شمال الأطلسي في أوكرانيا وبحر البلطيق، وإعلان الولايات المتحدة تطوير قدراتها النووية في مطلع عام ٢٠١٨. كما أنه بعد خروج واشنطن من معاهدة الصواريخ الباليستية عام ٢٠٠٢. وعدم رغبتها في تجديد اتفاقية «ستارت» التي تنتهي في عام ٢٠٢١. وإعلانها الخروج من معاهدة «القوى النووية»؛ تكون بذلك جميع المعاهدات التي تحد من التسلح والتي أُبرمت لإنهاء الحرب الباردة قد ألغيت. وفي هذا الصدد، ذكر «جوناثان ماسترز»، من «مجلس العلاقات الخارجية» أن «العديد من المراقبين انتابتهم مخاوف من تصور احتمالات افتقاد العالم لهذه المعاهدة، لا سيما في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في أوروبا وآسيا، وحينها سنكون أمام سباق تسلح نووي مطلق العنان قادر على زعزعة استقرار دول بأكملها .«

وكما يلاحظ الكثيرون، فإن سباق التسلح قد بدأ بالفعل، حتى قبل الانسحاب من المعاهدة. ففي عام ٢٠١٤. اتهمت واشنطن، موسكو، بتطوير ونشر نظام صواريخ «كروز طراز ٩«M729، الذي يبلغ مداه بين ٥٠٠ و٥٥٠٠ كيلو متر. واعتبرتها تؤثر على قدرات حلف الناتو. وفى ٢٠١٥ حذرت صحيفة «الجارديان» من أن أمريكا وروسيا في خطر العودة إلى مرحلة الحرب الباردة، بعد أن حذر تقرير الناتو السنوي، من أن «روسيا وصلت إلى مستويات غير مسبوقة في تطوير قدراتها العسكرية». ومنذ عامين، زاد قلق واشنطن، بعد نشر موسكو منظومة صواريخ أرضية تسمى(Novator 9M729) ، يتجاوز مداها ٥٠٠ كيلومتر.

ومن المرجح أن تقوم روسيا، في ظل وضع تعليق المعاهدة الحالي، بتسريع وتيرة سباق التسلح. ويكمن السبب في انعدام الأمن العسكري الذي عانت منه في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وأوضح «يوجين رومر» من مؤسسة «كارنيجي للسلام الدولي»، أنه «لولا وجود حلف وارسو والجمهوريات السوفيتية لكانت روسيا في مرمى أسلحة القواعد الأمريكية خلال دقائق معدودة»، وهي التي تم السماح بها وفقًا لمعاهدة القوى النووية المتوسطة المدى. وتعتقد موسكو أن افتقاد ترسانتها لأنظمة صواريخ أرضية متوسطة المدى، يحد من الوسائل المُتاحة أمامها لمواجهة التهديد الأمريكي. لذا، ترغب في تقوية شبكة صواريخها لأغراض دفاعية؛ خاصة فيما يتعلق بسياق زيادة التوترات بين الشرق والغرب

حول الحرب الأهلية السورية، وضم روسيا لشبه جزيرة القرم التي تعتبر جزءًا من أوكرانيا وارتفاع العداءات بين دول حلف الناتو.

وبعيدًا عن كونها بمثابة خط دفاعي ضد أي هجمات محتملة؛ ستُساعد أيضًا الصواريخ الأرضية روسيا على فرض سيطرتها الإقليمية، حيث أشار «مالكوم تشالمرز» من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، إلى أن «استخدام روسيا لنوعية الصواريخ البحرية المتوسطة المدى في سوريا أظهر أنها يمكنها أن تلعب دورًا في الصراعات التقليدية». وتسمح هذه الصواريخ لها بتمديد وتعزيز نفوذها في المناطق المحيطة بها بعيدًا عن سوريا؛ حيث تُختبر قوتها في كثير من الأحيان من خلال منافسة الصين والولايات المتحدة، كما هو الحال في القوقاز وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ودول البلطيق .

ومن المحتمل أن يسهم قيام روسيا بإجراء هذه التوسيعات لأنظمة الصواريخ عقب تعليقها المعاهدة في حدوث رد فعل أمريكي. وهو الأمر الذي شجع عليه صقور التيار المناهض لها في الولايات المتحدة؛ مثل وزير الخارجية الأمريكي، «مايك بومبيو»، ونائب الرئيس، «مايك بينس». وعلى رأس هؤلاء، «جون بولتون»، مستشار الرئيس للأمن القومي، المعروف بمعارضته لأي تقارب مع موسكو، ويرفض التفاوض معها حتى لو أتى ذلك على حساب زيادة احتمالات المواجهة النووية بين الدولتين. ومن الواضح أن حملة التسلح الأمريكية التي سيتم انتهاجها من شأنها أن تزيد من التوترات العسكرية العالمية بشكل كبير. وكانت مجلة «ناشيونال إنترست»، الأمريكية، قد ذكرت في يناير ٢٠١٩. أن انسحاب أمريكا من معاهدة «القوى النووية»، يفتح الباب لتطوير أسلحة نووية مرعبة، مؤكدة أن «أمريكا تسعى لامتلاك سلاح نووي يمكنه ردع روسيا في الحروب التقليدية.«

ومع ذلك، أشار كثير من المحللين، إلى أن العامل الأكثر أهمية وراء انسحاب أمريكا من المعاهدة، هو مواجهة التهديد الصيني المتزايد وليس الروسي؛ خاصة أنها لم تكن ضمن الموقعين على المعاهدة، الأمر الذي جعلها تمتلك ترسانة ضخمة من الصواريخ يتراوح مداها بين ٥٠٠–٥٥٠٠ كم على مدار سنوات عديدة. ويوضح «أشيش كومار سين»، من «المجلس الأطلسي»، بواشنطن، أن الانسحاب من المُعاهدة سيسمح للولايات المتحدة بالدخول في حقبة جديدة من المنافسة الاستراتيجية مع الصين في مياه المحيط الهادئ والرد على تهديد صواريخها ذات الرؤوس النووية. وتقول «راشيل الياهوس»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، إنه، «نظرًا إلى التقدم الصيني في تكنولوجيا الأسلحة وتكدس ترساناتها، فإن تحرير، واشنطن نفسها من التزامات المعاهدة سيكون مفيدا في مواجهتها». واعتبرت مجلة «ناشيونال إنترست»، الأمريكية الخروج الأمريكي من المعاهدة بمثابة «كابوس للصين». وتخلق دينامية المنافسة هذه مسرحا جديدا من التوترات بين القوى الحالية، ما يضاعف من الآثار التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الذي سيفرضه انسحاب روسيا من المعاهدة.

وهناك طريقة أخرى يمكنها أن تُصعد من تنافس القوى العظمى، وهي إمكانية عودة ظهور أوروبا على مسرح الخلاف بين روسيا وأمريكا، مثلما كانت طوال فترة الحرب الباردة. وهو الأمر المبني على حقيقة أن تطوير الولايات المتحدة للصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى لن يكون فعالا، مع حاجتها إلى أن تستضيفها الدول الحليفة، والتي تقع مُعظمها بالقرب من روسيا في أوروبا. ويقر «ستيفن بيفر»، من معهد «بروكينجز»، أن «إطلاق صاروخ أمريكي قادر على الوصول إلى روسيا من خلال الأراضي الأوروبية، سيكون عامل حاسم». ولا شك أن موسكو ستنظر إلى هذا التصرف على أنه استفزاز وسينتج عنه شكل من أشكال الرد، يتفاوت في شدته من توجيه صواريخها نحو البلدان الأعضاء في الناتو والقريبة منها حدوديا، مرورًا بتنفيذها ضربة للقواعد الأمريكية في القارة.

ومع ذلك، يتفق معظم المحللين على أن سيناريو استضافة الدول الأوروبية الصواريخ الأمريكية الجديدة هو أمر مستبعد، في ضوء أن «معظم الحكومات الأوروبية، ووسط استرجاع ذكريات ما شهدته خلافات ثمانينيات القرن المنصرم، سوف ترفض هذا الاقتراح بموجب الالتزام بالمُعاهدة». وكما يقول «مالكوم شالمرز»، فإن هناك ردة فعل سياسية داخلية للدول التي استضافت الصواريخ الأمريكية أثناء الحرب الباردة، مع ميل لتفضيل الحوار عن العمل العسكري. وكما لاحظ «ريكليف بيوتين» من مركز «الدراسات الاستراتيجية والدولية» بواشنطن، فإنه، «بالنسبة إلى العديد من الدول الأوروبية، فإن الحد من الأسلحة متأصل في النزعة السياسية لصانعي القرار والعامة على حد سواء». وعلى الرغم من الانتهاكات الروسية، فينظر للمعاهدة باعتبارها ركيزة أساسية للأمن الأوروبي، كما أن الأهمية التاريخية لها تشكل توجهات الرؤى والأفعال بين كل من السياسيين الأوروبيين والمواطنين .

غير أنه يبقى واضحًا، أن مسار سباق التسلح بين القوى العظمى بعد الانسحاب من المعاهدة، قد لا يسير على النحو الذي توقعه الكثير من المحللين، ويتم عرقلته، لعدة أسباب منها؛ عدم الرغبة في التورط في سباق تسلح طويل الأمد مع واشنطن قد تكون فيه الخاسرة، ولا سيما أن الموازنة الدفاعية الأمريكية تفوق نظيرتها الروسية. وعلى الرغم من أنه من مصلحة موسكو الاستراتيجية تعزيز دفاعاتها الصاروخية وقدراتها الهجومية المناهضة لواشنطن، فإن من المشكوك فيه أنها تملك فعليا القدرة على تلبية هذا الأمر، خاصة في ظل الضغوط الاقتصادية التي تواجهها على خلفية العقوبات الدولية والتورط في الحرب السورية وتذبذب الأسعار العالمية للنفط الخام، فضلاً عن ضعف عملتها. وحتى لو أرادت تعزيز ترساناتها الصاروخية، فإنها لن تكون قادرة بنفس الدرجة التي كان يلبيها الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة .

على العموم، قد يكون أمر انسحاب كل من واشنطن وموسكو من معاهدة القوى النووية أمرا مقلقا للغاية، في ضوء أن مسألة امتلاك وتطور الأنظمة الصاروخية ستؤدي إلى تزايد التوترات الراهنة بين

القوى العظمى، غير أن الكثير من المحللين استبعدوا وقوع هذه النتيجة؛ بحجة أنه ليس من مصلحة أي من هذه القوى حدوث ذلك. في حين رأى بعضهم أن هذا التصعيد يرجع إلى تبني الرئيس «ترامب»، لنظرية «مادمان(Madman Theory) «، التي ارتبطت بشكل رئيسي بسياسات الرئيس «نيكسون» الخارجية، والذي قام بترسيخ اعتقاد لدى السوفيت بأنه غير عقلاني ومتقلب، وهو ما يجعل القادة الآخرين يتجنبون استفزازه خوفًا من أي رد فعل غير متوقع، وهو ما يتّبعه «ترامب» الآن، حيث يعمد إلى التصعيد والوصول بالأمور إلى حافة الهاوية، ومن ثم يفتح لخصومه فرصة للتفاوض وفقًا لشروط مناسبة له، والشرط المناسب هنا هو إيجاد اتفاق بديل توقّع عليه الصين أيضًا.

وربما يكون الحل الأمثل لهذه الأزمة أن يكون هناك نقاش حول مراجعة المعاهدة، وإمكانية تعديل بعض بنودها، على ضوء المتغيرات الاستراتيجية والتطور النوعي في الصناعة العسكرية في العالم .

(*)أخبار الخليج٢٠١٩/٣/١٩

٢٠١٩/٣/٢٣

التهديدات المستقبلية لـ«داعش» و«القاعدة» والتنظيمات المتطرفة

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

اتسمت عناوين الصحف العالمية بنبرة تفاؤل في الفترة الماضية، بشأن تراجع تهديدات التنظيمات الجهادية العالمية، لا سيما مع هزيمة تنظيم داعش في العراق وسوريا، بالإضافة إلى انخفاض عدد هجمات الجماعات الإرهابية في الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ولكن هل هذا التفاؤل مبني على مؤشرات جدية؟

»جون ميرشيمر» بجامعة شيكاغو الأمريكية تناول هذا الموضوع، بمجلة فورين بوليسي، يوليو ٢٠١٨، قائلاً: «رغم وجود تهديدات إرهابية جدية من قِبَل الجماعات الجهادية السلفية، إلا أن خطورتها تمت المبالغة في تصويرها في حين هناك جماعات أخرى أكثر دموية .«

ويشير تقرير الخارجية الأمريكية السنوي عن أعمال الإرهاب حول العالم عام ٢٠١٧، إلى وقوع ٨٥٨٤ عملاً إرهابيًّا العام الماضي، قُتِل فيها أكثر من ١٨٧٠٠ شخص، ربعهم من الإرهابيين. وعلى الرغم من أن التقرير يؤكد أن الأعمال الإرهابية تراجعت هذا العام على المستوى الدولي بنسبة ٢٣٪، إلا أنه حذر من أن تنظيمي داعش والقاعدة وأتباعهما تمكنوا من التأقلم مع خسائرهم بانتهاج أسلوب التفرق، الأمر الذي جعل التحرك العسكري ضدهم أكثر صعوبة، بعد أن قطعت الولايات المتحدة وشركاؤها شوطًا كبيرًا ضد الجماعات المتطرفة العام الماضي، وكأن الولايات المتحدة لا تعتبر الأرقام دليلاً على تراجع تهديد التنظيمات المتطرفة.

هذه التهديدات ومدى تطورها مازالت تمثل قلقًا أمنيًّا متزايدًا، وهو ما تطرق إليه تقرير سيث ج. جونز، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، حيث قال إنه «من الخطأ الجزم بأننا انتصرنا على الأعمال الإرهابية، وتخصيص جميع مواردنا في سياق آخر، في حين أن التهديدات مازالت جدية وخطيرة»، متبنيا نظرة قاتمة مفادها أن تلك النوعية من أعمال العنف، التي ميزت الجماعات الإرهابية، لا تزال تمثل تهديدًا ملحوظًا .

وبعيدًا عن اختلاف الرؤى بين المحللين حول مدى خطورة تلك الجماعات واستمراريتها، فقد أعد جونز موضوعًا مهمًّا يستوجب اهتمامًا للتصدي للتهديدات التي تمثلها هذه الجماعات.

فجونز قدم في تقريره رؤية شاملة لكافة التيارات الحالية التي تدير دفة تطرف الجماعات المتطرفة، واستشهد بدلائل كمية وأخرى نوعية لتقديم صورة دقيقة لمستويات قوتها وحجمها ونطاق نفوذها وقدراتها، موضحًا أن تلك الجماعات تزايدت من حوالي ٥ جماعات عام ١٩٨٠ إلى ٦٧ حتى تاريخه، ومن الجدير بالذكر أن نصف هذا العدد لم يظهر إلى النور إلا بعد ٣ أعوام من موجة احتجاجات عام ٢٠١١، والحروب الأهلية التي خلفت وراءها فراغًا سياسيًّا وأمنيًّا، وبالتالي سرعان ما اكتسبت تلك الجماعات قسطًا من الاستقلالية والحكم الذاتي .

وتشير التقديرات إلى أن أعداد المقاتلين الموجودين في صفوف تلك الجماعات قد تضاعفت من ١٠٠ ألف عام ١٩٨٠ إلى ٢٣٠ ألف مقاتل عام ٢٠١٨، ويتركز معظمهم في دول مثل باكستان وبنجلاديش وإندونيسيا وأفغانستان.

وبجانب الدلائل الكمية التي أشار إليها الباحثون وقواعد البيانات العسكرية الأمريكية، هناك دلائل نوعية أخرى تبين صحة استمرارية التهديدات، ومنها التكتيكات المتطورة والموارد والأهداف المتبناة من قِبَل هذه الجماعات.

ويوضح التقرير خطأ الروايات الغربية بشأن تراجع أعمالها الإرهابية، فكل ما حدث أن هذه الجماعات جنّدت عناصر جديدة تنتمي إلى الدول المستهدفة، من أجل تنفيذ هجمات داخلها، لا تتم من قِبَل منظمات إرهابية بارزة، ولكن بحسب التقرير، فإنها تتم بأيدي «شبكات وأفراد يتم غسل أدمغتهم آيديولوجيا.«

ولكن التقرير أوضح أنه «بدون تلقي تلك الشبكات لأي دعم مباشر، فإنها تظل غير بارعة في أداء مهامها الإرهابية، إلا أنها مع الوقت قد تكون خطيرة ودموية إلى أبعد حد.«

ووفقا لذلك فإنه من الصعب مراقبة أو كشف أي هجمات إرهابية في أماكن، مثل لندن وباريس وبرشلونة واستوكهولم وبرلين، كما أنه لا يمكن التقليل من شأن التهديدات التي تمثلها حتى لو كانت الهجمات بتلك الدول المذكورة آنفًا أقل قوة من بقاع أخرى .

في المقابل يستند بعض المحللين في تقليلهم من شأن استمرارية التهديدات التي تمثلها هذه الجماعات، إلى كونها مستقلة عن تنظيم داعش في العراق والشام وتنظيم القاعدة، فهي أقل عنفًا من تلك الجماعات التي تنتمي إلى تنظيمي القاعدة أو داعش في العراق وسوريا، كما أن تقوقع تلك الجماعات على ذاتها في كل من رؤيتها وقدراتها العملية، مثل (حركة أحرار الشام الإسلامية في سوريا، وطالبان الأفغانية، وتنظيم لاشكار الطيبة الباكستاني)، يجعلها لا تمثل تهديدًا مباشرًا للدول الغربية.

أما بالنسبة إلى تنظيمي القاعدة وداعش، فعلى الرغم من تراجعهما والفروع المنتمية لهما، إلا أنهما يمثلان تحالفات إرهابية متشعبة، وفي حين أن كلا التنظيمين أقل انتشارًا مما كانا عليه إبان هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على يد تنظيم القاعدة، وتنامي الجماعة التي كونت تنظيم داعش في العراق والشام عام ٢٠١٦، إلا أنهما يمثلان تهديدًا متناميًا ومتصاعدًا، ويظل تنظيم داعش في العراق والشام الأكثر خطرًا على الرغم من الانتكاسات التي طالته، فقد نفذ بنجاح ٤٠٠٠ هجمة عنيفة في كل من العراق وسوريا بمفرده طوال عام ٢٠١٧، وهو العدد الذي يتخطى حاجز الـ٣٠٠٠ هجمة التي أطلقها عام ٢٠١٥، وهو العام الأول للتنظيم في بداية تشكيله نطاق خلافته الإسلامية.

وربما ترجع قوة تنظيم داعش إلى ممارسته تكتيكات حرب العصابات الإرهابية، ولا سيما بعد الخسائر في المناطق التي كان يسيطر عليها، وهو ما تجلى في القدرة على التكيف الاستراتيجي في تواصل قيادته المركزية مع أفرعه والجماعات المنتمية إليه.

وفي السنوات الأخيرة، استطاع التنظيم استغلال حالة عدم الاستقرار في مناطق، مثل ليبيا واليمن والفلبين والنيجر وأفغانستان، من أجل تجنيد فصائل داخلية تنتمي إليه وتتعهد له بالولاء، ولاحظ كاتبو التقرير أن «الهيكل التنظيمي لتنظيم داعش أبعد ما يكون عن المركزية، وبالتالي كل ولاية محلية تتمتع باستقلالية في إدارة شؤون أعمالها اليومية، وهو ما مكّنها من استمرارية عملها إلى وقتنا الحاضر.»

وعلى عكس تنظيم القاعدة، الذي كان صارمًا في الالتزام بضمان التسلسل التدريجي في تولي مناصب القيادة، فإن الاستقلالية والحكم الذاتي اللذين يتمتع بهما تنظيم داعش وأفرعه جعلته غير معتمد لوجستيًّا وماليًّا وآيديولوجيا على دمشق وبغداد، وهو ما زاد من مرونته.

وعموما فإن مقارنة كفاءة تنظيم داعش بالقاعدة تصب في صالح الأول، ففي المجموع، نفذ المنتمون إلى داعش ما يصل إلى ٤٨٠٠ هجوم في عام ٢٠١٧، مقابل١٣٠٠ هجوم من قِبَل القاعدة. ومع ذلك، لا تزال القاعدة تشكل تهديدًا لأسباب أخرى، والتي منها ما يجعلها حركة أكثر استدامة على المدى الطويل من داعش، وأحد تلك الأسباب هو استعدادها للانضمام إلى التمردات المحلية القائمة، بالنظر إلى اعتناقها العقائدي لفكر القومية، وذلك على النقيض من داعش الذي يرى في القومية انتهاكا للتوحيد.

من الواضح إذن أن التحليل النوعي والكمي يشير إلى أن إرهاب هذه الجماعات بشكل عام مازال يُشكل تهديدًا قويًّا، بالنظر أيضا إلى ضعف ما استند إليه المحللون، الذين يرون تراجع التهديد، ويُشير المؤلفون إلى وجود ٣ عوامل أساسية من المرجح أن تعزز الانتشار الفعلي للمجموعات الإرهابية الدولية، وهي: التقدم التكنولوجي، واستمرار الدافع الأساسي وراء الإرهاب، بالإضافة إلى التحول الجيواستراتيجي الغربي، بعيدا عن التركيز على عمليات مكافحة الإرهاب.

فأولا، يوضح التقرير أن التقدم التكنولوجي، كما هو الحال في مجال تكنولوجيا الطائرات من دون طيار، سيعمل على تعزيز القدرات الهجومية لهذه المنظمات والشبكات. كما أن الطائرات من دون طيار وغيرها من التقنيات المذكورة، مثل تعزيز القدرات السيبرانية لاختراق البنية التحتية للدولة أو التشويش على أجهزة الرادار، متوافرة بالفعل لدى ترسانة تلك الجماعات المُتطورة والممولة جيدًا، وقد تم نشرها محليًّا وضد الغرب أيضًا في السنوات الأخيرة، فضلا عن أن البعض الآخر، مثل الذكاء الاصطناعي وأسلحة الدمار الشامل، التي تم الاستيلاء عليها من بعض الدول أو التي تمكنت من تصنيعها، تُثير المخاوف في المستقبل.

من ناحية أخرى، عززت التكنولوجيا أيضا من القدرات الإدارية والتنظيمية لهذه الجماعات، في المقام الأول، من حيث تسهيل حصولها على التمويل المالي وتجنيد العناصر القتالية. كما سمحت العملات «المشفرة» ووسائل التواصل الاجتماعي للمنظمات الإرهابية الدولية من زيادة تمكنها من تجنيد أتباع، وكذلك تأمين حصولها على التمويل من المتعاطفين معها في جميع أرجاء العالم، في حين سمحت لهم وسائل، مثل الاتصالات المشفرة والإنترنت، بالانتشار بدرجة متزايدة، من دون الكشف عن هويتهم، والبقاء بمنأى عن يد الدولة.

في المقابل هناك باحثون ومحللون آخرون تناولوا أسباب قوة واستمرار هذه الجماعات، ومن هؤلاء، عمرو العظم، الأستاذ بجامعة شاوني الأمريكية، والذي أوضح في تقرير لمجلة فورين بوليسي عام ٢٠١٧، العلاقة مع داعش، وهي العلاقة التي وصفها بالفشل من جانب القوى الخارجية والحكومة الأمريكية، خاصة في معالجة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ورد المظالم السياسية لكثير من السكان السنة؛ مما يترك البلاد عرضة للتنظيم العائد مرة أخرى .

كما كتب العظم: «في سوريا والعراق، تكفل التحديات المستمرة للتقسيم والمتغيرات الإقليمية استمرار التوترات العرقية والطائفية المستعصية في تأجيج التطرف، مما يسمح في نهاية المطاف بمعاودة ظهور تنظيم داعش عقب إعادة تجسده مرة أخرى .»

جونز ورفاقه تجاهلوا شيئا مهما قد يكون سببا في تزايد تلك التهديدات، وهو ضعف اهتمام الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى بمكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا، مع زيادة التنافس

والصراع بين الدول والناجم عن عداوات، مثل روسيا وإيران وكوريا الشمالية والصين، مع دول مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المُتحدة.

كذلك فإن إدارة ترامب، وسياسته في إعادة توجيه السياسة الخارجية وأولويات الدفاع بعيدا عن التركيز على مُكافحة الإرهاب، سبب آخر في تلك التهديدات، حيث يخلق هذا الفراغ الناجم عن انسحاب القوات في غرب إفريقيا وسوريا وغيرها، فضلاً عن قطع التمويل عن الشركاء في الحكومة المحلية، البيئة التي يُمكن أن تزدهر فيها الجماعات المذكورة.

وهو ما يوضحه فراس حسانوش، في تقرير له في «مجلس الأطلسي»، والذي جاء تحت عنوان، خطة ترامب لسحب القوات من سوريا، قائلا: «من الممكن أن يتضاعف خطر عودة ظهور داعش، في حال انسحبت القوى التي تحاربه من المعركة قبل نهايتها، مما يفتح الطريق أمام عودة جيل جديد وأكثر دموية .«

وبصفة عامة، وبغض النظر عن هذه الفجوة التحليلية الواضحة في تقرير جونز ورفاقه، فإن ما رأوه من استمرار تهديدات هذه الجماعات هو الأقرب، وإن تراجع هجماتها لا ينسحب بالضرورة على تراجع التهديدات التي تمثلها حاليا وفى المستقبل، في ظل تطوير أدواتها وتجنيد أفراد وشبكات داخل الدول المستهدفة، وتكوين تحالفات إرهابية، فإذا كان هناك محللون متفائلون بالنظر إلى تراجع الهجمات وقوتها مؤخرا، فإن هذا لا ينفي استمرارية التهديد.

تقرير لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى يكشف: كيف سيطر «الحرس الثوري» على قطاعات الدولة الحيوية في إيران؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

الحرس الثوري هو أداة النظام الإيراني للحفاظ على بقاء الجمهورية الإسلامية

تُعد السمة المتأصلة في إيران هي عدم الاستقرار، فقد واجهت منذ ثورة ١٩٧٩، العديد من التهديدات الداخلية الناجمة عن الهشاشة الاقتصادية للدولة، وعدم وجود شرعية حكومية قوية وتهديدات خارجية، مثل المنافسة مع خصوم إقليميين أقوياء، آخرها مواجهتها لتهديدات متصاعدة، نتيجة العقوبات الأمريكية، والعزلة السياسية والدبلوماسية الدولية، والمعارضة الشعبية، التي نشأت نتيجة لكل هذه العوامل .

وبناءً على ذلك، يرى بعض المحللين أن بقاء النظام الإيراني يواجه خطرًا متصاعدًا. وفي هذا الإطار؛ صدر تقرير عن «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، يوم ٢٠١٩/٢/٢٦، بعنوان، «المرشد الأعلى والحرس.. العلاقات المدنية العسكرية وبقاء النظام في إيران»، أعده «سعيد جولكار»، بهدف تحليل العلاقات العسكرية المدنية في طهران، مركزا بشكل خاص على الحرس الثوري، الذي نما منذ تأسيسه

عام ١٩٧٩، ليكون بمثابة أداة النظام للحفاظ على بقائه. ومع وجود أزمة «خلافة» محتملة، يبحث التقرير إلى أي مدى يمكن توقع حدوث عزل أو مساعدة في إسقاط النظام على يد هذه القوات .

وتعتمد إيران بشكل متزايد على آلياتها الأمنية والقمعية، وفي مقدمتها الحرس الثوري وقوات المليشيات المدنية، المعروفة باسم «الباسيج»، للتصدي للتهديدات المتزايدة التي تواجهها. وتعد هذه الآليات بالنسبة إلى «جولكار»، أساسية في دعم النظام في ظل الضغوط الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية المتصاعدة، كما تتسم العلاقات المدنية–العسكرية، بالتعقيد؛ بسبب انقسام القوات المُسلحة إلى فصيلين متناحرين في أغلب الأحيان؛ الأول، الجيش الإيراني، أو القوات التقليدية المسؤولة عن حماية الاستقلال والسلامة الإقليمية في البلاد، ويبلغ عددها ١٣٠,٠٠٠ جندي و٢٢٠,٠٠٠ مجند في وظائف تتشابه مع وظائف القوات المسلحة في معظم الدول الأُخرى .

والثاني، الحرس الثوري الذي يخدم أغراضًا أكثر تحديدًا. وكما تقول «محسا روحي»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، فإن هدفه هو «حماية النظام من التهديدات الداخلية والخارجية على وجه الخصوص». وعلى الرغم من محدودية التزاماته وعدده، حيث يتكون من ١٣٠,٠٠٠ جندي و٥٠,٠٠٠ مجند منضمين في الأصل من قوات الباسيج، فإنه يُمول ويُمد بموارد بشكل أفضل من الجيش الإيراني؛ ما يعكس «عقيدة النظام الذي أنشأه لتحصين الدولة من انقلاب القوات المسلحة التقليدية عند اندلاع الثورات». وكانت صحيفة «وورلد نت دايلي» الأمريكية قد ذكرت في وقت سابق أن «الميزانية المخصصة له قد بلغت ٣,٣ مليارات دولار في عام ٢٠١٣، وتضاعفت لتصل إلى ٦,٩ مليارات عام ٢٠١٧.»

وفي السنوات الأخيرة، ومع انتشار التهديدات الداخلية والخارجية، شهتد قوات الحرس توسعًا في التزاماتها بشكل متزايد من مجرد الحفاظ على النظام إلى العمل كقوة عسكرية رئيسية في البلاد، وخاصة منذ غزو أمريكا لأفغانستان والعراق عامي٢٠٠١–٢٠٠٣، مستخدمة مبدأ «الدفاع المُتقدم» لشن حروب إقليمية عديدة. وشمل هذا، «فيلق القدس» الذي يتولى تنفيذ المهام الخارجية، مثل تقديم الأسلحة والتدريب للجماعات المقربة من إيران مثل المليشيات الشيعية في العراق، وحزب الله اللبناني، والحوثيين في اليمن، من خلال تكوينه شبكة علاقات واسعة في هذه البلاد .

ومع تزايد الاحتجاجات الداخلية والمعارضة للنظام بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨، تطور ليُصبح الأداة الرئيسية للدولة لقمع المعارضة والتصدي لها، كما يتضح من العمليات الاستخباراتية التي استهدفت الحركة الخضراء التي أُنشئت عام ٢٠٠٩، والاحتجاجات التي اندلعت مؤخرًا عامي ٢٠١٧–٢٠١٨. فيما يعتقد على نطاق واسع احتفاظه بعناصر في السفارات الإيرانية عبر العالم، لتنفيذ العمليات الاستخباراتية، وإقامة معسكرات التدريب، وتقديم الدعم لحلفاء إيران في الخارج.

وكما يوضح «جولكار»، فإن تنويع دوره بهذه الطريقة، وأهميته المحورية في استقرار النظام، أدت إلى تراجع شرعيته الشعبية بصورة كبيرة بين معظم الإيرانيين، الذين يعتبرون الجيش الإيراني، القوة الوطنية المعنية بخدمة البلاد بأكملها، بينما قوات الحرس فهي لخدمة النظام ورجال الدين». وتضاعف هذا الاعتقاد من خلال توسعه خارج نطاق صلاحياته العسكرية والتغلغل في المجتمع والاقتصاد الوطني. إذ ينبع تأثيره المجتمعي من التوعية الثقافية والدينية التي يستخدمها لدعم الخصائص الثورية للدولة مع تعمق تدخله في الاقتصاد. وفي هذا الصدد يؤكد «أحمد مجيدار»، من «معهد أبحاث الشرق الأوسط»، أنه «لم يتطور إلى أقوى قوة عسكرية إيرانية فحسب، بل هيمن أيضًا على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلاد مثل الطاقة، والبناء، والاتصالات، والإعلام والتعدين، والإلكترونيات، والسيارات والخدمات المصرفية وغير ذلك.«

ومع تشعبه، ليحظى بكل خصائص ومميزات «الدولة العميقة» من خلال خدمته لمصالح النظام، نال ثقة أعلى المستويات السياسية، «المُرشد الأعلى». وفي الوقت الحاضر، جنبت هذه القوات الدولة تحديات عدة. وكما يقول «جولكار»، فإنه يعد «أهم مؤسسة لضمان بقاء الجمهورية الإسلامية»، وهو ما يتوافق مع رأي «أحمد هاشم»، من «مجلس سياسات الشرق الأوسط»، بأنه «على الرغم من عدم تعرض إيران لانقلابات عسكرية خلال تاريخها الحديث، تستدعي تدخل قوات الحرس، فإن الجيش الإيراني لا يزال يشكل قوة لا يُستهان بها على المشهد السياسي والاقتصاد الاجتماعي»، مضيفًا، أن «ما يمكنه تحديد ملامح العلاقات المدنية – العسكرية في دول العالم الثالث، هو القوة العسكرية التي تفرض سيطرتها على الحكومة، والتي بإمكانها ممارسة نفوذ كبير على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من دون أن تحكم تلك القوة أيا كانت الدولة بشكل مُباشر.«

ومع ذلك، فإن اكتساب الحرس الثوري القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية الكبيرة، بهذا الشكل مع درجة من الاستقلالية؛ يجعله يُمثل تهديدًا على الدولة، إذا ما قرر استخدام تلك القوة مستقبلا للانقلاب على المُرشد إذا أصبح عقبة أمامه، وهو ما شهده عدد من الأنظمة في الشرق الأوسط، عندما ظهر قائد جديد، أو برزت تحديات متزايدة لوضع القائد الحالي. ولعل وجود كيانات مماثلة لقوات الحرس هي سمة في تلك الدول. وقد أظهرت احتجاجات ما سُمي الربيع العربي عام ٢٠١١ على سبيل المثال هذا الأمر .

ويقدم هذا السيناريو نموذجًا يمكن أن نستند إليه، كما يقول «جولكار»، في التنبؤ بوضع استقرار إيران خلال السنوات القادمة. وفي حالة حدوث احتجاجات واسعة النطاق أو ظهور قائد جديد لا يحظى بدعم الحرس، فمن المنطقي أن يتمكن العسكريون من المساعدة في الإطاحة به، أو حتى مجرد إعلانهم

الحياد. وفي الحالتين، ستُهزم القيادة. وفي المقابل –وكما في الحالة السورية– يُمكن أن يظل الحرس الثوري مخلصًا للقائد الذي من المُرجح أن يضمن بقاء النظام .

ويُخلص المؤلف إلى أن السيناريو الأخير هو الأكثر احتمالا، حيث سيبقى الحرس على ولائه لـ«خامنئي»، وفي الغالب، من سيخلفه مستقبلًا. وذلك لسببين، الأول، مراقبته المكثفة لسحق أي مُعارضة مُحتملة. والثاني، ولاء عناصره بشكل كبير، حيث يتم استخدام «التلقين العقائدي» لخلق تقارب أيديولوجي وديني متشدد يدين بالولاء للنظام. وقد بدأت تلك العملية بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية، وجرى استبدال جميع أفراده ممن اعتبروا غير متدينين أو متحفظين بمليشيات «الباسيج» التي تتصف بالتتشدد والأيديولوجية عقب عملية تدقيق صارمة. وفي السنوات الأخيرة، برز الأمر عبر إنشاء شبكة من الفرق التعليمية والدعائية، تعمل على صياغة المُعتقدات العقائدية والمذهبية للمُجندين الجدد، مثل مكتب «الشؤون العامة والنشر»، ومكتب «الإشراف وتأكيد الكفاءة الأيديولوجية»، ومركز «الدراسات الإسلامية». ولضمان الولاء بشكل أكبر، يكافئ الأفراد الذين يثبت ارتباطهم بالنظام ومبادئه، كما أن «أولئك الذين يظهرون في مسيرات مؤيدة للنظام، لديهم فرصة أكبر للترقي بشكل أسرع، حتى من دون المرور عبر القنوات المعتادة، بعكس أقرانهم ممن لا يقومون بذلك .«

ويظل واضحًا، أنه من السهل استشعار أي من حالات عدم الرضا عن النخب الدينية والسياسية من خلال منظمة استخبارات الحرس الثوري، والمعنية بمواجهة أي موجات معارضة. وكما يوضح «جولكار»، فإن «خامنئي»، بتشكيله مؤسسات تفرض هيمنتها على البيئة الاستخباراتية والسياسية والأيديولوجية ذاتها، وجمعه بين آليتي «الإكراه والتلقين العقائدي»، فإنه بذلك يحكم قبضته على الحكم برمته، ليستنتج أن قوات الحرس الثوري ستظل موالية للنظام، وحصنا ضد أي انتفاضات أو احتجاجات محتملة ربما تهدد بقاءه .

ومع ذلك، وعلى الرغم من نجاح «جولكار» في إيجاز نقطة التحول الجذري في العلاقات العسكرية – المدنية الإيرانية، التي صبت في صالح الحرس الثوري؛ فإن هناك إخفاقا تحليليا قد يقلل من افتراضاته المتعلقة بقوة النظام الحاكم ومدى استمرار ولاء الحرس له. وقد بدا جليًا أن التقرير استند في مسألة استمرار الولاء للنظام إلى ما حدث أثناء احتجاجات عام ٢٠١١ في سوريا؛ حيث بات ولاء الجيش برمته للنظام بقيادة «الأسد»، وهو ما عزز بقاءه في وجه المعارضة المسلحة. وعليه، توقع التقرير حدوث نفس السيناريو بالنسبة الى الحرس وتأييد بقائه للنظام. ولكن ما تم إغفاله هو أن سوريا تلقت مساعدات خارجية اقتصادية وعسكرية من قبل إيران وروسيا على حد سواء .

أما في حالة إيران، فإنه من المشكوك فيه أن تكون هناك قوى خارجية تمنع حدوث تغيير بالنظام الراهن، في حين أن تلك القوى كانت عنصرًا رئيسًيا في تعزيز قوة الجيش السوري. وعند الوضع في

الاعتبار، الانعزالية التي تعاني منها إيران دوليًا في ظل وجود منافسين غير راغبين في تقديم مساعدة لها، في حال تعرضها لأزمة سياسية، مثل الصين أو دول أخرى ليس لديها حتى الإمكانات لأداء هذا الدور، مثل فنزويلا، كوبا، وكوريا الشمالية. وبينما يمكن الجزم بأنه من المرجح أن تكون «موسكو» الطرف القادر على فعل ذلك، لكن بالنظر إلى ما تواجهه من ضغوط على خلفية تورطها في الحرب السورية، فإنه من غير المرجح أن يتم تكرار السيناريو ذاته بالنسبة الى إيران.

وفي النهاية، يصبح من الخطأ الجزم بولاء الحرس الثوري وقدرته على ضمان بقاء النظام الحاكم وسط احتمالات اندلاع احتجاجات شعبية أو تمرد مسلح أو تهديدات مستقبلية.

(*) أخبار الخليج ٢٠١٩/٣/٢٣

٢٠١٩/٣/٢٩

الجولان وترامب.. قرار من لا يملك لمن لا يستحق

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في خطوة غير مسبوقة تتعارض مع كل حقائق التاريخ وثوابت الجغرافيا وأبسط مبادئ القانون والأعراف الدولية؛ اعترف الرئيس الأمريكي، «دونالد ترامب» رسميا بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، في خطوة أشاد بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووصفها بـ«التاريخية».

وكان «ترامب»، قد أعلن يوم ٢١ مارس ٢٠١٩ اعتزامه الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية عليها، قائلا: «لقد حان الوقت بعد مرور ٥٢ عامًا، لاعتراف الولايات المتحدة بالكامل بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان»، معللا ذلك بأن «لها أهمية استراتيجية وأمنية حيوية لإسرائيل وللاستقرار الإقليمي».

وتشكل هضبة الجولان منطقة عازلة بين إسرائيل وسوريا، مساحتها١٨٠٠ كيلومتر مربع، وهي إحدى الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل خلال حرب ١٩٦٧. وهي منطقة استراتيجية تطل على شمال فلسطين التاريخية ومناطق في الأردن ولبنان، وتعتبر أرضا زراعية خصبة، وموردا مهما للمياه، ويخضع ثلثاها للسيطرة الإسرائيلية بعد أن ضمتها إلى أراضيها عام١٩٨١ في خطوة رفضت دوليا.

وقوبل القرار بردود فعل دولية وعربية رافضة ومستنكرة لافتقاره إلى الدلالة السياسية، والتاريخية، والقانونية، والاستراتيجية، أو الأخلاقية، ومنها روسيا، وفرنسا، وألمانيا، والصين، وبريطانيا ومصر والأردن، وتركيا، وإيران، وفلسطين، ولبنان. والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي، مع التأكيد على أن الجولان أرض سورية محتلة وفق القوانين الدولية، لا سيما قرار مجلس الأمن الدولي ٤٩٧ الصادر عام ١٩٨١. وأن الأمم المتحدة ملتزمة بجميع قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة، التي تنص على أن احتلال الجولان عمل غير مشروع بموجب القانون الدولي، وأن هذا الاعتراف يُمثل «تراجعًا في موقف

الولايات المتحدة من الصراع العربي– الإسرائيلي»، ويقلل «من فرص تحقيق السلام في الشرق الأوسط»، ويظهر أن «واشنطن أصبحت العدو الأول الرئيسي للعرب، بسبب دعمها «اللامحدود» والحماية التي تقدمها لإسرائيل»، كما أنه «يفقد الأمم المتحدة مصداقيتها، بسبب انتهاك واشنطن لقراراتها من خلال دعم سياسة الاحتلال وشرعنته وتعميق الصراعات»، ويعتبر «صفعة مهينة للمجتمع الدولي» ويمثل «أعلى درجات الازدراء للشرعية الدولية»، كما أنه «التفاف على مجلس الأمن وانتهاك مباشر للقرارات الأممية»، وأنه لن «يغير من الحقيقة الثابتة التي يتمسك بها المجتمع الدولي بشأن الجولان».

وجاء الإعلان الأمريكي بعد يومين من دعوة نتنياهو دول العالم إلى الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان، معللا ذلك باكتشاف «شبكة إرهابية» لحزب الله في تلك المناطق، زاعما أنه «لولا الوجود الإسرائيلي في هضبة الجولان لكانت إيران في طبريا». كما جاء في وقت يواجه فيه منافسة شرسة في الانتخابات التي ستجري في التاسع من الشهر المقبل؛ الأمر الذي اعتبره محللون إنقاذا له من مقصلة الانتخابات، والتي بات مهددا فيها بقوة، ومحاولة للحصول على أصوات اليهود الأمريكيين. وفي هذا الصدد، اعتبرت صحيفة «الإندبندنت»، أن «موقف ترامب وتزامنه مع الأسابيع القليلة المتبقية على التصويت يهدي نتنياهو، فترة رابعة في المنصب». وقالت صحيفة «لوفيغارو»، إن «الرئيس الأمريكي قدم دفعا انتخابيا هائلا لنتنياهو في سعيه للولاية الخامسة»، وأكدت صحيفة «الغارديان»، إن «الاعتراف بلا شك سيدعم حظوظ رئيس الوزراء الإسرائيلي في الانتخابات المقبلة». وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه بمثابة «هدية لرئيس الوزراء الإسرائيلي، ولكنه يمثل خطرا على منطقة الشرق الأوسط».

فيما تعد الخطوة الأخيرة استكمالاً لعدد من الهدايا التي قدمها «ترامب» لنتنياهو منذ وصوله إلى البيت الأبيض عام ٢٠١٦. من خلال سلسلة من الخطوات والقرارات التي يناهض فيها الحقوق، ويصطف فيها خلف الباطل، من أهمها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، ووقف الدعم لوكالة تشغيل وغوث اللاجئين «الأونروا»، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، كما أن التسريبات الخاصة «بصفقة القرن» أكدت أنها تحتوي إجحافا كبيرا في حقوق الفلسطينيين، ولا تنص على إقامة دولة مستقلة لهم، بل حكم ذاتي في الضفة الغربية، مع الإبقاء على غالبية المستوطنات الإسرائيلية، وغيرها من القرارات، ليجيء الإعلان الجديد ليدق المسمار الأخير في نعش التسوية السياسية في الشرق الأوسط، التي تتعمد الإدارة الأمريكية الحالية حرفها عن مسارها، ويكون جزءا من خطوات أعادت تشكيل الدور الأمريكي في المنطقة لصالح إسرائيل.

وفي واقع الأمر، لم يكن هذا الإعلان مفاجأة، أو وليد اللحظة، أو مصادفة، بل كان مخططا له بعناية من قبل الإدارة الأمريكية، وخاصة السيناتور الجمهوري، «ليندسي جراهام»، ومستشار الأمن القومي،

«جون بولتون»، حيث جاء بالتزامن مع إعداد مشروع قانون في الكونجرس يشرع الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، واستبقته الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي الأخير لحقوق الإنسان، بإسقاط صفة احتلال «إسرائيل» لمرتفعات الجولان السورية، والضفة الغربية، وقطاع غزة، واستعاضت عنها بعبارة «التي تسيطر عليها إسرائيل». فيما كانت «نيكى هيلى»، مندوبة الولايات المتحدة – المنتهية ولايتها– قد صوتت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٦ نوفمبر ٢٠١٨ والذي أقر بالأغلبية (١٥١ دولة) بسيادة سوريا على الجولان المحتلة، واعتبار كل إجراءات الاحتلال الإسرائيلى فيه باطلة ولاغية، بينما اعترضت عليه الولايات المتحدة وإسرائيل فقط.

ونشرت «كاثي غيلسينان» في مجلة «ذي أتلانتك» تقريرا يفيد بأن السيناتور «تيد كروز» كان يعد خطة العام الماضي لفرض سيطرة إسرائيل على المنطقة، وأن التبرير لذلك يتعلق بإيران التي تقوي نفوذها في سوريا وتهدد الحدود الإسرائيلية، وتمت مناقشتها في وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومي، وطرحت على مجلس الشيوخ في ديسمبر٢٠١٨. وكان ذلك قبل أيام من إعلان ترامب نيته سحب القوات الأمريكية من سوريا. ويبين التقرير أنه، مع أن مهمة الجيش الأمريكي المعلنة في سوريا هي هزيمة تنظيم داعش، فإن وزير الخارجية، «مايك بومبيو» قال إن «أمريكا ستبقى هناك حتى يخرج «آخر بسطار إيراني». وتقول «غيلسينان»، إنه مع خروج معظم الجنود الأمريكيين، أصبحت مسألة ضمان كيف يمكن منع وكلاء إيران من البقاء بعيدا عن حدود إسرائيل أمرا أكثر إلحاحا. وتنوه المجلة إلى أن السيناتور «لندسي غراهام»، الذي أيد الخطة ذهب إلى المنطقة، والتقى نتنياهو في وقت سابق من هذا الشهر.

وتاريخيا، تعاملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة مع الجولان على أنها أراض سورية محتلة من إسرائيل. ورد الرئيس رونالد ريغان عام ١٩٨١ على ضم الجولان إلى إسرائيل بوقف تعاون استراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وفي مقابلة له مع «فوكس نيوز» يوم ٣/٢٢ قال «ترامب»، إنه يفكر بعمل هذا منذ وقت طويل «كل رئيس قال إنه يريد عمل هذا ولكنني الرئيس الذي قام به». غير أن قراره لم يتوقف عند خرق السياسات السابقة فقط، لكن أيضا كسر القاعدة الدولية السياسية الثابتة خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي ترفض الاعتراف بضم دولة أراض باستخدام القوة العسكرية، متجاهلا كل القرارات الدولية التي تعترف بسورية الجولان، وأنها أراض عربية لا يمكن تغيير جغرافيتها بإطالة أمد الاحتلال بها، ورفض الأمم المتحدة الاعتراف بسيطرة إسرائيل عليها، وضرورة تقرير مصيرها عبر المفاوضات.

ومن الناحية العملية، فإعلان ترامب لن يغير من الواقع الحالي شيئا، فسيادة إسرائيل على الجولان مسألة خارج الحدود الأمريكية، فهي ليست عقارا أمريكيا ليهبه رئيس أمريكي مهما كان لمن يشاء،

وإنما تعني المجتمع الدولي المستند للقرارات الأممية الصادرة بشأنها، كما أنه لا توجد مفاوضات بين إسرائيل وسوريا حاليا، ولن تنسحب إسرائيل منها.

وإذا كان القرار من الناحية العملية لا يمثل أهمية غير أن عواقبه أكثر خطرًا وهو ما يمكن توضيحه فيما يلى:

–هذه الخطوة تعبر عن استعداد ترامب لتغيير التقاليد الدبلوماسية المتعلقة بالشرق الأوسط والتي لم تتغير منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي، وتشكك في موثوقيته لعقد تسويات سلام في المستقبل، باعتباره وسيطًا غير محايد، وتقوض الثقة في إمكانية التزامه بالقانون الدولي. ووفقًا لما قاله «آلان غريش» من «مركز كارنيجي»، فأمريكا أكدت بقرارها الدعم غير المشروط لإسرائيل بل أصبحت طرفًا مباشرًا يؤجج الصراع الإسرائيلي العربي».

– يؤثر على إمكانية تنفيذ خطته للسلام في الشرق الأوسط، ويزيد النفور العربي من إدارته. ووفقًا «دينيس روس» المستشار «بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، فإن ذلك يثير الشكوك حول لجوء أمريكا للتلاعب بالفلسطينيين لخدمة إسرائيل في فترات لاحقة، ومن ثم فلا ثقة في عدالة «صفقة القرن».

– إن اعتراف الولايات المُتحدة بما ضمته إسرائيل يضفي الشرعية على ما استولت عليه من أراض بالقوة، ما يشكل سابقة يمكن تطبيقها بالنسبة إلى ما احتلته من أراضي الضفة الغربية وغيرها»، وبحسب «روبر مالي»، مستشار الشرق الأوسط السابق لباراك أوباما، فإن الاعتراف يمثل «خطوة مشؤومة في وقت تنمو فيه الأصوات داخل إسرائيل بضم أراضي الضفة الغربية».

– يفرض واقعًا مفاده أن أي دولة يمكنها مصادرة أراضي دول أخرى من دون أن تخضع للمحاسبة، وهو ما فعلته كل من موسكو وبكين مؤخرًا بضم أراض لسيادتهما في كل من أوروبا الشرقية وبحر الصين الجنوبي. ووفقًا لـ«أليكس وارد» من «المجلس الأطلسي»، «لا يخفي ما فعله الرئيس، «بوتين» بالدفاع عن حقه في ضم شبه جزيرة القرم من أوكرانيا».

– قد يشجع أنقرة على تثبيت وجودها العسكري في نقاط المراقبة الـ١٢ وغصن الزيتون ودرع الفرات في سوريا. إعلان النصر الكامل على تنظيم داعش» شرق سوريا.

– يعزز من مطالبة الأكراد الحكومة السورية بالاعتراف لقبول إدارتهم الذاتية، بالتزامن مع إعلان القضاء على آخر جيوب تنظيم داعش في سوريا.

على العموم، فإن مواقف ترامب تعكس رغبة أمريكية في خلط أوراق الصراع في الشرق الأوسط، وتطيح بكل مبادرات السلام، وبالموقف الأمريكي التقليدي الذي لم يعترف يوما باحتلال إسرائيل للجولان، كما أنها تفتح الباب واسعا في كل العالم أمام شريعة الغاب وأمام فوضى دولية لكي يحتل كل بلد يشعر

بالقوة وبالطمع أرض الغير، خاصة في ظل حالة الضعف والتشظي السياسي التي يمر بها عالمنا العربي، والتي تشي بأن هناك فرصة ذهبية لإسرائيل لتعظيم مكاسبها على حساب العرب.

٢٠١٩/٤/٢

ماذا بعد إعلان ترامب هزيمة «داعش» في سوريا؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم ٢٠ مارس أنه تم القضاء على تنظيم «داعش» في سوريا، معبرا عن ذلك بقوله: «رحلت الخلافة اعتبارا من هذه الليلة» ناسبًا النصر إلى إدارته وحدها، حيث انحصر وجود التنظيم في قطعة أرض صغيرة في باغوز (إجمالي مساحتها ربع كيلو متر مربع) بعد أن ظل التحالف الدولي يحاربه في العراق وسوريا منذ عام ٢٠١٤.

ويعزز هذا التطور من احتمالات سحب القوات الأمريكية من سوريا، وإن كان ما زال هناك جدل حول كيفية التنفيذ. ففيما اقترح ترامب سحب جميع القوات، كانت هناك اقتراحات تُفيد ببقاء ما بين ٤٠٠ –١٠٠٠ من القوات العسكرية كقوة مُتبقية للإشراف على جهود الاستقرار المحلية في أجواء ما بعد خروج داعش.

ويُعد الإعلان عن هزيمة داعش في سوريا صحيحا إلى حد ما في ضوء أن الخلافة التي حكمت ذات يوم قد قُضي عليها تقريبًا وحُوصر وجودها في قطاع صغير على ضفاف نهر الفرات على يد القوات الأمريكية وقوات سوريا الديمقراطية. وهو ما عبر عنه «فيليب عيسى»، لـ«ميليتاري تايمز»، الأمريكية، بقوله: «إن سقوط باغوز سيُشكل نهاية الخلافة المُعلنة لتنظيم الدولة الإسلامية»، مضيفا، أن «القوات التي تقودها الولايات المتحدة شنت على مدار السنوات الأربع الماضية حملة ضد التنظيم قضت على العديد من قادته وأفضل مُقاتليه، وقلصت إلى حد كبير وصوله إلى الموارد المالية والعسكرية؛ وهو ما قوض فعاليته كتهديد عسكري تقليدي .«

ومع ذلك، فإن مجموعة من الأكاديميين والمحللين الغربيين، يؤكدون أنه على الرغم من الهزائم العسكرية الأخيرة التي لحقت بالتنظيم، فإن ذلك لا يُشير إلى توقف خطره، وكما يقول «تشارلز ليستر» من «معهد الشرق الأوسط»، بواشنطن، «يحتفظ داعش بالعديد من الشبكات السرية التي يدعمها موالون يتبعون أيديولوجية في كل من سوريا والعراق، والذين تم إعدادهم ليكونوا بمثابة الدعم والبديل في الحالات الطارئة إذا ما فقد التنظيم الأراضي التي استولى عليها»، وبعبارة أخرى: «ما زال داعش باقيا برغم تصريحات الرئيس الأمريكي.«

ووفقا لعديد من المحللين، فإن صعوبة اقتلاع التنظيم من سوريا نهائيا تعود إلى سببين رئيسيين: أولهما، ما أشار إليه «رافايلو بانتوتشي»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، من أنه «ربما سقطت الرقة، المعقل السوري لداعش، لكن الأفكار والأشخاص المتورطين في هذا التنظيم ما زالوا أحياء يُرزقون»، مضيفا، «كانت وما زالت أيديولوجية داعش منتشرة بشكل استثنائي في سوريا؛ وتم تعزيزها كونها باتت أيديولوجية يسهل الوصول إليها عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل التي تُكتب بطريقة قابلة للمشاركة، ترحب بجميع الأعضاء وتقدم شرحا لرؤيتها تجاه العالم .«

وعلى الرغم من احتجاز القوات المحلية العديد من أعضاء داعش، وعودة المقاتلين الأجانب إلى بلادهم، إلا أن إعادة دمج الكثيرين يومًا ما في التنظيم أمر له العديد من الشواهد، فكما أوضح «تشارلز ليستر»، من «معهد الشرق الأوسط» فإن، «هناك عشرات الآلاف من الأطفال، (قُدرت أعدادهم بنحو ٤٠,٠٠٠ طفل في مدينة دير الزور وحدها)، ولدوا وترعرعوا في كنف التنظيم وتشبعوا بعقيدتهم العدائية». وربما يُمثل المؤيدون لنفس الأيديولوجية غير المنتمين إلى التنظيم مشكلة أكبر، لأنهم موجودون بين السكان المحليين ولديهم القدرة على تنفيذ الهجمات أو مساعدة داعش بطُرق أخرى.

فيما يُشير عدد من الأكاديميين إلى أن السبب الرئيسي وراء سهولة تجنيد العديد لداعش هو سوء المعاملة التي عانى منها أتباع المذهب السني على يد الدولة في المحافظات الشرقية السورية قبل وبعد الحرب الأهلية. واليوم، يمر المجتمع بنفس الأجواء، ويبدو أن السنة سيعانون المزيد من الإساءات من نظام بشار الأسد والقوات الإيرانية الطائفية وحزب الله، وهنا يقول ليستر: «تظهر في سوريا والعراق نفس الانقسامات الاجتماعية والمجتمعية والعرقية والطائفية التي سمحت لبذور داعش بأن تتشعب بشكل كبير .«

أما العامل الثاني، الذي يُعزز عدم القضاء على داعش نهائيا، فهو الشبكات السرية المتعددة التي أنشأها استعدادًا لهذه الاحتمالية، ففي العراق مثلا، قامت الخلايا النائمة عبر المدن التي يسيطر عليها، مثل الموصل والفلوجة، بهجمات متقطعة وحاولت استعادة السيطرة على المناطق المتعاطفة مع قضيتهم. وفي فبراير، نفذ التنظيم في العراق في المتوسط أربع هجمات كل يوم، ما يدل على مدى انعدام الأمن الذي أحدثه بغض النظر عن خسائره الإقليمية.

وفى سوريا تبقى فاعلية هذا التهديد أكبر، ففي حين يحظى العراق بحكومة لديها القدرة على ممارسة بعض السلطة في المناطق المتمردة، فإن دمشق تفتقر في الوقت نفسه إلى قوة مركزية لديها القدرة على تقديم رد منسق على هجمات التنظيم، كما يوجد فراغ سياسي تتناحر فيه مختلف الفصائل الضعيفة على السلطة. وعن ذلك يقول ليستر: «في هذه المرحلة الزمنية، لا توجد قوة في سوريا قادرة على احتواء هذا التهديد المستمر أو إلحاق الهزيمة به بفعالية». وفي حال سحبت إدارة ترامب قواتها، فمن المحتمل

أن ينشأ تمرد ضد الدولة، يقوده التنظيم، فضلا عن القيام بعمليات مثل تهريب المخدرات والأسلحة وتنفيذ هجمات انتحارية، والقيام بجباية الأموال من خلال الاختطاف والابتزاز، والقيام بأعمال عنف.

ويرى محللون أنه بالنظر إلى حجم الفراغ الأمني، فإن لدى التنظيم المجال في المستقبل لاستعادة بعض ما فقده من أراض. يقول السفير الأمريكى السابق «فريدريك هوف» بمركز «الحريري للمجلس الأطلسي»، أنه «إذا كان الافتراض بأن التنظيم قد هُزِم بالفعل، فينبغي للإدارة الأمريكية أن تعد نفسها لتنمية سياسية ودبلوماسية وإنمائية وعسكرية مكثفة ومستدامة في سوريا؛ والمناطق الشرقية من نهر الفرات». ومع ذلك، «لا توجد علامة على أنها تستعد للقيام بذلك»، مضيفا أن «الهزيمة النهائية والحقيقية لداعش لن تتحقق فعليا ما لم يتم ملء الفراغ وحالة عدم الشرعية السياسية». ويؤمن «هوف» مثل الكثيرين من الخبراء والمراقبين، أن هذا الأمر لا يمكنه أن يحدث من دون وجود ضمانات أمنية أمريكية، بالإضافة إلى النواحي التمويلية الملائمة ولا سيما في ظل الضعف والهشاشة الراهنة التي تعتري القوات الكردية، واحتمالية أن يواصل نظام الأسد، بدعم من روسيا وإيران، انتقامه من جموع شعبه، وخاصة أنه حاليا لا توجد أي خطط أو تمويل للمرحلة الانتقالية من حالة الصراع والحرب إلى حالة السلم والاستقرار وتشكيل حكومة محلية والمساعدة في عملية الإعمار في المناطق الشرقية السورية. وبدوره سيكون من المحتمل أن يستغل داعش في المستقبل هذا الأمر ليستحوذ مجددًا على مساحات من الأراضي يكون مجتمعاتها أكثر تعاطفًا وقبولاً للقضايا التي يدعمها تنظيم الدولة .«

هذه الآراء تؤيدها شواهد تاريخية، ففي ظروف مشابهة، تمكن داعش عام ٢٠١٤ في ظل الفراغ السياسي، من اجتياح المدن الكبرى السورية والمناطق الريفية التي كانت لا تنعم بأي حماية دفاعية، وكانت تدار من قبل حكومة مُحاصرة أو قوات متمردة التي ينظر إليها كثير من السكان على أنها تفتقد الشرعية .

أما عن قرار ترامب، فبغض النظر عن الأخطار الواضحة وراء انسحاب القوات الأمريكية من سوريا، فإنه من غير المحتمل أن يغير قراره. وفي هذا الصدد، يقول «أنتوني كوردسمان» من مركز «الدراسات الاستراتيجية والدولية» بواشنطن أن «الرئيس الأمريكي بات يركز على معالجة القضايا والموضوعات السطحية والقصيرة الأجل التي تؤثر بدورها في مشكلات استراتيجية تتسم بالأهمية والجدية، لقد أثبت ترامب بحق أن سياسته الخارجية يتم توجيهها على الأغلب بناء على المخاوف الداخلية الأمريكية، وكذلك وفقًا لأجندته التي تحمل اسم «أمريكا أولاً». وفي ضوء القبول الواضح بخروج الولايات المتحدة من منطقة الشرق الأوسط من أجل استثمار الموارد البشرية بالداخل، يمكن التأكيد أنه حتى قرار الإبقاء الرمزي لـ٤٠٠ جندي أمريكي بسوريا سيراه ترامب مكلفًا للغاية ومن ثم لن ينفذه .

على العموم، فإنه بالرغم من سيطرة التحالف الدولي على الأراضي التي كان يستحوذ عليها داعش في سوريا، فإنه يظل الخطر الأكبر على مدار السنوات القادمة، حيث مازال يمتلك الإمكانات التي تُمكنه من الظهور كقوة متمردة قوية، وخاصة إذا انسحبت الولايات المتحدة؛ ما يلزم وجود تنمية شاملة وحكومة ذات شرعية سياسية للحد من هذا الخطر في المستقبل .

٢٠١٩/٤/٥

نظام العمل المرن بين المراجعة والتثبيت

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

يعتبر نظام العمل المرن الذي أطلقته مملكة البحرين في ٢٤ يوليو ٢٠١٧ هو الأول من نوعه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو نظام متطور لإدارة تدفق العمالة الوافدة غير النظامية إلى سوق العمل في المملكة، وفيما يحمي هذا النظام حقوق العمالة، فإنه في نفس الوقت يعزز المرونة التي يطلبها القطاع الخاص، فلم تعد هذه العمالة مطاردة، أو سائبة، وإنما تم تقنين أوضاعها، وهو ما خلق درجة عالية من التنافسية في سوق العمل، وحقق المرونة التي يبتغيها صاحب العمل.

والتصريح المرن عبارة عن تصريح رسمي نظامي، يسمح للشخص المؤهل بالعمل والإقامة في المملكة من دون صاحب عمل «كفيل» مدة سنتين قابلة للتجديد، ويتم ذلك بعد الوفاء بعدد من الإجراءات أبرزها أن تكون إقامته نظامية، وألا يكون لديه سوابق أمنية، وأن يسدد لهيئة تنظيم سوق العمل البحرينية رسمًا إجماليا قدره ٤٤٩ دينارا، تتضمن تصريح العمل مدة سنتين، ورسوم الرعاية الصحية ومبلغ تأمين تذكرة السفر ورسوم تمديد الإقامة التي تدفع مرة واحدة، كما يتم دفع ٣٠ دينارا شهريًا كرسوم عمل، ويمنح العامل المستفيد من هذا النظام البطاقة الزرقاء الخاصة به والتي تجدد كل ٦ أشهر، بصورة تمكنه من العمل في جميع الوظائف غير المهنية الاعتيادية سواء بدوام كلي أو جزئي ولدى صاحب عمل أو أكثر.

وأثناء مشاركة المملكة في الجولة الأولى للمفاوضات حول العهد الدولي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، والتي تنظمها الأمم المتحدة في مقرها الرئيسي بنيويورك، يوم ٢٤ فبراير ٢٠١٨. قدم وفد البحرين ممثلاً في رئيس هيئة تنظيم سوق العمل، أسامة العيسى استعراضًا لمشروع إصلاح سوق العمل ومبادراته في المملكة، وآخرها تصريح العمل المرن، الذي تم اعتماده كأفضل الممارسات في إدارة أسواق العمل الوافدة في اجتماع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. وكانت هذه اللجنة قد دعت المملكة ممثلة في هيئة تنظيم سوق العمل في نهاية ٢٠١٧ إلى اجتماعها في تايلاند، كما دعت الهيئة إلى حضور اجتماع موسع في مارس ٢٠١٨ لما يعرف بمسار كولومبو للدول المصدرة للعمالة.

وعلى الرغم من أن هذا النظام قد لقي ترحيبًا من المجتمع الدولي إلى الحد الذي جعله أفضل الممارسات، باعتباره النظام البديل عن نظام الكفيل، ويستهدف تصحيح تشوهات سوق العمل؛ فإنه وكأي نظام جديد، قبل أن يتم تثبيته، يخضع للتقييم على فترات قصيرة لتلافي سلبياته.

وبناء عليه، قامت هيئة سوق العمل بعقد اجتماعات تعريفية بهذا النظام، تستهدف العمال وأرباب الأعمال، لشرح النظام ومزاياه. ومنذ إطلاقه في يوليو ٢٠١٧ حتى مايو ٢٠١٨ كانت الهيئة قد منحت ٥٠٠٠ فرصة عمل مرنة، وقد حقق التقييم الأولي لهذا النظام نتائج إيجابية، إذ لم تقع أي مخالفات أو تجاوزات للقانون للعمالة التي حصلت على الرخص، فيما تستهدف المملكة وفق تصريح رئيس هيئة سوق العمل في مايو ٢٠١٨ منح ٥٠ ألف فرصة عمل مرن خلال عامين.

وفيما يعالج هذا النظام تشوهات سوق العمل، وقضية العمالة السائبة، ويحقق التوازن بين طرفي عملية التشغيل العامل وصاحب العمل، إلا أنه تعرض منذ إطلاقه لانتقادات عديدة جعلت وضعه متأرجحًا بين المراجعة والتثبيت، ففي ورشة العمل التي كان الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين قد عقدها بالتعاون مع الاتحاد الدولي للنقابات في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٨. تم الدعوة إلى حوار تشارك فيه جميع الأطراف المعنية من أطراف الإنتاج والمجتمع المدني، وفي الوقت الذي عبر فيه الاتحاد عن مخاوف العمال؛ فإن غرفة تجارة وصناعة البحرين عبرت عن مخاوف التجار من منافسة أصحاب رخص العمل المرنة الزرقاء لهم، وأن المتضرر الرئيسي هم المواطنون أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وطبقًا لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، فإنه بسبب هذا النظام فإن ما يقارب من ٨٥٪ من هذه المؤسسات قد أصبح مملوكًا للأجانب، ونوهت الغرفة في هذه الورشة أنها بصدد إعداد دراسة حول الآثار السلبية لهذا النظام.

وفيما كان المحور الرئيسي لانتقادات الاتحاد أن هذا النظام يقلص فرص العمل المتاحة للعامل البحريني، وقدرته التفاوضية، كما يضعف من تنافسية العمالة النظامية، حيث إنه لا يفرض أجرًا ثابتًا أو عقودا تنظم حقوق العمال؛ فقد كان المحور الرئيسي لانتقادات غرفة التجارة والصناعة هو مزاحمة أصحاب العمل المرنة لأصحاب الأعمال البحرينيين.

ويفتح هذا النظام –منذ إطلاقه– الباب للتقييم والتصحيح بالإنصات إلى الأصوات الناقدة، سواء من قبل العمال الذين يرون أن النظام يعزز من مزاحمة العمالة الوافدة لهم في فرص العمل المتاحة، أو من أصحاب الأعمال، الذين يتحملون كلفة استقدام العمالة الوافدة وإقامتها وتدريبها وسكناها، ثم بعد ذلك تتركهم إلى عمل آخر، بل تزاحمهم بالقيام بعمل منافس، بعد أن يكونوا قد اكتسبوا الخبرة والمعرفة والمهارة اللازمة لتأسيس عمل مستقل، ويكون الضحية هو صاحب العمل البحريني، والعامل البحريني.

كما يتساءلون عن وضع هذا النظام في سياسة البحرنة، وجعل العامل البحريني خيارًا مفضلاً لدى صاحب العمل، في الوقت الذي نجد فيه أن معظم وظائف القطاع الخاص تذهب للعمالة الوافدة.

وفي الوقت الراهن تحتل العمالة البحرينية المرتبة الثالثة في الترتيب في إجمالي حجم العمالة في القطاع الخاص، ففيما يبلغ حجم هذه العمالة نحو ٥٩٧ ألفا بينهم نحو ٥٣١ ألفا من الذكور، ونحو ٦٦ ألفا من الإناث، يبلغ حجم العمالة البحرينية نحو ٩١ ألفا، بينهم ٦١ ألفا من الذكور، و٣٠ ألفا من الإناث، وفي المرتبة الأولى تأتي العمالة الهندية بواقع نحو ٢٢٤ ألفا، ثم العمالة البنغالية بواقع نحو ١٥٥ ألفا، وبعد العمالة الوطنية تأتي العمالة الباكستانية بواقع نحو ٤٥ ألفا، ثم الفلبينية بواقع ٣١ ألفا، تليها النيبالية بواقع نحو ١٥ ألفا، ثم تأتي بعد ذلك العمالة العربية وعلى رأسها العمالة المصرية بواقع نحو ٦ آلاف، وأيضًا نجد أن هذا النظام يفتح الباب أمام العمالة التي استغنت عنها دول خليجية أخرى، والتي تزيد من الضغط على المرافق والخدمات التي تقدمها الحكومة لجميع السكان، وتزيد من الخلل في التركيبة السكانية لجهة الوافدين، خاصة إذا ما تطور هذا النظام ليشمل أيضًا «الضيافة» المرنة أي السماح لمن هو صاحب تصريح عمل مرن باستضافة أسرته وذويه.

غير أن نظام العمل المرن الذي أقره مجلس الوزراء البحريني في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٦ والذي جاء يعالج مشكلة العمالة الوافدة السائبة أو غير النظامية، والذي قدر عددها وقت بدء العمل بهذا النظام بنحو ٤٨ ألف شخص، قد وضع ضوابط تحد من آثاره السلبية، حيث يمكن للعامل الوافد غير النظامي أن يصحح وضعه، ويمكنه من العمل المؤقت لدى أي صاحب عمل أو فرض في أي مهنة لا تتطلب ترخيصًا احترافيا لمزاولتها. وحدد النظام الفئات التي تستفيد منه في ٣ فئات، أولا: العمالة غير المجددة تصاريحها بعد انتهائها. ثانيا: العمالة التي لم تغادر المملكة بعد إلغاء تصريح العمل الصادر بشأنها. ثالثا: العمالة التي انتهى تصريح عملها بناء على شطب السجل التجاري الذي كانت تعمل فيه فيما لا يتم قبول العمالة الهاربة، أو العمالة النظامية التي تعمل لدى صاحب عمل، أو العمالة المنزلية، وحددت هيئة تنظيم سوق العمل سقف العمالة المنضوية تحت هذا النظام شهريا، بهدف مراجعة ومعالجة أي أثر سلبي على سوق العمل وفقًا للأدوات القانونية والإجرائية.

فيما أكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية، في لقائه مع غرفة تجارة وصناعة البحرين في فبراير الماضي حرص الحكومة على خلق فرص عمل مناسبة للعمالة الوطنية، من خلال فرص الاستثمار النوعية، وأن تراخيص العمل المرنة لا تشكل منافسة للمواطنين إذ تقتصر على الأعمال غير الاحترافية فقط، ولا يسمح لحاملها بمزاولة أي نشاط تجاري، ويتم ترحيل أي مخالف للقانون.

وبالرغم من هذا التوضيح فإن مجلس النواب البحريني كان قد وافق يوم الثلاثاء ١٢ مارس ٢٠١٩ على مقترح مستعجل طالب فيه الحكومة بإلغاء نظام التصريح المرن للعمالة الأجنبية، للأضرار التي ألحقها

سواء بفئة التجار أو العمال. وطرح الموضوع للنقاش في الجلسة الخامسة عشرة للمجلس في ٢٦ مارس الماضي، لاستيضاح سياسة الحكومة شأن نظام العمل المرن، الصادر بشأنه قرار وزير الداخلية رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١٧. فيما دعا النائب الثاني لرئيس مجلس النواب المتضررين من هذا النظام إلى التواصل معه وباقي النواب من أجل توضيح معاناتهم ووضع الحلول المناسبة، ودعا المعنيين من أصحاب الأعمال والاقتصاديين، إلى التواصل مع المجلس من أجل الوقوف على جميع أبعاد هذا النظام وتأثيراته المحتملة ووضع مقترحات لمعالجتها، كما كانت كتلة الأصالة الإسلامية قد تقدمت بطلب لعقد مناقشة عامة حول الموضوع، وافق المجلس على عقدها بعد أن أصبح هذا الموضوع في صدر أجندة أعضاء المجلس والمجتمع البحريني بأسره. وفي ضوء هذا يستمر العمل بنظام العمل المرن للعمالة الوافدة في المملكة بين المراجعة والتثبيت حتى يتم استقراره عند الوضع الأفضل.

٢٠١٩/٤/١٢

الطلاق الأوروبي – البريطاني.. وإخفاقات «تريزا ماي»

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

للمرة الثالثة، رفض مجلس العموم البريطاني يوم ٢٩ مارس اتفاق بريكست الذي توصلت إليه رئيسة الوزراء تيريزا ماي مع الاتحاد الأوروبي، إذ صوت ٢٨٦ عضوا لصالح الاتفاق ورفضه ٣٤٤. الأمر الذي ضيق الخناق على «ماي» التي لم يتبق أمامها سوى مهلة قصيرة، يتعين فيها على المملكة المتحدة تحديد ما إذا كانت ستخوض انتخابات البرلمان الأوروبي ٢٠١٩. أو أنها ستسلك مسلكًا آخر.

ورفض مجلس العموم البريطاني خطة البريكست مرتين قبل ذلك؛ الأولى فى ١٣ مارس، حيث صوت ٣٩١ نائبا ضدها، في حين صوت ٢٤٢ لصالحها، كما رفضت الخطة في صورتها الأساسية في ١٥ يناير، وكان التصويت ضد اتفاق الخروج بأغلبية ٤٣٢ صوتا، مقابل ٢٠٢ صوت.

وكان من المقرّر أن تخرج بريطانيا من الاتحاد يوم ٢٩ مارس، فيما أسماه البعض «يوم الاستقلال»، غير أنه وفقا لعديد من المحللين، فإن رفض الاتفاق مجدّدا يفرض عليها إعداد خطة جديدة، أو احتمالات الخروج من التكتل «من دون اتفاق» أو ما يعرف بـ«خروج قاس»، أو تأجيل العملية برمّتها لفترة طويلة، الأمر الذي يجعلها تواجه سيناريو فوضوى. فخروج غير منظم يعنى تأثيرا بالغ الضرر على مفاصل الدولة خاصة من الناحية الاقتصادية. وفي هذا الصدد قالت صحيفة «واشنطن بوست»، إن «البريكست أدى إلى اكتظاظ النظام السياسي البريطاني، وهو ما يعني أسوأ الخيارات للبلد، وهو الخروج من الاتحاد الأوروبي من دون آلية جاهزة للإشراف عليه».

وفي محاولة لتخطي الأزمة السياسية طلبت «ماي» من «دونالد توسك»، رئيس المجلس الأوروبي، إرجاء بريكست حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩. وتمديد العمل بالمادة (٥٠) من اتفاقية لشبونة التي تنظم خروج دولة

عضو من الاتحاد الأوروبي، مؤكدة أنها «لا تزال تسعى للحصول على اتفاق يسمح للمملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي قبل ٢٣ مايو ٢٠١٩. ومن ثم إلغاء المشاركة في الانتخابات الأوروبية»؛ لكنها أشارت إلى أنّها «ستواصل التحضير لإجراء تلك الانتخابات في حال لم يكن ذلك ممكنا».

جاء هذا في الوقت الذي اقترح فيه «توسك» إرجاءً «مرنا» لبريكست يمتد إلى عام كحد أقصى. غير أنّ هذا المقترح قد أثار حماسة كل الدول الأعضاء القلقة من إبقاء المملكة المتحدة مدى طويلا ضمن الاتحاد الأوروبي بصورة تضع خلالها قدما داخل الاتحاد وأخرى خارجه، ما من شأنه أن يخل بعمل هذه المنظمة بشكل دائم. وفي هذا الصدد، اعتبرت «فرنسا»، أن «الحديث عن التمديد هو أمر سابق لأوانه، مؤكدة أن «الشائعات حول التمديد هي «بالون اختبار في غير محله، وأنه أداة وليس الحل في ذاته». في حين طرحت الدول الـ٢٧ شرطا واضحا يتمثل في أن يكون هذا الطلب مبررا بخطة واضحة».

يقول «انان مينون»، من جامعة «ينغز كولدج» بلندن، إنّ «تيريزا ماي تريد من خلال مقترحها الاحتماء سياسيا وعدم جلب انتقادات المؤيدين لبريكست»، مؤكدا أن هذا المنطق هو «مناورة سياسية»، لأنها تعرف أنه سيجب عليها الموافقة على تمديد أطول بذريعة الرفض الأوروبي لطلبها الأساسي.

ووفقا للعديد من المحللين، فإن رئيسة الوزراء دخلت في أزمة سياسية بعد رفض النواب البريطانيين ثلاث مرات الاتفاق الذي توصلت إليه مع الاتحاد الأوروبي، وتم إلصاق تهمة الفشل بها، بل وتصاعدت الأصوات المنادية برحيلها، وهو ما دفعها إلى إخبار لجنة «١٩٢٢» في حزبها المحافظ يوم ٢٧ مارس، بأنها «ستتخلى عن منصبها كزعيمة للحزب ورئيسة للحكومة إذا نجحوا في التصويت لصالح اتفاقية «البريكست»، مؤكدة علمها بوجود «رغبة في اتباع نهج جديد وقيادة جديدة في المرحلة الثانية من مفاوضات البريكست».

ونتيجة لذلك، يُفكر ما لا يقل عن ١٠ مترشحين ينتمون إلى أيديولوجيات مختلفة الترشح لقيادة حزب المحافظين مع ترجيح الكثير من المراقبين قرب استقالتها لتزايد الضغوط السياسية عليها من المعارضة وحزبها. وعلى رأسها، حزب العمال، والذين يؤيدون الرغبة في الإطاحة بالحكومة. وكان زعيمه «جيريمي كوربين»، قد استفاد من حالة عدم الرضا حول اتفاق الانسحاب؛ لمهاجمة رئيسة الوزراء. ولعل معارضة اتفاق الانسحاب والتصويت ضده أثناء تمريره من خلال البرلمان، سيوفر لحزب العمال ذريعة يمكن من خلالها إجراء تصويت بحجب الثقة عن رئيسة الوزراء في مجلس العموم.

ومع ذلك، فقد انقسم الرأي العام حول «ماي»، بين من يرى أنها «من بين أسوأ الشخصيات في تاريخ بريطانيا السياسي الحديث»، وبين من يرى أنه «لم يكن لأحد في محلها إدارة أزمة الخروج بصورة أفضل». وحاول بعض الأكاديميين إيضاح أنها لم تكن في الواقع رئيسة وزراء سيئة؛ فأي رئيس وزراء بصرف النظر عن موهبته أو الكاريزما التي يتمتع بها أو تفكيره، لم يكن ليكافح بإصرار من أجل

معالجة التعامل مع البريكست على نحو أفضل منها. وقال «توم كلارك»، من مجلة «بروسبكت»، أنه «من الطبيعي أن يكون موقفها ضعيفًا لأنه كان من المقدر لها أن تتولى مهمة الخروج مهما كانت أخطاؤها وتقديراتها السيئة». كما أكد «داليبور روهاك»، من معهد «أمريكان إنتربرايز»، أنها «تولت رئاسة الوزراء خلال فترة قصيرة».

في حين رأى آخرون، أنه باختلاف المنظور الأيديولوجي أو الولاءات السياسية فإن «ماي»، تُعد نموذجًا لرئيسة الوزراء العاجزة والمُضللة، فهي لم تكن قادرة على السيطرة على حكومتها المنقسمة على نفسها، أو حتى على أعضاء حزبها المحافظ، ما عرقل تمرير التشريعات الحكومية، وقلل من شعبيتها الانتخابية، وأيدوا رؤيتهم بالعديد من الأمثلة على ذلك ومنها:-

أولاً: دعوة ماي إلى انتخابات مبكرة عام ٢٠١٧ نتيجة لانقسام البرلمان، وأملاً في زيادة شعبيتها، وحزبها، وهو ما أتى بنتائج عكسية نجم عنها خسارة المحافظين لـ١٣ مقعدًا، بينما حصد حزب العمل، ٣٠ مقعدًا. ومع وجود ٣١٨ نائبا محافظا يفوقهم عددًا ٣٢٥ من «غير المحافظين»، لم تستحوذ رئيسة الوزراء على الأغلبية المطلقة. وساعدت تلك الحسابات الخاطئة في تزايد الرفض لها بين أعضاء حزبها والمعارضة على حد سواء. وهو ما أيده «توماس رايت»، من معهد «بروكينجز»، بقوله «يُنظر إلى رحيلها على أنها المرحلة الأخيرة من مراحل فقدانها السيطرة التي بدأت في ٨ يونيو ٢٠١٧. عندما أهدرت أغلبيتها البرلمانية في انتخابات مبكرة». وبحسب «فيليب جونستون» في صحيفة «ديلي تلغراف»، فإن «هزيمة ماي تعد أكبر إذلال في التاريخ لرئيس وزراء بريطاني ويجب عليها عدم الاستمرار في منصبها».

ثانيًا: افتقارها إلى السيطرة على حزبها وحكومتها التي شهدت عددا من الاستقالات، بلغ ٢٨ استقالة خلال عامين وثمانية أشهر؛ كأحد التأثيرات الضارة لأدائها في انتخابات عام ٢٠١٧. وهو ما دفع إلى إضعاف قدراتها السياسية، وهو ما أكده «ماثيو دانكونا»، في «صحيفة الجارديان»، من أن «التفاوض على خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي، بمثابة «اختبار لأقوى الحكومات، وفي هذه الحالة نحن أمام أضعف حكومة فهي تفتقر إلى وضوح الهدف والتعاون في توجيه دفة الأمور والقيادة القوية، ما يجعل ماي نفسها في موقف ضعف».

ثالثًا: فشلها في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي؛ نتيجة لتبنيها مواقف عدائية. ويوصف نهجها بالنهج المتسلط للتفاوض من أجل الهروب من ضعفها الملحوظ، وهو ما أوضحه تقرير لمجلة «ذي إيكونوميست»، من أن ماي «بدأت برسم خطوط حمراء والوعد بخوض معارك ضارية على نهج تاتشر مع الاتحاد الأوروبي، بيد أنها فشلت في فهم عدم قدرتها على التفاوض». وفي الواقع كان الاتحاد الأوروبي هو الذي وضع جدول الأعمال، وحدد تسلسل المفاوضات وقام بمعظم الصياغة».

رابعًا: فشلها في التواصل مع نظرائها الأوروبيين، وهو ما يجعلها غير راغبة أو قادرة على التفاوض بفاعلية لحل الأزمة الراهنة. وتؤكد «جيني راسل»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، الأمريكية، أنه «يمكن الجزم أن عدم مقدرة ماي على تطوير أو خلق شبكة ذات ثقل من التحالفات أو الصداقات أو التفاهمات المتبادلة حيال توجهاتها السياسية هو ما دمر كليًا مهام وظيفتها كرئيسة للوزراء وعطل عملية البريكست منذ بداياتها، وصولا إلى المأزق الحالي».

خامسًا: عدم الالتزام بإدارة ملف الخروج في المدة المقررة له، ما دفعها إلى المطالبة بتمديد فترة المفاوضات، الأمر الذي قلل من فاعلية حكومتها، وأفقدها القدرة على التأثير، وجعل تركيزها ينصب على التعامل مع مشروعات القوانين المتعلقة بعملية الخروج من دون أن يكون لديها طموحات تشريعية للتأثير عليها.

سادسا: تراجع ملف السياسة الخارجية لبريطانيا، ولا سيما في وزارتي التجارة والخارجية اللتين ركزتا جهودهما على مساندة عملية الخروج بأي ثمن منذ عام ٢٠١٦. وذكرت صحيفة «الجارديان» أن «المملكة المتحدة أصبحت في موقف تفتقد فيه عدم وجود سياسة خارجية متماسكة في ضوء المفاوضات الدولية المتعلقة بالبريكست والتي استنفدت قوة الحكومة برمتها».

على العموم، وصلت فوضى المشهد السياسي البريطاني إلى ذروتها في ظل المعركة السياسية الدائرة في لندن على خلفية البريكست، ما قد يجبر الحكومة إلى الاحتكام إلى صناديق الاقتراع مجددًا، أو تقديم رئيسة الوزراء استقالتها التي لوحت بها سلفًا، أو اللجوء إلى عمل استفتاء آخر حول ما إذا أراد البريطانيون البقاء في الاتحاد الأوروبي أو المغادرة. ويظل الخيار الأصعب والكارثي، وهو الموصوف بأنه «انتحار وطن»، هو خروج بريطانيا من دون تنسيق أو اتفاق.

٢٠١٩/٤/١٦

تداعيات تصنيف واشنطن الحرس الثوري منظمة إرهابية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في إطار استراتيجية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لعرقلة الدور التخريبي لإيران في منطقة الشرق الأوسط والعالم، أعلن يوم ٨ أبريل إدراج الحرس الثوري الإيراني على قائمة المنظمات الإرهابية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، وتفعيلها يوم ١٦ أبريل ٢٠١٩ .

وعقب الإعلان، قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إن القرار «جاء كرد طبيعي على سياسة إيران الداعمة للإرهاب، معتبرا أن الحرس الثوري منذ تأسيسه يبث الرعب والفوضى، وأنه أسس الإرهاب وقاد عمليات عسكرية ضد القوات الأمريكية في بيروت.«

وفي المقابل، أعلنت إيران أن الولايات المتحدة دولة «راعية للإرهاب»، وصنّفت قادة القوات الأمريكية في غرب آسيا، وكل القوات المنتسبة إليها ضمن الجماعات الإرهابية. وقال المرشد الأعلى آية الله خامنئي، إن الحرس الثوري يمثل «خط الدفاع الأول في مواجهة الأعداء داخل الحدود وخارجها». ووصفه الرئيس حسن روحاني أنه «حامي الثورة الإيرانية .«

فيما تباينت ردود الأفعال العربية والإقليمية، حيث اعتبرته كل من السعودية والإمارات والبحرين واليمن «خطوة مهمة في إطار الضغط على طهران للتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ومحاولة تفكيكها، ويأتي في إطار جهود مكافحة الإرهاب. فيما رأت كل من قطر والعراق وسوريا ولبنان وتركيا أنه خطوة غير مسؤولة ويأتي في سياق الحرب غير المعلنة لواشنطن ضد طهران. وتعليقًا على هذا الأمر أشارت «باربرا سلافين» من «المجلس الأطلسي»، إلى أن «دولا مثل العراق ولبنان وجدت نفسها في ظروف صعبة كونها ليس لديها بديل آخر تتعامل معه سوى الحرس الثوري ولا سيما في ظل اعتمادها الاقتصادي على المشروعات الاستثمارية والتجارية الإيرانية.«

ويُعد «الحرس الثوري» الذي تم تشكيله عام ١٩٧٩ الذراع الإقليمية للنظام الإيراني، كما يمثل مركز الثقل فيه بما يمتلكه من نفوذ كبير على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى أن له العديد من الأنشطة التخريبية في الدول العربية، حيث يتولى «فيلق القدس» إحدى الأذرع الرئيسية له تنفيذ المهام الخارجية، مثل تقديم الأسلحة والتدريب للجماعات المقربة من إيران مثل المليشيات الشيعية في العراق، وحزب الله اللبناني، والحوثيين في اليمن، ويقوم على مبادئ إرهابية متطرفة، لتحقيق أهدافه؛ كالسيطرة على الاقتصاد والأمن، وصولا إلى التوسع والهيمنة خارج الحدود.

ومنذ وصول «ترامب» إلى البيت الأبيض في يناير ٢٠١٧ اتخذ سلسلة من القرارات الموجهة إلى السياسة الإيرانية، والتي بدأت بإدراج وزارة الخزانة الأمريكية «الحرس الثوري» يوم ١٣ أكتوبر ٢٠١٧ على قائمتها للعقوبات، وتبعتها بالخروج من الاتفاق النووي في مايو ٢٠١٨. وإعادة العقوبات الاقتصادية التي كانت قد رفُعِتَ بموجب الاتفاق الذي توصلت إليه إدارة «أوباما» عام ٢٠١٥. فيما تعد إيران إحدى الدول المدرجة منذ عام ١٩٨٤ على لائحة الولايات المتحدة للدول الداعمة للإرهاب. غير أن هذه هي المرة الأولى التي تُدرِج فيه «واشنطن» كيانًا عسكريًّا كاملا في قائمة المنظمات الإرهابية، حيث اقتصرت القرارات السابقة على أشخاص وكيانات تابعة للحرس.

بشكل عام، فإن اتخاذ قرار بتصنيف الجماعات والأفراد إرهابيين يسمح للحكومة الأمريكية بإخضاعهم للقانون المحلي لمكافحة الإرهاب تحت سلطة وزارتي الخارجية والخزانة الأمريكية. ويسمح في المقام الأول للسلطات الأمريكية بمحاربة تمويل الإرهاب من خلال مصادرة الأصول ومنع تدفق الأموال .

كما أن هذا القرار يؤكد حقيقة أن الحرس الثوري هو أداة إيران في تنفيذ حملتها الإرهابية العالمية. وصرحت وكالة «سبوتنيك» الروسية، بأن «تصنيف الحرس الثوري كمنظمة إرهابية خطوة محورية في تحديد أهم مصادر الإرهاب في المنطقة والعالم». وكتب «إيلان برمان» في موقع إذاعة «فردا»، إن «التصعيد الأخير يضع الحرس على قدم المساواة مع الجماعات الإرهابية العالمية، مثل داعش والقاعدة» وحزب الله .

ووفقا لعديد من المحللين، فإن الدافع وراء هذه الخطوة، يأتي لمواجهة التأثير الإقليمي المتزايد لطهران، العنصر الأكثر أهمية في جدول أعمال «ترامب» في منطقة الشرق الأوسط، من خلال ممارسة الضغوط عليها لتعجيزها اقتصاديا وعزلها دبلوماسيا وسياسيا بكل الوسائل المُمكنة من دون اللجوء للحرب، وذلك للحد من قدرتها على تمويل الإرهاب والعمليات العسكرية في المنطقة. وفي هذا الصدد؛ يقول «بورزو دراغي»، من «المجلس الأطلسي» بواشنطن، «إن التصنيف يعطي انطباعًا عن فعل الكثير من دون نشر قوات أو مجموعات حربية». ويعد هذا السيناريو ذا مردودات مجزية بالنسبة إلى ترامب، حيث يسمح بمطاردة إيران من دون انتهاك مبدئه الخاص بزيادة المشاركة الأمريكية في الشرق الأوسط.

فيما يُشير «مايكل روبن» من «معهد إنتربرايز» الأمريكي إلى أن الدافع وراء اتخاذ القرار بعد تأجيله أكثر من عامين، هو ما كُشف عنه مؤخرًا من تورط الحرس في مقتل عشرات الأفراد العسكريين الأمريكيين في العراق خلال الغزو والاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣. وكما نشرت صحيفة «واشنطن بوست» فإن «الحرس مسؤول عن مقتل أكثر من ٦٠٠ جندي أمريكي في العراق على الرغم من اتفاق القادة الإيرانيين والدبلوماسيين الأمريكيين على إبقائه خارج دائرة العراق، ومع ذلك كان يقاتل بشكل غير رسمي وغير معلن وبدعم من المدنيين.«

ووفقا لمراقبين، فإنه من المحتمل أن ينجح القرار في شل قدرة الحرس الاقتصادية المحلية والدولية والتي تُمثل أهمية بالغة لإيران. يقول «حسن محمودي» في صحيفة «أوراسيا برفيو» «لا يُعتبر الحرس الثوري أقوى قوة عسكرية في إيران فحسب، بل إنه يهيمن على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلاد مثل الطاقة، وأعمال البناء، والاتصالات، والإعلام، والتعدين، والإلكترونيات، والسيارات، والبنوك، والطاقة النووية». وفي الوقت الذي يدّعي قادته أن مشاركتهم في الاقتصاد تعود بالنفع على الشعب الإيراني، تبدو الحقيقة أنه يُنفق معظم الإيرادات على النفقات العسكرية داخل وخارج البلاد .«

في حين، يذهب آخرون إلى أن التصنيف سيكون له تأثيرات محدودة، حيث سبق أن جرمت وزارة الخزانة الأمريكية التعاملات التجارية مع الحرس عام ٢٠٠٧. كما حظرت دول غربية أُخرى مثل الاتحاد الأوروبي التعاملات الاقتصادية؛ وهو الأمر الذي يعني أن أمريكا وحلفاءها أسهموا بالفعل في

القضاء على معظم أشكال التعاون الاقتصادية المشروعة معه. تقول «إليزابيث روزنبرغ» المستشارة السابقة بوزارة الخزانة الأمريكية إن «الاقتصاد الإيراني لن يُصاب بالشلل جراء العقوبات الأمريكية لأنها لم تأت بجديد؛ إذ يخضع الحرس بالفعل لعقوبات أمريكية». وعلى العكس، يؤكد «ديفيد إغناتيوس» في صحيفة «واشنطن بوست» أن «التصنيف يمنح فيلق القدس، سيطرة أكبر على الاقتصاد الإيراني». ويشير إلى ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي «مايك بومبيو» يوم٨أبريل. من أن «قادة الحرس هم أسياد فن الخداع والفساد على مستوى البلاد، وأن التاريخ أثبت أنهم دائما ما يجدون طرقا غير قانونية للتهرب من العقوبات والضغوط.«

ومع ذلك، يبدو أن إيران ستعاني على المدى الطويل من الوضع الجديد، خاصة في ضوء أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران بعد الانسحاب من الاتفاق النووي، قد أضرت طهران بشدة، حيث انخفضت صادرات النفط الإيراني من ٢,٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٨ إلى نحو ١,٢٥ مليون برميل في فبراير ٢٠١٩. كما توقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الإيراني بنسبة ٦٪ عام٢٠١٩. بعد انخفاضه بنسبة ٣,٩٪ عام ٢٠١٨. وأن يبلغ التضخم نحو ٤٧,٥٪. ووفقًا لمنظمة «مشروع مكافحة التطرف» فإن الشركات المرتبطة بالحرس الثوري تسيطر على ما يصل إلى٢٠٪ من الاقتصاد الإيراني. وبالنظر إلى مدى انخراطها في الاقتصاد المحلي؛ فإن هذه العقوبات التي يغلب عليها الطابع الشمولي، تضمن تقريبًا منع تجارة واستثمار البلاد في المستقبل مع البنوك، والشركات والمؤسسات الدولية .

وبخلاف الآثار الاقتصادية، من المتوقع أن تكون التأثيرات الأمنية أكثر إلحاحًا. ويفرض إدراج الحرس الثوري على قائمة المنظمات الإرهابية قيودًا على تحركات أعضائه ممن يسعون للسفر إلى الولايات المتحدة. علاوة على أن أي شخص يتبين أنه قد قدم له عن قصد الدعم المادي أو أي موارد سيجري تتبعه من قبل وزارة الخارجية وملاحقته كمجرم. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تجنيب الولايات المتحدة التعرض لأي هجمات مُحتملة يشنها عناصره في الوقت الحالي، سواء من يعملون بمفردهم أو بتعليمات إيرانية.

وبالنظر، إلى أن مثل هذا الهجوم لم يحدث قط، ولا من المرجح أن يحدث، فإن احتمالية وقوع حوادث أو مواجهة مباشرة يبقى ضئيلا. لكن يبقى الأهم هو التصعيد المحتمل ضد الأفراد والشركات التابعة لواشنطن في الشرق الأوسط. وبالفعل، وعدت طهران باتخاذ تدابير انتقامية ضد القرار. وهو ما اتضح في تصويت البرلمان على إدراج «القيادة المركزية الأمريكية» على قائمة الإرهاب. وكان «محمد علي جعفري، قائد الحرس الثوري الإيراني قد هدد يوم٧ أبريل بأن المنطقة ستفقد «السلام والهدوء»؛ في

حال تم وضع الحرس على قوائم الإرهاب»، ما يشير إلى إمكانية قيامه بشن هجمات انتقامية ضد الأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط.

يقول «ماثيو ليفيت»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، إن «تصنيف الحرس بجميع أجنحته، وكياناته وليس فيلق القدس فقط، كمنظمة إرهابية يعزز احتمالات قيامه بهجمات إرهابية أو عسكرية». ونظرًا إلى تمركز أفراد أمريكيين في مختلف الدول التي تتمتع فيها إيران بنفوذ، مثل العراق وسوريا ولبنان، فإنها معرضة بدرجة كبيرة للهجوم. وحتى لو لم يحدث ذلك، فهناك عدد كبير من التدابير العدائية الأخرى التي يمكن أن يتخذها. ويشير «مايكل آيزنشتات» من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، «إن احتجاز مواطنين أمريكيين كما حدث سابقًا، أو إجراء سلسلة من تجارب الصواريخ، أو تجدد مضايقة السفن الأمريكية في الخليج هي الخيارات قليلة الخطورة التي يُمكن أن تُقدم عليها إيران ردا على هذه الخطوة .«

في حين، يتفق معظم المحللين على أن توقع شكل من أشكال الرد العنيف ضد أمريكا يبدو أمرا غير متوقع. في ضوء اعتراف إيران بافتقارها إلى القدرة على مواجهة الولايات المتحدة في حرب تقليدية. وفي هذا الصدد، يوضح «أليكس فاتانكا» من «معهد الشرق الأوسط»، أن «الإيرانيين لا يرون «التصنيف» مؤشرًا على نشوء مواجهة عسكرية محتملة بين طهران وواشنطن». كما أن الإيرانيين لن ينتهجوا هذا الاتجاه إلا إذا اقتنعوا أن واشنطن تستعد للانخراط عسكريًا في مواجهة ضدهم. وبناء عليه، فمن المرجح أن تكتفي إيران باعتقال عدد من المواطنين الأمريكيين أو القيام بتجارب صاروخية فحسب .

ولعل التأثير الأساسي لهذا القرار، هو أنه جعل من الصعب للغاية على الولايات المتحدة إعادة إيران إلى المجتمع الدولي والنظام المالي العالمي في أي وقت مُستقبلاً في حال ما تغيرت الظروف السياسية. واعتبرت «إميلي هوثورن» في شبكة «CNBC» الأمريكية، أن خطوة ترامب «ستجعل المفاوضات المستقبلية مع إيران «أكثر صعوبة» في ظل أي حكومة أمريكية مستقبلية، إذا أرادت التفاوض معها، فسيتعين عليها إخراج الحرس الثوري من قائمة الإرهاب، وإلا فإنهم يتفاوضون عمليا مع منظمة إرهابية.«

على العموم، تؤكد هذه الخطوة حقيقة أن إيران ليست فقط دولة مموِّلة للإرهاب، بل تستخدمه كأداة حكم، حيث يتم قمع الإيرانيين في الداخل، ويمارس الإرهاب في الخارج، فلا يوجد تنظيم إرهابي أو عملية إرهابية وقعت في العالم إلا ولخلايا الحرس الثوري علاقة بها، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ ما يجعل هناك ضرورة لحشد الإجماع الدولي على اتخاذ خطوات مماثلة، فالنظام الإيراني وأتباعه كان وما زال مصدرا للإرهاب في العالم .

٢٠١٩/٤/١٨

إيران والتوسع غربًا.. مطامع وتحديات

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تعد روسيا وإيران أكبر الداعمين لنظام بشار الأسد، وأصبح الوجود الروسي والإيراني في سوريا جزءًا أساسيًّا في الأزمة السورية، كما أنه يعقد الخروج من هذه الأزمة، إلا أن هذا الوجود المزدوج، فيه من المنافسة أكثر ما فيه من التنسيق، فروسيا لم تدخل سوريا من أجل بشار الأسد، أو محبة في الشعب السوري، أو لإنقاذ النظام السوري، كذلك الأمر بالنسبة إلى إيران.

وإذا كان من تقاليد السياسة الخارجية الروسية، التي تعلمها دارسو العلوم السياسية، حتى في فترة روسيا القيصرية، الحرص على الوصول إلى المياه الدافئة، كما كان هذا الحرص أحد ميادين الحرب الباردة بين روسيا السوفيتية والغرب، فإن روسيا بعد أن أصبح لها موطئ قدم على البحر المتوسط، من خلال قواعدها في الموانئ السورية، تحرص على ألا يحدث تطور في هذه الأزمة يُفضي إلى إبعادها من هذا الوجود.

أما إيران فقد وجدت في الأزمة السورية فرصة لتنفيذ مشروعها التوسعي، الذي عبّرت عنه بعد قيام ثورتها في ١٩٧٩ بتصدير الثورة، فوجدت فرصتها على أثر الفوضى، التي أحدثتها ثورات الربيع العربي، والذي لم تكن إيران بالقطع بعيدة عنه، بل كانت تقدم له وقوده، وذلك بالوجود إلى جانب النظام، وجر حزب الله اللبناني الذي تدعمه بالمال والسلاح والتدريب معها، وأصبح الوجود الإيراني في سوريا رقمًا صعبًا، ليس فقط على النظام السوري نفسه، ولكن على روسيا أيضًا التي يُفترض أنها حليفة لإيران في برنامجها النووي، وفي المسرح السوري.

وقد تصاعد هذا الرقم الإيراني في سوريا حتى بلغ حد التنافس في ميادين تعتبرها موسكو خطًّا أحمر، أبرزها وجود قواعدها على المتوسط، ففي تطورات العلاقة بين دمشق وطهران، ظهر الاتفاق الذي عقده البلدان، الذي أعطى طهران لأول مرة موطئ قدم على المتوسط بالقرب من القواعد الروسية، فقد طلبت إيران من سوريا أن تعطيها حق إدارة محطة حاويات مرفأ اللاذقية مقابل الديون الواقعة على النظام السوري والمستحقة لطهران، علمًا أن تشغيل مرفأ اللاذقية في الوقت الحالي يتم بموجب عقد بين الحكومة ومؤسسة سوريا القابضة، التي تضم عددًا من رجال الأعمال السوريين وشركة فرنسية، وقد طلبت الحكومة السورية من هذه المؤسسة كتابة في ٢٥ فبراير الماضي تمكين الطرف الإيراني ابتداء من الخريف المقبل من محطة الحاويات.

ولم تكن هذه الميزة الاستراتيجية التي أعطتها دمشق لطهران هي الوحيدة، فمن خلال اللجنة المشتركة السورية الإيرانية تأتي إيران في مقدمة الدول المدعوة إلى إعادة إعمار سوريا، ما يعني جرعة إنعاش قوية للاقتصاد الإيراني، بل إنها جرعة كفيلة بتشغيل هذا الاقتصاد لسنوات، وفي الاجتماع الأخير

لهذه اللجنة في مستهل هذا العام تم التوقيع على تسع مذكرات تفاهم في عدة مجالات، شملت السكك الحديدية، وبناء المنازل، والاستثمار، ومكافحة تمويل الإرهاب، وغسل الأموال إضافة إلى التعليم والثقافة، وهو ما يقنن وعود الحكومة السورية لطهران والشركات الإيرانية العامة والخاصة بشأن الاستثمار وإعادة الإعمار.

أكد ذلك الرئيس السوري بشار الأسد أثناء زيارته لطهران في فبراير الماضي، وهي أول زيارة من نوعها في ٨ سنوات، وأكدت هذه الزيارة الاتفاقات التي كان الجانبان قد وقّعاها في ٢٠١٧ أثناء زيارة رئيس الوزراء السوري إلى طهران، وفي مقدمتها منح امتياز مدة ٩٩ عامًا للشركات الإيرانية للاستثمار في حقول الفوسفات السورية قرب مدينة تدمر، ومن المعلوم أن سوريا تمتلك أكبر احتياطي فوسفات في العالم، ويقدر هذا الاحتياطي بـ١,٨ مليار طن، وإذ استثار هذا التحرك روسيا، فقد يدفع الحكومة السورية إلى بحث إمكانية أن يتم هذا الاستثمار بالشراكة بين شركات روسية وإيرانية.

أما الاتفاق الثاني فقد كان يقضي باستحواذ شركة إيرانية مدعومة من الحرس الثوري الإيراني على التشغيل الثالث للهاتف النقال، وفي اتفاق ثالث تسعى إيران للحصول على حق الاستثمار الزراعي في مساحة خمسة آلاف هكتار، والاستثمار النفطي في ألف هكتار أخرى لإنشاء مرافئ للنفط والغاز على المتوسط، اعترضت عليه روسيا لوقوعه بين بانياس واللاذقية، واستمرت إيران في مساعيها لتحويل ميناء طرطوس إلى قاعدة عسكرية.

إيران تسعى إذن إلى شق طريق مد نفوذها من طهران شرقًا إلى المتوسط غربًا، مارًّا ببغداد ودمشق، وهذا التوسع على الأرض السورية يدعمه ما تقدمه إيران من مساعدات مالية لدمشق، لم يكن آخرها خط الائتمان الذي فتحته طهران لدمشق في ٢٠١٧ والبالغ مليار دولار، ولا خطوط الائتمان التي فتحتها من ٢٠١٣. وبلغت أكثر من ٦,٦ مليارات دولار، ولا صادرات النفط الإيرانية التي قدمتها طهران لسوريا، حين كانت حقول النفط السورية واقعة تحت سيطرة داعش.

ولقد استثار الوجود الإيراني على الأراضي السورية ردود الفعل الإسرائيلية، ما يهدد بتحويل سوريا إلى ساحة صراع مسلح إيراني إسرائيلي، تجلى ذلك في تحركات رئيس الوزراء الإسرائيلي لدى الرئيس الروسي واتصالاته المكثفة به، وكذلك إعلان الرئيس الأمريكي ترامب سيادة إسرائيل على الجولان، وشروع إسرائيل المباشر في التوسع الاستيطاني في هذه الأرض السورية المغتصبة، ما زاد الأزمة السورية تعقيدًا، وبات خروج القوات الأجنبية من سوريا أحد أهم متطلبات الحل، الأمر الذي أصبح مرفوضًا من إيران وروسيا في ضوء صراع المصالح الدائر بينهما، ويدفع ثمنه التراب السوري والسيادة السورية.

ومن خلال نفس المشروع التوسعي الإيراني، يأتي تطور نوعي آخر للوجود الإيراني في لبنان، فلم يعد هذا الوجود قاصرًا على حزب الله اللبناني، المدعوم ماليًّا وعسكريًّا من إيران، والذي يمثل رقمًا صعبًا

في مجمل السياسة اللبنانية، باتت صعوبته في كثير من مجالاتها، بل امتد إلى الضغط على لبنان بالنازحين من سوريا من ناحية، وغض الطرف عن خروج المنظمات الإرهابية من سوريا إلى لبنان من ناحية ثانية، ثم ما تناقلته وكالات الأنباء مؤخرًا من ناحية ثالثة بشأن ضلوع إيران في إنشاء مصنع للصواريخ الدقيقة على الأراضي اللبنانية، بالتعاون مع حزب الله، الأمر الذي نقله نتنياهو إلى وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، أثناء زيارته الأخيرة إلى إسرائيل، قبل أن يتوجه إلى بيروت، وإيران بهذا المعنى تعمّق نفوذها في لبنان، ولا تلقي بالاً لأصوات المعارضة، سواء في الحكومة اللبنانية أو خارجها، ولا لتبعات هذه التصرفات، في جعل لبنان هو الآخر ساحة صراع عسكري إيراني إسرائيلي، وهو بعد لم يحل مشاكله الحدودية مع إسرائيل سواء في البر أو البحر.

إذن تسعى إيران من خلال تطوير وجودها غربًا، إلى أن تكون الفاعل الميداني الخارجي الوحيد، بامتداد خط طهران بغداد دمشق المتوسط، وصاحبة النفوذ السياسي الأكبر فيه، وأن يكون التوازن في المشهد الجيوسياسي مائلاً لصالحها على طول هذا الخط، مع محدودية القوات الوطنية في كل البلدان العربية الواقعة عليه، بل واعتماد هذه القوات الوطنية عليها تسليحًا وتدريبًا وقيادة وخدمات لوجستية، فضلاً عن هشاشة أوضاعها الاقتصادية، والدمار الذي لحق ببنيتها الاجتماعية، التي باتت تضم شرائح متناحرة من الصعب أن يحدث التوافق بينها في الأمد القصير، حيث أصبحت ثارات الدم أحد أهم مكونات علاقاتها، مع الحرص في نفس الوقت على ألا يتحول هذا الوضع إلى انقسام هذه البلاد إلى كانتونات سياسية.

وقد كانت روسيا تنظر إلى هذا التمدد الإيراني من خلال مصالحها مع طهران، إلا أن التطور الجديد في هذا التمدد بات يهدد المصالح الروسية نفسها، بل ويحرج روسيا في إدارتها لملف الشرق الأوسط، لهذا ذهب نتنياهو إلى موسكو، ولهذا أيضًا كانت الضربات الإسرائيلية على الأرض السورية، ولكن إيران التي تتحرك بعقلية براجماتية يعنيها في هذه المرحلة المهمة من تطور برنامجها النووي، ألا يصل غضب روسيا منها إلى الحد الذي يؤثر على مساعدة روسيا لها في هذا البرنامج، وفي نفس الوقت تحقيق اكتمال هلالها الشيعي، وفيه تعد سوريا ولبنان ركيزتين، بعد أن استقر وضعها في العراق بخدمة مباشرة من الإدارة الأمريكية منذ ٢٠٠٣.

عموما، لا يخدم التوسع الإيراني غربًا فقط المشروع الإقليمي الإيراني، ولكنه يخدم مصالح إيران الاقتصادية بامتداد هذا المشروع، فإيران بحسب تقرير هيئة الاستثمار السورية تحتل المرتبة الأولى في مشاريع الاستثمار المباشر الأجنبية في سوريا، وحرصت على أن تكون هذه الاستثمارات خادمة لوجودها في سوريا، فكان على رأس هذه الاستثمارات شراء العقارات، سواء من المناقصات الحكومية، أو شراء الأحياء السكنية المدمرة لإعادة إعمارها، أو إجبار سكان مناطق معينة أو إغرائهم لترك مساكنهم مقابل

مبالغ مالية، إضافة إلى الاستثمارات الإيرانية في البنية التحتية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، والاستثمارات النفطية، وقبل كل ذلك حرص إيران على الوجود على المتوسط، وتعزيز طريق طهران بغداد دمشق المتوسط، كي يخدم مشروعها الاستراتيجي للتجارة مع السوق العالمي عبر المتوسط، والذي يشكل بديلاً استراتيجيا رئيسيًّا لمضيق هرمز، الذي قد يتعرض في وقت ما للإغلاق.

وختاما، يبدو أن التوسع الإيراني غربًا يضع الاستقرار الإقليمي على المحك، ويهدد مباشرة أمن الخليج، فضلاً عما يحمله من تهديد للأمن القومي العربي قاطبة، إذ يجعل سيادة بعض الدول العربية، سيادة شكلية مرهونة بالنفوذ الإيراني الوطيد، لذا لم يكن غريبًا أن تكون كلمة العاهل السعودي أمام قمة تونس العربية قبل أيام، ضد هذا التمدد للنفوذ الإيراني، وضد سلوك إيران العدواني، وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية، ودعم شبكات التطرف والإرهاب والصراعات الدينية والمذهبية التي تجنّد فيها إيران عملاء لها تدعمهم عسكريًّا وماليًّا، كما هو حادث في دعمها للحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان، وهي تصرفات تستوجب استنكار المجتمع الدولي وتحركه للحيلولة دون آثارها السلبية.

٢٠١٩/٤/١٩

استقرار السودان.. ضرورة عربية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

دائما ما يحظى السودان باهتمام كل القوى الإقليمية والدولية، خاصة الدول العربية التي أكدت دعمها ومساندتها له؛ لتجاوز ضائقته الاقتصادية التي يعيشها حاليا، وأدت إلى اندلاع الاحتجاجات به. وأكدت هذه الدول عبر زيارات واتصالات وبيانات وقوفها معه واستعدادها لتقديم كل الدعم لمساعدته على تجاوز محنته، كما أكدت حرصها على استقراره وتعزيز أمنه؛ باعتبار أن أمنه من أمن الدول العربية. ومن ثمّ، لم يكن غريبًا أن تبادر المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات ومصر، بتقديم المساعدات الإنسانية، وإعلان دعم خيارات الشعب السوداني ومسعاه لرسم خريطة المستقبل.

ويشهد السودان منذ أربعة أشهر تقريبًا، موجة احتجاجية، كانت الأوضاع الاقتصادية السبب المباشر في إشعالها، وأخذت هذه الموجة في التصاعد حتى أعلن وزير الدفاع السوداني يوم ١١ أبريل ٢٠١٩ إزاحة البشير وتولي المجلس العسكري الانتقالي حكم البلاد. وإذا كانت فترة الأربعة أشهر الماضية قد زادت الأوضاع الاقتصادية المتردية سوءًا، فإن سرعة تحقيق الاستقرار والسيطرة على الأمور هي المفتاح الأول لإمكان معالجة هذا الأمر، اعتمادًا على عمق السودان العربي. وفي المقابل، فإن التردي إلى حالة الفوضى من شأنه تهديد هذا العمق العربي، وإحداث المزيد من التفكيك لهذا القطر، بعد أن راح عنه جنوبه الثري بموارده الطبيعية.

وتسعى قوى كثيرة لإحداث الفوضى في السودان، مثل القاعدة وداعش، وإيران، وجماعات الإسلام السياسي العديدة، استنادًا إلى تاريخ طويل من نفاذها إلى هذا القطر والتوطن فيه اعتمادًا على اتساعه والانطلاق منه لممارسة نشاطها الخارجي، وخاصة في مصر وليبيا واليمن، وهو ما يعرض أمن هذه الدول للخطر، ويفتح مساحة كبيرة لتمدد جماعات الإرهاب، ويعزز النشاط الإيراني عبر الحوثيين ليس في اليمن فقط، ولكن بمد هذا النشاط إلى السودان.

وحتى ينتعش السودان اقتصاديًا ويخرج من أزمته التي أطلقت الموجة الاحتجاجية، يحتاج إلى المزيد من الاستثمارات العربية، وهذه الاستثمارات حتى تتحقق في حاجة إلى فسحة استقرار، وهي تعرف وجهتها تمامًا وعلى رأسها القطاع الزراعي. وكل البلدان العربية الراغبة في هذا الاستثمار لديها إشكالية الأمن الغذائي، في حين أن السودان لديه الموارد التي تحل هذه الإشكالية غير أن تاريخا طويلا من الاحتراب الأهلي وعدم الاستقرار عطل قدوم هذه الاستثمارات، وظلت عبارة «السودان سلة غذاء الوطن العربي» تتناولها الأقلام فقط من دون أن تجد ترجمة على أرض الواقع.

ويمتلك السودان مساحة قابلة للزراعة هي الأكبر على مستوى الوطن العربي، تبلغ نحو ١٧٥ مليون فدان، إلى جانب مساحة غابات تبلغ ٥٧ مليون فدان، وتقدر مساحة المراعي الطبيعية بـ ١١٨ مليون فدان، ترعى فيها أكثر من ١٠٢ مليون رأس ماشية. ومنذ استقلاله عام ١٩٥٦ لم تجد هذه الثروات التي يحتاج إليها الوطن العربي والذي يعاني حالة انكشاف في أمنه الغذائي طريقها للاستثمار عربيا، رغم المحاولات.

ومع غياب الاستثمار أو قلته لجأ السودان إلى معالجة إشكاليات قصور الموارد المالية المتاحة عن طريق الاستدانة الخارجية، حتى بلغت هذه الديون في عام ٢٠١٨ قرابة ٥٦ مليار دولار، وزاد من هذه الإشكاليات، وضعه على قائمة الدول الراعية للإرهاب منذ ١٩٩٣. وفرض عقوبات اقتصادية عليه منذ عام ١٩٩٧، والتي كان من شأنها امتناع المصارف العالمية عن التعامل معه، وحرمان مصارفه من استقبال أو إرسال أي تحويلات. وظلت هذه العقوبات حتى عام ٢٠١٨ حين رفعتها واشنطن، ولكن القرار لم يشمل الرفع من قائمة الدول الراعية للإرهاب، فيما عزز انفصال جنوبه عام ٢٠١١ من الأزمة الاقتصادية، إذ حرم من نحو ٧٥٪ من موارده النفطية و٨٠٪ من موارد النقد الأجنبي، و٥٠٪ من إيراداته العامة.

ولعل الإدراك العربي لأهمية السودان في تحقيق الأمن الغذائي، كان وراء إنشاء «المنظمة العربية للتنمية الزراعية» عام١٩٧٠ واتخاذها الخرطوم مقرًا لها، والتي بدأت عملها عام ١٩٧٢. وعام ١٩٨٠ أصبحت كل الدول العربية أعضاء بها. ولكن الحروب الأهلية التي شهدها منذ ١٩٥٥ وحتى توقيع «اتفاقية نيفاشا للسلام» عام ٢٠٠٥. التي قضت باقتسام السلطة والثروة بين حكومة رئيس السودان «عمر

البشير» وقائد قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان «جون قرنق»، عطلت فاعلية هذه المنظمة في استقدام الاستثمارات العربية لتحقيق أهدافها. وبعد انفصال الجنوب أخذت الحركات الانفصالية تنشط في مناطق أخرى خاصة دارفور، ووجدت من يساعدها من الخارج، وهو الأمر الذي خلق بيئة غير مستقرة سياسيا وأمنيا، كان من الصعب الاستثمار فيها، خاصة مع استمرار العقوبات الاقتصادية.

وحين أخذت الأمور تهدأ نسبيا عام ٢٠١٣. وفي إطار الترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية؛ أصدرت الحكومة قانون الاستثمار ودليلاً بالإجراءات الخاصة به. وطبقًا لتقرير «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات»، احتل السودان المرتبة الخامسة عربيا من حيث الاستثمارات الواردة إلى البلاد العربية، وأصبحت السعودية صاحبة أكبر الاستثمارات الزراعية، وكان أبرز مشروعاتها شركة سكر كنانة. وفي عام ٢٠١٨ أطلقت السعودية والسودان مشروع شراكة جديدة في المجال الزراعي، لتحقيق مبادرة الأمن الغذائي العربي، التي يعول عليها كثير من الدول العربية في تخفيض فاتورة وارداتها الغذائية، كما يعول عليها السودان لاستغلال موارده الزراعية التي لا يزيد المستغل منها على ٢٠٪. واقترن إطلاق هذه الشراكة بإعادة جدولة الديون السودانية المستحقة للصندوق السعودي مدة ٤٠ عاما. وفي عام ٢٠١٩ قدرت الاستثمارات السعودية في السودان بأكثر من ١٢ مليار دولار، ويقود هذه الاستثمارات مجلس أعمال مشترك من اتحاد أعمال السودان والغرفة الوطنية التجارية السعودية.

أما الاستثمارات الإماراتية، فقد توجهت إلى مجالات القمح والأعلاف. وفي عام ٢٠١٨ ارتفع حجمها إلى أكثر من ٢٨ مليار درهم، فيما تعمل ١٧ شركة إماراتية في القطاعات الاقتصادية المتنوعة. ويعتبر «صندوق أبوظبي» من أكبر المؤسسات تمويلاً للمشروعات التنموية في السودان بإجمالي تمويلات تقدر بـ٧,٣ مليارات درهم، في ١٧ مشروعًا تشمل أكثر القطاعات حيوية وتأثيرًا بما فيها الصناعة والري والنقل والمواصلات. وقام الصندوق بدعم الاحتياطي النقدي للبنك المركزي من خلال إيداع نحو ٥ مليارات درهم. وإلى جانب دعم ميزان المدفوعات، ركز على تمويل المشروعات ذات التأثير الشامل والتي يمتد أثرها ليشمل قطاعات، مثل مشروعات السدود لإنتاج الطاقة الكهربائية وتوفير مياه الري، ومطار الخرطوم، وشبكة السكك الحديدية. هذا في الوقت الذي تقوم فيه شركة بترول أبوظبي الوطنية منذ ٢٠١٧ بتزويد السودان بكميات من وقود الديزل لتلبية احتياجاته بقيمة بلغت نحو ٣,٢ مليارات درهم، في حين تجاوزت استثمارات القطاع الخاص الإماراتي ١٨ مليار درهم من خلال ١٧ شركة إماراتية نشطت في مجالات الزراعة والسياحة والطيران والنفط والغاز.

أما مملكة البحرين، فقد وقعت في فبراير ٢٠١٥ اتفاقية مع السودان بشأن مشروع «خيرات البحرين» بالولاية الشمالية في إطار التعاون الثنائي بين البلدين في مجال الأمن الغذائي. ويقام هذا المشروع على مساحة ١٠٠ ألف فدان (٤٢ ألف هكتار)، تتسع لعدد من المشاريع الزراعية لسد حاجة السوق المحلي

البحريني والتصدير. وقامت المملكة بدراسة جدوى المشروع بالتعاون مع بنك التنمية الإسلامي، وشجعت القطاع الخاص للدخول كشريك استراتيجي في التنمية. وفي ديسمبر ٢٠١٨ أعلنت شركة «ممتلكات البحرين القابضة» أن المملكة ستبدأ جني ثمار هذا المشروع، اعتبارًا من ٢٠١٩ بما يسهم في تعزيز منظومة الأمن الغذائي في مجالي الثروة الزراعية والحيوانية. ويعد مشروع «خيرات البحرين» أول استثمار زراعي لشركة «ممتلكات البحرين» خارج المملكة.

وكان وزير الاستثمار السوداني «مبارك الفاضل المهدي» قد أعلن، في نوفمبر ٢٠١٧ لدى مشاركته في المنتدى الإفريقي للأعمال الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة دبي، حاجة العلاقات الاستثمارية بين مصر والسودان إلى دفعة كبيرة، مؤكدا أن هناك نحو ١٠٠ مليون فدان بالسودان جاهزة أمام المستثمرين المصريين بما يحقق الاكتفاء الذاتي لمصر أكبر البلاد العربية سكانًا في الكثير من المحاصيل الزراعية. ووفقا لتقرير حكومي مصري، تبلغ حجم الاستثمارات المصرية في السودان ١٠,١ مليارات دولار في ٢٠١٦. تتوزع على ٢٢٩ مشروعا، منها ١٢٢ مشروعا صناعيا و٩٠ مشروعا خدميا و١٧ مشروعا زراعيا.

ومن هنا، نقرأ التصريحات التي صدرت مؤخرًا عن الدول الأربع؛ «السعودية والبحرين والإمارات ومصر»، والتي سارعت بإعلان تضامنها مع الشعب السوداني ورحبت بتسلم الفريق أول عبدالفتاح البرهان رئاسة المجلس العسكري الانتقالي في خطوة تجسد تطلعات الشعب للأمن والاستقرار والتنمية، والخطوات التي اتخذها المجلس للمحافظة على الأرواح والممتلكات، ودعوتها للقوى السياسية والشعبية والمهنية والمؤسسة العسكرية إلى الحفاظ على المؤسسات الشرعية وتحقيق الانتقال السلمي للسلطة والحفاظ على الوحدة الوطنية.

وفي الأخير، إذا كانت مصر تعتبر المساس باستقرار السودان خطا أحمر لأن غياب هذا الاستقرار يصب مباشرة في تهديد أمنها؛ فإن غياب هذا الاستقرار يغري بمد نشاط الجماعات المدعومة إيرانيا في اليمن إلى السودان، كما يغري بتمدد الجماعات الإرهابية في ليبيا إلى السودان، ومن ثم مضاعفة التأزم الحاصل في كل من اليمن وليبيا، واستمرار تهديد الإرهاب للأمن القومي العربي. وبالنظر إلى موقعه الاستراتيجي في القرن الإفريقي، وفي ضوء أن العلاقة بين الخرطوم والدول العربية محورية وذات طبيعة تكاملية، فإن استقرار السودان وأمنه يعتبر امتدادا لأمن الدول العربية، ما يستوجب دعمه ومساندته.

على العموم، إذا كانت دول الخليج تحتل رأس قائمة المستثمرين في السودان بهدف تحقيق الأمن الغذائي، فإن أهميتها تكمن أساسًا في دعم استقرار السودان، باعتبار ذلك ضرورة أمنية عربية. فالسودان الذي يجاور اليمن عبر البحر، ويجاور مصر وليبيا برًا، إن لم يتحقق له الاستقرار سيكون مصدرًا لتهديد أمن هذه البلاد؛ ولهذا، فإن متابعة تطور الأحوال السياسية والاقتصادية فيه لا تعد شأنًا سودانيًّا خالصًا، ولكنها شأن الأمن القومي العربي في الأساس.

٢٠١٩/٤/٢٣

تداعيات التحولات السياسية في الجزائر والسودان

مركز الخليج للدراسات
الإستراتيجية

تعدّدت التحليلات السياسية حول الحراك الشعبي في الجزائر ضد إعادة انتخاب الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة لولاية خامسة، وفي السودان ضد الرئيس عمر البشير، والذي نتج عنهما تنحية القائدين؛ بين من يرى أنهما نموذجان يمثلان انعكاسا للاضطرابات التي وقعت عام ٢٠١١. فيما يُسمى بـ«الربيع العربي»، وبين من يرى تفرد التجربتين .

وكان أول من أُسقط هو الرئيس الجزائري، في الثاني من أبريل، بعد تصاعد الضغوط الشعبية لإنهاء فترة حُكمه التي امتدت إلى ما يقرُب من عشرين عامًا، وسُرعان ما تبعه الرئيس السوداني، في الحادي عشر من أبريل، والموجود بالحكم منذ عام ١٩٨٩. وكانت الاحتجاجات قد بدأت في السودان في ديسمبر٢٠١٨. تعبيرًا عن تدهور الظروف الاقتصادية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وانخفاض الأجور، كما بدأت في الجزائر منذ فبراير٢٠١٩. على خلفيات سياسية ضد إعادة انتخاب الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة لولاية خامسة .

وعلى عكس ما جرى عام ٢٠١١. وقفت القوى الغربية موقفا حذرا. وفي هذا الصدد، يقول «جورج فهمي»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، «حملت تطورات الأحداث في العراق وسوريا وليبيا واليمن، القوى الخارجية على مراجعة سياستها، حيث لم تدعم أي منها تلك الأحداث مثلما الحال في ٢٠١١». وكانت الإدارات الأمريكية قد انتهجت منذ كلينتون التبشير بالليبرالية العالمية، إلى جورج بوش الابن الذي تبنى خط التدخل الخارجي لفرض مشروع (الشرق الأوسط الكبير) إلى أوباما ورعايته للربيع العربي .

وعليه، حاول العديد من المحللين ربط الأحداث التي وقعت في الدولتين، بما حدث عام ٢٠١١. بما يُسمى «الربيع العربي»، في محاولة للتأكيد أنها تمثل الفصل الثاني من تلك الثورات والتقلبات. يقول «جورج فهمي» أيضًا إن «الاحتجاجات في كلتا الدولتين أعادت ذكريات الاحتجاجات التي اجتاحت الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام ٢٠١١. ما يدفعنا إلى القول إنها الموجة الثانية منها». وقالت صحيفة «نيويورك تايمز»، إنه «بعد أن تلاشت آمال الربيع العربي ٢٠١١ في التغيير، فإن المشاهد القادمة من السودان والجزائر تؤكد أنه يتجدد». ونشرت صحيفة «التايمز»، أن «رحيل رئيسي السودان والجزائر قد يفتح الطريق إلى الإصلاحات التي طال انتظارها». وتساءل «إيشان ثارور» في صحيفة «واشنطن بوست»، «هل هناك ربيع عربي جديد في الطريق؟». وأكد «مارك لينش» بنفس الصحيفة، أن

«التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه كل الأنظمة في الشرق الأوسط تقريبا اليوم أسوأ من حيث حجمها عما كانت عليه عام ٢٠١١. وهو الأمر الذي جعل من الاحتجاجات تنتشر كالعدوى.«

ولعل كل التحليلات التي تقرأ المشهد على أنه موجات جديدة لما سُمي الربيع العربي، قائمة على تشابه الصورة بين المرحلتين فقط، حيث لا يمكن الربط بينهما من دون الأخذ بعين الاعتبار ما حدث بين الزمنين. ولا شك أن الكثير قد حل بالعالم العربي خلال السنوات الثماني الماضية، وعلى رأسها الأزمة السورية، وانقلاب الحوثيين في اليمن، والحرب التي تبعته، وتوسع النفوذ الإيراني السلبي في المنطقة، وتراجع فرص قيام الدولة الفلسطينية، بسبب السياسات الإسرائيلية والأمريكية المكرسة للاحتلال، فضلا عن ظاهرة «داعش» والدمار الذي جلبه التنظيم الإرهابي للمنطقة وهو ما أدرك الشارع العربي معه أن هذه الأحداث لم تكن حقيقية ولا واقعية، لا على مستوى القوى التي أفرزتها ولا على مستوى المآلات التي انتهت إليها.

بشكل عام، كان المحرك لأحداث عام ٢٠١١ هو القوى الخارجية، فيما لم تحمل سقفًا ولا إطارًا لمشروعها ولا تصورًا واضحًا لما تريد أن تكون عليه، لأنها لم تكن داخلية خالصة؛ ما جعل من الصعب إعادة انتهاج هذا السيناريو مرة أخرى .

وتبعًا لذلك، فإنه لا توجد هناك احتمالية لحدوث أمر مماثل في الجزائر والسودان؛ ذلك أن المتظاهرين في كلتا الدولتين لم يحتشدوا من خلال جماعات منظمة أو مسلحة تسليحًا جيدًا. وكما أوضحت مجلة «ذي إيكونوميست»، «أصبحت المعارضة الرسمية السودانية أقل انقسامًا عما كانت عليه في السابق، لكنها لا تمتلك قائدًا صريحاً حتى الآن». وينطبق الشيء نفسه على الجزائر التي توجد فيها «معارضة غير منظمة وبلا قيادة». وهو ما يجعل على الحكومة المؤقتة إجراء إصلاحات تدريجية كافية تلبية لمطالب المتظاهرين الذين لا يهدفون إلى استخدام العنف، بالنظر إلى أن الاحتجاجات كانت سلمية في معظمها في كلا البلدين .

فضلا عن أن هناك اتفاقا بين النخب العسكرية التي تحكم كلا البلدين بصورة مؤقتة الآن على ضرورة تخطي التحديات التي مثلتها تلك الاحتجاجات. ففي الجزائر، يُعد الجيش متفقا كليا على تولي زمام الحكم ومدركًا لكيفية إدارته للحياة السياسية. وتوضح «سابينا هينبرج»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أن «الجيش ما زال يعد نفسه حاميا للجزائر وضامنًا لوجود حكومة مدنية». ويُشير هذا إلى أن الحكومة العسكرية المؤقتة ستسمح بإجراء الانتخابات في يوليو، كما وعدت، وستضمن هذه الانتخابات الانتقال السلمي إلى الحكومة المدنية.

ومع ذلك، فإن احتمالية انزلاق الأوضاع في السودان إلى نزاع داخلي أكبر بكثير. يقول «زاك فيرتين»، من «معهد بروكينجز»، «دائمًا ما كان الخلاف هو سيد الموقف بين المدنيين والسقراطيين والإسلاميين والعلمانيين والاشتراكيين والرأسماليين في السودان». وهذه الاختلافات حول الكيفية التي ينبغي أن يُحكم بها البلد، قد تتسبب في نزاع على السلطة. وتوضح «سوزان ستيغانت»، في مجلة «فورين بوليسي»، أنه «لا يوجد اتفاق حول من سيُشارك ومن سيخرج من دائرة إدارة الحكم، كما أن هناك خطرا بتصاعد العنف بين تلك الفصائل». وفي هذا الإطار، يقول «باتريك جاثارا» في صحيفة «واشنطن بوست»، أنه «إذا لم تُوضع خطة للخطوة التي يجب أن تخلف ذلك، فهناك خطر حقيقي من أن تدور الثورة في دوائر أخرى.»

ويوضح «إيشان ثارور»، في صحيفة «واشنطن بوست»، «قد يكون الخطر أقل وطأة في الجزائر، حيث تريد النخبة العسكرية الجزائرية تجنب تكرار سيناريو الحرب الأهلية المؤلمة بين النظام والقوات الإسلامية والتي خلفت ما يصل إلى ٢٠٠,٠٠٠ قتيل خلال حقبة التسعينيات». «لكن السودان الذي مزقته الصراعات العرقية، وفي ظل ما يعانيه من فوضي جيوسياسية إقليمية؛ ممكن أن يكون على حافة الاضطراب.»

ووفقا للتقرير الصادر عن «مجموعة الأزمات الدولية»، ببروكسل، فإن السودان يحتل موقعا استراتيجيا في إفريقيا، ويحيط به جيران يواجهون صعوبات داخلية، وإذا انحدر إلى الفوضى، فإنها من الممكن أن تتجاوز حدوده». وتوضح «برونوين بروتون»، من «المعهد الأطلسي»، بواشنطن، أنه «في حال تم تمكين قيادة إصلاحية في السودان، وسُمح للمعارضة السياسية والمجتمع المدني بالتنظيم والنمو بقوة كافية لإجراء انتخابات ذات مصداقية؛ فإن تبعات ذلك على المنطقة سيأتي بالإيجاب، أما إذا تفكك، فإن الآثار ستكون وخيمة على جيرانه»؛ وتحديدًا في كل من الشرق الأوسط العربي والبلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.»

وتبقى مصر وليبيا الأكثر عرضة للخطر؛ مع ما تمتلكه كل منهما من حدود ممتدة وغير مستقرة مع السودان. ومن المُحتمل أن تشهد ليبيا، التي مزقتها بالفعل حرب أهلية طويلة تصاعدا للعنف وعدم الاستقرار، حيث من المحتمل أن تسمح حدودها التي يسهل اختراقها باستغلال الفوضى في المناطق الجنوبية لتهريب المخدرات والأشخاص والاتجار بالأسلحة.

وعلى الرغم من أن مصر بعيدة بشكل واضح عن آثار أي نزاع أهلي في السودان، فإنها ستواجه آثار ما يحدث في السودان. وعلى أغلب الظن قد ينتج عن مثل هذه الأوضاع، فقدان السودان باعتبارها وسيطًا إقليميا يتسم بالاستقرار والقوة بين القاهرة وأديس أبابا خلال نزاعهما بخصوص سد النهضة في ضوء أن الخرطوم لديها مصالح وعلاقاتها التي تربطها بالدول التي يمر النهر بأراضيها.

وبعيدًا عن مصر وليبيا، فإن إشارة بعض المحللين إلى أن الأحداث التي تشهدها كل من الجزائر والسودان ما هي إلا إشارة على عودة ما سُمي بالربيع العربي، هو ما يؤكد التوقعات بوقوع المزيد من الاحتجاجات عبر المنطقة. وفي هذا الصدد، يقول «كارل ماير» من «وكالة بلومبيرج»، الأمريكية، «إن صور مئات الآلاف من المتظاهرين في كل من العاصمتين السودانية والجزائرية أعادت إلى الأذهان أحداث الثورتين التونسية والمصرية، ما يؤكد تأثرهما بعدوى نظيرتها خلال عام ٢٠١١ .»

وعلى الرغم من ذلك، أشار عدد من المحللين إلى أن انتشار موجة التظاهرات عبر العالم العربي من غير المرجح لها أن تتصاعد وتيرتها. ويرجع هذا في المقام الأول إلى أن الظروف والأوضاع الداخلية لقيامها غير مواتية في الوقت الراهن. كما أن الدول التي عانت في البداية من الاحتجاجات، بدأت الآن تنعم بالاستقرار، مثل تونس ومصر. وبات واضحا بما لا يدع مجالاً للشك أن تلك الاحتجاجات لم تصل إلى مرادها في كل من دمشق وطرابلس وصنعاء؛ حيث انخرطت في صراع أهلي لا يمت بصلة لما نادت به. وعلى الجانب الآخر، هناك دول جنبت نفسها كل تلك الظروف الاقتصادية والسياسية التي أشعلت وميض هذه الاضطرابات، ومنها المغرب والأردن، ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي ما زالت تتسم بالقوة ومن غير المتوقع أن تواجه احتجاجات مثل التي تعرضت لها كل من السودان والجزائر .

وفي النهاية، هناك ثلاثة عناصر أساسية ستحكم على المرحلة الانتقالية في السودان والجزائر، ومصير التغييرات التي تشهدها البلدان. الأول: هو قدرة المؤسسات في الدولة، مثل الجيش، على وضع الأرضية السليمة للانتقال. وعادة ما ينظر إلى الجيش على أنه الحامي للدولة ومؤسساتها، وقد أثبت الواقع أنه عادة ما يمثل المؤسسة الأكثر انضباطا في الجمهوريات العربية، وفيه تراتبية تسمح بالقيادة والانضباط. والثاني: هو ضبط الشارع بغرض تأمين البلاد، وليس لغرض قمع الحريات. أما الثالث: فهو تأمين العيش الكريم للمواطن.

على العموم، تشير حقيقة افتراض تولي زمام ومقاليد الحكم من قبل شخصيات قريبة من البشير وبوتفليقة إلى أنه باستثناء بعض التغييرات الطفيفة لاسترضاء مطالب المعارضة، فإن النظرة الأساسية أو السياسات التي قد كانت تتبعها كل دولة لن تتغير كثيرًا عما كانت عليه. والحل لا يكمن في هوية المرشح القادم، الذي سيشغل منصب الرئاسة، بل يكمن في وضع القوانين والآليات للانتقال السلمي للسلطة وبشفافية الآن ومستقبلاً .

٢٠١٩/٤/٢٥

لماذا يتوقع الأوروبيون فشل «صفقة القرن»؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

مع قرب الإعلان عما يُسمى «صفقة القرن» دعا ٣١ رئيس حكومة ووزير خارجية سابقين ينتمون إلى ١٩جنسية أوروبية في مذكرة إلى الاتحاد الأوروبي، إلى إقرار تأييده لحل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مطالبين بعدم تأييد الصفقة في حال لم تحترم هذا المبدأ والقانون الدولي، وفي حال لم تكن عادلة مع الفلسطينيين.

وجاء في المذكرة: «أن أوروبا تقف إلى جانب المعايير المبدئية للسلام، وأن عليها أن تتبنى وتدعم خطة تحترم المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وتعكس مبادئ الاتحاد الأوروبي، خاصة أن سلاما دائما يستوجب قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وفي حدود عام ١٩٦٧. مع تبادل أراض متفق عليه، وأن تكون القدس عاصمة للدولتين، وترتيبات أمنية تستجيب لمخاوف الجانبين وتحترم سيادتهما مع حل عادل لقضية اللاجئين». وفي هذا الصدد، فإن على الدول الأوروبية، «رفض أي خطة لا تستوفي هذه المعايير»، أو تمس جهود صنع السلام السابقة في إشارة صريحة إلى رفض ما يُسمى «صفقة القرن» التي يفترض أن تطلقها إدارة الرئيس «دونالد ترامب» قريبا.

واعتبروا أنه من الأفضل أن تعمل أوروبا إلى جانب الولايات المتحدة، لكن في حال «تضرر المصالح والقيم الأوروبية، فإنه يتعين عليها أن تسير في مسار منفصل»، مؤكدين أن «الإدارة الأمريكية الحالية ابتعدت عن ثوابت السياسة الأمريكية السابقة»، والدليل على ذلك اعتراف ترامب بـ«الأحقية أحادية الجانب بمدينة القدس»، ونقل السفارة الأمريكية، وإظهاره «لامبالاة تجاه التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، وقطع المساعدات المخصصة للاجئين الفلسطينيين، في مقامرة بأمن واستقرار عدد من الدول الواقعة على عتبة أوروبا».

وبدورها، أشادت السلطة الفلسطينية بالمذكرة، مؤكدة، أن «تجربة أوروبا في اعتماد القانون الدولي، واحترام حقوق الغير أثبتت نجاعتها في إحقاق السلام والاستقرار بين الجيران والشركاء الأوروبيين، وأن هناك فرصة لاعتماد هذه المعايير في مبادرة أوروبية أمام مخاطر استبدال القانون الدولي وروح العمل الجماعي دوليا بالأحادية القطبية».

وكان «جاريد كوشنر» صهر الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، وأحد مستشاريه، قد أعلن أن واشنطن ستقدم خطتها للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، و«سيتعين على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تقديم تنازلات بشأنها».

ورغم عدم إعلان الإدارة الأمريكية عن مضمون الصفقة بشكل رسمي، إلا أن معالمها قد بدأت في التشكل، وهو ما قاله «هنري ستوري»، لموقع «فورين بريف»، من أنه «يوجد العديد من الإشارات الدالة على جوهر هذه الخطة على الرغم من السرية التي يستخدمها كوشنر». ووفقا لصحيفة «واشنطن بوست» فإن الخطة تتحدث عن حكم ذاتي، وتقوم على ربط عملية السلام بالجانب الاقتصادي،

واعتراف الدول العربية بإسرائيل، كما لا تضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، واحتفاظ إسرائيل بحق السيطرة الأمنية على الحدود مع الأردن»، وهو ما أكده وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي «جيلاد إردان» ترحيبًا بعدم إشارة الصفقة إلى دولة فلسطينية. ووفقا لصحيفة «هارتس» الإسرائيلية، تعرض الصفقة على الفلسطينيين ضاحية «أبو ديس» لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية، بدلاً من القدس».

ولا تتوقف النتائج الكارثية لصفقة القرن عند هذا الحد، حيث أعلن «نتنياهو» قبل أيام من الانتخابات الإسرائيلية التي فاز فيها عزمه ضم مستوطنات الضفة الغربية إلى إسرائيل. وقال فيما يمثل خطوة غير مسبوقة إن «جميع المستوطنات في المنطقة من دون استثناء، يجب أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية». ووفقا لصحيفة «فاينانشيال تايمز»، فإن «فوز» نتنياهو سيشجعه بالفعل على ضم جميع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة»؛ في خطوة «تقضي على أي أمل باقٍ في قيام دولة فلسطينية مستقلة، وتقطّع أوصال الأجزاء الباقية من أراضي الضفة الغربية إلى كانتونات منفصلة». وكما يصف «هادي عمرو»، من «معهد بروكينجز»، فإن القيام بذلك، «يضع نهاية لحل الدولتين الذي جاءت به اتفاقيات أوسلو ودعمته الولايات المتحدة طوال ربع قرن». وأكد المحلل السياسي الأمريكي، «دانيال بايبس»، أن «صفقة القرن تمكن الدولة الفلسطينية من منطقتي «أ» و«ب» في الضفة الغربية، وأجزاء من المنطقة «ج» فقط، وتعطيها عاصمة قرب القدس، وليس فيها».

عزز من ذلك، أن التصريحات الأمريكية أكدت دعمها لأي خطوة إسرائيلية قد تتعلق بالضفة الغربية، واعتبر وزير الخارجية الأمريكي، «مايك بومبيو»، أن حديث «نتنياهو» حول فرض السيادة الإسرائيلية على مستوطنات الضفة الغربية، لن يؤذي خطة واشنطن المنتظرة للسلام، ما يمهد لابتلاع إسرائيل لأراضي الضفة.

وعند تحليل السياق الذي يحاول فيه «كوشنر» التوصل إلى طرح هذه الصفقة، نجد أنه قد وضع نهجًا جديدًا لحل النزاع، لم يتم صياغته على أساس سياسي، بل على أساس اقتصادي؛ بما يعنى تحلل الإدارة الأمريكية من منظومة القانون الدولي. وبحسب بعض المحللين، فإن «كوشنر» يمثل سياسة الإملاءات، بدلاً من المفاوضات واحترام القانون الدولي والالتزام بقرارات الأمم المتحدة التي تنصلت منها إدارة ترامب.

وتراهن الإدارة الأمريكية على الأزمات المالية التي تعانى منها السلطة الفلسطينية لتمرير صفقتها، ووقف المساعدات الأمريكية التي كانت تقدر بحوالي ٧٥٠ مليون دولار سنويا، وإيقاف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، الأمر الذي أصبحت معه السلطة عاجزة عن دفع مرتبات الموظفين والإنفاق على التعليم والصحة والكهرباء والمياه. ولعل هذا الوضع هو ما تتطلع

إليه واشنطن وتمهد له؛ ضمانا لتمرير صفقتها، وهو ما أكده «كوشنر»، بقوله: إن «الإدارة الأمريكية سعت إلى طرح مقترحات واقعية، وحل عادل في خطة السلام حتى تساعد على تحسين حياة الناس».

وعليه، جاء الرفض الأوروبي من خلال هذه المذكرة كاشفًا عن إجحاف الصفقة بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وتناقضها مع جميع القرارات الدولية، خاصة أن الموقف الأوروبي بقي ثابتًا ولم يتغير من القضية، فهو مؤيد لإقامة دولة فلسطينية وفق «حل الدولتين»، ولتحقيق ذلك اشترك الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠١ في تشكيل «اللجنة الرباعية الدولية» المكونة منه ومن روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة، التي أكدت أن «قرارات الشرعية الدولية هي الإطار المرجعي الوحيد لحل الصراع وإقامة الدولة الفلسطينية».

وغالبا، ما تصطف المواقف الأوروبية بجانب الحق الفلسطيني، ومن ذلك، اتخاذ البرلمان الأوروبي قرارًا بالاعتراف بدولة فلسطين، ودعم حصولها على مقعد دولة مراقب في الأمم المتحدة، وحملات مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها المعروفة اختصارا بـ«BDS»، باعتبار أن الضفة الغربية والجولان ليستا جزءا من إسرائيل، فضلا عن حملات المقاطعة الأكاديمية. يضاف إلى ذلك إصدار الاتحاد الأوروبي قرارا «لم يعتبر فيه مناهضة الصهيونية وحملات مقاطعة إسرائيل ممارسات معادية للسامية».

ومؤخرًا، أعلن الاتحاد في بيان رسمي رفض الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية تماشيا مع قراري مجلس الأمن الدولي (٢٤٢ و٤٩٧)، وكذلك رفضه الاعتراف بقرار نقل السفارة الأمريكية للقدس وتأكيده على أن «حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في إطار اتفاق حل الدولتين، وأن تكون مدينة القدس الشرقية المحتلة عاصمة لدولة فلسطين». وتأتي المواقف الأوروبية الرافضة لسياسات ترامب؛ وفق رؤيتها لحل الصراع، التي تقوم على احترام قواعد النظام والقانون الدولي.

ومع ذلك، فإن اقتصار هذه المواقف على التصريحات والبيانات جعل منها دورًا مكملاً لا يرتقي – وغالبًا– لا يسعى إلى منافسة الدور الأمريكي، ولا حتى لمستوى دوره الاقتصادي والتمويلي، ولا يتناسب مع حجم أوروبا وإمكانياتها السياسية والاقتصادية، ولا ارتباطاتها التاريخية في المنطقة. وباختصار «تقدم الولايات المتحدة دعمًا قويا لإسرائيل، بينما يحاول الاتحاد الأوروبي محو الفوضى التي تخلفها التجاوزات الإسرائيلية».

ووفقا لعديد من المحللين، فإن ذلك يرجع إلى عدة عوائق تحد من قوة تأثير الاتحاد في تدخله بعملية السلام؛ منها «طبيعية النظام الإجرائي والهيكلي وآلية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد، إضافة لاختلاف وجهات النظر تجاه حل الصراع الفلسطيني، بين الدول الكبرى فيه مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا. كما أن محدودية القدرات العسكرية الأوروبية جعلتها غير قادرة على تحدي

ومنافسة الموقف الأمريكي، كما أن إسرائيل تفضل رعاية الولايات المتحدة لعملية السلام بسبب عجز أوروبا عن تقديم ضمانات أمنية لها مثل التي تقدمها أمريكا، فضلا عن الآثار المترتبة على طبيعة علاقات الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة وحجم المصالح الاستراتيجية بينهما، الأمر الذي أدى إلى عدم تطور الرفض الأوروبي من هذه السياسات إلى موقف فعلي.

ومع ذلك، فلابد أن تعترف أوروبا بأن النهج القائل إن «الولايات المتحدة هي المنوطة بحل الصراع»، هو نهج محكومٌ عليه بالفشل. وقد بات من الجلي بعد عقدين من المفاوضات الثنائية برعاية أمريكية أن جهودها لحل الصراع عبثية وتُفضي إلى نتائج عكسية. ومن ثمّ، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يمارس سياسة أكثر فاعلية. ولعل في تجارب (البوسنة وكوسوفو وتيمور الشرقية وجنوب إفريقيا) خير دليل. وفي الوقت الذي تُقرّ الدول الأوروبية بهذا الواقع وتتصرف على أساسه، فإنها سوف تجد القوة والشرعية لاقتراح سياسات خاصة بها تتماشى مع أهدافها للجوار الأوروبي، ومعاييرها الأخلاقية، وقوانينها، وهو ما أكدته المذكرة في نصها «جاء الوقت من أجل أن تقف أوروبا إلى جانب معاييرنا المبدئية للسلام».

وتشير المواقف المختلفة إلى إمكانية تطور دور العديد من الدول الأوروبية، من خلال دعم الخطوات الفلسطينية بالمؤسسات الدولية، والاعتراف بدولة فلسطين كأساس لعملية السلام. ويعتمد هذا على قدرة الفلسطينيين على وضع خطة ضمن إجراءات واضحة تؤهلها للتوجه إلى القانون والمؤسسات الدولية، خاصة أنه في ظل غياب الصيغة الفلسطينية الواضحة، فإن كل محددات السياسة الأوروبية الخارجية تجعل من فرص الاتحاد الأوروبي ضعيفة للتطوير من دوره السياسي أو لرعاية عملية السلام.

على العموم، إذا كانت سياسة أوروبا تهدف إلى إقامة دولتين لشعبين فلسطيني وإسرائيلي، فعليها أن تتبنى موقفا سياسيا يتجاوز الإدارة الأمريكية، خصوصا في عهد ترامب، لأن السلام لا يقوم على إهدار الحقوق التاريخية والقانونية، ولا يمكن للشعب الفلسطيني أن ينسى أرضه التي سلبت قهرًا. والحديث عن أي مخطط لا يتضمن العودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧. ويقيم دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية لن يكتب له أن يرى النور.

٢٠١٩/٤/٢٦

الصين والاستراتيجية السعودية في التوجه شرقًا

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تمتلك الصين وحدها أكبر أسواق العالم، نظرا إلى عدد السكان الذي يبلغ أكثر من ١,٣ مليار نسمة، وفيما انتهجت الصين في نموها الاقتصادي نهج التصنيع المتوجه إلى التصدير، فقد قادها هذا النهج إلى أن تصبح الثانية عالميًّا في حجم الاقتصاد، ومنذ ٢٠١٠ أصبحت تتفوق على الاقتصاد الياباني، بعد أن

أصبحت أسرع اقتصادات العالم نموًّا، بمعدل نمو سنوي يتجاوز متوسطه ١٠٪، وإذا استمر معدل النمو على هذا النحو، فإن التوقعات تكاد تجمع على أن الصين ستصبح الأولى عالميًّا اقتصاديًّا بحلول عام ٢٠٢٩. ومن ٢٠١٧ أصبح الاقتصاد الصيني الذي يبلغ حجمه ١٢ تريليون دولار يشكل نحو ١٥٪ من حجم الاقتصاد العالمي، وفي هذا العام أيضًا احتلت الصين مركز الصدارة عالميًّا في التصدير، متفوقة في ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، بحجم صادرات بلغ ٢,٢٦ تريليون دولار، مقابل ١,٥٥ تريليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية، و١,٤ تريليون دولار لألمانيا.

وهذه الضخامة في حجم وقيمة الصادرات، لا بد أن تقابلها بالطبع ضخامة في حجم وقيمة الواردات الصينية من العالم، والتي أصبحت تمثل نحو ١٠٪ من الاستيراد العالمي، غدت الصين إذن في غضون أقل من خمسة عقود، منذ انطلاق إصلاحاتها الاقتصادية في ١٩٧٨ مصنع العالم، واقتضى هذا وجودها في العالم باتساعه، بما في ذلك عالمنا العربي، حيث أصبحت السلع الصينية هي الأكثر استحواذًا على الأسواق، وفي عام ٢٠١٧ بلغ حجم تجارة الصين مع العالم العربي نحو ٢٠٠ مليار دولار، بما يجعلها الشريك التجاري الثاني لعالمنا العربي بعد الاتحاد الأوروبي، ومن هذا الرقم تحتل السعودية أكثر من الربع.

والنفط من أهم السلع التي تغذي نمو الاقتصاد الصيني، وفيه تعتمد الصين كثيرًا على الاستيراد، حتى أصبحت اللاعب الأهم عالميًّا في هذا الشأن، وأكبر مستورد عالمي بواردات يومية تتجاوز ٩ ملايين برميل، أي ما يناهز نحو ١٠٪ من حجم السوق النفطي العالمي، وبذلك أصبحت الصين رمانة الميزان في توازن هذا السوق، وبالطبع فإن ذلك يرتبط بحالة الاقتصاد ما بين الركود والانتعاش، وإذ تحرص الصين على تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي في حدود ٧٪، حتى يمكنها خلق الوظائف للداخلين الجدد في سوق العمل، فقد أصبح لديها درجة عالية من المرونة في التعامل مع أحوال السوق العالمية التي تتجه إليها صادراتها، ومن أهم ملامح تلك المرونة، اهتمامها بسوقها الداخلي الضخم، كي يكون معوِّضًا عن السوق العالمي في حالة ركوده، وقد أصبح السوق الداخلي الصيني بعد ارتفاع متوسط دخول الصينيين سوقًا ضخما، يستطيع بالفعل أن يقوم بهذا التعويض، وهو ما حدث بالفعل بعد الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨.

وتنوِّع الصين من وارداتها النفطية من أسواق العالم المصدرة لهذا النفط، ولا تخفى الاعتبارات السياسية وراء هذا التنويع، فالصين تستورد النفط من الولايات المتحدة الأمريكية، كما تستورده من روسيا، وتستخدم هذه الواردات ليس فقط في تغذية عجلة النمو الاقتصادي، ولكن أيضًا لتكوين مخزون أمان الطاقة، وإمداد كوريا الشمالية بهذا النفط.

وتقف السعودية على رأس قائمة مصدري النفط الخام للصين، بحجم صادرات يومية يزيد على ١,١٥ مليون برميل، وهي تتقدم بذلك على كل موردي النفط الآخرين إلى الصين بما فيهم روسيا، التي تحتل المرتبة الثانية بعد السعودية في التصدير إلى الصين، وفيما أخذ النفط الصخري يزيد من إمكانية اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على نفسها، وتخفيض وارداتها النفطية، حتى بلغت في الآونة الأخيرة ٥,١٤ ملايين برميل يوميًّا، فيما بلغ إنتاجها ١١,٩ مليون برميل يوميًّا، فإنه في العام الماضي ٢٠١٨ سجلت المعدلات اليومية للصادرات السعودية النفطية إلى الولايات المتحدة متوسطًا يقل عن ٨٠٠ ألف برميل يوميًّا، ومع الاتجاه الأمريكي المتزايد لتحقيق الاكتفاء النفطي، تُرجَّح كفة الصين كأكبر مقصد يتوجه إليه النفط السعودي، واعتبارًا من الربع الأول لعام ٢٠١٠ كانت صادرات السعودية النفطية للصين تفوق صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ولم تكن واردات النفط الصينية من السعودية وحدها مؤشر الاتجاه شرقًا للاقتصاد السعودي، فشركة أرامكو السعودية، عملاق النفط العالمي، تقوم باستثمارات ضخمة في قطاع الطاقة الصيني في مناطق تشيجيانج ولياوننج، إضافة إلى اتفاقيات أعمال مع عدة مؤسسات وشركات للطاقة في الصين تشمل مجمعًا للتكرير والبتروكيماويات في مدينة يانجن، والذي يعد من أكبر الاستثمارات الأجنبية في الصين، والاستحواذ على حصة تبلغ ٩٪ من مجمع جي جانج المتكامل للتكرير والبتروكيماويات الذي ينتج نحو ٨٠٠ ألف برميل يوميًّا، وقد بدأت أرامكو استثماراتها في الصين في ٢٠٠٤ بـ٣ مليارات دولار؛ لبناء مصفاة ومجمع بتروكيماويات في منطقة فوجيان جنوب شرق الصين، تعالج ٨ ملايين طن نفط خام سعودي، وفي عام ٢٠٠٦ عقد الجانبان السعودي والصيني اتفاقا لبناء منشأة لتخزين النفط في جزيرة هينان، وفي ٢٠١٢ أطلقت شركة سابك السعودية خططا استثمارية في شنغهاي، وفي فبراير ٢٠١٩ أعلن المنتدى الاستثمار السعودي الصيني الذي عُقد في بكين توقيع ٣٥ اتفاقية تعاون اقتصادي تبلغ قيمتها ٢٨ مليار دولار، وأربعة تراخيص لشركات صينية جديدة للعمل في السعودية.

وتنظر السعودية باهتمام إلى التوجه العالمي للصين، الذي يخدم طموحها الاقتصادي، وجعلها تبادر بالمشروع المعروف عالميًّا باسم الحزام والطريق، وهو إحياء لطريق الحرير القديم الذي كان يربط العالم بالصين تجاريًّا، ويحوي هذا المشروع محورًا تجاريًّا يعزز وجود الصين التجاري في أسواق العالم، ويفتح لها أسواقًا جديدة، ومحورًا نقديًّا يسعى لجعل عملة الصين (اليوان) عملة عالمية، بما يحرر الاقتصاد العالمي من الاعتماد على الدولار الأمريكي، كعملة دفع عالمية، وعملة قياس ومخزن قيم، ومحور جيوسياسي يربط أقطار العالم التي يمر بها هذا الطريق بعلاقات وثيقة، ويمر هذا المشروع بعدة مراحل، تشمل الجسر الأوراسي الذي يربط شرق الصين بميناء روتردام بهولندا، وممر الصين – منغوليا – روسيا، وممر الصين – شبه الجزيرة الهندية، وممر الصين – آسيا الوسطى – غرب آسيا، وممر الصين

– باكستان، وممر الصين – بنجلاديش – الهند – ميانمار، وإلى هذا فإن العالم العربي يعد جزءًا أساسيًّا من هذه المبادرة، خاصة أن خطوطها الأولية يتم نصفها أو ينتهي عند البحر المتوسط، ولهذا فإن إخلاء هذه المنطقة من مشاكلها التي جعلتها منطقة عدم استقرار، يقع في صلب الاهتمامات الصينية بإنجاز هذا المشروع القرني.

وهذا الاهتمام السعودي بمبادرة الحزام والطريق الصينية، جعل السعودية تربط استراتيجيتها ٢٠٣٠ بهذه المبادرة، فقد احتضنت مدينة جازان جنوب غربي السعودية في آخر يناير الماضي أول مشروعات التعاون الصيني السعودي في هذه المبادرة، حيث تم تدشين مشروع مصنع شركة «بان آسيا الصينية» في موقع المشروع بمدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية بقيمة ١,١٥ مليار دولار للمرحلة الأولى، تستكمل خلال عام ٢٠١٩ إلى ٣ مليارات دولارات، ويقوم المصنع بإنتاج مواد تدخل في صناعة التغليف والنسيج، في اتجاه ضخ مزيد من الاستثمارات الصينية في المملكة، والتي تخدم زيادة حجم التجارة بين البلدين التي بلغت نحو ٥٠ مليار دولار في ٢٠١٧. وزادت على ٦٣ مليار دولار في ٢٠١٨. وكان تدشين هذا المشروع قد حظي بحضور عدة شركات صينية ترغب في الاستثمار لدى المملكة.

وجاء الترابط بين رؤية السعودية ٢٠٣٠ ومبادرة الحزام والطريق الصينية مبنيًّا على تاريخ طويل من العلاقات التعاونية بين البلدان العربية والصين، ووقوف الصين دائمًا إلى جانب الحقوق العربية، ودعمها إقامة دولة فلسطينية مستقلة وفق مقررات الشرعية الدولية، واحترامها لخيارات التنمية التي ينتهجها كل بلد عربي، وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للبلاد العربية، وإذا كانت الصين هي ثاني أكبر شريك تجاري للعالم العربي فإنها أول شريك تجاري لعشر دول عربية، فيما يبلغ حجم الاستثمارات الصينية المباشرة غير المالية في الدول العربية ٣١,٩٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي جذبتها الدول العربية في ٢٠١٧. فيما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة، أما المرتبة الثانية فقد احتلتها الإمارات العربية المتحدة، وأخذت شركات المقاولات الصينية تنمي نشاطها في العالم العربي، وفي العام الماضي وقعت عقودًا تزيد قيمتها على ٤٠ مليار دولار، كما أخذت السياحة الصينية تتدفق إلى أنحاء العالم العربي.

إن الاتجاه شرقًا نحو تعزيز العلاقات مع الصين لم يجد ترجمته فقط في مشروعات الحزام والطريق، ولكن سبقه إلى ذلك منتدى التعاون الصيني العربي الذي انطلق من ٢٠٠٤ وهو مؤشر على هذا الاتجاه، حينها كان حجم التجارة العربية الصينية فقط ٣٦,٧ مليار دولار وقفز في ٢٠١٠ ليبلغ ١٤٥,٤ مليار دولار، وكان النفط السعودي أحد أهم مكونات هذا الرقم، وأخذ التعاون يمتد خارج النفط ليشمل المجالات الصناعية والزراعة والبنية التحتية والتدريب والعلاقات الثقافية، وأصبح المنتدى الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية، الذي انبثق عن منتدى التعاون الصيني العربي، منصة

استراتيجية جديدة تُعقد سنويًّا على المستوى الوطني بين الجانبين، ويتناول مجالات عديدة تشمل أيضًا الثقافة والسياحة والتعليم وحماية البيئة بالإضافة إلى التجارة، وفي ٢٠١٨ ولدت آلية أخرى وهي المنتدى الاقتصادي والمصرفي العربي الصيني، الذي احتضنت بيروت اجتماعه الأول في ٢٠١٨. في مسعى في إطار مبادرة الحزام والطريق؛ لإنشاء منصة مالية عربية صينية مخصصة لتمويل مشاريع البنية التحتية في العالم العربي.

وتعد السعودية أكبر اللاعبين في هذه المنتديات من الجانب العربي، لجهة علاقاتها التجارية والاستثمارية المتشعبة مع الصين، حيث تعد السعودية أكبر شريك تجاري للصين في غرب آسيا وإفريقيا لـ١٨ سنة متتالية، وقام ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بزيارة الصين في فبراير الماضي، في انطلاقة جديدة للعلاقات السعودية الصينية، وليرأس وفد بلاده في اجتماعات اللجنة السعودية الصينية المشتركة رفيعة المستوى، ويشهد توقيع جملة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين، خاصة في مجالات الطاقة والاستثمار والنقل والتكنولوجيا، وفي آخر مارس استقبل العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز وزير الدفاع الصيني، حيث استعرض معه سبل تعزيز التعاون العسكري بين البلدين، ومن الجدير بالذكر أن هذا التعاون كان قد بدأ في ثمانينيات القرن الماضي من قبل أن تبدأ العلاقات الدبلوماسية الرسمية.

وهذا النمو في العلاقات الصينية السعودية، والتوجه المتزايد شرقًا إلى السعودية أكبر اقتصاد خليجي، وأكبر اقتصاد عربي، كان وراءه أيضًا الاهتمام المتبادل بين الجانبين لعقد اتفاقية تجارة حرة صينية خليجية، بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ما انطلقت بشأنه المحادثات الصينية الخليجية في ٢٠٠٤. وقد انتهزت الصين فرصة عقد منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي في بكين في مايو ٢٠١٧ لدعوة الدول الأعضاء في المجلس إلى الاهتمام بتسريع المفاوضات التي كانت قد توقفت بعد خمس سنوات من انطلاقها، ثم استؤنفت مرة أخرى في ٢٠١٦. ونفس الاتجاه حين التقى وزير الخارجية الصيني بنظيره السعودي في فبراير ٢٠١٧ في مؤتمر ميونخ للأمن، ويعزز هذا الاتجاه النشاط الاقتصادي الصيني المتزايد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحجم التجارة المتبادلة والتوجهات الاستثمارية، وبالطبع فإن الأزمة في البيت الخليجي قد أثرت على قوة دفع المحادثات في هذا الشأن، ولكن نمو العلاقات السعودية الصينية في المجالات المختلفة، وعبّرت عنه قيمة الأعمال والزيارات المتبادلة، يشير إلى أنه مع حل الأزمة في البيت الخليجي، فإن مسار مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة الصينية الخليجية سيأخذ شكلاً جديدًا في اتجاه عقد هذه الاتفاقية.

وهذا النمو في العلاقات الصينية السعودية، وما يبدو من الاتجاه شرقًا، وراءه إدراك سعودي عالٍ بأن العالم لن يستمر على نظام القطب الواحد، وأن النظام العالمي في وضعه الحالي يتجه بقوة ناحية

التعددية القطبية التي تعد الصين من أبرز مكوناتها، ولذلك فإن حرية السياسة الخارجية هي في تنويع البدائل، وهذا الاتجاه المتنامي تعززه أيضًا المواقف الأمريكية المتعنتة تجاه قضايا العالم؛ كالحرب التجارية التي أقامتها الإدارة الأمريكية مع الصين والاتحاد الأوروبي، وقضية حرية التجارة، وانسحاب الإدارة الأمريكية وتنصلها عن تعهداتها بشأن أمور قد تم الاتفاق دوليًّا عليها، كتلك المتعلقة بتغيرات المناخ، وضربها عرض الحائط بالشرعية الدولية ونظام القانون الدولي، بإعلانها القدس عاصمة لإسرائيل، وإصدار مؤسسة الرئاسة الأمريكية قرارات تمس دولا أخرى غير خاضعة لسيادتها، وكأنها صاحبة هذه السيادة، وكان آخرها ذلك القرار العجيب الذي أصدرته بمنح الجولان لإسرائيل، وكأن الجولان قطعة من الأراضي الأمريكية.

٢٠١٩/٥/٢

«جو بايدن».. والانتخابات الأمريكية ٢٠٢٠

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

أعلن نائب الرئيس السابق «باراك أوباما» وعضو مجلس الشيوخ عن ولاية «ديلاوير»، «جو بايدن» يوم ٤/٢٥. ترشحه للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٠ والذي توقع أن تكون الأهم في القرن الحالي. وكتب على تويتر: «إن قيم هذه الأمة ومركزها في العالم وديمقراطيتها وكل ما جعل من أمريكا أمريكا، معرض للخطر؛ ولهذا فإنني أعلن ترشحي لمنصب رئيس الولايات المتحدة». وبذلك يدخل سباقا مزدحما بالمرشحين، خاصة بعد إعلان ١٥ عضوا في الحزب الديمقراطي ترشحهم للرئاسة في الانتخابات المقبلة. ولم تكن هذه المرة الأولى التي يترشح فيها «بايدن»، حيث ترشح لانتخابات عام ١٩٨٨. وانسحب منها على خلفية اتهامه باقتباس خطاب ما ألقاه في أحد مؤتمراته؛ وشهدت محاولته الثانية عام ٢٠٠٨ تراجعه في استطلاع للرأي بين أقل المرشحين الديمقراطيين.

ولبايدن خلفية أثرت فيه، حيث درس التاريخ والعلوم السياسية في جامعة ديلاور، والتحق بكلية الحقوق؛ ما ساعد في تشكيل اهتمامه بمجال السياسة والشؤون الدولية، وفاز كمرشح للديمقراطيين في انتخابات مجلس الشيوخ عام ١٩٧٢. ليصبح خامس أصغر سيناتور في تاريخ الولايات المتحدة، كما احتفظ بمنصبه في الكونجرس لـ٣٦ عامًا؛ ما عزز سُمعته كخبير في الشؤون الخارجية من خلال إظهار اهتمامه النشط وفهمه للسياسة الخارجية الأمريكية وسط أجواء الحرب الباردة، وقد بلغت هذه السمعة ذروتها أثناء عمله كرئيس للجنة العلاقات الخارجية عدة سنوات. وعينه الرئيس «باراك أوباما» نائبًا له، في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧. وقد نجح في دوره كنائب للرئيس مثلما نجح في دوره كسيناتور عن الحزب الديمقراطي .

تقول «جويل جولدشتاين» في صحيفة «واشنطن بوست»، «تمكّن بايدن من الحفاظ على قوة تأثيره بشكل غير اعتيادي مدة فترتين رئاسيتين كاملتين، وعادة ما كان يتولى المهام الكبيرة مثل؛ خطط تحفيز النمو الاقتصادي، والتفاوض على إبرام الصفقات المتعلقة بالميزانية مع قادة الكونجرس الجمهوريين، وكثير من المهام في بؤر الصراعات الدولية؛ ومساعدة الرئيس من دون التعدي على سلطته .«

أما عن أيديولوجيته، فقد اتخذ جانب اليسار في القضايا الاقتصادية والاجتماعية؛ لنشوئه في الطبقة العاملة. ومع ذلك، ظل بمنأى عن الاشتراكية بخلاف أعضاء الحزب الديمقراطي. كما أخذ يتأرجح بين اليسار الجمهوري واليمين الديمقراطي. يوضح «بيل شير»، في مجلة «بوليتكو»، أنه «من خلال انتقاد وجهة نظر كلا المرشحين، وإصدار إعلان جلّي وصريح لما يجب أن يكون عليه المرشح والبديل الرئاسي، يصنف بايدن نفسه باعتباره معاديا للتيار الشعبوي بجميع أشكاله وألوانه». وتتجلى هذه النظرة الوسطية للعالم في مواقفه تجاه عدد من القضايا السياسية البارزة. وقد وصفته مجلة «الا يكونوميست»، البريطانيّة، بأنه «غالبًا ما ينهج أو يجنح إلى تيار اليسار، فقد كان ليبراليا معتدلاً على نطاق واسع مع ميل طفيف نحو المحافظين». وكتب «جيوفري كاباسيرفيس»، في صحيفة «الجارديان»، أن وجهة نظره تجاه العالم تُصور باعتبارها «الديمقراطية الوسطية المطلقة». ويؤكد «مايكل هيرش»، في مجلة «فورين بوليسي»، الأمريكية، أنه «يتخذ قراراته عبر آلية تبدأ بجنوح قوي تغلفه المثالية، لكنه ما يلبث أن يتراجع بشدة في إطار المعطيات على الأرض وفي ضوء خبراته؛ وهو ما يقوده إلى محاولة إيجاد حلول عملية وغير أيديولوجية.«

ووفقا لعديد من المحللين، فإن أيديولوجيته قد أثرت في توجهاته على صعيد السياسة الداخلية، والخارجية، على النحو التالي :

أولا: السياسة الداخلية، فنتيجة للتوجه اليساري، ركز من الناحية الاجتماعية على توسيع حقوق الأقليات؛ سواء كانت إثنية أو عرقية أو دينية، وكسمة محورية اهتم بسن التشريعات المعززة لذلك، عن طريق عضويته بالكونجرس، كما شن حملة هدفت إلى توفير التعليم الجامعي المجاني للطلاب الأمريكيين، والرعاية الصحية المجانية دعمًا كاملا، ولاسيما للعاطلين عن العمل وأولئك الذي يعملون في وظائف لا تتطلب مهارات والتي يصعب فيها الحصول على تأمين.

وعلى الصعيد الاقتصادي، له آراء مناصرة لحقوق العمال، منها دعمه لرفع الحد الأدنى للأجور إلى١٥ دولارا في الساعة – في حين أن حزبه طالب برفعه إلى ١٢ دولارا فقط– كما قدم عددًا من المشاريع التي تُعزز مواقف النقابات العمالية في مواجهة أرباب الأعمال. ومع ذلك، فقد انتهج نهج تيار اليمين في غير مرة، إذ لم يُلق بالا للقضايا المتعلقة بتغير المناخ مقارنة بمعاصريه، وعرف بصرامته تجاه قضايا

القانون والنظام، ومناداته بفرض سياسات تجريم أكثر صرامة على تجار المخدرات، كما يتوافق مع اليمين في نظرته لأدوار السوق الحرة؛ ورفضه لزيادة الضرائب ومطالبته بإزالة القيود عن تشريعات التجارة والاستثمار.

ثانيًا: السياسة الخارجية، والتي تحكمها نظرته الليبرالية المرتكزة على ثلاثة عوامل هي :

التواصل مع المجتمع الدولي، فعلى عكس «ترامب» الذي يقلل من قيمة المؤسسات الدولية، وانسحب من بعضها، يدعم «بايدن» بشكل كامل المشاركة الأمريكية في نظم الحكم الدولية المنبثقة من كيانات كالأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي.

التركيز على سياسات التجارة الحرة، وهو ما حدا به إلى دعم مبادرات مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في تسعينيات القرن الماضي، واتفاقية الشراكة العابرة للمحيط الهادئ لتحرير التجارة.

وبالنسبة إليه، فإن تلك المؤسسات مهمة لممارسة الولايات المتحدة للتدخل «الليبرالي» في شؤون الدول التي تصنفها «مُنتهكة لحقوق الإنسان والأمن العالمي»، ويؤكد ضرورة أن يكون التدخل تحت مظلة الإجماع الدولي، وليس من جانب واحد، وهو ما أشار إليه في صحيفة «نيويورك تايمز»، بقوله: إن «إعادة وضع القيم الديمقراطية الأمريكية في قلب سياستنا الخارجية لا يعني أنه ينبغي لنا فرض مبادئنا في الخارج أو رفض التحدث مع دول تتعارض سياساتها معها.«

ومن ثم، فقد عارض سابقًا الإجراءات أحادية الجانب مثل إقامة منطقة حظر الطيران لعام ٢٠١١ المفروضة على ليبيا، والتي اعتبرها «تفتقر إلى الدعم الكافي داخل الناتو»، ووصفها في مقابلة مع «مجلس العلاقات الخارجية»، بأنها «خطأ مأساوي»؛ وكذلك عملية الاغتيال السري لأسامة بن لادن القائد السابق لتنظيم القاعدة. بينما أيد غزو «الناتو» لأفغانستان للإطاحة بتنظيم القاعدة عام ٢٠٠١. وتدخله في البلقان لتقديم المساعدات الإنسانية، وكذلك الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣.

الاعتماد على آليات المصالحة والمواجهة معًا، وذلك لمعايشته أجواء الحرب الباردة، التي أكسبته القدرة على التعامل مع الخصوم، وفي مقال له بمجلة «فورين أفيرز» الأمريكية، أكد، أنه «يجب على الولايات المتحدة أن تواصل اتباع سياسة تجمع بين الحاجة الملحة إلى ردع أي من الخصوم، من ناحية، بالتزامن مع السعي الحكيم للتعاون التكتيكي والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي مع هؤلاء الخصوم، من ناحية أخرى». ولعل خير مثال على ذلك، تشجيعه لخطى التقارب مع موسكو، ودعمه لمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الموقعة بين كلا الطرفين، وفي الوقت ذاته إبداء استعداده للوقوف في وجه موسكو، كما هو الحال في ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية، وتأييده لمسألة فرض عقوبات على الكرملين.

ووفقًا لنهجه الليبرالي والعوامل المحددة لسياسته الخارجية يتوقع العديد من المحللين أن تتحدد علاقته بدول الشرق الأوسط على النحو الآتي.

بالنسبة إلى إيران، فإنه سيتجه إلى المزج بين أسلوبي المواجهة والتصالح، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يزال مؤيدًا لخطة العمل الشاملة المشتركة، «الاتفاق النووي(JCPOA) «، التي تمت صياغتها خلال فترة عمله نائبا للرئيس السابق أوباما. وفي مقال له بمجلة «فورين آفيرز»، أكد أن «طهران ليست دولة صديقة ولا شريكًا لنا، لكن استعدادنا لتجاوز نقاط كنا نعتبرها محظورة ومحرمة والاتجاه إلى التعامل مع النظام الإيراني مباشرة، إلى جانب نجاحنا في حشد ضغوط دولية غير مسبوقة للتفاوض معها، أزال أحد أعظم التهديدات للأمن العالمي، وهو شبح حصولها على سلاح نووي .«

وفي الوقت ذاته، يؤيد مواصلة الضغط على طهران لوقف رعايتها للإرهاب والتدخل في شؤون دول الشرق الأوسط، وهو ما يعتبره «تهديدًا للأمن الإقليمي والعالمي». يقول «بن فيشمان»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، إن «معرفة بايدن المباشرة بتفاصيل الأنشطة الإيرانية في الشرق الأوسط ستتيح له التعبير عن سياسة لن تتصدى ليس فقط لتطور الأسلحة النووية لإيران، ولكن أيضًا لعناصر زعزعة الاستقرار الإقليمية التي لا تزال تتبناها بنشاط بما في ذلك في العراق.«

أما عن الدول الحليفة للولايات المتحدة كمصر، والأردن، والدول الخليجية، فإنه سيضع على قائمة أولويات سياسته الخارجية تجاهها، العثور على أرضية لعلاقات ثنائية واستراتيجية منسجمة، لتحقيق أهداف سياسية متبادلة، وضمن إطار أكثر واقعية في التعاطي مع تهديدات مشتركة من قبل إيران، والتنظيمات الإرهابية؛ كـ «داعش» و«القاعدة»، فضلا عن تعزيز فرص الاستثمار والتعاون الاقتصادي.

وفيما يتعلق بإسرائيل، فمن المتوقع أن ينتهج، نهج ترامب المنحاز لها، حتى إنه يصف نفسه بأنه «صهيوني»، وهو ما سيعد خروجًا عن النهج الليبرالي الوسطى له. ورغم أنه قد لا يكون مؤيدًا لها بشكل علني مثل ترامب، إلا أنه ينصاع بوضوح للتقاليد الأمريكية المتمثلة في التفضيل الصريح للحفاظ على المصالح الإسرائيلية على حساب الفلسطينيين. يقول «برانيت هاريس»، في موقع «المونيتور» الأمريكي إنه «على عكس منافسيه، يفتخر الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي بالعلاقة طويلة الأمد مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو .«

فيما سيظل العراق نقطة سوداء في تاريخه قد تحول دون وصوله إلى الرئاسة، فقد أيد قرار غزو العراق، مدافعًا عن الرئيس الأسبق «جورج دبليو بوش»، ومؤكدًا أنه لم يكن متسرعًا في غزوه، بل إنه تأنى قرابة عامين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وقد أظهر استطلاع للرأي أجري أن أكثر من ٦٠٪ يريدونه في السباق الرئاسي، ولكن كلماته عن العراق منذ نحو عقدين من الزمن ستسبب مشكلة

له. ولا يزال يواجه تحقيقًا بشأن دعمه الأولي لحرب العراق عام ٢٠٠٣. وهو الأمر الذي يعترف بأنه يُمكن اعتباره «خطأ سياسيا جوهريا.«

على العموم، يعد «بايدن» أقرب الديمقراطيين لكرسي الرئاسة الأمريكية، لتمرسه في الشؤون السياسية طوال ٣٦ عاما، في مجلس الشيوخ، وقضاؤه ٨ سنوات نائبا للرئيس الأمريكي باراك أوباما وتوجهه الليبرالي الوسطى في ظل التطرف الذي تبديه التيارات اليمينية واليسارية، فضلا عن جذوره القريبة للطبقة العاملة. وفي حال حدث هذا، ستعد رؤيته الأكثر نموذجية من الإدارات الأمريكية السابقة، والتي ستكون خالية من حالة التقلب والاختلالات والفوضوية التي اعترت إدارة ترامب، بينما لا يرجى الوصول إلى تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

٢٠١٩/٥/١٤

تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة.. وجهة نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

اندلعت الأعمال القتالية بين فصائل المقاومة في غزة، وجيش الاحتلال الإسرائيلي في ٣ مايو إلى حد غير معهود منذ حرب ٢٠١٤. والتي انتهت بعد ٣ أيام فقط بواسطة كل من الأمم المتحدة، ومصر، وقطر، لوقف إطلاق النار، مخلفة وراءها استشهاد ٢٠ فلسطينيا، ومقتل ٤ إسرائيليين.

واتجه بعض المحللين إلى اعتبار الأحداث الأخيرة تهديدًا بتكرار سيناريو غزة ٢٠١٤. غير أن آخرين اعتبروا أن الأحداث تفتقر إلى خصائص أزمة ما قبل الصراع، فلا رغبة لدى الجانبين للدخول في حرب واسعة النطاق.

وأشارت صحيفة الأيام الفلسطينية إلى أن هذا العدوان «يأتي بعد ١٣ عاما من الحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل على القطاع، وبعد ١٢ عاما من حكم حماس، وبعد عامين من الإجراءات القاسية التي فرضتها مالية رام الله على جزء من موظفي القطاع، وبعد أسابيع قليلة من قمع حماس للحراك الشعبي الذي انطلق في شوارع غزة، تحت عنوان «بدنا نعيش»؛ أي بعد أن تدهورت الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في القطاع إلى مستويات خطرة.«

ولتسليط الضوء على التوجهين لا بد من فهم أسباب الصدام؛ لتقييم احتمال نشوب حرب أخرى من عدمه، والتي تمثلت في :

أولاً: كسر الحصار القائم، فإطلاق الصواريخ بين الحين والآخر على إسرائيل له جدواه، لانتزاع تنازلات تخفف الحصار على غزة، كما أنه يعد داعما لشرعية «حماس» بين الفلسطينيين، فتظهر بصورة المدافع عن القطاع، وعنصر المقاومة ضد الاحتلال، ومن ثم تحصل على الدعم المرغوب لسياستها.

ويؤكد «نيري زيلبر» زميل معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في مجلة «فورين بوليسي» أن حماس «حاولت كسر الحصار القائم منذ ١٢ عامًا على القطاع الساحلي من خلال الاستخدام المدروس للعنف؛ أي التفاوض عبر الصواريخ لانتزاع تنازلات من جانب إسرائيل.«

وهو النهج الذي نجح سلفًا في تخفيف الإسرائيليين قبضتهم على القطاع، ففي أعقاب احتجاجات «النكبة» عام ٢٠١٨ وافقت إسرائيل على توسيع منطقة الصيد في غزة من ٦ إلى ١٥ ميلا بحريا، وسمحت لقطر بنقل المساعدات إلى حماس التي تعاني من ضائقة مالية في خطوة غير متوقعة.

وبالفعل بعد أحداث الشهر الجاري تعهدت الدوحة بتقديم ٤٨٠ مليون دولار أخرى كمساعدات لغزة والضفة الغربية ، وصرح «إهود يعاري» زميل معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى لصحيفة «نيويورك تايمز» بأن حماس «لديها رغبة لمحاولة تمديد الشروط وتحسين ما يحصلون عليه من خلال استعراض قوتهم.«

ثانيا: استغلال القيمة الرمزية للهجوم، فقد اختارت المقاومة الفلسطينية شن هجمات صاروخية في هذا الوقت تحديدًا استغلالاً لمصادفة الهجوم ليوم قيام دولة إسرائيل المسمى زورًا بيوم «الاستقلال»، ومن ثم كسر رمزية اليوم، بالإضافة إلى عدم جاهزية إسرائيل لأي صدام في ظل تنظيمها مسابقة الأغنية الأوروبية في تل أبيب، التي تقع فقط على بعد ٤٤ كم فقط من القطاع، ولذلك كانت إسرائيل مستعدة للتفاوض على السلام، لمنع الهجمات من تقويض مكانتها أمام متابعي الحدث حول العالم، وهو ما عبر عنه «شالوم ليبنر» زميل المجلس الأطلسي بقوله «التقاء الأحداث مع الأجندة الوطنية لإسرائيل.«

وانقسمت آراء المحللين حول ما إذا كانت ستتحول الأحداث إلى حرب كما حدث في عام ٢٠١٤. أم أن وتيرة الأحداث لن تتسارع بالشكل الذي يعقد الأمور أكثر، ولكل رأى منهما وجاهته حيث :

اتجه الرأي الأول إلى شدة الهجمات المتبادلة بين الطرفين، وبغض الطرف عن أن عدم وقف إطلاق النار سيدفع بالضرورة إلى نشوب الحرب، فلقد أطلقت المقاومة في عام ٢٠١٨ كاملاً ١٠٠٠ صاروخ على إسرائيل، في حين أطلقت ما يصل إلى ٧٠٠ صاروخ في عطلة نهاية الأسبوع وحدها تلك المرة، وردًا على ذلك شنت إسرائيل أكثر من ٣٠٠ غارة جوية وبدلا من قصف المباني الفارغة اتجهت إسرائيل إلى قصف المدنيين، وقالت مجلة «الايكونوميست» في تقرير لاحق عن الوضع: «ما كان مختلفا هذه المرة كان شدة الهجوم من الجانبين.«

ويؤكد طارق بقعوني المُحلل بمركز الدراسات الدولية للأزمات في تقرير «مجموعة الأزمات الدولية» إن قواعد التوازن الدقيق التي تبناها كلا الطرفين في الاشتباكات الماضية بدا معها كل منهما أقل مراعاة لها في هذه الجولة، لقد أدى مقتل مواطنين إسرائيليين إلى زيادة الضغط على بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي للرد، ما دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي بعد وقف إطلاق النار إلى أن يقول: «الحملة لم تنته

وتتطلب الصبر والحكمة»، معلنًا أن إسرائيل مستعدة لاستئناف القتال، كما استخدمت إسرائيل عمليات الاغتيالات باغتيالها القائد في حركة حماس «حامد الخضيرى» ما سيدفع الأخيرة إلى الرد وبقوة .

وبات واضحًا وجود دوافع قوية لدى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لاستئناف الصراع، وتصعيد الموقف أكثر نحو حرب يطول مداها، وهو ما ينطبق بشكل خاص على إسرائيل نتيجة لتصاعد الضغوط العامة والسياسية للعمل بقوة أكبر ضد حماس، فهناك انتقادات واسعة للحكومة الحالية لعدم اتخاذها قرارا بعمل غزو بري لقطاع غزة.

ويؤكد «برنارد أفيشاي» في مقال «ذا نيو يوركر الأمريكية» أن: «نتنياهو يقود مفاوضات مضنية لتشكيل ائتلاف حاكم، بما فيه افيجدور ليبرمان زعيم حزب إسرائيل بيتنا القومي المتطرف، المرجح توليه حقيبة وزارة الدفاع الإسرائيلية، والذي دعا في غير مرة إلى غزو قطاع غزة بريا لإسقاط حماس.«

ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن الجنرال «بيني غانتس»، دعوته إلى «زيادة حدة الهجمات على غزة، والضغط على القطاع لاستعادة الردع الذي تبدد في السنة الأخيرة، «من دون الخضوع لسياسة الابتزاز الذي تمارسه حماس علينا»، وفي المقابل العمل على التحرك في المسار السياسي، وتقديم ضمانات لمستوطني غزة بأن يتم توفير الحماية لهم «هذه مسؤولية الحكومة توفير مزيد من ظروف الحياة المريحة في غلاف غزة.«

وتستفيد إسرائيل من هجمات حماس بإعطائها مبررًا لعدم التفاوض مع الفلسطينيين، بزعم أنها لن تتفاوض مع «إرهابيين»، وكتب الدبلوماسي الأمريكي «آرون ديفيد ميلر» في مجلة «فورين آفيرز الأمريكية» أنه «بالنسبة إلى نتنياهو، فإن حماس تعتبر عائقًا ضد وجود حركة فلسطينية موحدة قادرة على إدارة مفاوضات جادة للتوصل إلى حل الدولتين، وعلى الرغم من أن نتنياهو لا يريد الاعتراف بذلك، فإن إسرائيل وحماس بحاجة إلى بعضهما.«

واتجه الرأي الثاني إلى تجنب الطرفين الدخول في حرب، فرغم الضغوط إلا أن «نتنياهو» المنتمي إلى تيار اليمين، والمعروف بعدائيته، دعا إلى تجنب الدخول في حرب أخرى كحرب غزة ٢٠١٤ التي ثبت فيها فشل استراتيجية الدفاع الإسرائيلية وأضرت بسمعة إسرائيل دوليا.

وتتخوف إسرائيل من تبني طرق أكثر عنفًا فيما يتعلق بمكافحة حماس والجهاد الإسلامي، فلا تميل إلى شن هجوم واسع النطاق يتم الإطاحة فيها بحماس، ما ينتهي بالضرورة بنشوب صراع عنيف على السلطة بين مختلف الفصائل الفلسطينية.

إن فراغ السلطة سيوفر المزيد من عدم الاستقرار على طول الحدود الغربية لإسرائيل، وأشارت مجلة «الا يكونوميست» إلى أن «رئيس وزراء إسرائيل لا يريد أن يغزو القطاع لإزاحة حماس عن السلطة وذلك بالنظر إلى حالة عدم اليقين بشأن من سيحل محل حماس.«

وبالنظر إلى القدرات اللوجستية والسياسية، فلا يتوقع قدرة إسرائيل على اجتياح القطاع إن أرادت، وهو ما مال إليه «شالوم ليبنر» في مركز مجلس الأطلسي في قوله «إن الموارد التي تتطلبها مثل هذه العملية – عملية اجتياح غزة — فضلا عن الاستيلاء على غزة على نطاق واسع – والخسائر التي ستنتجها، تشكل عامل ردع هائل. كما يتوقع ألا يكون للغزو شعبية سياسية واسعة، على المدى الطويل لأن فصائل المقاومة سترد بهجمات طويلة ومدروسة ما يلحق بإسرائيل خسائر فادحة في الأرواح البشرية والموارد الحكومية على حد سواء.«

وستمنع هذه المخاوف والعوامل الرادعة اندلاع الحرب بين الجانبين، مع استمرار وتيرة الاضطرابات الحالية بنفس مستواها، لتتخللها فترات قصيرة من السلام. وفي هذا الصدد، يؤكد «أوليفر هولمز» و«حازم بالوشا» المراسلان بصحيفة «الجارديان» البريطانية أن «أعمال العنف وإطلاق النار بين الجانبين يعقبها نمط تم تبنيه على مدار العام الماضي، حيث بدأت عمليات تبادل للأسرى على أساس دوري بوساطة القاهرة والأمم المتحدة .«

وبصفة عامة، فإن التصعيد في المشهد الراهن بين حركات المقاومة الفلسطينية وإسرائيل، لن يمثل بداية حرب جديدة، «فنتنياهو» صاحب القرار النهائي في الشأن العسكري لا يزال يناهض فكرة الدخول في حرب، رغم مصلحته في استمرار وتيرة الصراع الحالي تخفيفًا عنه للضغط الداخلي من تياره اليميني، ورغم أن الحرب لا تزال نتيجة محتملة، فإنها ليست النتيجة التي يسعى أي من الطرفين إلى تحقيقها بأي حال .

وليس بخفي أن أي تصعيد وإن بدأت به المقاومة هو رد على جرائم الاحتلال بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ووارثي الأرض، وأصحابها، في ظل صمت المجتمع الدولي الذي جاوز المدى، كما أن أي حلول مستقبلية للقضية، لا مفر لأن تبدأ بوقف إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل وإلزامها باحترام المعاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية وضمان حق الفلسطينيين في الحياة وإقامة دولتهم كما شعوب العالم .

٢٠١٩/٥/٢١

واشنطن وطهران.. سقف التصعيد وفرص الحوار

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تشهد منطقة الخليج توترات عديدة، لم تشهدها منذ غزو العراق عام ٢٠٠٣. بعدما تعرضت ٤ سفن تجارية في المياه الإماراتية الاقتصادية، يوم ١٢ مايو لعمليات تخريبية، واستهداف محطتي نقل للنفط في السعودية، يوم١٤ مايو بهجوم من قِبل طائرات من دون طيار حوثية مدعومة من إيران، وتعزز ذلك بإرسال الولايات المتحدة تعزيزات عسكرية إلى منطقة الخليج. وهى التطورات التي جعلت العالم يتوقع احتمالية نشوب حرب مباشرة بين واشنطن وطهران، خصوصا في ظل وجود أدلة على تورط إيران في هذه الحوادث، وفي ظل قيادة أمريكية غير قابلة للتوقع، وبالتزامن مع أزمات عديدة في الخليج تمثل إيران عاملا مشتركا فيها.

وفي الواقع، فإن هاجس الحرب ضد إيران يحوم في دوائر صنع القرار الأمريكية خلال الأربعة عقود الماضية، وفي حين توافرت الرغبة، فإن الفرصة لم تكن مواتية، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها كانت ومازالت تشكل خطرا على مصالحها، وتمثل تهديدا لحلفائها، وتلعب دورا يهدف إلى إفشال أي خطوات من شأنها تثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة. وعليه، يرى مراقبون «أن الخيار العسكري الذي ظل على الطاولة الأمريكية لعقود طويلة لم يعد مجرد تكهنات، بل أصبح قابلاً للتنفيذ على أرض الواقع.

ومنذ تولى الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» السلطة عام ٢٠١٦. وهو يتبنى سياسة التصعيد ضد إيران بممارسة استراتيجية «الضغط الأقصى»؛ بهدف إحداث تغيير في السياسات والسلوك الإيراني المزعزع للاستقرار، ومنها رعاية قوى تعمل بالوكالة لنشر أجندتها الخارجية. وجاء انسحاب أمريكا من «الاتفاق النووي» كخطوة من تطبيقات هذه الاستراتيجية، إلى جانب استخدام أداة الضغط الاقتصادي، بإعادة فرض العقوبات عليها وحظر تصدير النفط، فضلا عن الضغط السياسي الدولي عبر «مؤتمر وارسو» الذي هدف إلى حشد الدعم والتأييد السياسي الدولي للخطوات الأمريكية للضغط على طهران، وتصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، والضغط العسكري عبر إرسال قطع عسكرية بحرية أمريكية للقيام بدوريات بالخليج العربي .

ومع ذلك، يرى العديد من المراقبين أن واشنطن لا تريد شن حرب واسعة بمعناها الكلاسيكي بسبب تكاليفها الباهظة عليها وعلى المنطقة، وعدم ضمان نتائجها وامتداداتها وتداعياتها، كما أنها لن تكون المبادِرة بشن أي هجوم وستكون خياراتها أقرب إلى رد الفعل منها إلى الفعل، على اعتبار أنها حققت هدفها بالحصار الاقتصادي على طهران. وفي الوقت نفسه لن تقوم طهران بشن هجمات ضد قواعد أمريكية في المنطقة أو مصالح الولايات المتحدة وحلفائها بشكل استفزازي يُجبر الرئيس «ترامب» على تنفيذ تهديداته.

وتوقعوا ثلاثة سيناريوهات للتصعيد الأمريكي–الإيراني، تتمثل فيما يلي:

الأول: أن يتبادل الجانبان هجمات مباشرة وبالوكالة، يكون مسرحها اليمن وسوريا والعراق، وربما لبنان ودول أخرى برًا، ومياه الخليج العربي وخليج عُمان بحرًا، وفي هذه الحالة، يمكن أن تستمر المواجهات شهورا طويلة من دون حسم، على اعتبار أنها غير مكلفة للجانبين.

الثاني: أن تؤدي مثل هذه الهجمات إلى الانزلاق نحو حرب شاملة غير محسوبة وغير مرغوبة من الجانبين، نتيجة خطأ في حسابات أحدهما أو سوء تقدير في الموقف، لأنه من شبه المستحيل ضبط الوضع والتحكم بالأمور في ظل التصعيد .

الثالث: أن ينتهي التصعيد المتبادل بجلوس الطرفين إلى مائدة التفاوض والبحث عن صفقة مرضية للجانبين، لكن هذه المرة لن تكون محصورة بالملف النووي بل ستتعداه إلى كل السلوك الإيراني المقلق والمزعزع للاستقرار في المنطقة .

وفي المقابل، هناك من يرى أن هذا التصعيد ليس استعدادا لحرب صريحة وشاملة على إيران، وإنما هو مجرد ضغوط قوية ورسائل صريحة للنظام الإيراني للانسحاب الفوري من مواقع الاضطرابات في المنطقة، وتحديدًا في سوريا، والعراق، ولبنان، واليمن، والتخلي عن دعم المنظمات الإرهابية، وكذلك الكف عن تهديد الملاحة البحرية الدولية في مضيق هرمز. عزز من هذا الاحتمال، وجود صراع داخلي في إدارة ترامب بين مستشاره للأمن القومي ووزير خارجيته. ففيما يدفع «بولتون» باتجاه التصعيد العسكري، يبدو «مايك بومبيو»، متحمسا لمواصلة الضغط عليها وزيادة عزلتها دوليا، حيث يرى مخاطر غير محسوبة في شن حرب يمكن أن تمتد آثارها إلى الشرق الأوسط .

ويمكن إضافة عامل آخر، وهو أن «ترامب» مقبل على عام انتخابي، يأمل أن ينتهي بإعادة انتخابه لولاية ثانية، وبالتأكيد هو لا يريد المجازفة بالدخول في حرب لن يكون بمقدور أي شخص أن يجزم ما الذي سيحدث فيها، ومن الممكن نظريًّا أن تقلل نتائجها من فرص فوزه.

إلى جانب هذا، أُلقي باللوم على الإدارة الأمريكية في تصاعد نُذر الحرب، حتى إن دول الاتحاد الأوروبي ترى أن نهج ترامب في هذا الصدد «غير ضروري»، وعلت الأصوات المنادية بضبط النفس منعًا لنشوب الحرب في المنطقة. وأشارت «كوري شاك» في صحيفة «المونيتور» أن وزير خارجية أمريكا «بومبيو» كان يأمل أن يدعم الهجوم الذي تعرضت له بواخر وناقلات نفط إماراتية وسعودية في المياه الإماراتية الموقف الأمريكي؛ بوجوب كبح جماح إيران، لكن يعتقد حلفاء أمريكا من الدول الأوروبية أن أمريكا هي التي تسببت في حدوث هذه الأزمة جراء انسحابها من الاتفاق النووي.«

وبات المحللون يراهنون على إمكانية تدخل المجتمع الدولي بقواه الكبرى لكبح نهج ترامب تجاه إيران، ولعل أهم هذه القوى هي :

أولاً: الدول الأوروبية، لما لها من علاقات وثيقة «بواشنطن»، وتأثيرها في صنع القرار الأمريكي، خاصة أن فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا من الدول الموقعة على «الاتفاق النووي». وعلى عكس المأمول أصيبت هذه الدول بخيبة أمل بعد فشلها في وضع ضغوط على الإدارة الأمريكية؛ نظرًا إلى تبنيها سياسات انعزالية، والتنصل من التزاماتها تجاه حلف الناتو، ما عمق الشقاق بين الجانبين الأوروبي والأمريكي. وهو الرأي الذي أيدته «سيليا بيلين» من مؤسسة «بروكنجز»، بقولها، «تجد بروكسل أنه من الصعب ممارسة أي تأثير على السياسة الخارجية الأمريكية ما لم يوجد شريك لديه نفس الإيمان بالرؤية الأوروبية في البيت الأبيض». وخير مثال هو عدم قدرتها على منع «ترامب» من الانسحاب من «خطة العمل الشاملة المشتركة.«

وعليه، لم يبق لأوروبا إلا إطلاق التصريحات بضبط النفس، ومن ذلك تصريح وزيرة خارجية الاتحاد «فيديريكا موغيريني»، بأن «القرار الأكثر حكمة هو تجنب أي تصعيد على الجانب العسكري». وتأكيد وزير الخارجية البريطاني، «جيرمي هنت» قلق حكومته من خطر الصراع والتصعيد المتزايد من كلا الجانبين .

ثانيا: دول آسيا، وعلى رأسها الهند واليابان وكوريا الجنوبية باعتبارها حلفاء للولايات المتحدة ولطالما مارسوا الضغط عليها لتغيير سياستها التصعيدية، لما لها من أثر سلبي عليها، خاصة أن هذه الدول تعتمد تاريخيا على النفط الإيراني لقربها الجغرافي منها، لذلك فهم يرون تصرفات الإدارة الأمريكية ضارة وغير مبررة، وطالبوا علنًا بأن تتبنى الولايات المتحدة نهجا مختلفا .

ثالثًا: روسيا، وتنبع قدرة روسيا على التأثير باعتبارها قطبا دوليا، ولا تزال تعد خصمًا قويا «لواشنطن». وقد عملت الإدارة الأمريكية على احتواء المواقف الروسية المختلفة، مثل شن هجمات إلكترونية، وتقويض الأهداف الأمريكية في سوريا. وربما يوافق «ترامب» على تخفيف الضغط على إيران في محاولة لتعزيز علاقته مع «بوتين»، أو أن تتجه «روسيا» لحماية حليفها الاستراتيجى، ما يمنع الإدارة الأمريكية من الاستمرار في نهجها خوفًا من الدخول في حرب شاملة. عزز من ذلك إعلان وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف»، أن «الولايات المتحدة مخطئة في تصعيدها ضد إيران .«

وتمتلك روسيا شعورا بعدم الرضا عن نهج ترامب لسببين:

أولهما: أنها من الدول التي وقعت على «الاتفاق النووى». ومن ثم منوط بها الحفاظ عليه، ويوضح «ماثيو روجانسكي» من «مركز وودرو ويلسون» أن روسيا «لا ترغب بشكل خاص في رؤية الاتفاق ينهار، لأسباب ليس أقلها أن لها مصلحة في الإنجاز الدبلوماسي التي كانت جزءًا منه.«

وثانيهما: تأثير الحرب بين أمريكا وإيران على الوجود الروسي في الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي قامت موسكو في السنوات الأخيرة بتعزيز وتوسيع نفوذها بها. تشير «أندريا تايلور» من «مركز الأمن

الأمريكي الجديد»، إلى أن «إيران أصبحت شريكًا مهما لموسكو، خاصة بالنظر إلى هدفهما المشترك في تقويض النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، ونجحت تفاعلاتهما المتكررة من خلال دعم موسكو لإيران في تنفيذ خطة العمل المشتركة الشاملة والعمليات العسكرية في ساحة المعركة في سوريا .«

أخيرًا الصين، التي سيدفع أي صراع واسع النطاق في الشرق الأوسط إلى الإضرار بمصالحها الاقتصادية، يضاف إلى ذلك أنه قبل فرض العقوبات الاقتصادية كانت إيران شريكًا اقتصاديًا طويل الأمد للصين، وهي العلاقة التي تأمل بكين في استعادتها في المستقبل القريب.

ومن المؤكد أن بكين ترغب في تجنب الحرب. وعلى عكس روسيا، تشهد الصين فترة من العلاقات المتوترة مع إدارة ترامب. ففي حين ترى الإدارة الأمريكية موسكو حليفا محتملا، فإنها ترى أن الصين ربما تكون أكبر المنافسين لواشنطن، وقد تبنت الإدارة الأمريكية تطبيق مقاربة المواجهة بدلاً من التوفيق والاحتواء، وهو ما اتضح من خلال الحرب التجارية المستمرة بين كلا الطرفين. وفي ضوء أن بكين لها نفوذ دبلوماسي ضئيل في واشنطن، فمن غير المرجح أن تكون قادرة على تشجيع التغيير في نهج ترامب الذي يعتمده تجاه طهران.

على العموم، فإنه في حين يمكن اعتبار التصعيد العسكري الأمريكي في الخليج، رسالة ردع حقيقية للجانب الإيراني لمنع القيام بعمل غير مسؤول في المياه الإقليمية، أو أمام سواحل بعض الدول الحليفة، ورغم رؤية البعض أن ما تقوم به الإدارة الأمريكية من استعدادات يأتي في إطار الحرب النفسية، وأن الخيار العسكري مستبعد، إلا أن تطورات الأوضاع في منطقة الخليج واستمرار التهديدات الإيرانية قد يؤدي إلى تصور آخر، في ظل صعوبة تصور نجاح الوساطات، أو تعديل السلوك الأمريكي في القريب العاجل، خاصة أن الجهود الدولية المبذولة ليست كافية لضمان هذا الهدف.

٢٠١٩/٥/٢٢

الاتفاق النووي الإيراني.. والعودة إلى نقطة الصفر

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية يوم ٢٠١٨/٥/١٨ الانسحاب الأحادي من الاتفاق النووي ٥+١ مع إيران، ولجأت إلى نظام عقوبات صارم، تمثل في مطالبة مشتري النفط الإيراني، في أبريل الماضي، بوقف مشترياتهم اعتبارًا من أول مايو، وإلا سيواجهون عقوبات، في خطوة تهدف إلى خنق إيرادات طهران من النفط، الأمر الذي أعاد الوضع الأمني لمنطقة الخليج إلى ما كان عليه قبل الاتفاق، خاصة بعد التحركات العسكرية الأمريكية في المنطقة، المتمثلة في تحريك حاملة الطائرات الهجومية الأمريكية «إبراهام لينكولن» من البحر المتوسط إلى منطقة الخليج العربي، بعد تقارير استخباراتية أمريكية عن

هجمات إيرانية محتملة على القوات الأمريكية في العراق وسوريا واليمن، وتنفيذ عمليات عبر وكلاء إيران في منطقة باب المندب، وذلك ردًّا من طهران على نظام العقوبات الأمريكي المشار إليه.

ويأتي التصعيد من جانب إيران استجابة لعاملين أساسيين:

الأول: محاولة النظام الإيراني تجميع الشعب حوله، وتجاوز موجات الغضب العارمة التي تعم الشارع ضده وزادت حدتها في ٢٠١٨. جراء تفشي الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، وتبديد موارد البلاد في مغامرات سياسية في العراق وسوريا ولبنان، واليمن، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، واستغراقه في مشروعات تفتقر إلى الجدوى، الغرض منها إثراء مجموعة من الأشخاص المرتبطين بالنظام.

وكشف الفريق الاقتصادي السابق للرئيس حسن روحاني في بداية ٢٠١٨ فقدان أكثر من ٣٠ مليار دولار من أموال الدولة في تلاعب في الحسابات المصرفية خلال ١٠ شهور، وأدى سوء الإدارة الاقتصادية إلى شح في المياه وإعادة توجيه تدفقها إلى المناطق التي تقطن فيها نخب النظام وحرمان المناطق الأخرى منها، ومن ثم هجرة مئات الآلاف من المزارعين من بيوتهم ومزارعهم وانضمامهم إلى الاحتجاجات المنتشرة في المدن.

أما العامل الثاني: فهو سعْي النظام الإيراني للالتفاف على الشروط الأمريكية التي اقترنت بخروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وهي: إنهاء نشر الصواريخ الباليستية والصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية، وإنهاء دعم إيران للجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط، بما فيها حزب الله وسحب القوات الإيرانية من جميع أنحاء سوريا، وإنهاء دعم طالبان والإرهابيين الآخرين في أفغانستان، وعدم تقديم مأوى لقادة القاعدة، ووقف دعم المليشيات الحوثية، والعمل على تسوية سياسية في اليمن، واحترام سيادة الحكومة العراقية والسماح بنزع سلاح المليشيات الشيعية، ووقف تهديد إيران لجيرانها، وإطلاق سراح جميع المواطنين الأمريكيين ومواطني الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة المسجونين في إيران.

وقد وجد النظام الإيراني أن هذه الشروط تقف أمام مشروعه التوسعي الإقليمي، فاتخذ من ذريعة العقوبات الأمريكية مناسبة لعرض شروطه حتى يظل باقيا في الاتفاق النووي، وأبرز هذه الشروط: عدم إثارة الملف الصاروخي والأنشطة الإقليمية الإيرانية؛ أي أن إيران اتخذت من رفع العقوبات الاقتصادية عليها بعد توقيع الاتفاق النووي في ٢٠١٥. فرصة لزيادة نشاطها الإقليمي، فإذا كان الاتفاق النووي يوقف أنشطة تصنيع السلاح النووي، فإنه ينبغي ألا يكون على حساب مشروع إيران التوسعي.

وقد اعترض على الانسحاب الأمريكي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، ودول أخرى ليست طرفًا في الاتفاق، واتخذت الدول الموقّعة على الاتفاق موقفًا مغايرًا بشأن العقوبات، وفي مقدمتها

العقوبات ضد قطاع النفط أهم قطاعات الاقتصاد الإيراني، والعقوبات على التعاملات الإيرانية بالدولار الأمريكي، كما استمرت هذه الدول في بذل محاولات للتقريب بين الجانبين الإيراني والأمريكي للإبقاء على الاتفاق النووي حيًّا، إلا أن التصرفات الإيرانية قد تدفع الدول الأوروبية الأطراف في الاتفاق إلى التلويح بانضمامها إلى نظام العقوبات الأمريكي.

وكان قرار الرئيس الأمريكي ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي، يأتي متسقًا مع نهجه منذ اليوم الأول له في البيت الأبيض، ومتسقًا أيضًا مع ما أعلنه أثناء حملته الانتخابية، حيث كان يصف الاتفاق النووي بالكارثي، فترامب يرى أن الاتفاق عزّز من الطموح النووي الإيراني من امتلاك السلاح النووي، وتحقيق ذلك بشكل قانوني، وأنه منح الديكتاتورية الإيرانية شريان الحياة السياسية والاقتصادية عبر رفع العقوبات المفروضة عليها، والتحرر من الضغوط المحلية الناتجة عن فرض هذه العقوبات، ومعاناة الاقتصاد الإيراني منها، فضلاً عن أن هذا الاتفاق لم يتعرض لتطوير منظومة الصواريخ الباليستية ودورها المزعزع للاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

ويخشى البعض من أن الإجراء الأمريكي بالانسحاب يعطي إيران ذريعة لتقويضه، والقيام علنًا بإعادة تخصيب اليورانيوم والشروع في بدء إنتاج قنبلة نووية، ما يهدد المحاولات الدولية لمنع الانتشار النووي، فضلاً عن تأجيج أزمات مشتعلة في الخليج والشرق الأوسط، وتصعيد الحروب بالوكالة القائمة في عدة مناطق، كما يعطي ذريعة لإسرائيل للقيام بضرب هذه المنشآت النووية الإيرانية استباقًا لمحاولة إيران تملُّك سلاح نووي، والمتضرر الأساسي من هذا التصعيد دول الخليج العربية التي ستكون أراضيها ومنشآتها الاقتصادية ومواردها ساحة في خضم هذا الصراع، ولطالما اتخذت إيران من تهديدات غلق مضيق هرمز ومضيق باب المندب أساليب للابتزاز.

ربما كان الهدف من إجراء ترامب هو إعادة التفاوض حول اتفاق نووي جديد، أو تعديل الاتفاق القائم؛ للحد من نزعة إيران التوسعية، وكبح طموحها الإقليمي، وذهب في ذلك إلى ممارسة أقوى الضغوط على اقتصاد إيران المتراجع، بفرض مجموعة عقوبات على حزمتين تضمنان إعادة فرض العقوبات بالكامل، ما يعيد العلاقات الأمريكية الإيرانية إلى مربع التوتر والعداوة الذي كان قبل الاتفاق.

وضمت الحزمة الأولى، التي أعلنها ترامب في أغسطس ٢٠١٨: شراء الدولار الأمريكي، وتجارة الذهب والفضة والمعادن النفيسة، وتوريد معادن إلى إيران، وعدم تمكين إيران من إجراء صفقات كبيرة بالريال الإيراني، ووقف التعاملات التي تخص سندات ديون سيادية لإيران.

أما الحزمة الثانية، التي أعلنها في نوفمبر ٢٠١٨. فقد طالت قطاع النفط والمواد النفطية الإيرانية وقطاع الطاقة الإيراني وخدمات التأمين والموانئ الإيرانية، ما يعني عزلة كاملة، وضغوطًا اقتصادية هائلة لا تستطيع إيران تحملها، والهدف من وراء ذلك هو جلبها لمائدة التفاوض من جديد، ولكن قوة المصالح

الاقتصادية بين الدول الأخرى الموقِّعة على الاتفاق وإيران جعلها ترفض العقوبات، وتطلب من الإدارة الأمريكية إعطاءها الفرصة لرأب الصدع وتليين المواقف، ولكن إيران تدرك أن الهدف، هو حملها على التفاوض.

ومن السيناريوهات المحتملة لهذا الصراع:

الأول: قيام إسرائيل بإجهاض المشروع النووي الإيراني، عن طريق قصف المنشآت النووية الإيرانية، وإذا كانت الإدارة السابقة قد حالت بين إسرائيل وقيامها بضربة إجهاضية للمشروع النووي الإيراني، فإن الإدارة الأمريكية الحالية قد تجد أن هذا الحل الجراحي هو الأنسب.

الثاني: يتمثل في الرفع الجزئي لبعض العقوبات مقابل تنفيذ إيران وبالتدريج الشروط الأمريكية، كتلك المتعلقة بالبرنامج النووي، مثل تفتيش صارم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتوقف عن أنشطة تخصيب اليورانيوم، بحيث يمكنها رفع بعض العقوبات عنها، خاصة المتعلقة بالتعاملات الدولارية وقطاع النفط، وغيرهما من إمكانات مالية تخفف من موجات غضب الشارع الإيراني الذي يعاني من ضغوط اقتصادية.

الثالث: وقف التصعيد المتبادل بين الجانبين، في ظل مفاوضات قد تكون جارية بشكل سري، بواسطة أوروبية أو إقليمية، تؤدي إلى إعادة ملف الاتفاق النووي إلى مائدة المفاوضات من جديد، لجعله أكثر إحكامًا، وشموله البنود التي وجد ترامب أنها غير موجودة فيه، كتلك المتعلقة بتطوير الصواريخ الباليستية، وهذا السيناريو يدفع إليه أيضًا أن أيًّا من الطرفين لا يرغب في الحرب، التي إن نشبت سيخسر الجميع، والأكثر تضررًا دول الخليج العربية، وفي ظل مناخ دولي لا يرغب في زيادة الأزمات القائمة، وقد يكون هذا السيناريو هو الأقرب للتحقق.

٢٠١٩/٥/٢٣

إلى أين تتجه الأوضاع في الأزمة السورية؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

صدر تقرير عن «معهد الشرق الأوسط»، بواشنطن، أعده «روبرت فورد»، السفير الأمريكي في سوريا بين عامي (٢٠١١–٢٠١٤)، وتوصل فيه إلى أنه بالرغم من انخفاض دموية الصراع الدائر، فإن تحقق السلام على الأراضي السورية لا يزال حلما بعيد المنال .

وينقسم المحللون حول ما إذا كانت الأزمة السورية قد أوشكت على الانتهاء، أم أنها لا تزال مستمرة. واتجه البعض إلى أن الحرب التي دامت ثماني سنوات، وراح ضحيتها نصف مليون شخص وشرد بسببها ١٢ مليونًا، قد شارفت على الانتهاء استنادًا إلى مُضي الرئيس «بشار الأسد» ومؤيديه الدوليين روسيا وإيران قُدمًا في استعادة مساحات شاسعة من الأراضي التي سيطر عليها تنظيم داعش والمعارضة،

ومن هؤلاء «ستيفن كوك»، في «مجلس العلاقات الخارجية»، الذي أكد أن «الحرب الأهلية التي اجتاحت البلاد وتسببت في زعزعة الاستقرار في أنحاء من الشرق الأوسط وأوروبا، ستنتهي عاجلاً وليس آجلا.«

فيما اتجه آخرون، ومنهم «روبرت فورد» إلى استمرار العنف المنهجي، وعدم الاستقرار لسنوات قادمة، في ظل وجود قوات محلية معارضة، وتضخم كلفة إعادة الإعمار، بالإضافة إلى تفاقم أزمة اللاجئين على نحو تراكمي، وعدم القدرة على الوصول إلى تسوية بين الأطراف المتنازعة، برغم إشراف الأمم المتحدة عليها عام٢٠١٤. وكذلك المفاوضات التي أشرفت عليها روسيا والمعروفة باسم «عملية آستانا»، التي عقدت جولتها الأخيرة في ٢٦ أبريل الماضي. ويؤكد «تشارلز ليستر»، من «معهد الشرق الأوسط» أن «الأوضاع في سوريا تتدهور ويتفاقم العنف وتتجسد سلسلة من حالات عدم الاستقرار سواء الجديدة منها أو المتجددة.«

يرى الباحث أن الأزمة السورية ستستمر، وتقدم بعدة دلائل وهي :

أولا : امتداد النزاع مع الفصائل المتمردة إلى ما وراء خطوط القتال الأساسية للدولة، فقد انقسمت مناطق الصراع الداخلي إلى المنطقة التي يُسيطر عليها النظام بدعم من روسيا، والمنطقة التي تقع شرق نهر الفرات تحت إمرة قوات سوريا الديمقراطية التي يُحارب فيها المقاتلون الأكراد وتحميهم الولايات المتحدة والقوات الجوية الغربية، والمنطقة التي يُسيطر عليها الأتراك وحلفاؤهم من الجماعات الإسلامية السنية بريف إدلب.

ويشير «جوناثان سباير»، في مجلة «فورين بوليسي»، الأمريكية، إلى أن «الصراع تفكك إلى ثلاثة صراعات منفصلة، قائمة في ثلاث مناطق مستقلة بالفعل، والتي أصبح يُستدل على حدودها من الدخان المُتصاعد الناجم من المعارك التي تشهدها». وبالضرورة، فإن هذا التشتت يمنع التوصل لحل يرضي جميع الأطراف الفاعلة نتيجة لتضارب المصالح، كما يجعل نتائج أي محاولة لإحلال السلام غير مأمونة العواقب.

وتتميز كل منطقة بصراعات مختلفة لكنها متداخلة، إذ تدور رحى الحرب في المناطق التي يُسيطر عليها النظام بين الدولة، ورعاياها، من القوات الروسية والإيرانية وبين الجماعات المتمردة. بينما يحتدم الصراع في المنطقة التي تُسيطر عليها القوات التركية بين قوات أنقرة، والفصائل الكردية في الشمال؛ بالإضافة إلى وقوع شرق الفرات تحت سيطرة المقاتلين الأكراد ضد تنظيم «داعش .«

ثانيا: زعزعة داعش لاستقرار أغلب المدن الواقعة شرق سوريا، فبالرغم من نجاح القوات المحلية والتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد التنظيم، وإنهاء سيطرته على الأراضي السورية

وملاحقة معظم مقاتليه، فإن التنظيم لم يتم القضاء عليه نهائيا، بل تراجع عن كونه شبه دولة، إلى كيان إرهابي قائم على أشكال العنف السياسي المختلفة.

ثالثًا: الوجود العسكري الروسي الإيراني، وتدخلهما المباشر في الشأن السوري، بل ومطالبتهما النظام بدفع تعويضات جراء دعمهما له منذ ٢٠١٥. وذلك بالحصول على امتيازات جيوسياسية.

ويشار إلى أن وجود الدولتين ينذر بإمكانية اندلاع الصراع مجددًا، فلقد تعاونت القوتان للإبقاء على نظام الأسد في السلطة، ولكن مصالحهما متعارضة، وبينهما خلافات حول الاستراتيجية العسكرية وقضايا أخرى مثل الاستثمار في مرحلة ما بعد الصراع، كما أن تجزئة الصراع بتورط عدة أطراف فيه، واستمرار بروز العوامل التي أججته يجعل من غير المحتمل إجراء مفاوضات سلام ناجحة في المستقبل المنظور.

وبالرغم من استقرار المناطق التي تُسيطر عليها طهران وموسكو، فإن وجودهما ينطوي على إمكانية إشعال مزيد من الصراع حين يغضون الطرف عن محاربة الجماعات المتمردة. ويوضح الكاتب والمحلل الإنجليزي «جوناثان سباير»، أن «وجود عدد كبير من الأطراف الدولية والمحلية المتناحرة بما في ذلك المليشيات المحلية والأجنبية المُتحالفة مع إيران، والقوات العسكرية الروسية، وحزب الله اللبناني ومختلف الهياكل الأمنية المتنافسة في الدولة السورية يُفسح الطريق أمام حدوث اشتباكات محلية .«

رابعًا: هيمنة نظام الأسد وحلفائه على معظم أنحاء البلاد، ما يمثل أكبر عقبات أمام إقرار السلام، حيث تصر الحكومة السورية على السيطرة على كل المؤسسات، وترفض تقاسم السلطة مع المعارضة أو أي محاولة لفرض التغيير أو الإصلاح من الخارج، كما لا يوجد أي ضغط حالي على الأسد للتنازل أو للتوافق، فنظامه يتمتع بمميزات عسكرية في مواجهة المعارضة، وتؤيده كل من موسكو وطهران، بالإضافة إلى إعلان واشنطن انسحابها من سوريا بعد هزيمة داعش إقليميا، وعدم اتجاه أنقرة إلى الصدام مع الأسد لتركيزها الاستراتيجي على دحر الأكراد، ومن ثم فإن القوى القادرة على تغيير مسار الصراع لا تصطف ضد الأسد.

وفي هذا الصدد، يقول «فورد»: «لا يحتاج الأسد إلى الإسراع في المفاوضات مع مجموعات الوكلاء الأتراك والأمريكيين؛ فبمقدوره الانتظار، فيما سيكون أي اتفاق سياسي على المدى القريب بين حكومة الأسد وما تبقى من المعارضة السورية إلى حد كبير وفقًا لشروط الأسد». ويوضح «فريدريك هوف»، من «المجلس الأطلسي»، أنه من المألوف الآن الإعلان عن فوز الأسد في الحرب الأهلية السورية، على الرغم من حقيقة أن «الأسباب الكامنة للثورة السورية لا تزال باقية من دون علاج، قد يؤدي إلى إطالة أمد العنف الذي يجتاح البلاد منذ عام ٢٠١١.«

خامسا: صعوبة إعادة الإعمار، فالآثار الاجتماعية والاقتصادية المستمرة للحرب ستظل لديها القدرة على توليد العنف في المستقبل، والذي ينبع في المقام الأول مما ألحقته الحرب من ضرر اقتصادي فادح في سوريا.

ووفقًا للبنك الدولي، فإن أضرار الحرب وصلت قيمتها إلى ٢٢٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٧. وارتأى الأسد نفسه حاجة بلاده إلى ٤٠٠ مليار دولار لإعادة الإعمار، ويتبدى أن سوريا حتى بمساعدة روسيا وإيران، لا تستطيع الحصول على هذه الأموال خلال العقد القادم، فالمجتمع الدولي غير راغب في تقديم مساعداته واستثماراته في ظل مخاطر عدم الاستقرار، واعتبار «الأسد» مفتقدًا للشرعية من قبل بعض دول العالم .

ويشير «فورد»، إلى أنه «في حين أن حكومة دمشق قد بسطت يدها على الأراضي السورية كما كان الوضع قبل الحرب الأهلية، إلا أنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لإعادة بناء اقتصادها المدمر»، وهو نفس الرأي الذي ذهب إليه «هوارد شاتز» كبير الاقتصاديين في مؤسسة راند المالية.

ومع ذلك، يتوقع أن تكون عمليات إعادة الإعمار تدريجيًا، ومن المحتمل أن تستخدم الحكومة إيراداتها لدعم مشروعاتها في المناطق والقرى المفضلة لديها، في حين ستستعيد روسيا وإيران السيطرة على أصول محددة من بينها؛ «البنية التحتية لاستخراج النفط والغاز»، كما سيشتركان في بعض عمليات إعادة البناء عندما يكون بإمكانهما الحصول على مقابل لذلك، وربما مصالح بالملكية الخاصة، ما يدفع إلى تنمية وطنية غير متكافئة تهدف إلى تأجيج التوترات.

واستخلاصًا لما تقدم، فإن النظرة التفاؤلية للمستقبل السوري تخالف تمامًا ما ذهب إليه المحللون، فعلى الرغم من تضاؤل وتيرة الصراع فإنه قد انقسم بين عدة جهات فاعلة أبرزها روسيا وإيران، ما يصعب مسألة التسوية، يضاف إلى ذلك صعوبة التدخل الدولي في قضية الإعمار لعدم وجود توافق حول بقاء الأسد في منصبه في ظل افتقاره، هو ومؤيديه إلى الموارد اللازمة، ومن ثم فإن هناك احتمالات لبزوغ صراعات مستقبلية على الأراضي السورية .

٢٠١٩/٥/٢٤

الجيش والشعب وآفاق الإصلاح في الجزائر

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

استضاف مركز دراسات الشرق الأوسط بلندن محاضرة في الثالث من مايو بعنوان «ماذا بعد استقالة بوتفليقة؟ الجيش والشعب وآفاق الإصلاح في الجزائر»، وقد تحدث «هيو روبرتس»، رئيس جمعية الدراسات الجزائرية منذ عام ١٩٩٢ والخبير بالشؤون الجزائرية في جامعة تافتس عن الوضع الجزائري الذي يتسم بالتقلب، والتغير السريع.

وكانت الجزائر قد شهدت حراكًا ثوريًّا لفت انتباه العالم، نادى الجزائريون باستقالة الرئيس «عبد العزيز بوتفليقة»، الذي دام حكمه ٢٠ عامًا، وبالفعل استجاب بوتفليقة للنداءات، وتقدم باستقالته ومعه عدد من مسؤوليه البارزين، في الثاني من أبريل، لتبقى الحشود مطالبة بإجراء إصلاح شامل للنظام المُتمثل في بعض الجنرالات ورجال الأعمال والسياسيين.

وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى تحليل جوهري للوضع الراهن في الجزائر، نظرًا إلى استمرارية الحراك، ألقى «روبرتس» الضوء على أسباب الحراك، وعوامله، والصعوبات المرحلية، كالتالي :

أولا: العوامل الدافعة للحراك الثوري، والتي تمثلت في تراكمات دفعت المواطنين إلى النزول للميادين والشوارع، ولعل قرار «بوتفليقة» الترشح للعهدة الخامسة، هو السبب الأشد إلحاحًا وراء الغضب الشعبي؛ فصورة وجود شخص لا يستطيع المشي أو التحدث إثر تعرضه لسكتة دماغية، وبالكاد يظهر علنًا بسبب أمراضه، تمثل حرجًا وطنيًّا جسيمًا، ما أصاب الشعب بخيبة أمل تجاه النظام الحاكم، في ظل هيمنة النُّخب العسكرية والسياسية والتجارية وسط التدهور الاقتصادي الذي عُرف باسم «خصخصة القطاع العام.«

ثانيا: أسباب نجاح الحراك الثوري، تجسدت في وطنية المتظاهرين، والنطاق الواسع للتظاهر، واتخاذه مكانًا جغرافيًّا حيويًّا؛ إذ شملت الاحتجاجات جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى وجود هدف واضح وملموس تجسد في عزل «بوتفليقة»، فضلا عن تجاوز الحراك للانقسامات الطبقية والعمرية والعرقية والدينية والإقليمية والمجتمعية الأُخرى التي يُمكنها أن تُقيِّد من نطاق الاحتجاجات، ما يجعل الحراك ممثِّلا حقيقيًّا للشعب، ومن ثم أكثر قوة في مطالبته بالتغيير .

ويضاف إلى ذلك التأييد الواسع للحراك من قِبَل الفاعلين في كل من السياسة والمجتمع المدني، ابتداءً من النقابات العمالية إلى الممثلين القضائيين، والحركات والأحزاب السياسية المتحالفة مع الدولة.

ولعبت الطبيعة السلمية للاحتجاجات دورًا بارزًا في خلع بوتفليقة؛ لأنها أعاقت استخدام النظام للقوة حفاظًا على الأمن القومي. وكما بيّنت «دالية غانم» الباحثة في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في قولها: «لم يستخدم النظام الجزائري العنف انطلاقًا من التزامهم الأخلاقي، لكن بسبب أنهم قد تعلموا من أخطاء الماضي التي تُفيد بأن العنف أصبح أداة باطلة.. فإذا قرر النظام الجزائري استخدام العنف ضد المتظاهرين العزّل الذين يصحبون عائلاتهم، فسوف يكشف ذلك عن مدى وحشيته، ويقوّض شرعيته على الصعيدين الوطني والدولي .«

ولم يكن الطريق إلى الثورة الجزائرية مفروشًا بالورود، فهناك العديد من الصعوبات المرحلية التي يمكن أن تغير مسار المشهد إلى واقع غير مرغوب فيه، وهي:

أولا: بنجاح الهدف الرئيسي للحراك الجزائري، أصبح الطريق مجهولا، فقد طالب الثوار بإجراء المزيد من الإصلاحات من دون تحديد ماهيتها، هل يقصدون بها تغيير النظام بأكمله بعد سقوط رأسه بالفعل، والانتقال إلى نظام ديمقراطي، أم إجراء إصلاح اقتصادي؟

ثانيا: غياب القيادة، فعدم وجود فرد أو فصيل يمكنه التصدر مطالبًا بالسلطة، سيسبب أزمة لهذا الحراك، ويمكن أن يؤدي به إلى الفوضى .

ثالثا: تهديدات الأمن القومي، سواء النابعة من الداخل بوجود جماعات إسلامية متطرفة، أو من الخارج كنتاج للانفلات الأمني في الجارتين ليبيا، ومالي، وكذلك الخلاف المعقد طويل الأمد مع المغرب حول قضية «الصحراء الغربية»، فإن وصلت حكومة مدنية ضعيفة إلى السلطة في ظل تلك الأزمات يتوقع حدوث المزيد من الصراعات والأعمال العدائية، ما يعطي الفرصة للجيش للتدليل على أنه وحده القادر على الحكم .

رابعا: العقبة الكبرى في طريق الديمقراطية الجزائرية تتمثل في الجيش، الذي مثّل الكيان الأقوى والأكثر نفوذًا في السياسة الجزائرية منذ الاستقلال عن فرنسا، وتؤكد «سابينا هينبرج» في مجلة «فورين بوليسي»: «كان الجيش فاعلا رئيسيًّا في السياسة الجزائرية منذ الاستقلال عام ١٩٦٢»، ونظرًا إلى هذا الدور التاريخي كرمز ومحرك للهوية الوطنية، ظل الجيش مشاركًا عن كثب في الشؤون المدنية، وكان المسؤول عن اختيار أو الموافقة أو الإطاحة بأي رئيس منذ عام ١٩٦٢.«

ولا يمكن تصور أن يتخلى الجيش عن نفوذه طواعية شأنه في ذلك شأن أي كيان يملك السلطة في أي بلد، على الرغم من تدخله للإطاحة بـ«بوتفليقة»، ويوضح «شاران جريوال» زميل معهد بروكينجز أنه «تم الإبقاء على بوتفليقة المريض لولاية خامسة؛ بسبب عدم اتفاق النخب الحاكمة على خليفة له»، «كان على النظام أن يتخلص من بوتفليقة عاجلاً أم آجلاً؛ ولقد أدت حركة الاحتجاج إلى تسريع تلك العملية.. لقد كانت تنحيته ذات قيمة تجميلية؛ كونها تلبية للمطالب الأولية للمتظاهرين على أمل أن تنتهى المظاهرات من دون تغيير أساسي في نفوذ الجيش المتواصل.«

إن هذه الرغبة في الحفاظ على تفوق الجيش وسيادته للموقف لا تنبع من المصلحة الذاتية الضيقة فحسب، ولكن كونه مسؤولا عن الحفاظ على استقرار البلاد. ومن ثم، فإن الجيش الجزائري يسعى جديًّا للحفاظ على تسيده ومن غير المرجح أن يرضخ إلى المزيد من المطالب، التي قد تفرض عليه واقعًا لا يبتغيه، والمتعلقة بتغيير النظام أو الدخول في مرحلة انتقالية ديمقراطية من قِبَل الحراك الراهن.

خامسا: افتقاد الرغبة في تغيير النظام ككل، سواء من قبل القوى الفاعلة في الداخل، أو حتى التأييد الدولي للانتقال الديمقراطي، فنظم الحكم في دول عربية مثل ليبيا انهارت؛ نتيجة مناداة الدول

الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تخلي رئيسي تلك الدولتين عن السلطة، والبدء جديًّا في مرحلة انتقالية ديمقراطية، وإن كان في مرحلة متأخرة.

وتعد باريس الفاعل الخارجي الأساسي في المشهد الجزائري، ونظرًا إلى علاقاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالجزائر كمستعمرة سابقة لها، أشارت إلى تفضيلها بقاء الجيش في قيادة البلاد، رغم ادعائها الدائم بدعم الديمقراطية، وقال الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون»: «إن الموقف الفرنسي يدعم كل التدابير المنوطة باستتباب الأمن والاستقرار»، وهو نفس الموقف الذي دعمته الدول الأوروبية؛ لتخوفها من اندلاع أزمة تجبرها على استقبال لاجئين ومهاجرين من الجزائر، في ظل معاناتها من اللاجئين فرارًا من الحروب الأهلية في كل من العراق وسوريا وليبيا. وكذلك فضّل الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» في ظل سياسته الانعزالية، استمرار الوضع السياسي.

واستخلاصًا لما تقدم، فإن الحراك الجزائري لم يحقق أهدافه كلها حتى الآن؛ صحيح أنه أسقط رأس السلطة، ولكنه واقع في مرحلة حرجة، نظرًا إلى غياب القيادة التي يمكنها المطالبة بتغييرات سياسية واسعة النطاق، ومن ثم فإن الجيش لايزال يقود دفة الحكم، ولن يتخلى عن سلطته مستقبلا في ظل عدم وجود ضغط دولي، ولذلك يمكن القول إن الجزائر في مفترق طرق، فإما أن تنعم بإصلاح سياسي سلمي بشكل تدريجي، أو تعاني من صراع أهلي حامي الوطيس .

٢٠١٩/٥/٢٥

الانعكاسات السلبية لإعادة انتخاب نتانياهو لولاية خامسة

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

رغم قضايا الفساد والاتهامات العديدة التي تلاحقه؛ مكنت نتائج الانتخابات الإسرائيلية، التي أُجريت وانطوت على تحدّ قوي من خصومه؛ رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو من الفوز بولاية خامسة، ليصبح واحدا من أطول رؤساء الوزراء الإسرائيليين شغلاً لهذا المنصب منذ عام ١٩٤٨. وهو ما اعتبره الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» «فرصة جيدة للسلام .«!

وأتاحت قدرة «نتانياهو» على بناء تحالفات مع الأحزاب اليمينية المتطرفة حصوله على أغلبية تألفت من ٦٥ مقعدًا، حيث أسس تحالفا مع حزب «تكوما» الصهيوني وحزب «البيت اليهودي» المتطرف، وذلك على الرغم من نجاح منافسه الرئيسي في تحالف (أزرق وأبيض)، «بيني غانتس»، في الحصول على حصة متساوية من المقاعد في الكنيست مقابل الليكود، حيث حصل كل منهما على ٣٥ مقعدًا من أصل ١٢٠.

ويؤكد «شالوم ليبنر»، من «المجلس الأطلسي» بواشنطن، أن «مشاكل نتانياهو القانونية ستعود قريبًا لتتصدر العناوين الرئيسية». ومن المقرر أن يمثُل رئيس الوزراء، الذي يواجه تُهمًا تتراوح بين الرشوة

والاحتيال وخيانة الأمانة، أمام جلسة استماع بحضور المدعي العام في غضون الأشهر القليلة المقبلة. كما يعتقد أنه سيسعى إلى إصدار قانون يحصن فيه منصب رئيس الوزراء من مواجهة تُهم جنائية بالفساد أو الحنث باليمين.

ويتوقع «جوناثان فريدلاند»، في صحيفة «الجارديان»، أن «شركاء ائتلاف نتانياهو سيصوغون القانون لحمايته». وإذا حدث هذا فسيكون مُحصنًا من الملاحقة الحكومية والسجن إذا ثبُتت إدانته. وفي حين، رفض شركاء ائتلافه مشروع القانون، كما أوضح «إي جي ديون»، في صحيفة «واشنطن بوست»، فإنه «قد يتم إبطال لائحة الاتهام ضده»، بالنظر إلى أن «التماس الحماية القانونية من البرلمان الجديد يُمكن أن يُحدث انقسامًا بين شركائه في الائتلاف وحزبه أيضًا»، إذ قد يرغب بعض أعضاء حزبه في رؤية إزاحته من السلطة ليحلوا محله؛ ومن غير المرجح، في الوقت نفسه، أن يرغب شركاؤه في رؤية سلطته تتعزز أكثر، مما سيكون بالتـأكيد على حسابهم.

وبشكل عام، أكدت هذه الانتخابات ملامح التوجهات الحالية في السياسة الإسرائيلية. ولعل أكثرها بروزًا وأهمية هو استمرار التحول نحو اليمين، وهو الأمر الذي حدث في ظل إدارة الليكود منذ سنوات حتى الآن. وأشارت سياسات نتانياهو خلال ولاياته السابقة إلى تكريس خطاب الكراهية وتعزيز المنحنى السياسي القائم على العنصرية والفاشية والتطرف وانعدام الثقة بالآخر والقمع والبطش، والتي أصبحت نهجا يستند إليه الناخب الإسرائيلي في اختيار ممثليه. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد صرح يوم ١٠ مارس ٢٠١٩ بأن «إسرائيل ليست دولة لجميع مواطنيها»، وأنها «دولة الأمة اليهودية فقط»، وهو ما يوضح مدى تعصبه وتطرفه وعنصريته، وتحوله إلى أقصى اليمين .

عزز من ذلك دمجه للأحزاب العنصرية اليهودية المتشددة المعادية للعرب، والأحزاب المساندة للاستيطان، ومساعدتها في الوصول الى الكنيست لدعمه في الانتخابات، فضلا عن رغبته في شيطنة الفلسطينيين؛ لتعزيز شعبيته من خلال التحذير من وصول أي منافس له الى السلطة ما يسمح بدعم الأحزاب العربية وتقديم تنازلات لهم. يقول «راف سانشيز»، في صحيفة «ذا تليجراف»، البريطانية: «استثار نتانياهو المخاوف لدى الناخبين اليمينيين؛ وعقد اتفاقًا مع جماعة يهودية مُتطرفة، وقدم نفسه باعتباره بطل المستوطنات في الضفة الغربية المُحتلة ومعارضًا قويًا للدولة الفلسطينية .«

ولعل هذا الوضع هو أفضل توظيف للحالة اليمينية المتشددة التي وصل إليها المجتمع الإسرائيلي لكسب أصوات الناخبين، بغضّ النظر عن أي معايير أخرى تمس نزاهة المتنافسين، فالفساد السياسي والأخلاقي يمكن التغاضي عنه نظير أن يُسلب الآخرون حقوقهم، وأن يبقى الحكم تحت سيطرة التشدد والتطرف والاستيطان بغير قيود. وقد برز هذا في ظل قيادة «نتانياهو» الحكومة في آخر ولايتين،

بسياسته المتطرفة ضد الفلسطينيين وارتكاب الجرائم بحقهم، عبر سياسة الاقتحامات وتسهيل أوامر القتل والإعدامات، وكذلك مواصلة حصار غزة؛ فيما نصب نفسه مدافعا عن الاستيطان في الضفة.

وفي الواقع، لم يتأثر شيء بإعادة انتخابه، قدر تأثر القضية الفلسطينية. وفي السنوات الأخيرة، اتسم نهجه بالعدائية، إذ وضع عراقيل أمام أي محاولات للتسوية. وأشار «إي جيه ديون»، من معهد «بروكينجز»، إلى أن «تحالف نتانياهو مع اليمين المتطرف في إسرائيل يُقلل من احتمالية التصالح مع الفلسطينيين». ومما لا شك فيه أن شعبية خطابه العدائي ومساهمات شركائه في الائتلاف المتطرف سيشجعانه على المُضي قدمًا في تطبيق أجندته اليمينية فيما يتعلق بملفات الدفاع والأمن والقضية الفلسطينية. وعلقت «فيليسيا شوارتز» في صحيفة «وول ستريت جورنال» بأن «التوجه اليميني من المحتمل أن يوطد حكمه ويُشكل علاقات البلاد مع الفلسطينيين والولايات المتحدة في المستقبل القريب .«

وسعيا منه لاجتذاب تأييد الأحزاب الدينية المتطرفة وكسب أصواتهم، أعلن نتانياهو في الأيام السابقة للانتخابات عزمه ضم مستوطنات الضفة الغربية إلى إسرائيل. وقال فيما يمثل خطوة غير مسبوقة لرئيس وزراء إسرائيلي: «جميع المستوطنات في المنطقة دون استثناء، يجب أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية». ووفقا لصحيفة «فاينانشيال تايمز»، فإن «فوز نتانياهو قد يشجع بالفعل على المضي قدمًا في تعهده بضم جميع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة»؛ في خطوة «تقضي على أي أمل باقٍ في قيام دولة فلسطينية مستقلة، وتقطّع أوصال الأجزاء الباقية من أراضي الضفة الغربية إلى كانتونات منفصلة». وكما يصف «هادي عمرو»، من «معهد بروكينجز»، فإن القيام بذلك «يضع نهاية لحلّ الدولتين الذي جاءت به اتفاقيات أوسلو والتي دعمتها الولايات المتحدة طيلة ربع قرن .«

ويؤكد كثير من المحللين أن هذا التعهد ليس على سبيل الدعاية الانتخابية ومحاولة منه لتفادي منافسيه، بل إنه سيمضي قدمًا فيه؛ وما يرجحه فعليًا هو نجاحه في الاحتفاظ بمنصبه كرئيس للوزراء. ومن هنا، فإن من المحتمل قيامه تحت ضغط ومطالبة شركائه في الائتلاف بأن تضم إسرائيل المنطقة التي بها المستوطنات، والتي من المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى ٤٠٠ ألف نسمة؛ وهو ما يعني إنهاء الحلم الذي طال أمده بموجب القانون الدولي لإنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية. وكتبت صحيفة «لوفيغارو» أنه «لا شيء يعيق تحقيق وعده الانتخابي بضم مستوطنات الضفة الغربية، فالانتخابات أطاحت بإمكانية التوصل الى تسوية مع الفلسطينيين». ونشر «روبرت ماكي» في مجلة «إنترسبت» أن «الناخبين في إسرائيل صادقوا على بقاء الوضع الراهن، الذي وعد بإهمال الضغط الدولي وفرض الأمر الواقع على ملايين الفلسطينيين». ومن جانبه، رأى السفير الأمريكي السابق في إسرائيل «دان شابيرو» أن إعادة انتخاب نتانياهو تعني تقويض فرصة السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.«

وبحسب صحيفة «واشنطن بوست»، فإن «الإنجاز الذي حققه لا يجعله مدينا للناخبين الإسرائيليين فحسب، وإنما للرئيس ترامب أيضا». وقد تجلى هذا في ارتباطه الوثيق بالرئيس الأمريكي، الذي تجاهل دور بلاده باعتبارها وسيطًا محايدًا من أجل الانحياز لجانب واحد في سبيل تحقيق المصالح الإسرائيلية، حيث دعم جميع رغبات إسرائيل فيما يخص الجور على حقوق الفلسطينيين، بغضّ النظر عما تحمله تلك المواقف من تطرف. ويؤكد «مارك لاندلر»، في صحيفة «نيويورك تايمز» أنه «باعترافه بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان ونقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، منح ترامب نتانياهو الغطاء السياسي والشرعية القانونية لوضع نهاية لحلم إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة». ويؤكد «آرون ديفيد ميلر»، من مركز «ويلسون» بواشنطن، «لقد ساعدت إدارة ترامب على إتاحة وخلق موقف لإعادة انتخاب نتانياهو». واعتبرت مجلة «فورين بوليسي» أن «ترامب عمل في الفترة الأخيرة على خلق واقع لا يترك فرصة لإقامة دولة فلسطينية وأن خطة السلام الأمريكية ستصل ميتة». وعلقت صحيفة «الغارديان أن «الانتخابات تؤكد أن إدارة ترامب مستعدة لتقديم دعم غير مطلق لليمين الإسرائيلي، فبعد أن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وأنهى الدعم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، قام في توقيت جيد أثناء الانتخابات، بالاعترف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان .«

أما ما يتعلق بسياسته الخارجية الأوسع فيتوقع معظم المراقبين ألا تحمل أي تغييرات. وبدلا من ذلك، سيتم الحفاظ على المسار الحالي والمتمحور جزئيًا حول معارضته القوية لإيران وحلفائها الإقليميين مثل سوريا وحزب الله. ومن غير المحتمل أن يسعى إلى زيادة عدوانه ضد هذه الجهات لتجنب الوقوع في حرب ما. وفي هذا الصدد، يقول «راف سانشيز» في صحيفة «ديلي تليجراف» البريطانية إن «السنوات العشر التي أمضاها هي السنوات الأكثر سلمية وأمانًا في التاريخ الإسرائيلي، وهذا يعود إلى براجماتيته في السياسة الخارجية على الرغم من هوسه الوطني بمواجهة النفوذ الإيراني المتزايد». ويبين «سانشيز» أنه «خلال فترة ولايته، أصبحت إسرائيل تتمتع بعلاقات مفتوحة بشكل متزايد مع كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية». وعلى الرغم من أن موقفه العدواني المتزايد تجاه الفلسطينيين من شأنه أن يعقد هذا التعاون، ولا سيما أنه يستقطب انتقادات دولية واسعة، فإنه استطاع تطبيع العلاقات مع حلفاء عالميين، مثل الاتحاد الأوروبي وكل من البرازيل وبولندا وأستراليا.

على العموم، من المرجح أن تؤدي إعادة انتخابه كرئيس للوزراء إلى استمرار السياسات التي تبناها بالفعل. في المقابل عجز العالم العربي عن مواجهة هذه الوقائع غير المسبوقة، والتي تترسخ يوما بعد يوم كحقائق ثابتة، منذ قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، مرورا بكل محطات المواجهة العسكرية والسياسية، ليصبح العنوان الرئيسي للأداء العربي والفلسطيني هو «إضاعة الفرص»، والانشغال بمشكلات الداخل؛ ما أدى إلى تراجع الهمّ الفلسطيني، ليس فقط على أجندات الأنظمة، وإنما أيضا في

وجدان الشعوب العربية؛ ما سمح للكيان الغاصب بأن يمعن في اعتداءاته، ضاربا عرض الحائط بجميع مبادرات السلام التي طُرحت منذ أكثر من ٥٠ عاما .

٢٠١٩/٥/٢٩

متى تقبل إيران على التفاوض من أجل اتفاق نووي جديد؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في التصعيد المتبادل، الذي يشبه النمو الحلزوني للأزمة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، كثيرًا ما يغيب صوت العقل، ويفتح الباب للتصرفات غير المتوقعة. ويأمل الجميع خارج هذا المشهد في بصيص نور قد يعيد العقل إلى رشاده ويؤدي إلى انقشاع هذه الأزمة التي ينذر نمو تصاعدها بحرب لن تقف حدودها عند الطرفين، ولكن يكتوي الجميع بنارها، لم لا وهي تقع في المنطقة الأكثر تأثيرًا عالميا في أمن الطاقة، وتصطدم فيها مصالح العديد من القوى العالمية والإقليمية.

وعلى الرغم من التحذيرات الأمريكية والمؤشرات التي تقول إن واشنطن قد تكون بصدد توجيه ضربة عسكرية لإيران، ومع تهديدات النظام الإيراني، بأن الأهداف والمصالح الأمريكية قد أصبحت هدفا حيويا له؛ فإنه في نفس الوقت هناك تصريحات من الجانبين بأن أيا منهما لا يبغي الحرب، وفيما ترك ترامب رقم هاتفه مفتوحا لقادة النظام الإيراني، فإن إيران أعلنت أنها لا تريد الحرب، وأنها تبقي على الاتفاق النووي. والسؤال المطروح هو متى يقبل النظام الإيراني على مهاتفة ترامب والجلوس إلى مائدة التفاوض من أجل اتفاق نووي جديد.

وفي الآونة الأخيرة بدأت الدبلوماسية الإيرانية تنشط لدى دول خليجية، وقام مساعد وزير الخارجية الإيراني بجولة بدأت بمسقط وشملت قطر والكويت، وكانت زيارته لمسقط بعد أيام من زيارة يوسف بن علوي، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان إلى طهران، وهو الذي كان قد صرح بأن بلاده تسعى لتهدئة التوتر في الأزمة الحالية بين إيران والولايات المتحدة، بل ذكر أن هناك دولا أخرى تسعى للتهدئة.

في المقابل، صرح المسؤول الإيراني بأن بلاده لا تريد زيادة التوتر، ولكنه ربط ضمان استقرار المنطقة بإنهاء العقوبات، فيما تظل هذه العقوبات آلية الولايات المتحدة الرئيسية لدفع إيران للامتثال لشروطها. وتستغل إيران مخاوف الدول الخليجية التي تعد الأكثر تأثرا بالحرب إذا اشتعلت كي تبذل هذه الدول مساعيها لدى الإدارة الأمريكية لتعزيز آلية التفاوض ووقف تصعيد الأزمة. وبالفعل جاءت تصريحات وزير الخارجية الكويتية خالد الجار الله عن اعتقاده بوجود قنوات اتصال بين الأمريكيين والإيرانيين، بل إنه ذكر أن المفاوضات بين واشنطن وطهران قد بدأت على ما يبدو وأعرب عن استعداد الكويت للعب دور في تهدئة التوتر وتجنب الصدام، أما قطر فكانت قد أرسلت مبعوثا رفيع المستوى إلى

طهران، عارضة الوساطة مع الجانب الإيراني. وخارج دول مجلس التعاون، كان وزير الخارجية الإيراني قد قام بزيارة بغداد، حيث اقترح عقد اتفاقية عدم الاعتداء مع دول مجلس التعاون، وقبول إيران لأي مبادرة للتهدئة.

في نفس الوقت تستخدم إيران أذرعها الممتدة في العراق واليمن للقيام بعمليات تخريبية تستهدف أمن ومصالح الدول الخليجية، كان آخرها إحباط محاولة من جانب الحوثيين لاستهداف مطار الملك عبدالله بجازان عن طريق طائرة مسيرة تحمل متفجرات، ولكن قوات الدفاع الملكي السعودي أسقطتها، كما أنه خلال هذا الشهر أيضًا تعرضت ناقلات للنفط في الخليج لعمليات تخريبية حملت واشنطن إيران مسؤوليتها، وشملت ناقلات نفط سعودية ومحطة لضخ النفط تابعة لشركة أرامكو السعودية، كما اتهمت الولايات المتحدة فصائل عراقية تابعة لإيران باستهداف سفارتها في المنطقة الخضراء في بغداد.

على نفس الوتيرة رفض نائب قائد الحرس الثوري الإيراني إمكانية التفاوض مع الإدارة الأمريكية وهدد باستهداف السفن الأمريكية بأسلحة سرية، ووصف التعزيزات الأمريكية التي تدفقت على المنطقة لردع تهديدات إيران بأنها الأضعف في تاريخ الحضور الأمريكي في منطقة غرب آسيا. وفي خلال شهر مايو أيضًا وصف المرشد علي خامنئي المفاوضات بـ «السم»، وقال «لن نتفاوض ولن تحدث حرب»، وفي اتجاه رفع معنويات القوات الإيرانية أعلن نائب رئيس الحرس الثوري الإيراني جاهزية قواته للحرب في مقابل التقليل من قدرة الولايات المتحدة وقطاعاتها العسكرية على المواجهة مع إيران، وتجددت التصريحات الإيرانية بأن طهران تصر على منع استخدام مضيق هرمز من الدول الأخرى إذا لم تصدر إيران النفط.

هذا التناقض في التصريحات كما يبدو بين فريقين داخل الإدارة الإيرانية، أحدهما يسعى للتفاوض ويرحب به والآخر يرفضه ويدق في طبول الحرب، يعكس نفس الأجواء التي سبقت توقيع الاتفاق النووي في ٢٠١٥. فقبل هذا التوقيع كانت هناك مفاوضات علنية استمرت قرابة عامين بين الولايات المتحدة وإيران، وقبلها كانت مفاوضات مستمرة من ٢٠٠٣. وفي العامين اللذين سبق توقيع اتفاق ٢٠١٥ انتقلت صلاحيات الملف النووي في إيران من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني إلى وزارة الخارجية؛ أي أن الملف قد انتقل من فريق الصقور إلى فريق الحمائم إذا جاز التعبير.

وقبل توقيع اتفاق ٢٠١٥ كانت إيران واقعة تحت وطأة عقوبات أمريكية مشددة وعقوبات دولية فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكانت سلطنة عُمان حاضرة في المشهد التفاوضي، واستضافت جولات لهذه المفاوضات. وإذا كان الاتفاق النووي قد شمل أطرافا أخرى غير الولايات المتحدة وإيران (روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا)، إلا أن الاتصالات والمفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران

كانت الأهم في الوصول إلى اتفاق ٢٠١٥ لوضع البرنامج النووي الإيراني تحت السيطرة حتى لا يتحول إلى برنامج عسكري ينتج سلاحا نوويا.

وكان أهم مكسب حصلت عليه إيران من توقيع الاتفاق النووي ٢٠١٥ هو رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها، وهو ما أعطاها متنفسًا لإعادة بناء اقتصادها الذي تأثر بشدة من جراء هذه العقوبات، وتمكينها من تمويل نشاطها السياسي لتحقيق مشروعها التوسعي الإقليمي.

وحاليا تريد إيران تكرار نفس السيناريو باستخدام الأدوات ذاتها آملة كخطوة أولى أن ترفع عنها العقوبات، ولكن الأسباب التي دعت ترامب إلى الانسحاب من الاتفاق النووي تظل قائمة، ومن ثمّ، فإن أمريكا تستمر في فرض هذه العقوبات، ويكون الجلوس للتفاوض هو من أجل اتفاق نووي جديد، وهذه ليست هي المرة الأولى، فقد سبق الاتفاق النووي في ٢٠١٥ اتفاقية سعد آباد في ٢٠٠٣ واتفاق باريس ٢٠٠٤ واتفاقية جنيف٢٠١٣. ولكن متى تقبل إيران على الجلوس إلى مائدة التفاوض من أجل اتفاق نووي جديد، نستطيع أن نرصد عشرة شروط تحمل كلها أو بعضها أو أحدها إيران للدخول في هذا التفاوض:-

١- حين يتخلى عن النظام الإيراني، أعوانه الذين يمدهم بالأموال، فهؤلاء لا تربطهم بالنظام الإيراني عقيدة، ولكن الرابط مصلحة، فإذا لم تعد هذه المصلحة قائمة، فإن هؤلاء الأعوان يتخلون عن إيران ويبحثون عن ممول آخر.

٢- حين تصبح الخزينة الإيرانية خاوية، فهذه الخزينة التي تمولها عائدات النفط الإيراني، وتعاملات النظام الإيراني الدولارية لن تجد من يمولها في ظل تصفير صادرات النفط والحرمان من التعاملات الخارجية بالدولار الأمريكي.

٣- حين تتوقف الدول المتعاملة مع النظام عن التعامل معه خشية فقدانها التعامل مع الولايات المتحدة، وكيف تستمر هذه الدول في التعامل مع نظام لم يعد لديه ما يقدمه لها.

٤- حين تصبح مصانع النظام ومعداته وأدواته عاجزة عن الحركة بسبب عدم القدرة على استيراد قطع الغيار لإصلاحها وتشغيلها.

٥- حين يصل الغضب الشعبي في إيران مداه؛ بسبب سياسات النظام الإيراني التي أوصلت البلاد إلى الإفلاس وإلى هذا الوضع الاقتصادي المتردي.

٦- حين يقتنع قادة النظام الإيراني أن بقاء هذا النظام قد سار على المحك، وأنه يقود بلاده إلى انتحار جماعي إذا لم يلجأ إلى التفاوض.

٧- حين يدرك النظام الإيراني أن التهديدات العسكرية الأمريكية هي تهديدات جادة وليست مجرد استعراض عضلات أو مظاهرة عسكرية لاستعراض القوة.

٨– حين يدرك النظام أنه أصبح محاصرًا من الجميع ولا توجد ثغرات للإفلات من هذا الحصار.

٩– حين تفلح محاولات الوساطة التي بالطبع تقوم بها بعض الأطراف الآن في إقناع النظام بالذهاب إلى مائدة المفاوضات من أجل اتفاق نووي جديد وانتهاز الفرصة التي أعطاها ترامب للحل السلمي.

١٠– حين يدرك النظام أن حجم الخسائر التي تحققت له ولبلاده يفوق الكثير على ما قد يكون قد جناه بحسب رؤيته من أرباح، ويكفي في ذلك أن إيران قد غدت مصنفة على أنها الأولى عالميا في رعاية الإرهاب.

٢٠١٩/٥/٣٠

إلى أين تتجه الصراعات السياسية والطائفية في العراق؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

لا تزال دولة العراق، على الرغم من السلام المشوب بالحذر الذي تم إرساؤه بها، عُرضةً للتقلبات؛ حيث عانت من إرث الصراع الذي دام بها أكثر من ١٦ عامًا، والذي بدأ بالغزو الذي قادته الولايات المتحدة، وما أعقبه من حرب أهلية طائفية مريرة تفاقمت مؤخرًا؛ بسبب صعود وسقوط تنظيم (داعش)، يعتريها الانقسام وعدم الثقة بين أفراد شعبها. وعليه، أعادت رندا سليم في تقرير صدر بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٩ عن معهد الشرق الأوسط بواشنطن، النظر في أصول وطبيعة الماضي المضطرب في العراق بعد مضي ما يقرب من عامين على استعادة الموصل من داعش من قِبَل تحالف من القوات الحكومية والقوات الجوية الدولية والمليشيات المحلية.

وذلك بهدف تقييم كيفية وسبب حدوث هذا الانقسام بين الطوائف العراقية، وتحديد ملامح الصراع في العراق وتوهجه منذ عام ٢٠٠٣. حتى تحرير الموصل في عام ٢٠١٧؛ وتسليط الضوء على الطرق التي يُمكن للحكومة العراقية، وللمجتمع الدولي على وجه التحديد، أن يتخلصوا من إرث الماضي ويعملوا على التقليل من خطر عودة الحرب الأهلية الطائفية في المستقبل.

وبصفة عامة، كان الصراع في العراق منذ عام ٢٠٠٣. مدفوعًا بالخلاف بين مختلف الجماعات العرقية والدينية في البلاد. وينبع هذا الانقسام من حقيقة سعْي كل منها للاستيلاء على مقاليد الدولة، أو على الأقل مخاطبة ودها لتوطيد وتطوير قوته ومصالحه. وأشار التقرير إلى أن «جوهر الصراع في العراق يكمُن في صدام الرؤى بين المجتمعات السياسية والاجتماعية بشأن الاستحواذ على هوية وملكية الدولة العراقية»، وذلك في ظل شرعية الدولة العراقية التي باتت في حد ذاتها «محل خلاف منذ قيام الدولة العراقية الحديثة في العشرينيات».

وتعود أسباب الصراع في العراق غالبًا إلى انقسامين أساسيين في البلاد؛ أحدهما عرقي، بين الأغلبية العربية في البلاد والكردية الكبيرة المضطربة. والآخر طائفي، الذي أخذ موضعه بين الأغلبية الشيعية في البلاد والأقلية السنية.

ولم يكن هذا الانقسام هو محرك الصراع فحسب، فهناك أقليات أخرى أصغر بكثير في العراق، لا تزال نشطة ومتفاهمة فيما بينها، مثل التركمان، والمسيحيين والآشوريين واليزيديين، وما إلى ذلك.

وأوضح تقرير نشرته مؤسسة راند الأمريكية عام ٢٠١٨. والذي يعرض أصل النزعة الطائفية في العراق، أن «النخبة السنية في بغداد وتكريت، خلال فترة حكم التيار البعثي، أحكمت قبضتها على الدولة.

وهناك حالات جديرة بالذكر تُثبت الانزلاق نحو النزعة الطائفية في عهد صدام؛ إذ أشعل إعدام الدولة للمرجع الديني الشيعي محمد باقر الصدر، مؤسس حزب الدعوة الإسلامية، في عام ١٩٨٠ حدة التوترات بين السنة والشيعة، ما فسروه بأنه هجوم على مجتمعهم بأكمله. وقد أسهم ذلك في تغذية انتفاضة الشيعة في المحافظات الجنوبية في العراق في التسعينيات، والتي قُمعت.

وكانت التوترات بين الطوائف قد ترسخت بعمق في العراق بحلول الوقت الذي تم فيه خلع حكومة البعث؛ إذ أسهم هذا الخلع في انتشارها بشكل كبير بدلا من تراجعها عقب إقالته، حيث كتبت «سليم»، «أدى غزو أمريكا للعراق عام ٢٠٠٣ إلى توفير مساحة عامة (لكل مجتمع) لكي يُصبح ضليعًا ومهتمًّا بالسياسة ومسلحا، مُفسِحًا المجال أمام تصاعد الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية، التي نُظمت في الغالب استنادًا إلى أسُس عرقية وطائفية».

وربما كان الدافع الأكثر بروزًا للانقسام الطائفي هو النهج الأمريكي لإعادة بناء الدولة؛ حيث أشرفت أمريكا على اجتثاث «التيار البعثي» على نطاق واسع، في محاولة منها لتسهيل الانتقال السلمي للسلطة؛ إذ تم تطهير العراق من جميع المسؤولين الذين خدموا في عهد صدام تقريبًا ومعظمهم من السنة. كما وُزعت الحقائب الوزارية في الحكومة الجديدة بحسب الانتماءات الطائفية.

وقد تركت هذه الإجراءات المجتمع السني يشعر بالضعف، ويخشون أن يكونوا فريسة لتحريض وهيمنة الشيعة على الوضع السياسي العراقي، وقد تحققت مخاوفهم بانتخاب رئيس الوزراء الشيعي نوري المالكي، الذي سعى إلى تعزيز قوة مجتمعه وطائفته، من خلال قيامه بعمليات تطهير أخرى للسنة، فضلا عن فشله في معالجة نمو المليشيات الشيعية، وما إلى ذلك من أحداث أُخرى. ويُمكن اعتبار جهود المالكي دليلا على أطماع المجتمع الشيعي الواسعة النطاق.

ويشير رانج علاء الدين، من مركز «بروكنجز» إلى أنه «بعد عقود من القمع والمعاناة المنهجية، كان يُنظر إلى النظام السياسي الذي خلف أحداث ٢٠٠٣ بأنه خلاص للمجتمع الشيعي، ونهاية عقود من الديكتاتورية.

لذلك، دعم الكثيرون في المجتمع محاولات المالكي لتوطيد القوة الشيعية لتأكيد هيمنتهم على الدولة العراقية .

وعكف الانتهازيون داخل كل مجتمع على تنمية الاستياء بين السنة والشيعة؛ لتعزيز سلطتهم الخاصة. كما ذكر التقرير أن «الأطراف الفاعلة العراقية الرئيسية في هذا العراك كانت هي الجماعات المسلحة السنية والشيعية التي دخلت نفق الفراغ السياسي في مرحلة ما بعد «صدام»؛ لتوفير الأمن والخدمات لأتباعها وللتناحر على النفوذ السياسي».

وتصاعد الصراع بين الجماعات، ما أدى إلى نشوب حرب أهلية دموية دامت سنوات، وأسهمت في تأجيج التوترات الطائفية. وبعد فترة من الهدوء النسبي للقتال، تجلت الطائفية مرة أخرى في غزو داعش لغالبية مناطق شمال وغرب العراق في عام ٢٠١٤.

وصب داعش، على عكس الجهاديين السُّنة في الماضي، اهتمامه على مهاجمة المجتمعات الشيعية ومزاراتها، ما أكد سوء النية القائمة. الأمر الذي بدوره أسفر عن تشكيل قوات الحشد الشعبي؛ المليشيات الشيعية التي ساعدت الحكومة والائتلاف في محاربة داعش. اليوم، على الرغم من أن داعش قد هُزِم إقليميا، فإنه لا تزال هناك وحدات كثيرة للحشد الشعبي قائمة، ما يُثير الشكوك في أوساط المجتمع السني بأنها موجودة فقط لدعم هيمنة الشيعة.

وعلى الرغم من كون هذا هو السبب الأبرز لعدم الاستقرار في العراق منذ عام ٢٠٠٣. فإن التوترات الطائفية ليست هي السمة الوحيدة للحرب الأهلية القائمة على الهوية؛ فقد كان الصراع العرقي قائمًا بين السكان الأكراد في العراق وبغداد منذ عقود. ولكن على النقيض من التوترات الشيعية– السنية، فإن الأكراد لا يتنافسون على الحكم، لكنهم يسعون إلى الانفصال عن الدولة، والسعي من أجل الحكم الذاتي أو حتى الاستقلال. وربما لم يسلط التقرير الضوء على هذا الفارق بالشكل الكافي، مكتفيا بإظهار سبب كون هذا العامل المحرك للصراع أقل أهمية، لكنه أشار إلى مساعٍ للمصالحة، حيث أكد أنه «منذ عام ٢٠٠٣. انحصرت الجهود العديدة التي تهدف إلى تعزيز المصالحة الوطنية على جهود النخب السياسية». وكان من المهم معالجة مشكلة الطائفية المتفشية داخل الحكومة، كما أنه من الأولى التشجيع أيضًا على خلق تقارب بين المجتمعات على أرض الواقع في جميع أنحاء البلاد.

وأوضح التقرير ضرورة إصلاح الحكومة العراقية؛ من أجل أن تعتمد النزاهة والشفافية ومبادئ المساواة والفعالية التي ستطبق بلا أدنى تمييز على كل من الطائفتين السنية والشيعية، وذلك كله من خلال إنهاء الفساد والمحاباة، وتأكيد سيطرتها على مقاليد القوة، من أجل ترويض وكسر شوكة المليشيات المتمردة.

ولعل الأهم من كل ذلك ضرورة قيام الحكومة العراقية بالعمل على لا مركزية قواتها لصالح السلطات المحلية، وهي الأجدر على تعزيز المصالحة على أرض الواقع عبر العراق برمته. وفي هذا السياق يقول رانج علاء الدين: «إن اللامركزية والتنظيم هما أفضل الآليات لجعل إطار سياسي فعال قادر على تعزيز المصالح الوطنية العراقية. ولعل المزج بين اللجوء إلى اللامركزية وتطبيقها من أعلى المستويات المعنية إلى أدناها، بالإضافة إلى خلق نوع من التعبئة من أدنى الفئات إلى أعلاها وأعني بذلك المجتمع المدني، سيساعد حتمًا على تضييق الخناق على حالة التشدد والطائفية المتزايدة».

عموما، يبدو أن السلطات العراقية المحلية يجب أن تعمل على رأب الصدع وتضميد جراح الانقسامات الطائفية، وذلك من خلال معالجة قضية التهميش، وتلبية احتياجات الذين تأثروا بوطأة تمرد تنظيم «داعش»، وآمنوا بتعاليمه، وبالأخص الطائفة السنية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بدلاً من أن اعتماد منهج أمني لحل تلك القضية، فالأولى تبني آلية شاملة لإعادة دمج تلك الفئة في المجتمع الوطني، وكذلك إيجاد حل للأعداد الهائلة الذين يبلغ عددهم نحو ١,٨ مليون شخص من النازحين داخليًّا، كما يجب توفير العدالة والمساءلة لمن تضرروا كثيرا من القتال الطائفي والاشتباكات الأخيرة.

ويجب أن يُمنح المعتقلون من أعضاء داعش ومجنديها، الذين ثبت أنهم ارتكبوا جرائم، العدالة من أجل معالجة جميع المظالم المتعلقة بجميع المجتمعات من دون أدنى تمييز.

وختامًا يعد التقرير في حد ذاته انعكاسًا مهمًّا لأسباب الصراع في العراق ودوافعه، وعلى عكس العديد من المحللين الغربيين، تقدم سليم ملمحًا من ملامح التفاؤل عند طرحها للطرق التي يمكن للعراق من خلالها حل صراعه وتوفيق أوضاعه المتوترة في المستقبل القريب. كما يوضح هذا التقرير، أن مزيجاً من المبادرات الحكومية واللامركزية المحلية يمكن أن يكون أفضل طريقة لنشر السلام الدائم في العراق بشكل شامل.

٢٠١٩/٥/٣١

قراءة في واقع «الأمن الغذائي» في المنطقة العربية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

أصدرت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة، تقريرها السنوي في بداية شهر مايو ٢٠١٩. عن حالة الأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي تناول تطورات هذه الحالة لعام ٢٠١٨. بهدف رصد الوضع الحالي لصحة وأمن الغذاء، باعتبار أن هذه المنظمة هي المعنية أكثر بمتابعة التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة في ٢٠١٥. للوصول إليها عالميا حتى عام ٢٠٣٠. ويتعلق هذا الهدف بالقضاء على الجوع وجميع أشكال

سوء التغذية في تلك المنطقة أما الهدف الأول، وهو القضاء على الفقر وتحققه الدول المعنية، بينما تعنى بمتابعته ورصده أكثر من منظمة دولية تتبع الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، باعتبار أن هذا الرصد يعد بمثابة مؤشرات مهمة على تحقيق التنمية.

وتنشر المنظمة تقارير إقليمية حول حالة الأمن الغذائي والتغذية منذ ٢٠١٥. ويؤكد تقريرها لهذا العام، الاتجاهات التي تم إبرازها بالفعل في تقرير عام ٢٠١٧. وهي أن النزاعات في المنطقة كانت سببا مباشرا لزيادة الجوع، وأن مؤشرات نقص التغذية بين الأطفال تواصل تحسنها؛ وأن معدلات الوزن الزائد والبدانة بين الأطفال والبالغين آخذة في التفاقم.

ويذهب التقرير أبعد من الأرقام ليبحث في العلاقات بين انعدام الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي، ويبين أن النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا كان بطيئا مقارنة بالمناطق الأخرى، وأنه يمكن لمسار التنمية الإقليمية للتحول الريفي أن يحسن معدلات النمو ويخلق فرص عمل لائقة من خلال تقوية الروابط بين الأرياف والمدن وتحسين الإنتاجية الزراعية وتوسيع الاقتصاد الريفي غير الزراعي.

ويؤكد التقرير تناقض السياسات المتبعة في المنطقة محل الدراسة مع السياسات التنموية الناجحة في بلدان منطقة شرق آسيا، والتي ركزت على الزراعة والتنمية الريفية كمكملات للتحول الصناعي، في حين ركزت سياسات التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على صناعات التعدين والصناعات الاستخراجية، ولم تعط سوى القليل من التركيز لقطاع التصنيع كثيف العمالة.

ويعتمد التقرير بشكل أساسي على مؤشرين يوضحان مدى امتثال الدولة لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقه بحلول عام ٢٠٣٠. وهما:

أولا: الأمن الغذائي، والذي يتبنى الفاو تعريفًا له يتماشى مع ما أقرته القمة العالمية للغذاء في ١٩٩٦. والذي يتحقق فقط «إذا تمكن جميع الناس في كل بقاع العالم من الحصول على تغذية كافية وآمنة للحفاظ على حياة صحية مفعمة بالنشاط».

ثانيا: التغذية، ويسعى هذا المؤشر للحصول على إيضاح تجريبي أكبر؛ كونه قابلا للقياس والتسجيل. ويشمل المعلومات المتعلقة بقضايا مثل: انتشار نقص التغذية بين الأطفال والبالغين، وانتشار السمنة، ونقص الوزن وتأخر النمو وسوء التغذية، حيث إنه كلما انخفض الرقم اقتربت الدولة من بلوغ أهداف التنمية المستدامة ومن ثم تُصبح أكثر تطورًا.

ورغم وضوح هذه المنهجية فإنه يؤخذ عليها عدم توحيد السنوات التي تم جمع بيانات منها، ومن ثمّ، عدم مصداقية المقارنة بين بلد وآخر، وعلى سبيل المثال بيانات مملكة البحرين ١٩٩٥ وبيانات الكويت ٢٠١٥. وهو ما يجعل المقارنة لا تستقيم.

ومع ذلك، فإن التقرير يبرز بعض المؤشرات والنتائج الجديرة بالاهتمام؛ ومنها ضعف حالة الأمن الغذائي الإقليمية، ووجود نحو ٥٢ مليون نسمة في هذه المنطقة يعانون سوء التغذية، وعزي ذلك إلى الوضع السياسي القائم منذ أحداث فبراير عام ٢٠١١. وما تبعه من حروب أهلية في ليبيا وسوريا واليمن، والصراعات الممتدة في العراق والسودان، وما ترتب عليها من قتل وتشريد ملايين البشر ودمار البنية التحتية واقتصاد هذه البلاد ومواردها الزراعية. ففي دول الشرق الأوسط المتأثرة بالصراعات؛ هناك ما يزيد على ٦٦٪ من سكانها لا يستطيعون الحصول على الغذاء الكافي، ومقارنة بين هذه الدول والأخرى غير متأثرة بالصراعات؛ نجد نحو ٣٤ مليون شخص في المجموعة الأولى يعانون من الجوع، في مقابل ١٨ مليونا في المجموعة الثانية. ويبلغ معدل نقص التغذية في الدول التي تعاني من الصراعات نحو ٢٦,٣٪، مقابل ٥,٣٪ في الدول المستقرة.

ويلفت التقرير إلى أن ضعف حالة الأمن الغذائي لم يكن وليد هذه الصراعات فقط، ولكنه جاء نتيجة أيضًا لعوامل اقتصادية، كانتشار البطالة وارتفاع معدل التضخم وضعف حالة الاستثمار، والأهم من ذلك، ضعف الاهتمام بالتنمية الزراعية وعدم تبني سياسات متوجهة إلى توفير الغذاء وتحسين حالة التغذية، والتحولات التي شهدتها الزراعة في الاهتمام بالمحاصيل غير الغذائية على حساب المحاصيل الغذائية، وبالنظر إلى هذا العامل الأخير يقسم التقرير دول المنطقة إلى ثلاثة مستويات:

الأول: يرتفع فيها معدل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتضم موريتانيا والسودان واليمن، حيث بلغ معدل عدم الأمن الغذائي ١٨,١٪ ومعدل سوء التغذية ٢٧,٩٪.

الثاني: ويضم مصر والعراق والمغرب وسوريا وفلسطين، حيث بلغ معدل انعدام الأمن الغذائي ١١,٦٪ ومعدل سوء التغذية ١٠,٥٪.

الثالث: هو الأفضل ويضم الجزائر والأردن وتونس، حيث بلغ معدل انعدام الأمن الغذائي ٩٪، ومعدل سوء التغذية ٦,١٪.

ويختلف الوضع كلية في دول مجلس التعاون، التي حققت كلها تقريبًا معدلات نمو عالية فيما يتعلق بالغذاء، مقارنة بباقي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ووجد التقرير أن ٥,١٪ من إجمالي سكان هذه الدول فقط يعانون سوء التغذية في ٢٠١٧. بينما المتوسط الإقليمي ١١٪، وقد كان هذا الرقم لدول المجلس ٧,٢٪ في ٢٠٠٦. أما مؤشر عدم الأمن الغذائي فقد بلغ ٧,٦٪، مقارنة بـ١١,٣٪ المتوسط الإقليمي. ويوجد بالطبع تباينات في هذه المتوسطات بين دول مجلس التعاون، فقد حققت الكويت والإمارات معدلات سوء التغذية، أقل من ٢,٥٪، بينما السعودية ٥,٥٪، وعُمان ٥,٤٪ (التقرير لا يتضمن بيانات عن البحرين)، وفي عدم الأمن الغذائي كان المعدل في السعودية ٨,١٪ (الأعلى خليجيا)، والبحرين ٦,٤٪ بينما الكويت ٤,٣٪ (الأقل خليجيا)، وبحسب تقرير وحدة الايكونومست للأبحاث

٢٠١٨ الذي ضم ١١٣ دولة حول العالم فقد احتلت البحرين المركز السادس عربيا و٤١ عالميا في ترتيب المؤشر السنوي للأمن الغذائي العالمي.

وتتعدد أسباب التباين بين وضع دول مجلس التعاون، ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى رأسها التقدم المحرز في المستويين؛ الاقتصادي والاجتماعي. فقد مكنت العوائد المرتفعة لصادرات النفط والغاز، متواكبة مع فترة استقرار محلي طويلة وحكم رشيد في هذه البلاد من القدرة على خلق الظروف والشروط المحققة لاستدامة الصحة الجيدة والأمن الغذائي، فضلاً عن الأجور المرتفعة، وانخفاض مستوى البطالة دون المستوى العالمي البالغ ٨٪. يعني أن غالبية سكان هذه الدول ينعمون بالشروط المالية التي تؤهلهم للحصول على الغذاء الكافي الصحي.

وتأتي المبادرات الحكومية أساسية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الجيدة. فكل دول مجلس التعاون ينفق بسخاء على الخدمات العامة المحققة لرفع هذه المستويات، وعلى رأسها مؤسسات الرعاية الصحية ومجانية الخدمات التي تقدمها، وانتشار التعليم الذي يخلق الوعي بالغذاء الجيد، والدعم المباشر وغير المباشر للغذاء، وتوفير منظومة الإمداد السلس بالغذاء وبنيتها التحتية، وجعل هذا الغذاء في متناول أي شخص يريد الحصول عليه، كما تبنت هذه الدول استراتيجيات وبرامج تمكنها من التعامل مع صدمات نقص الغذاء، ونوعت من مصادر الحصول عليه.

وعلى الرغم، من أن مظاهر سوء التغذية المعتادة والمعروفة عالميا لا توجد في أي من دول الخليج فإن الظاهرة اللافتة للنظر في هذه الدول هي انتشار السمنة، حيث نجد أن نحو ٣٤٪ من البالغين فيها يعانون من هذه المشكلة، ويشكلون نسبة ٢٦,٧٪ على المستوى العالمي، وترتفع هذه النسبة في الكويت إلى ٣٧,٩٪ بينما في السعودية ٣٥,٤٪ وقطر ٣٥,١٪، وتنخفض في سلطنة عُمان إلى ٢٧٪ والبحرين ٢٩,٨٪ والإمارات ٣١,٧٪، وقد أصبح ينظر إلى السمنة كمشكلة صحية كبيرة لها تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، فهي طريق إلى الأمراض غير السارية، كما أنها تخفض الإنتاجية، وتضع ضغوطًا مالية ولوجستية على قطاع الرعاية الصحية.

وتقدر الكلفة العالمية لمناهضة السمنة بنحو ٢ تريليون دولار سنويا، والسبب الرئيسي في انتشارها في دول المجلس هو معدل النمو الاقتصادي المرتفع، وحصول سكانها على دخول عالية، جعلت الكثير منهم يندفعون إلى شراء الغذاء أكثر مما يحتاجون، ويقبلون على شراء الأغذية غير الصحية. وقد لجأت بعض دول العالم كبريطانيا للحد من هذه المشكلة، إلى فرض ضريبة على الطعام والشراب الذي يحتوي على نسبة عالية من السكر والدهون بينما تتجه دول المجلس إلى التوسع في تطوير برامجها التعليمية لخلق الوعي بالتغذية السليمة.

ومقارنة بمناطق أخرى في العالم مماثلة للمنظومة الخليجية في مستوى التنمية، سواء في آسيا أو أوروبا أو أمريكا الشمالية؛ نجد أن مستوى الأمن الغذائي في المنظومة الخليجية هو الأقل. ويعزى ذلك إلى أجواء البيئة الطبيعية القاسية لشبه الجزيرة العربية التي تتكون في معظمها من بقع صحراوية وأراض قاحلة. ويقدر أن نحو ٩٠٪ من أراضيها غير صالح للزراعة. وعليه فإن تحقيق مستوى عال من الاكتفاء الذاتي في إنتاج المواد الغذائية يعد أمرًا بالغ الصعوبة. ففي الحبوب مثلاً تعد نسبة الاكتفاء الذاتي في الإمارات والبحرين محدودة، بينما لا تزيد في السعودية على ٨٪، بينما مصر ٥٨٪، وفي الخضراوات، تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي في الإمارات ٢١٪ وفي الكويت ٣٦٪، وفي البحرين ١٠٪، وكلها نسب متدنية.

ومع ذلك، تبذل دول المجلس جهودًا كبيرة في تبني التقنيات الحديثة التي تلائم ظروفها، كالزراعة المائية أو من دون تربة أو الصوبات الزراعية أو تحلية مياه البحر، أو أنظمة جمع مياه الأمطار، وعلى سبيل المثال تبنت الحكومة البحرينية خططًا لتوفير أراض في المنطقة الجنوبية للاستثمار في مشاريع الزراعة من دون تربة إلا أن هذه الجهود مازالت من دون تحقيق القدرة المحلية للأمن الغذائي. ولهذا تلجأ هذه الدول إلى الاستيراد لتحقيق أمنها الغذائي، مع المخاطر المرتبطة بهذا النموذج، سواء كانت مرتبطة بالمناطق أو الدول التي يتم الاستيراد منها أو مناطق مرور هذه الواردات، فعلى سبيل المثال، امتنعت بعض الدول المصدرة الرئيسية للحبوب عن التوريد في ٢٠٠٨. وكثيرًا ما تتهدد خطوط الملاحة البحرية الواصلة إلى موانئ دول الخليج؛ لأسباب سياسية، كما حدث في حرب الخليج الأولى، وكما هو حادث حاليا من تهديدات إيران بغلق مضيقي هرمز وباب المندب.

ولمواجهة هذا الوضع اهتمت كل دولة من دول المجلس بتنويع مصادر الاستيراد، والتوسع في البنية الأساسية لتخزين المواد الغذائية. ونشير هنا مثلاً إلى صومعة السكر في جبل علي بالإمارات التي تعد الأكبر عالميا بطاقة مليون طن، وصومعة الفجيرة للحبوب الأكبر على مستوى المنطقة بطاقة ٣٠٠ ألف طن، كما اهتمت كل من الإمارات والسعودية والبحرين بمشروعات التخزين والإنتاج الصناعي الغذائي في الخارج.

وكان موضوع الأمن الغذائي على رأس الاهتمامات المبكرة لدول المجلس، سواء من حيث إقرار حرية التجارة بين دول المجلس، أو تطوير هذه الحرية إلى نظام الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، بما يتيح انتقال المواد الغذائية بسلاسة ومن دون فرض تعريفة جمركية أو غير جمركية، والاستثمارات الخليجية البينية وفي البلدان العربية في مشروعات الأمن الغذائي الخليجية والبنية التحتية لهذا الأمن من مستودعات وصوامع ومحلات سلاسل تجارية، فضلا عن إقرار السياسة الزراعية المشتركة في قمة الدوحة ١٩٩٦ والتي تم تفعيلها في ٢٠٠٤ وضمت عدة برامج للعمل المشترك

على رأسها؛ البرنامج المشترك لمسوحات واستغلال وصيانة الموارد الطبيعية، والبرنامج المشترك للإنتاج الزراعي الغذائي والبرنامج المشترك لتنسيق الخطط والسياسات الزراعية.

ومع صعوبة تحقيق الأمن الغذائي بالاعتماد على أراضيها؛ اتجهت دول المجلس إلى الاستثمار الزراعي الخارجي؛ فاتجهت السعودية إلى شراء أراض في إفريقيا والأرجنتين والولايات المتحدة لإنتاج الحبوب والأعلاف، وحددت ٢٧ دولة للاستثمار الزراعي الخارجي. واتجهت شركات إماراتية إلى الاستثمار في مشاريع زراعية في ٦٠ دولة حول العالم، عبر تأسيس شركات أو الاستحواذ على حصص في شركات أو تملك أراض بمساحات كبيرة تتخصص في زراعات الحبوب والأعلاف والفواكه والخضراوات، وأبرز هذه الشركات الظهرة وجنان، فتوجد شركة الظهرة في ٣٠ دولة وتسوق منتجاتها في ٦٠ دولة أخرى، بينما توجد شركة جنان في ١٥ دولة وتسوق منتجاتها في ٤٠ دولة أخرى، وتنطلق هذه الاستثمارات من الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي. وأصبحت الدول الخليجية أكثر اهتمامًا بالاستثمار الزراعي في السودان، حيث حصلت على ١,٢ مليون فدان من الأراضي الزراعية الخصبة موزعة على معظم ولاياتها، وقد حصلت الإمارات على النصيب الأكبر بـ ٧٠٠ ألف فدان، ويعد مشروع زايد الخير على ٤٠ ألف فدان في ولاية الجزيرة أكبر الاستثمارات الزراعية الإماراتية هناك. وحصلت البحرين على ١٠٠,٧ ألف فدان (٤٢ ألف هكتار) للاستثمار الزراعي في هذه الدولة الشقيقة. ويحقق هذا الاتجاه مصلحة أكيدة للطرفين: المستثمر والمستثمر لديه، الأول في تحقيق أمنه الغذائي، والثاني في تحقيق ارتفاع نسبة التشغيل والإيرادات المالية التي تصب في موازنته العامة وارتفاع نسبة النمو الاقتصادي لديه.

٢٠١٩/٦/١

حلف «الناتو» في عامه السبعين.. ثغرات حرجة في قدراته الدفاعية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

وافق شهر أبريل ٢٠١٩ الذكرى السبعين لتأسيس حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي نشأ عام ١٩٤٩، في محاولة لمنع توسع الاتحاد السوفيتي في القارة الأوروبية. واليوم، بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ تخطى الحلف مهمته لدعم الاستقرار في أكثر مناطق العالم اضطرابا؛ ليُشكل دعامة مهمة للبنية الأمنية العالمية، فى وقت تزايدت فيه المخاوف من انهياره وتفككه في ظل تهديدات وتحديات واجهته فى السنوات الأخيرة.

وفي هذا الإطار، صدر تقرير عن «المجلس الأطلسي»، بواشنطن، يوم ٤ أبريل، تحت عنوان «الناتو في عامه السبعين.. الثغرات الحرجة في القدرة الدفاعية»، أعده «وين شرودر» من «معهد السياسة

العالمية»؛ بهدف عرض التحديات التي يواجهها الحلف في الوقت الراهن، والتي لا تنذر بحرب باردة جديدة فحسب، بل اكتمال حزام الأزمات حول مناطق النفوذ الاستراتيجي له.

ويجمع كثير من المراقبين على أن المخاطر الاستراتيجية التي تواجه الناتو وأوروبا حاليا هي الأكثر حدة ووضوحًا من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب الباردة، مما يعني مستقبلا غامضا للحلف، من ذلك الفشل في تحديث قدرته الدفاعية والهجومية رغم تعدد عوامل التهديد، وهو ما يسميه «شرودر» «الثغرات الحرجة» و«نقاط الضعف»، والتي ينبغي سدّها من أجل مستقبل أفضل للحلف.

بداية، تكمن إحدى هذه الثغرات في انقسام أولويات أعضاء الحلف، فدول جنوب أوروبا، بما في ذلك تركيا وإيطاليا واليونان وإسبانيا والبرتغال، لم تعد تواجه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تهديدًا عسكريًا تقليديًا ملموسًا، فكانت أولوياتها الاستراتيجية الأكثر إلحاحًا هي مكافحة الإرهاب، نظرًا لقربها من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تشهد اضطرابات. في المقابل تختلف أولويات «الدول صاحبة اليد العليا»، بحسب «شرودر» مثل أمريكا وبريطانيا وفرنسا وكندا وألمانيا، والتي تعتبر كوريا الشمالية وإيران والصين الخطر الأول، بجانب النزاعات البعيدة مثل الحرب الناشبة بين الهند وباكستان.

وقد أدى هذا التضارب في المصالح إلى الإضرار بالقوة العسكرية للمنظمة واستجابتها وسرعتها، وحيادها عن هدف الجاهزية للحروب التقليدية إلى أهداف أخرى، وهو ما يشكل مصدر قلق وخاصة مع عودة روسيا مؤخرًا إلى سيرتها الأولى وعملها مرة أخرى كقوة إقليمية حازمة وعدوانية وانتقامية. ويوضح «أنتوني كوردسمان»، من «مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية» بواشنطن، أن «الدول الأوروبية تحتاج إلى تعويض عن سنوات من الإنفاق والفشل في إعادة تشكيل قواتهم لمواجهة التحديات الجديدة التي تمثلها روسيا والإرهاب»، وخاصة في ضوء أن الدول الأوروبية «جنت ثمار السلام بشكل أكثر مما ينبغي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو عام ١٩٩١، كما خفضت من قواتها واستعداداتها، فيما فشلت في التحديث المطلوب». ويرتبط بهذا التحدي اختلاف أعضاء الناتو في رؤيتهم لموسكو كتهديد واضح، وذلك باستثناء الدول الأوروبية الشرقية (بولندا، ورومانيا، ودول البلطيق في إستونيا، ولتوانيا، ولاتفيا)، ما جعلهم يفتقرون إلى الدافع لتطوير قدراتهم الدفاعية والهجومية ضدها.

ولعل ما يزيد فعالية التهديدات هو نقص التمويل، وهو ما كان مثار قلق في السنوات الأخيرة. وكنتيجة مباشرة؛ ظهرت فجوات في نشر قوات الحلف، مثلت نقطة ضعف استراتيجية رئيسية تواجهه، حتى إن الانتشار العسكري بشكل دوري، المتمثل في التمركز المؤقت للكتائب والقوات في بلدان غير آمنة مثل بولندا ورومانيا لن يستطيع بشكله الحالى منع أي غزو روسي لأوروبا حال قيامه، وهو ما ينطبق أيضًا على القدرات البحرية التقليدية للحلف، التي أُهملت طويلا لصالح التوجه نحو عمليات مكافحة القرصنة على نطاق ضيق في خليج عدن ومنطقة القرن الإفريقي. وهنا يؤكد «شرودر» أنه «للمرة الأولى

منذ نهاية الحرب الباردة يرى الناتو إعادة ظهور السفن البحرية الروسية في شمال الأطلنطي وبحر البلطيق والبحر المتوسط، دون توافر إمكانيات تُذكر للردع».. فيما تعد قضية «تقاسم الأعباء» ذات تأثيرات بالغة، وخاصة في ظل الظروف الجيوسياسية التي تتفاقم في أوروبا. ويشير «تشارلز كوبشان»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، إلى أن «الدول الأعضاء اتخذت خطوات لتعزيز آلية الردع المُستخدمة منذ غزو روسيا لأوكرانيا عام ٢٠١٤». وتجلى الهدف الأساسي من هذه الإصلاحات في تعهد جميع الأعضاء في قمة ويلز عام ٢٠١٤ بإنفاق ما لا يقل عن ٢٪ من الناتج المحلي على الدفاع لتعزيز القدرة العسكرية للحلف. وعلى الرغم من ذلك، فإن ٧ دول فقط من أصل ٢٩ دولة نفذت هدف الـ٢٪، من بينها الولايات المتحدة بنسبة (٣,٤٪)، واليونان (٢,٢٪)، والمملكة المتحدة (٢,٢٪)، وكل من إستونيا وبولندا (٢,١٪)، وكذلك لاتفيا وليتوانيا (٢,٠٪). فيما يعد أسوأهم لوكسمبورج (٠,٥٤٪) وإسبانيا (٠,٩٤٪) وبلجيكا (٠,٩٣٪) وسلوفينيا (١,٠٢٪) وجمهورية التشيك (١,١١٪).

وتحتل الولايات المتحدة المركز الأول في نسبة الإنفاق العسكري بين دول الحلف، وتبلغ مساهمتها ٣,٥٪ من قيمة الناتج القومي الإجمالي. ووفقًا للأرقام التي نشرها «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، بلندن، أنفقت أمريكا حوالي ٦٠٢,٨ مليار دولار على الدفاع عام ٢٠١٧؛ أي ما يُعادل ٧٠,١٪ من الإنفاق العسكري الذي تُنفقه جميع الدول الأعضاء في الناتو، مضيفا أنه «لولا مساهمات واشنطن، لما تمّكن الأعضاء الباقون من ردع التقدم الروسي». وفي هذا الصدد، يقول «فابريس بوتييه»، من «المعهد الدولي الدراسات الاستراتيجية»: «لا يمكن إصلاح أكثر من ٣٠ عامًا من الإهمال، بالاعتماد على الولايات المتحدة».

وتتزايد المخاوف والتحديات التي تواجه الناتو بشكل كبير في ظل احتمالات انسحاب الولايات المتحدة من الحلف. ويوضح «جيمس ستافريديس»، في صحيفة «بوليتيكو» الأمريكية، أن «تضاؤل رغبة واشنطن في توفير الضمانات الأمنية لأوروبا يعدّ من أكبر التحديات التي تواجه الحلف». وتنبع رؤية الرئيس الأمريكي من الاعتقاد بأن واشنطن تُهدر مواردها في الدفاع عن أوروبا. وتشير صحيفة «ذي تايمز» البريطانية إلى أنه «منذ حملته الانتخابية عام ٢٠١٦، واصل ترامب التشكيك في العقيدة الأساسية التي يقوم عليها الحلف، والتي تتمثل في المساعدة المتبادلة، الأمر الذي أثار المخاوف من انسحاب واشنطن منه»، وخاصة بعد أن وصفه بأنه «عفا عليه الزمن ولم تعد له حاجة».

وربما تكمن الثغرة الأكثر خطورة في عالم «الحرب الهجينة»، وهي الحرب التي تُمثل خليطا بين الحرب التقليدية وغير النظامية والسيبرانية. وقد عرّف «جوشوا ستويل»، في مجلة «جلوبال سكيورتي ريفيو»، هذه الظاهرة بأنها «الحالة التي توظف فيها دولة ما قواتها العسكرية التقليدية وغير النظامية بجانب أساليب حروبها النفسية والاقتصادية والسياسية والإلكترونية». ووفق هذا المفهوم، فإن تعامل

أمريكا الشمالية وأوروبا يعدّ بطيئا للغاية في صدّ العديد من الهجمات الداخلية من الصين وإيران وغيرهما. وقد فشل حلف شمال الأطلسي حتى الآن في تشجيع أي جهود للتصدي لهذا الشكل الجديد من الحروب، كما أن الناتو لم يضع استراتيجية متماسكة للمواجهة.

ويوضح «نيكولاس بيرنز»، من مركز «بيلفر للعلوم والشؤون الدولية»، أن «ردع هجوم من نوع الحرب الهجينة، أو هجوم شبه تقليدي، يتطلب تحركًا عاجلاً، لكن الناتو يبدو ضعيفًا أمام الهجمات الإلكترونية». ولعل ما يعوق هذا الاستعداد لدى أعضائه أيضا هو تخوفهم من عمليات الترهيب عن طريق التهديد بقطع إمدادات الطاقة، والتآمر السياسي عبر وكلاء سرّيين وجماعات ممولة وحملات التضليل والتدخل المحتمل في الانتخابات الأوروبية.

وتمثل بكين التهديد الأكثر خطورة في عمليات التجسس السيبرانية والهجمات الإلكترونية التخريبية. وفي الآونة الأخيرة، ذاع صيتها على خلفية استخدامها الفضاء السيبراني لجمع معلومات استخباراتية ومهاجمة خصومها من خلال تقنيات وبرامج إلكترونية. ويوضح «إريك براتبرج»، من «معهد كارنيجي للسلام الدولي»، أن هناك تخوفا لدى أوروبا من أن مشروعات تطوير البنى التحتية التي تقوم بها الصين على الصعيد الدولي ستجعلها أكثر عرضة وخضوعًا لعمليات التجسس الصينية والهجمات السيبرانية الإلكترونية.

وكرد فعل حيال هذا التهديد المتنامي، يعمل الناتو على تطوير مستوى ونطاق دفاعاته السيبرانية. وفي هذا الصدد، يقول «جيمس ستافريديس» في مجلة «بوليتكيو» إن الناتو بات من أولوياته تحديث ترسانته الإلكترونية والبحرية وقواته الخاصة المعنية بهذين المجالين تحديدًا، وبالتالي سيقل التركيز على تطوير قدرات القوات البرية ومعداتها العسكرية ما لم تفرض التحديات الروسية الحادة واقعًا غير ذلك.

ويرى «شرودر» أن مواجهة نقاط الضعف والثغرات هذه تتطلب إصلاحًا مؤسسيًا واسعًا وشاملاً في المنظمة ضمن اتفاق جديد بين أعضائه، ومن أجل ذلك، يجب أولاً أن يكون هناك تغيير أساسي في نظرة معظم أعضائه تجاه التهديد الجيوسياسي الذي تمثله روسيا. ويتم ذلك عبر تعزيز الوضع العسكري تجاهها وتطوير قدرات دفاعية أكثر فعالية تدعم تخطيطا دفاعيا ذا استجابة أعظم في منطقة بحر البلطيق والبحر الأسود، فضلا عن تشجيع الاستثمارات العسكرية بشكل متقدم، وخاصة في مجال التكنولوجيا، ما ينعكس على الخدمات اللوجستية والقدرات الهجومية الإلكترونية والتقليدية للحلف. ولعل الافتقار إلى مثل هذا التنسيق والتطوير منذ نهاية الحرب الباردة هو ما أعطى الروس اليد العليا في التقدم التكنولوجي العسكري على نظرائهم الأوروبيين؛ بينما كانت الولايات المتحدة الاستثناء الوحيد فقط من حيث تفوق قدراتها.

تقول «راشيل إلوهوس»، من مركز «الدراسات الاستراتيجية والدولية»، إنه «في السنوات الأخيرة تسارعت وتيرة تطوير الآليات التكنولوجية المستخدمة في البيئات القتالية المعقدة، وإذا ما أراد الناتو أن تتسم منظمته بالفاعلية، فمن الضروري أن يولي أهمية كبرى لتوسيع قدراته التكنولوجية من أجل التصدي للتقدم الروسي».

وختاما، فإنه بالتوافق مع المحللين، يؤكد «شرودر» أنه في الذكرى السبعين لتشكيله، يواجه الناتو مستقبلاً غامضًا، وبصرف النظر عن النجاح الذي حققه فيما مضى في صدّ الاتحاد السوفيتي، فإنه يبدو اليوم غير قادر، وإلى حد ما غير مستعد، لتعبئة وشحن قوته بشكل كافٍ ضد موسكو التي عاودت استعراض قوتها بشكل متزايد، ويبقى واضحًا أن نقاط الضعف الحرجة في قدرته الدفاعية قد تزايدت في السنوات الأخيرة، وهو ما يتطلب إصلاحا وتغييرا شاملا لتطوير قدراته الدفاعية.

٢٠١٩/٦/٤

بعد استقالة ماي.. من يخلف رئيسة وزراء بريطانيا؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

أعلنت «تيريزا ماي» في الرابع والعشرين من مايو عزمها الاستقالة من منصبها كرئيسة وزراء بريطانيا، وكرئيس لحزب المحافظين في السابع من يونيو، وذلك نتيجة لردود الفعل العنيفة التي تلقتها ضد طرح خطة البريكست للتصويت للمرة الرابعة، بالإضافة إلى عدم الرضا المتزايد إزاء قيادتها للحزب وللشأن الداخلي البريطاني، ما شوه مكانتها خلال فترة ولايتها التي امتدت إلى ثلاث سنوات.

وواجهت «ماي» ضغوطا كبيرة نتيجة لعدم قدرتها على وضع نهج واضح ومُتسق لتحقيق الخروج من الاتحاد الأوروبي، وعدم الرضا عما يعتري سير المفاوضات من بطء، وفشلها في إدارة بعض القضايا مثل مصير الحدود الأيرلندية، والعضوية في السوق الموحد، وكبح نفوذ محكمة العدل الأوروبية، وهي الأمور التي قوضت من شعبيتها داخل حزب المحافظين، وأكسبتها الكثير من العداوات، التي بدأت تشكل تكتلا قويا ربما كان قادرا على العصف بها من منصبها في نهاية المطاف، وهي الحقيقة التي أقرتها في خطابها أمام مجلس الوزراء البريطاني، بقولها: «كان وسيبقى من دواعي أسفى أنني لم أكن قادرة على تحقيق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. إن اختيار رئيس جديد للوزراء سيكون في مصلحة البلاد».

وبحسب ما ذكره «جارفن ألشى» مستشار الأمن الوطني السابق لحزب المحافظين، في مجلة «فورين بوليسي»، فإن الأجواء التي أُنتخبت فيها «ماي» تغيرت وأصبحت الآن تموج بالانقسامات بسبب التصويت بشأن «البريكست».

وتبع استقالة «ماي»، استقالة زعيمة الأغلبية بمجلس العموم والنائبة البارزة من حزب المحافظين «أندريا ليدسوم» حتى لا تضطر إلى تقديم مشروع القانون إلى البرلمان كما كان مُقررًا بصفتها المسؤولة عن تنظيم الأعمال.

وأثار الرحيل السريع لرئيسة الوزراء اهتمامًا كبيرًا بين المحللين والمراقبين بشأن من سيخلفها في المنصب، والذين رجحوا بروز ست شخصيات رئيسية، وهم؛ وزير الصحة، «مات هانكوك»، ووزير الخارجية الأسبق، «بوريس جونسون»، ووزير الخارجية الحالي، «جيرمي هانت»، ووزير التنمية الدولية «روري ستيوارت»، ووزير شؤون الانسحاب من الاتحاد الأوروبي السابق «دومنيك راب»، ووزيرة العمل والمعاشات السابقة «إستير ما كفي». علاوة على ذلك يتوقع إعلان عدة شخصيات أخرى الترشح قريبًا أبرزهم: وزير البيئة «مايكل جوف»، ووزيرة الدفاع «بيني موردون»، ووزير الداخلية «ساجد جاويد».

ويعد الفيصل في نجاح أحد المرشحين دون الآخر هو مدى شعبيته بين نواب الحزب المحافظ، ولعل الأهم هو وجهة نظر المرشح حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهو أمر ذو أهمية خاصة بين حزب المحافظين ونوابه المنقسمين بشدة بين أولئك الذين قاموا بحملة من أجل مغادرة الاتحاد الأوروبي في استفتاء عام ٢٠١٦. وبين الذين آثروا البقاء. يوضح «بيتر ووكر» في صحيفة «الجارديان» أنه «من المتوقع أن تكون هناك فجوة واضحة بين النواب المؤيدين للخروج والذين ينزعون إلى البقاء وسيمثل ذلك عائقًا أمام اختياراتهم الانتخابية».

وبالنظر إلى حقيقة أن أعضاء حزب المحافظين هم من يُقررون انتخابات رئاسة الوزراء في نهاية المطاف، فإن التصور التقليدي يُفضي إلى فوز المؤيدين للخروج بالسباق الرئاسي«، كما أشار «توماس رينز» من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، «تشاتام هاوس»، من أن «المرشحين المؤيدين للخروج يعكسون رغبة حوالي ١٢٥,٠٠٠ عضو من أعضاء حزب المحافظين، الأكثر تشككًا في الاتحاد الأوروبي والأكثر محافظة من الناحية الاجتماعية عن الناخبين المحافظين فضلا عن المواطن البريطاني العادي». ومن ثم يُمكن افتراض أن النواب المؤيدين للبقاء بوضوح أو حتى الذين لا يُعتقد أنهم مؤيدون بشدة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مثل «جيرمي هانت» و«ساجد جاويد» و«روري ستيوارت» ستكون نتائجهم سيئة في انتخابات قيادة الحزب والرئاسة البريطانية بالضرورة.

ومع ذلك، أكد المراقبون بروز ثلاث شخصيات تعد الأقرب لرئاسة حزب المحافظين، وكذلك رئاسة الوزراء، هم:

أولاً: «بوريس جونسون» خلص معظم المحللين إلى أن عمدة لندن السابق ووزير الخارجية الأسبق المؤيد للخروج البريطاني، يمتلك أكبر فرصة للفوز بالانتخابات؛ وذلك لتأييد حزب المحافظين له بنسبة وصلت إلى ٥٩٪، وفقًا لاستطلاع شركة «يوجوف»، وإن كان التأييد الشعبي له لم يتخط ٣٢٪.

وذهبت «كاميلا كافنديش» في صحيفة «الفايننشال تايمز» إلى أنه «مازال أعضاء حزب المحافظين يؤيدون عمدة لندن السابق برغم الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها حينما تولى منصب وزير الخارجية».

وترجع شعبية «جونسون» إلى موقفه الحاسم إزاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهو الموقف الذي وضعه في خلاف دائم مع رئيسة الوزراء المستقيلة «تريزا ماى»، التي ناضلت للخروج بشكل يحافظ على العلاقات الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما قوضه «جونسون» الذى فضل الخروج من دون أي اتفاق عن الخروج الناعم، وهو ما ضاعف من شعبيته، بالنظر إلى استياء معظم أعضاء الحزب من «ماي» إبان فترة رئاستها لمجلس الوزراء.

وأكدت «كيتي دونالدسون» من وكالة «بلومبرج» الأمريكية دور «جونسون» بقولها: «كان دوره الرائد في الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦ حاسما ومنحه شعبية كبيرة بين نشطاء الحركات ذات القاعدة الشعبية». وأوضحت «ميغان سبيكيا» فى صحيفة «نيويورك تايمز» أنه «يعد شخصية محورية في الحملة المطالبة بالخروج من الاتحاد الأوروبي، ومنذ استفتاء عام ٢٠١٦ دفع نحو انفصال حاسم عن التكتل».

وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك من رأى أن «جونسون» قد لا يحظى بالتأييد الكامل للفوز بمنصب رئاسة الوزراء، نتيجة لكراهية العديد من نواب المحافظين له، بالإضافة إلى مواقفه التي اشتملت – في أحيان كثيرة– على درجة من عدم التعقل والاهتمام بالعواقب، ما أضر بتاريخه، وهو الرأي الذى ذهب إليه «بيتر كيلنر»، من مركز «كارنيجي»، بقوله: «فوز جونسون ليس مؤكدًا»، فالعديد من النواب يكنون له مشاعر الكراهية، وقد يحاولون منعه من أن يكون أحد المُرشحين النهائيين، علاوة على ذلك، فإن كثيرًا مما قاله أو كتبه، يعد سقطات وهفوات لم يفكر في مردودها، وهو ما قد يُضر بفرصته، خاصةً إذا ما أضاف إليها المزيد خلال حملته المقبلة».

ثانيا: «دومينيك راب» الوزير السابق لشؤون الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، والمؤيد بحماس مسألة الخروج من الاتحاد، والذي نجح في توطيد علاقته مع أعضاء حزبه المحافظ، ويحظى بشعبية بينهم، إلا أنه يفتقر إلى الشعبية بين أعضاء مجلس العموم، وكذلك الشعب البريطاني تمامًا مثل «جونسون».

ثالثًا: «مايكل جوف»، على الرغم من أن وزير البيئة الحالي، لم يعلن نيته للترشح حتى الآن، فإنه يعد شخصية بارزة بين المحافظين منذ فترة طويلة، لثبات موقفه حول البريكست، على عكس

المتحولين الذين رفضوا الخروج، ثم ما لبثوا وأيدوه، بالإضافة إلى دعوته الدائمة إلى التوافق والاتحاد بين أعضاء حزب المحافظين في الرؤى، وإعلانه الولاء العلني لـ «ماي».

وعلى الرغم من وجود اختلافات دقيقة بين المرشحين الثلاثة الرئيسيين، إلا أن هناك قواسم مشتركة بينهم، يمكن حصرها في عاملين:

الأول: القناعة القوية بوجوب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في الموعد النهائي الجديد في ٣١ أكتوبر ٢٠١٩. ومن ثم، وبغض النظر عن خليفة «ماي»، فإن الخروج البريطاني سيهيمن على جدول أعمال لندن في المستقبل القريب، ما يزيد احتمالية حدوث «بريكست خشن» تعتمد فيه بريطانيا انفصالاً جوهريا عن الاتحاد فيما يتعلق بقطاعات التجارة وسياسة الهجرة والحوكمة ما يغير ملامح السياسة البريطانية بشكل جذري على المدى الطويل.

الثاني: تقاربهم بشأن القضايا السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهو ما يتبدى من تعاملهم مع دول منطقة الشرق الأوسط، فبوريس جونسون«تبنى نظرة تقليدية محافظة» تجاه المنطقة، تمثلت في المحاباة القوية لإسرائيل على حساب الفلسطينيين، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل والقضايا المرتبطة بعملية السلام؛ والسعي للتقارب مع دول الخليج، ودعم مشاركة بريطانيا في تحالف دعم الشرعية باليمن، ومناهضة إيران، ودعم مبادرات مكافحة الإرهاب بكل من العراق ومصر وسوريا. وهى نفس التوجهات التي تبناها كل من المرشحين الآخرين، فعلى سبيل المثال، عمل «جوف» كزميل بجمعية «هنري جاكسون»، البحثية المؤيدة لإسرائيل، بينما يسعى «راب» للحفاظ على علاقات سعودية بريطانية قوية.

ووفقا لعديد من المحللين، فإن الصعوبات التي واجهتها «ماي» لن تنتهى برحيلها، بل سيواجه خليفتها، صعوبات مماثلة كنتيجة لانقسام حزب المحافظين، وسيكون على رئيس الوزراء القادم أن يكافح لوضع حل لزيادة حالة الاستقطاب داخل الحزب، ولا سيما أن ملف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ما زال يخلق انقسامات تبدو غير قابلة للتوفيق في الوقت الحالي، وهو ما أيده «تشارلز ريز»، من «مؤسسة راند»، الأمريكية بقوله: «ما أسقط ماي يمكن أن يقيد بالمثل عمل أي رئيس وزراء قادم خلفًا لها، ومن يفوز بهذا المنصب سيواجه واحدًا من أصعب المواقف والتحديات التي تواجه أي رئيس وزراء في العصر الحديث».

وتؤكد مجلة «الا يكونومست» البريطانية أن «الرئيس القادم سيواجه حزبًا منقسمًا إزاء قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، في ظل وجود فئة تؤيد المغادرة بأي ثمن، وأخرى معتدلة ومصممة على منع الخروج البريطاني من دون صفقة، فضلا عن الانقسام حول التوجهات التي يجب أن يعتمدها

الحزب فيما يتعلق بالقضايا السياسية الداخلية والخارجية، ما يعني أن المصالحة الوطنية والاستقرار، على الرغم من انتخاب رئيس وزراء جديد، سيظلان بعيدي المنال في الوقت الراهن».

على العموم، على الرغم من أن المنافسة على منصب رئيس الوزراء لاتزال في مهدها، غير فإن السمات العامة للرئيس القادم تبدو معروفة سلفًا وأهمها تأييد الخروج من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يجعلها تنحصر إما في بوريس جونسون، أو دومينيك راب أو مايكل جوف، وجميعهم من المؤيدين الأقوياء للبريكست، ويتمتعون بشعبية لا بأس بها بين أعضاء الحزب، ولديهم خبرة حكومية تجعلهم الأنسب لخوض السباق الانتخابي. غير أنه من المحتم أن ينفذ رئيس الوزراء المقبل، خروجًا صعبًا من الاتحاد الأوروبي، يستلزم انفصالاً جوهريًا عنه، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير المشهد السياسي البريطاني الذي ظل على مدار عقود.

٢٠١٩/٦/٥

دلالات إجراء انتخابات جديدة في إسرائيل.. وجهة نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في خطوة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الإسرائيلي؛ صوت الكنيست يوم ٢٩ مايو، بأغلبية ٧٤ صوتًا مقابل ٤٥ صوتًا لصالح إجراء الانتخابات العامة مرة ثانية في السابع عشر من سبتمبر المقبل في ضوء فشل رئيس الوزراء «بنيامين نتنياهو في تشكيل ائتلاف حاكم في غضون مهلة ٥٠ يومًا. وسيستمر نتنياهو في شغل منصب رئيس الوزراء حتى إجراء الانتخابات، ولكنه سيفقد أغلبية الـ٦١ مقعدًا التي تُمكنه من السيطرة على الكنيست.

وكانت نتائج الانتخابات الإسرائيلية، التي أُجريت في ٩ أبريل، وانطوت على تحد قوي من خصومه؛ قد أسفرت عن فوز حزب «الليكود» بـ٣٦ مقعدا، من أصل١٢٠؛ وهو ما مكن نتنياهو من البقاء لولاية خامسة، ليصبح أطول رؤساء الوزراء الإسرائيليين شغلاً لهذا المنصب منذ عام ١٩٤٨.

وواجهت مفاوضاته لتشكيل الحكومة أزمة كبيرة بسبب الخلافات بينه وبين الأحزاب الدينية المتطرفة التي سعى لتكوين ائتلاف معها، بالإضافة إلى الخلاف مع حزب إسرائيل بيتنا القومي المتشدد، الذي يتزعمه وزير الدفاع السابق «أفيغدور ليبرمان»، والذي كان نتنياهو بحاجة إليه حتى يتمكن من تأمين أغلبية كافية لتمرير قرارات الحكومة الجديدة في البرلمان الإسرائيلي.

وأرجع المحللون سبب إخفاق رئيس الوزراء لعاملين أساسيين هما:

الأول: وضع المجتمع الإسرائيلي الأرثوذكسي المتطرف، والذي رغب «نتنياهو» في إبقائه معفى من الخدمة العسكرية، وهو ما رفضه «أفيغدور ليبرمان»، مطالبًا بضمانات مكتوبة بإلغاء المعاملة الخاصة

للشباب اليهود الأرثوذوكس المتدينين، والذين يحصلون غالبًا على إعفاء من قضاء فترة الخدمة في الجيش.

الثانى: رغبة نتنياهو في إقرار تشريع يمنحه الحصانة من تهم الفساد، حيث يلاحق بأربع قضايا فساد. وكما أوضح «إي جي ديون»، في صحيفة «واشنطن بوست»، فإن «التماس الحماية القانونية من البرلمان الجديد قد أدى إلى حدوث انقسام بين شركائه في الائتلاف وحزبه أيضًا»، حيث قد يرغب بعض أعضاء حزبه في رؤية إزاحته من السلطة ليحلوا محله. ومن غير المرجح، في الوقت نفسه، أن يرغب شركاؤه في رؤية سلطته تتعزز أكثر، ما سيكون بالتـأكيد على حسابهم. ويؤكد «شالوم ليبنر» من «المجلس الأطلسي» بواشنطن، أن «مشاكل نتنياهو القانونية ستعود قريبًا لتتصدر العناوين الرئيسية». ومن المقرر، أن يمثُل رئيس الوزراء الذي يواجه تُهمًا تتراوح بين الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة، أمام جلسة استماع بحضور المدعي العام في غضون الأشهر القليلة المقبلة».

وذهب بعض المحللين إلى أن الأزمة الراهنة ستكون لها تداعياتها على:

أولاً: السياسة الداخلية، يتوقع أن تمثل الانتخابات المقبلة هزيمة لحزب «الليكود» واليمين المتطرف انتخابيا بشكل عام؛ وذلك بإضعاف نتنياهو وجعله عُرضة لاتهامه بالفساد. وكما قال «انشيل فايفر» لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، «كان قرار حل الكنيست وإجراء انتخابات جديدة أسوأ شيء على نتنياهو منذ ١٣ عامًا». ومما لا شك فيه أن القرار شوه سمعته بين الناخبين الإسرائيليين باعتباره قائدًا يتمتع بشعبية كبيرة«كما أن فشله في تشكيل حكومة سيدُل على ضعف سياسي ومن ثم يقلل من شعبيته بين الناخبين».

وذهب البعض إلى إمكانية حدوث تمرد داخلي بين أعضاء الليكود للتخلص من نتنياهو كزعيم للحزب؛ ومن ثم كرئيس للوزراء، في ضوء أن البعض غير راضٍ عن الانقسام المُتزايد لحكومته وضعفها الظاهر. وفي هذا الصدد، أوضحت مجلة «الا يكونوميست»، «أن هناك تذمرا بين أعضاء حزب الليكود». بينما استبعد آخرون حدوث مثل هذا التمرد، في ضوء أن الحزب لم يتجه إلى خلع أحد زعمائه سابقًا، كما أن نتنياهو لايزال يتمتع بشعبية لدى قاعدة عريضة من أعضاء الحزب.

ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يكون لهذا القرار التأثير الأكبر في تغيير ملامح السياسة الداخلية الإسرائيلية. ويوضح «بول شام» من «معهد الشرق الأوسط»، أنه «من المستبعد أن يُعيد الكنيست القادم تشكيل هويته بشكل غير ما كان عليه، لكنه من الممكن أن تُهيمن الكتلة الدينية المتشددة/ اليمين عليه مرة أُخرى». ويظل التحول عن حكومة الليكود احتمالاً ضئيلاً، ذلك لأن اليمين الإسرائيلي هو الأكثر شعبية بين الناخبين، بالنظر إلى موقفه الثابت بشأن القضايا المتعلقة بمحاربة حماس ومقاومة الوجود الإقليمي المتزايد لإيران وغيرها من القضايا.

ولا شك في كون الوقت هو العامل الأكثر خطورة في الفترة الحالية وحتى إجراء الانتخابات الجديدة، فقد يجد نتنياهو نفسه عرضة لاتهامه بالفساد. ومن غير المرجح أن ينجح في تمرير ما يبتغي من تشريعات من الآن وحتى سبتمبر القادم، بعد أن خسر الأغلبية في الكنيست. وكتب «مهول سريفاستافا» في صحيفة «الفاينانشيال تايمز»: «سيكافح نتنياهو لتمرير مشروع «قانون الحصانة» في الوقت المناسب؛ لتجنب ملاحقته قضائيا بتهم الفساد التي من المتوقع أن يُعلنها المدعي العام في ديسمبر المقبل».

وأكد كل من «جوزيف فيدرمان» و«إيلان بن زيون» لقناة «ايه بي سي نيوز»، أنه «حتى لو فاز نتنياهو بالانتخابات، فمن غير المرجح أن يكون قادرًا على تشكيل حكومة وتحقيق الدعم السياسي المطلوب لقانون الحصانة قبل صدور قرار اتهام بحقه، وهو الأمر الذي من شأنه أن يجبره على المثول أمام المحكمة، وممارسة ضغوط شديدة عليه للتنحي».

ثانيا: السياسة الخارجية، حيث ستعرقل الانتخابات الثانية في سبتمبر المقبل تنفيذ اتفاق السلام بين إسرائيل وفلسطين، الذي قد يقدمه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وهو ما ذهبت إليه «لورا كينغ» في صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» بقولها: إن «الاضطرابات ستكون لها عواقبها على عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وتحديدًا ما يتعلق بالمقترحات التي تبنتها إدارة ترامب».

ومن غير المرجح أن يسعى أي من الطرفين الأمريكي والإسرائيلي، للكشف عن أو تنفيذ أي من التدابير أو الديناميات السياسية المثيرة للجدل في هذه المقترحات من دون ضمان قبولها من قبل الإسرائيليين، حتى يتسنى تجنب أي إحراج سياسي محتمل. وتوضح «إيزابيل كيرشنر» في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه «في ظل افتقار إسرائيل إلى حكومة منتخبة على الأقل في الوقت الراهن حتى سقوط الحكومة الحالية، واحتمالات انشغال ترامب بحملته لإعادة انتخابه رئيسًا للولايات المتحدة، بدا أن احتمالات التقدم بخطة سلام، قد رفضها الفلسطينيون بالفعل من جانبهم، تبدو باهتة».

على العموم، فإن قرار الكنيست إجراء انتخابات عامة ثانية في سبتمبر، قد وضع حزب الليكود أمام مفترق طرق، إما أن يكمل قيادته بزعيم تأثرت شعبيته على نحو غير مسبوق، أو أن يضحي الحزب برئيسه الحالي. وباختلاف زعامة رئاسة الوزراء الإسرائيلية فلا مفر من تأثر مستقبل المنطقة العربية. وفي النهاية، يبدو أن الانتخابات ستكون ذات تبعات أكثر لكل من إسرائيل والمنطقة برمتها.

٢٠١٩/٦/٦

أبعاد الصراع على الغاز في شرق البحر المتوسط

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

كان يمكن لغاز شرق المتوسط أن يكون مفتاحًا استراتيجيا للتعاون بين الدول المشاطئة لهذا الإقليم، الذي يعاني عجزًا في مصادر الطاقة المحلية، ويرهق موارده الخارجية في استيراد احتياجاته من هذه

المصادر، وحين تم الإعلان عن ثروات هذه المنطقة من الغاز والنفط في ٢٠١٠. في الوقت الذي لم تُحسم فيه بعد قضايا أساسية بين هذه الدول، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وقضية العلاقات بين الدول العربية المتوسطية وإسرائيل، وقضية قبرص، والخلافات التركية اليونانية، لم تسع هذه الدول إلى ترك هذه القضايا جانبًا والتوجه إلى آلية تعاون بينها، تحدد مصالح كل منها في هذه الثروات وكيف تحصل عليها، من خلال إمكانية فتح الباب لتسويات مؤقتة، أو حتى تهدئة تتيح الاستثمار المشترك، إنما ذهب كل منها إلى التصرف منفردًا، بغض النظر عما يمكن أن يكون حقوقًا للآخرين، بل إن إسرائيل مارست سياساتها العدوانية التي دأبت عليها لفرض سيطرتها على بعض المواقع الواعدة بالثروة النفطية والغاز، وحرمان فلسطين ولبنان وسوريا منها، واتخذت تركيا من موقعها في قبرص آلية للمطالبة بحقوق لها في غاز شرق المتوسط ونفطه، وفيما عدا ما تم من تفاهمات بين مصر وقبرص واليونان، أصبحت نغمة الصراع هي الغالبة وتوارت إمكانية التعاون.

شددت إسرائيل غاراتها على غزة، وهي ليست المرة الأولى، بل لا يكاد يمضي عام يخلو من هذه الاعتداءات الإسرائيلية، فقبالة سواحل غزة يقع جزء من ثروة غاز شرق المتوسط، واتخذت إسرائيل من آلية الحرب على هذا القطاع أسلوبًا ممنهجًا لحرمان فلسطين من ثرواتها الغازية، وإبقائها تحت رحمتها الاقتصادية والسياسية، وإذا كانت إسرائيل تدّعي أن ما تقوم به هو رد على صواريخ القسام، فإن السبب الرئيسي يقع في استمرار التعنت الإسرائيلي إزاء كل المبادرات والمشروعات التي قُدمت عربيًّا ودوليًّا لحل القضية الفلسطينية بما فيها قرارات الشرعية الدولية، وهذا التعنت تسعى من خلاله إسرائيل إلى استمرار استيلائها على الثروات الفلسطينية والعربية، كما هو حادث في سرقتها لموارد المياه العربية، وموارد الجولان والضفة الغربية، وهي بهذه الحرب المتكررة على قطاع غزة تسعى لأن تكون المنطقة الواعدة بالغاز قبالتها تحت سيطرتها، وحتى تدفع الضغوط الاقتصادية المستمرة سكان القطاع إلى قبول أي حل ترتضيه إسرائيل.

ومؤخرًا وجهت مصر تحذيرًا إلى تركيا من اتخاذ إجراءات أحادية للتنقيب والحفر في مكان الطاقة في البحر المتوسط قبالة قبرص، في الوقت الذي أعلنت فيه تركيا أنها لا تعترف بقانونية الاتفاق الذي وقّعته مصر مع قبرص في ٢٠١٣ للتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، فيما أعلنت مصر أنه لا يمكن لأحد أن يشكك في قانونية هذا الاتفاق، الذي تم وضعه وفق قواعد القانون الدولي، وتم إيداعه كاتفاقية دولية في الأمم المتحدة.

وكانت أعمال البحث والتنقيب خلال الثلاث سنوات الماضية قد أظهرت احتمالات كبيرة لثروات كبيرة من الغاز والنفط، وكان حقل «ظُهر» الذي تصفه مصر بالأكبر حول العالم من بين هذه الاكتشافات، وقامت مصر مؤخرًا بالافتتاح المبكر لهذا الحقل الذي تقدر احتياطياته بنحو ٣٠ تريليون

قدم مكعبة من الغاز، وقد بدأ الإنتاج الفعلي لهذا الحقل في ديسمبر ٢٠١٧. وفي نفس الوقت عززت مصر احتياطياتها الأمنية والدفاعية حول هذا الحقل، تحسبًا لأي تطور، خاصة أن العلاقات المصرية التركية قد تعرضت للتدهور على المستوى الدبلوماسي منذ ٢٠١٣؛ بسبب موقف الإدارة التركية المناهض لثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣. وفي العام الماضي أعلنت الخارجية التركية اعتراضها على المناورات المشتركة بين مصر واليونان، كما اعترضت على عمليات تنقيب عن غاز في المياه القبرصية.

ولم تكن مصر وحدها هي التي عارضت الأنشطة التركية، فقد أدانت كل من اليونان وقبرص هذه الأنشطة ووصفتها الخارجية القبرصية في بيانها بالعمل الاستفزازي، وبدلا من أن تسعى قبرص وتركيا واليونان لحل الأزمة القبرصية، التي تسببت في تدهور العلاقات بين هذه الدول الثلاث، أخذ النزاع بشأن حقوق كل من هذه الدول في ثروات غاز شرق المتوسط يعزز من هذه الأزمة، فقد أرسلت تركيا سفينة حفر إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، متجاهلة الاحتجاجات القبرصية واليونانية، ونداء هاتين الدولتين لتركيا بالتوقف الفوري لهذه الأنشطة غير القانونية ما يهدد الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، وتتخذ تركيا فيما تدعيه حقوق القبارصة الأتراك، وبصفتها دولة ضامنة لهذه الحقوق ذريعة لها باستمرار نشاطها في التنقيب، معلنة أنها تستمر في هذا النشاط حتى سبتمبر المقبل.

ومن المعلوم أن قبرص كانت قد أعلنت في ديسمبر ٢٠١١ اكتشافها حقل «أفروديت» باحتياطي قدره نحو ٤,٥ تريليونات قدم مكعبة، وأعلنت شركة إيني الإيطالية في فبراير ٢٠١٨ اكتشاف حقل «كالسبر١» شمال الحدود البحرية بين مصر وقبرص باحتياطيات قد تصل إلى ٥,٦ تريليونات قدم مكعبة، وعارضت تركيا هذه الإجراءات الاكتشافية، وأعلنت أنها لن تقبل محاولات استبعادها وجمهورية شمال قبرص التركية من ثروات هذه المنطقة، وأنها ستستخدم القوة إذا لزم الأمر، وبالفعل قامت البحرية التركية في فبراير ٢٠١٨ باعتراض حفار تابع لشركة إيني الإيطالية، وهو في طريقه للتنقيب عن الغاز قبالة قبرص، هذا في الوقت الذي كانت تقوم فيه قبرص بتوقيع عقود تنقيب على الغاز مع شركات عملاقة كـ«إيني» الإيطالية، و«توتال» الفرنسية، و«إكسون موبيل» الأمريكية، كما وقعت مع مصر اتفاقا لإنشاء خط أنابيب بحري لنقل الغاز الطبيعي من حقل أفروديت إلى محطات الإسالة المصرية على ساحل المتوسط، ثم إعادة تصديره من مصر لصالح قبرص.

يأتي هذا الشكل التعاوني بعد أن وقّعت مصر وقبرص اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما في ٢٠١٣. وتم تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لهما، وتم التصديق عليها في ٢٠١٤. وكانت قبرص قد وقّعت أيضًا اتفاقيات ترسيم حدود مع لبنان وإسرائيل، وفي نفس السياق التعاوني دعت مصر كل دول منطقة شرق المتوسط للتعاون، من خلال تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، كمنظمة تحترم حقوق الأعضاء بشأن مواردهم الطبيعية، بما يتفق مع مبادئ القانون الدولي، وتدعم جهودهم في الاستفادة من احتياطياتهم،

واستخدام البنية التحتية، وبناء بنية تحتية جديدة تؤمِّن احتياجاتهم من الطاقة لصالح رفاهية شعوبهم، وفي يناير الماضي دشن وزراء طاقة مصر والأردن وفلسطين وإسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا، هذا المنتدى.

الجدير بالذكر أن إجمالي كمية الغاز المقدرة لهذه المنطقة تبلغ ٣٤٠ تريليون قدم مكعبة، وتسعى مصر في هذا الإطار إلى أن تصبح مركزًا إقليميًّا لتجارة وتداول الغاز الطبيعي لمنطقة حوض شرق المتوسط، يدعمها في ذلك أن لديها أكبر حقول هذه المنطقة، وهو حقل «ظُهر»، وأنها الوحيدة من دول المتوسط التي لديها محطات لإسالة الغاز: دمياط وإدكو، بالإضافة إلى خطوط نقل الغاز، كخط الغاز العربي الواصل إلى الأردن وخط الغاز العربي ٢ الذي كان مخططًا وصوله إلى تركيا عبر سوريا ولبنان، وسبع موانئ بحرية، وفي نفس الاتجاه التعاوني كانت شركات مصرية قد وقّعت في فبراير ٢٠١٨ اتفاقا ضخمًا مع الشركاء في حقول الغاز الإسرائيلية لنقل ٦٤ مليار متر مكعب من غاز إسرائيل إلى مصر بقيمة ١٥ مليار دولار على مدى ١٠ سنوات.

وفي نفس الإطار التعاوني اتفقت لبنان وقبرص في أبريل الماضي على التعاون بينهما، وتم تشكيل فريق عمل مشترك لإعداد اتفاقية إطارية تتعلق بتطوير وإنتاج المكامن الهيدوكربونية المشتركة على جانبي الحدود البحرية بين البلدين، وحُدد شهر يونيو المقبل لصدور تقرير فريق العمل المشترك، على أن توقَّع الاتفاقية في سبتمبر، واتجه الجانبان أيضًا إلى إعداد اتفاق يختص بمشاريع البنية التحتية العابرة للحدود والمرتبطة بنقل الغاز الطبيعي والتصدير، سواء في شكل أنابيب أو منشآت لتسييل الغاز، وأعلن لبنان نيته بدء عمليات التنقيب في هذه المنطقة في عام ٢٠٢٠. ما يقتضي مسبقًا توقيع الاتفاق بين البلدين.

وكان لبنان قد أقر في مايو ٢٠١٨ خطة للتنقيب عن النفط والغاز بمعرفة شركات «توتال» الفرنسية و«إيني» الإيطالية و«نوفاك» الروسية، ولكن مناطق التنقيب متنازع عليها بين لبنان وإسرائيل، فيما تتجه إسرائيل بمنهجها العدواني إلى استغلال الغاز من المناطق التي يقول لبنان إنها تابعة له، وتبلغ المساحة المتنازع عليها ٨٠٠ كم٢. ولم تُخفِ إسرائيل نواياها واستعدادها لاستخدام القوة إذا لزم الأمر، ولم يشارك لبنان في منتدى غاز شرق المتوسط لوجود إسرائيل، لكنه بدأ في أبريل الماضي محادثات ثلاثية مع قبرص واليونان لمعالجة الخلاف مع إسرائيل على الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة التي تخصه، حيث يعتقد لبنان أن لقبرص مصلحة في هذا الشأن، نظرًا إلى تداخل حقول الغاز الخاصة بها مع الحقول اللبنانية المتوقعة والحقول الإسرائيلية، ووجود اتفاقية حدودية بين قبرص وإسرائيل، وبين قبرص ولبنان، ولكن الاتفاق القبرصي الإسرائيلي يسلم بتبعية المنطقة المتنازع عليها لإسرائيل، بالمخالفة للاتفاق الذي وقعته قبرص مع لبنان في ٢٠٠٧. وسجل لبنان اعتراضه على

الاتفاق القبرصي الإسرائيلي، كما سجله لدى الأمم المتحدة ولدى الولايات المتحدة، التي قدمت مشروعًا لتسوية النزاع الإسرائيلي اللبناني، رفضه لبنان، ورأت الإدارة الأمريكية أن التفاوض الثلاثي اللبناني الإسرائيلي والقبرصي هو طريق الحل، ولهذا كانت محادثات أبريل الماضي.

عمومًا إذا كانت تقارير الطاقة العالمية تُظهر أن منطقة شرق المتوسط تحتل المرتبة الثالثة عالميًّا من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، فإننا لا يمكننا تجاهل بُعد الطاقة في التنافس الدولي والإقليمي حول هذه المنطقة.

ومنذ إطلاق التقرير الجيولوجي الأمريكي عن غاز شرق المتوسط في ٢٠١٠. والتنافس يشتد على هذه المنطقة، حيث يذكر التقرير أن ثروات الغاز تقع قبالة سواحل سوريا ولبنان وغزة وقبرص وإسرائيل، علمًا أن سوريا ليست موقعة على معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار، ولم ترسم حدودها مع لبنان، ولا يمكن تفسير الوجود الروسي والإيراني في سوريا وعمق تدخل هاتين الدولتين في الأزمة السورية بالاعتبارات السياسية وحدها، فالاعتبارات الطاقوية لا تقل أهمية عن هذه الاعتبارات، وفي مقدمتها احتمالات وجود الغاز قبالة السواحل السورية، ومن ثم تتمسك روسيا وإيران بوجود قواعد لهما في هذه المنطقة، فضلا عن حرصهما على التحكم في أي مشروعات لنقل الغاز إلى أوروبا عبر سوريا، سواء من قطر أو إيران أو مصر.

وختامًا يبدو أن غاز شرق المتوسط خلق توترات إقليمية ودولية، بدلاً من أن يكون مفتاحا للتعاون من أجل التنمية بين البلدان المشاطئة لهذا الإقليم، حتى المبادرة التعاونية التي انطلقت من القاهرة في يناير هذا العام لم تشمل كل الدول صاحبة المصلحة، ما يعني أنها إذا لم تنضم إلى هذا المنتدى فقد تتجه إلى إنشاء تجمع منافس، ولكننا وسط كل هذه التوترات القائمة نجد حدًّا أدنى من الفرص التي قد تغلب اتجاه التعاون، على رأسها أن الدول المشاطئة لمنطقة شرق المتوسط ليست غنيَّة بموارد الطاقة، وتحتاج في أقرب وقت ممكن إلى تأمين مصادرها منها، لدفع عجلة التنمية بها، بعد أن أنهكتها الحروب والأزمات، وقد وجدنا إرهاصات هذا الاتجاه التعاوني في المفاوضات اللبنانية القبرصية اليونانية في أبريل الماضي، وفي الدعوة إلى إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط قبلها في يناير.

تطور التكتيكات الهجومية لتنظيم داعش.. «سريلانكا» نموذجًا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

هجمات سريلانكا دليل على نقل «داعش» عملياته من الشرق الأوسط إلى الدول الأكثر ضعفًا

التنظيم يعمل على اجتذاب الأقليات المسلمة المحرومة من حقوقها وتجنيدها ضمن صفوفه

تزامنا مع الاحتفالات بعيد القيامة شهدت سريلانكا سلسلة هجمات عنيفة، يوم ٢١ أبريل استهدفت عدة كنائس وفنادق في العاصمة «كولومبو»، قامت بها «جماعة التوحيد الوطنية»، المنتمية إلى تنظيم

داعش، مخلفة وراءها أكثر من ٣٥٠ قتيلاً وما يزيد على ٥٠٠ مصاب، فيما عرف بـ«أحد السعف الدامي»، وهو أعنف حادث يضرب البلاد منذ انتهاء الحرب الأهلية عام ٢٠٠٩.

ويعد الهجوم أحد المخاطر الحديثة على المجتمع السريلانكى. ويوضح «آلان كينان»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، أن «تلك الأصوات المتطرفة ظهرت في السنوات الأخيرة بين المسلمين في سريلانكا، لكنها اقتصرت على المسلمين الآخرين ولم تشمل الطوائف الأخرى، كما شملت معظمها أعمال تخريب وهجمات متفرقة».

وتشير الدلائل إلى تورط تنظيم «داعش»، والذي أعلن بالفعل مسؤوليته عن تلك الهجمات الإرهابية. ويؤكد «بيل روجيو»، من «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»، أن «الهجوم على غرار الهجمات التي يقوم بها التنظيم؛ وذلك بالنظر إلى الأهداف التي تمثلت في المسيحيين والأجانب». ويُعتقد أن ارتكاب مثل هذا الهجوم واسع النطاق، وتزامنًا مع عيد الفصح هو انتقام للهجوم على مسجد «كرايستشيرش» في نيوزيلاندا والذي أسفر عن مقتل أكثر من خمسين شخصًا.

ووفقا لعديد من المحللين، فإنه بعد إعلان سقوط التنظيم في سوريا والعراق وإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ذلك في ٢٢ مارس الماضي؛ بدأ «داعش» يبحث عن وجود جديد له، وبما أنه موجود بشكل كبير في إفريقيا واستطاع أن يخترق «أوروبا»، لم يتبق أمامه سوى آسيا، خاصة سريلانكا؛ لأن هذه الدولة بها تنوع جغرافي وعقدي يسمح باختراقها. ووفقا للتعداد السكاني الذي أجري في البلاد عام ٢٠١٢. «يمثل البوذيون ٧٠٪، يأتي بعدهم الهندوس بنسبة١٢٪ ثم المسلمين ٩,٧٪ ثم الكاثوليك ٦٪». ولعل هذا التنوع العقدي هو ما يجذب التنظيمات المتطرفة للقيام بعملياتها الإرهابية.

وقام داعش بهجمات سابقة على العديد من دور العبادة؛ ابتداءً من الهجوم على كنائس الأقباط في مصر وحتى الكنائس الكاثوليكية في فرنسا، مرورا بتنفيذ انتحاريين هجمات أسفرت عن مقتل العشرات في كنائس بصربيا وإندونيسيا، وشن هجمات في الفلبين ضد كاتدرائية «جولو» التي أسفرت عن مقتل ٢٠ شخصًا وإصابة ما يزيد على ١٠٠ آخرين. وبدورها، أشارت صحيفة «لوباريزيان» الفرنسية إلى أنه «للمرة الرابعة خلال عقد من الزمن استهدف المسيحيون في باكستان ونيجيريا والفلبين».

ويعد هذا الهجوم هو الأكثر دموية للتنظيم خارج حدوده التقليدية بين العراق وسوريا. وفي المقابل يوضح كيف استطاع داعش تطوير استراتيجياته، فبدلاً من أعماله الإجرامية في سوريا والعراق، استهدف دور العبادة، والفنادق التي يقيم بها السياح المسيحيون. ويشير «جيمس هوكواي» في صحيفة «وول ستريت جورنال»، إلى أن «الهجوم استهدف المسيحيين على نحو دقيق، سواء مسرح وقوعه، في الكنيسة أو في الفنادق، ووقت تنفيذه خلال عُطلة عيد الفصح». وأوضح تقرير لصحيفة «الا يكونوميست»، أن «الهجمات المتفرقة التي تستهدف المسيحيين على وجه الخصوص تعكس اتجاهًا متزايدًا لدى المنظمات

الإرهابية بمحاربة أهداف دينية وليس مجتمعات وطنية أو عرقية»، وأن «عدد الأشخاص الذين قتلوا في الهجمات التي تحدث على المساجد والكنائس ودور العبادة الأخرى في العقد الماضي زاد بشكل أكبر وأسرع من الهجمات التي تستهدف أماكن أخرى».

ويربط بعض المحللين بين نهج داعش وبين التطورات الأخيرة التي حدثت في الشرق الأوسط؛ بسبب فقدانه معظم أراضيه، ما جعل التنظيم يعمل على توحيد وتوسيع شبكة متمرديه العابرة للحدود والتي تعمل بسرية في بعض الدول من خلال قوات محلية وعناصر داخلية تابعة لها، مثل «جماعة التوحيد الوطنية» في سريلانكا، و«بوكو حرام» في نيجيريا، سائرة على خُطى تنظيم القاعدة في الألفينيات.

ويؤكد «إلياس جرول» في مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، أنه «على الرغم من فقدان داعش لمركز خلافته الرئيسي في سوريا والعراق على أيدي التحالف الدولي، فإنه تمكّن من استعراض قوته من خلال هجوم سريلانكا، مؤكدا بذلك استمرار قدرته على إلهام، وربما التخطيط لشن هجمات وحشية في مختلف أنحاء العالم».

ويمكن القول إن هجمات سريلانكا اتسقت والعناصر المحددة لسلوك داعش، والتي تُفسر سبب اختياره لتنفيذ الهجوم الأخير، وهي:

أولا: اختيار الدول التي نادرًا ما تواجه مثل هذه الهجمات على أيدي التنظيم، فالبلدان التي لم يكن للإرهاب فيها جذور تاريخية أو شواهد حديثة عرضة للهجمات بسبب عدم استعداد أجهزتها الاستخباراتية لمثل هذه التهديدات. ويؤكد «بروس هوفمان» من «مجلس العلاقات الخارجية»، أنه «نظرًا إلى الحرب الأهلية التي دامت قرابة ثلاثين عامًا في سريلانكا، والتي انتهت قبل عقد بهزيمة الحركة الانفصالية، فإنه على الأرجح ركز ضباط المخابرات والأمن على مراقبة طائفة «التاميل» في البلاد ومنع عودتها ثانية؛ ولذلك كان التركيز أقل بكثير على الطائفة المسلمة قليلة العدد»، مضيفا أن «التراخي كان بإمكانه أن يخلق فرصة لجماعة محلية متطرفة بتشجيع أو بدعم خارجي للخروج من الخفاء وارتكاب مثل هذه الهجمات المميتة».

وكتب «هارون زيلين» من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أنه، «قد نشهد تكتيكًا جديدا من خلال مهاجمة المواقع المستهدفة عبر شبكات من المقاتلين الأجانب التي لا تخضع لإجراءات أمنية وتدابير قوية لمكافحة الإرهاب، ما يجعل فرصة حدوث هجمات مروعة أكثر وطأة مما مضى».

ثانيا: وجود مقاتلين في البلدان المستهدفة عائدين من القتال في صفوف التنظيم في أعقاب الانهيار الإقليمي وخسارة أراضيه. وفي هذا الصدد، يقول «دانييل بيمان»، من «معهد بروكينجز»، إنه «عندما يغادر الأفراد ويسافرون إلى منطقة حرب أجنبية، غالبًا ما يتغيرون كثيرًا»، وغالبًا ما يظهرون أكثر مهارة نتيجة لما تلقوه من تدريب».

ورغم أن سريلانكا لم تشهد إلا سفر القليل من مواطنيها للقتال في صفوف داعش، حيث شارك ٤١ مسلمًا في صفوفه منذ ٢٠١٥. ولم يعد منهم إلا اثنان، يتوقع المحللون أن هؤلاء المقاتلين ساعدوا في ارتكاب هذه الهجمات من خلال المشاركة المباشرة أو عن طريق تدريب الشركاء المحليين التابعين لهم على أنشطة مثل صنع القنابل. ويؤكد «مايكل ليتر»، في صحيفة «واشنطن بوست» أنه، «لم يكن هناك عدد كبير من المواطنين السريلانكيين هناك، ولكن الأمر يتطلب واحدًا أو اثنين فقط للعودة وإلهام مجموعة محلية لتوحيد نفسها آيديولوجيا وتكتيكيا مع منظمة جهادية عنيفة على المستوى العالمي».

ثالثًا: استغلال الانقسام الاجتماعي والظروف الداخلية للدولة لإثارة النزاعات المحلية، ويظهر هذا العنصر بشكل ما في سريلانكا التي تعاني انقسامًا عميقًا بسبب التوترات العرقية والدينية الناجمة عن تمرد «نمور التاميل الانفصاليين» على النظام، والتي استمرت فترة طويلة وحصدت أرواح ٦٥ ألف شخص وانتهت عام ٢٠٠٩. وجعلت الولايات المتحدة تدرج منظمة نمور التاميل، منظمة إرهابية عام ١٩٩٧. فكل هذه العوامل تزيد الهشاشة الاجتماعية، وهو ما تستغله داعش لإثارة «التوتر بين فصيلين لم يتورطا في أي صراع مدني داخل تلك الدولة، وهما المسلمون والمسيحيون»، خاصة أنه بعد هذه الحرب، أصبحت هناك حالة من الهدوء الشديد استغله التنظيم في محاولة لإحياء أو إقامة دولته أو إثارة الفوضى حتى يتمكن من الوجود فيها.

ويقول «جوشوا كيتنيغ» في مجلة «سلايت»، الأمريكية، إنه «للحفاظ على نفسه قويًا وتحت دائرة الضوء، يعمل داعش على إقحام نفسه في صراعات طويلة الأمد، بما في ذلك النزاعات الموجودة، كما هو الحال في سريلانكا؛ ولا سيما أن التطرف والتعصب الإسلامي يكاد يلعب دورًا ضئيلاً لإشعال فتيل هذه النزاعات».

رابعا: استغلال التدابير الانتقامية ضد المسلمين في بعض البلدان، والذين يقع عليهم اللوم عند حدوث هجمات إرهابية. ومن المرجح أن الأعمال الإرهابية التي طالت سريلانكا في عيد «الفصح» ستثير عمليات القمع والاستعداء ضد الجالية المسلمة هناك، ما سيكون بمثابة أداة تجنيد لداعش التي ستعمل عن طريق الدعاية على تجنيد المسلمين الذين يشعرون بوطأة الحرمان من حقوقهم، وأشارت صحيفة «الجارديان»، إلى أن «خسارة هذه الأرواح البريئة ستبث الفرقة بين السريلانكيين».

ويخلص «آلان كينان» إلى أن «الصراع بين الطائفتين والانشقاق بينهما هو بالضبط ما يأمل تنظيم داعش أن يثيره، ومن ثم، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتجنب أي شيطنة أو تشويه لصورة الجالية المسلمة في سريلانكا، وإلا فإن البديل سيكون تقويض سلطة رجال الدين المسلمين الذين يشعرون بالرعب جراء أعمال العنف، مع رغبتهم في احتوائه، وتعميق الشعور بالعزلة والاستعداء لدى بعض الشباب المسلمين والتي يشعرون بها بالفعل».

على العموم، تعد الهجمات التي شهدتها سريلانكا دليلاً على النهج الاستراتيجي والتكتيكي الجديد لتنظيم داعش بنقل عملياته من الشرق الأوسط إلى الدول الأكثر ضعفًا، وهو ما تجلى في هجمات عيد الفصح الطائفية التي عكست سبلاً لتكيفه مع الظروف المتوترة في الدول المختلفة، وكيفية تحديد مكان شن هجماته، والأهمية الرمزية للهجوم الذي سيعمل على اجتذاب الأقليات المسلمة المحرومة من حقوقهم وتجنيدهم ضمن صفوفه؛ وهو ما يفرض تحديا جديدًا أمام التدابير العالمية لمكافحة الإرهاب.

٢٠١٩/٦/٧

التهديدات الإيرانية وأمن المضائق الدولية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تناقلت الأنباء مؤخرًا بعضًا من اللمحات المرتقبة لزيارة رئيس الوزراء الياباني «شينزو آبي» المقبلة لطهران، وموضوعها الرئيسي «خفض التوتر القائم بين إيران والولايات المتحدة»، وهو التوتر الذي يهدد تصاعده باشتعال الحرب في المنطقة التي تستورد منها اليابان معظم احتياجاتها النفطية، خاصة مع التهديدات الإيرانية المتكررة بأنه في حالة تصفير صادراتها النفطية بمقتضى العقوبات الأمريكية عليها، فإنها لن تُمكِّن أي من الدول الأخرى من تصدير نفطها عبر مضيق هرمز، وهددت بإغلاقه، ويعد هذا العمل حال تنفيذه، ليس إشعالاً للحرب مع الولايات المتحدة وحدها، ولكن مع العالم بأسره؛ إذ يؤدي إلى حرمان الاستهلاك العالمي من النفط البالغ ١٠٠ مليون برميل يوميًّا من نحو خمس هذا الرقم، فعبر مضيق هرمز مر في ٢٠١٦ نحو ١٨,٥ مليون برميل يوميًّا، وفي ٢٠١٧ بلغ هذا الرقم ١٧,٢ مليون برميل، وفي ٢٠١٨ بلغ نحو ١٧,٤ مليون برميل، ويؤدي حرمان العالم من هذه الكميات إلى تهديد أمن الطاقة العالمي، وارتفاع أسعار النفط، وحرمان الأسواق الآسيوية، وفي مقدمتها اليابان والصين والهند وكوريا، من الشريان الرئيسي لإمدادها بالطاقة، فضلاً عن الأضرار البالغة التي تلحق باقتصادات دول الخليج العربية.

وإذا كانت إيران قد أعربت عبر تصريحات مسؤوليها عن هذا التهديد في الآونة الأخيرة، إلا أنها ليست المرة الأولى، فقد سبق أن صرحت بهذا التهديد إبان الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠– ١٩٨٨. لكنها لم تنفذه، كما جددت هذا التهديد في ٢٠١١ تزامنًا مع العقوبات الدولية ضدها، ولم تنفذه أيضًا، ليس لأنها بسبب هذا العمل ستخنق نفسها، إذ تمر عبر هذا المضيق صادراتها من النفط والغاز، ولكن تجنبًا لعواقب هذا الإغلاق، فهو بداية النهاية للنظام الإيراني الذي يضع نفسه بهذا العمل في حالة عداء مع العالم، ومن الجدير بالذكر التدفقات العسكرية الأمريكية الأخيرة إلى مياه الخليج العربي.

ووفقًا للقانون الدولي لا يعد مضيق هرمز مياهًا إقليمية، ولكنه جزء من أعالي البحار، ومن ثَم فإن لكل السفن الحق والحرية في المرور فيه، ما دام لا يضر بسلامة الدول الساحلية أو يمس نظامها وأمنها، وفي

٣٠ أبريل ١٩٨٢ تم اعتماد الاتفاقية الدولية لقانون البحار، وأهم ما فيها المادة ٣٨ التي تنص صراحة على تمتع جميع السفن العابرة للمضائق الدولية، بما فيها مضيق هرمز بحق المرور من دون عراقيل، سواء أكانت هذه السفن والناقلات تجارية أو عسكرية، وخلال مؤتمرات مناقشة قانون البحار حاولت إيران في كل مرة الحصول على الحق في الإشراف على المضيق، ولكن طلبها قوبل بالرفض من جميع المشاركين.

ومن المعلوم أن مضيق هرمز يعتبر واحدًا من أهم الممرات المائية العالمية، وأكثرها نشاطا لحركة السفن، يقع في جنوب الخليج العربي، ويفصل مياه خليج عُمان عن بحر العرب، وتطل عليه إيران من الشمال وسلطنة عُمان من الجنوب، ويحمل المضيق اسم الجزيرة التي تقع في مدخله، وتاريخيًّا كانت هذه الجزيرة مملكة تحكمها أسرة عربية من عُمان، ثم احتلها البرتغاليون عام ١٥١٥. إلى أن طردهم منها البريطانيون والإيرانيون عام ١٦٣٢. ومنذ هذا الوقت وهي تتبع إيران، وبخلاف هذه الجزيرة توجد جزر أخرى في مدخل المضيق (وهي جزيرتا قشم ولاراك الإيرانيتان، وجزر طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى الإماراتية الواقعة تحت الاحتلال الإيراني منذ ١٩٧١؛ لتعزيز قدرتها على التحكم في هذا المضيق)، وعبر مضيق هرمز يمر ٤٠٪ من الإنتاج العالمي من النفط المنقول بحرًا، و٨٨٪ من صادرات النفط السعودي، و٩٨٪ من صادرات النفط العراقي، و٩٩٪ من النفط الإماراتي، وكل صادرات نفط إيران والكويت والبحرين وقطر، واليابان هي أكبر مستوردي النفط العابر لهذا المضيق، ويعتبر المضيق هو المنفذ البحري الوحيد للعراق والكويت والبحرين وقطر.

وتحسبًا لإقدام إيران على إعاقة المرور في مضيق هرمز في التهديدات السابقة كانت دول الخليج العربية قد قامت بإيجاد بدائل؛ ففي ٢٠١٢ أعلنت السعودية فتح خط الأنابيب العراقي عبر السعودية، وهو ينقل النفط من العراق عبر السعودية إلى البحر الأحمر بطاقة ١,٦٥ مليون برميل يوميًّا، وفي نفس العام بدأت الإمارات تستخدم خط أنابيب «جيشان الفجيرة» الذي يتخطى مضيق هرمز، وتبلغ طاقته ٢ مليون برميل يوميًّا، وتسببت الأحداث الأخيرة في اليمن في تعطيل المشروع السعودي لنقل النفط عبر الأنابيب إلى سلطنة عُمان واليمن، كما عطّلت أحداث سوريا نقل النفط العراقي عبر الأنابيب داخل الأراضي السورية إلى البحر المتوسط، وعلى الرغم من ذلك ما زالت هذه الأنابيب لا تمثل بديلاً كاملاً لنقل النفط الخليجي عبر مضيق هرمز.

ولكن هل هناك إمكانية مادية لطهران (بغض النظر عن القرار السياسي) بإغلاق مضيق هرمز؟ فمن الناحية النظرية توجد هذه الإمكانية عن طريق السفن الحربية والصواريخ، والأخطر منهما الألغام البحرية التي تقوم إيران بزرعها، وتستغرق إزالتها شهورًا، خاصة في أضيق نقطة في المضيق، ومن الناحية السياسية يعد إغلاق المضيق انتحارًا اقتصاديًّا لإيران صاحبة ثاني أكبر احتياطي غاز في العالم،

ورابع أكبر احتياطي نفط في العالم، وعبر هذا المضيق تمر كل صادراتها من النفط والغاز، ومن غير المنطقي أن تُقبل إيران على إيذاء نفسها على هذا النحو، خاصة مع تفاقم أوضاعها الاقتصادية سوءًا، كما أن مَنْ تعتبرهم أصدقاء قد يمكن أن تعتمد عليهم؛ كاليابان وباكستان والصين، لن يقبلوا بهذا العبث الإيراني.

وفضلاً عن تهديد مضيق هرمز تمتد التهديدات الإيرانية إلى مضيق باب المندب عن طريق الحوثيين، وفي هذا المضيق تبلغ المسافة بين ضفتيه نحو ٣٠ كم، وتفصل جزيرة بريم اليمنية المضيق إلى قناة شرقية (باب الإسكندر) عرضها ٣ كم وعمقها ٣٠م، وغربية (دقة المايون) عرضها ٢٥ كم وعمقها يصل إلى نحو ٣١٠م، والأهمية الاستراتيجية لهذا المضيق ترجع إلى ارتباطه بمضيق هرمز من ناحية، وقناة السويس من ناحية أخرى، ويقدر عدد السفن وناقلات النفط العابرة من مضيق باب المندب في الاتجاهين بـ٢١ ألف سفينة سنويًّا، تساوي ٣٠٪ من نقل النفط في العالم، وتهديد الملاحة عبر المضيقين وقناة السويس يحوِّل السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح، ويربط هذا المضيق كما هو معلوم المحيط الهندي بالبحر الأحمر إلى قناة السويس وإلى البحر المتوسط، وبعد هجوم الحوثيين على سفينتين محملتين بالنفط في عام ٢٠١٨ أعلن وزير النفط السعودي خالد الفالح تعليقًا فوريًّا مؤقتًا لجميع صادرات النفط عبر مضيق باب المندب.

ومن المعلوم أن السعودية تقود منذ أكثر من ٣ أعوام تحالفًا عسكريًّا للحرب ضد الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن؛ حيث تسعى إيران لتعزيز قدرتها على التحكم في أهم المضائق المائية الدولية، كورقة ضغط تستخدمها لإحراز مكاسب سياسية، ومن المعلوم أيضًا أن مضيق باب المندب يتمتع بأهمية عسكرية وأمنية كبيرة، فبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ حرصت القوات الأمريكية على الوجود قريبة منه لحماية أمن الملاحة في المضيق في مواجهة تنظيم القاعدة والقرصنة، وردًّا على رسائل إيران الأخيرة باستهداف سفن حربية سعودية قررت الإدارة الأمريكية إرسال مدمرة إلى باب المندب، هذا فضلاً عن قاعدتها العسكرية في جيبوتي.

ولم يكن سعْي إيران لتعزيز وجودها عند مضيق باب المندب عن طريق الحوثيين فقط، ولكن بالوجود في الطرف الآخر من المضيق بتعزيز علاقاتها مع إريتريا، والتهديدات الإيرانية بغلق باب المندب لا تستفز فقط دول الخليج العربية، ولكنها تستفز مصر أيضا، حيث تهدد بذلك قناة السويس أهم شرايين التجارة العالمية بين الشرق والغرب. وفي أغسطس ٢٠١٨ صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن إقدام إيران على غلق باب المندب سيضعها في مواجهة تحالف دولي تنضم إليه تل أبيب بكل أسلحتها.

وإزاء ما مثلته التهديدات الإيرانية بغلق باب المندب من مساس بأمن واستقرار واقتصادات الدول العربية على البحر الأحمر كانت السعودية قد أعلنت في ديسمبر ٢٠١٨ أنه قد تم الاتفاق على فكرة

تأسيس كيان لدول البحر الأحمر يعزز الأمن والاستثمار والتنمية لدول الحوض، ويضم كلا من: السعودية ومصر والسودان وجيبوتي واليمن والصومال والأردن.

وتمثل تهديدات إيران بإغلاق مضيقي هرمز وباب المندب تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي والأمن القومي لدول الخليج العربية، وكان ذلك وراء دعوة الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى عقد القمم الاستثنائية الخليجية والعربية في مكة المكرمة، في ٣٠ مايو، فضلاً عن قمة منظمة التعاون الإسلامي، حيث استهدفت هذه القمم الوصول إلى موقف موحد إزاء التهديدات الإيرانية، التي أصبحت جميع الدول الأعضاء في مرماها، خاصة بعد أن تعرضت سفن ومنشآت خليجية لأعمال تخريب إيرانية، تمثل إرهاصات مساعي إيران المساس بأمن الملاحة في المضائق الدولية، ما يمثل تحديا للأمن القومي العربي، ويتطلب الحاجة إلى موقف موحد حماية لمصالح وأمن دول مجلس التعاون، بل والدول العربية كلها، ومطالبة العالم إيران باحترام القوانين والمعاهدات الدولية ومبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وختاما، يبدو أن خروج القمم الثلاث الخليجية والعربية والإسلامية بموقف موحد إزاء التهديدات الإيرانية استشعارًا لحاجة الأمن والاستقرار الدوليين، وأمن واستقرار المنطقة والأمن القومي العربي، بالذود عنه، يضيف إلى الضغوط الواقعة على النظام الإيراني، وهذا الموقف مع العقوبات الأمريكية لا يجعلان أمام النظام الإيراني بابًا للخروج من أزمته إلا بالتفاوض، وقد يجد في زيارة «شينزو آبي» الذي يتسم بعلاقات مصالح قوية مع إيران من ناحية، والولايات المتحدة من ناحية أخرى، فرصة للخروج بحل يحفظ له ماء الوجه، وإذا كان النظام الإيراني قد قَبل بتقديم تنازلات في ٢٠١٥ بعد مفاوضات طويلة، فإنه في المرحلة الحالية ليس أمامه إلا تقديم تنازلات أيضًا، وفي مقدمتها وضع برنامجه الصاروخي في إطار الاتفاق النووي، والتزامه بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجيرانه، وإعلانه الانسحاب الرسمي من سوريا، وتسوية الأزمة اليمنية، ووقف دعمه للمنظمات الإرهابية.

٢٠١٩/٦/٨

مستقبل «الاتحاد» في ضوء نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

شهدت انتخابات البرلمان الأوروبي حالة من الاستقطاب السياسي، حيث أسفرت عن نتائج غير متوقعة، بتراجع حصة أحزاب يمين ويسار الوسط البارزة تقليديًا من الأصوات، على نحو غير مسبوق، في ظل تقدم أحزاب اليمين المتشدد، ووصول الأحزاب الخضراء إلى الصدارة بضم ٧١ مقعدًا في البرلمان، في الوقت الذي زادت فيه نسبة المشاركة لتبلغ ٥٠,٨٢٪ من الناخبين، وهي النسبة العليا منذ عام ١٩٩٤، على عكس ما شهدته انتخابات ٢٠١٤ التي قُدرت بـ٤٢,٥٤٪.

ويعد البرلمان الأوروبي هيئة صنع وصياغة القوانين في الاتحاد الأوروبي، ويتكون من ٧٥١ عضوا، يُنتخبون كل خمس سنوات. ويمثل هؤلاء الأعضاء، مصالح المواطنين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٨ دولة. ويتمثل أحد الأدوار التشريعية الرئيسية للبرلمان في التدقيق في القوانين التي تقترحها المفوضية الأوروبية، كما أنه مسؤول أيضا عن انتخاب رئيس المفوضية الأوروبية والموافقة على ميزانية الاتحاد الأوروبي.

يقول «آدم بالسير»، من مركز «وايسيوروبا» للأبحاث، إنه «في خضم التهديدات الداخلية والخارجية لاستقرار الاتحاد، وتقويض التحالف عبر الأطلسي، واستمرار الوتيرة البطيئة للنمو الاقتصادي، وأزمة الهجرة غير الشرعية المتكررة، قد تكون «انتخابات البرلمان الأوروبي لعام ٢٠١٩، هي الأكثر أهمية في تاريخ الاتحاد الأوروبي».

وتبدى الخلاف حول تفسير نتائج الانتخابات على الاتحاد الأوروبي، وما إذا كانت ستدعمه، أم ستعمل على تقويضه. واعتمد الفريق المؤيد لتدعيم الاتحاد على عدة دلائل أهمها :

أولًا: صعود الأحزاب اليسارية: وهو ما منع اليمين المتطرف من تشكيل أكبر كتلة في البرلمان، فقد رفض الناخبون التصويت للأحزاب الراديكالية، مثل حزب «الحرية» النمساوي، و«الشعب» الدنماركي، و«البديل من أجل ألمانيا»، و«الحرية» الهولندي، وأيدوا بدلاً من ذلك أحزاب يمين الوسط والأحزاب اليسارية.

ولعل فشل اليمين المتطرف في الارتقاء إلى مستوى التوقعات وتشكيل غالبية في البرلمان، قد جنب الاتحاد الأوروبي مواجهة تهديدات داخلية أكثر أهمية وخطورة؛ حيث كانت قد قطعت أحزاب مثل حزب «بريكست» و«البديل من أجل ألمانيا»، قبل إجراء الانتخابات، وعدًا بتقويض الاتحاد الأوروبي من الداخل من خلال تحجيم سلطاته التشريعية على سبيل المثال وذلك لاستعادة السيادة والاستقلالية لبعض أعضائه المناهضين له.

ويلاحظ صعود اليمين في دول كفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، حيث برز حزب التجمع الوطني الفرنسي اليميني المتطرف بقيادة «مارين لوبان»، على سبيل المثال، كأكبر حزب في فرنسا يتصدر النتائج الانتخابية. كما فاز حزب «الرابطة» اليميني المتطرف في إيطاليا وحزب «بريكست» الناشئ، وكلاهما معادٍ بشدة للاتحاد الأوروبي، بأكبر عدد من الأصوات في بلدانهم، وسط انهيار وتراجع الأحزاب الوسطية؛ حاصلين على ٥٧ مقعدًا برلمانيًا.

وأوضحت مجلة «الإيكونوميست»، أن «معظم الأحزاب المتشككة في جدوى الاتحاد الأوروبي ومجموعات اليمين المتطرف في البرلمان الأوروبي زادت من حصتها في المقاعد من ٢١٪ إلى ٢٣٪، وفقًا لما ذكره البرلمان الأوروبي، وما كادت تصعد هذه الأحزاب ويسطع نجمها حتى شهدت أوروبا على مدار

خمس سنوات مواجهة أزمة الهجرة، والتصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والهجمات الإرهابية وتشتت وتباين الآراء السياسية الأوروبية حيال العديد من القضايا».

وبالرغم من هذا الصعود فإن الأحزاب اليمينية لم يمكنها أداؤها الانتخابي من تهديد عمل الاتحاد الأوروبي، وهو الرأي الذي أيده «بيتر كريكو»، في صحيفة الجارديان، بقوله: «هناك بعض التحوّل إلى اليمين، لكن ليس هذا بالشيء الذي سيهدد عمل الاتحاد الأوروبي».

ثانيًا: زيادة الأصوات المخصصة للأحزاب المؤيدة للتكتل الأوروبي: مثل أحزاب الخضر التي تمتعت بالنجاح الانتخابي وجاءت في المرتبة الثانية بالنتائج في كل من ألمانيا وفنلندا، بالإضافة إلى توسيع حصتها في البرتغال وفرنسا وبريطانيا وأيرلندا وهولندا، وحصلت على ٧١ مقعدًا مقارنة بـ٥٢ في عام ٢٠١٤.

واكتسبت أحزاب «الخضر» تلك الأصوات نتيجة لزيادة الوعي حول أهمية التغيير المناخي باعتبارها قضية سياسية مهمة في القارة الأوروبية، حيث شهدت القارة موجات حرارة غير معهودة، بالإضافة إلى فيضانات أغرقت القارة، فضلا عن الموقف المؤيد لبقاء الاتحاد الأوروبي واستمراريته. وبالتالي ستعمل على تقوية الاتحاد الأوروبي بإدخال وإقرار تشريعات لتعزيز آلياته المؤسسية، وكذلك لوقف مشاريع القوانين؛ التي تسعى للنيل من سلطاته وتهميش قدراته.

وأوضحت «ناتالي نوجيردي»، في صحيفة «الجارديان»، أن «القصة الحقيقية لتلك النتائج تكمن في ظهور دليل على انبعاث تعددية حزبية جديدة قوية ناشئة تدلي بدلوها في سياسات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك أحزاب الخضر والأحزاب الليبرالية؛ إلى الحد الذي أصبح فيه تحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا والخضر ضمن صانعي القرار المحتملين في البرلمان الأوروبي».

وعلى الرغم من تنامي التفاؤل على المدى القصير، بمدلولية تلك النتائج على توحد الاتحاد الأوروبي وعدم انقسامه، فإن بعض المحللين قد أكدوا أن تلك النتائج ستؤول إلى تبعات لا يمكن تحملها بالنسبة الى الاتحاد، وذلك لعدة أسباب:

أولًا– انهيار وتراجع أحزاب الوسط الرئيسية: حيث خسرت الكتلتان الكبيرتان في البرلمان الأوروبي، وهما «حزب الشعب الأوروبي»، الذي يمثل يمين الوسط، والاشتراكيون والديمقراطيون من يسار الوسط، عددًا كبيرًا من الأصوات، ووصلت خسائرهما إلى ٧٣ مقعدًا مقارنةً بعام ٢٠١٤، حيث اتجه الناخبون نحو تمكين اليسار واليمين انتخابيًا على حساب الأحزاب الأخرى نوعًا ما. ففي بريطانيا حصل حزب العمال على ١٤٪ فقط من حصة التصويت، في حين انخفض نصيب «المحافظون» بشكل كبير إلى ٩٪؛ مُقارنة بنسبة ٢٤,٤٪ و٢٣,١٪ على التوالي في عام ٢٠١٤.

ويُرجح أنه في المستقبل القريب سيتداعى نهج الإصلاح المعتدل والتقدم الذي تجسده هذه الأحزاب التي توطدت دعائمها داخل الاتحاد الأوروبي منذ نشأته؛ لصالح أحزاب أخرى تسعى إلى تنفيذ أجندات سياسية راديكالية لديها القدرة على زيادة الانقسام في أوروبا. ويوضح «مارك ليونارد»، في صحيفة «وول ستريت جورنال»، أن «الناخبين ينادون من أجل التغيير، وبالتالي هم يفضلون دعم المُتمردين الجدد بدلاً من أحزاب الوضع الراهن التقليدية الموجودة منذ عقود».

ثانيًا– جمود الوضع السياسي: وذلك في ضوء الاختلاف الكبير بين ملامح الأحزاب وأولوياتها، ما يحد من استجابات البرلمان الأوروبي للتهديدات الإرهابية أو التعامل مع النمو المتباطئ للاقتصاد الأوروبي، وهو ما أشار إليه «فرانسيس بورويل»، الزميل بمبادرة «مجلس أوروبا المستقبلية» في قوله: «في ضوء التباين الواضح بين الأحزاب انطلاقًا من ملامح رؤيتها وأولوياتها السياسية، سيكون من الصعب خلق أي تحالفات فيما بينها، وهنا سيتحتم على البرلمان الأوروبي دفع ما يرى من رؤى وأجندات، وفقًا لأهوائه الخاصة خلال إجراءات العملية التشريعية، ولن يقف الأمر عند هذا الحد فإن أي تحالفات، حال حدوثها ستكون مؤقتة ومنصبة على الاهتمام بقضية بعينها دون غيرها، ما سيجعل هناك برلمانًا أوروبيًا غير جدير بالثقة وينتابه الكثير من التردد فضلاً عن أنه لا يمكن التنبؤ بأحداثه».

ثالثًا– تقويض فاعلية الاتحاد: فنتيجة لتشرذم الآراء سيتم تقويض مشروعات البرلمان الأوروبي ومهام عمله واتحاد دوله ما يزيد حالة التشكك في قدراته، وهو ما سينتهي بانسحاب بعض دوله معلنين تكرار سيناريو «البريكست».

وتقول مجلة «الإيكونوميست» البريطانية إن «السياسة الأوروبية متقلبة ومتشعبة وتتشكل من جديد بطرق واتجاهات جديدة، وأن الاتجاه الأكثر أهمية في تلك السياسة ليس زيادة الميول الشعبوية بقدر الظهور الواضح للنطاق الكامل للتشرذم السياسي واختلاف الرؤى والأجندات لدى الدول الأوروبية برمتها».

والخلاصة، فإن أهم انتخابات في تاريخ البرلمان الأوروبي سيكون لها عواقب متباينة، وهو ما يتبدى في ظل حالة الاستقطاب المسيطرة على القارة، وتراجع أحزاب الوسط، وتقدم أحزاب اليمين واليسار، تلك التعددية التي يمكن لها عرقلة استقرار التكتل الأوروبي، نتيجة لاعتلال البرلمان، وجموده السياسي.

٢٠١٩/٦/١٣

مؤشرات توتر العلاقات الأمريكية البريطانية في ضوء زيارة ترامب الأخيرة

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

أنهى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب زيارته الثانية إلى المملكة المتحدة، والتي بدأها يوم ٣ يونيو ٢٠١٩. واستغرقت ثلاثة أيام بعد حوالي ١١ شهرا على الزيارة الأولى التي أجراها في يوليو ٢٠١٨. وتعد جزءا من جولة أوروبية يقوم بها وسط اضطراب العلاقات الأمريكية الأوروبية.

وتكتسب الزيارة أهمية خاصة كونها تأتي وسط عدد من الخلافات بين الطرفين، ووسط فوضى «بريكست» التي كانت آخر تداعياتها استقالة رئيسة الوزراء «تيريزا ماي»، من دون تحديد هوية من سيخلفها، فضلا عن أهمية الملفات التي طرحت بين الجانبين خلالها، كما أنها الزيارة السادسة والأربعين لرئيس أمريكي، والمرة رقم ١١٣ التي تستضيف فيها ملكة بريطانيا زيارة دولة.

وكعادته، أثار «ترامب» مشاعر الغضب والاستهجان من تصرفاته «غير اللائقة» من خلال خرقه للبروتوكول، أثناء لقائه الملكة اليزابيث. وأظهر تسجيل مصور الرئيس ترامب وهو يضع يده اليسرى على كتف الملكة الأيمن من الوراء، بعد أن فرغ من كلمة مقتضبة قبيل العشاء الذي أعدته على شرفه، ولم يتوقف الأمر على ذلك، بل رفع الكأس معربا عن شكره لها «ليس فقط على كرم الضيافة، بل أيضا على الطقس الجميل» ما أثار ضحك الجميع. ولا تعد هذه المرة الأولى التي يخرق فيها ترامب البروتوكول خلال لقائه ملكة بريطانيا، فقد كسر الرئيس الأمريكي البروتوكول ٣ مرات خلال لقائه معها في يوليو ٢٠١٨.

وكغيره من الرؤساء الأمريكيين الذين زاروا بريطانيا، ركز ترامب على «العلاقة الخاصة» البريطانية الأمريكية التي واجهت اختبارات عديدة مؤخرا في عدد من الملفات، بما فيها إيران التي تدافع بريطانيا عن الاتفاق النووي المبرم معها، والبيئة. تلك العلاقات التي تبلورت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ لطالما تعاونت لندن وواشنطن لتحقيق مصالحهما في القضايا الرئيسية، حتى إن الرئيس «ترامب» صرّح خلال هذه الزيارة بأن البلدين قد أقاما «أكبر تحالف عرفه العالم على الإطلاق.«

ولكن رغم تصريح ترامب، فإن نهج العلاقات بين البلدين تغير تغيرًا ملحوظًا، نتيجة للسياسات الأمريكية التي تقدم مصالح «واشنطن» على كل اعتبار، أو بتعبير الرئيس الأمريكي «أمريكا أولا».

وأوضح «إريك براتبرج» من مؤسسة «كارنيجي للسلام الدولي» أن «الإجراءات الأحادية التي اتخذتها إدارة ترامب؛ من توقيع عقوبات على إيران والتهديد بسحب القوات الأمريكية من سوريا والخروج من اتفاقية باريس للمناخ، أدت إلى تعميق الخلافات السياسية بين البلدين.«

ووفقا لعديد من المحللين، فإن زيارة «ترامب» اتسمت بطبيعتها المثيرة للجدل، ما دفع الكثيرين إلى توقع الموت البطيء للعلاقة الخاصة بين البلدين. وأفادت مجلة «ذي إيكونوميست» باعتبارها «اختبارًا لمدى صمود هذه العلاقات في وجه التوترات الخطرة التي تشهدها»، ودعم أصحاب هذا التوجه رأيهم بعدة أسباب أهمها :

أولا: تراجع شعبية الرئيس الأمريكي في بريطانيا، حيث يجد المواطنون وكذلك السياسيون البريطانيون، قُصورًا في كل من سلوكه، الذي يُعد مُشتتًا، وغير مدروس، وكذلك في تفضيلاته السياسية الضارة بالمصالح البريطانية. وفي هذا الصدد ذكر استطلاع رأى أجراه مركز «بيو للأبحاث»، بواشنطن خلال شهر أكتوبر ٢٠١٨. إلى أن ٧٢٪ من البريطانيين يفتقرون إلى الثقة في «ترامب»، مقابل ٢٧٪ فقط، كما انخفضت نسبة الأشخاص الحاملين نظرة إيجابية تجاه الولايات المتحدة إلى٥٠٪ والتي كانت ٦١٪ في الفترة الأخيرة من حكم أوباما، جراء ما ترتكبه إدارة ترامب من سياسات.

وذكرت صحيفة «الأوبزرفر» أنه «من الإنصاف القول إن معظم الشعب البريطاني قد دأب على تأييد التحالف الذي جمع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في فترة ما بعد عام ١٩٤٥. ولكن ترامب فعل الكثير لزعزعة هذا الود التاريخي بين البلدين .«

ثانيا: رغبة بريطانيا في النأي بنفسها عن سياسات «ترامب» غير المستقرة، حيث أصبح يُنظر إلى السياسات الأمريكية على أنها مُتقلبة وخطرة، وتخدم مصالحها الذاتية فحسب. وهو ما تبدى من تصرفات السياسيين البريطانيين أثناء الزيارة، فقد قاطع زعيم حزب الديمقراطيين الأحرار، «فينس كابل»، وزعيم حزب العمال، «جيريمي كوربين» مأدبة العشاء التي أُقيمت على شرف ترامب، مشيرين إلى استيائهم من هذا الاستقبال الحافل الذي قُدم لشخص يعتبرونه «عنصريا وكارها للنساء»، كما لم يقدم رئيس مجلس العموم، «جون بيركو»، دعوة إلى الرئيس لإلقاء كلمة في البرلمان كما فُعل مع أسلافه «باراك أوباما»، و«بيل كلينتون» و«رونالد ريجان.«

ثالثًا: مخالفة «ترامب» المستمرة لمعايير الدبلوماسية الدولية، فقد هاجم بريطانيا بشكل مكثف ومستمر، رغبة منه في إقحام نفسه بالسياسة الداخلية البريطانية، وهو ما أشارت إليه «صحيفة الأوبزرفر»، بأن «هناك أسبابا وجيهة لعقد اتفاقية تمنع القادة الأجانب من التدخل في السياسة الداخلية للدول الصديقة؛ لأن القيام بذلك أمر غير مهذب واستفزازي، يضر بالصداقة التي يرغبون في تقويتها، ويُمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية». وأكد «ستيفن كولينسون» من شبكة «سي إن إن»، أنه «بينما يبذل معظم الرؤساء جهدهم لتفادي التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، يأتي ترامب بعكس ذلك بممارساته مع حليفه القديم.«

وفي تجاهل لكل الأعراف الدبلوماسية، تدخل ترامب في شؤون البلاد قبل وصوله إليها، ففي مقابلات مع صحف بريطانية، انتقد ترامب الطريقة التي أدارت بها «تيريزا ماي» المفاوضات مع المفوضية الأوروبية، وقام بتزكية وزير الخارجية السابق، «بوريس جونسون»، الذي يؤيد بريكسيت بلا اتفاق لتولي رئاسة الحكومة خلفا لها، كما أشاد بالشعبوي، «نايجل فاراج» زعيم حزب فاز في الانتخابات

الأوروبية، كما رفض اجتماعا خاصًا مع زعيم المعارضة، ورئيس الوزراء المستقبلي المحتمل «جيريمي كوربين .«

فيما جدد الرئيس الأمريكي، «ترامب» هجومه اللفظي على رئيس بلدية لندن «صادق خان» في تغريدة كتبت قبل دقائق من هبوطه في مطار العاصمة البريطانية، فوصفه بأنه «لوح ثلج فاشل» بعد أن انتقد خان قرار الحكومة البريطانية استضافته في زيارة دولة. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها «خان» للهجوم من الرئيس «ترامب»، حيث هاجمه مرارا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، منتقدا أداءه حول مكافحة الإرهاب والتهجم عليه كأول رئيس بلدية مسلم لمدينة لندن، والترويج للخوف من المهاجرين المسلمين، بما في ذلك الإرهاب والجريمة، وهي التصريحات التي أثارت جدلا واستياء كبيرين بين مسلمي لندن.

رابعًا: الاختلاف حول شركة «هواوي» الصينية، التي تعتبرها واشنطن تهديدًا أمنيا، خشية أن تتخذها بكين ذريعة للتجسس عليها، لذلك اتجهت إلى حظر منتجاتها وخدماتها من الاستخدام المحلى، في حين تتفاوض بريطانيا مع الشركة لتوفير شبكة الجيل الخامس في البلاد خلال السنوات القادمة، ما حدا بكل منهما للتشكيك في سياسات الآخر، مزعزعين بذلك أواصر الوحدة الموجودة ضمن إطار العلاقة الخاصة.

خامسا: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والذي سيزيد من تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين، فعلى الرغم من تأييد ترامب للسياسات ذات النزعة القومية، فإن فقدان بريطانيا للوصول إلى موارد الاتحاد سيُقلل من أهميتها العالمية، ومن ثم أهميتها للولايات المتحدة باعتبارها شريكًا استراتيجيا.

وتؤكد «ليزلي فينجاموري» من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، «تشاتام هاوس» أن «العلاقات الأمريكية البريطانية لا بد أن تُعاني من انتكاسة دائمة لأن بريطانيا لن تستطيع أن تكون ذات أهمية أو ذات نفع للولايات المتحدة بخروجها من الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى خسارتها للموارد الأوروبية المشتركة في مجالات مثل تطوير المعدات العسكرية وعمليات مكافحة التجسس المشتركة.«

ويوضح «توماس رايت» من «معهد بروكينجز» أنه في ظل «التراجع البريطاني والانقسامات السياسية المتزايدة وتزايد عدم شعبية ترامب في المملكة المتحدة، فإن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ أزمة السويس عام ١٩٥٦ حين كف الرئيس الأمريكي أيزنهاور عن دعم محاولات بريطانيا وفرنسا لاستعادة قناة السويس .«

وبالرغم من تراجع العلاقات بين الحليفين، فإن معظم المحللين يرون أن الانهيار التام للعلاقات هو أمر بعيد المنال، وذلك اعتمادا على عوامل ثلاثة هي :

الأول: العلاقات الاستخباراتية، يشير «يعقوب باراكيلاس» من معهد «تشاتام هاوس» إلى أن الأمر يتعلق بالعلاقة العميقة بين أجهزة الاستخبارات البريطانية والأمريكية، وبين أجهزتهما الأمنية وتكامل جيوشهما عسكريا». وفي هذا الصدد، يؤكد تقرير «للمعهد الملكي للخدمات المتحدة» «أن العلاقة بين بريطانيا وأمريكا أقل من أن توصف بأنها علاقة متوترة بين قائدي دولتين ولكنها أكبر بكثير من ذلك كونها من التفاعلات اليومية بين آلاف المسؤولين والعسكريين الذين يعملون بجانب بعضهم بعضا شخصيا أو إلكترونيا، حيث تعد تلك التفاعلات بمثابة روابط عمل وثيقة تعزل الأهداف المشتركة طويلة الأجل بعيدًا عن الانحرافات أو التحديات قصيرة الأجل .«

الثاني: العلاقات الثقافية، يؤكد «ألاسدير دونالدسون» من «المجلس الثقافي البريطاني»، أنه «برغم تدهور سمعة أمريكا بسبب ترامب، فإن التقارب الثقافي الأساسي بين البلدين الذي يعتمد على المصالح المشتركة والقيم والجذب المتبادل قوي ولا توجد أي مؤشرات ضعف فيه .«

الثالث: العلاقات الاقتصادية، التي تعد ركنًا أساسيا في دعم العلاقة الخاصة، والتي لا يمكن الاستهانة بها، إذ لا نظير لمكانة كلتا الدولتين كأكبر مستثمر أجنبي في اقتصاد الآخر. وتعد الولايات المتحدة هي أكبر سوق تصدير في بريطانيا، وتعد الأخيرة هي رابع أكبر سوق للصادرات الأمريكية؛ وهو الأمر الذي يُعد دافعًا كبيرًا إلى أن تظل العلاقات الحكومية ودية برغم الخلافات السياسية.

على العموم، على الرغم من أن العلاقات الأمريكية البريطانية تواجه ضغوطًا كبيرة في المرحلة الراهنة، جراء شخصية ترامب وإصراره على التدخل في السياسة الداخلية لحلفائه، والاختلاف حول قضايا أُخرى تتعلق بإيران وحلف الناتو وأزمة هواوي، فإنه في كل الأحوال، يظل انهيار العلاقات بين البلدين بشكل تام أمرا مستبعدا في ضوء المصالح والروابط القوية بين الجانبين .

«تمكين المرأة في مصر.. الواقع ومقترحات التعامل«

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ندوة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة تناقش:

تمكين المرأة المصرية من المحاور الرئيسية في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

نظمت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مؤخرا ، ندوة بعنوان «تمكين المرأة في مصر.. الواقع ومقترحات التعامل»، بهدف مناقشة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتمكين المرأة، ووضعها في سوق العمل وفي الحياة السياسية، وجهود كل من وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة في هذا الإطار، فضلا عن محددات تمكينها، ووضعها في الإطار الإقليمي والدولي.

وكان أبرز المتحدثين، الدكتور «محمد عثمان الخشت»، رئيس جامعة القاهرة، والدكتور «محمود سعيد»، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والدكتورة «غادة والي»، وزيرة التضامن الاجتماعي،

والنائبة «كارولين ماهر»، عضو لجنة التضامن الاجتماعي بمجلس النواب، والأستاذة «جيلان المسيري»، مدير برنامج الأمم المتحدة للمرأة في مصر، والأستاذة «نسرين البغدادي»، عضو المجلس القومي للمرأة، بالإضافة إلى نخبة من أساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية منهم؛ «ياسمين فؤاد»، و«أمل حمادة»، و«رشا رمضان»، فضلا عن مشاركة عدد من المهتمين من الأكاديميين والإعلاميين والمجتمع المدني.

في البداية، أكد «محمد عثمان الخشت»، أهمية التعاون بين جامعة القاهرة ووزارة التضامن الاجتماعي، والذي كان ثمرته إطلاق برامج لمكافحة الإدمان، وكذلك مشروع «مودة» لمساعدة الشباب المقبلين على الزواج وتوعيتهم خاصة في ضوء ارتفاع نسبة الطلاق في مصر والتي ترجع إلى أسباب نفسية واجتماعية واقتصادية .

وقال، إن المرأة المصرية تعد محركا فاعلا في الاقتصاد والسياسة، ولها دور قيادي في المجتمع، مشيرًا إلى تقلد عدة سيدات العديد من المناصب داخل الجامعة، مثل، الدكتورة «هبة نوح»، نائبة شؤون التعليم والطلاب، وكذلك عميدة كلية الطب والإعلام، فضلا عن شغلها لأغلب الإدارات في الجامعة .

ومن جانبه، أكد «محمود السعيد»، أن محور تمكين المرأة من المحاور الرئيسية في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، إذ ترتكز على أبعاد ثلاثة هي؛ البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتقتضي تلك الأبعاد الاهتمام بقضية تمكين المرأة، إذ إنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون تمكينها اقتصاديا، ولا يمكن الوصول إلى التنمية الاجتماعية دون تحقيق مساواة كاملة بين الجنسين والقضاء على كل أشكال التمييز، ولا استدامة بيئية دون دور فاعل للنساء كرائدات أساسيات للتنمية.

وأشار، إلى أن نتائج التعداد لعام ٢٠١٧ تضمنت العديد من المؤشرات الذي يجب مراعاتها عند مناقشة قضايا تمكين المرأة منها؛ أولا: وصول نسبة الأمية بين الإناث إلى ٣٠,٨٪ بينما كانت ٢١,٢٪ بين الذكور، وهو ما يعد شكلا من أشكال التمييز. ثانيًا: بلوغ نسبة الأمية بين الإناث في الحضر ٢٠,٦٪، بينما بلغت في الريف ٣٨,٨٪، وهو شكل آخر من أشكال التمييز بين النساء.

ثمّ تحدثت «غادة والي»، عن أهمية أن يكون تمكين المرأة في إطار أشمل وهو وجود عدالة اجتماعية، والتي تتحقق عند وجود عدالة الفرصة بين الجنسين في الحصول على الخدمات والتعليم والرعاية الصحية والمعلومات اللازمة لسوق العمل، مشيرة إلى أن مصر تمكنت من رفع نسبة إسهام المرأة في الحكومة لتصل إلى ٢٥٪، وفي البرلمان لتصل إلى نسبة ١٥٪، كما أن المرأة قطعت شوطًا جيدًا في التعليم وهو ما يؤدي إلى تحسن مؤشرات التنمية لوجود نسبة جيدة للمرأة في التعليم الابتدائي والإعدادي.

وذكرت، أن أحد المشكلات التي تواجه المرأة تتمثل في صعوبة حصولها على حصتها العادلة في سوق العمل، حيث تعمل لساعات طويلة في العديد من المجالات، وقد يكون عملا غير رسمي لا تتوافر فيه

عدالة اجتماعية ولا تحصل فيه على راتب جيد. ولفتت إلى أن وزارة التضامن الاجتماعي تولي اهتمامًا شديدًا بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث صممت العديد من البرامج والمبادرات لمساندة المرأة، سواء كان في شكل دعم نقدي أو في فرص الحصول على قروض ميسرة وتنفيذ مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر .

وتطرقت «والي» إلى عديد من برامج ومبادرات الوزارة التي تسعى إلى زيادة تمكين المرأة؛ ومنها: أولا برنامج الدعم النقدي المشروط «تكافل وكرامة»، وهو ما يعطيها شمولا ماليا واستقلالية، والثاني برنامج «الألف يوم الأولى»، والموجه إلى سيدات الصعيد، ويعتمد على تقديم الدعم العيني. والثالث برنامج «مودة» لتوعية الشباب والفتيات بواجبات ومسؤوليات الزواج. والرابع برنامج «وعي»، وهو برنامج جديد بصدد إصداره، عبارة عن حزمة من برامج التوعية، خاصة لمحافظات الصعيد للوعي بخطورة الزواج المبكر وختان الإناث والتوعية بمواد القوانين والحقوق القانونية. والخامس برنامج «٢ كفاية» يستهدف مليون سيدة في ١٠ محافظات هي الأفقر والأعلى خصوبة.

وفي ختام كلمتها، أشارت إلى قيام الوزارة بتطوير ٨ مراكز لحماية المرأة المعنفة، تمنحها إقامة ٣ شهور، وتوفير خدمات للنساء العاملات من أجل تشجيعهن على المشاركة في سوق العمل، تتلخص في توفير وجبات نصف مطهية وخدمات تنظيف جاف، وتأسيس قاعدة بيانات للحضانات وتطويرها والتوسع فيها حتى تتفرغ المرأة للعمل وتضع أبناءها في مكان آمن. كما شجعت الوزارة حوالي ٥٠٠٠ سيدة تعمل بمجال الحرف التراثية، عن طريق تسويق منتجاتهن في عدة معارض ومحلات تجارية، وكان نتاج ذلك حصول وزارة التضامن على جائزة «سمو الأميرة سبيكة» قرينة جلالة الملك لأفضل منتج لعام ٢٠١٩.

وفي الإطار ذاته، أشارت «نسرين البغدادي»، إلى جهود المجلس القومي للمرأة خلال الأعوام الأخيرة، والتي تتمثل في إطلاق حملة «لأني رجل»، لدعم المرأة ولكن من خلال الرجل نفسه، ليعلن مساندته للفتيات والسيدات عن طريق تشجيعهن على ممارسة الرياضة واستكمال تعليمهن والمشاركة في سوق العمل، وتستهدف الحملة تسليط الضوء على النماذج الإيجابية لدور الرجل في دعم المرأة. كما استعرضت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ والتي أطلقها المجلس وأقرها الرئيس عبدالفتاح السيسي في عام المرأة ٢٠١٧، وأعلنها وثيقة عمل الحكومة للأعوام القادمة، والتي تم وضعها بناء على احتياجات المرأة المصرية، وتنبثق من أهداف التنمية المستدامة، وتشمل أربعة محاور للتمكين، هي الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، وحماية المرأة من جميع أشكال العنف.

وذكرت، «البغدادي»، أن هناك حملات «طرق الأبواب»، التي تتضمن مجموعة رسائل تتضمن تأكيد القبول الإنساني، وخلق حوار إيجابي داخل الأسرة والمجتمع حول الأزمات الحالية وإيجاد حلول

مجتمعية لها، والتوعية بحق المرأة في حياة آمنة خالية من العنف، والتعريف بأهمية استخراج وتجديد بطاقة الرقم القومي في الاستفادة من الخدمات الحكومية المقدمة للمواطن، وكذلك إطلاق حملات للتوعية بأهمية المشاركة السياسية، ومبادرات لدعم النساء من ذوى الاحتياجات الخاصة، مثل مبادرة «كوني منتجة» لتأهيل المرأة ذات الإعاقة على بعض الحرف اليدوية.

أما عن المقترحات البرلمانية لتمكين المرأة، فقد ذكرت النائبة «كارولين ماهر»، أن هناك العديد من المواد الدستورية تهدف إلى مساندة المرأة، فضلا عن عدد الكبير من مشروعات القوانين التي تهتم بالمرأة ويتم إعدادها حاليا، والخاصة بالرقابة على الحضانات، وحالات الخطف والاغتصاب والحرمان من الميراث والزواج المبكر، مشيرة إلى دور القيادة السياسية في الإسهام في رفع مكانة المرأة في المجتمع، من خلال المكتسبات التي تحصل عليها، إذ أصبح العديد منهن محافظات ووزيرات ورائدات أعمال، كما سيكون هناك تمكين لهن في المحليات أيضًا.

في حين تطرقت «جيلان المسيري»، إلى وضع المرأة المصرية في الإطار الإقليمي والدولي، حيث أشارت إلى أن ترتيب دول العالم في مؤشر المساواة بين الجنسين والذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي، استند إلى أربعة مؤشرات هي؛ الفرص الاقتصادية والمشاركة في سوق العمل وإتاحة التعليم والصحة والتمكين السياسي، وجاءت مصر في المركز الـ١٣٥ من بين ١٤٤ دولة، وأفضل مؤشراتها هو الصحة «المركز الـ٩٩»، كما أغلقت مصر الفجوة بين الجنسين في عدة مؤشرات فرعية بينها الالتحاق بالتعليم في المرحلتين الأساسية والثانوية. واحتلت المركز السابع عربيًا في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين ٢٠١٨ في حين احتلت تونس المركز الأول عربيًا، وجاء أقوى أرقامها في مؤشر التمكين السياسي «المركز الـ٥٥.«

في حين، أشارت «ياسمين فؤاد»، إلى العديد من المؤشرات التي يمكن بها قياس مستوى تمكين المرأة في مصر ومنها؛ توزيع المشتغلين من السيدات حسب نوع التعليم، ومستوى تشغيل المرأة في مصر مقارنة بالدول الأخرى، ومؤشر فجوة الأجور بين الجنسين، فضلا عن مؤشر المساواة بين النوعين. وتطرقت، إلى أسباب عدم تمكينها، ومنها؛ الثقافة الذكورية في المجتمعات العربية التي تقوم على فكر تفوق الذكور على الإناث في عديد من المجالات، وكذلك الخلل في تقاسم المسؤوليات العائلية والذي يجعل المرأة مضطرة إلى ترك العمل حتى تهتم بشؤون منزلها وعائلتها، وعدم رغبة القطاع الخاص في تعيينها نظرًا إلى اضطرارها للتغيب عن العمل في حالات الحمل والولادة.

وفي ضوء الحديث عن محددات تمكين المرأة، قالت «رشا رمضان»، إن هذه المحددات تتزايد كلما كان المجتمع يتمتع بمستويات عليا في قضية تمكين المرأة، وكلما زادت قدرة المرأة على اتخاذ القرارات داخل أسرتها، وكلما تحركت بسهولة ويسر دون الحاجة إلى اصطحاب ولي أمرها أو استئذانه، وأيضًا

كلما أسهمت في نفقات الزواج بشكل أكبر، وأخيرا إذا كان المحيط الذي تعيش فيه يدعم فكرة مشاركتها في سوق العمل.

ومن جانبها، ركزت «أمل حمادة»، على دور الفضاء الافتراضي في التضامن مع حقوق المرأة من أجل رفض المعايير الغربية للحكم على جمال المرأة، وعلى أهمية النظر إلى قضية تمكينها من المنظور الاجتماعي وليس السياسي أو الاقتصادي فقط .

واختتمت الندوة بفتح باب الأسئلة والمداخلات للحضور، وكان أبرزها سؤال حول تخصيص نسبة ٢٥٪ من المقاعد البرلمانية للنساء في التعديلات الدستورية المصرية الأخيرة، وهو ما أجابت عنه «نسرين البغدادي»، بأن هذا القانون يعد من أنواع التمييز الإيجابي لصالح المرأة حتى يصل النضج المجتمعي للنقطة التي تتمكن عندها من المنافسة على المقاعد البرلمانية أمام المترشحين الذكور دون حاجتها إلى نظام «الكوتة.«

ومنها أيضًا سؤال حول أهم المقترحات لزيادة تمكينها، وأجابت عنه «ياسمين فؤاد»، بأن ما تحتاج إليه المرأة هو الدعم الأسرى والمجتمعي، وتوفير بيئة عمل مشجعة وقوانين وتشريعات تزيد من التمكين السياسي والاقتصادي لها، وكذلك دراسة أسباب عزوفها عن العمل والتي تتمثل في مضايقاته والضغوط الأسرية.

٢٠١٩/٦/١٥

«العالم العربي.. والتحديات المعاصرة للهوية العربية«

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تمثل الهوية وما يرتبط بها من قضايا وإشكاليات أهم الموضوعات التي تُعنى بها العلوم الاجتماعية، ولا سيما في ظل العولمة بما تحمله في طياتها من تهديدات وأخطار تهدد الهوية الوطنية في مجتمعاتنا..

وانطلاقًا من ذلك؛ نظمت كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية يوم ٤ أبريل ٢٠١٩ مؤتمرًا، بعنوان «العالم العربي.. والتحديات المعاصرة للهوية العربية»، بهدف بحث تحديات الهويات العربية في ظل العولمة، ومنها دور المملكة العربية السعودية في تأكيد الهوية العربية للقدس، وتأكيد الهوية العربية لدولة الإمارات ضد الأطماع الإيرانية، والهوية الكويتية أمام الادعاءات العراقية .

رأس المؤتمر الدكتور قدري إسماعيل عميد الكلية، وتحدث فيه نخبة من أستاذة العلاقات الدولية والنظم السياسية بالكلية منهم «أحمد وهبان»، و«ممدوح منصور»، و«أسامة العدلي»، و«عبدالحكيم الطحاوي»، ومن المملكة العربية السعودية، «عبداللطيف بن دهيش»، الأستاذ بجامعة أم القرى، ومن

دولة الإمارات، الدكتورة «هدى الشامسي»، نائب سفير الإمارات بالجزائر، ومن دولة الكويت «فهد الحيالي»، الباحث في تاريخ الخليج لدى وزارة التربية والتعليم، فضلا عن العديد من الباحثين والمهتمين من مصر والعالم العربي.

في البداية، أكد «ممدوح منصور»، أهمية مفهوم الهوية في العالم المعاصر، نتيجة التسارع في التفاعلات بين الدول على المستوى العالمي، ولا سيما في مرحلة العولمة، وتشابك العلاقات الاجتماعية في المجتمع الواحد، وتنازع الأدوار بين الأفراد داخله، وأيضًا تزايد موجات الهجرة فيما بين المجتمعات المختلفة. وهي العوامل التي تُشكل تهديدًا للهوية القومية في كثير من المجتمعات، فضلا عن زيادة حدةّ التعصب في التعبير عن الهوية نتيجة الشعور بالأخطار والتهديدات الخارجية، وهذه الظاهرة ترتبط بالجماعات الاجتماعية بوجه عام، والتي يعد من أهم مقوماتها الشعور بالانتماء والولاء للجماعة، وبالتالي فإن هناك اهتمامًا كبيرًا من جانب علماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية بوجه عام بهذه الظاهرة وبمفهوم الهوية.

وأكد «منصور»، أن مفهوم الهوية قد اكتسب كثيرًا من الأهمية، وقدمت له تعريفات كثيرة، ربطت أغلبها الهوية بالذاتية أو التعبير عنها، وبالتالي يعكس مفهومها المطابقة مع الذات أو التوحد مع الذات، والتي هي تعبير عن الكينونة أو الخصائص الذاتية التي يتسم بها الفرد أو المجتمع. فالهوية بشكل عام تنطوي على فكرة التوحد أو التشابك مع الماثلين الذين يشتركون في نفس الجماعة أو الخصائص، أو الاختلاف عن بقية الجماعات الأخرى التي تتباين من حيث الخصائص. وبالتالي، يحمل هذا المفهوم مجموعة من الخصائص منها؛ الاستمرارية بحيث يكون عابرًا للزمان ويتسم بقدر من الاستمرارية، والتكامل، بمعنى أن مكونات الهوية متكاملة وغير متعارضة مع بعضها بعضا، والفعالية، لأن الهوية يجب أن يعبر عنها من خلال مجموعة من الممارسات أو السلوكيات التي ترسخ هذا الشعور بها ليضمن تأكيد الذات وترسيخ الهوية القومية وعدم الذوبان في الهويات الأخرى الغريبة عن العالم العربي.

ومع ذلك، أوضح «منصور»، أن مفهوم الهوية قد يُثير العديد من المشكلات التي تنتج بشكل عام، إما عن المبالغة أو الإفراط في التعبير عنها، أو التخلي عنها، أو الصراعات بين الهويات المختلفة، أو التحول من هوية إلى أخرى.

أما «أسامة العدلي»، فقد أكد أن مفهوم الهوية الوطنية لكل أمة، إنما يعبر عن جملة الخصائص والسمات التي تتميز بها وتظهر بروح الانتماء لدى أبنائها، ومن دونها تفقد الأمم كل معاني وجودها واستقرارها، بل يستوي وجودها من عدمه. وفي هذا الصدد، شدد على ضرورة تعظيم الهوية الوطنية

لدى أبناء الأمة من دون عنصرية لتكون عنوانًا عريضًا نحتمي به من التهديدات الخارجية التي تحيط بالعالم العربي، ولاسيما في ظل العولمة وتحدياتها.

ولتحقيق ذلك، كما يقول «العدلي»، يجب تبني المجتمعات العربية العديد من البرامج التعليمية التي تعزز وتسهم في ترسيخ مفهوم الهوية والانتماء وتُعنى بتاريخ المجتمع وتراثه، فضلا عن وجود إعلام يسعى في المقام الأول إلى تقديم ما تحتاج اليه الأمة لكي تنهض وتتقدم، من تعليم وتوجيه وإرشاد وتفقيه وتنمية، ويعبر في ذات الوقت عن واقع المجتمع وثقافته، من دون السعي لتقليد أعمى أو تشويه .

ومن جانبه، أكد «عبداللطيف بن دهيش»، أن للمملكة العربية السعودية دورًا مؤثرًا في الحفاظ على الهوية العربية للقدس، وظهر ذلك مع بداية معارضة الملك «عبدالعزيز»، لمشروع هجرة الإسرائيليين إلى فلسطين، وموقفه الرافض من عملية تقسيم الأراضي الفلسطينية التي أعلنتها الولايات المتحدة عام ١٩٤٦، وهو الموقف الذي ظل واضحا ومعلنا في سياسة المملكة الخارجية، فيما يتعلق بالهوية العربية للقدس والأراضي الفلسطينية. وفي هذا الإطار، أكد أن وزير الخارجية السعودي، زار بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مؤخرًا في محاولة لصد أي محاولات للمساس بعروبتها، وأنه لن يكون هناك سلام حقيقي إذا لم يتحرر القدس، وأن المملكة تعمل في منظومة عربية باعتبارها جزءًا من الدور التي تقوم به الدول العربية في الدفاع عن القدس.

ثمّ تحدث «أحمد وهبان» مؤكدا أن الهوية العربية رابطة روحية وضميرية، وأن العالم العربي أمام أزمة هوية حقيقية، وأن مجريات الواقع الدولي في ظل العولمة تشير بوضوح إلى زيف المقولات والمزاعم الأمريكية، التي لا تعدو أن تكون عملية إرادية موجهة تستهدف هيمنتهم على مقدرات العالم العربي وفرض نهجهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأيديولوجي والثقافي والإعلامي. فعلى الصعيد السياسي؛ هناك إرادة القطب الأوحد التي هي قانون لا بد أن ينفذ على المستوى الدولي، كما أن على كل دولة أن تتبنى الديمقراطية (على الطريقة الأمريكية) باعتبارها النظام السياسي الأمثل الذي لا بديل له.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يجب تنفيذ مقررات المؤسسات المالية الدولية (وعلى رأسها مقررات منظمة التجارة العالمية) المكرسة لتحرير التجارة الدولية، والتحول إلى النظم الرأسمالية (من خلال ما يعرف بعملية الخصخصة). أما على الصعيد الثقافي وما يتصل بالهُوية (وهو ما يهمنا في هذا المقام) فإن العولمة؛ تعني محو سائر مقومات تفرد الهويات والثقافات العربية لتمكين عناصر الثقافة الأمريكية تحت مسمى الثقافة العالمية. ومن هذه المظاهر المطالبة بالاحتفال بالحملة الفرنسية وقنوات الفيديو

كليب الموجه الى الدول العربية، واللغة الإنجليزية التي أصبحت لغة التباهي، والحرص على التعليم بالمدارس الدولية وتدريسها مقررات بعيدة عن الهوية، والاحتفال بالأعياد الأمريكية.

ولفت «وهبان»، إلى أن هناك العديد من المظاهر التي شهدتها أزمة الهوية، والتي كان من بينها ظهور طبقة من المفكرين على سطح الحياة الثقافية –تطلق على نفسها المثقفين– تم إفساح المجال أمامها لبث أفكارهم من خلال مختلف وسائل الإعلام، وأيضًا الاعتداء على دور اللغة العربية كمقوم للهوية.

بالإضافة إلى أزمة أخرى نجمت عن استفحال حدة التفاوت الطبقي في ظل العولمة، دفعت بالعديد من الدول العربية إلى الأخذ بنظام اقتصاد السوق .

فيما برزت ظاهرة تفاقم الخلل السكاني التي باتت تهز مجتمع الخليج العربي وتهدد هويته القومية، كأحد أبرز الأزمات. وتتمثل في تراجع نسبة المواطنين العرب داخل أوطانهم إلى حد أنهم أصبحوا يمثلون أقلية في بعض الحالات .

ونتجت هذه الظاهرة عن لجوء المجتمعات العربية الخليجية إلى استقدام العمالة الأجنبية بأعداد هائلة وربما تكون غير مبررة في كثير من الأحيان، وتنحدر النسبة الغالبة لتلك العمالة من جنسيات آسيوية غير عربية، مثل: (الهندية، الفلبينية، والبنغالية، والإندونيسية، والباكستانية)، وغيرها. حيث يفضل المستقدمون العمالة من هذه الجنسيات نظرا الى تدني أجورهم. ولا يخفي ما يمثله ذلك من تهديد بالغ للهوية العربية للمجتمعات الخليجية، نظرًا الى عدم إلمامها باللغة العربية، واختلاف ثقافاتهم.

في حين، استعرض «فهد الحيالي»، تأكيد الهوية الكويتية أمام الادعاءات العراقية من خلال عرض تاريخ تأسيس دولة الكويت واختيار الشيخ «صُباح بن جابر»، المُلقب «صُباح الأول»، لكي يكون حاكم إمارة الكويت، مؤكدا أن الكويت لم تكن يومًا تحت الإمارة العثمانية. ففي عام ١٨٩٦ في حكم الشيخ «مبارك»، تم توقيع اتفاقية الحماية البريطانية للدفاع عن الحدود الكويتية ضد الأطماع العراقية والعثمانية، وبموجب تلك الاتفاقية لم تكن هناك أي سيادة عثمانية على الكويت، وذلك للحفاظ على هويتها ضد الأخطار والتهديدات الخارجية. وما إن بدأت الحرب العالمية الأولى في بريطانيا حتى كانت الكويت تحت الحماية البريطانية، وهو ما يعد تأكيدا آخر لاستقلال الكويت عن العراق. وما أن انتهت الحرب حتي حصلت بريطانيا على انتداب لها في العراق، وهذا يؤكد أن نشأة الكويت تسبق العراق، وهو ما يؤكد بشكل نهائي على هوية الكويت أمام الادعاءات العراقية .

وأضاف «الحيالي»، أن بداية المزاعم العراقية، جاءت حين اكتشف النفط بكميات هائلة في الكويت. ومن هنا برزت المشكلات الحدودية بين البلدين، حتى سعى العراق لضم الكويت في أغسطس ١٩٩٠، واحتلال أراضيه. ومع ذلك، يؤكد أن كل تلك الادعاءات لم ولن تؤثر في الهوية الكويتية، مشيدا

بوقوف الدول العربية بجانب الكويت، وخاصة مصر والسعودية، الأمر الذي جعلها اليوم عضوًا فاعلًا في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

وبدورها، أشارت «هدى الشامسي»، إلى دور الشيخ زايد في تأكيد الهوية العربية للإمارات ضد الأطماع الإيرانية، من خلال استعراض تاريخ ونشأة دولة الإمارات منذ عام١٩٦٦، فعندما أعلنت بريطانيا عام ١٩٦٨ نيتها الانسحاب من منطقة الخليج العربي، تحمل الشيخ زايد عام ١٩٧١ هدفين هما وحدة الإمارات العربية والخليج، وتأكيد الهوية العربية في مواجهة الأطماع الإيرانية.. ودور الشيخ زايد في الاتفاق مع حاكم دبي آنذاك الشيخ «راشد بن سعيد آل مكتوم»، على قيام اتحاد فيدرالي بين إمارة الإمارات وأبوظبي، مرورا بإعلان اتفاقية دبي لقيام الاتحاد بين الإمارات العربية، وهو ما رفضته إيران تأكيدًا لأطماعها في المنطقة العربية وخاصة الخليج العربي.. وكيف واصل الجهود من أجل الحفاظ على الهوية العربية لدول الخليج في مواجهة هذه الأطماع، وذلك خلال ترؤسه اجتماع قمة أبوظبي في مايو ١٩٦٨، واتصالاته مع الملك «فيصل»، في محاولة لاحتواء الموقف الإيراني، وإجراء المفاوضات مع إيران لمحاولة وقف أطماعهم في دول الخليج.. وكيف أدرك أن مواجهة إيران تحتاج أولا إلى تعزيز الانسجام الداخلي والتلاحم وتأكيد الهوية الوطنية بين أبناء شعبه.

وختامًا؛ أكد الجميع أهمية التصدي للتهديدات الخارجية التي تواجه المنطقة العربية في ظل عصر العولمة، ولا سيما في بروز تهديدات إقليمية متمثلة في إيران وتركيا وقطر؛ والتي أصبحت تمثل تهديدا لدول المنطقة بشكل عام والخليجية بشكل خاص، بدعمها للإرهاب وزعزعة الاستقرار؛ سعيًا للقضاء على الهوية العربية والقومية لدى شعوب المنطقة.

فضلا عن تأكيدهم أن الحفاظ على الهوية العربية للوطن العربي يجب أن ينظر إليه من منظور الفكر الاستراتيجي، فهي مدخل من مداخل الأمن القومي لصناعة المستقبل ولمنع التهديدات والأجندات الخارجية التي تهدف إلى هدم العالم العربي .

٢٠١٩/٦/٢١

تداعيات الهجمات الأخيرة على ناقلات النفط في الخليج.. وجهة نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في إطار ما تشهده منطقة الخليج من توترات، تعرضت ناقلتا نفط في خليج عُمان، يوم ١٣ يونيو ٢٠١٩. إلى هجوم، إحداهما مملوكة لشركة شحن نرويجية، والأخرى مملوكة لشركة يابانية، وهي ثاني حادثة ضد ناقلات نفط في غضون شهر في أهم منطقة لإمدادات النفط في العالم .

وكانت ٤ سفن تجارية قد تعرضت في المياه الإماراتية الاقتصادية، لعمليات تخريبية يوم ١٢ مايو، وتم استهداف محطتي نقل للنفط في السعودية، يوم ١٤ مايو بهجوم من قِبل طائرات من دون طيار حوثية مدعومة من إيران.

وفي هذا الصدد، قال «مايك بومبيو» وزير الخارجية الأمريكي، إن واشنطن «جمعت لقطات فيديو تُثبت تورط إيران في الهجوم الأخير، وهو ما يشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، وهجومًا صارخًا على حرية الملاحة وتصعيدًا غير مقبول من قِبلها». وفي هذا الشأن رجح «ريتشارد سبنسر» في صحيفة «التايمز» أن تكون «إيران وراء الحادث، باعتبار أنها تعاني من أزمة اقتصادية وتخشى من عودة المظاهرات إلى شوارعها، وقد تكون لجأت إلى مثل هذا التصرف لتلفت الانتباه إلى الخطر الأمريكي». وفي المقابل، أنكرت تورطها في الهجمات وادعت أن ذلك قد يرجع إلى عدة أسباب منها «عيوب فنية أو عمليات أمريكية سرية»، وهو الرأي الذي لا يتفق معه الكثيرون .

على العموم، كان لهذه الهجمات تداعيات قصيرة أو بعيدة المدى تناولتها الصحف الغربية نستعرض أهم ما جاء فيها:

أولا: على المدى القصير :

-ارتفاع أسعار النفط، وهو التأثير الأكثر إلحاحًا للحادث الأخير، وأشارت صحيفة «الجارديان»، إلى تأثير تفجيرات خليج عمان وتفجيري الشهر الماضي على أسعار النفط، حيث ارتفعت أسعاره مقابل انخفاض بعض أسواق الأسهم الرئيسية في الشرق الأوسط بحوالي ١٪. وارتفعت أسعار خام البرنت إلى أكثر من ٤٪ في أعلى مستوى له؛ كما ارتفع متوسط سعر البرميل بنسبة ٢,٥٪ ليصل إلى ما يُعادل ٦١,٤٦ دولارا للبرميل وسط الخوف المتزايد من مغبة حدوث أضرار وأعمال تخريبية إضافية.

-إحداث اضطراب في الاقتصاد العالمي، بالنظر إلى أن الهجمات وقعت على حركة الملاحة والشحن في أحد أكثر الطرق البحرية ازدحامًا في العالم والذي يعد مسارا حيويا لسوق النفط، حيث يمر نحو ٣٠٪ من إمدادات النفط الخام العالمية عبره يوميا، وهو ما يؤدي إلى اضطراب حركة النقل البحري العالمي. وتقول «إميلي جوسدن» من صحيفة التايمز «مضيق هرمز يتم من خلاله شحن النفط من الشرق الأوسط إلى أسواق العالم، ويمر عبره ما يقرب من خُمس الطلب العالمي على النفط.«

-تقويض مُباحثات السلام الأولية، التي جرت في إيران مطلع شهر يونيو لتهدئة الأمور في الشرق الأوسط، والتي قام بها وزير الخارجية الألماني «هايكو ماس»، ورئيس الوزراء الياباني، «شينزو آبي»؛ لمناقشة المجال المتاح للتوسط بين طهران وواشنطن ومنع نشوب حرب. ومع تصاعد حدة التوترات من المحتمل أن تذهب جهودهم من أجل السلام والتهدئة أدراج الرياح في أعقاب الهجمات الأخيرة في

خليج عمان». كما أوضح تقرير من وكالة «بلومبرج» الأمريكية، «يُلقي الهجوم الأخير الذي حدث بظلاله على الجهود الدبلوماسية المبذولة؛ لتجنب وقوع الحرب.«

ثانيا: على المدى الطويل:

والتي تمثلت في احتمال نشوب حرب في المنطقة، وتوضح صحيفة «نيويورك تايمز» أن «أي استفزاز جديد في مياه الخليج العربي قد يؤدي إلى كارثة إقليمية في ضوء أن الولايات المتحدة وإيران تسيران في مسار تصادمي». واعتبر «علي فائز» من «مجموعة الأزمات الدولية»، أن «عدم اندلاع الحرب يعد معجزة نظرًا إلى مستوى التوتر الحاصل». وأكد «جون كيمب» في صحيفة «الإندبندنت» أن «حادثة خليج عمان قد تسهم في إشعال فتيل النزاع والحرب في المنطقة بأكملها .«

ويرجع تفاقم حدة التصعيدات لوجود أطراف على كلا الجانبين يريدون وقوع صراع بين الولايات المتحدة وإيران. وتسعى العناصر المتشددة داخل النظام الإيراني، إلى الدخول في مواجهة مع أمريكا بأقصى قوة. وأوضح تقرير صادر عن «مجموعة الأزمات الدولية»، أن «العناصر الأكثر تشددًا في طهران تحث القيادة على مهاجمة الولايات المتحدة من أجل ردعها عن تشديد العقوبات». ويرغب معظم رجال الدين المتشددين في جر أمريكا إلى صراع طويل الأمد، على أمل خلق فراغ يمكن فيه لطهران توسيع نفوذها. وعلى الجانب الآخر يأتي «جون بولتون»، مستشار الأمن القومي الأمريكي، والذي لطالما دعا إلى شن حملة عسكرية واسعة النطاق ضد إيران. ووصفه «ديكستر فيلكينز»، في مجلة «النيويوركر» الأمريكية بأنه «أكثر صوت مُصر على تقويض إيران عسكريا في الحكومة الحالية.«

وفي الواقع، فإن هاجس الحرب ضد إيران يحوم في دوائر صنع القرار الأمريكية خلال الأربعة عقود الماضية. ويرجع السبب في ذلك إلى أنها كانت ومازالت تشكل خطرا على مصالحها، وتمثل تهديدا لحلفائها، وتلعب دورا يهدف إلى إفشال أي خطوات من شأنها تثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة. وعليه، يرى مراقبون «أن الخيار العسكري الذي ظل على الطاولة الأمريكية لعقود طويلة لم يعد مجرد تكهنات، بل أصبح قابلاً للتنفيذ على أرض الواقع.

ومنذ تولي الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» السلطة عام ٢٠١٦. وهو يتبنى سياسة التصعيد ضد إيران بممارسة استراتيجية «الضغط الأقصى»؛ بهدف إحداث تغيير في السياسات والسلوك الإيراني المزعزع للاستقرار، ومنها رعاية قوى تعمل بالوكالة لنشر أجندتها الخارجية. وجاء انسحاب أمريكا من «الاتفاق النووي» كخطوة من تطبيقات هذه الاستراتيجية، إلى جانب استخدام أداة الضغط الاقتصادي، بإعادة فرض العقوبات عليها وحظر تصدير النفط، فضلا عن الضغط السياسي الدولي عبر «مؤتمر وارسو» الذي هدف إلى حشد الدعم والتأييد السياسي الدولي للخطوات الأمريكية للضغط على طهران، وتصنيف

الحرس الثوري الإيراني، منظمة إرهابية، والضغط العسكري عبر إرسال قطع عسكرية بحرية أمريكية للقيام بدوريات بالخليج العربي.

ومع ذلك، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، أن ترامب ما زال يعوّل على إمكانية إجراء محادثات مع الإيرانيين، على الرغم من عدم وجود أي تجاوب حيال هذا الطرح لا في طهران ولا في واشنطن، لكنه يبقى أفضل من خيار التصعيد، الذي يفضّله بعض مستشاريه». ويبدو أيضًا أن الصوت الأكثر نفوذًا المناهض للحرب هو ترامب نفسه، وكما تقول صحيفة «التايمز» «يبدو أن الرئيس الذي تعهد خلال حملته الانتخابية لمنصب الرئاسة بإنهاء المُشاركات العسكرية الخارجية لأمريكا، قد شعر بالقلق من أن تكتيكات بولتون العدائية قد تقوده إلى الحرب.«

وعلى الرغم من سعي شخصيات مؤثرة في كلا البلدين إلى دق طبول الحرب، هناك تيارات أكثر نفوذًا تسعى لتجنبها. ويُلاحظ مُحللون مثل «ريتشارد سبنسر» في صحيفة «التايمز» أنه «لا يزال هناك عدد من الشخصيات الأقل تطرفًا، التي لا تريد الحرب، بمن فيهم الرئيس حسن روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف، خاصة أن الحرب قد تودي على الأرجح بالبلاد إلى الهلاك الاقتصادي والعسكري». فيما يقف حلفاء أمريكا أيضًا في معارضة اندلاع نزاع بالخليج. وترى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أنه يجب احتواء إيران وإيقافها، ولكن ليس من خلال إشعال صراع معها. وتوضح مجلة «الايكونوميست» أن «السعودية وحلفاءها يحاولون عدم تصعيد الصراع بشكل مباشر». ولا شك أن هناك آخرين، وخاصة الأوروبيين، يرغبون أيضًا في تجنب وقوع الحرب. وأشارت «كوري شاك» في صحيفة «المونيتور» أن حلفاء أمريكا من الدول الأوروبية يرون أن أمريكا هي التي تسببت في حدوث هذه الأزمة جراء انسحابها من الاتفاق النووي .«

ويقول «جاك واتلينج» من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، «طالما هناك حالة من الغموض والريبة في الوقت الراهن، فلن تؤدي الهجمات إلى اللجوء إلى الحرب». ولعل هذا ما سيؤدي إلى كبح جماح الولايات المتحدة حاليًّا ومنعها من اتخاذ أي إجراءات من جانب أحادي من شأنها أن تؤدي إلى شن حرب. وعلى الأرجح، ستؤدي تلك الحالة من الغموض والريبة إلى استمرار التصعيد من كلا الجانبين عبر استخدام التكتيكات القتالية من دون الولوج إلى الحرب. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية عززت بالفعل من وجودها العسكري في الخليج، فضلاً عن تعهدها بزيادة دورياتها البحرية في المنطقة لحماية حركة الشحن. ويوسع هذا الأمر مجال التصعيد العرضي غير المقصود على مدار الأشهر المقبلة، لكنه لا يعني بشكل قاطع أن الحرب ستكون متوقعة بأي حال من الأحوال. ومن المحتمل أيضًا أن تحافظ إيران على التزامها بممارسة أساليب وتكتيكات حرب غير متكافئة في جميع أنحاء المنطقة ضد مصالح

الولايات المتحدة وحلفائها، وذلك تحديدًا عبر العمل على تخريب ناقلات النفط وإظهار مدى مقاومتها الشرسة لحملة الضغط القصوى الأمريكية على النظام الإيراني .

ويشرح «أنتوني كوردسمان» من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» بالولايات المتحدة، هذا الوضع قائلاً «إيران ليست مضطرة أيضًا إلى شن حرب كبرى في الوقت الذي يمكنها فيه شن هجمات متقطعة منخفضة المستوى لا تثير بالضرورة ردود فعل أمريكية أو عربية قوية لا تحمد عقباها، ولكنها تريد خلق حالة من التهديد أ وما يسمى «حرب استنزاف» كفيلة بزعزعة أسعار البترول .«

على العموم، رغم رؤية البعض أن التصعيد الراهن بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، وإيران من جهة أخرى، يأتي في إطار الحرب الكلامية أو النفسية، وأن الخيار العسكري ليس مطروحا في الوقت الراهن، إلا أن تطورات الأوضاع في الخليج واستمرار التهديدات الإيرانية قد يؤدي إلى تصور آخر، في ظل صعوبة تصور نجاح الوساطات، أو تعديل السلوك الإيراني في القريب العاجل، وفي ظل قيادة أمريكية غير قابلة للتوقع.

«هواوي» والمنطقة العربية.. شراكة مربحة أم محفوفة بالمخاطر؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

ما هي الأهداف الحقيقية وراء حملة ترامب ضد شركة «هواوي» الصينية؟

22%من واردات الولايات المتحدة تأتي من الصين والعجز التجاري لأمريكا معها بلغ نحو ٤٧%

شهدت الفترة الأخيرة تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين مع إعلان البلدين فرض رسوم جمركية جديدة على بضائع الآخر. وتدخل مشكلة الإدارة الأمريكية مع شركة هواوي الصينية في إطار هذه الحرب، ويأتي هذا في الوقت الذي دخلت فيه العديد من دول المنطقة العربية في علاقات اقتصادية وطيدة مع هذه الشركة.

ويرجع التنافس بالأساس إلى خشية الولايات المتحدة من أن يؤدي استمرار الصعود الاقتصادي الصيني، إلى انتزاع مكانتها على قمة النظام العالمي. فإذا كان القرن العشرين –خاصة في نصفه الثاني– هو قرن أمريكي بامتياز؛ فإن بروز الصين كقوة اقتصادية، خاصة منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، ومراكمة معدلات نمو زادت على١٠٪ سنويا، قد جعلها «مصنع العالم»، وجعل منتجاتها تغزو كل بلاده، وصارت أكبر قوة اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة، وصاحبة أكبر احتياطي من العملات الأجنبية في العالم، وباتت القوى الكبرى عاجزة عن منافستها .

وبحسب بيانات «منظمة التجارة العالمية» فإنه وفقا لتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي، بلغ حجم إنتاج الصين ٢٥,٢ تريليون دولار عام ٢٠١٨ متفوقًا على الاتحاد الأوروبي الذي يأتي ثانيا بـ٢١,٩ تريليون دولار، والولايات المتحدة ثالثا بـ ٢٠,٤ تريليون دولار. وبحسب السعر الرسمي للدولار

الأمريكي، بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين ١٣,٦ تريليون دولار في ٢٠١٨. بينما حجم الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ٢٠,٤ تريليون دولار، وبلغ حجم التجارة الخارجية الصينية ٤,٥ تريليونات دولار بزيادة ٩,٧٪ عن عام ٢٠١٧؛ أي ما يعادل ٢٥٪ من حجم التجارة العالمية البالغ ١٩,٥ تريليون دولار. وأصبحت الصين أكبر مصدر للولايات المتحدة، فيما يأتي نحو ٢٢٪ من واردات الأخيرة من الخارج من الصين، وبلغ العجز التجاري لأمريكا معها نحو ٤٧٪ وذلك من إجمالي العجز التجاري الأمريكي الذي قارب ٨٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٨.

وهناك عوامل كثيرة مكَّنت الصين من هذا الصعود، يأتي في مقدمتها، الإرادة السياسية، وقدرة الحكومة على تعبئة جهود وموارد الصينيين، واستثارة حماستهم نحو استعادة مجد حضارتهم القديمة، والاستقرار السياسي والأمني، وبعدها عن التوغل في مشاكل العالم السياسية. فضلا عن عوامل اقتصادية، منها، انخفاض الأجور، وكثافة العمالة وارتفاع الإنتاجية، وأجواء الانفتاح، وارتفاع العائد على الاستثمار، وهي الأمور التي جعلت مستثمري العالم، وفي مقدمتهم الأمريكان، يتكالبون على توجيه استثماراتهم لها، بالإضافة إلى استخدام بكين لقوتها الناعمة لتأمين احتياجاتها من الطاقة والمواد الأولية والأسواق، من خلال منتديات الصين المتعددة، كمنتدى «التعاون الصيني الخليجي»، و«التعاون الصيني العربي»، و«التعاون الصيني الإفريقي»، ومبادرة «الحزام والطريق.«

ولعل خشية أمريكا من الصعود الصيني، وسحب مكانتها الدولية؛ جعلها في ظل إدارة أوباما تتجه إلى تحويل دفة اهتماماتها الرئيسية من الشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى، ثم جاء «ترامب»؛ ليخوض حربا تجارية معها، استهلها بفرض رسوم جمركية عالية على منتجاتها التي تدخل بلاده. ورغم ذلك حافظ الاقتصاد الصيني على معدل نمو تجاوز ٦٪ في ٢٠١٨. في الوقت الذي أضرت هذه السياسة بالاقتصاد العالمي كله مسببة حالة من الركود، كما أضرت بالمستثمر الأمريكي ذاته الذي تقوم شركاته بالتصدير للسوق الأمريكي .

وفي إطار هذه الحرب التجارية، تأتي مشكلة أمريكا مع شركة هواوي الصينية، إحدى الكيانات العملاقة في مجال الاتصالات والإلكترونيات، والتي تحظى منتجاتها بشعبية كبيرة في أنحاء العالم، وبلغت مبيعاتها في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ نحو ٥٤ مليون هاتف محمول عبر العالم، وفي أغسطس ٢٠١٨ أصبحت ثاني أكبر بائع للهواتف الذكية في العالم بعد سامسونج .

وفي الوقت الذي تتطلع فيه دول عالم، في ظل ما يطلق عليه بداية «الثورة الصناعية الرابعة» إلى إنشاء شبكات الجيل الخامس خلال السنوات القادمة؛ التي تتيح الربط بين التقنيات المختلفة عبر الفضاء الإلكتروني؛ ظهرت شركة هواوي الصينية واتجهت إلى أن تصبح مهيمنة في سوق معدات هذه الشبكات، بعد أن حصلت على العديد من العقود مع دول في أوروبا وآسيا وإفريقيا. وتزداد الأحداث

تعقيدا، باتهام ترامب هذه الشركة المقربة من الحكومة الصينية، بأنها تُتيح لبكين ستارًا لتعمل من خلاله لأغراض تجسسية وربما أعمال تخريبية إلكترونية. وعليه، قام بإجراءين خلال شهر مايو٢٠١٩ هما:

أولا: فرض حظر على المشتريات الحكومية لأجهزة وخدمات شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي يُقدمها «خصوم واشنطن الأجانب»؛ وهو تعريف واسع يُستخدم ليشمل الصين. ثانيا: إدراج شركة هواوي والشركات التابعة لها في «قائمة الكيانات» الخاصة بالولايات المتحدة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحد من بيع أو نقل تكنولوجيات الولايات المتحدة إلى الشركة الصينية، ويستوجب من الكيانات الأمريكية التي ترغب في التعامل معها الحصول على ترخيص أولا، ما قد يؤدي إلى إنهاء أعمالها في أمريكا .

ونتيجة لتحذيرات ترامب، حظر عدد من الدول الأخرى مثل «أستراليا ونيوزيلاندا واليابان» هواوي من تقديم خدمات شبكة الجيل الخامس بها، في حين رأت تحليلات أخرى أن هذه التحذيرات مبالغ فيها وتدخل في نطاق الحرب التجارية بين البلدين .

التحليلات المؤيدة، ذهبت إلى أن الدافع هو الاعتقاد بأن الصين تسعى لاستخدام هواوي كواجهة للعمليات الإلكترونية وأغراض التجسس التي تقودها الحكومة. وفي تقرير متصل نشرته مجلة «فورين بوليسي» أكد أنه، «في ظل قيام شركة صينية ببناء الشبكة التي من خلالها تتدفق كميات هائلة من البيانات، تخشى أمريكا من استغلال وكالات الاستخبارات في بكين هذه التقنية في التجسس». وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» إن «الحكومة الصينية لن تجعل هناك أي استقلالية للشركات الخاصة إزاء الدولة، في الوقت الذي قد تُوضع فيه قوانين جديدة من شأنها أن تمنح بكين السُلطة للبحث عن أو حتى الاستيلاء على الشبكات التي ساعدت شركات مثل هواوي في تأسيسها وصيانتها.«

ويذهب عدد من المحللين إلى أن الصين بالفعل تمتلك القدرة على إدارة واستغلال شركات خاصة بشكل أساسي لخدمة أهدافها. و«ترغب الحكومة الصينية في احتكار هواوي السوق وتدعمها في ذلك؛ لأنها ستمنحها شبكة استخباراتية عالمية متقدمة». ووفق تقرير مدوّنة «لوفير» الإلكترونية، «تخضع هواوي وغيرها من شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية الأُخرى لقوانين وسياسات موسعة تتطلب منها تقديم المساعدة في عمل المخابرات». وأشارت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أن «التشريعات الحديثة في الصين تُثبت تغلغل الحكومة في الشركات الخاصة، ومنها قانون «المعلومات الوطني» الذي تم إقراره عام ٢٠١٧ والذي يتطلب من الشركات التعاون مع عمل الاستخبارات الوطنية؛ وهو الأمر الذي يُشير إلى أن أي معلومات تجمعها هواوي يتعين مشاركتها مع الحكومة الصينية. فيما تحتفظ هذه الشركات بعلاقات مع الحزب الشيوعي الصيني الذي وسع نطاق وجوده في المؤسسات الصينية.

أما التحليلات الرافضة لموقف ترامب واتهاماته لهواوي، فقد ذهبت إلى أنه لم تقدم أي حكومة دليلاً على وجود نشاط سيبراني صيني ضار عبر الشركة حتى الآن، على الرغم من وجودها في جميع أنحاء العالم منذ سنوات. على سبيل المثال، يؤكد تقرير صدر عام ٢٠١٩ عن «مركز هواوي الأوروبي للأمن السيبراني» بالمملكة المُتحدة، أنه «على الرغم من أن الشبكة كانت عرضة للهجمات الإلكترونية، فإنه تبين أن أيا منها لم يكن نتيجة ضغط من قبل الحكومة الصينية. وبدلاً من ذلك، كانت الحكومة مسؤولة عن العيوب الهندسية التي تركت منتجات هواوي وخدماتها عُرضة للهجمات.«

ويشير المتشككون في ادعاءات الولايات المتحدة إلى أن الرفض المتكرر للمسؤولين الأمريكيين لنشر أدلتهم التي تدين الشركة الصينية بالتجسس؛ يؤكد أن واشنطن تهاجم الشركة لدوافع سياسية. وذهب تقرير لموقع (فورين بريف) إلى «أن هناك دافعا خفيا وراء محاولة الولايات المتحدة عرقلة انتشار هواوي العالمي، حيث تحاول الصين ريادة استراتيجية التوسع التكنولوجي والترويج لبيع سلع وخدمات ذات جودة أعلى في محاولتها تعزيز إمكاناتها الاقتصادية، كما أن استراتيجية «صنع في الصين ٢٠٢٥»، تهدف إلى تطوير الخبرة في مجالات مثل الروبوتات والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية، وهو ما يهدد بشكل مباشر التفوق التكنولوجي والهيمنة الحالية للولايات المتحدة». وتعد هواوي إحدى دعائم استراتيجية «صنع في الصين»؛ ما يوضح لماذا واجهت الشركة هذه المقاومة الأمريكية القوية.«

وبصرف النظر عن ادعاءات أمريكا أنه لا يمكن الوثوق بشركة هواوي، حققت الشركة بالفعل نجاحات كبيرة في المنطقة العربية. فعلى سبيل المثال، وقعت السعودية عددا من مذكرات التفاهم معها خلال منتدى الاستثمار السعودي الصيني مارس ٢٠١٩. بما في ذلك تطوير شبكة الجيل الخامس بالمملكة، ووسعت الإمارات من تعاونها معها. وفي المؤتمر العالمي للجوال في برشلونة العام الحالي، تم الإعلان عن خطة الشركة لبناء٣٠٠ برج تغذية لشبكات الجيل الخامس (٥G)في الفترة القادمة.

ومن الواضح، أنه من غير المحتمل أن يكون وجود الشركة في العالم العربي أمرًا يلحق الضرر في ضوء الافتقار إلى أدلة على استخدام الصين شبكات الجيل الخامس للقيام بهجمات إلكترونية أو أنشطة تجسس. وبالعكس فإنها في الوقت الحالي تمثل فائدة للمنطقة برمتها. ينبع هذا أساسًا من الفرص الاقتصادية التي توفرها عملية إنشاء شبكات الجيل الخامس، كما يمكن أن تسهم خدماتها في زيادة مستوى الإنتاجية من خلال تبسيط العمليات المرتبطة بالمعاملات المالية. بشكل أكثر واقعية، فإن هواوي قادرة على توفير فرص العمل والاستثمار في المنطقة. وفي السعودية على سبيل المثال، تفيد التقارير بأن هواوي مستعدة لاستثمار ٢٠ مليون دولار سنويا في ٣ مراكز بحثية محلية يُتوقع منها أن تشتري معدات محلية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار سنويا تضيف بدورها١٠ آلاف وظيفة محليا للسعوديين.

ومن الناحية السياسية، فإن التعاون مع الشركة بات أمرا مهما يتم من خلاله توسيع نطاق التعاون مع الحكومة الصينية، ومن خلالها، يتم جذب الصين إلى المنطقة من خلال خلق مزيد من الاستثمار الاقتصادي والسياسي، وهذا في حد ذاته يحمل بين طياته أولوية سياسية لكثير من الدول، ويفيد هذا الأمر في جعل بكين شريكا سياسيا أساسيا في ضوء انسحاب وتراجع الدور الأمريكي من منطقة الشرق الأوسط.

على العموم، على الرغم من انتقاد إدارة ترامب لشركة هواوي الصينية، وتوجيه الاتهامات لها؛ فإنه لم يحدث إلى الآن ما يحقق مصداقية تلك الاتهامات. وبدلاً من ذلك، تبدو الحملة عليها محاولة للتصدي لهيمنتها التكنولوجية العالمية ومنعها من المنافسة في ضوء تنامي القدرات الصينية التكنولوجية الناشئة، وذلك بالنظر إلى المصالح الأمريكية في عرقلة تقدم الشركة. وبالنسبة إلى المنطقة العربية ، يبدو أن التعاون معها يقدم مزايا اقتصادية وسياسية كبرى، خاصة أنها لم تشكل تهديدًا للدول التي لديها موطئ قدم بها.

٢٠١٩/٦/٢٦

هل تصمد إيران أمام الضغوط الأمريكية؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في إطار ما تشهده منطقة الخليج من توترات وتصعيد متبادل، للأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران؛ والذي كان آخر فصوله إعلان الأخيرة إسقاط طائرة مسيَّرة أمريكية من طراز «إم.كيو – ٤ سي ترايتون»، يوم٢٠ يونيو، بزعم اختراقها مجالها الجوي –وهو ما نفته واشنطن– الأمر الذي دفع بالرئيس «دونالد ترامب» إلى اتخاذ قرار بالرد العسكري، وتراجعه عنه في اللحظات الأخيرة، وعقد البيت الأبيض اجتماع حرب تشاوري، وما أعقبه من وعود وتصريحات على لسان مسؤولين في الإدارة الأمريكية برد فعل قوي، فضلا عن التوترات التي سبقتها إثر تعرض ناقلتي نفط في خليج عُمان في١٣ يونيو إلى هجوم. وكانت ٤ سفن تجارية قد تعرضت في المياه الإماراتية الاقتصادية خلال شهر مايو لعمليات أخرى تخريبية، وتم استهداف محطتي نقل للنفط في السعودية، بهجوم من قِبل طائرات من دون طيار حوثية مدعومة من إيران.

وكشفت صحيفة «نيويورك تايمز» أن «البنتاجون جهّز فجر يوم٦/٢١. لضربة عسكرية تجاه مواقع إيرانية تشمل بطاريات صواريخ ومنظومة دفاعية ورادارات، منها «نظام الصواريخ S-125 Neva / Pechora»وأن القوات الأمريكية في المنطقة، وضعت في حالة تأهب، وكان من المقرر أن تنفذ الضربات في غضون ساعة، لكن تم إرجاؤها غير أنها بقيت معتمدة». مضيفة، أن «ترامب» تراجع عن تنفيذها قبل ١٠ دقائق، وذلك عقب الموافقة عليها وتحديد المواقع التي سيتم استهدافها». جدير بالذكر

أن قرار الرجوع المفاجئ أوقف ما كان سيصبح ثالث عمل عسكري لـ«ترامب» ضد أهداف في الشرق الأوسط، حيث إنه ضرب مرتين أهدافًا في سوريا في ٢٠١٧ و٢٠١٨.

وكانت قناة «فوكس نيوز» قد أوضحت أن تعليق «ترامب» للضربة العسكرية، لا يتنافى مع موقفه الحازم بشأن عدم السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي، والذي أكده بقوله أنه «لا يمكن لإيران أن تحصل على أسلحة نووية أبدًا»، مؤكدا أنها أصبحت اليوم أضعف مقارنة ببداية ولايته، بفضل العقوبات المفروضة عليها .«

وفي إطار هذا الواقع، أعلنت محطة «إن بي سي» الأمريكية أن الرئيس الأمريكي بعث في اليوم التالي لاستهداف الطائرة، رسالة إلى إيران، عبر سلطنة عُمان؛ للتحذير من «هجوم أمريكي محتمل ستكون له عواقب إقليمية ودولية» (نفته الإدارة الأمريكية)، وفي نفس اليوم طلبت واشنطن عقد اجتماع مغلق لمجلس الأمن الدولي يوم ٦/٢٤. لبحث آخر التطورات المتصلة بإيران، والحوادث الأخيرة التي تعرضت لها ناقلات نفط، والتي قالت إنها ستقدم فيه أدلة على تورط طهران في تلك الحوادث. وفي هذا الصدد يقول «إيمانويل غونزاليس» من «كلية دفاع حلف الناتو»، «أطلقت إيران الرصاصة الأولى في الحرب بإسقاط الطائرة الأمريكية، والأمر لا يحتاج إلى جهد للتأكد من أن قرار «ترامب» لن يستغرق وقتًا طويلا، وستكون هذه الحرب مفاجئة من حيث الأهداف والتحركات وحجم القوة وتنوعها.«

وسط كل هذه التوترات، يأتي حرمان إيران من تصدير نفطها من أشد العقوبات الأمريكية إيلامًا، فهو يتسبب في خنق اقتصادها، ففي أعقاب إسقاط الطائرة الأمريكية، ارتفع خام برنت إلى ما يزيد على ٦٥ دولارًا للبرميل، ويتجه لتحقيق صعود نسبته ٦٪ الفترة القادمة، بحسب مراقبين بفعل مخاوف من شن الولايات المتحدة هجومًا عسكريًّا على إيران، ما قد يعطل تدفقات النفط من منطقة الشرق الأوسط، التي توفر ما يزيد على خُمس الإنتاج العالمي منه.

وتعد إيران واحدة من أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الطاقة، باحتياطي نفط يبلغ أكثر من ١٣٢ مليار برميل، كما أنها ثاني أكبر منتج ومصدر بين دول الأوبك، وتشكل صناعتها النفطية أهم قطاعاتها الاقتصادية، حيث يوفر لها٨٠٪ من متحصلاتها من العملات الأجنبية أي نحو ١٠٠ مليار دولار سنويا. وفي بدايات القرن الحالي كانت تنتج ٥,١٪ من إجمالي إنتاج النفط العالمي (٣,٩ ملايين برميل يوميا)، وحافظت على هذا الوضع حتى نهاية العقد الأول من الألفية.

ومع ذلك، فإنه بالنظر إلى الحظر الدولي، الذي فُرض عليها بين عامي (٢٠١٢ – ٢٠١٦)، فقد تأثر اقتصادها؛ بسبب تراجع إنتاجها النفطي إلى أقل من ٣ ملايين برميل يوميا بداية من عام ٢٠١٢.

وتراجعت صادراتها النفطية إلى أقل من مليون برميل يوميا، ما مثل أهم الضغوط التي أوصلت إيران إلى الاتفاق النووي. غير أنه بعد رفع العقوبات عنها أخذت تخطط لاستثمارات في صناعاتها النفطية بنحو

٥٠٠ مليار دولار حتى ٢٠٢٥. وكانت هذه العقوبات موجعة لاقتصادها، وعطلت توقيع اتفاقيات تهدف إلى استخراج النفط من حقول جديدة، وتعد فضلاً عن سوء الإدارة السبب الرئيسي لتدهور قيمة عملتها، ووصولها إلى حالة التردي الكبرى التي آل إليها اقتصادها، حتى اضطرت الحكومة إلى تقنين توزيع البنزين، فيما كانت تستورد نحو ٤٠٪ من احتياجاتها منه.

وفي مايو الماضي انتهت مهلة الشهور الستة، التي كانت الإدارة الأمريكية قد منحتها لثماني دول تشتري النفط الإيراني هي (الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا واليونان وإيطاليا)، لإعفائها من العقوبات. وفي العام الذي سبق عودة هذه العقوبات كان الاقتصاد قد حقق نموًا بلغ ١٢,٥٪، وقاد هذا النمو قطاع النفط والغاز. وفيما يتجه ترامب إلى جعل صادراتها النفطية صفرا، انخفضت صادراتها في مارس ٢٠١٩ إلى ١,١ مليون برميل يوميا، وخسرت بذلك أكثر من ١٠ مليارات دولار، في الوقت الذي أوقفت تايوان واليونان وإيطاليا شراء نفطها، وخفضت الصين والهند الكميات التي تشتريها منها، فيما تتجه طهران إلى الأبواب الخلفية؛ لبيع نفطها عبر التهريب الذي يصعب ضبطه.

ومنذ عودة العقوبات الأمريكية أخذت عملتها في التراجع، وفقد الريال نحو ٦٠٪ من قيمته مقابل الدولار في السوق غير الرسمي، وتسببت هذه العقوبات في تكالب الإيرانيين على شراء الدولار خشية مزيد من انهيار لقيمة عملتهم، خاصة أن العملة الأجنبية هي الوسيلة الوحيدة للحصول على احتياجاتهم. وأدى تدهور سعر الريال إلى شح في جميع السلع والمنتجات المستوردة، فضلاً عن الارتفاع الكبير في أسعارها. وطبقا لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن الارتفاع الكبير في الأسعار قد رفع معدل التضخم المتوقع في ٢٠١٩ إلى ٣٧٪ بعد أن كان ٣١٪ في ٢٠١٨. وامتصاصًا لغضب الشارع توسعت الحكومة في استيراد اللحوم والمواد الغذائية فيما كان المنتجون المحليون يبيعون إنتاجهم للخارج؛ للحصول على العملات الأجنبية، ومع هذا الوضع قد لا يكون هناك بديل عن استحداث نظام الكوبونات الإلكترونية؛ لمنع غضب الشرائح الفقيرة من الشعب.

هذا الوضع الذي يمثله النفط للاقتصاد والحياة في إيران يفسر لنا الاعتداءات الأخيرة على المواقع والمنشآت النفطية في الخليج، حيث إنها بهذه الأعمال تريد أن تقول «أفرجوا عن النفط» – في رسالة إلى الشركات وإلى دول الخليج العربية المعتمدة على إنتاجه وتصديره، وإلى الإدارة الأمريكية – وذلك لما يمثله هذا القطاع في اقتصادها.

ومن المعلوم أن العراق يحتفظ بعلاقات جيدة مع كل من إيران والولايات المتحدة ويقوم بدور توفيقي في محاولات رأب الصدع ومنع تدهور الأمور وانزلاقها إلى الحرب. وتعبر زيارة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى بغداد عن حالة القلق القائمة على مستوى الخليج ككل وليس فقط الكويت،

خاصة بعد استهداف الهجوم الإيراني في حادث البصرة مواقع تابعة لشركات نفطية أهمها شركة «إكسون موبيل»، النفطية الأمريكية العملاقة، لإيصال رسالة أنه على هذه الشركات التي تعد من أهم مجموعات الضغط في النظام السياسي الأمريكي أن تلعب دورها لدى الإدارة الأمريكية كي ترفع الحظر النفطي عن طهران.

وفضلاً عن الجهود الدبلوماسية المعلنة، التي تقوم بها العراق واليابان؛ لخفض التوتر الإقليمي، فإنه على أبواب قمة العشرين، التي تعقد في أوزاكا في اليابان ويحضرها كل من ترامب وبوتين وقادة كبار دول العالم، فإن التصريحات الصادرة من كبرى دول الاتحاد الأوروبي، تبين أن هذه الدول ليست بمنأى عن تلك الجهود الإقليمية والدولية الساعية إلى خفض التوتر، كما أنه سيكون للاتحاد الأوروبي دور في مناقشة الملف النووي حين يأتي المسؤول الأمريكي المكلف بالملف النووي، (بريان هوك) إلى باريس قريبًا؛ لمناقشة الوضع مع المسؤولين في فرنسا وألمانيا وبريطانيا. وتطلب إيران من هذه الدول، إما المساعدة في خفض العقوبات الاقتصادية عليها وفي مقدمتها الحظر النفطي أو مواجهة انهيار الاتفاق النووي، ومن ثم إطلاق يدها في المضي قدمًا في برنامجها من دون قيود أو التزامات. ولكنّ خروجها من الاتفاق النووي، الذي تهدد به سيدفع الاتحاد الأوروبي نفسه إلى العودة إلى العقوبات، وهو أمر تخشاه طهران، ولهذا فقد تواكب مع عمليات الهجوم على منشآت ومواقع نفطية إعلانها في ١٧ يونيو أنه خلال ١٠ أيام سوف تجتاز الحد المسموح؛ لتخصيب اليورانيوم المنخفض الدرجة بموجب الاتفاق النووي الموقع في عام ٢٠١٥. وهو إعلان تقول به أنه لا بد من سرعة بذل الجهد؛ حيث تخشى مع مرور الوقت مع شدة وطأة هذه العقوبة، ثورة شعبية عارمة تودي بنظامها، ولهذا فهي تضغط بجميع الوسائل.

على العموم، على الرغم من تسبب الاعتداءات الأخيرة على المواقع والمنشآت النفطية في الخليج، في ارتفاع أسعار النفط فإن هذا الارتفاع يخدم كل مصدريه في دول الخليج العربية، ويخدم بالأساس شركات النفط الصخري الأمريكية، وهو ما يجعل واشنطن لا تذعن لهذا الابتزاز، بل تعلن التزامها بأمن الخليج وأمن الممرات البحرية الدولية، في الوقت الذي يزداد فيه الاتجاه لتدويل إجراءات ضمان الملاحة في المنطقة، لتجد طهران نفسها أمام خيارين، إما الإذعان للشروط الأمريكية وعلى رأسها برنامجها الصاروخي والكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ودعم الإرهاب، وإما الاستمرار في خضوعها للعقوبات وفي مقدمتها حظر تصدير نفطها. وعليه، نجد أن الجهود الدولية لخفض التوتر سيكون تأثيرها ملحوظًا، إذ إن وضع النفط في الاقتصاد لا يجعل النظام قادرا على الصبر الطويل، خاصة مع تفاقم سوء الأحوال المعيشية .

٢٠١٩/٧/٢

العنصرية في قانون الدولة القومية اليهودية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

عقد «مجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني» ندوة في مبنى البرلمان البريطاني بعنوان: «قانون الدولة القومية اليهودية»، تناولت ملامح الصراع العربي الإسرائيلي المستمر في ضوء قانون القومية اليهودية أو «القانون الأساسي.»

والـــذي تحدث فيها المؤرخ والناشط في شؤون المجتمعات المحلية العربية الإسرائيلية «سامي أبو شحادة» الذي عايش واقع احتشاد القوى القومية اليهودية اليمينية من أجل تمرير القانون، بالإضافة إلى عمله كمدير تنفيذي لجمعية الشبيبة لمدينة يافا، وكعضو في مجلس بلدية تل أبيب – يافا من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣– حضرها عدد من المحللين السياسيين، والصحفيين، والأكاديميين البريطانيين والعرب، قدم خلالها نظرة شاملة حول الآثار السياسية العنصرية للقانون، لزيادة الوعي بمخاطره في ظل غياب التغطية الإعلامية له.

وكانت الحكومة الإسرائيلية، برئاسة حزب «الليكود» قد أقدمت على خطوة غير مسبوقة العام الماضي متمثلة في تقديم «قانون الدولة القومية اليهودية» الذي يُغير الطابع القومي لإسرائيل بشكل جوهري، والذي أقره الكنيست، في الثامن عشر من يوليو٢٠١٨. بأغلبية ٦٢ صوتًا مقابل ٥٥ معارضا، وبهذا تم الإقرار تشريعيًا بأن إسرائيل هي «الوطن القومي لليهودية»، خلافًا لما كان عليه الحال قبل إقرار القانون، فلم يكن لإسرائيل قبل هذا التشريع أي إشارة دستورية محددة لطابع الدولة التي تشمل العديد من المجتمعات غير الإسرائيلية، كالعربية، والدرزية. ويصف القانون إسرائيل بمحافظاتها (مناطقها الإدارية) الـ١١ بأنها «الوطن القومي للشعب اليهودي». وينص: أن حق تقرير المصير هو حق خاص للشعب اليهودي، وأن القانون يعرف المدينة بأنها «كاملة وموحدة عاصمة لإسرائيل». وبشكل مثير للجدل، يشير إلى أن العبرية «لغة الدولة» الأساسية، الأمر الذي يهمش مكانة اللغة العربية التي ظلت لعقود طويلة لغة رسمية إلى جانب العبرية.

وقد تمحورت لغة المتحدث حول عدة نقاط أهمها :

أولا: طبيعة القانون، حيث وصفه بأنه «قانون بشع، وعنصري»، وهو أحد القوانين التي تنتقص من إسرائيل كدولة ديمقراطية وتُحيلها بدلاً من ذلك إلى عرقية؛ أُسست لخدمة جماعة بعينها على حساب باقي المواطنين.

وأشار مقال «المركز العربي» بواشنطن «إلى أن القانون لا يهدف إلى إيجاد دستور ديمقراطي لإرساء مجتمع يتمتع بمبدأ المساواة، والذي يجب أن يقضي بأن المواطنين الذين يعيشون معًا على نفس الأرض هم مواطنون متساوون يتمتعون بالسيادة.»

ثانيًا: سبب اعتماد القانون، جاء القانون في أجواء مناسبة لصدوره، حيث التأييد التام لحزب اليمين المتطرف في إسرائيل المتوافق مع تزايد النزعة المتطرفة التي بدأت نشاطها الفعلي مع الانتخابات الأولية لنتنياهو عام ٢٠٠٩. ومنذ ذلك الحين، دأب نتنياهو على تصعيد أيديولوجيته المتوددة إلى الصهيونية والقومية اليهودية رغبةً في استرضاء مصّوتي حزب اليمين المتطرف.

يضاف إلى ذلك انتشار الفاشية في المجتمع الإسرائيلى ككل، حتى فشل أولئك الذين لا يدعمون اليمين المتطرف من الأحزاب الوسطية أو اليسارية التقليدية، في المنافسة الانتخابية التشريعية في ٩ أبريل٢٠١٩. ليحصل حزب العمل على نسبة ٤,٤٣٪ فقط، ولذلك يرى المتحدث أنه كان من السهل تمرير قانون «القومية»؛ نظرًا إلى إحكام حزب اليمين المتطرف سيطرته على الشؤون السياسية الإسرائيلية التي أصبحت منيعة أمام أي اختراق لأولئك الذين لا يدعمون الصهيونية المتطرفة أو القومية اليهودية.

ثالثًا: عواقب القانون، سيفضي إلى مزيج من التوترات الطائفية المدمرة، فبادئ ذي بدء، يهدر حقوق اللغة العربية التي ظلت لعقود لغة رسمية في إسرائيل ومن قبلها في ظل الانتداب البريطاني، حيث يتجه إلى التقليل من وجودها؛ ما يعزل المجتمع الفلسطيني داخل وطنه التاريخي، وحتى إن لم يصرح بذلك لفظًا في نص القانون إلا أنه كما أوضحت «زها حسن»، زميلة مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي: «فإن القانون الأساسي للدولة اليهودية يضفي دستورية على التهجير الكامل للفلسطينيين من فلسطين التاريخية» عبر هذه الإجراءات العنصرية.

يضاف إلى ذلك إضفاء القانون للشرعية على أشكال التمييز التاريخية التي مورست منذ قيام إسرائيل، ويؤكد «بن لينفيلد»، مُحلل الشؤون العربية في مجلة «فورين بوليسي»، أنه «في إطار الممارسة العملية، عانى أعضاء الأقلية العربية في إسرائيل من درجات مختلفة من التمييز منذ عام ١٩٤٨، ولكن لم يكن هناك مسعى لتعريفهم رسميا كمواطنين من الدرجة الثانية حتى الآن.«

ولعل أبرز أشكال العنصرية التي مارستها إسرائيل عمليًا وفقًا لـ«أبو شحادة» هي سياسة التوظيف في المؤسسات التعليمية مثل جامعة «تل أبيب» في مدينة «يافا»، فعلى الرغم من كونها مدينة مختلطة، فقد قدر أن ١٪ فقط من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة هم من الإسرائيليين العرب، والباقين من يهود إسرائيل، كما يقتصر عمل العرب على الأعمال الخدمية ذات الأجور المتدنية.

وفي ظل قانون القومية فمن غير المحتمل حل معضلة التمييز الهيكلي الوظيفي، نظرًا إلى تلاشي سعي النواب الإسرائيليين لتحسين حياة مواطني إسرائيل ككل من دون تمييز، وتفرغهم بدلاً من ذلك لتقوية شوكة المواطنين الإسرائيليين اليهود من دون نظرائهم من العرب أصحاب الأراضي الأصليين.

رابعًا: مجال تحسن أوضاع العرب في إسرائيل، بات ضيقًا للغاية، فاحتمالية وجود ضغوط سياسية ودبلوماسية لإجبار الحكومة الإسرائيلية على تغيير موقفها من اضطهاد الأقلية العربية في البلاد هو أمر بعيد المنال، كما أن تدخل الهيئات القضائية في الداخل الإسرائيلي، والتي يفترض أن يحكمها مبادئ العدالة والإنصاف أصبح مستحيلاً لأنه في أي مجتمع عنصري لا تقف الأدوات القانونية للدولة إلى جانب الأقلية المجتمعية المحرومة؛ وخير مثال على ذلك دعم القوانين العنصرية من قبل المحاكم العليا الأمريكية في ستينيات القرن الماضي.

أخيرا: الاصطفاف الدولي إلى الجانب الفلسطيني، كان للمجتمع الدولي دور محوري في الضغط على الدول العنصرية كجنوب إفريقيا التي اضطرت لإنهاء نظامها السياسي التمييزي لصالح قبول مبادئ الديمقراطية والمساواة، ولكن ما دامت الولايات المتحدة تدعم إسرائيل من دون قيد أو شرط، فإنها ستظل في مأمن من الاضطرار إلى تغيير معاملتها للعرب الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة على حد سواء. ولعل الثقل الدبلوماسي الأمريكي كافٍ لحماية تل أبيب من أي تدقيق أو مساءلة من قبل الأمم المتحدة، في حين أن علاقات واشنطن الاقتصادية وتقديم المساعدات العسكرية كفيلة بالحفاظ على إسرائيل مستقرة وآمنة إذا وجدت نفسها معزولة دوليا .

وكذلك نجحت الحكومة الإسرائيلية في نسج سيناريو يُعفيها من التعرض للانتقاد الدولي؛ انطلاقًا من الافتراضية القائلة بأن اليهود هم أكبر ضحايا العنصرية في التاريخ، الذي بلغ ذروته في محرقة الهولوكوست، لا يمكنهم أن يمارسوا تلك العنصرية التي ذاقوا مرارتها من قبل .

وعملت حكومة نتنياهو على إثارة الخوف بين الدول الغربية؛ ذلك أن من ينتقد سياسة إسرائيل فهو معادٍ للسامية، ما يكلف الحكومات خسارة الدعم الانتخابي من المجتمع اليهودي المحلي. في هذا السياق، يتجنب الحلفاء مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا والدول الغربية الأخرى مثل كندا وأستراليا إدانة السياسة الإسرائيلية رغم طبيعتها والعنصرية.

والخلاصة لما تقدم، فإن الندوة وإن لم تحتو على تحليل أكاديمي يتسم بالعمق حول موضوع قانون الدولة القومية للشعب اليهودي والذي تم دراسته بشكل نموذجي في الكثير من مراكز الفكر والرأي الأخرى، إلا أن مناقشة أسباب وعواقب هذا القانون كانت مؤثرة وجديرة بالاهتمام، كما عملت على إلقاء الضوء على حقوق الفلسطينيين المهدرة في دولة شرعنت العنصرية وقننتها، وكتبت في مدحها دساتير.

٢٠١٩/٧/٣

تقرير للمعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن يناقش: الصراع على النفوذ الاقتصادي في سوريا بين روسيا وإيران

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

إيران أنفقت نحو ٨ مليارات دولار سنويًا منذ عام ٢٠١٢ في سوريا.. بينما أنفقت روسيا نحو ٤,٥ مليارات دولار منذ عام ٢٠١٥

أوشكت الحرب الأهلية السورية على وضع أوزارها، وهي التي تداخلت فيها أطراف عديدة لتسيطر على المشهد، في مقدمتها روسيا، وإيران، الداعمان الرئيسيان لنظام الأسد على الأصعدة الاقتصادية، والسياسية، والدبلوماسية، والعسكرية. وعليه شرع العديد من المحللين والخبراء المعنيين من أكاديميين إلى واضعي السياسات إلى توقع عدم انسحاب القوتين من سوريا، في ضوء رغبتهما في إعادة الإعمار وتشكيل المرحلة الانتقالية بعد الحرب .

وفي هذا الإطار، صدر تقرير عن «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، «تشاتام هاوس»، بلندن يوم ٢٠١٩/٣/٨، أعده «سنان حتاحت»، بعنوان، «روسيا وإيران.. النفوذ الاقتصادي في سوريا»؛ سعى من خلاله إلى البحث عن سبب وكيفية ترسيخ وتوسيع روسيا وإيران لنفوذهما الاقتصادي في سوريا كوسيلة لتحقيق مصالحهما الخاصة في مرحلة ما بعد الحرب.

ويُشير الباحث إلى أن كلتا الدولتين تتشاركان على نطاق واسع في نفس الأهداف الاستراتيجية الرئيسية الكامنة في تحقيق مشاركة اقتصادية قوية. غير أن ذلك لن يكون واقعًا ملموسًا إلا بـ«استقرار البلاد، واستخلاص التعويضات عن دعمهما للحكومة السورية خلال الحرب الأهلية، وتوطيد نفوذهما .«

وتختلف الطرق التي تسعى بها الدولتان لتحقيق الاستقرار في سوريا. فالدعم الروسي؛ غالبا ما يكون مدفوعًا «بانخراطها في الجيوسياسية العالمية وهدفها الجوهري المُتمثل في الحفاظ على حليف بلا منازع في دمشق». وفي هذا الصدد أوضح «صامويل رامانى»، من مركز «كارنيجي»، بواشنطن، أن «روسيا ترغب في إعادة سوريا إلى الأسواق المالية العالمية مجددًا؛ لكي يستطيع الأسد إحكام قبضته على السلطة والبدء في الحصول على الأموال اللازمة لإعادة الإعمار والمقدرة بـ٤٠٠ مليار دولار»، لذا كانت روسيا من أولى الدول التي سعت إلى التودد إلى الأطراف الاقتصادية المُحتمل تعاونها لإعادة الإعمار، مثل اقتصادات البريكس، الصين والهند، جنبًا إلى جنب مع الدول الغربية ودول مجلس التعاون الخليجي. وأشار «حسن منيمنه» من «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، إلى أن «النظام السوري في طريقه إلى إعلان انتصاره بدعم من روسيا، والمطالبة بإعادة إشراكه في المجتمع الدولي باعتباره الحكومة الشرعية»، لذا فإن موسكو مهتمة بشكل كبير بدعم النظام على نحو يوصله لغايته، ويُعزز موقفه في الوقت الذي ستقل حاجة سوريا لهذا الدعم في المستقبل.

أما إيران، فتسعى إلى تحقيق السيطرة الكاملة والمباشرة من خلال الاحتفاظ بالتواجد العسكري والسياسي، وإقامة خطوط دفاعية تابعة لها في المنطقة، فضلا عن حصولها على تعويضات مالية؛ نظير ما قدمته سلفًا. وتُشير التقديرات إلى أنها أنفقت ما يقرب من ٨ مليارات دولار سنويًا منذ عام ٢٠١٢ في سوريا لتقديم الدعم العسكري والموارد، بينما أنفقت روسيا ٢,٥–٤,٥ مليارات دولار فقط منذ عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، فإن الكلفة البشرية لها كانت أعلى بكثير من روسيا، إذ فقدت عددًا كبيرًا من قوات الحرس الثوري الإيراني في ساحة المعركة ومقاتلين بالوكالة. وعليه، ترغب إيران في استرداد هذه الخسائر من خلال الاستثمار المباشر في الدولة جنبًا إلى جنب مع تقديم قروض بفوائد مرتفعة للنظام». وبحسب تقرير رويترز الذي أعده «أنجوس ماكدول»، فإن «إيران منحت دمشق مساعدات مالية مباشرة، كما ساعدتها في إصلاح بنيتها التحتية، لكنها قدمت أيضًا تنازلات اقتصادية وفرصا للوصول إلى الأسواق، والتي قد توفر في نهاية المطاف بعض التعويضات عن استثماراتها في الحرب .«

ويُمكن فهم أن نهج موسكو يتسم بـ«الاستقلالية والحياد»، حيث أكد «حتاحت»، أنه «عندما يتعلق الأمر بتقديم المساعدة في المشروعات وإعادة الإعمار، تسعى روسيا إلى تشجيع مشاركة المجتمع الدولي في الوقت الذي تعمل فيه على تعزيز قدرتها على التأثير المباشر على الأحداث». فيما تتبع أيضا السبل غير المباشرة للاستثمار من خلال تشجيع وتسهيل التدفقات الاستثمارية من الشركات والمؤسسات الروسية في جميع القطاعات، بدلاً من الاستثمار المباشر الذي تقوده الدولة والحكومة الروسية بنفسها. وعلى النقيض، اعتمدت إيران في المقام الأول على الاستثمارات التي تقودها الدولة، نظرًا إلى رغبتها في الحفاظ على تواجدها الدائم في البلاد وتأكيد سيطرتها المباشرة عليها. وتحتوي مثل هذه الاستثمارات على قدر كبير من المساعدات المالية بدافع تحقيق الاستقرار للنظام واخضاعه لتلقي المساعدات الإيرانية مباشرة.

وكما يوضح «حتاحت»، فإن «دورا مهما في النهضة الاقتصادية السورية، يسمح لإيران بتعزيز تأثير وكلائها المحليين والحفاظ على سيطرتها على دمشق». ومن هنا، استثمرت مؤسسات الدولة الإيرانية مثل، الحرس الثوري في القطاعات الاقتصادية التي يمكن استغلالها كآليات تحكم، مثل شراء العقارات والاستثمار في الزراعة. علاوة على ذلك، فقد سعى الإيرانيون إلى اكتساب شعبية بين المجتمعات المحلية السورية من أجل إضفاء الشرعية على وجودهم من خلال توفير السلع والخدمات الأساسية، إما كمساعدات أو من خلال برامج دعم الأسعار، مثل تقديم مواد غذائية منخفضة التكاليف، أو بناء مراكز طبية.

وكنتاج للديناميكية الاقتصادية لطهران وموسكو، بدأ يظهر التنافس بينهما على الرغم من تعاونهما العسكري والسياسي في سوريا خلال السنوات الأربع الماضية. وظهر ذلك فى صورة توترات في قطاعي

الطاقة والزراعة. وبرزت روسيا كرائدة من حيث تأمين حصتها في الاستثمارات والصفقات التجارية، ففي يناير ٢٠١٨، على سبيل المثال، وقعت اتفاقية ثنائية مع دمشق، حصلت بموجبها على حقوق حصرية لاستخراج النفط والغاز من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة مباشرة. وتم إعطاء الأولوية والاهتمام للعديد من الاتفاقات التي تم التوصل إليها مسبقا في هذه المجالات عن تلك التي أبرمتها سوريا مع إيران كما هو الحال في قطاع تعدين الفوسفات، نظرًا إلى زيادة موثوقية الشركات الروسية. تلك الهيمنة الروسية على هذه القطاعات الحيوية اقتصاديًا، أزعجت طهران التي شعرت بعدم الإنصاف بعد ما قدمته من عون خلال الحرب الأهلية. وفي سعيها لترسيخ نفوذها، سيطرت على قطاعات أقل ربحية، مثل الكهرباء والعقارات، واستثمرت بكثافة في شراء الأراضي في أحياء مدن دمشق وحلب ودير الزور التي تشترك على نطاق واسع في الانتماءات الآيديولوجية والطائفية مع النظام. والهدف من ذلك هو تطوير هذه المواقع إلى مناطق مخصصة للسياحة الدينية، مثل المناطق المحيطة بالمزارات الدينية الشيعية. على الرغم من أن هذا النهج يمكن أن يكون مُربحًا على المدى الطويل، إلا أنه يقدم بعض الفوائد المالية القصيرة الأجل للمستثمرين الإيرانيين.

غير أنه، ما بين السعي لزيادة النفوذ وتصاعد وتيرة التنافس الروسي–الإيراني وأثر ذلك على التحالف الثلاثي الأقطاب؛ يمكن توقع العديد من السيناريوهات في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية كالتالي :

أولاً: النظام الروسي هو الأقرب من نظام الأسد في المرحلة الانتقالية، فالهدف والاستراتيجية الروسية أكثر جاذبية من النهج الإيراني. وبالإشارة إلى الجانب الاقتصادي فإن تقديم موسكو عقودا مربحة يُكلف سوريا عبئا ماليا وسياسيا أقل من السماح لطهران بمزيد من التوسع الاقتصادي. ونتيجة لذلك، يؤكد «صامويل راماني»، من مؤسسة «كارنيجي للسلام الدولي»، أن برامج إعادة الإعمار التي تباشرها روسيا لا شك أنها تهدد بتوليد المزيد من التوترات مع الجانب الإيراني.«

ثانيًا: تصاعد حدة التنافس بين الشريكين عسكريًا واقتصاديًا حول إعادة الإعمار، قد يدفع إلى صدامات بينهما مستقبلاً –وإن كان هذا الاحتمال يبدو ضعيفا– إلا أنه وارد عندما تتعارض مصالح الدولتين وعملياتهما العسكرية المشتركة. وفى حال تصاعدت التوترات، قد تنسحب إحداهما من سوريا مخلفة وراءها نظامًا داخليًا معرضًا لتهديدات أمنية خارجية وداخلية على حد سواء، خاصة إذا كانت روسيا هي من قد تتراجع عن استثماراتها الاقتصادية والعسكرية. وبتحقق سيناريو كانسحاب روسيا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستحل محلها بالضرورة لتستغل تلك الفرصة سياسيًا لإعادة فرض نفسها مجددًا وتأكيد دورها، ناهيك عن أن هذا التراجع سيهدئ من المخاوف الغربية حيال الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثًا: أما إذا كان الانسحاب من نصيب طهران، فسيحدث هذا تأثيرا مباشرا على الصعيد الإقليمي، بحلول المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي محلها وستعيد علاقاتها مع دمشق، مقدمة التمويلات اللازمة لعملية إعادة الإعمار. ووفقًا لـ«جو معكرون»، من المركز «العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، فإن هذا «قد يقوي من تأثير الدول الخليجية داخل سوريا في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية ويخلق حالة من التوازن أمام النفوذ الإيراني .«

على العموم، فإنه على الرغم من أهمية ما تناوله التقرير من قضايا حول أدوار القوى الخارجية وأهدافها وما قد تلقي بظلالها على المستقبل السوري، إلا أن النقاش حول هذا الموضوع لم يقدم رؤى جديدة عما قُدم من قبل. ومع ذلك، يمكن الجزم أن الإشارة للدور الخليجي ومدى ديناميكيته في المراحل النهائية للحرب الأهلية السورية؛ كانت هي أكثر العناصر إثارة للاهتمام، خاصة أنها لا تحظى بالكثير من الاهتمام في الوقت الحالي. ومع ذلك، قد يشهد هذا الدور حالة من احتمالات التحول والتغير على المدى الطويل.

٢٠١٩/٧/٥

دور الصين المُتغير في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

الصين قوة عظمى صاعدة قادرة على ملء الفراغ الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي الذي خلفته واشنطن

الصين تعهدت بإنفاق أكثر من ٢٣ مليار دولار في مشروعات إنمائية في الشرق الأوسط

الاستثمارات الصينية توفر لدول الخليج مصدرًا جيدًا للتمويل والتنمية لاستراتيجياتها من التنويع الاقتصادي

استمرارًا لإسهامات «جوناثان فولتون» – من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة زايد في أبو ظبي– البحثية، والتي هدفت إلى دراسة تطور ونمو العلاقات الصينية الخليجية خلال العقدين الأخيرين؛ فقد أعد دراسة صدرت عن «المجلس الأطلسي» في ١٩ يونيو بعنوان: «دور الصين المتغير في الشرق الأوسط»، تضمنت تحليلاً شاملاً حول أهمية التنين الصيني للمنطقة؛ بعد أن طور نفسه كشريك اقتصادي له قوة اقتصادية كبرى نتيجة تركيزه على الاستقرار الداخلي، ودور مبادرة «الحزام والطريق» في قيادة هذا التغير.

وتبرز تقارير «مؤسسة راند للأبحاث»، و«وزارة الدفاع الأمريكية»، وغيرهما أن الجانب الاقتصادي يحتل المكانة الأولى لاهتمام الصين بالشرق الأوسط، والتي استفادت كثيرًا من الدور الأمريكي الضامن لأمن هذه المنطقة، حيث وفر لها مكانًا آمنًا تحصل منه على احتياجاتها من الطاقة. لكن مع تزايد

الاكتفاء الذاتي الأمريكي من الطاقة، وثقل الأعباء المالية التي تتحملها في النهوض بأمن المنطقة انسحبت منها، ما جعل الصين تهتم أكثر بأن تقوم بنفسها بتأمين حصولها على الطاقة. وهناك بعد آخر لا يقل أهمية، وهو إعادة التوازن في سياسات الصين الأمنية والاقتصادية الداخلية والخارجية، التي أخذت تتجه إلى وسط وغرب الصين؛ لإمكانية تحقيق مشروعها القرني «الحزام والطريق.« و«الحزام والطريق» هو مشروع اقتصادي كبير «يتكون من طريق بري يمر بمنطقة أوراسيا وطريق الحرير البحري عبر منطقة المحيط الهندي»، ويتألف من «سلسلة من مشاريع البنية التحتية المُصممة لربط الأسواق من بحر الصين الشرقي إلى البحر المتوسط». والغرض منه توفير فرص استثمارية كبيرة للصين في الدول النامية، والأسواق غير المُستغلة، وكذلك الطرق التي يتم من خلالها تيسير التجارة المتنامية عبر القارات. وباعتباره النقطة الوسطى بين آسيا وأوروبا، سيكون الشرق الأوسط، بمثابة عنصر رئيسي في هذه المبادرة. ويتضح هذا في توقيع الصين لصفقات شراكة استراتيجية مع ١٢ دولة في المنطقة منذ عام ٢٠١٠. بما في ذلك مشروعات إنمائية ضخمة بالجزائر في شمال إفريقيا وحتى تركيا وصولاً إلى الأردن في بلاد الشام والكويت في الخليج العربي. وتم تيسير هذا التعاون من خلال إنشاء هيئتين رئيسيتين للتنمية الإقليمية؛ هما «منتدى التعاون الصيني العربي»، و«الحوار الاستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون الخليجي». وقام ذلك بتشجيع الدول العربية للحصول على تعهدات صينية؛ لتطوير القطاعات الصناعية الرئيسية .

وكانت ثمار هذه الجهود ذات أهمية كبيرة للمنطقة. ففي الدورة الثامنة لاجتماع «منتدى التعاون الصيني العربي» عام ٢٠١٨. تعهدت الحكومة الصينية وعدد من الشركات بمبالغ كبيرة لمشروعات إنمائية في الشرق الأوسط، شملت قروضا ومساعدات واستثمارات تُقدر بأكثر من ٢٣ مليار دولار، من بينها؛ ٢٠ مليار دولار في شكل قروض للدول التي تحتاج إلى إعادة إعمار باليمن وسوريا ولبنان، (خُصص منها حوالي١٥٠ مليون دولار لدعم حالة الاستقرار الاجتماعي، و٩٠ مليون دولار ضمن المساعدات الإنسانية بتلك الدول)، فضلا عن قروض خاصة تُقدر بـ ٣ مليارات دولار لتحسين أداء وجودة قطاعات مالية لبعض دول المنطقة .

وتنظر الصين للشرق الأوسط كوسيلة يُمكن من خلالها ممارسة قوة عسكرية وسياسية وثقافية على الصعيد العالمي. يقول «فولتون»: بينما يشدد القادة الصينيون على أن المبادرة هي مبادرة محايدة سياسيا، ومفتوحة أمام الجميع، فإنها تضع الصين في مركز أوراسيا ومنطقة المحيط الهندي– والتي تمثل مجتمعة، أكثر من نصف سكان العالم وربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، «وتجعل هذه المركزية الصين لاعبًا استراتيجيا رئيسيا في القضايا السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية.«

وهناك سبب ثالث يتعلق بالاستقرار الداخلي بالصين ذاتها ومحيطها القريب، آسيا الوسطى، حيث تتطلع الصين إلى التعاون مع دول الشرق الأوسط في منع انتشار تيارات التطرف الديني إلى آسيا الوسطى وإلى المناطق ذات الأقليات الإسلامية .

كما أن هناك سببا رابعا، يتعلق باستراتيجية جغرافيتها، ويؤكد حضورها العالمي كقوة ليس فقط إقليمية ولكن دولية، حيث تحتاج الصين إلى تأمين مرور تجارتها عبر البحار والممرات المائية في المنطقة. وغالبا ما يمثل الدور الصيني المتغير في الشرق الأوسط، مصدر قلق لصناع السياسة في الولايات المتحدة، ولهذا نجد أن وثيقة الدفاع الوطني للولايات المتحدة، التي أصدرها «جيم ماتس» وزير الدفاع الأمريكي، في يناير ٢٠١٨ قد شددت على أن المنافسة الاستراتيجية بين الدول، وليس الإرهاب، هي الآن الشغل الشاغل للأمن القومي لواشنطن، ولكن الذي يثير القلق هو الصين التي يسند حضورها في الشرق الأوسط اقتصادها المتنامي بقوة؛ لتغذية طموحها الاقتصادي بطاقة واستثمار وفرص عمل؛ ولهذا نجدها ترسل قطعا بحرية لحماية تجارتها في ممرات هذه التجارة .

وكما يلخص «فولتون»، فقد عملت الصين في السنوات الأخيرة على تعزيز مكانتها ونفوذها في المنطقة ذات الأهمية الجغرافية الاستراتيجية الرئيسية، عبر المشاركة في القضايا البارزة مثل، المفاوضات «النووية الإيرانية»، و«الإسرائيلية الفلسطينية»، كما تهتم بإيفاد مبعوثين في قضايا الشرق الأوسط الساخنة، كـ«القضية السورية»، وسعت لملء الفراغ الذي يخلفه الانسحاب الأمريكي.

ومن الواضح أنه، انطلاقًا من تحقيق أغراض الصين الاستراتيجية والاقتصادية على حد سواء، قامت مؤخرًا بتكثيف جهودها؛ لتعزيز مكانتها كلاعب خارجي مهم في الشرق الأوسط. وعلى عكس الجهود السابقة التي بذلتها القوى العظمى الأخرى لتعزيز نفوذها في المنطقة، مثل؛ بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، قدمت الصين نفسها دولة نامية من العالم الثالث ليس لديها ماضٍ إمبريالي أو طموحات هيمنة. ولعل الاقتصاد وحده هو ما يفسر هذه الظاهرة، فلا شك أنها تقدم بالفعل فرصًا كبيرة للدول لتعزيز اقتصاداتها، بداية من زيادة التدفقات السياحية وجعل هذه الدول سوقًا ضخما لوارداتها الرخيصة إلى استعدادها للقيام باستثمارات ضخمة. وبالنسبة إلى دول الخليج من المرجح أن توفر الاستثمارات الصينية مصدرًا جيدًا للتمويل والتنمية لاستراتيجياتها من التنويع الاقتصادي .

ويؤكد «فولتون»، أن ما يجعل نهضة الصين فريدة من نوعها هي المزايا والأصول الاستراتيجية التي يمكن أن توفرها لدول الشرق الأوسط. ففي المقام الأول، يمكن أن تحل الصين محل الولايات المتحدة بشكل متزايد كضامن للأمن الإقليمي. وقد لقي هذا النهج الاستراتيجي للصين تجاه المنطقة دعمًا لكونه معنيًّا بتجنب المشاركة في شؤون السياسة الداخلية للدول المتحالفة معها. فالولايات المتحدة، غالبًا ما

تستعدي حلفاءها الإقليميين من خلال محاولة التدخل في سياساتهم الداخلية، مثل التمسك بمزاعم حماية حقوق الإنسان والديمقراطية. وفي الوقت الحاضر، يبدو، أنه من غير المحتمل أن تتبنى الصين، مثل هذه الممارسات والسلوكيات الأمريكية .

على العموم، ومن خلال فحص العوامل والمبررات الدافعة وراء تكثيف هذه العلاقات، نجح «فولتون» في إثبات أن دور الصين المتغير، في الشرق الأوسط، يتسم بأهمية متزايدة من كيان اقتصادي إلى قوة لا يُستهان بها دبلوماسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا. وباتت الصين الآن قوة عظمى صاعدة قادرة على ملء الفراغ الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي، الذي خلفته واشنطن. وعلى الرغم من أن هذا الأمر لم يتحقق بعد، إلا أن هناك فرصًا واضحة لتصبح بكين القوة الخارجية البارزة في المنطقة خلال السنوات القادمة .

٢٠١٩/٧/٦

دور الصين المُتغير في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

الصين قوة عظمى صاعدة قادرة على ملء الفراغ الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي الذي خلفته واشنطن

الصين تعهدت بإنفاق أكثر من ٢٣ مليار دولار في مشروعات إنمائية في الشرق الأوسط

الاستثمارات الصينية توفر لدول الخليج مصدرًا جيدًا للتمويل والتنمية لاستراتيجياتها من التنويع الاقتصادي

استمرارًا لإسهامات «جوناثان فولتون» – من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة زايد في أبو ظبي– البحثية، والتي هدفت إلى دراسة تطور ونمو العلاقات الصينية الخليجية خلال العقدين الأخيرين؛ فقد أعد دراسة صدرت عن «المجلس الأطلسي» في ١٩ يونيو بعنوان: «دور الصين المتغير في الشرق الأوسط»، تضمنت تحليلاً شاملاً حول أهمية التنين الصيني للمنطقة؛ بعد أن طور نفسه كشريك اقتصادي له قوة اقتصادية كبرى نتيجة تركيزه على الاستقرار الداخلي، ودور مبادرة «الحزام والطريق» في قيادة هذا التغير.

وتبرز تقارير «مؤسسة راند للأبحاث»، و«وزارة الدفاع الأمريكية»، وغيرهما أن الجانب الاقتصادي يحتل المكانة الأولى لاهتمام الصين بالشرق الأوسط، والتي استفادت كثيرًا من الدور الأمريكي الضامن لأمن هذه المنطقة، حيث وفر لها مكانًا آمنًا تحصل منه على احتياجاتها من الطاقة. لكن مع تزايد الاكتفاء الذاتي الأمريكي من الطاقة، وثقل الأعباء المالية التي تتحملها في النهوض بأمن المنطقة انسحبت منها، ما جعل الصين تهتم أكثر بأن تقوم بنفسها بتأمين حصولها على الطاقة. وهناك بعد

آخر لا يقل أهمية، وهو إعادة التوازن في سياسات الصين الأمنية والاقتصادية الداخلية والخارجية، التي أخذت تتجه إلى وسط وغرب الصين؛ لإمكانية تحقيق مشروعها القرني «الحزام والطريق.« و«الحزام والطريق» هو مشروع اقتصادي كبير «يتكون من طريق بري يمر بمنطقة أوراسيا وطريق الحرير البحري عبر منطقة المحيط الهندي»، ويتألف من «سلسلة من مشاريع البنية التحتية المُصممة لربط الأسواق من بحر الصين الشرقي إلى البحر المتوسط». والغرض منه توفير فرص استثمارية كبيرة للصين في الدول النامية، والأسواق غير المُستغلة، وكذلك الطرق التي يتم من خلالها تيسير التجارة المتنامية عبر القارات. وباعتباره النقطة الوسطى بين آسيا وأوروبا، سيكون الشرق الأوسط، بمثابة عنصر رئيسي في هذه المبادرة. ويتضح هذا في توقيع الصين لصفقات شراكة استراتيجية مع ١٢ دولة في المنطقة منذ عام ٢٠١٠. بما في ذلك مشروعات إنمائية ضخمة بالجزائر في شمال إفريقيا وحتى تركيا وصولاً إلى الأردن في بلاد الشام والكويت في الخليج العربي. وتم تيسير هذا التعاون من خلال إنشاء هيئتين رئيسيتين للتنمية الإقليمية؛ هما «منتدى التعاون الصيني العربي»، و«الحوار الاستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون الخليجي». وقام ذلك بتشجيع الدول العربية للحصول على تعهدات صينية؛ لتطوير القطاعات الصناعية الرئيسية .

وكانت ثمار هذه الجهود ذات أهمية كبيرة للمنطقة. ففي الدورة الثامنة لاجتماع «منتدى التعاون الصيني العربي» عام ٢٠١٨. تعهدت الحكومة الصينية وعدد من الشركات بمبالغ كبيرة لمشروعات إنمائية في الشرق الأوسط، شملت قروضا ومساعدات واستثمارات تُقدر بأكثر من ٢٣ مليار دولار، من بينها؛ ٢٠ مليار دولار في شكل قروض للدول التي تحتاج إلى إعادة إعمار باليمن وسوريا ولبنان، (خُصص منها حوالي١٥٠ مليون دولار لدعم حالة الاستقرار الاجتماعي، و٩٠ مليون دولار ضمن المساعدات الإنسانية بتلك الدول)، فضلا عن قروض خاصة تُقدر بـ ٣ مليارات دولار لتحسين أداء وجودة قطاعات مالية لبعض دول المنطقة .

وتنظر الصين للشرق الأوسط كوسيلة يُمكن من خلالها ممارسة قوة عسكرية وسياسية وثقافية على الصعيد العالمي. يقول «فولتون»: بينما يشدد القادة الصينيون على أن المبادرة هي مبادرة محايدة سياسيا، ومفتوحة أمام الجميع، فإنها تضع الصين في مركز أوراسيا ومنطقة المحيط الهندي– والتي تمثل مجتمعة، أكثر من نصف سكان العالم وربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، «وتجعل هذه المركزية الصين لاعبًا استراتيجيا رئيسيا في القضايا السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية.« وهناك سبب ثالث يتعلق بالاستقرار الداخلي بالصين ذاتها ومحيطها القريب، آسيا الوسطى، حيث تتطلع الصين إلى التعاون مع دول الشرق الأوسط في منع انتشار تيارات التطرف الديني إلى آسيا الوسطى وإلى المناطق ذات الأقليات الإسلامية .

كما أن هناك سببا رابعا، يتعلق باستراتيجية جغرافيتها، ويؤكد حضورها العالمي كقوة ليس فقط إقليمية ولكن دولية، حيث تحتاج الصين إلى تأمين مرور تجارتها عبر البحار والممرات المائية في المنطقة. وغالبا ما يمثل الدور الصيني المتغير في الشرق الأوسط، مصدر قلق لصناع السياسة في الولايات المتحدة، ولهذا نجد أن وثيقة الدفاع الوطني للولايات المتحدة، التي أصدرها «جيم ماتس» وزير الدفاع الأمريكي، في يناير ٢٠١٨ قد شددت على أن المنافسة الاستراتيجية بين الدول، وليس الإرهاب، هي الآن الشغل الشاغل للأمن القومي لواشنطن، ولكن الذي يثير القلق هو الصين التي يسند حضورها في الشرق الأوسط اقتصادها المتنامي بقوة؛ لتغذية طموحها الاقتصادي بطاقة واستثمار وفرص عمل؛ ولهذا نجدها ترسل قطعا بحرية لحماية تجارتها في ممرات هذه التجارة .

وكما يلخص «فولتون»، فقد عملت الصين في السنوات الأخيرة على تعزيز مكانتها ونفوذها في المنطقة ذات الأهمية الجغرافية الاستراتيجية الرئيسية، عبر المشاركة في القضايا البارزة مثل، المفاوضات «النووية الإيرانية»، و«الإسرائيلية الفلسطينية»، كما تهتم بإيفاد مبعوثين في قضايا الشرق الأوسط الساخنة، كـ«القضية السورية»، وسعت لملء الفراغ الذي يخلفه الانسحاب الأمريكي.

ومن الواضح أنه، انطلاقًا من تحقيق أغراض الصين الاستراتيجية والاقتصادية على حد سواء، قامت مؤخرًا بتكثيف جهودها؛ لتعزيز مكانتها كلاعب خارجي مهم في الشرق الأوسط. وعلى عكس الجهود السابقة التي بذلتها القوى العظمى الأخرى لتعزيز نفوذها في المنطقة، مثل؛ بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، قدمت الصين نفسها دولة نامية من العالم الثالث ليس لديها ماضٍ إمبريالي أو طموحات هيمنة. ولعل الاقتصاد وحده هو ما يفسر هذه الظاهرة، فلا شك أنها تقدم بالفعل فرصًا كبيرة للدول لتعزيز اقتصاداتها، بداية من زيادة التدفقات السياحية وجعل هذه الدول سوقًا ضخما لوارداتها الرخيصة إلى استعدادها للقيام باستثمارات ضخمة. وبالنسبة إلى دول الخليج من المرجح أن توفر الاستثمارات الصينية مصدرًا جيدًا للتمويل والتنمية لاستراتيجياتها من التنويع الاقتصادي .

ويؤكد «فولتون»، أن ما يجعل نهضة الصين فريدة من نوعها هي المزايا والأصول الاستراتيجية التي يمكن أن توفرها لدول الشرق الأوسط. ففي المقام الأول، يمكن أن تحل الصين محل الولايات المتحدة بشكل متزايد كضامن للأمن الإقليمي. وقد لقي هذا النهج الاستراتيجي للصين تجاه المنطقة دعمًا لكونه معنيًّا بتجنب المشاركة في شؤون السياسة الداخلية للدول المتحالفة معها. فالولايات المتحدة، غالبًا ما تستعدي حلفاءها الإقليميين من خلال محاولة التدخل في سياساتهم الداخلية، مثل التمسك بمزاعم حماية حقوق الإنسان والديمقراطية. وفي الوقت الحاضر، يبدو، أنه من غير المحتمل أن تتبنى الصين، مثل هذه الممارسات والسلوكيات الأمريكية .

على العموم، ومن خلال فحص العوامل والمبررات الدافعة وراء تكثيف هذه العلاقات، نجح «فولتون» في إثبات أن دور الصين المتغير، في الشرق الأوسط، يتسم بأهمية متزايدة من كيان اقتصادي إلى قوة لا يُستهان بها دبلوماسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا. وباتت الصين الآن قوة عظمى صاعدة قادرة على ملء الفراغ الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي، الذي خلفته واشنطن. وعلى الرغم من أن هذا الأمر لم يتحقق بعد، إلا أن هناك فرصًا واضحة لتصبح بكين القوة الخارجية البارزة في المنطقة خلال السنوات القادمة .

٢٠١٩/٧/٩

الأبعاد الدولية والإقليمية لقمة العشرين في أوساكا

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

ليس من المبالغة القول إن قمة العشرين هي مجلس إدارة شؤون العالم، فهي تضم دولاً تمثل معًا ٦٦٪ من إجمالي سكان العالم و٨٠٪ من حجم الناتج العالمي وثلثي حجم التجارة العالمي، وترجع نشأتها إلى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٩ على هامش اجتماع قمة مجموعة الثمانية في واشنطن، بغرض تعزيز الاستقرار المالي الدولي وإيجاد فرص للحوار بين الدول الصناعية والنامية، ولهذا تستقبل في اجتماعاتها المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين .

وينتمي أعضاء مجموعة العشرين إلى الدول الثمانية و١١ دولة من الاقتصادات الناشئة والاتحاد الأوروبي، هي (الولايات المتحدة – ألمانيا – فرنسا – بريطانيا – إيطاليا – روسيا – اليابان – كندا – الهند – الصين – كوريا الجنوبية – إندونيسيا – الأرجنتين – البرازيل – المكسيك – جنوب إفريقيا – تركيا – أستراليا – السعودية). ومنذ تأسيسها عام ١٩٩٩ والمجموعة تعقد اجتماعاتها الدورية السنوية على مستوى وزراء المالية، إلا أنه بداية من عام ٢٠٠٨؛ وبسبب الأزمة المالية العالمية، ولأول مرة في تاريخها أخذت تنعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات .

ويعتبر اجتماع «أوساكا» الأخير في ٢٨و٢٩ يونيو ٢٠١٩ هو الاجتماع الرابع عشر لها، كما أنه أول قمة تستضيفها الدول الآسيوية. ويأتي انعقادها في اليابان له دلالاته من حيث انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي تجاه آسيا. وكانت قمة العام الماضي قد عقدت في الأرجنتين، كما أن توقيتها جاء في ظل اشتعال الحرب التجارية بين واشنطن وبكين، والتي تأثر بها العالم كله، وبعد أن بدا في الأفق ملامح تبلور قطب «روسي/صيني»، ينذر بتحول هذه الحرب –إن استمرت– إلى حرب باردة جديدة.

وفي ظل الصدمات والمفاجآت العديدة التي أطلقها الرئيس الأمريكي، «دونالد ترامب»، فيما يتعلق بتأثيره في خطوط التحالفات والخصومات القائمة منذ تولي السلطة في يناير٢٠١٧. وفي ضوء أن واشنطن تحتل الموقع الأول في نادي الكبار فلا تزال هي القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى عالميا؛ أصبح العالم كله متعلقًا بما يدور في هذه القمة، وفي نتائجها، وخاصة ما يتعلق بإمكانية الوصول إلى توافق في القضايا

الاقتصادية، كإزالة المعوقات الهيكلية للنمو الاقتصادي، وتمكين المرأة في قوة العمل، بعد أن خيم على الأجواء تنامي عدم الاستقرار السياسي، وتصاعد التوترات التجارية، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

وبالفعل، شهدت قمة هذا العام يومين من المناقشات الساخنة حول كثير من القضايا والتوترات التجارية، ولا سيما بين الصين والولايات المتحدة، فيما يتعلق بالالتزام بالمعاهدة الدولية الخاصة بحماية البيئة الموقعة في باريس ٢٠١٥. وإصلاح منظمة التجارة العالمية وحماية التجارة الحرة ومخاطر الحمائية، وضمانات التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية والاستعداد للاقتصاد الرقمي. وكانت التوقعات المتفائلة قد ذهبت إلى أن قمة العشرين تسعى هذا العام إلى أن تكون اقتصادية، وتتجه إلى الارتفاع بمستوى الإنتاجية في الاقتصاد الدولي كرد فعل على حالة تباطؤ النمو التي سادت السنوات الأخيرة. وكان آخر تقارير البنك الدولي قبيل انعقاد قمة «أوساكا» قد أشار إلى انخفاض توقعات معدل النمو الاقتصادي السنوي العالمي إلى ٢,٦٪ في ٢٠١٩. بدلاً من ٢,٩٪ في ٢٠١٨. وتباطؤ معدل نمو التجارة العالمية إلى ٢,٦٪ بدلاً من ٣,٦.%

إلا أنه بدلاً من أن تكون القمة ساحة للتوافق على الخروج من هذه الحالة؛ ظهر عدم الاتفاق على المستوى التجاري الثنائي بين أعضائها. وعلى الرغم من حدوث تطورات إيجابية أعطت بعضًا من التفاؤل حول قمة هذا العام، كإتمام الاتفاق التجاري الشامل بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة الميركيسور (التجمع الاقتصادي لأمريكا الجنوبية)؛ إلا أن هذا لم يكن كافيًا للخروج من حالة التشاؤم حول نتائجها الدولية، حيث تأرجحت اتجاهات دولها بين حرية التجارة والحمائية. وكان الرئيس الأمريكي، «ترامب» من أشد منتقدي حرية التجارة، بدعوى أنها تسببت في الإضرار بالمصالح الأمريكية، مؤكدا أن «حماية تجارة الولايات المتحدة هي رأس أولوياته في هذه القمة»، وهاجم عددا من الدول؛ بسبب ما وصفه بـ«ممارساتهم التجارية الضارة ببلاده»، وعلى رأسها «الهند»؛ بسبب فرضها رسوما جمركية عالية على وارداتها من السلع الأمريكية.

ولأن الخلاف التجاري بين واشنطن وبكين كان من أهم الموضوعات المثارة قبيل انعقاد قمة «أوساكا»، وخصوصًا أن تداعياته تطول اقتصادات العالم كله، فقد تعلقت الأنظار باجتماع الرئيس الأمريكي، «ترامب»، مع نظيره الصيني، «شي جين بينغ»، في ضوء أنها أول مرة يلتقيان، منذ فشل المحادثات التجارية بين البلدين في مايو٢٠١٩. وقد بدا لكثير من المتابعين في ضوء هذا الفشل أن الاجتماع سيسفر عن زيادة الولايات المتحدة لقيمة السلع الصينية التي ستفرض عليها جمارك عالية إلى ٣٠٠ مليار دولار؛ ولكن بدلاً من ذلك تم الاتفاق على إيقاف فرض مزيد من الضرائب والرسوم الجمركية، وأن يعمل كلا الطرفين في اتجاه تخفيض قيمة السلع التي تفرض عليها ضرائب جمركية عالية في المستقبل القريب.

وكما غاب التوافق العالمي حول حرية التجارة، فقد غاب أيضًا في قضية التغير المناخي والالتزام باتفاقية باريس. ومن ناحية أخرى، هاجم الرئيس الروسي «بوتين»، الغرب ومضى إلى القول إن «الليبرالية والرأسمالية قد عفا عليهما الزمن، وأنهما لن تصمدا»، وعزى ذلك إلى أنهما قد «وصلتا إلى مرحلة أصبحتا فيها تتعارضان مع مصلحة الغالبية العظمى من الناس.«

وعلى عكس خيبة الأمل فيما أسفرت عنه القمة على مستوى القضايا العالمية، إلا أنها كانت مثمرة فيما يتعلق بالشرق الأوسط – بخلاف ما حدث العام الماضي في «بيونس آيرس» – في ضوء حرص كل من السعودية، وتركيا، كأعضاء في المجموعة، على متابعة أهدافهما بنجاح من خلال اللقاءات التي تم عقدها مع قادة العالم .

ففضلاً عن الحفاوة البالغة التي تم استقبال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بها، ولقاءاته المتعددة مع قادة دول العالم، مثل رئيسة الوزراء البريطانية «تريزا ماي»، والرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» واللذين أكدا أهمية العلاقات الثنائية بين بلديهما والمملكة، ودورها في احتواء التوسع الإيراني ومحاربة الإرهاب الإقليمي؛ أمكن له أن يعود إلى الرياض باتفاق عقد قمة العام القادم في بلاده، مع دلالة ذلك على مكانة السعودية وحضورها الدولي، والموقف الدولي من إيران.

وخلال لقائه الرئيس الأمريكي، أثناء جلسة الإفطار التي جمعتهما، وصفه «ترامب»، بأنه «صديق»، وأثنى على خطواته الإصلاحية وانفتاح المملكة وتوسيع نطاق حرية المرأة، وناقش معه الدور السعودي الحيوي في الشرق الأوسط واستقرار النفط العالمي والتهديد المتزايد من إيران والتجارة المتبادلة بين البلدين. وفي هذا الإطار، نجح ولي العهد السعودي في الحفاظ على مكانته». كما عد «ترامب» العلاقة مع السعودية «أساسية في استراتيجية مواجهة إيران»، وأثنى على دورها في مكافحة الإرهاب وتمويله. وعلى هامش اجتماعات القمة؛ وقع ولي العهد السعودي ١٠ مذكرات تفاهم مع كوريا الجنوبية بلغت قيمتها ٨,٣ مليارات دولار والتي تعد خامس أكبر مستوردي النفط السعودي، وجددت المملكة وعدها بتعويض النقص في وارداتها من دول الشرق الأوسط بسبب العقوبات الأمريكية على طهران.

وفي كلمته، التي جاءت في الجلسة الختامية، باعتبار أن المملكة ستستضيف القمة المقبلة في ديسمبر ٢٠٢٠. أشار الأمير محمد بن سلمان إلى ضرورة إصلاح النظام الضريبي للاقتصاد الرقمي على المستوى العالمي. وكان ذلك تعقيبًا على كلمة رئيس الوزراء الياباني، «شينزو آبي» التي أكدت أهمية وضع الضوابط الدولية لترتيب الاقتصاد الرقمي ووضع القواعد المناسبة لإعداد المجتمعات لما يعرف بالمجتمع الخامس في حياة البشرية بعد كل من مجتمعات الصيد والزراعة والصناعة ومجتمع المعرفة .

وعليه، بدا من جملة اللقاءات التي عقدها ولي العهد السعودي في هذه القمة أن العلاقات الودية بين الغرب والمملكة العربية السعودية قد أعيد بناؤها وسط التوترات المتصاعدة في الخليج بين واشنطن وطهران.

أما العضو الآخر من الشرق الأوسط وهو تركيا، فقد استطاع خلال القمة أن يؤمن مفتاحًا لسياساته الخارجية، وإن كان النجاح الذي حظي به أقل مما حصلت عليه السعودية. ففي اللقاء الذي جمع الرئيس الأمريكي، ترامب، بالرئيس التركي «أردوجان»؛ نجح الأخير في إيقاف التوتر بين اثنين من الحلفاء في الناتو، فيما يتعلق بقضية شراء أنقرة صفقة صواريخ (إس ٤٠٠) من روسيا وما يمثله ذلك من تهديدات للمنظومة الدفاعية في الحلف ويعطي موسكو الفرصة للتدخل في هذه المنظومة. وصرح ترامب في هذه المسألة، بأن تركيا قد «عُوملت بشكل غير عادل» في إشارة تصالحية، يبدو أن أردوجان قد خرج بها منتصرًا، من دون أن تعني هذه الإشارة أي التزام بالتوجه نحو حل هذه الإشكالية، غير أن ما كان يسعى إليه في «أوساكا» هو تجنب العقوبات الأمريكية، وقد أصبح واضحًا مع عدم الإعلان عن عقوبات جديدة، والإشارة التصالحية أنه قد حقق مبتغاه من هذه القمة.

على العموم، بعد يومين من المناقشات يبدو أن القمة لم تفلح في التوصل إلى مبادرات أو حلول أو توافقات متعددة الأطراف بشأن التعامل مع المشكلات العالمية، ويبدو أن النجاحات التي حققتها تقع في العلاقات الثنائية وما جرى من لقاءات بين زعماء العالم على هامش هذه القمة. وبوجه عام، فإن اقتصادات العالم التي تسير نحو الحمائية بينت الاتجاه الذي بات مهيمنًا خاصة بين قواه الاقتصادية الكبرى.. الولايات المتحدة والصين، أما فيما يتعلق بالاهتمامات الإقليمية فإن الأمر مختلف لأعضاء هذه المجموعة من الشرق الأوسط، فقد استطاعت تركيا تبريد أزمة صواريخ (سي٤٠٠) وتجنبت العقوبات الأمريكية، وكانت السعودية هي الأكثر تحقيقًا لأهدافها من خلال موقف المجموعة المساند لها إزاء إيران والإرهاب وتمويله، الذي لم يتوقف فقط عند التصريحات، ولكن بالتوجه إلى عقد القمة القادمة في الرياض.

٢٠١٩/٧/١١

الإرهاب في ضوء المسؤولية المدنية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

عُقِدَت ندوة بمكتبة القاهرة يوم ٢٠١٩/٧/١؛ لمناقشة كتاب بعنوان «الإرهاب في ضوء المسؤولية المدنية» من إعداد اللواء الدكتور شوقي صلاح خبير مكافحة الإرهاب في أكاديمية الشرطة، تحت رعاية الدكتورة إيناس عبدالدايم وزيرة الثقافة؛ وذلك لطرح رؤية قانونية جديدة، لمكافحة الإرهاب. يتضمن

الكتاب خمسة مباحث، يجمعها قاسم مشترك؛ وهو الإرهاب والمسؤولية المدنية، أو كما يقول المؤلف: إنه «يُقدِّم معالجات أمنية وقانونية لبعض القضايا المتعلقة بمواجهة الإرهاب.«

ويعتبر المبحث الأول، وهو بعنوان «أثر القوة القاهرة على المسؤوليتين العقدية والتقصيرية»؛ تطبيقًا على الجرائم الإرهابية المتعلقة بسلامة الطيران المدني. وأشار فيه إلى حادث إسقاط الطائرة الروسية فوق أرض سيناء في ٣١ أكتوبر ٢٠١٥. والذي تابعه العالم. وأثار الحادث في ذهن الكاتب تساؤلات عدّة تتعلق بجوانبه القانونية والأمنية، وفي مقدمتها مسألة تعويض أُسر الضحايا، ومدى مسؤولية أطراف معينة كأجهزة الأمن، فضلا عن مدى اعتبار الجرم الإرهابي بمنزلة قوة قاهرة، ولا شك في تأثيرها على المسؤولية المدنية حال الاعتداد بها.

أمّا المبحث الثاني، وهو «تتبع ملكيات الإرهابيين، والإدارة الإلكترونية للدولة مرتكز أساسي». وضرب المؤلف مثالا بحصول أحد قيادات الجماعة الإسلامية في مصر، والذي ارتكب واحدة من الجرائم الإرهابية وهي الهجوم الإرهابي على مديرية أمن أسيوط عام ١٩٨٠ على عفو رئاسي عام ٢٠١٢. بعد حوالي ثمانية وعشرين عامًا قضاها؛ تنفيذًا لعقوبة السجن المؤبد الصادرة ضده. وبعد خروجه من السجن صار من الأغنياء، لذا ثار في ذهنه تساؤل مهم يتعلق بمدى تأثير التقادم على أحقية المتضررين من الجرم الإرهابي في الحصول على التعويضات المقضي بها لهم، ولأهمية تتبع ملكيات الإرهابيين بين الواقع والمأمول؛ سعيًا لتطوير أحكام التعويض، من خلال طرح رؤية لمنظومة قانونية لتتبع ملكياتهم.

وتناول المبحث الثالث «الإرهاب وأزمات احتجاز الرهائن»، مقتضيات المواجهة الأمنية ومتطلبات تعويض المتضررين، من خلال دراسة أمنية وقانونية مقارنة. ويعد هذا الموضوع نادرًا لم تتطرق إليه الكتابات العلمية العربية. وفي مداخلة للدكتور «أشرف حبيب» أستاذ القانون المدني أكد أنها مشكلة تحدث بشكل متكرر، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وقد يتم احتجاز الرهائن في طائرة أو مسرح أو قاعة احتفال؛ وهى مسألة واردة في كل وقت، والمهم هنا هو معالجة الجوانب القانونية لها. هذا فضلا عما قد ينتج من وقوع ضحايا من الجانبين عند التعامل الأمني، سواء من المحتجزين أو قوات الأمن، ومن يتحمل تعويض هؤلاء. وأشار «حبيب» إلى أن المؤلف استحدث قاعدة قانونية جديدة، وهي «الخسارة بالمكسب»؛ أي تلتزم الدولة بتقديم مكافأة قانونية، وليست منحة لكل مواطن يشارك في مواجهة الإرهاب بالإبلاغ عن إرهابي، ولكنه إبلاغ أمني وفق مسارات قانونية.

ويتساءل المبحث الرابع: «الإبلاغ عن جرم إرهابي، هل يصبح مبررًا للمشاركة في الغنم المترتب عليه؟»؛ حيث يُجمع الفقه الأمني على أهمية الشراكة المجتمعية في مواجهة الجرائم بشكل عام والإرهابي منها بشكل خاص. وقدم المؤلف إرهاصات لنظرية قانونية جديدة تنطلق من فكرة «الغنم بالغنم»، وانتهى بموجبها إلى الاعتداد بالإبلاغ، الذي يقوم به شخص من الجمهور عن جرم إرهابي

ويترتب عليه غنم للدولة، ينشأ عن مصادرة أسلحة أو أموال، وتناول أيضًا في كتابه «بحث عن الحق في الخصوصية واعتبارات الأمن القومي» رؤية تطبيقية؛ لإدماج أحكام التعويض الجزائي في النظام القانوني المصري.

وينتهي الكتاب بالمبحث الخامس، وهو بعنوان «الخصوصية واعتبارات الأمن القومي». ويقول الدكتور «أشرف حبيب»، إن «هناك العديد من التساؤلات منها من يتحمل تعويض ضحايا الجرائم الإرهابية، التي تقع على متن طائرات تحتوي على عبوات ناسفة أو قنابل كما حدث في طائرة روسيا، التي أسقطت على سيناء»، وأوضح أن هذا الحادث في المصطلح القانوني يسمى قوه قاهرة أي لا دخل لطرف معين فيه، وتأتي دقة المشكلة في تداخل أطراف عديدة في هذه المسألة ومنها وزارة الداخلية؛ حيث تتداخل بتأمين الطائرات والمطار ومرافق المطار؛ أي كل ما يتعلق بتأمين الرحلة، هذا من جانب ومن جانب آخر أشار إلى أن الشركة الناقلة ملتزمة بتأمين رحلتها. والسؤال هنا من يتحمل عبء هذا التعويض؛ هل هي وزارة الداخلية أم الشركة الناقلة أم كلاهما، وهل هناك صندوق للتأمين يمكن أن يغطي هذه المخاطر أم لا؟. واستعرض موضوع الأمن القومي والحق في الخصوصية، الذي تناوله الكتاب، وذلك في ظل ذيوع وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي، الذي ينتهك خصوصية كل فرد، حيث عالج المؤلف كيفية إحداث التوازن بين خصوصية المواطنين والأمن القومي، وقال: إن «الكتاب تطرق أيضًا إلى العقوبات على وسائل الإعلام التي تنتهك خصوصية المواطن وأسراره على شاشات التلفزيون.»

قراءة في تقرير يناقش «قضية ضم إسرائيل للقدس الشرقية»

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

الأخبار المُتناولة للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي غالبا ما تدور هذه الأيام حول قضايا أهمها على سبيل المثال، «صفقة القرن» وهي مبادرة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» لحل هذا الصراع، وتداعيات قراره بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارته إليها والأوضاع المزرية التي يعيشها أهالي قطاع غزة، نتيجة الحصار المفروض عليها والتوسع في بناء المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية، غير أن هناك قضية مهمة يتم تجاهلها، وهي ضم إسرائيل للقدس الشرقية والتي احتلتها في حرب يونيو ١٩٦٧، ولكنها لم تدمجها رسميًّا في الدولة، باعتبار أنها قد تتنازل عنها في يوم من الأيام لتكون عاصمة لفلسطين المستقلة في إطار حل سياسي مع الفلسطينيين. دعم ذلك مقترح حل الدولتين القائم على أساس أن القدس الشرقية ضرورة لتحقيق السلام. ومع ذلك فإن ممارسات الحكومة الإسرائيلية اليوم تظهر خطوات مغايرة، حيث تبذل جهودًا لضمها بالكامل، وإدماجها رسميا لتكون مع القدس

الغربية عاصمة إسرائيل؛ في خطوة غير شرعية ومخالفة للاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية وللقوانين والقرارات الدولية .

فى ضوء ذلك، صدر تقرير عن «مجموعة الأزمات الدولية» ببروكسل في يونيو ٢٠١٩ حول قضية ضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية، يُحلل بشكل شامل أسباب وكيفية حدوث هذا الضم غير الشرعي، وكذلك النظر في أفضل الطرق التي يمكن من خلالها إعاقته.

ولا تُعد عملية ضم الأراضي بالقوة من قِبل إسرائيل جديدة، فكما قال «جيفري آرونسون»، من «معهد الشرق الأوسط»: «عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على مدار أكثر من نصف قرن، بعزم في سياسات ضم الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧»، ويضيف أنها «تحدت طوال هذه الفترة، الإجماع الدولي المُعارض لسياستها المتمثلة في «خلق حقائق على الأرض»، حيث أظهرت عزمًا على السيطرة على الضفة الغربية والقدس الشرقية رغم المعارضة الدولية غير الفعالة» كما يقول التقرير.

وفي الوقت الراهن، فإن إسرائيل توسعت في بسط سيطرتها على القدس الشرقية، ولكن لا ترقى إلى مستوى ضم هضبة الجولان، وما ينتقده التقرير هو سلسلة التغييرات السياسية التي تسمح للحكومة الإسرائيلية بممارسة سيطرة أكبر ستمهد الطريق لضم رسمي في نهاية المطاف. وربما كانت أهم هذه التغييرات هي «الخطة الخمسية» التي اعتمدتها إسرائيل في مايو ٢٠١٨، والتي تعهدت بإنفاق ٣٥٠ مليون دولار في القدس الشرقية لأغراض تنموية.

والهدف المعلن من ضخ هذه الأموال كان تحسين الظروف المعيشية للسكان الفلسطينيين الذين يُشكلون أغلبية عن طريق توفير الوظائف والاستثمار في الخدمات العامة التي من المتوقع أن تؤدي إلى تراجع المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة والإرهاب، ولكن اتضح أن هذه المبادرة ما هي إلا واجهة يمكن من خلالها تعزيز وتعظيم وجود الدولة الإسرائيلية في القدس الشرقية، ومن ثم تأكيد سيادتها عليها على حساب السيطرة الفلسطينية المحلية. ولعل ما يُسهل تسريع الخطة الخمسية لتهويد القدس الشرقية، هو الوجود الإسرائيلي الأكبر بالقدس الشرقية مع تجاهل إسرائيل الجسيم للوجود الفلسطيني في المدينة .

ومن خلال ذلك، يُحدد محللو «مجموعة الأزمات الدولية» منهجين أساسيين يوضحان النوايا الحقيقية للحكومة الإسرائيلية في تهويد القدس الشرقية هما: أولاً: تسجيل جميع الأراضي في القدس الشرقية في سجل الأراضي الإسرائيلية. وثانيا: السياسة الموضوعة حديثًا لتوجيه المدارس في المنطقة إلى استخدام المناهج الإسرائيلية.

ويعد تسجيل الأراضي محاولة أكثر مباشرة لتأكيد السيطرة عليها؛ إذ بُنيت معظم منازل الفلسطينيين في المنطقة من دون حصولهم على إذن من السلطات الإسرائيلية، التي عادة ما كانت غائبة عن المنطقة

منذ عقود. وتسمح المتطلبات الجديدة لتسجيل الأراضي والمنازل التي تمت الموافقة عليها واعتمادها قبل أو أثناء أو بعد بنائها للسلطات الإسرائيلية أن تعتبر معظم هذه المنازل غير شرعية، وعليه تُصبح عُرضة للإزالة، وسيُفضي هذا إلى مغادرة كثير من الفلسطينيين منازلهم وإتاحة الفرصة أمام الحكومة الإسرائيلية لتشجيع تدفق المستوطنين لدعم سيطرة الحكومة على المنطقة في السنوات القادمة .

يضاف إلى ذلك التشريعات أو مبادرات رؤساء البلديات المحلية لتوحيد المنطقة. فعلى سبيل المثال ضغط أعضاء حزب اليمين المتطرف في الكنيست على مدى سنوات لتمرير «قانون القدس الكبرى» الذي من شأنه توسيع الحدود البلدية للمنطقة لتشمل المستوطنات الإسرائيلية الموجودة فيها في الوقت الحالي إلى جانب المناطق الفلسطينية الأربع (كفر عقب، وعناتا، والسواحرة، والولجة). وبدوره، أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في عام ٢٠١٧ دعمه المعنوي للمخطط على الرغم من كونه ينتهك القرارات الدولية .

ويُمكن تمييز الدافع الرئيسي وراء هذا الضم البطيء غير الرسمي للقدس الشرقية لكونه راجعا إلى المصالح الأيديولوجية والعملية لإدارة نتنياهو القومية اليمينية. ويعد توسيع قبضة إسرائيل على القدس ككل، هدفًا رئيسيا للحكومة لسنوات، كما أنه يخدم الكثير من أجندة السياسة المحلية الإسرائيلية. ويوضح التقرير ذلك قائلا: «تقريبا جميع أعضاء الائتلاف الحاكم الحالي– تماشيا مع غالبية الشعب اليهودي – يتفقون على ثلاثة مبادئ أساسية للسياسة»، «أن تكون القدس عاصمة لإسرائيل، وأن تشمل أجزاءً من القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك المدينة القديمة وضواحيها، وأن تكون ذات أغلبية يهودية.«

ومن الثابت أنّ هذا التوجه في الغالب مدفوع بعقيدة إيمانية. وبالنسبة إلى اليهود الإسرائيليين، كما هو الحال بالنسبة إلى المسلمين والمسيحيين، تشغل مدينة القدس مكانا دينيا وثقافيا مؤثرا. لذلك يرى الصهاينة أن دمج المدينة بالكامل في الدولة الإسرائيلية؛ يُمثل طريقة لتأمين السيطرة اليهودية على أهم مواقعها ومعالمها المقدسة. وربما تتمثل الأهمية الأخرى في رغبة حكومة نتنياهو في استمرار سيطرة الغالبية اليهودية على المدينة. وتُشير الأرقام التي وضعها «معهد القدس لبحث السياسات»، إلى أن ١٧,٠٠٠ شخص غادروا المدينة في عام ٢٠١٧. بينما انتقل ١١,٠٠٠ شخص فقط إليها. ومن بين الذين غادروا ٩٦٪ كانوا يهودا. لذا فمن المتوقع أن تؤدي هذه الهجرة الجماعية للمواطنين الإسرائيليين اليهود من المدينة إلى القضاء على الغالبية الديموغرافية للمجتمع الإسرائيلي هناك بحلول عام ٢٠٤٥. ومن شأن هذا السيناريو أن يقوض القدرة العملية للدولة الإسرائيلية على فرض السيطرة على المدينة بالكامل والحفاظ عليها، ومن ثم منع قدرتها على تأمين أهدافها الأيديولوجية وإلحاق الضرر بالهيبة الوطنية.

لكل ما سبق، يعتقد الكثيرون أن «نتنياهو»، إذا ما أعيد انتخابه في سبتمبر ٢٠١٩. سيزيد من جهوده لضم القدس الشرقية. وذكر التقرير: أنه «يبقى الاحتمال الأقل حدوثا هو ظهور ائتلاف يتزعمه أو قد يشمل وسطيين، مثل (حزب أزرق– أبيض)، يكون أكثر تقبلاً للنداءات الدولية بالتوقف عن تغيير الوضع القانوني للسكان الفلسطينيين في المناطق الواقعة بين الجدار الفاصل والحدود البلدية للقدس». بيد أن هذا السيناريو غير مرجح، في ظل افتقار الكتلة الوسطية إلى المقاعد الكافية في الكنيست لتشكيل أغلبية.

ويبقى الأهم، وهو الدعم غير المحدود الذي يتلقاه «نتنياهو» وحكومته اليمينية من قبل واشنطن، خاصة بعد أن تخلت إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب عن عقود من معايير السياسة الخارجية فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وبدلاً من ذلك، اتبعت طريقًا لتقديم دعم أحادي الجانب لإسرائيل في تأمين مصالحها. وهو ما أدى إلى حدوث عدد من التطورات الضارة؛ بدءًا من اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لإسرائيل عام ٢٠١٧، ونقل سفارتها إلى هناك، وقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية.

وبصرف النظر عن دور هذه التحركات في تقويض عملية السلام، فإنها قد شجعت «نتنياهو» على زيادة تعزيز الهيمنة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويؤكد التقرير: «أن هذه الخطوات شجعت السياسيين على ضم القدس الشرقية، مع إدراكهم أن مثل هذه الخطوات كانت مستحيلة في الماضي؛ بسبب المعارضة الدولية». وعلى نحو مماثل أشار «ستيفين كوك» من «مجلس العلاقات الخارجية» بنيويورك إلى أن «حكومة الولايات المتحدة لم تعد تعترف بالأراضي الفلسطينية باعتبارها محتلة، بل وفرت غطاء سياسيا ودبلوماسيا لضم إسرائيل للضفة الغربية ببطء، بما في ذلك القدس الشرقية». كما أن الحكومة الإسرائيلية تبنت في مايو ٢٠١٨ خطة خمسية لضم القدس الشرقية التي تعتبر محتلة بالعرف الدولي.

ولعل العامل الآخر الذي شجع إسرائيل على الإسراع في عملية ضم القدس الشرقية هو العجز الراهن الذي يعاني منه المجتمع الدولي. وعلى نحو تقليدي، كان المجتمع الدولي يدين ضم إسرائيل لمزيد من الأراضي الفلسطينية، وقد تمت الإشارة إلى فلسطينية القدس الشرقية نفسها في عدد من قرارات الأمم المتحدة، وأهمها: (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ في عام ١٩٤٧، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ في عام ١٩٦٨. وقرار مجلس الأمن ٢٦٧ في عام ١٩٦٩، وقرار مجلس الأمن ٤٦٥ في عام ١٩٨٠، وقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ في عام ٢٠١٦ حول الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية .(

ويتناول التقرير أنه «يجب على الاتحاد الأوروبي والدول العربية ذات الصلة أن تستخدم كل ما لديها من نفوذ لمنع إسرائيل من ضم الأراضي الفلسطينية». وعلى الرغم من أن هذا الاقتراح يتسم بالصواب

فإنه فشل في إحداث تغيير في سلوكيات إسرائيل الاستيطانية في الماضي، ما جعل هذه الجهود والقرارات الدولية تفقد جدواها. وفي الواقع، أصبح المجتمع الدولي اليوم فاقدا للفاعلية، بعد أن تحولت الدول الأوروبية إلى الاهتمام بشؤونها الداخلية وفقدت تركيزها إزاء البحث عن حلول للقضية الفلسطينية وسط الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها، في الوقت الذي يسعى فيه عدد متزايد من الدول العربية والإسلامية إلى تعزيز علاقاتها مع إسرائيل، ما يؤدي إلى تخليها عن القضية الفلسطينية، في حين تفتقر معظم الدول الأخرى إلى قوة النفوذ والتأثير الكافي على إسرائيل لإحداث أي تغيير في سلوكياتها.

ومن ثم، يبدو غير كافٍ أن يتم الاعتماد على عملية حث المجتمع الدولي على التحرك ومواجهة عملية ضم إسرائيل للقدس الشرقية، لكونه الحل الحقيقي الوحيد لإعاقة المخططات الإسرائيلية التي تتم الآن على قدم وساق .

ومن ثمّ، ذكر التقرير أنه ربما يكمن أفضل السبل، في تعاون الجماعات الفلسطينية معًا في القدس الشرقية، وهو الأمر الكفيل بردع إسرائيل عن مواصلة مشروع الضم، كما حدث مع إخراج القوات الإسرائيلية من غزة خلال منتصف العقد الأول من القرن العشرين. ومع ذلك، يقدم التقرير، تفسيرًا لصعوبة إعاقة مشروع الضم الإسرائيلي للقدس الشرقية، بقوله: «إن شكل الضم الذي يحدث عبر الهيمنة الثقافية والسياسية والاقتصادية الإسرائيلية على أراضي القدس الشرقية يجعل من الصعب على المجتمع الدولي أو الجماعات الفلسطينية ذاتها منع هذا الأمر». مضيفا أنه «ما لم يحدث تحول في السياسة الإسرائيلية والأمريكية قريبًا تجاه الفلسطينيين، فإن التوقعات بإعاقة عملية الضم التدريجية من جانب إسرائيل للقدس الشرقية قد تبدو ضعيفة للغاية.«

وبالنظر إلى الآلية التي ينبغي أن ينتهجها الفلسطينيون لمواجهة هذه المخططات، أوضح تقرير لـ«ميدل إيست آي» أن ذلك لن يتم إلا عن طريق «النضال السلمي والمدني، على غرار حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وتسليط العقوبات على الكيان الإسرائيلي». مع ضرورة أن تعمل السلطة الفلسطينية على استعادة الحركة الوطنية الفلسطينية لطابعها كحركة تحرر وطني، والتخلص من طابعها ووظائفها كسلطة، وإعادة بناء الكيانات الفلسطينية على أسس وطنية ونضالية وديمقراطية؛ وذلك لمواجهة أي تداعيات سلبية يمكن أن تقوم بها إسرائيل، كما أنه على الدول العربية الانتقال من حدود الشجب والإدانة إلى الحركة والفعل، فالموقف الفلسطيني والعربي لا بد أن يكون أكثر حسمًا؛ لإنهاء دور أمريكا المنحاز في عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

خلاصة القول: إن وضع القدس لا يمكن أن يتحدد إلا عن طريق المفاوضات والقرارات الدولية ذات العلاقة؛ لذا فإن عملية الضم سوف تلقي بظلالها على احتمالات التوصل إلى حل الدولتين، كما يمكن

أن تؤدي إلى كوارث حقيقية غير أن هناك سؤالا علينا أن نسأله: ما السيناريوهات الممكن حدوثها فيما لو أقدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بعد انتخابات سبتمبر ٢٠١٩ على تنفيذ وعوده؟

٢٠١٩/٧/١٢

مسالك الصين البديلة في الحرب التجارية مع أمريكا

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

وضعت السياسة الاقتصادية الصينية هدفًا لها، وهو ألا يقل معدل النمو السنوي المحقق عن ٧٪، حتى تستطيع توفير فرص توظيف للداخلين الجدد إلى سوق العمل، فضلاً عن العمالة المتحولة من الريف إلى المدن ومن القطاع العام إلى القطاع الخاص، ولهذا اتخذت من استراتيجية التصنيع والتصدير، التي سار عليها قبل ذلك الاقتصاد الياباني، وتبعته النمور الآسيوية في جيلها الأول: سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج آلياتها لتحقيق هذا الهدف، وتجاوزته في العقود الأربعة الماضية، حيث كان الاقتصاد الصيني يحقق معدلات نمو يتجاوز متوسطها ١٠٪ سنويًّا.

ومع انخفاض كلفة العمالة المقارنة وارتفاع الإنتاجية، وتوفير مناخ استثمار آمن ومستقر، غدت الصين قبلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فأخذت الشركات الدولية النشاط، والمستثمرون من جميع أرجاء العالم يفدون إلى الصين ويوجهون إليها استثماراتهم، بما في ذلك المستثمرون من الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى في ظل الحرب التجارية القائمة بين واشنطن وبكين، نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين في الثلاثة الشهور الأولى من العام الحالي ٢٠١٩ قد حققت نموًّا بنسبة ٦,٥٪ بقيمة نحو ٣٦,٢ مليار دولار، وحققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من الولايات المتحدة إلى الصين زيادة بنسبة ٧١,٣٪ عن نظيرتها في عام ٢٠١٨.

مراكمة معدلات النمو الاقتصادي العالية المستمرة على المدى السنوات من ١٩٧٨ حين استهلت الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى الآن، أحدث نقلة نوعية كبرى للاقتصاد الصيني، فصار هذا الاقتصاد الآن ثاني أكبر اقتصاديات العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية

وكما استهدفت الصين أن تصبح هدفًا للإنتاج العالمي، وأن تصبح مصنع العالم، فإن الأزمات التي تعرض لها النمو الصيني في مسيرته، من الأزمة المالية الآسيوية قرب نهاية تسعينيات القرن الماضي إلى الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨. قد جعلت السياسة الاقتصادية الصينية تحصّن هدف تعزيز النمو عن طريق تنمية الاستهلاك المحلي، مستفيدة من سوقها الداخلي الكبير، فهي أكبر دول العالم سكانًا بعدد يزيد على خمس سكانه (أكثر من ١,٣٥ مليار نسمة)، ومع تزايد دخول الصينيين ترتفع مشترياتهم، وعن طريق زيادة الاستثمار والنشاط الاقتصادي في وسط الصين وغربها وعدم تركيزه في شرق وجنوب

شرق الصين، وزيادة الاستثمارات الصينية في بلدان العالم النامية، وزيادة الإنفاق على البنى التحتية الصينية، كمشروع تمديد ما يقرب من ٣٠ ألف كم سكك حديدية فائقة السرعة.

وقد مكّنت هذه السياسات من أن يضاعف الاقتصاد الصيني ثلاثة أمثاله في الفترة من ٢٠٠٨ – ٢٠١٨. ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي ١٣,٦ تريليون دولار في ٢٠١٨. وأصبح منذ ٢٠١٦ أكبر من الاقتصاد الياباني بنحو ٢,٣ مرة، وفي عام ٢٠١٨ غدت الصين قوة رائدة في مجال التجارة الإلكترونية والمدفوعات بالاستعانة بالأجهزة المتنقلة، وأصبحت في هذا الشأن أكبر من مثيلتها في الولايات المتحدة ١٦٠ مرة، وأصبحت شركات التجارة الإلكترونية والإنترنت الصينية العملاقة هي الأعلى ترتيبا في الصين.

إلى هذا الوضع الذي بلغته الصين شنت إدارة ترامب حربها التجارية، بمحاولة تضييق فرص نفاذ السلع الصينية إلى السوق الأمريكي، بفرض ضرائب وتعريفات جمركية عالية على واردات الولايات المتحدة من السلع المصنوعة في الصين، وشملت هذه التعريفات والضرائب نحو ٢٠٠ مليار دولار واردات أمريكية من الصين، ارتفعت جماركها من ١٠٪ إلى ٢٥٪، وردّت الصين بالإعلان عن رفع التعريفات الجمركية على ٦٠ مليار دولار واردات صينية من الولايات المتحدة، وقد سعى ترامب بذلك إلى أن تقوم الشركات الأمريكية بتوسيع استثماراتها وإنتاجها داخل الولايات المتحدة، ومعالجة العجز التجاري الذي يميل لصالح الصين، وبينما يتسبب قرار ترامب في أضرار لنحو ٩٠٠ شركة أمريكية تعمل في الصين، وهي أعضاء الغرفة التجارية الأمريكية في الصين، أبرزها شركة بوينج للطائرات وفايزر للأدوية وكوكاكولا، لتشكل مع الإدارة الاقتصادية الصينية قوة ضغط على الرئيس الأمريكي حتى يعدل عن هذه الحرب، إلا أن الصين وهذه الشركات أيضًا لم تقف مكتوفة الأيدي، فهي تطرق بقوة مسالك بديلة.

وفي الآونة الأخيرة أحرز قادة رابطة الآسيان في اجتماعهم الأخير في بانكوك تقدمًا كبيرًا بشأن مشروع اتفاق التجارة الحرة بين الآسيان والصين، وهو مشروع اقترحته بكين، ويشمل ١٦ دولة من آسيا والمحيط الهادئ، مع توقع إنجاز هذا الاتفاق في العام الحالي ٢٠١٩. وهو اتفاق يتم بعيدًا عن الولايات المتحدة، ويتحرر هذا الاتفاق من اتجاه الحمائية الجديدة الذي تزعّمه ترامب بحربه التجارية، وضرب به اتجاه العولمة الذي كانت الولايات المتحدة نفسها زعيمته، ويذكر أن هذا المشروع لم يكن رد فعل مباشرا للاتجاه الأمريكي، فهو قائم كمشروع من ٢٠١٢. ولكن تفعيله وإنفاذه من التعثر هو الذي كان رد فعل للإجراء الأمريكي.

وفي حال إنفاذ هذا المشروع فإنه لن يعزز فقط مكانة الصين الاقتصادية والتجارية في آسيا، ولكنه يعزز أيضًا من نفوذها السياسي، وهذا المشروع يضم إلى جانب دول الآسيان العشر الصين والهند واليابان

وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاندا، أي أنه سيشمل نحو ما يقرب من نصف سكان العالم، ما يجعله أكبر اتفاق تجاري في العالم.

وقد كان الرئيس الأمريكي ترامب قد انسحب في ٢٠١٧ من مشروع اتفاق التبادل التجاري الحر عبر المحيط الهادئ، فاستغلت بكين الفرصة لكي تتزعم هي هذا المشروع، وبموجبه تزول الحواجز الجمركية التعريفية بين هذه البلدان المذكورة، وإن كانت هناك مخاوف بشأن التحفظات التي تقدمها بعض الدول بشأن حقوق العمال والبيئة والمنافسة بين الصين والهند إلا أن قوة المصالح الاقتصادية المشتركة ستكون الحافز الأكبر لإتمام هذا الاتفاق وإنفاذه.

وإلى جانب هذا المسار يأتي مسار العلاقات الصينية الروسية، حيث بلغ حجم التجارة الصينية الروسية في عام ٢٠١٨ نحو ١٠٠ مليار دولار بزيادة نحو ٢٧,١٪ عن عام ٢٠١٧ وهو أعلى معدل بين أكبر ١٠ شركاء تجاريين في الصين، وبدأ خط النفط الروسي الصيني الثاني في التشغيل التجاري في نفس العام، كما أخذ التعاون بين البلدين يزيد في قطاعات الطاقة ومنها الطاقة النووية والفضاء الجوي، وشهد عام ٢٠١٨ إبحار أول ناقلة غاز طبيعي مسال من روسيا إلى الصين، كما يدخل الجانبان في مشروع إنتاج طائرة ركاب عريضة بعيدة المدى، وبرزت مجالات التعاون أيضًا في الاقتصاد الرقمي والشركات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيا المتقدمة وتنمية الشرق الأقصى واستكشاف القطب الشمالي، وفي المقابل فإن روسيا المنافس التقليدي للولايات المتحدة تتبنى سنويًّا منتدى اقتصاديًّا منافسًا لمنتدى دافوس العالمي، وهو منتدى سان بطرسبرج الذي أعلنت الصين عزمها حضوره هذا العام للمرة الأولى.

مسار آخر هو إفريقيا، حيث أخذت الصين منذ عام ٢٠٠٠ تتمدد في إفريقيا عبر منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي تأسس بمبادرة منها في هذا العام، ومنذ هذا الوقت أخذت العلاقات بين بكين والدول الإفريقية في التوسع، حيث نظرت الصين إلى إفريقيا باعتبارها موردا لاحتياجاتها من المعادن والطاقة والمواد الأولية، وسوقًا حاليا ومستقبليًّا لمنتجاتها، وفي عام ٢٠٠٦ في قمة بكين لهذا المنتدى أعلنت الصين ٨ مبادرات لإفريقيا، شملت زيادة المعونات، وإنشاء صندوق يشجع الشركات الصينية على الاستثمار في إفريقيا، وإلغاء الديون عن بعض الدول الإفريقية، وإقامة منطقة للتعاون الاقتصادي والتجاري، وتعزيز التعاون في مجالات تدريب الموارد البشرية والزراعة والصحة والتعليم، وقد تم تنفيذ جميع هذه المبادرات، وفي قمة جوهانسبرج لهذا المنتدى في ٢٠١٥ أعلن الرئيس الصيني أكبر حزمة دعم مالي لإفريقيا بلغت نحو ٦٠ مليار دولار لمشروعات التنمية وإلغاء بعض الديون ودعم الزراعة في خطة مدة ٣ سنوات، وهذا الإطار التعاوني مكّن من زيادة حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا من نحو ١٠ مليارات دولار في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٧٠ مليار دولار في ٢٠١٧. منها صادرات صينية

لإفريقيا قيمتها نحو ٩٥ مليار دولار، وغدت إفريقيا على خريطة مشروع الحزام والطريق الصيني، هذا فضلاً عن مشروعات بنية تحتية تقدمها الصين في دول إفريقية

ويأتي المسار العربي بديلا أيضًا، فكما هو ملاحظ في الحياة اليومية للدول العربية فإن المنتجات الصينية أصبحت الأكثر تداولاً في الأسواق، وغدت الصين ثاني أكبر شريك تجاري للعالم العربي، وتجاوز حجم التبادل التجاري الصيني العربي ٢٠٠ مليار دولار في ٢٠١٧. وارتفع مستوى التعاون في مجالات الطاقة والفضاء ومشروعات البنى التحتية، ومن المعلوم أن منتدى التعاون الصيني العربي تأسس عام ٢٠٠٤ كإطار للتعاون الجماعي والمتعدد الأطراف والمجالات بين الجانبين، وأقامت الصين علاقات شراكة استراتيجية شاملة وعلاقات تعاون استراتيجي مع عدد من الدول العربية وآلية حوار استراتيجي مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغدت الدول العربية أكبر مورد للنفط الخام للصين وسابع أكبر شريك تجاري.

وفي الختام فإن الصين من خلال هذه المسارات والمسالك البديلة وغيرها تستطيع التعويض عن الخسائر التي أراد ترامب أن يلحقها باقتصادها، كما أن وضوح هذه المسالك البديلة، فضلاً عن شكوى المستثمر والمستهلك الأمريكيين، من الآثار السلبية لتلك الحرب التجارية، ستكون هي قوة الضغط الكبرى على الإدارة الأمريكية للتخلي عن هذه الحرب، التي إلى الآن لم يتضح مدى استفادة الاقتصاد الأمريكي منها.

٢٠١٩/٧/١٧

تغير المناخ وتهديد الأمن في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في أبريل ٢٠١٤ نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويتي، ضمن سلسلة عالم المعرفة، كتابًا بعنوان «مدار الفوضى: تغير المناخ والجوانب الجديدة للعنف» لمؤلفه كريستيان بارينتي، وترجمه د.سعد الدين خرمان، يربط بين تغير المناخ والصراع الاجتماعي والعنف السياسي، مركّزًا على المنطقة شمالي وجنوبي خط الاستواء، بين مداري السرطان والجدي، والتي تشهد دولها صراعات عنيفة، وحروبًا أهلية، وتزايدًا في وقائع الجريمة المنظمة، وإن كان تغير المناخ وحده ليس السبب، إلا أنه أصبح عاملاً رئيسيًّا يضاف إلى العوامل الأخرى الموجودة، كإرث الحرب الباردة، والأسباب الاقتصادية، وأصبح هناك ما سماه «التجمع الكارثي: الفقر والعنف وتغير المناخ»، فإذا كان العنف والتوتر وغياب الاستقرار نتيجة، فعلينا التعامل مع ما يعتبر سببًا وهو التغير المناخي.

ومن المعلوم أن العالم يشهد منذ فترة تقارب قرنا ونصف القرن من الزمان تغيرًا مطردًا في حالة المناخ، يتسم بالارتفاع التدريجي المتواصل لدرجة الحرارة، وكان العقد الأول من الألفية الجديدة هو الأكثر

ارتفاعًا منذ عام ١٨٥٠. نتيجة تغير سلوك الإنسان، واعتماده المفرط على الوقود الإحفوري، والأنشطة الصناعية، وإزالة مساحات شاسعة من الغابات، ما أدى إلى ارتفاع انبعاث الغازات الكربونية، وهي السبب المباشر لهذا الارتفاع الحراري .

ونتيجة للآثار البيئية المدمرة، التي لا تتوقف عند انقراض نحو ٢٠٪ من الأنواع النباتية والحيوانية، وموت مئات الآلاف من البشر، واختفاء جزر تحت البحر، وتهديد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بالتصحر، وغرق مناطق دلتا الأنهار الكبيرة، تصاعد موضوع التغير المناخي إلى قمة الاهتمامات العالمية، سواء على مستوى الأمم المتحدة، أو المجتمع الأكاديمي والمدني الدولي، فقد صار الخطر مهددًا لكوكب الأرض كله، وآية ذلك الاهتمام مشاركة ١٩٦ دولة في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي بالمغرب في ٢٠١٦ الذي يعد النسخة ٢٢ من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي.

وتعد منطقة الشرق الأوسط، التي تتسم بتعدد القوميات والإثنيات والمذاهب، فضلا عن أن معظمها من الناحية الجغرافية ذو مناخ صحراوي، أي يتسم بارتفاع درجة الحرارة وقلة الأمطار، من أكثر مناطق العالم عرضة لهذا التغير المناخي، الذي يُزيد أجواءها قسوة، فهذه المنطقة أكثر تأثرًا بارتفاع درجات الحرارة إلى موجات حر قاتلة، وتكرار الإعصارات الشديدة والعواصف الترابية، والفيضانات والسيول أحيانًا، وشح الأمطار أحيانًا أخرى، الذي يؤدي إلى مواسم الجفاف الطويلة، وارتفاع منسوب المياه في البحار، ومن ثم تآكل الشواطئ وغرق مساحات كبيرة من الأراضي، خاصة تلك الواقعة تحت مستوى سطح البحر، والقريبة من السواحل، وقد أصبحت مدن كنواكشوط في موريتانيا وبنغازي في ليبيا عرضة للاختفاء؛ بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر ٨ ملليمترات سنويًّا، وما تشمله هذه المناطق الساحلية من موانئ تطل على المضايق المائية الدولية، كالمضايق التركية، وقناة السويس، وباب المندب، ومضيق هرمز، ما يمكن له أيضًا أن يؤثر تأثيرًا بالغًا على حركة شحن الأغذية من مناطق الفائض إلى مناطق الحاجة، مسببًا أزمة في إمدادات الغذاء عالميًّا، ومن الجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم اعتمادًا على استيراد الغذاء، خاصة الأغذية الرئيسية من حبوب وألبان ومنتجاتها ولحوم، بسبب طبيعتها الصحراوية، وقلة المياه، ومن ثم قلة المراعي وضعف الإنتاج الزراعي، وفضلاً عن ذلك فإن ارتفاع درجة الحرارة يهدد بانقراض نحو ٤٠٪ من الكائنات الحية من حيوان ونبات، ويُفقِد مناطقها السياحية جاذبيتها، وهي شديدة الاعتماد عليها كمورد اقتصادي.

وتعد منطقة الخليج العربي، طبقًا لتقارير وكالة ناسا الفضائية الأمريكية، من أكثر مناطق الشرق الأوسط تأثرًا بهذه التغيرات المناخية، ووجد العلماء من جامعة ماساتسوتش التكنولوجية في دراسة نشروها عام ٢٠١٥ أن ارتفاع درجة الحرارة على مستوى العالم، يزيد من احتمال حصول موجات حر قاتلة في العقود القادمة في منطقة الخليج، بل إن هناك مناطق في الخليج قد تصبح غير قابلة للحياة فيها،

وتتحول المناطق السياحية فيها إلى مناطق سلبية، وإذا ما تسبب التغير المناخي في إغلاق الموانئ، فإن واردات ٨٠٪ من أغذية كل من الكويت وقطر والإمارات ستتأثر بالطبع.

والارتباط بين التغير المناخي والعنف السياسي، ومن ثم تهديد الأمن، ليس جديدًا، فعلى خلفية العلاقات بين تركيا والعراق وسوريا، وبين إسرائيل والفلسطينيين وسوريا ولبنان، يوجد صراع على الموارد المائية، فالتراجع في تدفق المياه من الأنهار الكبيرة في منطقة الهلال الخصيب، الذي قد يؤدي إلى اختفاء هذه الأنهار مع نهاية القرن الحالي، يجعل كل طرف يستميت لوقف تدهور نصيبه من المياه، ما يجعل الأمن في حالة تهدد دائمة.

كما أصبحت حالة العلاقات المصرية الإثيوبية تتأرجح بين الصراع والتعاون؛ بسبب سد النهضة الذي تقيمه إثيوبيا على النيل الأزرق، والتأثير المحتمل لهذا السد على حصة مصر المائية التي تعتمد عليها أساسًا حتى تقوم الحياة فيها، بعد أن أفقدتها التغيرات المناخية عبر مئات السنين الموارد المائية الأخرى، وقد بدأت مصر بالفعل تعاني، بسبب قلة المياه، من زيادة ملوحة الأراضي، ما قلل من خصوبة الأراضي الصالحة للزراعة، ويأتي هذا في الوقت الذي يتزايد فيه عدد السكان.

ولا نستطيع تناول أحداث العنف وما يتعلق بتهديد الأمن والاستقرار، في منطقة الشرق الأوسط وفي عالمنا العربي، بعيدًا عن هذه التغيرات المناخية وتداعياتها على الموارد، فقد انتهزت تركيا تدهور الأوضاع الأمنية في العراق بالسطو على مياه نهر دجلة، وإنشاء سد «أليسو» عليه في ٢٠١٨. ما أفقد العراق ٥٠٪ من مياهه، وأدى إلى تصحر نحو ربع مليون هكتار، كما حوّلت إيران –على الرغم من أنها صاحبة النفوذ الأكبر في العراق– مسار أنهار وجداول تتدفق على العراق، فتوقف تدفق نهر «الراب» المغذي لنهر دجلة، ما أثر كثيرًا على جنوب العراق، والأعمال الاحتجاجية العديدة التي اشتعلت في هذه المنطقة ضد السلطات العراقية، ومثل هذه التصرفات الإيرانية أدت إلى تمدد نفوذ داعش في العراق على حساب السلطة المركزية، بل قيامه باحتلال مساحات كبيرة من العراق منذ ٢٠١٤. كل ذلك لا يمكن تفسيره بعيدًا عن التغير المناخي الذي دفع بكل من تركيا وإيران إلى هذه التصرفات.

لهذا نجد موضوع التغير المناخي حاضرًا في الكثير من الندوات والمؤتمرات وورش العمل الخليجية، كما نجده حاضرًا في مجموعة العمل الخليجية المعنية بمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، وقد أخذت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتبنى سياسات ترشيد الطاقة؛ كالاعتماد على الطاقة من الموارد المتجددة، وعلى رأسها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛ لتقليل انبعاث الغازات الكربونية، والتطور في إنتاج المشتقات النفطية حتى تصبح هذه المشتقات صديقة للبيئة، مع ما يتطلبه ذلك من استثمارات ضخمة، وتأتي هذه السياسات للتفاعل الجدي مع التدابير العالمية لمكافحة ظاهرة تغيرات المناخ، ومشاركة دول المجلس الفعالة في الجهود الدولية لمنع تجاوز ارتفاع درجة الحرارة

درجتين مئويتين، والعمل على جعل هذا الارتفاع في حدود درجة ونصف الدرجة، لكن هذا الدور الذي تقوم به دول المجلس للحد من التغير المناخي الذي تتأثر هي بنتائجه، ينبغي أن يكون أيضًا في إطار تعاون دولي، يقوم فيه كل طرف مسؤول بتنفيذ التزاماته، كالدول الصناعية الكبرى، الذي يعد نشاطها الصناعي مسؤولاً عن هذا الخلل المناخي، وكذلك الدول التي اقتلعت غاباتها .

٢٠١٩/٧/١٨

فصل جديد من التوتر في العلاقات «التركية – الأمريكية»

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

شهدت العلاقات الأمريكية التركية مؤخرا تحولات سلبية وصلت إلى حد التأزم، بعد أن طفت على السطح قائمة طويلة من الخلافات والتقاطعات المتزايدة، كانت بمثابة تحديات أمام علاقات واشنطن مع أنقرة، وهي ما لا يمكن أن نتصورها على أنها علاقة صداقة أو شراكة أو تحالف كما كانت في السابق، بقدر ما نطلق عليها أنها علاقات بين دولتين متنافستين في العديد من الملفات الاستراتيجية، ولا سيما في الشرق الأوسط .

ومؤخرا، أضافت صفقة صواريخ«S-400» ، التي أبرمتها تركيا مع روسيا، والتي تعارض الهيكل الأمني الحالي لحلف الناتو، وتقوض محاولات الحلف لعزل موسكو، سببًا آخر لتدهور العلاقات بين الحليفين التقليديين، حيث قررت واشنطن تعليق مشاركة تركيا في برنامج تدريب الطيارين على مقاتلات (اف٣٥)، وهددت بحرمانها من صفقة شراء ١٠٠ طائرة من هذا النوع. وتفرض الإدارة الأمريكية هذه العقوبات ضمن إطار قانون مكافحة أعداء أمريكا. فيما تعللت تركيا بأن الناتو لا يحمي فقط سوى ٣٠٪ من أراضيها، وأنها ماضية في الصفقة لحماية أجوائها، ورفضت العرض الأمريكي بشراء بديل وهو «صواريخ باتريوت.«

ووفقا لعديد من المحللين، فإن بوصلة العلاقات الأمريكية التركية تتجه إلى مزيد من التوتر غير المسبوق، ورغم الأسباب المعلنة ظاهريًا، فإن قائمة الخلافات طويلة، وتتعلق بمجمل العلاقات السياسية الخارجية للبلدين ومنها -:

أولا: تنامي العلاقات الإيرانية التركية، والذي تعتبره أمريكا بابًا خلفيًّا للالتفاف على العقوبات التي تفرضها على إيران وإضعاف تأثيرها. وترفض تركيا العقوبات الأمريكية المفروضة على طهران ومنعها من تصدير نفطها؛ لأن ذلك يحرمها من أكبر مورديها لهذه السلعة التي تفتقر إليها. واتفق الرئيسان؛ التركي والإيراني، في اتصال هاتفي يوم ٨ يونيو، على تعزيز التعاون والعلاقات بين بلديهما، والالتفاف على نظام العقوبات من خلال تعزيز التبادل التجاري باستخدام العملة الوطنية لكلا البلدين، بعد أن منعت واشنطن، إيران من التعامل بالدولار «شراءً أو بيعًا أو تسوية لمستحقات أو استثمار أو غير

ذلك من التعاملات»، واعتبرا هذا الأمر ضروريا؛ لترسيخ الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، فيما لم ينكرا تدخلهما في الشؤون الداخلية لسوريا والعراق واليمن والسودان وليبيا وأفغانستان، وادعيا أن وجودهما هناك ضروري لشعوب هذه الدول.

وكانت تركيا قد أعلنت على لسان وزير خارجيتها في مايو ٢٠١٩. أنها لا يمكنها تنويع وارداتها النفطية بسرعة، بعد أن أنهت الولايات المتحدة الإعفاءات، التي منحتها لبعض مشتري النفط الإيراني –ومنهم تركيا– وطالبت واشنطن بالعدول عن موقفها، مبررة ذلك بأن المصافي التركية تحتاج إلى تطويرات تكنولوجيا مكلفة حتى يمكنها اللجوء إلى بدائل. وتشتري تركيا شهريًا من إيران قرابة الـ٩١٢ ألف طن، ما يمثل نحو ٤٧٪ من مجمل حاجتها من الطاقة، وبعد فرض العقوبات في نوفمبر ٢٠١٨. هبط هذا المتوسط إلى نحو ٢٠٩ آلاف طن شهريًا أي نحو ١٢٪ من حاجتها.

وتعد تركيا أكبر مساعد لإيران عندما فرضت إدارة الرئيس الأمريكي، «أوباما»، عقوبات عليها في يونيو ٢٠١٨. ومؤخرا رفضت الالتزام بالعقوبات الأمريكية عليها، وهو ما يعد ليس فقط مساندة اقتصادية، ولكنها أيضا مساندة سياسية، تقوي موقفها التفاوضي بشأن المطالب الأمريكية. وحافظ البلدان على علاقات اقتصادية قوية، حيث تأسست أكثر من ١٠٠ شركة تركية في إيران، وازداد الوجود الإيراني في تركيا تجاريًّا وسياحيًّا. ووقع الجانبان العديد من الاتفاقات في مجالات الطاقة والاستثمار، بما قيمته نحو ١٠ مليارات دولار في ٢٠١٨. وتم الاتفاق على أن تقوم إيران بإمداد تركيا بالنفط في مقابل قيام الأخيرة بتأهيل مشروعات سكك حديدية في إيران. وفيما كان حجم التبادل التجاري بينهما قد بلغ نحو ٢٢ مليار دولار سنويًّا، يسعى الجانبان حاليا إلى أن يصل إلى٣٠ مليار دولار .

ثانيا: تنامي العلاقات التركية الروسية، حيث باتت أنقرة أقرب إلى مواقف روسيا، المنافس التقليدي لواشنطن، بدءا من قرار تركيا منع قوات الناتو من دخول قاعدة «إنجرليك الجوية»؛ لاستخدامها في إسقاط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣. حيث أجبرت أمريكا على التفاوض معها مدة عام لاستخدام القاعدة. وتنامت العلاقات التركية الروسية، من زاوية براجماتية، وفي غضون سنوات قليلة ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٤,٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٤٠ مليار دولار في ٢٠١٨. مستهدفة أن يصل إلى نحو ١٠٠ مليار دولار، فضلاً عن مشروعات مشتركة أبرزها مشروع خط أنابيب الغاز، الذي تم التوقيع عليه في ٢٠١٦ (ترك غاز). وفي أبريل ٢٠١٨ تم وضع حجر الأساس لأكبر محطة نووية في تركيا تقوم روسيا ببنائها، ما يعد وسيلة للضغط على الاتحاد الأوروبي الذي امتنع عن قبول عضويتها فيه إلى الآن، وأيضا على الولايات المتحدة كي تتراجع عن العقوبات التي وقعتها عليها.

ثالثا: مواقف البلدين من الملف السوري؛ حيث تتبنى واشنطن المشروع القومي الكردي، وتدعم قوات وحدة حماية الشعب في شمال سوريا، وهو ما تعتبره أنقرة تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، ويقتطع جزءا من أراضيها، الأمر الذي دفعها إلى توافق استراتيجي مع إيران وروسيا في سوريا، وتوجه «أردوجان» بعيدا عن تحالف شمال الأطلنطي .

في حين تبرز عدة قضايا أخرى مثلت أوجها متعددة للأزمة بين البلدين؛ مثل الهجوم على المتظاهرين الأكراد في واشنطن من قبل حرس الرئيس «أردوجان»، مايو ٢٠١٧. وعدم تقديم الولايات المتحدة الدعم الكافي للرئيس التركي في أعقاب محاولة الانقلاب عليه عام ٢٠١٦. واختلافهما فيما يتعلق بمجمل الرؤية الاستراتيجية لكلا الجانبين حول مستقبل سوريا، ورؤيتهما للدورين الروسي والإيراني، سواء في المرحلة الراهنة أو المقبلة، فضلا عن عدم حدوث تغير في السياسات الأمريكية التقليدية مع قدوم «ترامب»، واتخاذ خطوات مثل تسليم «كولن، ووقف التعاون مع وحدات حماية الشعب»، كما تقول «أماندا سلوت»، من معهد «بروكينجز»: «لم تحد إدارة ترامب بشكل كبير عن سياسات واشنطن القائمة تجاه تركيا، ما يعني مزيدا من الانقسامات»، فضلا عن القضايا الجيواستراتيجية الأوسع التي تثير الخلاف، مثل خلافاتهم حول الناتو. كما أن واقعة احتجاز القس «أندرو برونسون»، المتهم بإقامة علاقات مع حزب العمال الكردستاني المحظور، أحد العوامل التي قوضت العلاقة بشكل كبير، بعد أن مثلت أحد المحاور الأيديولوجية والانتخابية المهمة لكلا الطرفين .

غير أن ما يثير القلق أكثر، هو التحولات المتعلقة بالنظرة الاستراتيجية لأنقرة، التي تنجرف بعيدًا عن الغرب، فيما أصبحت أيديولوجيتها المتعلقة بالسياسة الخارجية تتبنى نهجًا مواليًا أكثر للشرق. ويوجز تقريران أعدهما مركز «ستراتفور» بعنوان: «حملة أردوجان القومية»، «أمريكا الأولى لترامب» «أن كلتا الدولتين تتبنى سياسات تعكس شكلا عدوانيا من أشكال القومية، ما يجعل التوصل إلى حل وسط بشأن المصالح القومية بين الاثنين مستحيلا.«

بشكل عام، تستطيع واشنطن من خلال العقوبات الأمريكية، التضييق على أنقرة، وعرقلة قروض إنقاذ صندوق النقد الدولي، في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد التركي ضعفًا في السنوات الأخيرة، زاد منه العقوبات، التي فرضتها أمريكا وطالت صناعة الصلب والألمنيوم. ويبدو أن تهديد واشنطن بإلغاء الإعفاءات الجمركية، التي تتمتع بها تركيا في السوق الأمريكي، كان بالغ التأثير، فعلى مدار عام ٢٠١٨ بلغ حجم الانخفاض في قيمة العملة التركية أكثر من ٤٠٪، على الرغم من محاولات المصرف المركزي التركي التدخل لوقف انهيارها .

على العموم، على الرغم من توتر العلاقة بين الحليفين التقليديين؛ نتيجة الخلافات الأيديولوجية والاستراتيجية بين البلدين؛ فإنه من غير المرجح أن نرى حالة الانقسام تتحول إلى انهيار كامل في

العلاقة التي أثبتت استدامتها خلال القرن الماضي، حيث تعتمد كل منهما على الأخرى في عدد من المجالات الرئيسية. غير أنه من الممكن تصور أن تبقى آفاق المصالحة مستبعدة في الوقت الحاضر .

٢٠١٩/٧/١٩

ملامح الشق السياسي لـ«صفقة القرن» بعد تصريحات «كوشنر»

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

أعرب «جاريد كوشنر» كبير مستشاري الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، في أعقاب ورشة «السلام من أجل الازدهار»، التي عُقدت في المنامة، يومي ٢٥ و٢٦ يونيو٢٠١٩ عن عزمه الكشف عن الشق السياسي لخططه المتعلقة بعملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، والمسماة بـ«صفقة القرن». وقال في حديث هاتفي مع ممثلين من الصحافة العربية يوم ٧/٣. إنه سيُقدم قريبا، مزيدًا من التفاصيل حول الجوانب العملية لإقامة تسوية سياسية بين الجانبين، بشأن المواضيع الخلافية مثل وضع القدس وإمكانية قيام دولة فلسطينية.

ويُدرك معظم المحللين، أن النهج الذي يتبعه «كوشنر» يتعارض مع مطالب الشعب الفلسطيني وقيادته، والتي أهمها: تنفيذ مقترح حل الدولتين الذي يقضي بجعل القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل، وعلى حدود ما قبل ١٩٦٧؛ وهي أمور ستجعل خطته محكوما عليها بالفشل، باعتبار أنها تُظهر التحيز الصريح لإسرائيل.

ويأتي هذا الاستنتاج، استنادًا إلى تصريحات وإجراءات إدارة ترامب حتى الآن، وإلى حقيقة أن واشنطن خلال فترة حكمه، لم تُظهر أي اعتبار لمطالب الشعب الفلسطيني؛ مقوضين موقفهم كطرف مُحايد في أي مفاوضات مستقبلية، وهو ما بدا من خلال العديد من الإجراءات التي اتخذتها منذ بداية عام ٢٠١٧. بما فيها، الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وإغلاق القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية وغير ذلك. وفي ظل أن ترامب هو أول رئيس أمريكي، يتنكر لمواقف الإدارات السابقة، وللجهود الدولية، التي بذلت على مدار أكثر من ربع قرن، ويسعى علنًا إلى تقويض خيار حل الدولتين، الذي يشكل حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية منذ عهد «ليندون جونسون» في ستينيات القرن الماضي، والذي رأى أن السلام لن يتحقق إلا بـ«حدود آمنة ومعترف بها» بين إسرائيل وفلسطين.

ويوضح كل من «موريل أسيبورغ» من «المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية»، و«هيو لوفات»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» في مجلة «فورين بوليسي»، الأمريكية، أنه «في الوقت الذي لا تزال فيه تفاصيل خطة كوشنر قيد الكتمان، تُفضي تعليقات أعضاء إدارة ترامب وسياستهم إلى أن الجزء السياسي منها سيتغول على حقوق الفلسطينيين ويتجاهل المبادئ الأساسية للقانون الدولي، مثل

عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ويتخلى عن المعايير المحددة التي تدعم فكرة دولتين ذواتي سيادة.«ويتوقّع معظم المحللين، أن يسعى الشق السياسي للخطة إلى تحقيق أهداف من شأنها، إما عدم مراعاة مصالح الشعب الفلسطيني، أو معارضة رغبتهم في معالجة المظالم التاريخية التي تعرضوا لها. ومن بين جميع نقاط التفاوض، هناك نقطتان أساسيتان لا بد أن يشملهما أي اتفاق من شأنه أن يدعم جميع عمليات التسوية منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣. وهما؛ إمكانية تنفيذ حل الدولتين، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ما قبل عام ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، والنظر في وضع اللاجئين.

وفي الواقع، لا تبدو هناك بارقة أمل فيما يتعلق بالنقطة الأولى لكون الخطة لا تراعي رغبات الفلسطينيين بتنفيذ حل الدولتين، كما بيّن «دوف ليبر»، في صحيفة «وول ستريت جورنال»، بقوله: «في حين أن البيت الأبيض لم يكشف حتى الآن ما يتضمنه الشق السياسي من خطته للسلام، إلا أن كوشنر قلما استخدم مصطلح حل الدولتين وهو أمر يُشير إلى عدم تصوره لقيام دولة فلسطينية مستقلة». ويمكن النظر إلى هذا النهج كما يشير «عُمَر عبدالرحمن»، من مركز «بروكنجز» خلال ورشة المنامة، حيث «غاب عن وثيقة السلام من أجل الازدهار أي إشارة لإقامة كيان وطني فلسطيني، ولم تُستخدم كلمة «دولة.«

وتُشير حقيقة أن صهر الرئيس ليس وحده من يُعارض حل الدولتين، بل معظم إدارة ترامب، إلى استبعاد تضمينها في الجانب السياسي للصفقة، عزز من ذلك بعض تصرفات ترامب المذكورة أعلاه كرئيس فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والتي تدل على أنه ومسؤوليه يمهدون الطريق أمام إسرائيل للشروع في ابتلاع الأراضي الفلسطينية، بدلا من السماح بإقامة دولة فلسطينية مُستقلة. وتؤكد «إليزابيث مارتيو»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، أن «اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر ٢٠١٧ بعث بإشارة إلى أن حل الدولتين لم يعد خيارًا مطروحًا للنقاش.« وعليه، توقع الكثيرون، أن كوشنر سيقدم حلا فيما يتعلق بتلبية المطالب الفلسطينية بإقامة وطن لهم، من خلال اللجوء إلى خيار «حل الدولة الواحدة» بحيث تستولي إسرائيل على الضفة الغربية وربما غزة. وفيما يتعلق بقضية اللاجئين، سيُقر سابقة تاريخية بتجاهله السماح لهم بالعودة إلى وطنهم وإلى منازلهم التاريخية سواء في إسرائيل، أو في الأراضي الفلسطينية. وبدلاً من ذلك، سيركز على نهج تشجيعهم على الاستقرار بشكل دائم في بلد إقامتهم الحالية. وهو ما ألمح إليه كوشنر خلال مؤتمره الصحفي الأخير مع الصحفيين العرب. وظاهريًا، في رده على سؤال مُراسل لبناني عن اللاجئين، حيث قال: إن الخطة ستشمل «حلاً عمليا وعادلاً وقابلا للتطبيق»، عاقدا مُقارنة بين اللاجئين الفلسطينيين المعاصرين، واليهود النازحين من دول الشرق الأوسط عام ١٩٤٨ في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى؛

والذين ذهب الكثير منهم إلى إسرائيل. قائلا: «انظروا، عندما بدأ الأمر كان الموقف يتضمن ٨٠٠,٠٠٠ لاجئ يهودي خرجوا من دول مختلفة بالشرق الأوسط ونحو ٨٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني تقريبًا».
وأضاف «ما حدث للاجئين اليهود هو أن مناطق مختلفة استوعبتهم، بينما لم يستوعب العالم العربي الكثير من هؤلاء اللاجئين مع مرور الوقت». ومن الواضح، أنه يرمي من وراء ذلك إلى حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة، وبقائهم في أماكن إقامتهم، سواء أكانت غزة أو الضفة الغربية أو الأردن أو لبنان أو سوريا.
وفي هذه الحالة، فإن توقف الإدارة الأمريكية عن تمويل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والذي يشكل تمويلها وحده ثلث ميزانيتها السنوية البالغة ١,١ مليار دولار، يدل على النوايا الخبيثة لها من خلال صفقة القرن. وحسبما ذكرت كل من «إليزابيث فيريس» و«فرانسيسكا ألبانيز»، في صحيفة «واشنطن بوست»، الأمريكية، فقد «اتهمت واشنطن، الأونروا بإدامة أزمة اللاجئين الفلسطينيين، وأنها جزء من المشكلة بدلاً من أن تكون جزءًا من الحل.«
وبالتأكيد، إذا ثبتت صحة هذه التنبؤات والاحتمالات، إما جزئيا أو كليا، فستفشل بلا شك «صفقة القرن». وفي هذا الصدد، يقول «فيليب جوردون» من «مجلس العلاقات الخارجية»، «تعتقد إدارة ترامب أن سياستها الأكثر صرامة تجاه الفلسطينيين ستجبرهم على تقديم تنازلات ضرورية للوصول إلى السلام مع إسرائيل. ومع ذلك، فإن هذا النهج يجعل التوصل إلى اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين أقل احتمالاً». ومن دون خيار حل الدولتين، تشعر السلطة الفلسطينية بأنها «غير قادرة على دعم خطة تقدم للفلسطينيين دولة مستقلة، كما أن عدم وجوده يعزز من السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية. وهو الأمر الذي يتفق معه «إدوارد جيريجيان» من مركز «كارنيجي» من أنه، « ينبغي عدم التخلي عن حل الدولتين لأنه يوفر إطارا أكثر تماسكًا لعملية التسوية، استنادا إلى قرار الأمم المتحدة رقم «٢٤٢»، بأنه «لا يمكن تحقيق السلام إلا في إطار قيام دولة فلسطينية، تتألف من غزة والضفة الغربية». أما ما يتعلق باللاجئين «فمن غير المحتمل، أن يرى اللاجئون أو الدول التي تستضيفهم مزيدا من الفرص الاقتصادية كنوع من الحلول الدائمة المعنية برد حقوق اللاجئين ومظالمهم التاريخية»، وهو ما أوضحه الفلسطينيون من أنهم لن يقبلوا أبدًا باتفاق سلام لا يقدم حلولاً لقضاياهم المتعارف عليها.«
على العموم، على الرغم من أن التفاصيل المتعلقة بالديناميكية السياسية لصفقة القرن لم تعلن بعد، إلا أن الرؤية التي توقعها المحللون تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الخطة إذا ثبت أن هذا هو الشكل المحتمل لها؛ فسيكون محكوما عليها بالفشل، في ضوء أن خيار حل الدولتين هو النهج الأمثل في تحقيق التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وعلى الرغم من عدم القدرة على تطبيقه في الوقت الحاضر، فإنه يظل قادرا على ضمان حاجة كلا المجتمعين للتمتع بالحقوق السيادية، كما أن بمقدوره

أن يضمن تحقيق المطالب الفلسطينية الرئيسية مثل حق العودة واللاجئين والقدس، وهو الأمر الذي سينجح يومًا ما في إنهاء هذا الصراع برمته .

فيما يظل السؤال الأهم مطروحا، وهو هل سينجح كوشنر الشاب المبتدئ في عالم الدبلوماسية، فيما عجز عنه المخضرمون، أمثال دنيس روس، وكوندليزا رايس، وجون كيري؟ أم يجعل الرهان على دور أمريكي محتمل، رهانا خاسرا؟.

التنافس الدولي والإقليمي والحروب الأهلية في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

الحروب التي اندلعت منذ ما سُمي الربيع العربي خلقت أرضية جديدة يتبارى فيها حلفاء الولايات المتحدة وحلفاء إيران في بسط الهيمنة الإقليمية

غالبًا ما يؤكد التاريخ الحديث أن ديناميكيات التطورات السياسية في منطقة الشرق الأوسط تتشكل جزئيا من خلال تدخل القوى الخارجية. ففي معظم القرن العشرين، وضح هذا التنافس بين القوى العظمى؛ «فرنسا وبريطانيا»، ثم بين «الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة». ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشيوعية؛ حظيت أمريكا بالهيمنة على الشرق الأوسط كقوة خارجية. ومؤخرا، تورطت كل من روسيا، وتركيا، وأمريكا وإسرائيل في تشكيل وترسيخ الصراعات الإقليمية سعيا لتحقيق أهدافها الخاصة؛ وفي هذا الإطار، صدر تقرير يوم ٢٠١٩/٢/٤ عن «معهد الشرق الأوسط»، بواشنطن، بعنوان «الجيوسياسية العالمية والإقليمية للحرب الأهلية في الشرق الأوسط»، أعده «روس هاريسون» من جامعة «جورجتاون» بهدف تقديم تحليل لنشأة المنافسة الدولية في الشرق الأوسط المعاصر، من خلال إبراز العلاقة بين فترة الحرب الباردة، والصراع الإقليمي الحديث وما نتج عنه من حروب أهلية .

يؤكد «هاريسون» أن التنافس بين أمريكا والاتحاد السوفيتي الذي هيمن على الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة، قد أوجد انقسامًا بين الدول العربية، والذي لا يزال من دون حل –إلى حد ما– حتى اليوم. وحظيت بعض الدول، مثل اليمن الجنوبي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، والأنظمة الجمهورية في مصر، والعراق، وسوريا وليبيا، بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي. في حين، حظيت دول عربية مثل؛ السعودية وبقية دول الخليج في مرحلة ما بعد الاستعمار، واليمن الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية)، والأردن، والمغرب،... إلخ، بدعم الولايات المتحدة الأمريكية. وكان لدخول العديد من دول الشرق الأوسط في حروب أهلية، مثل التي حدثت في فترة الحرب الباردة –من الصراعات اللبنانية في الخمسينيات والسبعينيات إلى الحروب الأهلية في اليمن– بمثابة المسارح التي استطاع من خلالها الاتحاد السوفيتي وأمريكا التنافس من أجل إحكام السيطرة الجيوسياسية على منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، يقول «جوليان أوبرياكو» في مجلة «هارفرد إنترناشونال ريفيو» إن «الولايات

المتحدة والاتحاد السوفيتي أثبتا للعالم أن الحرب الباردة يمكنها أن تُشكل بسهولة أكبر عبء على الدول الإقليمية .«

بمعنى آخر، أصبحت الحروب الأهلية في الشرق الأوسط، إحدى الأدوات التي استغلتها القوى العظمى للتوسع الجيوسياسي. واستمر هذا القالب المتمثل في التنافس الإقليمي والانقسامات التي خلفتها بين الدول العربية حتى بعد انتهاء فترة الحرب الباردة؛ حيث أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وبزوغ نجم الهيمنة الأمريكية أحادية القطب إلى حدوث حالة من الاضطراب الاقتصادي والسياسي في الدول التي كانت متحالفة في السابق مع الكتلة الشيوعية، إذ فقدت هذه الدول الدعم الذي كان يتم توفيره لها من مساعدات عسكرية، وظروف تجارية مواتية وضمانات أمنية، في الوقت الذي وجدت فيه نفسها في مواجهة مع أمريكا وحلفائها المحليين بما في ذلك الدول ذات النفوذ مثل تركيا، وإسرائيل .

ويوضح «هاريسون» أن «الحرب الباردة لم تتسبب في خلق حالة من عدم التوازن فحسب، بل أدت إلى حدوث تحول في توزيع السلطات في الشرق الأوسط؛ حيث أصبح النفوذ مواليًا لحلفاء أمريكا المحليين، على حساب الحلفاء السابقين للاتحاد السوفيتي. وبدوره، أسهم الغزو الذي قادته أمريكا واحتلالها للعراق في هذا التحول وتغيير موازين القوى. وشجعت حالة عدم التوازن السائدة في التوزيع الجيوسياسي الإقليمي قادة بعض الدول مثل بشار الأسد في سوريا، والقذافي في ليبيا على اتباع نهج فعال في مواجهة ما اعتبروه حصارًا من قبل الكتلة التي تقودها الولايات المتحدة التي يزداد نفوذها.

ومن المتعارف عليه في نظرية العلاقات الدولية أن حالة عدم التوازن من شأنها أن تؤدي إلى حدوث رد فعل تلقائي؛ والذي تجسد في لجوء تلك الدول إلى سلطة إقليمية كبرى غير عربية متمثلة في إيران.«

ومن جانبها، سعت طهران في خضم النزاعات بعد عام ٢٠١١. كما فعلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣. إلى تعزيز مكانتها كقوة إقليمية من خلال استخدام قوات بالوكالة مثل؛ (الحوثيين في اليمن، وحزب الله اللبناني في سوريا، وقوات الحشد الشعبي في العراق)، من أجل تنفيذ أجندتها الطائفية، وكما تقول «سوزان مالوني»، من معهد «بروكينجز»، بواشنطن، فقد «نجحت طهران من خلال استغلال الصراعات الطائفية في تعزيز هيمنتها، وقدرتها في إعادة توجيه النظام الإقليمي لصالحها بشكل مبدئي». وظهر ذلك جليا في الحرب الأهلية العراقية بين عامي ٢٠٠٦–٢٠٠٨ .

ومنذ «الربيع العربي»، ظل هذا الإطار الجيوسياسي الثنائي القطبية في الشرق الأوسط جزءا لا يتجزأ من طبيعة الوضع على الأرض. وخلقت الحروب الأهلية التي اندلعت في ليبيا والعراق وسوريا واليمن أرضية جديدة يتبارى فيها حلفاء الولايات المتحدة وحلفاء إيران في بسط الهيمنة الإقليمية. ومن هنا، رأى «هاريسون» أن النتيجة الجيوسياسية هي الأكثر أهمية للحروب الأهلية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم

من أنه لا يقف وراء اندلاعها قوة عظمى أو تنافس بين قوى خارجية، لأنها مدفوعة في الغالب بعوامل محلية؛ إلا أنها قد تستمر في كثير من الأحيان متأثرة بالمنافسة الإقليمية والعالمية .

وفي هذه البيئة من المنافسة بين قطبين أو عدة أقطاب، ترفض القوى الخارجية التوصل إلى حلول توافقية لإنهاء الحروب الأهلية الإقليمية، مثل ما حدث في سوريا. وبدلاً من ذلك تعمل على رعاية الجهات المحلية الفاعلة أو إشراك شركاء إقليميين. ويقول «بروس جونز»، من «معهد بروكينجز»: «لقد ابتعدنا عن مرحلة الوضع الجيوسياسي، حيث يتدخل عدد من الجهات الفاعلة بالمنطقة عن طريق وكلائها، وهو ما يغذي ويؤجج فعليا من ديناميكية العنف .«

ونتيجة لهذا التدخل الخارجي في الحروب الأهلية بالمنطقة، يمكن للصراعات الداخلية المعاصرة، وأهمها على الإطلاق الحرب الأهلية السورية، أن تنشر عدم الاستقرار في أرجاء المنطقة. ويصف «هاريسون» هذه الحقيقة بقوله: إنها «عدوى مُنتقلة عموديا»؛ بمعنى أن «ظاهرة الحروب الأهلية تتحول على المستوى القُطري إلى صراعات على المستوى الإقليمي، فيما يُفسح شرق أوسط مستقر المجال أمام قوى للاستفادة من المنافسة على بسط الهيمنة الإقليمية». ويُشجع قادة الكتلة، أي الولايات المتحدة من جانب، وإيران إلى جانب روسيا منذ عام ٢٠١٥ الحلفاء المحليين على الانضمام إلى الحروب الأهلية من أجل الحفاظ على مصالحهم والسعي لتحقيق الهيمنة، ونشر الصراع عن طريق وضع ديناميكيات جديدة، مثل توغل تركيا في سوريا منذ عام ٢٠١٦ من أجل الحيلولة دون نمو الحكم الذاتي الكردي.

على العموم، على الرغم من أن هذا التقرير، يُعد إسهاما مهما من الناحية الجيوسياسية، حيث ساعد في بناء فهم واسع للواقع الجيوسياسي في الشرق الأوسط اليوم، ونجح في إثبات حقائق جديدة للديناميكيات الداخلية والخارجية التي تشكل التطورات الإقليمية؛ فإن ما حد من فعاليته، هو عدم إسهامه في دراسة ماهية الحروب الأهلية وحالة الجيوسياسية الإقليمية في الشرق الأوسط. وفي كثير من الأحيان، تجاهل المؤلف العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظهور المنافسة بين واشنطن وحلفائها من جهة، وبين دول دمشق وطهران وحزب الله من جهة أخرى، ولا سيما أنه قلل من خطورة هذا التنافس في مرحلة ما قبل ما سمي الربيع العربي، قائلا إنه «بلا ضحايا»؛ وبذلك يقلل أيضا من خطورة التأثيرات المحلية للتحديات التي مثلها المنافس للولايات المتحدة وحلفائها قبل عام ٢٠١١ المشار إليه ومنها على سبيل المثال، تورط «حزب الله» في حرب لبنان عام ٢٠٠٦ .

وقد تكون هناك نقاط ضعف أخرى من بينها عدم إدراك «هاريسون» للكيفية التي سببت فيها المنافسة الدولية، في ضوء السيناريو السوري، في ظهور الحروب الأهلية. كما يؤكد «كريستوفر فيليبس» من معهد

«تشاتام هاوس» البريطاني، فإن «الأجواء الدولية والإقليمية التي أحاطت بالانتفاضة السورية كانت هي مفتاح تحولها من مجرد مظاهرات سلمية إلى حرب أهلية.»

٢٠١٩/٧/٢٧

ماذا وراء انتقادات ترامب العنصرية؟!

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

شهد العالم تغريدة جديدة مثيرة للجدل للرئيس الأمريكي دونالد ترامب ذي الأصول الألمانية، جده ألماني ووالدته أيرلنديه، وذلك يوم ١٤ يوليو ٢٠١٩، أعرب فيها عن استهجانه الواضح والصريح لوجود أربع نائبات في الكونجرس الأمريكي من أصول غير أمريكية، وهن: ألكساندريا أوكاسيو كورتيز، وإلهان عمر، وأيانا بريسلي، ورشيدة طليب، وطالبهن بالرحيل والعودة إلى بلادهن الأصلية، ناعتًا إياهن بالتطرف والإرهاب، على الرغم من أنهن أمريكيات بالولادة، باستثناء إلهان عمر الصومالية الأصل والحاصلة على الجنسية الأمريكية في عام ٢٠٠٠، أي وهي في عمر السابعة عشرة، بينما حصلت زوجته عليها وهي في عمر الستة والثلاثين عامًا، ما وضع ترامب في مأزق جديد مع الكونجرس وأنصار العولمة والانفتاح ومناهضي العنصرية.

ليست مثل هذه التصرفات العنصرية جديدة على الولايات المتحدة؛ إذ إنه منذ نشأة الدولة الأمريكية عام ١٧٧٦م وهناك انقسام بين أنصار أمريكا البيضاء المسيحية الهوية وأنصار أمريكا كدولة متنوعة ينصهر فيها الجميع، قد تطور في بعض المراحل التاريخية إلى حد الحرب الأهلية. هذا الانقسام توارى، ولكنه لم يختف، بل عاد للظهور وفرض نفسه مرة أخرى منذ عام ٢٠٠٨ تزامنًا مع الأزمة الاقتصادية العالمية ووصول الرئيس أوباما صاحب البشرة السمراء إلى سدة الحكم، وتراجع نسبة المسيحيين والأمريكان أصحاب البشرة البيضاء، كلها عوامل ساعدت على تقوية شوكة الأحزاب اليمينية الداعية إلى الانغلاق، ومن ثم فالعنصرية ليست أمرًا جديدًا على تاريخ السياسة الأمريكية، ومع ذلك يُعد مستوى تطاول الرئيس دونالد ترامب بهذا الشكل على نائبات الكونجرس أمرًا فريدًا من نوعه في التاريخ الأمريكي الحديث.

إن توجهات الرئيس ترامب العنصرية هي هدف استراتيجي سياسي بالأساس، للمحافظة على الأصوات الانتخابية التي حصل عليها عام ٢٠١٦، وكسب الأصوات المتأرجحة، وكذلك إثارة الأمريكان ضد الديمقراطيين حتى يضمن احتمالية أكبر للفوز بالانتخابات، ومن ثم فهو يعتمد على إثارة الميزة النسبية للأمريكان المسيحيين أصحاب البشرة البيضاء والخوف من فقدها لصالح أصحاب البشرة السمراء. ومن المثير للدهشة أن هذه الاستراتيجية تحقق نجاحًا ملحوظًا بالفعل، فطبقًا لاستطلاعات وكالة رويترز وشركة إبسوس للأبحاث ارتفع تأييد الرئيس ترامب بين الجمهوريين بنسبة

٥٪ من ٦٧٪ إلى ٧٢٪، بينما لم يحصل إلا على تأييد ٧٪ فقط من الديمقراطيين، وقد أكد ذلك إيزرا كلاين من موقع فوكس الإخباري، في تقرير لوسائل الإعلام الأمريكية، قائلا: «إن هناك سببا يكمن وراء التركيز باستمرار على انتقاد أوكاسيو كورتيز وإلهان عمر ورشيدة طليب، وإن كان بشكل أقل بالنسبة إلى أيانا بريسلي، وأن تشويه صورة نائبات في الكونجرس يهدف إلى النيل من الداعمين لهن؛ إذ تسعى استراتيجيته وقناة فوكس نيوز ومعظم وسائل الإعلام التقليدية إلى إشعار الأمريكيين بمدى الخطر الذي يتهدد أمريكا جراء ارتفاع نسبة أصحاب البشرة السمراء، وأن فقدان أصحاب البشرة البيضاء الهوية الأمريكية هو مصدر قلق رئيسي لمعظم ناخبي ترامب.»

ونظرًا إلى ارتفاع نسبة التأييد له، فكل التوقعات تشير إلى استمرار هجومه العنصري على «النائبات الأربع» في الفترة التي ستسبق الحملة الانتخابية وأثنائها، وخاصة أن النائبات صدرت عنهن مواقف وتصريحات لم توافق فئة من الأمريكيين، وقد أعرب المحللون في كل من الولايات المتحدة والغرب بشكل أوسع عن قلقهم من أن يؤدي ذلك النهج إلى عنف سياسي ضد كل من النائبات أنفسهن، وما يمثلنه من مجتمعات عرقية، وهو ما بدأ يحدث بالفعل؛ إذ تلقت النائبة إلهان عمر في أبريل ٢٠١٩ مكالمة هاتفية تهديدية بالقتل، وكانت حجة المتورط في الأمر هو افتقارها إلى الوطنية ودعمها للجماعات الإرهابية.

ويرى بعض المعلقين أنه بعد تعليقات ترامب سوف تتصاعد وتيرة الأعمال العدوانية، ليس فقط ضد إلهان عمر شخصيًّا، ولكن أيضا ضد المجتمع المسلم داخل الولايات المتحدة؛ إذ يستند الرئيس على حجج رئيسية في حملته الهجومية تلك، وقال: «من المثير للاهتمام أن نرى الآن عضوات الكونجرس الديمقراطيات، اللواتي جئن أصلا من بلدان حكوماتها تعاني من كوارث كاملة وشاملة، بل هي الأسوأ والأكثر فسادًا في العالم، يُخبرن شعب الولايات المتحدة، أعظم وأقوى أمة على وجه الأرض، بنبرة عالية كيف تُدار حكومتنا وبلادنا .«

وبشكل عام ومما لا شك فيه يعتبر ترامب متعصبا ضد الديانة الإسلامية، وباعتباره رئيسًا للولايات المتحدة فإن كلماته لها أثر في نشر مشاعر الكراهية، وفي هذا السياق يتأثر العامة بهذه الكلمات؛ ومن ثم قد يعملون على استهداف رموز وأشخاص يستهدفهم ترامب في خطاباته وتغريداته.

وفي الوقت الذي يشن فيه الرئيس ترامب حملته على النائبات الديمقراطيات الأربع جاء رد الحزب الديمقراطي مؤيدًا ومدافعًا عنهن؛ فقد انتقدت رئيسة الكونجرس نانسي بيلوسي حديث ترامب قائلة: «إن الرئيس لا يريد جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى، بل يريد جعل أمريكا بيضاء مرة أخرى»، كما أدان الكونجرس التعليقات العنصرية لترامب في قرار صدر في ١٦ يوليو ٢٠١٩؛ وحظي بدعم ٢٤٠

صوتًا، مقابل رفض ١٨٧، وهو القرار الأول من نوعه الذي يتم تمريره عبر الكونجرس منذ أكثر من قرن بعد اقتراح مماثل لإدانة الرئيس الأمريكي ويليام تافت عام ١٩١٢، جراء مخالفات قد ارتكبها آنذاك .

خلاصة القول: إن العامل الدافع وراء هذه الهجمات العنصرية من قبل الرئيس ترامب هو الانتخابات، لجذب مؤيديه وتأمين دعمهم له في الانتخابات الرئاسية المقبلة ٢٠٢٠، ويسعى أيضًا إلى تقويض صورة الحزب الديمقراطي أمام الناخبين المتأرجحين، الذين يشعرون بالقلق من السياسات التي تدعمها تلك النائبات؛ إذ يتضح أن ترامب يريد أن يجعل موضوع هذه الانتخابات عن ماذا يعني أن تكون أمريكيا؟ استنادًا إلى ثلاثة أسس، هي: بُغْض الأجانب، واللون الأبيض، والتمسك بالقيم الأمريكية القديمة التي تدعم وتُعلي من شأن المسيحيين، بالإضافة إلى موضوع الهجرة الذي انتُخب على أساسه، بناءً على وعوده الانتخابية الداعية إلى الحد من الهجرة غير الشرعية، رغم أن أسرته تعتبر من أوائل المهاجرين إلى الولايات المتحدة، ولكن آثار هذه الهجمات العنصرية تتجاوز الأصوات الانتخابية .

ويبدو بما لا يدع مجالا للشك أن الهجمات على كل من النائبة إلهان عمر والنائبة رشيدة طليب ستعزز الإسلاموفوبيا في الولايات المتحدة؛ وهي الظاهرة التي قد تشهد تعرّض نائبات الكونجرس والعديد من المسلمين لهجمات عنف جسدي ولفظي في الأماكن العامة، وإذا استمر الحال على هذه الوتيرة التمييزية فسوف تكون لعنصرية ترامب آثار عميقة تتجاوز انتخابات عام ٢٠٢٠، لتلقي بأثرها على المجتمع الإسلامي في الولايات المتحدة.

٢٠١٩/٧/٢٨

تدهور العلاقات البريطانية – الإيرانية: الأسباب والتداعيات

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

احتجزت بريطانيا ناقلة النفط الإيرانية «جريس ١» غرب البحر المتوسط، في الرابع من شهر يوليو، وذلك بالتنسيق مع سلطات جبل طارق، عملاً بالحظر المفروض من الاتحاد الأوروبي على واردات النفط السورية منذ أعوام، ولكن هذا الحظر لم يكن يُنفَّذ سوى بين الفينة والأُخرى، وقد رفضت إيران هذا الادعاء، واحتجت بأن هذه الخطوة لم تكن أكثر من هجوم على سيادتها ومكانتها الوطنية، وأن على البريطانيين أن يتوقعوا أن إيران لن تنصاع وتستسلم عندما يحتجزون سفينة إيرانية ويظهرون عدائية لإيران، واعتبرت الاحتجاز غير قانوني، وقد ردت على ذلك باحتجاز ناقلة النفط البريطانية «ستينا إمبيرو» وطاقمها المكون من ٢٣ شخصًا في العاشر من يوليو، أثناء مرورها عبر مضيق هرمز، ما يزيد من التوتر والتصعيد في منطقة الخليج العربي والمضيق الذي بات الأشهر عالميا بعد تركيز وسائل الإعلام العالمية وتصاعد التهديدات وفرض العقوبات وأحاديث الحرب بين إيران وواشنطن، وقد أثار هذا الاحتجاز مخاوف من أنه لا مناص من التصعيد بين الطرفين اللذين لديهما تاريخ مشترك طويل ومعقد.

وتدعي إيران أن الناقلة اصطدمت بقارب صيد إيراني وأنها اخترقت القانون الدولي، وبريطانيا وصفت الاحتجاز بغير المقبول وبذريعة زائفة وغير قانونية، وحذرت رئيسة الوزراء طهران يوم ٢٠١٩/٧/٢٢ ودعتها إلى الإفراج الفوري عن الناقلة التي كانت في مهمة تجارية مشروعة وفي ممرات الشحن المعترف بها دوليا. وكانت رئيسة الوزراء البريطانية قد ترأست اجتماعا للجنة الطوارئ لبحث سبل تعزيز مراقبة الشحن التجاري وطلبت من سفنها تجنب مضيق هرمز مؤقتًا، في حين تشهد الساحة السياسية البريطانية غضبًا شديدًا بسبب ذلك. إلى جانب ذلك ألقى وزير الخارجية البريطاني بيانًا في اليوم المشار إليه أمام البرلمان رد فيه على انتقادات بأنه كان ينبغي على سفن البحرية مرافقة الناقلة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لوقف التصعيد إلا أنها لم تحمل أي ثمار تُذكر حتى الآن، وعليه نتناول في هذا المقال العلاقات البريطانية– الإيرانية في خضم التصعيد الحالي في الخليج، مع البحث في أسباب نشأته وقوته، باعتباره مصدرًا محتملاً للصراع.

يربط بين بريطانيا وإيران تاريخ حافل من الاضطربات المتأرجحة بين الصراع والود، بدءًا من الهيمنة الاستعمارية البريطانية والأنشطة العدائية المتبادلة، وحتى الآراء المتباينة حول السياسة الإقليمية، وعلى الرغم من ذلك أمست العلاقات أكثر فاعلية اليوم عنها في السابق؛ حيث أدت بريطانيا دورًا رئيسيًّا في وضع وتنفيذ خطة العمل المشتركة أو الاتفاق النووي الإيراني (٥+١)، الذي تم التوقيع عليه في عام ٢٠١٥. فأعاد العلاقات الممزقة بين إيران والغرب، وعقب توقيع هذا الاتفاق، حثَّت بريطانيا على الاستثمار في الاقتصاد الإيراني، وتعهدت الدولتان بتوثيق صلاتهما على الصعيد الأمني والسياسي، كما أدانت بريطانيا وجميع الموقعين الآخرين الانسحاب الأمريكي المنفرد من الاتفاق في عام ٢٠١٨ كمحاولة لمنع تطبيقه، وسعت إلى وقف العقوبات التي تفرضها واشنطن على إيران.

وعلى الرغم من العلاقة الإيجابية بينهما إلا أن التوترات ما زالت قائمة وموجودة، وأصبحت أكثر وضوحًا في الوقت الحالي؛ فمن وجهة نظر السياسة الإيرانية ما زالت بريطانيا جزءًا كبيرًا من نظام تحالف أنجلو– أمريكي يعمل ضدها، وترى أنها مؤيدة لإدارة ترامب تأييدًا كليًّا، لكن سبب التوتر وفقْد الثقة البريطانية بإيران يرجع إلى رعاية الأخيرة المستمرة للمنظمات الإرهابية على الصعيدين الإقليمي والدولي، واحتجازها الجائر للسجينة الإيرانية البريطانية نازانين زاجاري راتكليف بتهمة التجسس والإرهاب في عام ٢٠١٨.

وقد أرجع محللون سبب التحول من حالة التوتر السلبي بين بريطانيا وإيران إلى العداء المفتوح، والذي ظهر في أزمة ناقلة النفط الإيرانية والرد الإيراني عليها، إلى أزمة البريكست البريطانية والمكانة الرئيسية للولايات المتحدة الذي باتت تحتلها في السياسة الخارجية البريطانية، فبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أصبحت علاقتها متوترة مع شركائها الأوروبيين، وفي سبيل تعويض هذا التوتر

أصبحت أكثر ارتباطًا بالولايات المتحدة، وسعيًا لكسب رضاها، فقد ألمح جوزيف بوريل وزير الخارجية الإسباني، في بيان صدر بعد احتجاز الناقلة (جريس ١)، إلى أن الإجراء البريطاني يرجع إلى طلب من واشنطن.

وعليه فإن تدهور العلاقات الأنجلو إيرانية يدعو المجتمع الدولي إلى الترقب والتخوف من تصعيد واحتدام الصدام، ما قد يدعو إلى تفعيل معاهدة الدفاع المشترك (حلف شمال الأطلسي «الناتو»)، حيث تنص المادة ٥ من المعاهدة على أن «الهجوم على أحد أعضاء الحلف يُعتبر هجومًا على الجميع»، أي أنه في حالة حدوث هجوم إيراني، فإن جميع أعضاء الحلف، بما في ذلك الولايات المتحدة، ملزمون بشن هجوم ضد طهران، إذا طلبت بريطانيا ذلك، وهو ما قد يجلب حربا واسعة النطاق إلى منطقة الخليج.

وقد انقسم المحللون في اتجاهين؛ الأول يرى أن التوتر سوف يتصاعد مما قد تنتج عنه عواقب وخيمة على كلا الطرفين، أما الاتجاه الثاني فيرى أن احتمالية تصاعد الخطر ضعيفة، ويدعم ذلك تصريح العديد من النواب والمحللين البريطانيين بأن بريطانيا ستتجنب القيام بأي عمل عسكري ضد إيران، لافتقارها إلى القدرة العسكرية رغم نشرها سفينة حربية إضافية في الخليج، إلا أن هذا الإجراء يُنظر إليه على أنه رادع، وليس تهديدًا لطهران، وفي المقابل من غير المحتمل أن تجرؤ إيران على شن هجوم ضد حليف وثيق للولايات المتحدة، خوفًا من مغبة قيام واشنطن بشن هجوم مضاد عليها.

ومع ذلك، على الرغم من مدى عقلانية هذه العوامل إلا أنه مازال التصعيد العرضي أو المفاجئ احتمالا قويًّا؛ فقد قال جيريمي هانت، وزير الخارجية البريطاني: «إن الخطر الذي نواجهه حاليا هو شيء مختلف، فقد تكون هناك حرب عرضية أو فجائية؛ لأن الأجواء مشحونة بالتوتر والتقلب .«

وترى ســنام فاكيل الباحثة بالمعهد الدولي للدراسات الدولية (تشاتام هاوس)، أن بريطانيا لا تضع الملف الإيراني على قائمة أولوياتها، ومن ثم فإن معالم التعامل مع هذا الملف مجزأة وليست استراتيجية، وقالت: «لا نعرف أو لا نستطيع أن نجزم بملامح التحركات البريطانية المستقبلية تجاه إيران على عكس الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، فطهران التي تسعى إلى محاولة استعادة مكانتها الوطنية، سعت للاستيلاء على إحدى الناقلات البريطانية، وفي حالة وقوع ضحايا أو إلحاق أضرار جسيمة، قد تشعر بريطانيا بأنها مضطرة للرد بالقوة، ما قد يتسبب في تصعيد خطر في المنطقة.«

ويشير مراسل الشؤون الدفاعية بصحيفة إيفيننج استاندرد البريطانية والخبير العسكري «روبرت فوكس» إلى أن هذا الأمر يدعو إلى القلق، خاصة أن بريطانيا «عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي ولدى أعضائه التزامات بموجب معاهدة الدفاع المشترك، فضلاً عن التحالفات التقليدية والمصالح الوطنية على حد سواء .«

بشكل عام، لا يبدو أن بريطانيا أو إيران تريدان تصعيدًا للتوترات في منطقة الخليج، لكن على الرغم من ذلك فإنه لا يزال هناك احتمال كبير أن تستمر الأعمال العدائية بينهما، فحتى الآن لم يتم إنهاء التوتر الناتج عن احتجاز بريطانيا ناقلة النفط الإيرانية «جريس ١»، ما دفع إيران إلى الرد عليها في محاولة الاستيلاء على ناقلة بريطانية، وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد أشارت إلى أنها تريد تهدئة التوترات، إلا أنه تم إحراز تقدم ضئيل نحو هذا الهدف، وما زال التوتر قائما وسط افتقار بريطانيا إلى استراتيجية واضحة للتعامل مع إيران، وحاجة الأخيرة إلى استعادة مكانتها وهيبتها الوطنية.

على العموم، يمكن اعتبار الفترة الحالية هي أعلى درجات التصعيد في التوتر في العلاقات الأنجلو–إيرانية، ولا تُنذر باحتمالية تهدئة هذا الصراع، خاصة في ظل اضطراب الأوضاع السياسية البريطانية داخليا وخارجيا، وكذلك إيران التي تسعى لأداء دور في السياسة الدولية.

٢٠١٩/٨/١

بوريس جونسون ومستقبل السياسة البريطانية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

ترتب على انتخاب بوريس جونسون زعيمًا لحزب المحافظين، يوم ٢٣ يوليو ٢٠١٩ توليه منصب رئيس الوزراء في ٢٤ يوليو ٢٠١٩ خلفًا لتيريزا ماي ويُلقَّب بـ«ترامب بريطانيا»؛ نظرًا إلى تصريحاته وتوجهاته المشابهة للرئيس الأمريكي، المناهضة للمهاجرين والمعادية للمسلمين.

وُلد جونسون في ١٩ يونيو ١٩٦٤ في الولايات المتحدة، ما منحه الجنسية البريطانية والأمريكية معًا، وهو ينحدر من أصول تركية مسلمة، حيث إن جده الأكبر علي كمال بك تركي مسلم، تخرّج جونسون في جامعة أكسفورد، وبدأ حياته المهنية في الصحافة، وانتُخب عضوًا في البرلمان في عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٨. واستُبعد من رئاسة حزب المحافظين في عام ٢٠٠٤؛ بسبب مشكلة أخلاقية، ثم انتُخب رئيسا لبلدية لندن في عام ٢٠٠٨. وهو المنصب الذي لم يستطع أن يحقق فيه نجاحات تُذكر، ثم أصبح بعد ذلك من أهم مهندسي ومؤيدي فوز تيار البريكست في استفتاء ٢٠١٦. ويعد ذلك أحد أهم عوامل زيادة شعبيته، وتولى منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية في ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨. ثم رئيسًا للوزراء في يوليو ٢٠١٩.

ومع توليه منصب رئيس الوزراء، كثرت الانتقادات المثارة حوله، التي لا تبشر بحدوث أي تطور يختلف عما فعلته تيريزا ماي، وخاصة فيما يتعلق بأزمة البريكست، التي وعد بحلها مع نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٩؛ فسجل جونسون لم يُكن حافلا بالنجاحات، وظهر ذلك في أدائه حينما كان وزيرا للخارجية، حيث لم تكن لديه القدرة على التعامل مع الآخرين، وافتقر إلى المهارات المهنية، فيما

يتعلق بممارسة الدبلوماسية الدولية بشكل عام، ما أكسبه سمعة على الصعيدين الداخلي والدولي بعدم الكفاءة.

كما كان يأبى في كثير من الأحيان تناول موضوعات اعتبرها لا تستثيره أو تفتقد إلى أهميتها للمصالح البريطانية، وهي على النقيض من ذلك؛ مثل تعزيز العلاقات مع حلفاء بريطانيا الأوروبيين وسط اضطرابات بشأن خروجها من الاتحاد الأوروبي.

وغالبًا ما آلت تلك الصفات إلى نتائج عكسية على بريطانيا، بدليل ما حدث مع الصحفية الإيرانية البريطانية نازانين زاغاري–راتكليف، التي تعمل في وكالة رويترز، جراء إدانته لها بإدارة دورة صحافة عبر الإنترنت لخدمة بي بي سي الفارسية تهدف إلى تجنيد الناس وتدريبهم لنشر الدعاية ضدّ إيران، وعلى أثر ذلك أيدت الحكومة الإيرانية عقوبة ضدها بالسجن خمس سنوات، متخذة ما قاله جونسون دليلا على تورطها في حملات دعائية ضد النظام الإيراني.

كما أظهر جونسون عدم كفاءته في حادثة أخرى، حين أساء إلى المسلمين البريطانيين والمجتمع الإسلامي، من خلال إدلائه بتعليقات لصحيفة التليجراف البريطانية، شبّه فيها النساء اللائي يرتدين النقاب بصناديق البريد، ويبدو جليًّا افتقار جونسون إلى فن إدارة العلاقات الذي يُعد ضروريًّا للنجاح في تأمين مصالح بريطانيا وحلفائها، وسط تعقيدات الوضع الدبلوماسي في الشرق الأوسط المعاصر، وبناءً على ذلك، من المرجح أنه سيقود بريطانيا إلى عُزلة سياسية في المنطقة خلال فترة ترؤسه الوزارة، التي يُتوقع أن تكون مدتها قصيرة، كما أن هناك دلائل تشير إلى أنه لن يحاول القيام بأي استفزازات أو أعمال تحريضية تخلق توترًا من أي نوع، ويرجع ذلك إلى أن وجهات نظر جونسون الأيديولوجية والسياسية حيال القضايا الإقليمية الرئيسية يغلب عليها الاعتدال.

وتعد قضية البريكست أحد أهم القضايا التي تنتظر أن يُظهِر فيها جونسون إنجازا، حيث فشلت تيريزا ماي على مدار ثلاث سنوات، منذ إعلان نتيجة الاستفتاء، في الوصول إلى حل لإنهائها، ويعتبر جونسون من أهم مهندسيها؛ إذ قاد حملة كبيرة في استفتاء ٢٠١٦ ضد الاتحاد الأوروبي، مدّعيا فيها أن بريطانيا تدفع كل أسبوع ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني للاتحاد، لكن بحسب بيانات المفوضية الأوروبية، فإن مقدار ما دفعته بريطانيا في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤ تقدر بحوالي ١٣٥ مليون جنيه إسترليني، وهو ما عرضه للمساءلة القانونية آنذاك، ويبدو من خلال تصريحاته أنه لا نية له في العودة إلى الاتحاد الأوروبي، وأن غايته هي الخروج، سواء باتفاق أو من دون بحد أقصى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٩. وقد أكد ذلك خلال حملته الانتخابية، وصرح بأنه في حالة الخروج من دون اتفاق لن تدفع بريطانيا فاتورة الخروج، وقدرها ٣٩ مليار جنيه إسترليني أي ٤٩ مليار يورو، وسينفق الأموال بدلا من ذلك على التحضيرات للخروج من دون اتفاق.

إن الأزمة لا تتمثل في كون بريطانيا لن تكون عضوًا في الاتحاد، ومفتقدة لمزاياه التي تعتبرها عقبات بالنسبة إليها، بل إن الأمر سوف ينعكس على علاقاتها بدول الاتحاد، حيث لا تبشر العلاقة معها بمستقبل إيجابي، خاصة في ظل التحيز الواضح ضد جونسون وتصريحاته، فالأزمة مستمرة، وحتى الآن ليست هناك بوادر بإمكانية حلها.

وعلى جانب آخر يرى محللون أنه سيكون على وفاق مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، نظرًا إلى التفاهم السياسي بينهما، على عكس تيريزا ماي، التي كانت كثيرًا ما تصطدم معه، فقد سارع ترامب بتهنئة جونسون، وكتب على تويتر: «تهانينا لبوريس جونسون لكونه سيصبح رئيس الوزراء الجديد للمملكة المتحدة.. سيكون عظيما»، إذن فالعلاقات مع الولايات المتحدة لا يشوبها القلق أو التوتر، وذلك على عكس العلاقات مع إيران، خاصة بعد أزمة ناقلة نفط «جريس ١»، حيث ردت بريطانيا بإعلان قرب تشكيل قوة للحماية في الخليج مع شركاء أوروبيين، وقد تخلق هذه الحادثة مفارقة فيما يتعلق بخطة جونسون لنزع فتيل الأزمة الخليجية الحالية بين إيران والولايات المتحدة وحلفائها، ما قد يخلق تشككا في عملية التنبؤ بكيفية تعامل جونسون مع إيران، وخاصة كون موقفه كان يتميز بالاعتدال حينما كان يترأس وزارة الخارجية؛ إذ كان موقفه ثابتًا بشكل غير معتاد في دعمه لتبني رؤية تصالحية تجاه إيران، ومن ثم فمن المُحتمل أن يحاول تخفيف حدة التصعيد الأخير بين بريطانيا وإيران في الخليج.

أما القضية السياسية الأخرى التي ستواجهه فهي دور بريطانيا في الحرب الأهلية السورية، حيث يرى محللون أن هناك تقاربا بين جونسون وترامب، في حين أنه سيطغى تأثير الأخير، من خلال طلب زيادة أعداد القوات البريطانية في سوريا، خاصة في ظل اتخاذ الولايات المتحدة قرارًا بانسحاب قواتها في ديسمبر ٢٠١٩ .

ومع ذلك فإن هناك تكهنات بأن السياسة البريطانية ستستمر على وتيرتها كما هي، في ضوء النهج الذي قد يتبعه بوريس جونسون إزاء العديد من علاقات التحالف البريطانية في الشرق الأوسط، وهذا ينطبق بشكل خاص على دول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ يرى أن صداقة بريطانيا مع دول الخليج أصبحت أكثر أهمية في ظل ظروف العالم المضطربة، ومن ثم فإن المتوقع أن يتم اتخاذ خطوات لتعزيز هذه العلاقة.

وعلى الرغم من كونه صديقًا وحليفًا لدول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن جونسون ليس صديقًا لدول عربية أخرى، حيث وصف نفسه ذات مرة بأنه «صهيوني متحمس»، وأعرب عن دعمه العلني لتل أبيب خلال الاحتفال البريطاني بالذكرى المئوية لإعلان «وعد بلفور»، واستنكر أثناء زيارته تل أبيب حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل، ما تسبب في غضب السلطة الفلسطينية، التي اعتذرت عن لقائه

آنذاك، ومن المحتمل أن يربط جونسون بريطانيا بشكل أوثق بالنهج الأمريكي المتبع تجاه إسرائيل، ما يؤول إلى خلق توترات مع الدول العربية، وخاصة فلسطين.

وختاما، من المرجح أنه لن تطرأ تغييرات على سياسة بريطانيا الحالية تجاه الشرق الأوسط، ولعل الاستثناءات ستكون منحصرة في الملفين السوري والإيراني؛ حيث قد تتغير بما يتماشى مع توافق جونسون وترامب إزاء هذين الملفين.

قراءة في تقرير عن المرأة والسلام والأمن والتهجير في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أصدر مركز دراسات الشرق الأوسط التابع لكلية لندن للاقتصاد، تقريرًا في يوليو ٢٠١٩ بقلم باحثتين بالمركز هما: زينب كايا، وهنا بوند، يتناول تهجير المرأة وأثره على السلام والأمن في الشرق الأوسط، وهو اتجاه لم يلق اهتمامًا كبيرًا داخل الأوساط الأكاديمية.

ويُسلط التقرير الضوء بشكل أساسي على الكشف عن تداعيات قضية تهجير المرأة، كما ينظر في سبب استمرار الإخفاق بشأن معالجة هذه الظاهرة، على الرغم من اعتماد القرار رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن بالإجماع من مجلس الأمن عام ٢٠٠٠. وهو قرار يُلزِم جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، إعداد خطة عمل وطنية لتفعيل القرار على المستوى الوطني لمواجهة تأثير النزاعات المسلحة على النساء، والاعتراف بدور المرأة كعنصر فاعل في حل النزاعات وبناء السلام، وخَلُصت الباحثتان إلى أن هذا الإخفاق يرجع إلى فشل دول الشرق الأوسط في تنفيذ هذا القرار، كما يُقدم التقرير توصيات لكيفية تنفيذه بصورة فعّالة في المستقبل .

ويشير التقرير إلى أن القرار يتألف من أربع ركائز تُحدد إطار عمله: أولا: دور المرأة في منع النزاعات من خلال محادثات السلام والمفاوضات، ومناصبها بالأمم المتحدة والمجال الاجتماعي السياسي الواسع.

ثانيا: مشاركتها في عملية بناء السلام والحاجة إلى نزع السلاح ومواجهة العنف المتواصل، وتبنّي منظور السلام الشامل المستند إلى المساواة وحقوق الإنسان والأمن للجميع.

ثالثا: حماية حقوق السيدات والفتيات واحتياجاتهن أثناء النزاعات وما بعدها، ويشمل ذلك الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي، وملاحقتها قضائيًّا، والتطبيق المحلي للقوانين والمعاهدات الإقليمية والدولية.

رابعا: تأمين احتياجاتها الخاصة من الخدمات الصحية والإرشاد النفسي أثناء إعادة توطينها، وتأهيلها، واندماجها في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات وإعادة الإعمار، ويشمل ذلك الناجيات من العنف.

ويهدف القرار، بحسب ما يشير التقرير، إلى حماية وتعزيز المرأة قبل وبعد فترات الصراع؛ إذ يساعدها على المشاركة في منع نشوب النزاعات وعمليات صنع السلام جنبًا إلى جنب مع توفير الآليات التي تمكنها من مواجهة العنف التي تتعرض له أثناء النزاعات والتهجير، فضلاً عن مناداته بضرورة تأمين الرعاية الصحية للاجئات الحوامل، وقد أوضح محللا السياسات الدولية، بول كيربي ولورا شبرد، في تقرير صدر في عام ٢٠١٦ عن المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) «أن القرار يسعى إلى إعادة التشكيل الجذري لآليات القوة والتمكين، التي قد تمارسها المرأة، والتي تعزز عالمنا، وكذلك مبدأ الالتزام العالمي بالسلام والأمن الدائم.»

وبيَّن التقرير أن الأمم المتحدة حثت أعضاءها على تبنّي مبادئ القرار الإرشادية وخطط العمل الوطنية وتوصياته، التي توجد ضمن برامج الأمم المتحدة لحماية المرأة والحفاظ على السلام والأمن، ولكن بعد مرور نحو ١٩ عامًا، لم يتم تنفيذ خطط العمل الوطنية الخاصة بالقرار سوى من ٣٢٪ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومعظمها من الدول الأوروبية، بينما في الشرق الأوسط تبنى عدد قليل من الدول هذه الخطط، على الرغم من انتشار العنف السياسي في المنطقة.

وأشارت الباحثتان إلى أن «خطط العمل الوطنية الحالية في الشرق الأوسط المتعلقة بمعالجة ظاهرة التهجير المرتبط بالنزاعات وآثارها طويلة المدى على النوع الاجتماعي» يتم تنفيذها من الأردن، وهي الدولة الوحيدة التي تبنت خطط العمل الوطنية، في حين لم تنفذها دول أخرى، مثل العراق وفلسطين.

وأكدت الباحثتان أن خطط العمل الوطنية في الشرق الأوسط فشلت في تناول ومعالجة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والتمييز والاضطهاد، الذي تواجهه اللاجئات، وأوضحتا أنّ هذا غير مقصود، ولكنه امتداد لعدم تقدير صانعي السياسة في جميع أنحاء العالم مدى المعاناة، التي تواجهها المرأة قبل اندلاع أي نزاع وبعده.

وأوضحت زينة عوض من مركز الشرق الأوسط بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية أنه «في الوقت، الذي تؤثر فيه صدمة الحرب والتهجير على جميع اللاجئات في جميع أنحاء لبنان وتركيا والعراق وجزيرة لسبوس اليونانية، برز العنف الجنسي كموضوع رئيسي ومتكرر يتعرضن له إبان هروبهن من البيئات المتخمة بالصراع .»

وربما يكون العنف والاتجار الجنسي أكثر أشكال العنف والتمييز، لكن النساء يواجهن عددًا من القضايا الأخرى، مثل: زيادة العنف المنزلي، والتحديات الصحية المتعلقة بالحمل والخصوبة، والزواج القسري للنساء والفتيات القاصرات، فقد أثبتت فاديا كيوان من جامعة القديس يوسف في لبنان أنه في الأردن ارتفعت نسبة زواج الأطفال المسجلين في مخيمات اللاجئين السوريين من ١٢٪ في عام ٢٠١١ إلى

١٨٪ في عام ٢٠١٢ وإلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٣. وفي لبنان، كانت ٢٣٪ من اللاجئات السوريات متزوجات قبل سن الـ١٨.

وأخفقت السياسات المتعلقة بخطط العمل الوطنية في الشرق الأوسط، بالقرار ١٣٢٥ في التطرق إلى معالجة حجم الصعوبات الإنسانية، التي تواجهها اللاجئات. وربما يرجع السبب في ذلك إلى صياغة وتنفيذ حكومات المنطقة برامج عمل وطنية متعلقة بحماية المرأة والسلام والأمن، من وجهة نظر أمنية فقط تراعي اعتبارات أمنها القومي، وتميل تلك البرامج إلى أن تكون مؤلفة من تدابير قصيرة الأجل، بغية التقليل من حدة النزاعات القائمة وتداعياتها، مثل حماية المرأة من تجنيدها في صفوف المنظمات الإرهابية؛ التي تعتبر قضية أكثر إلحاحًا من اعتبارات ما بعد الصراع.

وفي البلدان التي لا تتوافر بها برامج عمل وطنية تغيب الرؤية الواضحة لمعالجة معاناة اللاجئات، وترى الباحثتان أنه من دون وجود خطة هيكلية متماسكة للتعامل مع أزمة النساء النازحات «يمكن للجهات الفاعلة السياسية تجاهل قضية النزوح والعودة، وفي هذه السياقات يتم إهمال احتياجات النساء والفتيات وتجاربهن وحقوقهن بشكل خاص؛ حيث يُنظر إليهن على أنهن ليست لهن صلة أو ذوات أهمية ضئيلة.»

ويفيد التقرير بأن الإخفاقات في حماية المرأة والنساء النازحات لا تقع على عاتق الحكومات المحلية فحسب، ولكن أيضًا على مفهوم قرار المرأة والسلام والأمن التابع للأمم المتحدة، وهذا الأمر صحيح على المستوى المؤسسي؛ حيث يفتقر القرار إلى أي قدرة على تطبيق مبادئها على المستوى الدولي، كما أن الأمم المتحدة كمؤسسة لا يمكنها تطبيق أي من قراراتها أو مبادراتها بشكل مباشر، وبدلا من ذلك تُعوِّل على حسن نوايا الدول الأعضاء في الالتزام بمبادئها، وفيما لا تتوافر آلية للوم الدول المخالفة حال فشلها في القيام بذلك، تظل مسألة عدم تطبيق أجندة ومبادئ حماية المرأة والسلام والأمن على الصعيد المحلي، فيما يتعلق بالنساء النازحات، مثالا نموذجيا على عجز المؤسسات الدولية في عالم تسيطر عليه الدول ذات السيادة على مجريات العمل الإنساني وأوجه تمويله.

وتوضح الباحثتان أنه «في ضوء برامج المرأة والسلام والأمن(WPS) ، يتم التعامل مع النساء المشردات وكذلك الفتيات عمومًا معًا كما لو كن في نصاب واحد، فعادة يتم تجاهل تجاربهن ومِحنهن المتنوعة في النزوح، بالإضافة إلى عدم الوضع في الاعتبار عند رعايتهن عوامل أخرى، مثل: وضعهن كمهاجرات (مثل النازحات داخليا أو اللاجئات)، أعمارهن، وحالتهن الزوجية، ومستوى تعليمهن، وعرقهن، وهويتهن، وظروف إعاقتهن، ووظائفهن، وتوجههن الجنسي وهوياتهن الجنسية، فضلا عن العوامل المتعلقة بظروف معيشتهم (على سبيل المثال ما إذا كانوا يعيشون في أسرة تُعيلها امرأة، أو في مكان داخل مخيم، أو في منطقة حضرية أو مناطق ريفية)، ومن ثم هناك إخفاقات في إطار برامج حماية المرأة

والسلام والأمن (WPS) التابعة للأمم المتحدة نفسها، خاصة أنها لا تستطيع معالجة مشكلة العنف ضد المرأة في مناطق الصراع بشكل كامل.

بشكل عام، تُظهر الباحثتان اهتمامًا قليلا فيما يتعلق بالتعامل مع أفضل الطرق التي يمكن من خلالها التخفيف من وطأة ظروف وحالات النساء النازحات المتباينة، وفق إطار برامج المرأة والسلام والأمن (WPS)؛ وذلك من خلال تخصيص صفحتين فقط من التقرير المكوَّن من ٢٥ صفحة للحلول المحتملة لتلك الظروف القاسية .

ولعل الحلول التي يقدمها التقرير تكمن في العمل والتعاون المشترك بين المؤسسات القائمة في الشرق الأوسط على أرض الواقع، ومقدمي المساعدات الإنسانية، مثل المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، من أجل التركيز على تخفيف المعاناة، التي تتعرض لها اللاجئات، ويمكن القول إن هذا الحل يأتي ضمن أحد المقترحات الواقعية، التي من المحتمل أن تكون فعالة لزيادة نطاق المساعدة المقدمة إلى النساء اللاجئات المشردات .

أما في ضوء التحديات اللوجستية المتعلقة بإدارة تدفق المساعدات والخدمات الضرورية، فإن الحل الأكثر وضوحًا في هذا الصدد هو الاقتراح بتقديم المزيد من التمويل لمبادرات وخطط العمل الوطنية، التي توجد ضمن برامج المرأة والسلام والأمن على المستوى المحلي في المنطقة، وقد فشلت الباحثتان في تقديم آلية مناسبة؛ لتحقيق هذا التمويل، الذي لا يمكن تلبيته من قِبَل العديد من الحكومات الإقليمية، مثل السلطة الفلسطينية، التي لديها موارد مالية محدودة للغاية.

وختاما، يُمكن القول إنه على الرغم من بعض نقاط الضعف الطفيفة، نجحت الباحثتان في صياغة تقرير مكتوب بصورة جيدة ويتسم بالشمولية بشأن قضية النساء النازحات في الشرق الأوسط، كما أثبتتا تمامًا أن الطرق والحلول، التي وردت في إطار عمل برامج المرأة والسلام والأمن (WPS) التابعة للأمم المتحدة، والذي تمثل برامج عمل وطنية، غير كافية حتى الآن في معالجة المعاناة، التي تواجهها النساء النازحات في المنطقة بصفة خاصة، والعالم بأسره بشكل عام، ويرجع هذا إلى نظام تلك البرامج نفسها، والتي لم تراع الظروف القاسية، التي تمر بها اللاجئات، فضلا عن عدم اعتبار صانعي السياسة قضية تشريد ونزوح النساء بشكل عام قضية ذات أولوية سياسية وأمنية .

٢٠١٩/٨/٢

«جيسون غرينبلات».. رجل الأمن والأمان لإسرائيل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

«تحقيق السلام يتطلب الصدق والرغبة في تدارك أفكار جديدة، الشجاعة في تقديم تنازلات صعبة، هذا وقت مناسب للتحدث مع بعضنا البعض بصراحة، وليس بشعارات ونقاط حوار باليه»، كانت هذه من

تغريدات «جيسون غرينبلات» مندوب الرئيس الأمريكي لعملية السلام في الشرق الأوسط على صفحته الشخصية على موقع تويتر، وقال من ضمن إفادته أمام مجلس الأمن الدولي يوم ٢٠١٩/٧/٢٣: «لا يمكن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس الإجماع على من هو على حق ومن هو المخطئ، ولن يكون بالرجوع إلى القانون الدولي، المفاوضات المباشرة هي وحدها القادرة على حل الصراع.. القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، والضفة الغربية – التي يطلق عليها يهودا وسامراء– هي أراض متنازع عليها وليست محتلة؛ لأن ذلك لن يسهم في حل النزاع»، وهو بهذا القول يستخف بقرارات الأمم المتحدة، ويهين مجلس الأمن صاحب القرار ٢٤٢. ويظهر ازدراء للقانون الدولي كما يقول أحد الكتاب.

وإذا كانت نيكي هيلي المندوبة الأمريكية السابقة للأمم المتحدة، قد جعلت الدفاع عن إسرائيل قضيتها الأساسية، كما يقول أحد المندوبين العرب، فإن غرينبلات ذهب بعيدا في موضوع التهكم على مجلس الأمن.

وقد اعتُبر قول غرينبلات، إن «حل النزاع بين الفلسطينيين وإسرائيل لن يكون بالرجوع إلى مئات قرارات الأمم المتحدة ولا بالرجوع إلى القانون الدولي»، خروجًا عن أصول العمل الدبلوماسي واستهتارًا بالأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولهذا جاء الرد سريعًا ومباشرًا من المندوبين في مجلس الأمن.

مندوب ألمانيا «كريستوف هويسغن» استنكر بشدة إفادة المبعوث الأمريكي، وقال: «لا يمكن لواشنطن أن تتعامل مع القانون الدولي عندما يتعلق الأمر بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أنه طبق من المقبلات نأخذ منه ما نريد ونترك ما لا نريد».

وتابع: «الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي سياسي لا يُحَل إلا بالسياسة»، مؤكدا دعم بلاده لحل الدولتين، وأنها «تؤمن بالأمم المتحدة، وبمجلس أمنها وقراراته الملزمة على الصعيد الدولي، وتؤمن بقوة القانون، وليس بمنطق الأقوى»، وأن أي قرار هو قانون ملزم، وهو توافق دولي، والولايات المتحدة هي التي خرجت عن هذا التوافق».

ورد مندوب فرنسا السفير «نيكولاس دي ريفيير» على المبعوث الأمريكي، بأن بلاده تعتبر أن الاحتلال يتعارض مع القانون الدولي، وأنها لا تعترف بسيادة إسرائيل على القدس الشرقية أو مرتفعات الجولان السورية أو الضفة الغربية، وذلك تنفيذا لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة.

من جانبها، أفادت مندوبة بريطانيا «كارين بيرس» بأن «موقف المملكة المتحدة إزاء حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية لم يتغير، ونحن قلقون إزاء أي ضم لأراض فلسطينية محتلة؛ لأن هذه الخطوة ستكون مخالفة للقانون الدولي ومدمرة لجهود السلام».

وانتقد مندوب جنوب إفريقيا «جيري ماثيوز ماتجيلا» صمت مجلس الأمن، وعدم تحركه لممارسات الاحتلال باتجاه الفلسطينيين، مؤكدا أنه على المجتمع الدولي «إعلاء مسؤولياته بموجب القانون الدولي».

وقال المندوب الروسي «فاسيلي نيبينزيا»، إن «الحل القائم على القانون الدولي هو الحل الوحيد القابل للحياة»، مؤكدا أن «التوافق الدولي هو القانون الدولي، وأن الولايات المتحدة لا تحترم هذا التوافق»، ورفض «أي إجراء أحادي من شأنه أن يحل مكان حل الدولتين، أو مبادرة السلام العربية».

وأفاد القائم بالأعمال الصيني أن «احترام حقوق الشعب الفلسطيني مسؤولية الجميع»، معبرًا عن «قلق بلاده العميق من تدمير وهدم الممتلكات الفلسطينية».

وبدوره، قال مندوب إندونيسيا «ديان تريانسيا دجاني»، إن بلاده تشدد على أن «حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يجب أن يقوم على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧. وبما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة».

هذه نماذج من ردود الفعل على إفادة غرينبلات مندوب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الشرق الأوسط، أمام أعضاء مجلس الأمن الذي يجتمع مرة كل شهر ليستمع إلى تقرير من ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويمكن اعتبار أن جميع سياسات ترامب الأكثر إثارة للجدل المتعلقة بالصراع مع إسرائيل هي من إعداد وإخراج غرينبلات؛ منها: الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها، ووقف الإسهام الأمريكي في ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وغيرها، وهو من مهندسي ومؤيدي صفقة القرن التي يطرحها الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، نظرًا إلى انحيازها لإسرائيل؛ إذ يصفها بالحل الأمثل للقضية الفلسطينية، ولا يرى في غيرها حلا.

وتنقسم هذه الصفقة إلى شقين: الشق الاقتصادي وهو الذي تم طرحه في ورشة المنامة في البحرين في يونيو ٢٠١٩. والشق السياسي، الذي من المقرر أن يعلنه الرئيس ترامب في نوفمبر ٢٠١٩.

وقد وُلد غرينبلات في عام ١٩٦٦ في مدينة نيويورك الأمريكية، لأبوين لاجئين يهوديين من أصل مجري، هرب والده إلى أمريكا في الأربعينيات، ولحقته والدته في عام ١٩٥٦. في أعقاب الثورة المجرية الفاشلة، بزعم الاضطهاد الديني الذي تعرض له والداه، وهو ما أثر في تشكيل أيديولوجيته الصهيونية المتشددة، وحصل غرينبلات على شهادة كلية الحقوق بجامعة نيويورك في عام ١٩٩٢م، وفور تخرجه عمل محاميا مختصا في القضايا العقارية، ثم تخلى عن المهنة فترة، وعاد إليها في عام ١٩٩٧. حينما تم تعيينه في مؤسسة ترامب محاميا مختصا في القضايا العقارية، وظل فيها حتى تولى منصب نائب

الرئيس التنفيذي والمدير القانوني للمؤسسة، كما أصبح من المستشارين المقربين إلى ترامب، وخاصة لحملته الانتخابية عندما قرر الترشح للسباق الرئاسي عام ٢٠١٦ إلى أن مُنح منصب الممثل الخاص للمفاوضات الدولية الذي تم استحداثه، كما تم الإبقاء عليه كمستشار رئيسي في الشؤون الإسرائيلية بشكل غير رسمي، رغم أن خبرته فقط هي في مجال قوانين العقار، ولا تؤهله لتولي منصب سياسي خاصة في قضية معقدة يحتاج حلُّها إلى شخصية سياسية لديها من الحنكة والخبرة والالتزام بالقانون والعدل.

ويُعرف غرينبلات بأيديولوجيته الصهيونية المتشددة وولائه الأعمى لإسرائيل، والتي ترجع إلى عاملين أساسيين؛ الأول: قناعته الدينية الأرثوذكسية، المعروفة بتشددها، والسعي الدائم لاقتناص وطن لليهود عاصمته القدس، والثاني في الخوف من التعرّض لما تعرَّض له أبواه بحسب زعمه من اضطهاد في أوروبا، أو أن يشهد محرقة أخرى لليهود، ما جعله شديد الانتماء والتعصب في جميع القضايا التي تتعلق باليهود، وكان ذلك هو الدافع الرئيسي لشغله منصب مستشار في الشؤون الإسرائيلية للرئيس ترامب؛ نظرًا إلى حبه الواضح لإسرائيل، وانحيازه لها، وتبعًا لتوجهات سيده.

إن عداء غرينبلات الصارخ واضح للفلسطينيين أي لأصحاب الأراضي المحتلة من قِبَل الإسرائيليين؛ فهو يعتبر طبقًا لعقيدته أن العرب هم المحتلون، وأن إسرائيل ضحية، ولا تتحمل أي مسؤولية عن الوضع المتدهور في المناطق الفلسطينية، ولا تحتل أي أراض، ولا ترتكب أخطاء، ولا تتعدى سلطاتها، وبناءً على هذه الرؤية فإن وظيفته تتم إدارتها بعيدًا عن انتقاد إسرائيل مهما ارتكبت من جرائم، وإن حدث هذا فإنه يتم بطريقة العتاب ومن دون إعلان، وهناك العديد من الأحداث والدلائل التي تؤيد هذه الرؤية؛ فقد رفض غرينبلات توجيه النقد لما تقوم به من مصادرات أراض وتجريفها وتهويدها واعتقال آلاف الأسرى وهدم البيوت وطرد الأهالي منها وبناء المستوطنات وتوسيعها وغير ذلك، وعلى النقيض، دائمًا ما يدين الفلسطينيين ويتهمهم بعرقلة عملية السلام والمفاوضات؛ وأن اهتمامه منصبٌّ على إضعاف السلطة الفلسطينية وإلغاء دورها.

ونختم بالقول، إن غرينبلات من أسهل المسؤولين الأمريكيين في تحليل شخصيته وأفعاله؛ بسبب أيديولوجيته الصهيونية المتعصبة؛ وكان عليه كخريج كلية الحقوق، احترام القانون الذي درسه لا أن يتجاهله وينحاز لإسرائيل، من دون أي اعتبار لحقوق الفلسطينيين، أو السعي لتحقيق العدالة أو حقوق الإنسان أو تقرير المصير، لكنه وللأسف يؤمن بالمبادئ والأفعال التي تقوده نحو مناصرة الصهيونية، ويؤمن أيضًا بأن لإسرائيل مبرراتها الدينية والتاريخية في الدفاع عن نفسها واستمرار وجودها، ومن المرجح أن يستمر في مناصرته لها طالما بقي الممثل الخاص للرئيس الأمريكي للمفاوضات الدولية ومستشاره للشؤون الإسرائيلية.

٢٠١٩/٨/٣

عملية السلام الأمريكية.. صفقة القرن أم نهاية طريق مسدود؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

عقد مجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني (كابو) ندوة في مبنى مجلس العموم البريطاني، يوم ١٨ يوليو٢٠١٩، بعنوان (عملية السلام التي تقودها الولايات المتحدة.. صفقة القرن أم نهاية طريق مسدود.(!

حضر الندوة دبلوماسيون وسياسيون وبرلمانيون وأعضاء في مجلس التفاهم وعدد من الصحفيين والباحثين وأعضاء من الجاليتين العربية والإسلامية، تحدث فيها «خالد الجندي»، الباحث في برنامج السياسة الخارجية بمعهد بروكينجز، الذي اعتمد على نقطتين رئيستين لتدعيم رؤيته؛ الأولى: استعراض أهم نقاط الخلل والضعف التي تشوب الصفقة وتعرقل دخولها حيز النفاذ، والثانية: مقارنة بين الرئيس «ترامب» وأسلافه في تعاملهم مع القضية الفلسطينية، موضحًا أوجه الشبه والتباين بينهم، كما اعتمد في صياغة حججه على تقديم دلائل تاريخية يُثبت من خلالها أن نهج الرئيس «ترامب» ليس فريدًا أو مغايرًا عن نظرائه السابقين.

وقد افتتح «الجندي» كلمته بنعت الصفقة بـ«العقيمة والفاشلة»؛ بسبب النهج المفتقد للحيادية الذي تتبناه إدارة «ترامب» لتلبية مطالب كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، ولكنه يعتبر أن ما تم طرحه في الجانب الاقتصادي هو من بين أفضل ما قدمته الولايات المتحدة حتى الآن من الناحية الموضوعية؛ حيث تعهد «جاريد كوشنر»، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» وصهره، بجمع ما يصل إلى خمسين مليار دولار من الاستثمارات للأراضي الفلسطينية من مجموعة المانحين الدوليين والمحليين، بمجرد توقيع اتفاق سلام، ويُعد ذلك تقدمًا كبيرًا مقارنة بالجهود السابقة في هذا الصدد، أبرزها ما قدمه «جون كيري»، وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، و«توني بلير»، رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، في عام ٢٠١٤، حيث كان أكبر مبلغ قد عُرض حينها هو أربعة مليارات دولار من الاستثمارات والمساعدات.

وبغضّ النظر عن المبلغ الضخم المُتعهَّد به في وثيقة «السلام من أجل الازدهار»، فمن المحتمل أن تفشل الخطة؛ بسبب غياب حيثيات جانبها السياسي، ولكن يمكن التنبؤ بما يتعلق بهذا الجانب في ضوء ما تقدم من إجراءات لإدارة «ترامب» حتى الآن، مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة وغيرهما، وكذلك الحلول التي رفضت الحكومة التعهد بدعمها، مثل تجنب إدارة «ترامب» بشكل صريح، الالتزام ببعض المبادئ التي كانت تقود عملية السلام على نحو تقليدي، مثل: الأرض مقابل السلام، والامتثال لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، أو التعهد بإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية.

ويتابع المتحدث: وجرت العادة على مراعاة المصالح الإسرائيلية، دون الفلسطينية، التي تتعمد إدارة «ترامب تجاهلها»، مما يشير إلى أنه سيتم استبدال إطار حل الدولتين التقليدي بإطار حل الدولة الواحدة، بدليل الاستئصال المتعمد لكلمة الاحتلال الإسرائيلي ضمن الخطابات السياسية لرؤساء الولايات المتحدة، ومن المرجح أن تسعى الصفقة لإقامة دولة إسرائيلية فلسطينية واحدة، بحيث تتواجد السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وربما غزة تكون تابعة لحكومة ذات أغلبية يهودية في القدس، وبالطبع سيرفض المفاوضون الفلسطينيون ذلك، حيث اعتقدت الولايات المتحدة أن الشعب الفلسطيني يمكن إغراؤه بالمال مقابل التنازل عن دولة أجداده، وعن الحق في عودة ٧,٥ ملايين فلسطيني أُبعدوا قسرًا.

ورغم الجزم بأن الصفقة فاشلة إلا أنه يمكن القول إن المبادئ التي قامت عليها لا تعد سابقة تاريخية، فقد أوضح المتحدث أبرز السمات المشتركة بين «ترامب» وثلاثة رؤساء سابقين للولايات المتحدة في التعامل مع القضية الفلسطينية – كما جاء في كتابه (النقطة العمياء: أمريكا والفلسطينيون، من بلفور إلى ترامب)؛ حيث قارن أولاً بين «ترامب» وبلفور، ويرى أن تعامل أمريكا في عهد ترامب مع القضية الفلسطينية يشبه بريطانيا الإمبريالية في عام ١٩١٧، كقوة عظمى عالمية تعمل على استرضاء اللوبي الصهيوني دون أي اعتبار للعواقب المحلية والإقليمية لدعمها له، مما يعني أن المنطقة قد تتعرض لتأجيج عدم الاستقرار بها، مثلما فعل بلفور قبل أكثر من ١٠٠ عام .

ثم قارن بعد ذلك بين «ترامب» و«هارولد ترومان»، اللذين يتشابهان كثيرًا في نهجهما تجاه إسرائيل النابع من المخاوف السياسية الداخلية؛ فقد تأسست إسرائيل في عام ١٩٤٨ إبان فترة «ترومان» الرئاسية، وعلى الرغم من التردد الكبير بين معظم الدول في ضوء عدم شرعيتها القانونية، إلا أنه اعترف بها على الفور دولة ذات سيادة بعد حملة الضغط الصهيونية التي هددت بتقليص دعمه المحلي داخل الحزب الديمقراطي وبين عامة الأمريكيين بشكل أوسع، وكذلك الحال مع «ترامب» الذي يرغب في استرضاء قاعدته الانتخابية التي تتشكل أغلبها من أصوات الكتلة الإنجيلية الانتخابية والمانحين اليهود الرئيسيين من المؤيدين لحزب الليكود الإسرائيلي الذين يمولون حملاته.

بينما تعتبر أقرب المقارنات تشابهًا، المختصة بالرئيس «دونالد ترامب» والرئيس الأسبق «ليندون بينز جونسون»؛ فإنهما انطلقا في سبيل السعي إلى التطبيع الإقليمي مع الدولة الإسرائيلية؛ ففي الستينات أصبح «جونسون» أول رئيس أمريكي يشجع الدول على قبول حق إسرائيل في الوجود، وتجاهل المزاعم العربية بشأن عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي، ومثله يسعى «ترامب» للحصول على نتيجة مماثلة، وهي تطبيع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين؛ إذ إن كلا الرئيسين حثّ العالم أجمع على ضرورة القبول

بما يفرضه الواقع من حقائق على الأرض، وبالنسبة لـ«جونسون»، فهذا الواقع يعني الاعتراف بوجود إسرائيل؛ أما بالنسبة لـ«ترامب»، فهذا الواقع يعني حتمية ضم إسرائيل الرسمي للأراضي الفلسطينية.

ومن خلال هذه المقارنات ترتفع احتمالية ارتكاب «ترامب» لأخطاء الماضي وفشل الصفقة؛ بسبب تجاهله مطالب الفلسطينيين لصالح الإسرائيليين، خاصة أن سياسته قائمة على تدمير إرادة هذا الشعب، وعلى أمل أن يتحول اليأس في يوم من الأيام إلى الرضا؛ إذ إن كل الدعوات الأمريكية لحل هذا الصراع دائمًا ما تميل تجاه الدعوة إلى استسلام الشعب الفلسطيني وإذلاله.

وبناءً على ما سبق يتضح أن القضية الفلسطينية في تدهور وتراجع مستمر، وأي محاولات لحلها تعود بالسلب على الشعب الفلسطيني، فالأمل حاليًا وفقًا للمتحدث متوقف على عاملين: الأول يتمثل في استمرار مقاومة المجتمع الدولي لصفقة القرن في ظل الاعتقاد أنها غير شرعية بشكل أساسي وغير قابلة للاستمرار، ولعل عدم وجود دعم دولي للصفقة يعني أن الفلسطينيين باتوا لا يشعرون بأي ميل للمشاركة فيها، وبالتالي اتضح أن النتائج النهائية للصفقة غير قابلة للتطبيق بالمرة.

أما الثاني فيتمثل في ظهور حركة ومنظمة مؤيدتين للفلسطينيين في الولايات المتحدة مؤخرًا، حيث إن هناك مرشحين تقدميين ليبراليين في سباق الانتخابات الرئاسية الأمريكية، مثل «بيرني ساندرز» و«إليزابيث وارن»، اللذين يتبنيان مواقف واضحة في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين وتطلعاتهم الوطنية، وإذا وصل أحدهما إلى البيت الأبيض، فمن المحتمل أن يتخلص من الكثير من الأضرار التي ألحقتها إدارة «ترامب» بملف القضية الفلسطينية، أما إذا بقي «ترامب» في البيت الأبيض، فإن فرص السلام القادمة ستظل مبهمة بالنسبة للفلسطينيين.

وفي النهاية فإن المتحدث يرى، وكذلك العديد من المحللين الآخرين، أن هذه الصفقة هي نهاية طريق مسدود، وغير قابلة للتطبيق؛ بسبب محاولة محو المطالب الفلسطينية التاريخية العادلة وحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

٢٠١٩/٨/٧

الأمن البحري في الخليج بين أمريكا وأوروبا

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تُعد التوترات التي تسود الخليج العربي، اليوم، في أشد حالاتها منذ عقود، والتي يمكن القول إنها ترجع إلى عام ١٩٨٠، في ذروة الحرب العراقية الإيرانية، وقد نجمت عن تصاعد التوترات الأمريكية الإيرانية، مع حملة «الضغط القصوى» التي يقودها الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»؛ بما في ذلك فرض العقوبات والعزلة الدبلوماسية، الأمر الذي أثار غضب إيران في المنطقة.

وبلغت التوترات أوجها مع سلسلة الهجمات التي تتعرض لها السفن وحركة الملاحة والشحن في الخليج من قِبَل إيران؛ فقد احتجزت البحرية البريطانية الملكية ناقلة نفط إيرانية قبالة سواحل جبل طارق؛ حيث كانت تنقل النفط إلى سوريا في انتهاك واضح لعقوبات الاتحاد الأوروبي، ورد الحرس الثوري الإيراني في ١٩ يوليو ٢٠١٩ بالاستيلاء على الناقلة البريطانية «استينا إمبيرو» في مضيق هرمز. لذا بدأت بريطانيا وبعض حلفائها، أبرزهم الولايات المتحدة، بطرح خطط لحماية السفن الغربية في الخليج، وقد انعقد اجتماع بينهما إلى جانب فرنسا وألمانيا في البحرين، يوم الأربعاء الموافق ٣١ يوليو ٢٠١٩؛ لبحث هذه الخطط. ومع ذلك، فإن الانقسامات السياسية والجيوسياسية العميقة تُعرقل جهود هذه الدول في هذا الصدد، فضلا عن سعي دول أوروبية إلى حل القضية بعيدًا عن الولايات المتحدة.

وبناء عليه، سيبحث هذا المقال مواقف الدول الآتية: بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وأمريكا وإيران، من أجل تقييم ردود أفعالها الدولية المتوقعة حيال تهدئة حالة التصعيد وحل أزمة الخليج، وكيف سيؤدي ذلك إلى تغيير وضع الخليج العربي المعاصر وديناميكيته السياسية.

يقول الاتحاد الأوروبي إن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن تصاعد الأعمال العدائية في الخليج بعد انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة، أو من الاتفاق النووي الإيراني في عام ٢٠١٨، وجدت بريطانيا نفسها في واجهة الأزمات القائمة في المنطقة، لذا تزعمت الجهود الغربية لحماية السفن العابرة لمضيق هرمز.

يقول دان صباغ، محرر في الشؤون الأمنية والدفاعية، في صحيفة الجارديان: «كانت الحكومة البريطانية السابقة تأمل تحقيق النجاح في أن تكون حلقة وصل بين الولايات المتحدة؛ صاحبة أكبر وجود عسكري غربي في المنطقة، والدول الأخرى، مثل: ألمانيا؛ العازفة عن التورط في أي مهمة تقودها واشنطن تؤدي إلى توتر ما»، ولكن بنجاح بوريس جونسون في تسلم زعامة حزب المحافظين ومن ثم أصبح رئيس وزراء محل تيريزا ماي، تغيرت استراتيجية الحكومة البريطانية الجديدة التي وُصفت من قبل المحللين بالمضطربة.

نتج عن ذلك وجود خطتين منفصلتين لحل الأزمة؛ إحداهما تتسم بالعدائية تتزعمها الولايات المتحدة، والأخرى هي المفضلة والمرغوبة التي تتزعمها كل من فرنسا وألمانيا. وقد أفاد جيريمي هانت وزير الخارجية البريطاني السابق تفضيله الأخيرة؛ بينما أفاد دومينيك راب وزير الخارجية البريطاني الجديد، الأكثر تحفظًا وتأييدًا لضرورة التعاون الأطلسي عن سابقه، بتفضيله الخطة الأولى.

وقد كانت وزارة الخارجية الأمريكية واضحة بشأن تفاصيل الخطة التي تتوقع أن تكون أكثر نجاحًا، إذ ستشمل العملية التي تُسمى «الحارس»، وهي عملية بحرية متعددة الجنسيات في الخليج لزيادة المراقبة والأمن في المجاري المائية الرئيسية في الشرق الأوسط، وإنشاء إطار أساسي يُمكّن دول المنطقة من

توفير حراسة لسفنها التي ترفع علمها مع الاستفادة من تعاون الدول المشاركة للتنسيق وتعزيز الوعي بالمجال البحري ومراقبته. وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، في مداخلة أثناء جلسة للنادي الاقتصادي بواشنطن: «سنضع خطة للأمن البحري بالخليج، وسيستغرق الأمر وقتًا أكثر مما نرغب، لكنني أثق تمام الثقة أن العالم يدرك أهمية ما نفعله، وأن أمريكا على أتم الاستعداد لأن تُصبح جزءًا من هذا، لكننا نحتاج من جميع دول العالم أن تساعدنا في حماية النقل التجاري.»

ولا تحبذ الدول الأوروبية الخطة الأمريكية بأكملها، نظرًا إلى أنها فشلت في إنشاء إطار حماية مناسب للبلدان التي تفتقر إلى القدرة البحرية الكبيرة، إذ إن معظم الدول، بخلاف الولايات المتحدة، لا تستطيع تحمل النفقات أو امتلاك عدد السفن الحربية المطلوبة لحماية عمليات الشحن الخاصة بها من دون مساعدة أجنبية.

وقد أعربت دول مثل فرنسا وألمانيا، وحتى بريطانيا في ظل وجود وزير الخارجية البريطاني السابق «هانت» عن قلقها المتزايد حيال هذا الأمر، إذ قال في أواخر يوليو ٢٠١٩: «إن بريطانيا لن تُشارك في الحملة التي تقودها الولايات المتحدة بممارسة أقصى ضغط على إيران؛ لأننا سنظل ملتزمين بالمحافظة على الاتفاق النووي مع إيران»، وهو الأمر الذي أكده أيضا وزير الخارجية الألماني هايكو ماس.

ولذا ابتكر الأوروبيون مبادرتهم الخاصة، وهي تختلف عن عملية «الحارس» الأمريكية في أنها تقترح تشكيل مجموعات بحرية تتكون من مجموعة سفن من دول مختلفة لمرافقة سفن الشحن التجاري عبر الخليج بصرف النظر عن علم الدولة المرفوع عليها، وبناء عليه تُصبح إيران جزءًا من هذه الخطة، ومن ثم يصبح الطريق ممهدًا أمام محاولة التوفيق بين أوروبا وإيران. وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان في بيان له: «تهدف مبادرتنا إلى نزع فتيل التوترات وتخفيف حدة التصعيد؛ فهي تختلف اختلافًا كليًّا عن الخطة الأمريكية المعنية بممارسة أقصى ضغط على طهران.»

ونظرًا إلى طبيعة بريطانيا التصالحية مع جميع الدول، فمن المحتمل أن يختار وزير خارجيتها دومينيك راب دعم المبادرة الأوروبية لحماية سفن الشحن في الخليج، على الرغم من إيثاره العمل على تأسيس شراكة أنجلو-أمريكية على المستوى الأمني. وأوضح جوليان بارنز من برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية أن الانضمام إلى «المبادرة الأوروبية يمكن أن يحسن أيضًا علاقة بوريس جونسون بنظرائه الأوروبيين قبيل مفاوضات خروج بريطانيا (بريكست .»(

ومن المرجح ألا يُكتب النجاح للخطة الأكثر استفزازية التي تقودها الولايات المتحدة، لكن إيران متوجسة من احتمالية أي وجود لقوات بحرية غربية في الخليج. وقال الرئيس الإيراني حسن روحاني: «إن وجود قوات أجنبية لن يساعد في تهدئة أمن المنطقة، بل سيكون عاملا رئيسيًّا للتوتر»، كما أكد

أيضًا مطالبة إيران بأنها إلى جانب سلطنة عُمان هما المعنيان بشكل أساسي بحركة الشحن في مضيق هرمز .

وقد أثبتت الجهود الأوروبية الرامية إلى طمأنة طهران بأن أي وجود غربي لن يشكل تهديدا لأمنها القومي حتى الآن عدم جدواها، وهاتف إيمانويل ماكرون، رئيس فرنسا، نظيره الإيراني يوم الثلاثاء ٣٠ يوليو ٢٠١٩؛ من أجل إعادة تأكيد دعوته إلى وقف التوترات بين إيران والولايات المتحدة، كما وصل عباس أراغشي نائب وزير الخارجية الإيراني إلى باريس؛ يوم ٢٠١٩/٨/٢ لإجراء محادثات مع المسؤولين الفرنسيين.

ومع ذلك، كما يلاحظ بعض المحللين، تظهر عوامل تقيد إقدام إيران على أي عمل عسكري ردًّا على الوجود المُتزايد للقوات البحرية التابعة للدول الغربية في الخليج، أولها هو أن إيران لا تريد إثارة حرب، فهي تُقر بأنها أضعف من التحريض على شن هجوم أمريكي لتهديد أو تدمير مصالحها، أو مصالح حلفائها. ومن هنا، فمن المتوقع أن يكون الرد العسكري الإيراني على محاولات الحماية الغربية لحركة للشحن البحري محدودا.

وتقول سوزان مالوني، نائبة مدير السياسة الخارجية في معهد بروكينجز: «إن المسؤولين الإيرانيين، وعلى الأخص وزير الخارجية، كانوا يهرولون في الآونة الأخيرة نحو الحوار الدبلوماسي مع واشنطن، كما أن استفزازات طهران في الخليج يمكن اعتبارها جزءًا مهمًّا من استراتيجية التفاوض عبر التودد من جهة والتهديد من جهة أخرى، وهي استراتيجية تعزز مبدأ الإقناع عبر الترهيب»، وعند جمع هذه العناصر معًا نستنتج أن الإيرانيين يهيئون الوضع للتفاوض، بدلا من سعيهم للتحريض على الدخول في نزاع؛ ما يُعطي إشارة على أنهم لن ينزلقوا للدخول في صراع ردًّا على التطورات الأخيرة.

ومن ناحية أخرى، هناك بعض الدلائل على سعي ترامب إلى تجنب التوترات المتصاعدة من خلال تقليل حدة حملته التصعيدية؛ ففي ٣٠ يوليو ذكرت صحيفة (واشنطن بوست) قرار الإدارة الأمريكية مواصلة عدد من إعفاءات العقوبات للشركات التي تعمل في تطوير البرنامج النووي المدني الإيراني، وقال مايكل دوران كبير زملاء معهد هدسون الأمريكي لمجلة بوليتيكو الأمريكية: «تخشى الإدارة الأمريكية أنه إذا ألغت تلك الإعفاءات وتم استفزاز النظام الملالي فإنها تخاطر بتصعيد المواجهة العسكرية بين طهران وواشنطن.«

وربما يضعف هذا الإجراء عن قصد أو غير ذلك حملة الضغط القصوى على إيران، وفي هذا الصدد قال مارك دوبويتز، المدير التنفيذي في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية والمتخصص في الشؤون الإيرانية: «يكمن هدف السياسة الأمريكية في زيادة الضغوط القصوى على إيران، والإبقاء على هذه الإعفاءات لن يؤثر مطلقًا على حملة الضغوط القصوى التي تقودها الولايات المتحدة.«

ولا تزال هناك جهود أوروبية مستمرة نحو المصالحة مع إيران، ففضلا عن الجهود المبذولة لحماية حركة الشحن في منطقة الخليج وهي الأبرز، مازال الموقعون الأوروبيون على الاتفاق النووي ملتزمين بدعم الاتفاق على الرغم من حملة الضغط الأمريكية، ويرجع الفضل إلى تلك الدول الأوروبية في تطوير وإنشاء قنوات لتسهيل الأعمال التجارية والمالية المشروعة مع إيران عبر آلية دعم التبادل التجاري بينها وبين إيران والمعروفة باسم (إينستكس.(

على العموم، من غير المرجح أن يتجاوز العداء الإيراني مسألة الرفض والانتقاد الخطابي للخطط والاستراتيجيات العدائية الغربية، ومن المحتمل أن تكون هناك الكثير من العوامل المختلفة التي تقيد سلوك إيران العدائي بالمقابل، منها: عدم رغبتها في إثارة أي هجوم من قِبَل الولايات المتحدة، وقرار ترامب الأخير السماح لبعض الإعفاءات من العقوبات واستمرار العمل بها، والجهود الأوروبية المستمرة لدعم الاتفاق النووي، وهو الكفيل بخلق حالة من التوافق والتصالح مع الدول الغربية .

ومع أن حالة التصعيد ربما تتضاءل، فإن الوضع المستمر في الخليج لديه القدرة على تهدئة وطأته بسرعة في أي وقت، على الرغم من عمليات الاحتجاز للناقلات النفطية والهجمات في الأسابيع الأخيرة.

سياسة الحكومة البريطانية الجديدة.. إلى أين؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تشهد بريطانيا الآن طفرة سياسية، نتيجة لصعود التيار اليميني المتطرف، ما يجعل الجميع في حالة ترقب وتوجس لما قد يحدث، فالعالم حتى الآن لا يستطيع أن يفيق من السياسات المتناقضة للرئيس دونالد ترامب المثيرة للجدل، حتى حل ترامب جديد في أوروبا، وهو بوريس جونسون، رئيس وزراء بريطانيا السابع والسبعون، خلفًا لتيريزا ماي، الذي تشير التحليلات والتوقعات الى أن هناك توجها لتغيير طريقة التفكير في إدارة البلاد.

فالتوقيت الزمني الذي تولى فيه جونسون تشوبه العديد من الاضطرابات؛ بسبب أزمة البريكست التي بلغت حدتها في الفترة الأخيرة، في ظل عدم التوصل إلى اتفاق يضمن الخروج بطريقة مُرضية، مما يعني أنه إذا تم الخروج دون اتفاق سيؤدي ذلك إلى وأد علاقة بريطانيا مع كل دول الاتحاد، ما يعرض بريطانيا إلى عواقب لن تستطيع تحملها في الوقت الحالي، وما يزيد حدة الأمر هو كون جونسون على النقيض التام من سياسات ماي، التي كانت تنتهج الدبلوماسية والتفاوض وتقبل الرأي الآخر، أما جونسون فقد أقدم على إقالة سبعة عشر وزيرًا كانوا من منافسيه أو داعمين لغيره أو مؤيدين للبقاء داخل الاتحاد، والذين ظلوا يشككون في قدرة بريطانيا على النجاح خارج الاتحاد الأوروبي، واختار آخرين من أصحاب الاتجاه المحافظ، معتمدًا فقط على ولائهم له وحماسهم للخروج من الاتحاد، مما

يُنذر بضعف الحكومة الجديدة المتوقع لها العمل وفق أجندة يمينية متشددة دون اهتمام بالمعايير والممارسات البريطانية المتعارف عليها والواجب أتباعها.

هذه التعيينات قد تقابَل بالترحاب من قِبَل بعض العناصر داخل الحياة السياسية، ذوي الفكر اليميني المؤيد للخروج من الاتحاد، والذين تتقابل توجهاتهم مع توجهات الحكومة الجديدة، مثل: ساجد جاويد، وزير المالية وهو مسلم ابن مهاجر باكستاني كان يعمل سائق حافلة ويعتبر من أهم الاقتصاديين، وبريتي باتل، وزيرة الداخلية وهي من أسرة هندية طردها الرئيس الأوغندي عيدي أمين وجردها من الممتلكات فلجأت إلى بريطانيا، عملت بريتي في محل لبيع الخردوات والجرائد الذي أقامه والدها وقدوتها الليدي تاتشر. ودومينيك راب، وهو ابن لاجئ يهودي من تشيكوسلوفاكيا وزيرًا للخارجية، المؤيدين لإسرائيل، حيث يرى بعض من مؤيدي جونسون وحكومته أنهم بداية عهد جديد للحكومة البريطانية، التي لم تستطع سابقاتها ذات التنوع الآيديولوجي إنجاز عملية الخروج من الاتحاد؛ وعن ذلك يقول مايكل جيه جيري، الباحث في الشؤون الدولية، في مقال له في صحيفة ذا هيل الأمريكية، إن جونسون «لا يرث فقط مسؤولية حزب تُمزقه قضية الانفصال عن التكتل الأوروبي، بل يرث أيضًا بلدًا سئم من الجدل السياسي غير المُجدي بشأن التصويت لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والعجز عن التوصل إلى اتفاق بشأنه.»

نهج جونسون جعل عددًا من البرلمانيين المؤيدين لبقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي يفكرون في السبل التي يُمكنهم من خلالها معارضة رئاسته للوزراء، ما يؤثر على موقفه، خاصة حال فقدانه للأغلبية في مجلس العموم، وغياب تأييد النواب العشرة من حزب الاتحاد الديمقراطي الأيرلندي له .

ولعل حالة الرفض لسياساته وخطط المُعينين في حكومته ستدفع المعتدلين، أمثال روري ستيوارت وفيليب هاموند، إلى السعي للتصويت لإسقاط حكومته، مما قد يشجع أصحاب الأصوات المتأرجحة لتأييدهم، وإذا لم يستطع جونسون إيجاد طريقة ما لتوحيد حزبه في الشهور القادمة فربما يحدث ما لا يُحمد عقباه، إذ من الممكن للنواب المحافظين خصوصًا من تولوا مناصب عُليا في السابق التصويت بسحب الثقة منه، وإذا تم ذلك فستضطر الحكومة إلى المطالبة بإجراء انتخابات عامة جديدة، ما قد يُدخِل بريطانيا في حالة تدهور جديدة، ويعد هذا السيناريو هو الأقرب للتنفيذ، خاصة في ظل تعسف جونسون في قراراته وتصريحاته، حيث من المتوقع أن تهزم أصوات الناخبين المنتمين لحزب العمال أصوات نظرائهم المؤيدين لحزب المحافظين، ولكن حتى حزب العمال ليس على قدر من الكفاءة التي تؤهله لتولي زمام الأمور؛ حيث إن نسبة الدعم الحالي لحزب العمال سيئة بالنسبة لحزب معارض يواجه حكومة سجِل نجاحاتها أقل مما هو متعارف عليه في الحكومات، فضلا عن زعيمه جيرمي كوربين ذي الشعبية الضئيلة، مقارنة ببوريس جونسون ذاته؛ حيث كشف موقع يوجوف في استطلاع

أجراه لأكثر الشخصيات السياسية شهرة في بريطانيا أن جونسون قد تصدر القائمة بنسبة موافقة بلغت ٣١٪، بينما حصل كوربين على ٢٦٪ فقط.

ولكن هذا لا يزيح الخطر المتعلق بإمكانية سحب الثقة من الحكومة الجديدة خاصة إذا تمت إقالة كوربين وتعيين من له شعبية وآيديولوجية مقبولة، فلتعيينات رئيس الوزراء لمجلس وزرائه تأثير كبير على السياسات البريطانية، مما قد يعّرض جونسون للخطر في نهاية المطاف في حالة ما إذا أُجريت انتخابات عامة في الأشهر المقبلة .

فالانتقادات ليست على الصعيد الداخلي فقط، بل هي أكثر حدة على الصعيد الخارجي خاصة فيما يتعلق بأزمة البريكست، التي تعتبر بمثابة حجر عثرة لبريطانيا، إما يتم حلها والعبور منها، وإما خسارة تأييد دول الاتحاد لها والتعامل معها، حيث أفضت كل التحليلات بصعوبة مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي في أكتوبر من دون اتفاق كما وعد جونسون، خلال سباق رئاسة حزب المحافظين، وبالتالي نحن بصدد احتمالية خروج بريطانيا من دون اتفاق بناءً على تصريحاته، وكذلك عزوف الاتحاد الأوروبي عن الدخول مجددًا في مفاوضات مع بريطانيا، أما العلاقات مع دول الشرق الأوسط فهي مستمرة في التأرجح بين الاحتمالات المختلفة، في ظل عدم التيقن من توجه جونسون وآيديولوجيته تجاه المنطقة؛ حيث إن جميع رؤساء الوزراء يعتمدون على أعضاء مجلس وزرائهم المختصين ولكن جونسون يُفضل أن يتولى هو زمام المبادرة، وأن يكون في الواجهة، بالإضافة إلى كونه قد يقبل عودة العديد من رؤساء الوزراء السابقين إلى مجلس الوزراء، ما قد يساهم في تقوية السياسة الخارجية لبريطانيا.

وتعد أولى قضايا الشرق الأوسط التي تواجه بريطانيا هي التصعيد الأنجلو – إيراني المستمر في الخليج، الذي يعتبر جزءًا من تصاعد حدة التوترات بين إيران والولايات المتحدة وحلفائها؛ حيث يرى جون م. روبرتس، زميل بارز في مركز أوراسيا التابع للمجلس الأطلسي، أنه يتعين على جونسون ووزير دفاعه الجديد بن والاس القيام بعمليات في الخليج بسفن حربية دون الاعتماد على أن الولايات المتحدة ستدافع عن بريطانيا، خاصة بعد رفض وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الالتزام بتقديم الدعم لبريطانيا في المنطقة، في حين أنه يتعامل مع الأزمة بتريث وحماس، متبعًا استراتيجية الاستمرار في تقوية العلاقات مع دول الخليج العربي لمواجهة إيران، خاصة مع البحرين والإمارات والسعودية وعمان، فالجميع متمسكون بالمحافظة على العلاقات معها وتعزيزها بصرف النظر عن الظروف المتغيرة، وهذا يتضح من تصريح دومينيك راب، وزير خارجية بريطانيا، بتعزيز علاقات بلاده مع السعودية والخليج بشكل عام .

وفي ظل علاقة التفاهم الواضحة بين جونسون والرئيس دونالد ترامب يبدو أن مجلس وزراء جونسون على استعداد لإدخال بعض التغييرات الجذرية على سياسة بريطانيا تجاه الشرق الأوسط، وتحويلها من سياسة تسعى إلى التصالح مع طهران إلى سياسة تعتمد على المواجهة تماشيًا مع حملة «أقصى ضغط» التي تُمارسها أمريكا على إيران، فمن المتوقع أن تتغير سياسة بريطانيا تجاهها، ما قد يُنبئ بتضاؤل احتمالية التصالح معها، وخاصة في عهد دومينيك راب الذي يقود الدبلوماسية البريطانية في المنطقة.

وبالمثل، فمن المتوقع أن يغير راب وآخرون من أعضاء مجلس الوزراء بشكل جذري من نهج بريطانيا تجاه إسرائيل، خاصة بعد وصف جونسون لنفسه بأنه «صهيوني متحمس»، وأتباع نهج ترامب المُتمثل في تمكين إسرائيل وتشجيعها على التمادي في انتهاكات حقوق الفلسطينيين، وعدم تنفيذ الاتفاقات، مثل الاعتراف بالقدس كعاصمة لها، وما يعزز ذلك بصورة واضحة هو تعيين بريتي باتيل، وزيرة الداخلية الجديدة، التي أُجبرت على الاستقالة في مايو عام ٢٠١٧؛ لحضورها سرًّا عدة اجتماعات غير رسمية، في محاولة للتأثير على موقف لندن من الصراع إلى موقف أكثر تحيزًا لإسرائيل، لذلك فمن المحتمل محاولتها الضغط في مجلس الوزراء، من أجل خدمة المصالح الإسرائيلية، وكذلك تعزيز العلاقات الأمنية البريطانية الإسرائيلية، من خلال التنسيق على مستوى جهازي الأمن البريطاني (إم. آي. ٥) والإسرائيلي (شاباك.(

وعموما، من الواضح أن حكومة بوريس جونسون ستُحدث تأثيرًا مدويًا في السياسة الداخلية والخارجية لبريطانيا؛ حيث إن اختيارات جونسون قد عملت على تنفير واستياء الكثيرين داخل الحزب وبين العامة بشكل أوسع، ومن المرجح أن الدعم الذي سيحصل عليه ممن عينهم من أعضاء المحافظين وعدد من نواب الحزب بمجلس العموم لن يكون كافيًا لتأمين عودة الحكومة، برئاسة حزب المحافظين، إلى السلطة في حالة إجراء انتخابات جديدة. وعلى الرغم من أن استمرار قيادة كوربين لحزب العمال تُقلل من فرصه في هزيمة جونسون، إلا أنه من المرجح أن يبرز الحزب كمسيطر في الانتخابات المقبلة، في حال ما تم تعيين زعيم جديد.

على العموم، يبدو أن هناك تغييرات كبيرة ستطرأ على سياسة بريطانيا تجاه الشرق الأوسط، ومع تشكيل حكومة ذات أغلبية موالية لإسرائيل، فمن المرجح أن تسعى إلى تعزيز علاقتها معها في الأشهر المقبلة، والتوافق مع ترامب في مناهضة إيران؛ رغم حاجة بريطانيا إلى حل الأزمة في الخليج قريبًا، حيث يمكننا القول إنه على الرغم من عدم فعالية حكومة ماي وفوضوية إدارتها ربما كانت أفضل من التقلبات التي سيجلبها جونسون وحكومته على السياسة المحلية والعالمية.

٢٠١٩/٨/١٤

دلالات المباحثات حول الأمن البحري بين إيران والإمارات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

للمرة الأولى منذ ست سنوات؛ التقى مسؤولون إيرانيون وإماراتيون، يوم الثلاثاء، ٣٠ يوليو، لبحث الأمن البحري في الخليج. وعُقد الاجتماع بين وفد إماراتي مكون من سبعة أعضاء يرأسهم العميد «محمد الأحبابي» قائد قوات خفر السواحل، مع قادة حرس الحدود الإيرانيين برئاسة العقيد «قاسم رضائي». وتناول الاجتماع قضايا تنوعت ما بين أمن الشحن وحركة الملاحة في مضيق هرمز وقضايا وحقوق الصيد، وتم توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز أمن الحدود بين البلدين، نصت على أنه «في حال الطوارئ الحدودية يتم التنسيق بين الجانبين من خلال وسائل التواصل أو الاجتماعات الحضورية.«وقال «الأحبابي»، عقب المباحثات، إن توقيع مذكرة تفاهم حدودية هو «خطوة إيجابية من أجل حفظ مصالح البلدين، والارتقاء بأمن الحدود والسيطرة عليها وتسهيل العبور». في حين رأى «رضائي» أن: الاجتماع «يعد انفراجة في طريق تحقيق مستوى عال من الأمن وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين .« ويأتي اللقاء وسط تفاقم التوترات في الخليج بين إيران والغرب، وبشكل خاص مع بريطانيا والولايات المتحدة، والتي بلغت أوجها في ضوء هجوم طهران على السفن واحتجاز الناقلات التي تمر خلال مضيق هرمز. وكانت قد احتجزت في أوائل شهر يوليو الماضي ناقلة نفط إماراتية بتهمة تهريبها وقودا إيرانيا مدعما إلى الخارج بشكل غير قانوني، وهو الأمر الذي رفضته الإمارات ونفت ملكيتها للناقلة.

وأثار إرسال وفد إماراتي إلى طهران دهشة العديد من المراقبين، بالنظر إلى معارضتها الواسعة لسياسة إيران العدوانية في الشرق الأوسط، التي باتت تُهدد مصالح الخليج. غير أن البعض الآخر رأى أن هذا التواصل والتعاون لا يتعارض مع سياسات الإمارات الإقليمية، بل «يشكل جزءًا أساسيا من نهجها الجيوسياسي، لخدمة مصالحها الوطنية بعدة طرق». ويمكن الإيجاز أن هذه المباحثات على الرغم من أنها لا تُشير إلى تقارب بين الإمارات وإيران فإنها في الواقع ستعمل على تلطيف العلاقات الثنائية بينهما بغض النظر عن تفاقم التوترات في الخليج.

وفي الآونة الأخيرة، اتجهت الإمارات إلى تأييد الإجراءات التي تقودها أمريكا والسعودية لتقييد سياسة إيران ذات النزعة التخريبية في المنطقة، انطلاقًا من دعمها عناصر متطرفة عبر مختلف أنحاء الشرق الأوسط من جماعات شيعية متمثلة في حزب الله اللبناني ونزعتها إلى التهديد بإغلاق مضيق هُرمز أمام الملاحة البحرية في الخليج، وهو الأمر الذي دعا الدولتين إلى ممارسة استراتيجية «أقصى ضغط» ضد إيران؛ وهو ما تمثّل في انسحاب واشنطن من خطة العمل الشاملة المشتركة، وإعادة فرض العقوبات الأمريكية على التعاملات المالية والصادرات الإيرانية .

وفي هذا الصدد، أشار «روي ييلينك»، من «معهد الشرق الأوسط»، إلى أن «إيران تُمثل خطرًا كبيرًا على كل من السعودية والإمارات والبحرين، وقد تفاقم هذا بفعل الهجمات الأخيرة التي قامت بها طهران ووكلاؤها في المنطقة؛ على البنية التحتية لخطوط الأنابيب في الخليج وحركة الملاحة والشحن، وهو الأمر الذي يُعظّم مخاوف الإمارات ودول الخليج الأُخرى تجاه أسلوب إيران العدائي». وقد دفع هذا إلى تعزيز الإمارات أيضًا دورها في تحالف دعم الشرعية في اليمن بتقديمها الدعم للسعودية ضد فصائل الحوثي المتطرفة التي تدعمها إيران .

وعلى الرغم من الخلافات القائمة بين الإمارات وإيران، وهو ما يتضح منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ٢٠١٦، فإن هناك عددا من القضايا التي ترى الإمارات أن مصلحتها الاستراتيجية تقتضي العمل مع إيران أو التواصل معها على أقل تقدير؛ من بينها الحفاظ على تدفق حركة الملاحة والشحن في الخليج؛ إذ يعتمد اقتصاد الإمارات كمركز إقليمي للتمويل والاستثمار والتجارة عبر أبوظبي ودبي اعتمادًا كليا على الخليج ومضيق هُرمز على وجه الخصوص، كما أنه من مصلحتها أن يظلا آمنين ومفتوحين للتجارة البحرية الدولية. ويشير «مركز ستراتفور» الأمريكي إلى أنه «لا يزال الاقتصاد الإماراتي عُرضة للصدمات الخارجية وتعطل حركة النقل البحري في المنطقة؛ مع اعتماد معظم موانئه على حركة المرور من دون عوائق عبر مضيق هرمز .«

ويؤكد كل من «روري جونز» و«بنويت فوكون» في صحيفة «وول ستريت جورنال» أن: «الأزمة بالخليج تسببت في ارتفاع أسعار النفط وزيادة كلفة الشحن، كما دفعت بعض مالكي السفن إلى تجنب المرور بهذه المنطقة». ويُمكن اعتبار الاجتماع الأخير دليلًا على هذا القلق؛ إذ خلصت الإمارات إلى ضرورة تعاونها مع إيران لتحقيق استقرار الوضع السياسي والأمني في الخليج حتى يتسنى استمرار نموها الاقتصادي من غير عراقيل، وذلك على الرُّغم من معارضتها طهران في عدة مناطق وبؤر ساخنة أخرى. وتؤكد «إيما أشفورد»، من «معهد كاتو» بواشنطن، أن «دولة الإمارات لا تزال واحدة من أكثر الجهات الفاعلة والأكثر هدوءًا في سياستها الخارجية بالشرق الأوسط، إذ تعمل على حماية رهاناتها ومصالحها السياسية الخارجية وترغب في الوقت ذاته في الابتعاد عن أي أضرار أو تداعيات لا تحمد عقباها.«

وعلى نطاق أوسع من السعي لتحقيق الاستقرار في الخليج، تشترك إيران والإمارات في عدد من المجالات الأخرى بالتعاون والتنسيق منذ أمد بعيد، وهو ما يوضحه «أمير وحدت» في وكالة «أسوشييتد برس» الأمريكية، من أنه «على الرغم من جو التنافس السياسي بينهما في المنطقة فإن الإمارات وإيران حافظتا على الروابط بينهما»، إذ أبقت الإمارات سفارتها في إيران مفتوحة، كما أن دبي مازالت قبلة للسائحين الإيرانيين. «ويحتفظ المواطنون الإماراتيون ذوو الأصول الإيرانية بروابط مع إيران، ويديرون مستشفيات ونوادي ثقافية ومدارس في دبي». كما تعد الإمارات أكبر شريك تجاري لإيران. وأظهرت

تقارير أن الإمارات تصدرت قائمة الدول العربية من حيث التبادل التجاري مع طهران خلال عام ٢٠١٧، بقيمة ١٣ مليار دولار. وتستحوذ دبي على نحو ٩٠٪ من إجمالي حجم التبادل التجاري، بينما بلغت الصادرات الإيرانية نحو خمسة مليارات دولار، فيما بلغت الصادرات الإماراتية إلى إيران نحو سبعة مليارات. وتعد الإمارات هي أكثر دول العالم تصديرا لإيران، إذ تشكل صادراتها نحو ٣٠٪ من واردات طهران.

ومن هذا المُنطلق، يُمكن اعتبار الاجتماع الأخير لمناقشة مسألة النقل البحري وتأمينه استمرارًا للالتزامات المُنخفضة المستوى التي عززت العلاقات الإماراتية الإيرانية سنوات عديدة، والتي استمرت على الرُّغم مما اعتراها من خلافات سياسية شديدة وعداء نشط.

ومن بين الأمور البارزة الأخرى التي تسعى الإمارات إلى الحفاظ عليها من خلال الروابط الودية مع إيران –وإن كانت روابط ضعيفة– هو تجنب حرب تقليدية واسعة النطاق بين واشنطن وطهران في الخليج. يقول «فراس مقصاد» من كلية «إليوت» للشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن: «لا شيء يأخذ العقل مثل احتمال نشوب نزاع مسلح.. وأي نوع من الصدام، مهما كان محدودا بين واشنطن وإيران، من شأنه أن يضع الإمارات في وضع غير عادي». ويوضح «آندرياس كريج» في «موقع ميدل إيست آي» البريطاني أن عدم القدرة على التنبؤ وحالة الغموض التي تنتاب الإدارة الأمريكية بشأن ما قد تقدم عليه إيران قد أثار حالة من القلق لدى أبوظبي، ويبدو أن هناك إجماعًا على أن التهديدات التي قد تستهدف الولايات المتحدة قد تكون ذات عواقب مباشرة قليلة، ولكن ستكون الإمارات –ودول الخليج الأخرى– في الخطوط الأمامية للتعرض لويلات أي حرب محتملة .وتدرك «أبوظبي»، أن أي حرب في الخليج ستكون كارثية على دول المنطقة. وبحسب «ريان بول» من مركز «ستراتفور» فإن «التوتر مع إيران أثار قلق الإمارات، وخاصة أن أي اشتباك قد يؤدي إلى نزاع شامل. وفي حال أطلقت إيران عددا قليلا من الصواريخ على الإمارات فسيؤدي إلى خروج كبير للعمالة الأجنبية، وسيكون الأمريكيون والأوروبيون العاملون هناك أول من يهرب؛ ما سيؤثر على القطاع المالي والعقاري.«

على العموم، تسعى الإمارات مثل دول الخليج الأخرى إلى تخفيف حدة التوترات في المنطقة، وتجنيبها حربا لا تحمد عقباها. ويأتي الاجتماع الأخير للتباحث حول أمن الخليج في هذا السياق، والذي لا يمكن اعتباره تقاربًا بالمعنى الواضح، بل هو تطور لتبني سياسة معنية بالحفاظ على الحد الأدنى من العلاقات بين كلتا الدولتين والتي تكون مدفوعة عادة بمصالح اقتصادية وأمنية متبادلة على الرغم من الاختلافات الكبرى بينهما حيال عديد من القضايا مثل الحرب الأهلية اليمنية، ورعاية إيران الجماعات الإرهابية الإقليمية .

٢٠١٩/٨/١٦

الانتخابات الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط.. وجهة نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

دخل المتنافسون على نيل ترشيح الحزب الديمقراطي حلبة الصراع رسميًا لخوض انتخابات الرئاسة الأمريكية المقررة في نوفمبر ٢٠٢٠. وانطلقت المناظرات الهادفة إلى إقناع الناخبين بأبرز مواقفهم من القضايا السياسة والاجتماعية والاقتصادية، والساعية لعرض رؤيتهم للملامح المتوقعة لحكمهم الديمقراطي، وبدا خلالها مدى الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لواشنطن والعالم على نطاق أوسع.

وعلى الرغم من عدد المرشحين الكبير في سباق الرئاسة، فإنه من المؤكد أن واحدا من بين ثلاثة مرشحين سيفوز بترشيح الحزب الديمقراطي في نهاية المطاف وهم؛ «جو بايدن« و«إليزابيث وارن» و«بيرني ساندرز». ويحتل «بايدن» في الوقت الحالي مقدمة كل استطلاعات الرأي تقريبًا. وأظهر استطلاع رأي لمؤسسة «بوليتيكال انتليجنس»؛ البحثية بواشنطن، أُجري في نهاية يوليو حصوله على ٣٣٪ من أصوات الديمقراطيين، بينما حصلت ساندرز ووارن على ١٨٪ و١٣٪ على التوالي. وحتى في الاستطلاع الذي حصل فيه على أقل نسبة، والذي أعلنت عنه مجلة «الايكونوميست» في ٣١ يوليو الماضي، حصل «بايدن» على ٢٦٪ مقابل٢٠٪ لـ «ووارن» و١٣٪ لـ«ساندرز». وفي حين أن هذه الإحصاءات يمكن أن تتغير، خاصة وأن قائمة المرشحين اقتصرت على اثنين فقط، هما «بايدن» و«وارن»، فمن المحتمل بشكل كبير أن يفوز أحدهما بالمنصب تحت أي ظرف.

وبالتالي، من الضروري تسليط الضوء على توجهات وأيدولوجية وسياسة التعامل مع الشرق الأوسط الخاصة بهؤلاء المرشحين الثلاثة، والتي يمكن تقسيمها إلى فئتين. الأولى: مدرسة الفكر التي يُمثلها «بايدن»، والتي تتبنى النظرة الديمقراطية التقليدية؛ المتمثلة في تعزيز التدخل الليبرالي في الشرق الأوسط، الأمر الذي تجسد في دعمه القديم لحرب العراق، والحفاظ على الروابط الاقتصادية، والعسكرية والسياسية مع حلفاء الولايات المتحدة التقليديين؛ مثل إسرائيل، والسعودية ومصر.

وعلى النقيض من ذلك، الفئة الثانية، أو ما يُسمى بـ«المرشحين التقدميين»، مثل، «وارن» و«ساندرز»، ويعد نهجهم أكثر تطرفًا فيما يتعلق بالسياق السياسي الأمريكي المعتاد، فهم يتنصلون من علاقات واشنطن مع الحلفاء التقليديين، ويعارضون جميع أشكال التدخل في منطقة الشرق الأوسط. وتشير آراؤهم إلى إيمانهم القوي بإقامة دولة فلسطينية وتطبيق خطة سلام قائمة على مراعاة حقوق الإنسان.

ومع ذلك، يرى الديمقراطيون أن اختيار مرشح للرئاسة، يجب أن يكون قائما على أساس من بإمكانه تغيير اتجاهات السياسة الأمريكية. يقول «جيوفري كاباسيرفيس»، في صحيفة «الجارديان»، «إن ترشيح بايدن وتنفيذ سياسته قد لا تتناسب مع ما يؤمن به الجناح التقدمي بالحزب الديمقراطي، وأبرز

ممثليه «وارن». ووفقًا لذلك، يجب على الديمقراطيين اختيار مرشح يعمل على أجندة جريئة للتغيير الجذري.«

وشجّعت قوة هذا الاعتقاد داخل الحزب الديمقراطي، «بايدن» على تبني بعض المواقف السياسية لساندرز ووارن؛ لتعزيز فرصه في الحصول على الترشح، برغم مبادئه التقليدية .

ومع ذلك، فإنه في حال أن أحد المرشحين فاز بالسباق الرئاسي، فإنه سيكون هناك تأثير على صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. وهذا التأثير من شقين؛ الأول، أن هذا سيعني حيادًا جذريًا عن نهج ترامب الحالي، والثاني، أنه ستختلف وجهات نظرهم تجاه الشرق الأوسط بعض الشيء. ويتجلى هذا خلال آرائهم حول العديد من القضايا المهمة وخاصة قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وتسير هذه الجولة من الانتخابات الأمريكية حتى الآن بشكل مغاير عما كانت عليه منذ عقود فيما يتعلق بهذه القضية .

وبدأت تظهر لأول مرة حركة سياسية معادية لإسرائيل تنمو داخل صفوف الديمقراطيين، وكما أوضحت صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن «ملاحظات الديمقراطيين المتعلقة بإسرائيل آخذة في التغير المستمر، فمنذ أعاد «ترامب» تحديد الدور الأمريكي في المنطقة بدأ يشكك جيل من الليبراليين في مسألة دعم الديمقراطيين لسياسات إسرائيل المتعلقة بالشأن الأمني». وقد أدى هذا إلى تخلي المرشحين عن تقاليدهم الحزبية بالتعهد بالدعم التام لإسرائيل، فضلا عن انتقاد سلوكها لرفضها الدخول في عملية تسوية مثمرة، حيث أوضحت «وارن»، «أن الموقف الحالي الإسرائيلي غير مقبول»، وأضافت «ساندرز»، أن «دور الولايات المتحدة يتلخص في العمل مع جميع الكيانات في المنطقة بما في ذلك الفلسطينيون»، وربما تكون هذه المرة الأولى التي يتحدث فيها مسؤولون سياسيون بارزون بعبارات تُمثل مصلحة القضية الفلسطينية منذ أعوام .

وذكر «ستيفن كوك»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، أن «الكثير من الديمقراطيين أصبحوا متناقضين حول ما يُسمى بالعلاقة الخاصة مع إسرائيل، وفي مقابل ذلك يميلون نحو قضايا، مثل «حقوق الإنسان والعدالة الدولية». وأضاف، «بدأت معايير النقاش حول الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين يأخذ منحنى آخر في ضوء اعتزام إسرائيل ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية. ويتضح هذا من تحذير عناصر اليسار في الحزب الديمقراطي نتانياهو علنا من الضم.«

ومن المفارقات، أن «بايدن» الذي كان من أقوى المدافعين عن إسرائيل بدأ في التخفيف من حدة آرائه؛ حيث كان قد صّوت عام ١٩٨٢ –باعتباره عضوًا في الكونجرس آنذاك– على زيادة المساعدات الأمريكية لإسرائيل رغم اعتراضات الرئيس الأمريكي رونالد ريجان. وفي عام ١٩٩٥. صّوت على نقل السفارة الأمريكية من إسرائيل إلى القدس. ولكن في خضم السباق الرئاسي الحالي، عبّر «بايدن»، إلى جانب

ساندرز ووارن، عن دعمه لتعزيز حقوق الإنسان الفلسطيني والعمل على تنفيذ حل الدولتين باعتباره شرطًا أساسيًا لأي عملية للسلام. وتجلى هذا في حديث له مؤخرًا مع مجلس العلاقات الخارجية، أكد فيه أن «حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق أمن طويل الأجل لإسرائيل مع الحفاظ على هويتها كدولة يهودية وديمقراطية، كما أنها الطريقة الوحيدة لصيانة كرامة الفلسطينيين ومصلحتهم المشروعة في تقرير مصيرهم على الصعيد الوطني.«

وعلى الرغم من هذا التحول الواضح، لازال هناك تردد في الابتعاد عن التأييد التام لإسرائيل وخاصة فيما يتعلق بالنزاع بينها وبين الفلسطينيين. إذ لم يتعهد أحد بعد بتغيير وإلغاء قرارات ترامب الأخيرة المثيرة للجدل من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل أو قطع المساعدات عن المنظمات الفلسطينية، ناهيك عن صمتهم عن انتقاد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو وحكومته بشكل مباشر رُغم استمرار انتهاكاتهم لحقوق الشعب الفلسطيني. ويشير «جيمس زغبي»، في موقع «لوب لوج»، إلى أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن «معظم الديمقراطيين أمامهم طريق طويل يتعين عليهم أن يخوضوه في التعامل مع إسرائيل/ فلسطين»، بسبب طُغيان تواجد اللوبي الإسرائيلي الموالي لها داخل واشنطن». ورغم أن الجميع يبدون اختلافًا عن نهج الإدارة الحالية، فمن الواضح أنهم لن يبتعدوا عن النهج الأمريكي التقليدي تجاه الصراع؛ والذي ربما يتشابه مع فترة ولاية باراك أوباما .

وينطبق الشيء ذاته على طريقة تعاملهم مع القضية الثانية الأكثر إلحاحًا في الشرق الأوسط وهي آلية التعامل مع إيران، ورغم حجم الأزمة الحالية في الخليج، بالكاد ظهرت إيران في عدد من المناقشات بين المرشحين. وأكد «إدوارد دوفير»، في مجلة «ذا أتلانتيك»، أن «ما يقوم به ترامب تجاه إيران يُمكن أن يعيد تشكيل النظام العالمي، لكن في السباق الانتخابي ومع سعي المُرشحين لإقصاء ترامب، أصبحت الأزمة مع إيران يتم تناولها بشكل هائل». وانصب النقاش حتى الآن على مُجرد انتقادهم لتعامل ترامب مع القضية، وذلك دون تقديم نظرة ثاقبة حول رؤياهم السياسية عن كيفية التعاطي معها. ويضيف «دوفير»، إلا «أن أحدا من المرشحين لم يتطرق إلى ما الذي سيفعله حيال التوترات بين البلدين؛ واشنطن وطهران وانصب تركيزهم على محاولتهم إخراج ترامب من منصبه عبر انتقاده فحسب .«

وعلى سبيل المثال، اقتصر اهتمام «وارن» على تغريدة واحدة، جاء فيها: «انسحب ترامب من صفقة كانت مؤثرة وحرض على الدخول في صراع آخر من دون داع، لا يوجد أي مبرر لمزيد من تصعيد هذه الأزمة نحن بحاجة إلى الابتعاد عن حافة الحرب». ولم يُدل أي من «ساندرز» و«بايدن» سوى بالقليل، بخلاف القول بأن أسلوب ونهج ترامب العدواني «خاطئ وخطير .«

وفي إطار هذا الواقع، يتضح سعى الجميع إلى تنفيذ سياسة تصالحية تجاه إيران، من دون تقديم أي إشارة إلى تحركات سياسية مُحددة. وكانت التعليقات البناءة الوحيدة التي قدموها هي عزمهم جميعًا على العودة إلى الاتفاق النووي، حال وصولهم للبيت الأبيض. وقال «بايدن»: «إذا عادت إيران إلى الامتثال بالتزاماتها النووية، فسوف أعود إلى جانب حلفائنا في أوروبا والقوى العالمية الأخرى لتمديد الاتفاق النووي»، مؤكدا أن ذلك سيؤدي إلى «توفير دَفْعَة لإعادة تأكيد مصداقية الولايات المتحدة؛ مما يُعطي رسالة إلى العالم بالتزامها بتعهداتها الدولية .«

أما فيما يتعلق بعلاقات الولايات المتحدة بالخليج، فقد تعهد كل من «وارن» و«ساندرز» بشكل خاص تمشيا مع وضعهما كيساريين داخل الحزب الديمقراطي بخفض هذه العلاقات، مع السعي للحفاظ على علاقات اقتصادية وعسكرية وسياسية وثيقة قابلة للتطبيق. ويؤكد «مايك واتسون»، من «معهد هدسون»، بواشنطن، أن «ساندرز، الذي اتصف في الانتخابات التمهيدية لعام ٢٠١٦ باللامبالاة بسبب تشابه سياساته مع الناتو ودونالد ترامب، اختار هذه المرة التناقض مع سياسات ترمب في الخليج». وعلى شكل مغاير وعد «بايدن» بإعادة صياغة العلاقة مع الرياض عبر مساعدتها على العمل على توسيع نطاق حماية حقوق الإنسان في منطقة الخليج برمتها .

أما ما يتعلق بموقف المرشحين الثلاثة حيال التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط؛ وهي القضية التي تمثل خلافًا سياسيا في واشنطن منذ فشل حرب العراق، فقد بدا شبه إجماع على تقليل التدخل الأمريكي في الحروب الخارجية، والحد من مسؤوليات واشنطن الأمنية في الشرق الأوسط. وأشار «لويجي سكازيري» من «المركز الأوروبي للإصلاح»، إلى أن «كثيرا من المرشحين للرئاسة الأمريكية شككوا في مدى جدوى التدخلات الأمريكية في الشؤون الخارجية للدول». ورغم أن «بايدن»، كان مؤيدًا حتى وقت قريب للتدخل في شؤون الدول الخارجية، فإنه يرى أن الانسحاب من الشرق الأوسط والتخلي عنه يمثل أولوية استراتيجية. وهو الأمر ذاته بالنسبة إلى كل من «ساندرز» و«وارن»، فلديهما معارضة آيديولوجية لما يعتبرونه تدخلاً أمريكيًا في شؤون الدول الأخرى، مدفوعين بإخفاقات واشنطن من وراء اشتراكها في الحروب بالعراق وأفغانستان وليبيا بدرجة أقل. ورغم أنه من غير المرجح أن تتخلى الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط كليًا. فمن المحتمل أن يتم تخفيض سقف طموحاتها السياسية بعض الشيء حيال المنطقة.

ولعل من بين الملامح الرئيسية لهذا التخلي هو تقليل اعتماد واشنطن على موارد النفط والغاز من المنطقة. وفي حين أن الولايات المتحدة ستظل مهتمة بضمان الاستقرار العالمي في امدادات النفط الخام وأسعاره، فهي الآن أقل اعتمادًا على موارد الطاقة من المنطقة مما كانت عليه في الماضي، وذلك بفضل ارتفاع الإنتاج المحلي لديها .

على العموم، يعرض جميع المرشحين رؤى وتغييرًا جذريًا في النهج على عكس ترامب، نظرًا إلى أن «بايدن» بدا يساريًا بجانب «ساندرز» و«وارن»، والذين أظهروا نوعًا من التوافق في المواقف والآراء تقريبًا إزاء العديد من قضايا الشرق الأوسط. وبرغم خلافاتهم، أجمع المرشحون على تأكيد قيم الوحدة من أجل التغلب على ترامب واستعادة «الروح» الأمريكية. ومع احتمالية بزوغ نجم «بايدن» باعتباره المرشح الديمقراطي الأوفر حظًا، يمكن توقع أن الولايات المتحدة ستعود إلى تبني نهج أقرب إلى النهج الذي تبناه الرئيس الأسبق باراك أوباما حيال المنطقة .

٢٠١٩/٨/٢٠

اتجاهات التحول في سياسات الدول العربية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

صدر عن دار النشر البريطانية، " Hurst Publishe"، مؤخرا، كتاب بعنوان «من داخل الدولة العربية»، لمؤلفه «مهران كامرافا»، الذي استطاع من خلاله التركيز على الديناميات المتغيرة بين الدولة والمجتمع في منطقة الشرق الأوسط في أعقاب الاضطرابات التي حدثت في العقد الماضي، ورصد وتحليل طبيعة التغيرات الناجمة بعد انتفاضات ما سُمي الربيع العربي، كأساس مرجعي لنمو السياسات غير المستقرة في المنطقة، وذلك من خلال مزج الأحداث التاريخية بالتأكيدات النظرية، ومقارنة تجربة دول الخليج ومعاصريهم في بلاد الشام وشمال إفريقيا .

وعلى خلاف العديد من نظرائه، اعتمد الكاتب فيما تناول طرحه على «كيان الدولة»، في حين يزداد عدد الأكاديميين المعاصرين الذين يعلنون فشل استخدام الدولة القومية كإطار لتشكيل التنظيمات السياسية، ومنهم «أريل أهرام»، و«إيلين لوست» في دراستهما، «انحدار وسقوط الدولة العربية» عام ٢٠١٦، حيث يؤكدان أنه «يتم استنزاف السلطة السيادية بشكل متزايد في الدول التي لديها وفرة من الممثلين السياسيين الجدد»، وغالبها يأخذ طابع الجماعات المدعومة بالأيديولوجيات، بدءًا من الإسلاميين مثل تنظيمي (داعش) و(القاعدة)، إلى القوميين مثل (حزب العمال الكردستاني)، والقوات الأوسع نطاقا، كما في حالة (حزب الله اللبناني)، حيث تقوض مثل هذه الجماعات مبدأ السيادة الإقليمية التي تدعم شرعية الدولة.

وعلى الرغم من أن «كامرافا» يعترف بأهمية هذه العملية وانتشارها في المنطقة، فإنه يؤكد أن الدول، رغم التحديات التي تواجهها، «تظل أهم العناصر الفاعلة في الشرق الأوسط»، وهو ما أكده في الجزء التمهيدي بقوله: «ليست الدول على وشك الاختفاء أو التبدد في أي وقت قريب على الرغم من الافتراضات الليبرالية الجديدة حول نهاية التاريخ وعواقب العولمة .«

استهل «كامرافا» بالفصل الأول، «دراسة السياسات العربية؛ الذي ركز فيه على تقديم مراجعة نظرية وشاملة للعلاقة بين الدولة والمجتمع –والتي يصفها بأنها «جوهر السياسة» في الشرق الأوسط– على أنها عملية تاريخية وحالية، مقدما ٣ سياقات واسعة هي ١. كيفية وضع تصور للدول من حيث كيفية إدارتها شؤون حكمها، ٢. كيف يمكن أن تتغير ملامح هذه الإدارة، ٣. ما المتغيرات التي تملي نتائج التغييرات التي تطرأ على العلاقات بين الدولة والمجتمع. وانطلاقًا من الاستناد إلى دراسة العديد من النظريات حول تشكيل الدولة والسيادة والسيطرة، يجادل «كامرافا» بأن جميع الدول تحكم بالإجماع من خلال الجمع بين اثنين من الأدوات السياسية: إما الإكراه الفعلي، الذي يضمن الاحتفاظ بالسلطة بالقوة، وإما التهديد باستخدام القوة من خلال مؤسسات مثل الجيش، وأجهزة الاستخبارات، والشرطة، مؤكدا أن الدولة الناجحة هي التي تستطيع أن توازن بين توظيف تلك الأدوات لضمان تحقيق الأمن والاستقرار .

ومع ذلك، يمكن تغيير إحكام الدولة لقبضتها في حالات محددة، كما وصفها «كامرافا» بـ«المنعطفات الحرجة»، وأهمها التأثيرات الاقتصادية والثقافية والإيديولوجية والتنظيمية. ويمكن أن تنشأ الظروف الخاصة بمرور أي مرحلة حرجة من اكتساب أو فقد المؤسسات الوطنية الاستقلال الذاتي إلى حد يغير جوهريًا قوة الدولة مثل الحكم الذاتي المتزايد للجيش في العديد من الدول والذي أدى إلى حدوث الانقلابات في الماضي. وفي المقابل، فإن هناك تغييرا أيديولوجيا خارجيا قويا، يتمثل في انخفاض شعبية مفهوم العروبة في فترة السبعينيات والثمانينيات.

ولفهم العمليات الطويلة الأمد التي تغير ديناميكية العلاقات بين الدولة والمجتمع، يعرض «كامرافا» لثورات ما سُمي الربيع العربي، كنموذج على ذلك. فمنذ أواخر عام ٢٠١٠ فصاعدا كانت الاحتجاجات بمثابة منعطف شهد الصراع المباشر بين الدولة والمجتمع، مع وجود عوامل تحول داخلية وخارجية قابلة للتغيير خلال الصراع، سواء كانت تاريخية أو سياسية أو أيديولوجية أو اقتصادية، والتي تفاعلت سويا لتخلق النتيجة.. لماذا نجت بعض الدول من الربيع العربي، ولماذا حدثت بعض التغييرات في النظام، ولماذا دخل البعض في حروب أهلية؟

ومن أجل تعزيز هذه النظرية، استخدم «كامرافا» الفصل الثاني «الدول والمؤسسات والضمور السياسي»؛ لوضع تصنيف لشكل وتطور وآثار تلك العلاقات في جميع أنحاء بلاد الشام وشمال إفريقيا، كدليل على وجودها في الشرق الأوسط في فترة ما بعد الاستعمار. فمن خلال دراسة الدول الرئيسية؛ مثل مصر والعراق وليبيا وسوريا، يلاحظ أن جميعها تطورت بصورة مماثلة، من خلال ما سمي «الشراكة الشعبوية». فخلال فترة التحرر الوطني كان لدى هذه الدول القدرة على صنع مؤسساتها الخاصة،

ووضع عقد اجتماعي. فيما قامت باستخدام برامج أيديولوجية معينة شائعة مثل: (الوطنية والعروبة والعلمانية وعدم الانحياز والقومية.(

لكن، بعد أن واجه العرب الهزيمة في حربين مع إسرائيل، وتلاشى الدعم المجتمعي للعروبة كأيديولوجية، وحدثت بعض الاضطرابات الاجتماعية، بدأت بعض الأنظمة تعتمد أكثر على القوة من أجل الاحتفاظ بالسلطة، الأمر الذي تُوج في النهاية بما سُمي الربيع العربي، الذي أصبح من خلاله تغيير بعض السياسات ممكنا.

ويبحث «كامرافا» هذه الحجة في الفصل الثالث، «تحدي الدولة» وشكلها بعد عام ٢٠١١، وكيف تغيرت العلاقة بين الدولة والمجتمع، وأشكال المقاومة المتعددة التي واجهتها الدول، وأدت إما إلى تغيير النظام بالكامل كما هو الحال في تونس، وإما الحرب الأهلية كما في اليمن أو بقاء الدولة سليمة كما في المغرب والأردن ومصر. ويأتي الفصل الرابع، «الأطر الجديدة، الأنماط القديمة»، ليُقدم نظرة ثاقبة اعتمادًا على الحُجة الرئيسية للكتاب: كيف تغيرت الدول العربية، أو لم تتغير، منذ المنعطف الحرج للربيع العربي؟ باختصار، يقول المؤلف إن النخبة والتضامن والوحدة المؤسسية والتماسك الاجتماعي والانشقاقات والتدخل الأجنبي والوكالة، كل تلك المتغيرات أثرت على نتائج تلك الانتفاضات. وتماشيا مع الإجماع الأوسع في الأوساط الأكاديمية، يرى «كامرافا» أن دولة مثل تونس قد خرجت من الانتفاضات كدولة مُتغيرة جوهريًا، نظرًا لانتقالها إلى إطار ديمُقراطي للحكم. في المقابل، اختفى دور الدولة في كل من اليمن وليبيا، وأضحت السلطة بدلا من ذلك تنتمي بشكل كامل تقريبا إلى جماعات، إما مُتمردة تابعة للحكومة أو المتمردين. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن الانتفاضات العربية التي بدأت في عام ٢٠١١، «لم تكن أكثر من مجرد حركات اجتماعية فاشلة، أخفقت في تغيير التوقعات حول علاقة المُجتمع بالدولة .«

وعليه، يستكشف «كامرافا» في الفصل الخامس، «النزاع على الأرض»، سبب حدوث ذلك في شمال إفريقيا والشام، ويقدم تصنيفا لأسباب هذا الاختلاف بين الدولة والمجتمع في فهمهم للإطار الاجتماعي، حيث أولاً: أطلق الربيع العربي تحولاً في الفهم الشعبي للمواطنة على المستوى المجتمعي، وهو ما «يشكل واحدة من أكثر الأزمات الأساسية للحكومات المعاصرة في العالم العربي». وقد فشلت العديد من الدول في الاستجابة لهذا التحول من خلال الاستمرار في إعطاء الأولوية لمُواطنين معينين، وتفضيل طبقات سياسية بعينها. ثانيا: شرعية الدولة. حيث تستمد الدول شرعيتها، أو الدعم الحقيقي والتوافقي لحُكمها، من مجموعة من الأدوات غير القسرية، بما في ذلك الأيديولوجية والهوية وفعالية النظام الحاكم. ثالثا: صعود الإسلام كقوة مجتمعية وسياسية، حيث أدت مقاومة شرعية الإسلام كفاعل اجتماعي وسياسي إلى اتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع .

وتتعارض هذه النظريات بشكل كبير مع نظريات الدول العربية الأخرى الموجودة في شبه الجزيرة العربية، وهو ما يتناوله الفصل السادس، «السياسات التكيفية في شبه الجزيرة العربية» والذي يعتبر أكثر الفصول إثارة للاهتمام، وفيه يستكشف «كامرافا» كيفية خروج هذه الدول –باستثناء اليمن– بسلام من منعطف ما سُمي الربيع العربي. وعند قيامه بذلك، فإنه يقوم بتحقيق سلسلة من النظريات يطلق عليها «استثنائية الخليج» من قبل أكاديميين مثل «مارك لينش» من «مدرسة إليوت للشئون الدولية»، تستخدم لشرح كيف ظلت الدول الخليجية قوية ومزدهرة ومستقرة على مدار تاريخهم بعد الاستعمار. وبناءً عليه، يقدم عرضًا شاملاً لعلم الأنساب في هذه الدول، لأنه يمثل «الاختلافات في أنماط بناء الدولة الذي يفصل بين الدول في شبه الجزيرة العربية ونظائرها في أماكن أخرى من العالم العربي.«

ويبحث «كامرافا» هذه الحجة من خلال إشارته إلى الروابط التي تجمع الدول الخليجية، واشتراكهم في ماضٍ وحاضر مماثل، بعد أن تطورت من قبائل وعائلات إلى دول ملكيّة حديثة، احتفظت بعدد صغير من السكان ورابطًا مشتركًا هو الإسلام. الأمر الذي جعلها تنجح في تجاوز الأزمات التي مرت بها جمهوريات بلاد الشام وشمال إفريقيا، فضلا عن الشرعية التي منحها المواطنون للدولة، والارتباط الأيديولوجي الذي يتم توفيره من خلال الروابط الأسرية، والتقدير المشترك للدور الاجتماعي والسياسي للقبيلة باعتبارها «علامة هوية وطنية.«

ولعل هذه الروابط الوثيقة بين المواطن والدولة الموجودة في الخليج؛ كانت هي الإيراد الأكبر الذي استخلصته هذه الدول من إنتاج وبيع الموارد الطبيعية. فعلى عكس الدول الغنية بالنفط مثل ليبيا والعراق، نجحت دول الخليج في منع ظهور الضمور في العقد الاجتماعي من خلال استثمار الأموال الآتية من بيع النفط في مبادرات اقتصادية مربحة وعملية، سمحت لمواطنيها بالتمتع بترف العيش بدرجة تفوق بكثير نظيرتها في الدول العربية التي واجهت الثورات في عام ٢٠١١. وهذا المزيج من الشرعية المستديمة والتنمية الاقتصادية هو ما أبعدها عن أي تطورات داخلية أو خارجية تتراكم لتشكل منعطفًا حرجًا.

ومع ذلك، يشير «كامرافا» إلى أن هناك منعطفًا بدا في عام ٢٠١٤ مع انهيار أسعار النفط، التي هددت بتعجيل عدم اليقين الاقتصادي والضغط المالي على دول الخليج. غير أن عددا من العوامل الرئيسية قد ساعد في عدم تطور الأمور، ومنها قيام القادة السياسيون بتعديلات مؤسسية لمعالجة تراجع قوة الدولة، الأمر الذي أثبت أنه الخطوة الأكثر أهمية في تعويض الضرر الاقتصادي المترتب على الركود. وتحقق ذلك من خلال الحوار مع المواطنين، الذين تم طمأنتهم بأنهم بمنأى عن الأزمة؛ نظرا للاحتياطيات الأجنبية الضخمة ومخزون الموارد الطبيعية الكبير، فضلا عن عامل آخر مهم، وهو تعاون مؤسسات

الدولة، التي لم تمنع حكوماتها من اتخاذ إجراءات غير مسبوقة لوقف الأزمة، مثل الحد من الدعم، وتقديم ضريبة القيمة المضافة وتقليص القطاع العام.

على العموم، نجح «كامرافا»، في تقديم أدلة متعددة حول كيفية حكم الدول؛ وكيف يمكن للفترات الحرجة أن تُغير من تركيبتها، مُقدمًا بذلك دليلاً مُقنعا على ما يجب أن تأخذ به الدول إن أرادت أن تنأى بنفسها عن المُنعطفات الحرجة، وما ينطوي عليه من عدم استقرار، هو الشرعية والقوة والحاجة إلى عقد اجتماعي متين بين المواطن والدولة .

٢٠١٩/٨/٢١

أبعاد الصراع على الغاز بين لبنان وإسرائيل

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

بمنطق القوة المتغطرسة، وليس الحق القانوني، وكما استلبت حقوق دول عربية في أراضيها وضمتها إليها، بسطت إسرائيل هيمنتها المنفردة على عدد من حقول الغاز المكتشفة حديثًا في شرق المتوسط، غير عابئة بحقوق الدول الأخرى المشاطئة لهذا البحر في هذه المنطقة، والتي يمكن أن يدخل بعض من هذه الحقول ضمن مناطقها الاقتصادية الخالصة، وقد استغلت إسرائيل أزمات هذه الدول، وعدم ترسيم الحدود القائم بينها وبين هذه الدول في تحقيق انفرادها بالسيطرة على هذه الحقول، وعلى المتضرر كما يقول التعبير الشائع أن يلجأ إلى القضاء، ومن بين الدول المتضررة في ذلك الوضع لبنان، الذي أشغلته أوضاعه الداخلية غير المستقرة فترة طويلة من الزمن عن قضية بالغة الأهمية ليس فقط لأنها قضية سيادة، ولكن لما تعنيه بالنسبة إلى الاقتصاد اللبناني المتأزم، وهي قضية استثمار موارده من الطاقة في المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تتبعه.

وبمناسبة زيارته لبيروت في ٢٣ مارس، تعهد وزير الخارجية الأمريكي «مايك بومبيو»، بحل النزاع الحدودي البحري بين لبنان وإسرائيل، بعد أن رفضت لبنان مقترحًا سابقًا لحل هذا النزاع، يقضي بتخليها عن منطقة من مياهها الاقتصادية تبلغ مساحتها أكثر من ٨٠٠ كم٢، وتمسُّك لبنان بأن يكون الحل عن طريق الأمم المتحدة، وبحضور الطرفين المتنازعين لبنان وإسرائيل، وبوساطة أمريكية، شاملاً ترسيم الحدود، فيما تستغل إسرائيل علاقة حزب الله اللبناني بإيران لاستمالة الموقف الأمريكي لصالحها، وللضغط على لبنان لقبول تنازلها عن المنطقة، التي تعد واعدة بثروة نفطية وغازية.

وكان لبنان على لسان وزير الطاقة في حكومته قد عرض في عام ٢٠١٧ خمس مناطق بحرية من أصل عشر حددها على الشركات النفطية الدولية للتنقيب عن النفط والغاز بها، وقد كان من المفترض أن تبدأ شركات روسية وفرنسية وإيطالية عمليات التنقيب في مناطق قبالة شمال بيروت وأخرى قبالة الحدود الجنوبية مع فلسطين المحتلة، وسط تقديرات غير رسمية بأن لبنان لديه في المناطق المعروضة للتنقيب

نحو ٢٥ تريليون قدم مكعبة من الغاز، ونحو ٥٠٠ مليون برميل نفط خام، تحويها مساحة تقارب ٢٢ ألف كم٢.

وقبل أيام من الاحتفال الرسمي يوم ٩ فبراير الماضي لتوقيع اتفاقيتي منح تراخيص الاستشكاف والإنتاج، تعرض لبنان للتهديد المباشر من قِبَل إسرائيل، ووصف وزير خارجيتها هذا الإجراء اللبناني بأنه استفزازي لإسرائيل، وطالب الشركات السالفة الذكر بالتوقف عن عملياتها، زاعمًا أن هذه المناطق هي ملك لإسرائيل.

وأثار هذا الموقف الإسرائيلي ردود فعل لبنانية أجمعت على حق لبنان السيادي في هذه المناطق التي تقع ضمن مياهها الاقتصادية الخالصة، والموقف القانوني في صالح لبنان؛ لأن حدودها البحرية مرسومة وفقًا للقانون الدولي للبحار، وعلى أساس قاعدة المسافة المتساوية، والقانون الدولي لا يشترط وجود اعتراف أو علاقات متبادلة لممارسة أي دولة حقوقها السيادية.

وإزاء التهديدات الإسرائيلية وجَّه لبنان رسائل إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ووزراء خارجية قبرص واليونان وإيطاليا، وكان ذلك بخصوص مشروع مد خط أنابيب غاز بين إسرائيل وقبرص واليونان، ومن ثم إلى إيطاليا، فهذا الغاز الذي ستنقله إسرائيل جزء كبير منه حق لبناني، وخاصة بعد أن بدأت إسرائيل أعمال الحفر والتنقيب في حقل «كاريش» البحري الإسرائيلي، الذي يبعد نحو ٥كم فقط من الحدود البحرية اللبنانية، وأعمال استكشاف حدودية بحقول نفط وغاز في شرق المتوسط وآبار إنتاجية مشتركة بين البلدين، وهو ما يُخشى معه أن تسحب إسرائيل من حقوق لبنان النفطية والغازية في هذه المنطقة.

وقد أكد لبنان على لسان رئيس الجمهورية «ميشال عون» أن لبنان سوف يستخدم كل السبل المتاحة لتأكيد حقه في سيادته وسلامة أراضيه، وهو الموقف نفسه الذي أجمعت عليه القوى اللبنانية، فيما ينذر بتصاعد هذه الأزمة، وخاصة أنها ليست الوحيدة في ملف غاز المتوسط المليء بالمشاكل.

والجدير بالذكر أن إسرائيل هي أول من وضع يده على غاز المتوسط منذ عام ٢٠٠٩، من دون أي اتفاق مع الدول التي يمكن أن يكون هذا الغاز ضمن منطقتها الاقتصادية أو قريبا منها، وكان تقرير هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية في عام ٢٠١٠ قد كشف عن وجود ثروة كبيرة محتملة من الغاز والنفط قدرها بـ١٢٢ مليار قدم مكعبة من الغاز و١,٧ مليار برميل نفط خام قبالة سواحل إسرائيل وقطاع غزة وقبرص وسوريا ولبنان ومصر، وهي كلها حين إعلان هذا التقرير تفتقر إلى النفط والغاز، وتعتمد على الاستيراد في توفير احتياجاتها من الطاقة، ويشكل حصول كل منها على حقه في هذه الثروة تحولا اقتصاديا كبيرا، قد يحررها من فاتورة هذا الاستيراد، بل قد يجعلها مصدرة.

وقد سبقت إسرائيل كل هؤلاء، بل أخذت في التحول من الاستيراد إلى التصدير، واستغلت وضعها كدولة احتلال في حرمان قطاع غزة من ثروته النفطية والغازية، وأصبح وضع سوريا معلقًا؛ بسبب أزمتها الداخلية الممتدة، وحينما أقدم لبنان على ممارسة حقوقه السيادية، بادرته إسرائيل بالتهديد، ووصفت هذه الممارسة بأنها استفزاز لها.

وفيما يدل على تعنت إسرائيل، فإن المنطقة المتنازع عليها، التي تدّعي إسرائيل ملكيتها لها، لم تُدخِلها لبنان ضمن المناطق التي تم الاتفاق بشأنها مع الشركات النفطية للتنقيب فيها، فقد قسّم لبنان رقعة التنقيب إلى عشر مناطق، ويتم التنقيب بمحازاة الجزء المتنازع عليه، ولهذا نجد أن إسرائيل تمارس على لبنان سياسة الترهيب، مستغلة أنهما رسميًّا في حالة حرب، معيدة إلى الأذهان الحرب الإسرائيلية على لبنان في ٢٠٠٦، والتي استمرت ٣٣ يومًا. ودلالة على نوايا إسرائيل العدوانية فقد اتفقت مع ألمانيا لبناء سفن حربية تخصصها البحرية الإسرائيلية لحماية منصات الغاز والمنشآت الاقتصادية في المياه الإسرائيلية، وأحاطت مواقع استخراج الغاز بتجهيزات مضادة للصواريخ، بل إن رئيس الأركان الإسرائيلي هدد باستخدام القوة للسيطرة على المناطق البحرية قبالة قطاع غزة ولبنان، وهذا التوتر دفع الشركات النفطية التي تعاقد معها لبنان إلى وقف عملياتها ريثما يتم حل الأزمة، ما يزيد من معاناة الاقتصاد اللبناني.

وإذا ما وضع لبنان يده على ثروته الغازية المحتملة، المقدرة بـ٢٥ تريليون قدم مكعبة من الغاز، استنادًا إلى الدراسة العلمية التي قامت بها شركة «بي جي إس» النرويجية، التي أفادت بأن هذه الثروة تصل إلى ٨٠ تريليون قدم مكعبة، فإنه يكون قد وضع يده على ثروة تتراوح قيمتها ما بين ٣٠٠ و٩٦٠ مليار دولار، وإذا كان كل تريليون قدم مكعبة من الغاز يعطي ٥٠٠٠ ميجاوات كهرباء، فإن لبنان بسبب موقعه في المتوسط قد يصبح أحد مصدري الكهرباء من خلال شبكات الربط الإقليمية والدولية، فضلاً عن توفير الطاقة لكل الاستخدامات المنزلية والإنتاجية من موارد محلية، والتحول إلى استخدام الغاز بدلاً من المشتقات النفطية في إنتاج الكهرباء وفي وسائل النقل، ما يقلل من حدة التلوث، ويؤدي توفير الطاقة بأثمان معقولة للشركات إلى فتح الباب لتدفق الاستثمارات الأجنبية على لبنان، كما يخفض من الإنفاق الحكومي، ومن ثَمّ عجز الميزانية ولجوء الحكومة إلى القروض، بل إن توافر الغاز يشكل حافزًا للمشروعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، كإنتاج البتروكيماويات.

عموما إذا كان وضع لبنان يده على ثروته من النفط والغاز، وهو أمر سيادي، يحدث هذه النقلة النوعية للاقتصاد اللبناني، فإن إسرائيل التي بادرت بالتهديد والتلويح باستخدام القوة لا تريد لهذا القطر العربي ولا لغيره من الأقطار العربية أن ينتعش ويقف على قدميه، وتريد أن تستثمر وضعها في غاز شرق المتوسط، بعد أن أصبحت مصدرة لهذا الغاز، وأن تمارس دبلوماسية الطاقة، وأن تكون قوتها في

الطاقة أحد أهم عناصر نفوذها السياسي والأمني، بل ونفوذها الاقتصادي والمالي أيضا، فملف غاز شرق المتوسط ليس ملفًا اقتصاديا فقط، ولكنه بالأساس ملف جيوسياسي، فإذا ما تعطل إنتاج لبنان من هذا الغاز؛ بسبب إشكالية المنطقة المتنازع عليها، التي قد يستغرق حلها زمنًا، فلن يكون أمام لبنان إلا الاستمرار في الاعتماد على الاستيراد، والمعاناة الاقتصادية والافتقار إلى أمن الطاقة، وهذه هي نقطة الابتزاز التي تسعى إسرائيل إلى استثمارها.

وختاما إذا كان لبنان قد دفع دائمًا ثمن موقعه العروبي الملتزم في الصراع العربي الإسرائيلي، ولم يرضخ لضغوط إسرائيل المستمرة التي حاولت إخراجه من الصف العربي، وكان بعض هذا الثمن تأخره في استثمار موارده، فلماذا لا يكون ملف الغاز –كما تسعى إسرائيل– هو مفتاحها في ممارسة ضغوطها على لبنان، للحصول على المكاسب السياسية التي تبتغيها، التي أخفقت فيها من قبل؟ وإلى هذه النقطة لا تعد إشكالية المنطقة المتنازع عليها وتمكين لبنان من حقه من استثمار موارده قضية لبنانية بحتة، ولكنها تصبح قضية عربية لا ينبغي أن يتوارى الاهتمام بها.

٢٠١٩/٨/٢٢

سياسات ترامب وتأثيرها على استقرار النظام الدولي

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

منذ قرابة القرن، تنتهج الولايات المتحدة الأمريكية نهجًا ثابتًا فيما يتعلق بعلاقاتها على الصعيد الخارجي، يتلخص في استخدام أنماط القوة المختلفة لتفعيل الديمقراطية والحرية وتعزيز السلام حول العالم. وعلى الرغم من إخفاق رؤسائها أحيانًا في القيام بذلك، واتخاذهم إجراءات تتعارض مع هذه الأهداف؛ كالحروب في فيتنام والعراق وأفغانستان ودعم الدكتاتوريين في وسط وجنوب أمريكا، وآسيا؛ فإن الإطار العام لسياستها يظل هو السعي نحو اتباع دبلوماسية ناجحة فاعلة من خلال الالتزام بتنفيذ القوانين والمعاهدات الدولية.وعلى النقيض، حاد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب عن هذه المعايير، وعمل جاهدًا منذ توليه الرئاسة في يناير ٢٠١٧. على تقويض مكانة أمريكا كقوة ليبرالية عالمية، ودفعته آيديولوجيته وشخصيته المتقلبة إلى انتهاج أهداف عدائية؛ إذ عمد إلى التنصل من المنظمات الدولية، ومهاجمة حلفاء واشنطن، ودعم الحكام الشعبويين وتأجيج النزاعات، بل وخلق توترات جديدة قد تقود إلى حروب دامية في كافة أرجاء العالم؛ يتمثل أهمها في: عودة صراع القوى العظمى بين أمريكا وروسيا والصين، وزعزعة الاستقرار الاقتصادي العالمي والأمن الإقليمي، وتقويض عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين، وتصعيد التوتر مع إيران، وبين الهند وباكستان، فضلا عن مهاجمته للاتحاد الأوروبي؛ ورفضه إعادة التفاوض على معاهدات الحد من الأسلحة مثل معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى، والتي تنتهي في ٢٠٢١. وهي الأمور التي أدت إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في العالم.

وبالنظر إلى سجل ترامب في البيت الأبيض حتى الآن، نجد أنه تسبب في خلق توترات وصراعات عالمية جديدة أو تفاقمها على نحو لم يسبقه فيه أي رئيس آخر، حيث شجع الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الدول الشعبوية مثل المجر، وبولندا وإيطاليا. وفي أمريكا الجنوبية، كان له دور في تعزيز أزمة فنزويلا المستمرة، وتسبب في إحداث ذعر دولي بالحديث عن حشد قواته في كولومبيا؛ استعدادًا للإطاحة بحكومة «نيكولاس مادورو». وفي إفريقيا، يحاول تصعيد أزمة الصحراء الغربية. ويمكن القول أنه في السنوات الأخيرة، برز كتهديد رئيسي للأمن وسط النزاعات والخلافات التي تمتد تقريبًا في كل قارة على وجه الأرض .

وعلى ذلك، أرجع «إليوت كوهين»، في مجلة «فورين أفيرز»، الأمريكية، تلك الأفعال إلى «عدم ثقة ترامب في حلفاء الولايات المتحدة، وازدراء المؤسسات الدولية، والنظام الليبرالي الذي حافظت عليه واشنطن منذ ما يقرب من ثمانية عقود»، وأُجري بناءً على ذلك، بحث حول السبب وراء هذا الأمر من قِبل عدد من الأكاديميين والمحللين، خلصوا فيه إلى وجود عاملين أساسيين لهذه المواقف غير المسبوقة؛ هما آيديولوجيته وشخصيته.

ومن ناحية الآيديولوجية، يرفع ترامب شعار «أمريكا أولاً». ويرى «شادي محمد»، من «معهد بروكينجز»، «أنه بناءً على هذه الأجندة حصرت أمريكا نطاق أولوياتها في مصالحها الاقتصادية والأمنية، متجاهلةً المعايير أو المؤسسات الدولية». وكان الرئيس الأمريكي قد صرح في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٨. بأنه «يرفض آيديولوجية العولمة، ويتبنى العقيدة القومية.«

ولعل أحد آثار هذه الرؤية العالمية التي تبناها هو قيامه بتشجيع هذا النوع من أسلوب الحكم في دول أخرى، حيث أصبح مصدر إلهام للشعبويين في جميع أنحاء العالم، مثل الرئيس الفلبيني، رودريجو دوتيرتي، والرئيس البرازيلي، جاير بولسونارو، ورئيس الوزراء المجري، فيكتور أوربان. وفي المقابل، ابتعد عن التعاون بأي شكل من الأشكال مع المجتمع الدولي والذي يعتقد أن من شأنه تقويض مصلحته القومية وتقوية شوكة دول أخرى. يقول «ستيفن ميتز»، من «معهد الدراسات الاستراتيجية»، بواشنطن: إن مبدأه «أمريكا أولاً» وملامح سياسته التي ترى الشراكات الأمنية كخدمات تتطلب أجرًا، وتجاهله السعي الجماعي نحو المصالح المشتركة؛ يجعل التعاون الدولي أمرًا صعبًا، إن لم يكن مستحيلا». وبشكل أكثر مباشرة، أدى تجاهله للمجتمع الدولي، إلى اتخاذ إدارته عددًا من قرارات السياسة الخارجية المزعزعة للاستقرار.

وربما يكون هذا الأمر أكثر وضوحًا في الشرق الأوسط، فيما يتعلق بقضايا إسرائيل وفلسطين، وإيران. ففيما يتعلق بإسرائيل، سعى إلى تنفيذ ما وصفه بـ«صفقة القرن»؛ التي تفرض ضم إسرائيل للضفة

الغربية بشكل دائم، بدلاً من تنفيذ خيار حل الدولتين. واستعدادًا لتنفيذ الصفقة، اتخذ عددًا من الخطوات المثيرة للجدل، مثل: الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، ووقف الدعم لوكالة تشغيل وغوث اللاجئين «الأونروا»، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. وكما هو متوقع، أدى هذا إلى عدم الاستقرار في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى أنه قد فاقم من حدة الصراع إلى أجل غير مسمى. وفي هذا الشأن، تجاهل كل من انتقد سياساته وقراراته؛ التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير، بما في ذلك أقرب حلفاء واشنطن. وبدلاً من ذلك، أكد أنه يخدم مصالح بلاده من خلال زيادة تقارب واشنطن مع إسرائيل .أما فيما يتعلق بالملف الإيراني، فقد اكتفى بانسحابه من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات صارمة على طهران. وفي هذا الصدد، يقول «بيا هيشر»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، «سعى ترامب إلى زيادة الضغوط على الرغم من النداءات المتكررة من الأطراف الموقعة الأخرى على الاتفاق، بأنها ستؤدي إلى تصعيد الأعمال العدائية في الشرق الأوسط، ولقد ثبت صحة هذه التنبؤات في ضوء الاضطرابات والتوترات الأخيرة في الخليج، والتي تهدد بجلب الحرب إلى الشرق الأوسط.«

وفيما يتعلق بشخصيته، فإن لديه عددا من الخصال غير المقبولة، بما في ذلك على سبيل المثال، «التهور، الغرور، الافتقار إلى الدبلوماسية والخبرة السياسية، غريب الأطوار، يفتقد للحماس». يقول «إليوت كوهين»، «يبدو أن ترامب ليس لديه إدراك لكيفية إدارة الحكومة الفيدرالية». ومن الأفضل وصفه على أنه رجل استعراض ويعتقد بنفسه أنه كرئيس يتمتع بقدرات عالية رغم عدم وجود أي خبرة سياسية سابقة له». وفي هذا الصدد، يقول «إريك لوتز»، في مجلة «فانيتي فير»، الأمريكية إن: «ترامب تولى منصبه دون أي خبرة سياسية أو عسكرية سابقة.«

ولعل الطبيعة المتقلبة لشخصية الرئيس الأمريكي، هي التي تملي عليه كيفية ممارسته للسياسة. يشير «ماسون ريتشي»، من «معهد أبحاث السياسة الخارجية»، الأمريكي، إلى «أن ترامب ليس لديه سياسة خارجية. ويمكن القول إنه يتسم بالمزاجية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية، وحينما تكون هذه الصفة لرجل ليس لديه خبرة في الشؤون الدبلوماسية أو حتى في المجالات السياسية، فغالبًا ما يكون لذلك آثار خطيرة قد لا يحمد عقباها». بدليل أنه في بداية تعامله مع كوريا الشمالية حاول اتباع أسلوبه الشخصي محاولا إجبار «بيونج يانج» على الخضوع والاستسلام، كما في حالة إيران، من خلال العزلة الدبلوماسية والعقوبات والتهديد بالحرب، فوقعت حالة من عدم الاستقرار.. لكن في النهاية هدأت المفاوضات الثنائية بين البلدين، التوترات، حيث عقدت القمة الأولى في سنغافورة عام ٢٠١٨. ثم تلتها قمة هانوي في ٢٠١٩. ونجح الرئيس، «كيم يونج أون» في استغلال أسلوب ترامب؛ ففي الاجتماعات التي جمعتهما، قام بمدحه والثناء عليه، وأصبح الرئيس الأمريكي معميًا عن تجاوزات كوريا الشمالية

فيما يتعلق باختبارها صواريخ باليستية عابرة للقارات قصيرة المدى. يوضح «مايكل هيرش»، في مجلة «فورين بوليسي»، الأمريكية، أن «ترامب جعل القضية بين واشنطن وبيونج يانج قضية شخصية بالكامل تستند إلى علاقته الحميمة مع كيم.«

على العموم، إن التفاعل بين شخصية الرئيس دونالد ترامب، وآيديولوجيته لا يُنذر باحتمالية تهدئة الصراعات والتوترات، إذ حتى الآن جعل العديد من الأزمات على الصعيدين الإقليمي والعالمي تتصاعد، فالأنا وشخصيته هما من يملي عليه أفعاله. وفي الماضي كان العالم يتطلع إلى الرؤساء الأمريكيين لتحقيق الاستقرار في الأزمات الناشئة، ولكنه يسعى الآن إلى تجنب ترامب ونهجه غير المدروس والمضر للسياسة الخارجية، بعد أن جعل من العالم في خلال عامين، مكانًا أكثر خطورة وعدم استقرارًا وتقلبًا .

٢٠١٩/٨/٢٣

تقرير صادر عن «مجموعة الأزمات الدولية» في بروكسل يناقش:

«كي لا تتكرر شرارة الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ في الشرق الأوسط»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

صدر تقرير عن «مجموعة الأزمات الدولية»، ببروكسل، في الأول من أغسطس ٢٠١٩، بعنوان، «كي لا تتكرر في الشرق الأوسط شرارة ١٩١٤»، تناول أوجه الشبه بين الأزمة التي يشهدها الخليج العربي حاليًا، ونشوب الحرب العالمية الأولى نتيجة لأعمال استفزازية غير متعمدة فيما بين الدول الإمبريالية الأوروبية، وقارن بين ما حدث في أوروبا عام ١٩١٤، حيث استطاعت حادثة صغيرة إشعال شرارة المواجهات العسكرية، والتي آلت بهم إلى ما وصف في ذلك الحين بـأسوأ صراع في تاريخ البشرية، وما يحدث بين إيران وأمريكا، حيث يُقدمون على مسار لا يؤول سوى إلى الحرب؛ في ظل الضغط على إيران ورفضها بالمقابل للاستسلام.

يقول التقرير بدأت توترات الخليج في التفاقم بقرار الرئيس دونالد ترامب عام ٢٠١٨، الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني؛ المُوقع عام ٢٠١٥. وكان انسحاب أمريكا بداية المرحلة الأولى مما عُرف بحملة «الضغط الأقصى»؛ التي تسعى من خلالها الإدارة الأمريكية إلى تقويض إيران دبلوماسيًا، واقتصاديًا وعسكريًا، وإرغامها على إعادة التفاوض على خطة أفضل لا تهدد أمن واستقرار المنطقة.

من الناحية الدبلوماسية، سعت أمريكا لمواجهة إيران عن طريق عدد من الخطوات، منها تصنيف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية، كما شارك ترامب في مؤتمر دولي في العاصمة البولندية (وارسو) مشكلاً تحالفا دوليا رسميا لمقاومة أنشطة إيران في الشرق الأوسط.

وعلى النقيض، زاد هذه المحاولات من المقاومة الإيرانية. وأوضح «مايك جيجليو»، في مجلة «ذا أتلانتيك»، الأمريكية، أنه «يبدو أن حملة الضغط التي اتبعتها واشنطن أدت إلى تصاعد القوة الإيرانية بدلاً من إخمادها». من ناحية أخرى، يقول الوزير، تتبع إيران مبدأ «الصبر الاستراتيجي»، فقد تغاضت عن جميع الضغوط الأمريكية وادعت الالتزام بخطة العمل الشاملة المشتركة أملا في أن يغادر ترامب منصبه خلال الانتخابات الرئاسية القادمة عام٢٠٢٠. ومع ذلك، بدأت مؤخرا في اتخاذ العديد من التدابير المضادة، بعد أن استنتجت أن مبدأ الصبر الاستراتيجي لن يستمر كثيرا في الوقت الذي أدت فيه خطوات حملة الضغط الخاصة بواشنطن إلى بعض النتائج من ضمنها دفع صادرات النفط الإيرانية إلى مستويات منخفضة جدا. ويرجع هذا الاستنتاج إلى عدم رغبة أوروبا أو عجزها عن إيجاد حلول فعالة للتحايل على العقوبات الأمريكية. نتيجة لذلك، بدأت في خرق التزاماتها تجاه الاتفاق النووي، ففي أوائل يوليو، أعلنت عن بدئها في تخصيب اليورانيوم بتركيز أعلى من ٣,٦٧٪ وهو ما اعتبره الكثيرون تهديدا موجها لواشنطن.

ويتابع التقرير إلى جانب ذلك، زادت من إثارة الفوضى في الشرق الأوسط، فهي مسؤولة عن احتمالات اندلاع أي حروب في المنطقة. وبصفة عامة، تجلى ذلك عبر خمس مسارح رئيسية في المنطقة، هي «الخليج، العراق، سوريا، اليمن، ولبنان». وتعتبر الخليج أكثرها تأثرا في الوقت الحاضر. ويعتبر مضيق هرمز أحد الملامح الرئيسية لزيادة التوتر بين الطرفين. وأدت هجماتها على طائرات المراقبة والشحن في المنطقة، بالإضافة إلى استيلائها على ناقلة النفط البريطانية «ستينا إمبيرو» خلال منتصف يوليو، إلى جعل أمريكا تتخذ تدابير مضادة، حيث دعت لتكوين تحالف دولي لحماية الشحن في الخليج، وقامت بتقديم المعونات اللوجستية للبلدان التي تستخدم الممرات المائية، خاصةً مضيق هرمز. وبالتالي كلما زاد تواجد السفن الغربية في المنطقة، زاد التوتر بين كلا الطرفين.

ومما يثير القلق أيضا، ظهور أطراف أخرى للصراع، أبرزها العراق. ويوضح «جنيف عبده»، من المؤسسة العربية «آرابيا فاونديشن»، أن العراق، أصبحت رُغما عنها، ساحة معركة أساسية لهذا النزاع المتصاعد بين طهران وواشنطن في ضوء أن طهران تستغل حلفاءها في المنطقة للرد على الضغوط الأمريكية التي وضعت الاقتصاد الإيراني في وضع سيئ وأشعلت الاضطرابات الداخلية». كما أن العديد من مليشيات الحشد الشعبي الشيعية ممولة من إيران لمهاجمة القوات الأمريكية في البلاد. وكان ترامب قد هدد أنه في حال حدوث ذلك، سيلجأ للقوة العسكرية في ظل تعارض مصالح الجماعات المدعومة من إيران مع حلفاء أمريكا الإقليميين.

وفي سوريا، تمنح الضربات الإسرائيلية التي تستهدف المواقع العسكرية لإيران ووكلائها مثل حزب الله الحق برد عسكري لا يحظى بالشرعية. حتى الآن، ولم تثر حملة إسرائيل أي رد فعل مباشر. ومع

ذلك، قد يتغير هذا في بيئة إستراتيجية جديدة، حيث قد يدفع اليأس الإيراني الناجم عن استمرار حملة الضغط القصوى على القيام برد ضد إسرائيل، وجلب أمريكا إلى صراع؛ لحماية حليفتها. ويتماثل الوضع بشكل واضح في لبنان، حيث يبقى هناك احتمال تحريض حزب الله على القيام بعمل هجومي ضد إسرائيل، ربما انتقاما لهجماتها ضد مواقعه في سوريا، والتي من شأنها أن تُشجع بلا شك على تورط أمريكا وإيران.

وفي اليمن، يشترك حلفاء أمريكا الإقليميون في تحالف دعم الشرعية، ويواجهون المُتمردين الحوثيين المدعومين من إيران. وعلى الرغم من استمرارية هذا الأمر منذ عام ٢٠١٥، فقد شهدت المعركة تحولًا مؤخرًا، بقيام الحوثيين باستخدام ضربات باستخدام طائرات بدون طيار وصواريخ باليستية على أهداف مدنية. وفي حال ما تصاعد الصراع أكثر، فهناك مجال لاشتراك أمريكا وإيران بدعم حلفائهما، والذي ربما يدفع بالأمور من تصعيد عَرَضِي إلى الحرب.

ويؤكد التقرير، أنه على الرغم من حتمية ذلك المسار، إلا أنه لا يوجد طرف يسعى بجدية إلى الحرب مع الآخر. حيث تعترف إيران بضعفها الاقتصادي والعسكري والسياسي غير المتكافئ؛ مما قد يؤدي إلى هلاكها في حال نشوب نزاع مع الولايات المتحدة. وبالنسبة لترامب، تنبع معارضته من رغبته في الوفاء على ما تعهد بالقيام به طيلة فترة رئاسته؛ بإنهاء تشجيع أمريكا ومشاركتها في حروب خارجية باهظة الكلفة وغير ضرورية. ولعل هذا يبقى أقل أهمية. وكما حدث في العام ١٩١٤، تصاعدت الأمور بصرف النظر عن أهداف ومصالح الدول المعنية، مدفوعًا بغياب التواصل بين جميع الأطراف، وكذلك الحال تفتقر إيران وأمريكا إلى الروابط الدبلوماسية التي يُمكن من خلالها التفاوض على تدابير إزالة التصعيد. ولتجنب هذه النتيجة ينبغي إنشاء قنوات واضحة للتفاوض، وإن كانت الوساطة من طرف ثالث هي الأفضل؛ كونها ستشجع كلا الجانبين على العمل من أجل التوصل إلى حل بتشجيع من حليف متبادل.

ويتابع التقرير وحتى الآن، عملت طهران، غير المهتمة بالشروع في مفاوضات مباشرة مع واشنطن من خلال وسطاء، مثل ماكرون، رئيس فرنسا، والسناتور الجمهوري، راند بول، لمحاولة استكشاف خيارات للتراجع عن حافة الانهيار». ويتمتع كلاهما بتواصل مباشر مع ترامب وعلاقات طويلة الأمد مع النظام الإيراني. ومع ذلك، لم يثبت أي منهما حتى الآن قدرته على إحداث تغيير في سلوك أي من الجانبين؛ كما يُنظر إليهما على أنهما قريبان جدًا من واشنطن بالشكل الذي لا يجعلهما موضع ثقة إيران.

وكان من الواضح عدم تناول التقرير لدور سلطنة عمان ونجاحها في الماضي بشكل كبير في تسهيل المفاوضات بين إيران وأمريكا. وحسبما أكد «جوناثان شانزر»، من «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»،

أنه «لطالما كانت مسقط حلقة الوصل التي تحتضن أية مفاوضات بين الجانبين الأمريكي والإيراني مثلما حدث من استضافتها لمحادثات توقيع الاتفاق النووي»، وكذلك تجاهل احتمال ظهور روسيا كعنصر قادر على تشجيع الجانبين الأمريكي والإيراني على التراجع وعدم التصعيد. ويبقى واضحًا أن من مصلحة موسكو تجنب حدوث حرب مع إيران. وفي هذا الصدد، كتب «توماس بونومو»، في «موقع لوب لوج»، الأمريكي، أن «موسكو ترى أن إيران لديها أهمية جيوستراتيجية لا نظير لها تناهض هيمنة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط، وتمتلك القدرة على التأثير بشكل أكبر على أسعار النفط والغاز العالمية بما يخدم المصالح الروسية. ولعل استقرار إيران ليس مهمًا فقط بالنسبة لروسيا والشرق الأوسط ولكن أيضًا لاستقرار القوقاز وأفغانستان على حد سواء».

وفي النهاية، على الرغم من تجاهل التقرير لبعض الطرق التي يمكن بها تجنب وقوع حرب بين إيران والولايات المتحدة، مثل استخدام الوسطاء، وإخفاقه في تقديم رؤية عميقة مناسبة للاعتبارات التي يمكن من خلالها أن تجلس الدولتان على طاولة الحوار؛ يدل على أنه على الرغم من أن الحرب يمكن أن تبدو حتمية في بعض الأحيان، إلا أن هناك مجالا أمام صناع السياسة في طهران وواشنطن لتجنب تكرار أخطاء الماضي ومنع نشوب حرب جديدة. ومع ذلك، يبقى التقرير قطعة موجزة وباعثة على التفكير يُمكن أن يستفيد منها المسؤولون.